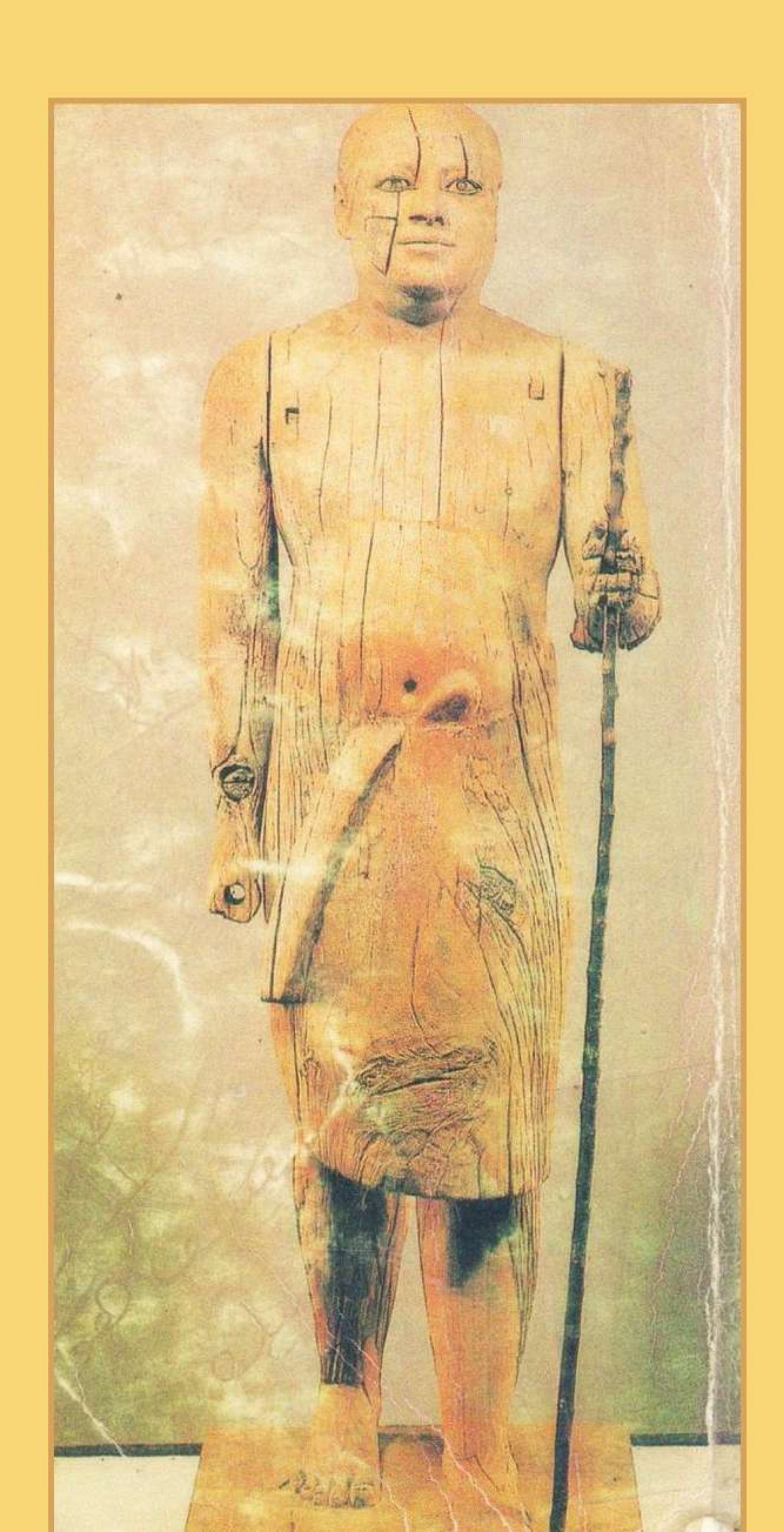
الدولة والمؤسسات في مصر

من الفراعنـة الأوائل إلي الأباطرة الرومـان



تأليـف

جونيفييف هوسون

و

دومينيك فالبيل

ترجمـة : فؤاد الدهـان

مراجعــة

د. زكيــه طبوزاده

الدولة والمؤسسات فى مصر

من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٩٥



القاهرة - باريس

القاهرة : ش هشام لبيب - رقم ٤٠
مدينة نصر - المنطقة الثامنة
أسسها
الدكتور طاهر عبد الحكيم ١٩٨٤

تليفون ٢٧٣٥٠٧٤



الدولة والمؤسسات فى مصر

من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان

تأليف

جونيفييف هوسون   دومينيك فالبيل

ترجمة فؤاد الدهان



ترجمة كتــاب

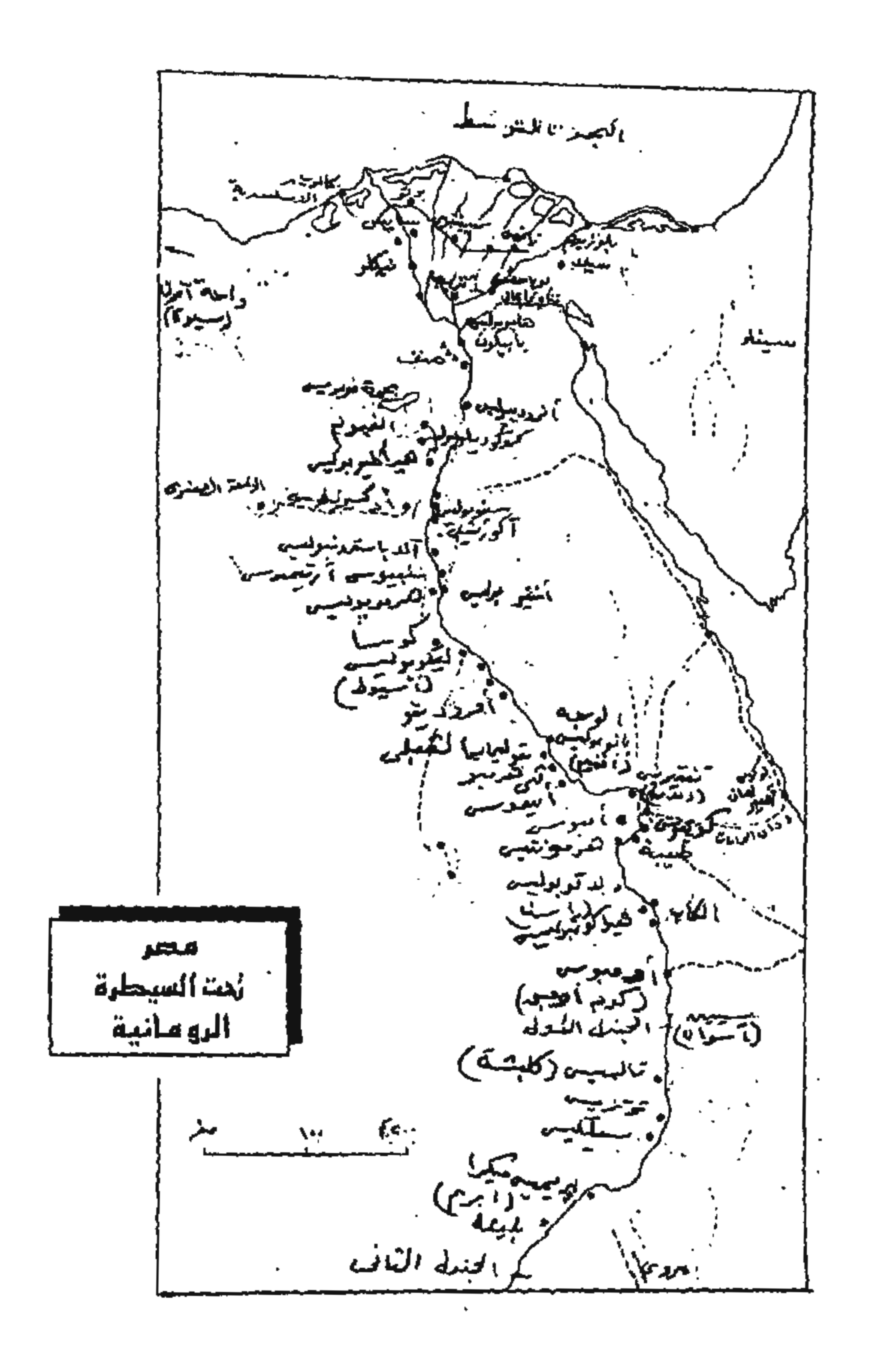
Geneviève Husson
Dominique Valbelle

L'ÉTAT ET LES INSTITUTIONS EN ÉGYPTE

des premiers pharaons aux empereurs romains

البحر المتوسط
الإسكندرية
سيوا
سيناء
منف
الفيوم
الواحات البحرية
الوجه
الصحراء العربية
الواحات الداخلة
أبيدوس
دندرة
الكرنك
إسنا
الكاب
إدفو
الواحات الخارجة
كوم أمبو
أسوان
الشلال الأول
الصحراء الليبية
أبو سمبل
الشلال الثاني
الشلال الثالث
الشلال الرابع
الشلال الخامس

مصر
الفرعونية



مصر
تحت السيطرة
الرومانية
البحر المتوسط
سيناء
منف
كوسا
(أسيوط)
أبيدوس
ديندرة
(أسوان)
الجندل الأول
تالميس (كلبشة)
الجندل الثاني

مقـــدمة

لقد كان إقدامنا على هذا المشروع دون تقدير كامل لما يعترضه من صعوبات: فهو يرمى إلى المقارنة بين المؤسسات التى عرفتها مصر فى ظل حكم الفراعنة المصريين وتلك التى كانت قائمة فى العصور اليونانية الرومانية، والأولى - بخلاف الثانية - وصلت إلينا من خلال مصفاة مزدوجة من الثقافات الكلاسيكية والمعاصرة، كما أن الوثائق التى تعرّفنا بكل منهما هي إلى حد كبير غير متساوية، وباختصار فإن فهمنا للثانية هو بدون شك أكثر تقدما من فهمنا للأولى.

ولهذا لم نلجأ إلى التبسيط المبالغ فيه وتجنبنا دراسة الدولة المصرية خلال الألف الثالثة أو الثانية قبل الميلاد من خلال ما عرفناه عنها فى العصور البطلمية والرومانية، وكان من شأن هذا أن يوصلنا على الفور إلى نتائج خاطئة. وبالرغم من حرصنا على إيجاد التناسق بين كل من القسمين فلقد عمدنا إلى تناول كل قسم بالطريقة التى رأيناها تتناسب معه. وهكذا تناولنا فى القسم الأول شخصية الفرعون على حدة، بينما فى القسم الثانى كان لا يمكن فصل الاسكندرية عن البطالمة وحكومتهم. وكذلك عرضنا لموضوع الاقتصاد فى العصر الفرعونى على حدة بالنظر إلى طابعه الخاص.

وعلى العكس تعمدنا إدخال موضوع المعابد فى فصول عدة من القسم الأول فى حين خصص له فصل منفرد فى القسم الثانى. فحتى نهاية الألف الثانية لم يكن هناك فاصل بين ما هو مدنى وما هو دينى حيث كان الفرعون هو مقيم الشعائر الأول والوحيد ولم يكن الكهنة إلا نوّابا له. ولكن اعتبارا من الألف الأولى قبل الميلاد خلق كُهّان أمون الأوّل وضعا مختلفا عندما استولوا على السلطة فى جنوب البلاد، وذلك في مواجهة الملوك الحاكمين فى الشمال.

أمّا الفصل التاسع من القسم الأول - كفصل انتقالى- فيحاول تقديم المؤسسات الفرعونية فى ظل القوى المختلفة التى احتلت مصر قبل الإغريق خاصة خلال الألف الأولى قبل الميلاد، التى شهدت - بالمقارنة بالألفين السابقتين - أقدم التقاليد وهى تتغير في إيقاع متسارع تحت ضغوط عديدة كانت أحيانا متسقة وأحيانا أخرى متعارضة.

ويتضح من المقارنة بين مختلف هذه المعالجات وجود نقص هائل فى الوثائق شديدة القدم والتى لا زالت دراستها فى طور البداية. وليس هذا بالمهم، فالوقت لم يأت بعد - وقد لا يأتى أبدا - لتتبع المؤسسات المصرية وما طرأ عليها من تصدعات خطوة بخطوة منذ نشأتها حتى اختفائها. والهدف الأول من هذه المحاولة التى نتقدم بها هو إعادة تشكيل الحقيقة التاريخية بفروقها الدقيقة بدلا من الصورة التى تقدم مصر الفرعونية جامدة بغير تغيير خلال آلاف السنين ثم نراها تترك مكانها فجأة لمصر أخرى تدار بأساليب أجنبية غريبة عن تاريخها.

إن مصر لم تفقد هويتها بعد أن أصبحت إغريقية ثم رومانية، لا شك أنها قد تغيَّرت تغيُّرا جذريا بعد فتح الاسكندر لها أكثر مما تغيرت بعد الاحتلالات السابقة، ولكن من الخطأ القول بوجود انقطاع كامل طرأ عليها خلال الربع الثالث من الألف الأولى قبل الميلاد، تماما كخطأ القول باستمرار جمود المؤسسات الفرعونية، وإذا كنا قد تمكنا بعملنا هذا من المساهمة فى إيضاح ذلك فإن عملنا لا يكون قد ذهب سدى، وإذا كنا قد نجحنا أيضا فى إلقاء ضوء على نقاط للاختلاف أو للالتقاء فإننا نكون فى رأينا قد بذلنا جهدا مفيدا وفتحنا الطريق لتناول أصح لبنيان الدولة فى مصر القديمة.

ولقد اكتشفنا خلال كتابة كل من القسمين وجود صدى لبعض الوقائع والأحكام والوظائف من سياق تاريخى إلى آخر، ولم يكن من الممكن البحث فى هذا الأمر بطريقة منهجية، فإن صعوبة الأبحاث فى المرحلة الفرعونية كثيرا ما دفعت علماء المصريات إلى تعميم النتائج المستخلصة من ملفات ذات نطاق شديد التخصص لكى تدل على مواقف أكثر اتساعا. وأبرز مثال على هذا هو حالة دير المدينة، حيث تم على أساسها بناء تاريخ العمل والقانون والتجارة فى مصر القديمة استنادا إلى سجلات – وإن كانت ثرية ثراء استثنائيا – إلا أنها تقوم على مؤسسات ملكية من عصر الرعامسة لا تغطى إلا قرنين ونصف من الزمان. وهذه المؤسسة وإن كانت على صلة بأهم الشخصيات فى الدولة وأدت فى طيبة دور جهاز الاستشعار للسلطة الملكية فى نهاية الدولة الحديثة إلا أنها تتكوّن من عمال وحرفيين لا يمكن اعتبارهم نموذجا للمصرى فى جميع العصور.

وكثيرا ما وصلتنا الوثائق الأكثر قدما لما كان لها هى نفسها من طابع خاص. أما الملفات الجارية المعبرة عن الحياة اليومية والتى كانت محفوظة فى الأماكن المطروقة، فقد ضاعت كلها منذ القدم لعدم وجود مكان لها أو لتعرضها للإتلاف مع الآثار التى كانت تضمّها. وسمحت بعض الفلتات المعمارية سعيدة الحظ، وبعض اللفتات غير المقصودة بل وبعض السرقات فى أن تخفى بعض النصوص التى تستند إليها معلوماتنا عن فترة تزيد مدتها عن ألفى عام. وإننا نندهش من أعمال التدمير مع أنه من المفروض أن نذهل من الظروف الطارئة التى سمحت لبرديات ترجع إلى نهاية الأسرة الرابعة – مثل برديات الجبلين – بأن تصل إلينا.

أما بالنسبة للعصر اليونانى الرومانى فالوثائق أكثر وفرة، خاصة بفضل عشرات آلاف البرديات التى اكتشفت منذ نهاية القرن الماضى ونشرت بإيقاع سريع. فلقد عرفنا بالتفصيل كيفية أداء هذه المؤسسة أو تلك لأعمالها فى مكان وزمان محدد. وعلى سبيل المثال نعرف أن دائرتين من إقليم أرسينوويت Arsinoite (الفيوم) وهما تيميستوس Thémistos وبوليمون وبوليمون Polémôn قد اندمجتا لتكونا دائرة إدارية واحدة خاضعة لنفس الحاكم stratège

فى عام ١٣٦/١٣٧ الميلادي، كما نعرف أيضا أن القاعدة قد جرت على اختيار بعض الموظفين- مثل سكرتيرى القرى - خارج محال إقامتهم الأصلية لضمان حيدتهم وتجردهم فى مواجهة المشمولين بإدارتهم.

ولكن يجب ألا يخدعنا هذا التراكم فى المعلومات المحددة - الذى لا مثيل له فى كثير من مناطق العالم القديم . فهذه الوثائق تعود إلى محض الصدف التى تقود أعمال الحفريات والاكتشافات وإلى الظروف الجوية التى سمحت بالحفاظ على أوراق البردى فى أماكن دون غيرها، مما يبقى فى الظل العديد من الجوانب المتعلقة بالمؤسسات وتظل فجوات كبيرة قائمة. ولقد أبرزنا فى الفصل الأول من القسم الثانى الحدود التى تقيد مصادرنا حتى بالنسبة للفترة التالية على فتح الاسكندر.

ومع هذا، فلقد سمحت هذه المصادر غير العادية من حيث كميتها وطبيعتها - وبالرغم من تمزقها وعدم اكتمالها - للمؤرخين الذين يبحثون فى مصر الإغريقية والرومانية باستخلاص النتائج وذلك منذ أكثر من نصف قرن، وسيظل العمل الجامع الذى قامت به ك. بريو C.Préaux «الاقتصاد الملكى للإغريق» الذى نشر فى بروكسل عام ١٩٣٩ نموذجا يُحتذى به. ومن الواضح أن علماء المصريات لا يجدون تحت تصرفهم وسيلة مماثلة من أجل تحديد الآليات التى كان يسير عليها الاقتصاد الفرعونى، فى أى عصر من العصور حتى ولو كان أطول كثيرا من الثلاثة قرون التى استغرقتها الملكية الإغريقية. ويتضمن العمل الذى نقدمه - على أية حال - جانبا كبيرا من المعلومات والإجابات التى يتوقعها قارئوه ومستخدموه، ولكنه يرجو قبل كل شئ أن يصبح مصدرا للتفكير ولأبحاث جديدة في المستقبل.

القسم الأول

مصر الفرعونية

تأليف دومينيك فالبيل Dominique Valbelle

مدخـل

عنوان هذا القسم الأول هو «مصر الفرعونية» في حين أن القسم الثاني مخصص «لمصر البطلمية والرومانية»، وإن كان من الممكن اعتبار البطالمة - وكذلك الأباطرة الرومان - فراعنة مثلهم مثل أسلافهم سواء كانوا من أهالي مصر أو من الأجانب. ومع هذا فقد كان فتح الاسكندر مقدمة لتغييرات راديكالية في بناء الدولة المصرية وفي مؤسساتها تكفي لتبرير هذا التمييز. والفترة التي يعنى بها هذا القسم الأول أطول بكثير من تلك التي يغطيها القسم الثاني، فهي تبدأ مع أقدم ما عرف من الشهادات المكتوبة، منذ بداية الألف الثالثة قبل الميلاد، لتنتهي سنة ٣٣٠ قبل الميلاد، أي تستمر لمدة تقل قليلا عن ثلاثة آلاف سنة.

ومن الممكن أيضا أن نتساءل عن مدى ثبات المؤسسات الفرعونية خلال فترات الاضطرابات الداخلية والخارجية التي تسمى بتحفظ «بعصور الانتقال»، والتي تميزت بالافتقار إلى المراجع الإدارية، بل وإلى اختفائها التام، أو بتغيير في مصادر المعلومات. وترجع هذه الصعوبات في نفس الوقت إلى الضعف الذي طرأ على السلطة المركزية، وعلى الغزوات الأجنبية التي حدثت حينئذ، وعلى ما ترتب على ذلك من تفتت في الأراضي المصرية، بالإضافة إلى الدمار الناتج عن الحروب الأهلية التي أشارت إليها النصوص أحيانا. ويمثل هذا عقبة جدية تعوق إعادة تشكيل ما طرأ من تطور مما يدفعنا إلى التخمين أكثر من المتابعة، ويجعلنا عاجزين عن وصف التطور.

لقد تفاوتت المصادر التي وصلت إلينا تفاوتا كبيرا من حقبة إلى أخرى وذلك وفقا للدعامات التي استندنا إليها ولمواقع المراكز الإدارية. فلا يختلف الأمر ما بين الندرة الشديدة للوثائق قبل الأسرة الثالثة وبين سوء حفظ لفائف البردي في الدلتا، وهي منطقة تزيد فيها الرطوبة كثيرا عن الوجه القبلي. ولذلك نجد أن بعض الملفات يسهل الرجوع إليها استنادا إلى محفوظات متواجدة في بعض الفترات في حين تختفي اختفاء كاملا في فترات أخرى. ولقد سدت قطع الأوستراكا ostraca أحيانا هذا النقص لتحملها تقلبات الجو أكثر من البرديات أو لفائف الرق، ولكنها بسبب افتقارها إلى الجودة نادرا ما تؤدي نفس الخدمات.

ويعتبر ما نُسخ على الأحجار من نصوص وثائقية، أو حتى مجرد الإشارة إليها على اللوحات والتماثيل، في المعابد والمقابر، شاهدا على أصول ضائعة، وهي تؤدي تقريبا دور الأصل وإن كانت أكثر سطحية، ولكنها تظل مؤشرا مباشرا يدل على وجود هذه المؤسسات التي لا يمكن الاهتداء إليها بوسيلة أخرى. وتوجد مجالات غيرها لا يمكن الإحاطة بها إلا من خلال التحقيقات البروزوبوجرافية prosopographique، وهي وإن كانت غير مباشرة وتستلزم وقتا أطول إلا أنها توفر مع هذا اللحمة التي قد تكون مرتخية أحيانا ومشدودة أحيانا أخرى،

ولكنها تكون أحيانا مرجعنا الوحيد. وتمثل هذه الدراسات أحدث جانب فى الأبحاث حول الدولة المصرية.

إن اهتمام علماء المصريات بالمسائل المتعلقة بالمؤسسات قديم نسبيا، فقد نشر ج. بيرين J.Pirenne بين ١٩٣٢ و١٩٣٥ كتابه "تاريخ المؤسسات والقانون الخاص فى مصر القديمة"، إلا أنه اقتصر فى بحثه على الدولة القديمة. وقد كانت دراسة المؤسسات فى مجموعها بين أيدى رجال القانون وكان ل Pirenne سلف شهير هو ريفييو E.Revillout عند نهاية القرن الماضى. ولا زال هذا الاهتمام حيا إلى أيامنا هذه. وبعد وقت قليل من ظهور مؤلف Pirenne المكون من ثلاثة مجلدات قام سير آلن جاردنرSir A.Gardiner بنشر سلسلة متوالية من الملفات البردية الكبيرة عن الدولة الحديثة غيرت بصفة محسوسة النظرة التى كانت قائمة عن الدولة وأدائها. وهذا العمل وإن لم يكن رائدا ولا معزولا، فقد أعطى دفعة جديدة. وقد ساهم فى هذا الجهد إريكسون W.Ericksen وت. بيت T.E.Peet وغيرهما.

وفى نفس الفترة، كشفت حفريات دير المدينة عن جانب كان مجهولا فى المجتمع المصرى: حياة صغار الموظفين. فقد درس تشيرني J.Cern´y الاوستراكا والبرديات المكتشفة، وأجرى جردا لما تم استخراجه من رفات، وبهذا جعل هؤلاء الرجال والنساء أكثر قربا منا من أى عضو بارز فى المجتمع المصرى. وكذلك نجح هيس W.C.Hayes وسمبسون W.K.Simpson فى نشر ملفات بردية أخرى من الدولة الوسطى. وبدأت الدولة القديمة بدورها فى تقديم بعض وثائق محفوظاتها بفضل دي سينيفال J.L. de Cenival وبوزنر-كريجر P.Posner-Kriéger اللذين نشرا برديات أبو صير، وفى نفس الوقت نجح مالينين M.Malinine فى جمع بعض العقود المعروفة التى كانت قد حررت بالخط الهيراطيقي غير المألوف أو الخط الديموطيقي القديم.

وقد حدث خلال عصر الانتقال الثالث ما حدث فى سابقيه من تناقص حجم الوثائق الإدارية تناقصا خطيرا. إلا أن هذا العصر قد دام سبعة قرون جربت مصر خلالها عدة مرات الحكومات الاجنبية. وتزداد الصعوبات الناشئة عن هذا القصور الوثائقى لوقوعه فى وقت تكاثرت فيه التأثيرات الخارجية دون أن نتمكن دائما من تحديد أثرها على المؤسسات المصرية، التى كانت عند نهاية الدولة الحديثة فى وضع يختلف عما آلت إليه فى ظل العصر البطلمى، ومن الصعب تحديد التغيرات المتعاقبة التى طرأت على هذه المؤسسات خلال هذا العصر الانتقالى.

ولقد بذلت جهود كبيرة من أجل الاستفادة من آثار الأفراد خلال كل هذه الفترات التى كانت المحفوظات الوثائقية خلالها أقل وفرة منها في الدولة الحديثة. ومن أهم الدراسات التى

جرت خلال العقود الأخيرة: دراسة الألقاب، تحليل السير الذاتية المتواجدة بتفصيل متفاوت على جدران المقابر، اللوحات والتماثيل، والمدونات المستفيضة على لوحات الهبات. وهذا لا يعني أن هذه الدراسات كانت جديدة تماما. ومن أحسن الأمثلة على هذا النوع من الدراسات كتاب جاكيه - جوردون H.Jacquet-Gordon عن Sأسماء الأملاك الجنائزية في الدولة القديمة *"Les noms des domaines funéraires sous l'Ancien Empire"* المنشور في ١٩٦٢، وكذلك مجموعة أعمال فيشر H.G.Fischer. وتتابعت أيضا الأعمال مثل التي قام بها مارتن T.G.Martin وسمبسون W.K.Simpson، والاستدلالات كالتي قام بها وارد W.A.Ward، والتركيبات كالتي قام بها هلك W.Helck، وأضيف إليها أخيرا مؤلف ستروديك N.Strudwick المبين. ومع هذا فلا زلنا بعيدين عن تقديم صورة أقرب إلى أن تكون كاملة ودقيقة عن الدولة المصرية منذ نشأتها حتى تطبعها بالطابع الإغريقي.

ومن غير الادعاء بأن هذا القسم الأول يقدم حصرا كاملا للأبحاث التي تمت، فهو يعكس حجم الوضع القائم للأعمال التي تجرى بنشاط ويتولاها متخصصون عديدون من مختلف أنحاء العالم كما يبين من ثبت المراجع. فلا يكاد يمر فصل دراسيّ إلا ويظهر العديد من المقالات أو الأبحاث التي تتناول جانبا أو آخر وتعلق على هذه الوثائق أو تلك وتقدم طبعة نقدية لنصوص معروفة من وقت طويل. لذلك فلا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار هذا البحث نهائيا، ولكنه يحاول أن يبرز ثراء وحيوية هذه الدراسات، وأن يطور فهمنا لأهم الملفات المعروفة اليوم، وأن يحدد المشاكل الكبيرة التي يجب إيجاد حل لها. إن الواقع الحالي للأبحاث في هذا المجال، وكذلك حجم هذا الكتاب يفرضان اختيارات لا بد منها حتى يصبح هذا الكتاب محل اعتماد ونفع في المجال الجامعي.

الفصل الأول

فرعــــون

كان الملك لا ينفصم عن الدولة المصرية، منذ نشأتها حتى اندماجها في امبراطوريات واسعة. ولم يحدث أن احتفظ أي حاكم في أي مكان بمثل هذه الأهمية لمثل هذه المدة الطويلة. فالأيديولوجيا الفرعونية، كما نفهمها من خلال النصوص على مرّ العصور، تجعل من الملك كفيلا للقيم الأساسية وللانسجام الشامل. ولقد اختلفت مع الزمن مذاهب الفكر، وتغيرت صورة الملك مع المخاطرات التي خاضتها البلاد وما صاحبها من صعوبة أو يسر في حكم البلاد، ولكن ظل المبدأ الرئيسي بعيدا عن أي شك، وبقيت على طول الزمن الهيبة التي كانت تحيط بمفهوم فرعون، حتى في الأوقات التي كانت السلطة خلالها محل تجزئة أو نزاع، إلى حد أن هذه الهيبة كانت تغري أكثر الحكام قوة.

١ – طبيعة فرعون:

أقام المصريون أفكارهم وأعمالهم على مستويين مستوى الأسطورة ومستوى الواقع. ولا يوجد أحسن من هذا المجال – فرعون – لإيضاح هذا المزج. ويكون إدراك المستوى الأول أحسن من خلال النصوص الدينية والأدبية، في حين يبدو المستوى الثاني أكثر في الرسومات وفي النصوص الرسمية، ولكنهما مرتبطان معا ارتباطا وثيقا حتى أنهما يتجاوزان نطاق وظيفتيهما ويؤثر أحدهما في الآخر.

الأسطورة المؤسسة والملوك الأول:

لقد ظهر الملك وهو يؤدي مهامه الأساسية، منذ وقت مبكر جدا، على مختلف الآثار مثل رؤوس المقامع والصلايات والألواح والأختام. ولكن الأسطورة المؤسسة للدولة تكونت على مدى أبطأ، وكان أول ظهور لها من خلال إشارات مختلفة في النصوص المنقوشة داخل الاهرامات اعتبارا من عهد الملك أوناس. ويتعين علينا أن نسلّم بركوب القطار أثناء سيره، فالحقيقة أن الدولة المصرية هي نتاج عملية طويلة بدأت مع الظهور المتأخر للزراعة في وادي النيل (حوالي ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد) واستمرت هذه العملية مع نشأة المراكز الحضرية بعد ذلك بألف سنة.

لقد اتضح أن تقسيم البلاد بين الصعيد والدلتا ظل قائما خلال كل فترات التاريخ، وذلك كما بدا من دراسات المناظر والتماثيل ونصوص الحكام. وكان على رأس كل منهما على التوالي: نخن (البصيلية) وبوتو (تل الفراعين). ولا يوجد أدنى شك في أن هذا الانقسام كان

مرحلة وسيطة بين المرحلة التي كانت توجد فيها مجموعة من المقاطعات المستقلة وبين مرحلة تكوين الدولة. وقد أكدت الاكتشافات الأخيرة التى جرت فى العاصمتين صحة الادعاءات الدينية التقليدية. ومن المعروف أن اتحاد الوجهين كان قد تم منذ حوالى قرنين عندما جلس على العرش الملوك الأوائل الذين نحتفظ بذكراهم.

إن معلوماتنا هنا ترتبط ارتباطا كبيرا بمدى تقدم الكتابة، التى كانت فى ذلك الوقت قليلة الانتشار بل وغامضة بلا شك، إلا أن الشواهد الأثرية المكتشفة عن هذه الفترة المفتاحية عملت تدريجيا على إعادة الحجم الأصلى للأسطورة وبعضا من مضمونها. لقد تم تشبيه هؤلاء الأمراء – الذين سبقوا أقدم الملوك الماثلين فى القوائم الرسمية – بآلهة الأزمنة الأولى، وهذا التشبيه قد تم بعد مرور زمن طويل على وجودهم.

ملوك الدولة القديمة:

استمر الفارق الزمنى بين الأسطورة والواقع مستمرا خلال الدولة القديمة، حيث لم تتم الإشارة إلى شخصيات ملوك الأسرة الرابعة – وهى الأشهر - إلا لاحقا، وكان يتعين علينا إنتظار نهاية الأسرة الخامسة ثم الأسرة السادسة لاكتشاف دور الملك فى حسن تسيير أمور الكون. ومع هذا فلقد تضافرت التعبيرات على المناظر والتماثيل وعلى المباني المعمارية الرائعة مع بعض النقوش الجنائزية والدينية فى رسم صورة أكيدة لهؤلاء الملوك المعدودين الذين شكلوا لآلاف السنين شهرة خلفائهم.

فمنذ العصر الثينى كان الملوك يمثلون إله السماء حورس، ثم أصبحوا عند نهاية الأسرة الرابعة أبناء لإله الشمس رع. وفى قصة مستمدة من بردية وستكار Westcar عن هؤلاء الملوك نجد رواية مدهشة عن الأبوة المقدسة للأسرة الخامسة. ويتجلى الجوهر الخارق لهؤلاء الملوك فى المصير المخصص لهم وفى الامتيازات التى يستفيدون منها، كما أن التأكيد على إعادة بعثهم والحرص على الاحتياطات الجنائزية التي كانت تتخذ لضمان البعث، كان يشكل عنصرا هاما في الاقتصاد المعاصر.

الملوك في مواجهة الفشل:

ضعفت السلطة السياسية للملك فى أواخر الدولة القديمة في مواجهة السلطة المتصاعدة لحكام الأقاليم بالرغم من الإصلاحات الكثيرة التى تمت في الإدارة الإقليمية. وعندما سقط شمال البلاد فى أيدى الأجانب القادمين من آسيا، وتكونت إمارة فى هيراكليوبوليس (إهناسيا المدينة) وتمزق الجنوب بسبب الحروب الأهلية التي قامت بين مختلف حكام الأقاليم وهم يتنازعون من أجل السيادة، خرجت صورة «الإله الكامل» من هذه المحنة وقد اهتزت قيمتها

إلى حد ما. وأصبح الملك نفسه يعترف بأخطائه من وقت لآخر ويساهم بذلك في الاقتراب من البشر، ويتحمل بهذا خسارة مزدوجة طابعه المثالي ومعاناة الواقع.

وقد تجلى هذا التغيير الأيديولوجي في عدة نواحي: خسر الملك جانبا من امتيازاته ولم يعد هو المتفرد بها وتقاسمها معه منذ ذلك الحين الأمراء وكبار الموظفين، وأصبحت صوره تعكس من حين لآخر حالاته المزاجية ونواحي الضعف فيه، وأخذت النصوص التي تتحدث عنه تُدخل في اعتبارها قيمه الذاتية. ومع هذا ظل هو الوسيط الوحيد بين الآلهة وبين البشر، وبقيت سلطته بغير مساس ولكنه لم يعد ذلك الكائن المطلق الذي لا يمكن مجادلته كما كان في العهود السابقة. وأصبح من المفروض أن يقدم الدليل على بعض الصفات: الكرم والشجاعة والرحمة ...إلخ.

فرعون في الدولة الحديثة:

على العكس من ذلك، أدّت الانتصارات التي تحققت منذ بداية الأسرة الثامنة عشرة وخلال عصر الرعامسة إلى تحويل كثير من ملوك الدولة الحديثة إلى رجال خارقين، وأصبحوا يهتمون برواية فتوحاتهم وكشف مصادر استراتيجياتهم. وبعد نموذج الملك الحكيم الحذر الذي شاع في الدولة الوسطى جاء نموذج البطل والرياضي الكامل. ونقابل بعض الاستثناءات: فبينما كان سنوسرت الثالث يتباهى بقوته وبالرعب الذي كان يوقعه في النوبيين نجد أمنحوتب الرابع أقل اهتماما بمظاهر الرجولة وإن لم يقطع صلته بالصورة الظافرة لأسلافه.

ومع هذا، تطورت الأسطورة المؤسسة للدولة مع الأيديولوجيا السائدة. فلا زال الملك هو بطل الإلهة ماعت – التي تمثل العدالة والتوازن والنظام – والتي تعادي نقيضها إسفت Is-fet– الذي يمثل الظلم والفوضى. ولكن عمد أخناتون وهو ينفذ برنامج الآلهة إلى الاستحواذ على ماعت Maât وإدماجها في نظرته الخاصة إلى العالم. فالكون كان إما مسرحا لاضطرابات تستلزم تدخل الدولة حتى يصبح قابلا للسكنى، وإما مكانا يسوده الانسجام تهدده قوى سلبية ولا بد من الدفاع عنه حتى لا يختفي من الوجود.

كان فهم العالم يتوقف على الظروف وعلى السياسة المعاصرة كما كان يتوقف أيضا على شخصية الملك إلا أن المعطيات الأساسية كانت لا تتغير تبعا لذلك.

والظاهر أنه قد بدئ في ظل حكم تحتمس الثالث في استعمال اسم القصر pr '3 «البيت الكبير» للدلالة على اسم من يسكنه، وأصبحت هذه التسمية تستخدم جنبا لجنب مع الأسماء الأخرى الدالة على الملك. ولقد كان هذا الاسم "فرعون" هو الاسم الوحيد الذي اتبعناه وربما كان ذلك بسبب ورود ذكره في التوراة. ولا يعتبر هذا السلوك وحيداً من نوعه

ولكن مما له مغزى أن هذا الاسم لم يظهر تحديدا إلا في اللحظة الوحيدة من تاريخها التي أصبحت مصر فيها تمتلك إمبراطورية.

تأليه بعض الملوك:

لقد تكرر خلال تاريخ مصر الفرعوني أن تمتع بعض الملوك بمعاملة استثنائية أدت إلى تأليههم، ومن بين ملوك الدولة القديمة عرف سنفرو وحده هذا الامتياز الذي ظلت تشهد عليه النقوش والتماثيل – وخاصة في سيناء – حتى نهاية الأسرة الثامنة عشرة.

ولقد ظهرت خلال الأسرة الثانية عشرة من جديد ظاهرة مماثلة في تأليه الملك. وربما لم يكن ظهورها أمرا بريئا: فلقد كان الملك نب حبت رع منتوحوتب مؤسس الدولة الوسطي محل عبادة، ولم يثبت وجود هذه العبادة خلال الأسرة الحادية عشرة، ولكنها تطورت ابتداء من الأسرة التالية، وزادت شعبيتها خلال عصر الرعامسة[1]، وحظي بعده كل من سنوسرت الثالث وأمنمحات الثالث بتبجيل مماثل، الأول في النوبة أثناء الدولة الحديثة والآخر في الفيوم في عصر البطالمة.

وأقيمت فى الدولة الحديثة مبان خاصة لعبادة التماثيل الملكية في مصر وفي أراضى الإمبراطورية. وكان كل من أمنحوتب الأول ووالدته أحمس نفرتارى وأمنحوتب الثالث ورمسيس الثانى محل عبادة خلال عصر الرعامسة[2].

هيبة فرعون في العصر المتأخر:

إن الدلائل على استمرار هذه التيمات الأساسية في الأيديولوجيا الفرعونية تحدد معالم كل من عصر الانتقال الثالث والعصر المتأخر. ومع هذا فإن ازدياد الأسرات المتوازية بالإضافة إلى اختصار عهود الملوك بسبب المنافسات الداخلية والخارجية ونزول مصر إلى مرتبة إقليم داخل إمبراطوريات كل هذا كان يمكن أن يكفى لتحلل بعض القيم المتعلقة بالملك في مصر. ولكن يبدو أن هذا التحلل لم يحدث، لأن المتانة القصوى التي كانت تتمتع بها المؤسسات الفرعونية والتي لا تنفصل عما كان يمثله الملك، كانت كافية للاحتفاظ بالصورة إلى أبعد من مضمونها.

لقد تعاملت مصر أولا مع سادة كانوا يعتبرون أنفسهم الأكثر حفاظا على التقاليد المصرية، وإن كانوا هم أنفسهم من الأجانب أو من أصل أجنبى مثل الكوشيين أو الليبيين. لذلك لم يكن من المدهش أن نكتشف أن الملك بى Piye كان ينسب لنفسه أنه حامى الصفات الأصيلة لهذه الحضارة التي كان يعتبر نفسه ولو بشكل غير مباشر الوريث الشرعي الوحيد لها. ويمكن أن نلاحظ فيما بعد وجود مواقف مشابهة للفرس والإغريق والرومان يكون الدافع

السياسى فيها أهم من دافع الإخلاص لهذه الحضارة وذلك بالرغم من أن هيبة الفرعون كان يمكن أن تتعارض مع بعض الخصائص الأخرى الملازمة للثقافات المهيمنة. إنه لما يدفع إلى الإعجاب، ذلك الاحترام للعقيدة وللطقوس وللمصطلحات الذى استمر لمدة طويلة حتى بعد اختفاء آخر فرعون وطني.

٢- مهام الفرعون.

الملك، وبمفرده، هو الدولة. وهو الذي يضمن أمام الآلهة تحقيق المهام الأساسية الدولة. وتجد جميع واجباته ومهامه تعبيرا عنها فى مكان أو آخر من المعابد الكبيرة ومن المقاصير الأقل أهمية، وكل الأعمال التي تستحق الذكر والتي تم إنجازها في المملكة تخضع للآلهة أو يتم تقديمها لها قربانا وتقربا. والآلهة بدورها هي الكافلة لهذه الأعمال وفي مقابلها تغدق بحسناتها على الملك الذي يعتبر هو مقيم الشعائر الوحيد، أما الكهنة فليسوا إلا وكلاء عنه حذرون.

دور الأيديولوجيا:

لقد أشرنا فيما سبق إلى الطابعين المتكاملين اللذين كانا لا ينفصلان وكانت تخضع لهما كل إيماءة وكل حركة في مصر. إنه أسلوب في الفكر وفي الحياة أصبح يبدو لنا أكثر وأكثر غير مألوف، ولكنه يعود إلى الظهور - حتى فى أيامنا الحالية - في أشكال غير متوقعة: حيث يتم الإحساس بالمعقول وبغير المعقول باعتبارهما ظاهرة واحدة. وتقوم شعائر سحرية بالربط بين العمل البسيط والتعبير الدينى عنه وبالجمع بين عالم البشر وحركة الكون. والملك هو المسئول عن هذه الشعائر أمام الآلهة، وهو في نفس الوقت الموظف والمعماري ومهندس الريّ والفلاح والمشرع والمحارب. وإذا لم يقم الملك بأداء هذه المهام تتحقق ردود الفعل على مستوى الكون بأكمله.

ولا نندهش في ظل هذه الظروف من أن نجد جدران المعابد مغطاة بمناظر القرابين المقدمة التي تتناول كل الأمور من إنشاء المعبد إلى زراعة مختلف أنواع النباتات مرورا بشق قناة أو تربية الحيوانات المستأنسة أو التضحية بالحيوانات المفترسة أو فتح جديد لمدن أجنبية. إنها تمثل في مجموعها الواجهة التي تعرض الاقتصاد والسياسة المصرية، وتقوم الآلهة بكفالة الملوك في المقابل. إنه نظام للمقايضة بين العالم الإلهى والعالم الأرضى ظل يتكرر بلا كلل أو ملل منذ الدولة القديمة حتى العصر الرومانى، وكان يضمن للملك ملكا مديدا هادئا وسعيدا وللبلد الرخاء والسلام. إن العقيدة والواقع يُغطّي أحدهما الآخر.

ومناظر القرابين هذه ليست هي وحدها التي تمثل مهام الملك في إدارة الدولة. بل نجد أيضا تمثيلا للبعثة التجارية التي أوفدتها الملكة حتشبسوت إلى بلاد البونت، وحملات تحوتمس الثالث والملوك الرعامسة، ومعاهدة السلام بين رمسيس الثاني وخاتوسيل، والمراسيم المدونة على أبواب المعابد، وكلها تقوم بلا شك بمهمة الدعاية والإعلان، ولكن – سواء كان ارتباطها بالمعبد الذي سُجلت على جدرانه قويا أو ضعيفا – فإنها تتوجه كلها بوسيلة أو بأخرى نحو الإله الذي يسكن فيه. فلا وجود لعمل ملكي أو لأي مشروع يتم ببساطة بدون مقابل، إنها تدخل كلها في اللعبة الكبيرة التي تؤيد وتدعم وجود ماعت Maât المبدأ المقدس الذي لا يمكن المساس به، والذي يتمثل في إلهة يقدمها الملك إلى الآلهة مثلها مثل الهدايا الأخرى التي تعيش بها الآلهة.

التعبير عن الأيديولوجيا.

تتجسد الملامح الرئيسية للأيديولوجيا الفرعونية في أسماء الملك، وعددها خمسة منها إسمان مسجلان في خراطيش يمثلان مسار الشمس داخل الكون، كما تتمثل أيضا هذه الأيديولوجيا في صور الملك وفي أعماله. وتستخدم الكلمات والمناظر والتماثيل تشبيهات مقتبسة من عالم الآلهة الذي كان قد استمدها هو نفسه من الأشكال الحيوانية والنباتية والكونية والطقسية في الطبيعة، إذ تقوم الكيانات المادية بترجمة المعاني المجردة الأكثر تقاربا معها. وتتردد بعض الصفات أكثر من غيرها: كالقوة والحذق والدهاء والشجاعة والخصب. ويتم من حين إلى آخر استخدام هذه التشبيهات لكي تبرز شخصية الملك وسلوكه في حالات محددة. ولكن الخصائص التي تعبر عنها هذه التشبيهات يضاف إليها الإطار الفعلي لحياة الملك، بحيث يعتبران معا وبنفس القدر رموزا أساسية تتحقق من خلالها هذه الأيديولوجيا.

فالملك يقدم الشعائر للآلهة والبشر بشخصه او بالصورة التي ترمز إليه أو عن طريق ممثله المسخر لذلك، وهوبذلك يقدم الضمانات لحكومته الفعلية. فعندما يريق الخمر إكراما للآلهة يتحكم في فيضان النيل الذي تتوقف عليه المحاصيل، والملك يقود عروضا ترمز لأقاليم الشمال والجنوب محملة بحاصلات زراعية، وهو عندما يحطم صور أعداء مصر والتاج ينسج في نفس الوقت حاجزا وقائيا حول البلاد أو حول المعبد أو المدينة التي يعنيها الأمر. وهو عندما يحصي الإتاوات التي يقدمها له الأتباع أو البلدان الأجنبية في طوابير من الأسرى المقيدين بالسلاسل فهو يقوم أيضا بتوسيع نطاق الإمبراطورية وبزيادة ثروات البلاد، وهكذا تجد كل هذه المهام المعادل المخصّص لها.

مباشرة السلطة داخل الأراضي.

إن الإشارات الدالة على المباشرة المادية للسلطة الملكيّة السياسية – إذا استبعدنا منها الجانب العقائدي – كانت غير مباشرة، وخاصة بالنسبة لكل ما يتعلق بإدارة البلاد بمعنى

الكلمة. فالبرنامج اليومي الملكي يجب أن يتضمَّن العديد من الاحتفالات التشريفية، البعض منها يرتبط بشخصه المقدس مثل زيارات متابعة سير الأعمال في الأبنية التي كان يأمر ببنائها، والبعض الآخر يتضمن الظهور وإقامة الشعائر العادية أو الاستثنائية، والمقابلات، ومنح النياشين. وكذلك ممارسة العديد من الألعاب الرياضية وعلى أعلى مستوى، هذا بالإضافة إلى ممارسة مختلف أنواع التسلية التي تدخل ضمن الفولكلور الذي يحيط بالبرنامج اليومي للملك.

وهناك دلالات عديدة تثبت أن ملوك مصر لم يقتصر نشاطهم على العناية بلياقتهم البدنية وتأمل حقول العمل والقيام ببعض أعمال العبادة والسعي وراء وسائل التسلية الفكرية والجمالية والشهوانية. لا شك أن حجم كل هذه الأنشطة كان يتفاوت إلى درجة كبيرة من ملك إلى آخر، هذا مع توافر الأدلة على أن السياسة الخارجية كانت تحظى بعناية أكبر من أمور السياسة الداخلية. ولقد عرف عن أشهر هؤلاء الملوك أنهم كانوا مصلحين ومشرعين مما جعلهم أصحاب الفضل في إقامة مختلف مؤسسات البلاد، وكانوا أيضا يتدخلون في اختيار كبار الموظفين من المدنيين والدينيين في المملكة.

السياسة الخارجية للفراعنة

لقد حرص ملوك مصر على إعطاء السياسة الخارجية اهتماما خاصا، حيث كانوا يستندون بالنسبة للداخل إلى إدارة كانت من المتانة لدرجة قاومت معها كل محاولات التشكيك الممكنة على مدى ثلاثة آلاف سنة تقريبا. ويؤكد هذا الوضع – سواء كان صحيحا أو لا – العدد الكبير من النصوص التي تتعلق بالحملات والحروب والعلاقات التجارية أو الدبلوماسية بالمقارنة بالنصوص حول السياسة الداخلية. فمن المؤكد أن الملك كان لايترك الأمور في هذا المجال للآخرين يقررون ويتصرفون. ولم يكن الملك هو الذي يقود دائما المشروعات السلمية أو الحربية، ولكنه كان يعطيها الكثير من وقته ومن شخصه، وهو الوحيد الذي كان يقوم بالمبادرات.

تدلّ المكاتبات المتبادلة بين الملوك أو بين الملك وأتباعه في أقاليم المملكة المصرية، ومنها رسائل العمارنة وبوجازكوي Bogazköy(٣)، على الأهمية التي كان يعطيها فرعون وغيره من ملوك الشرق الأدنى لهذا البعد العالمي: فقد كانت شئون السلم والحرب من اختصاص الأمراء، الذين كانوا يعتمدون عليها للتمجيد الذاتي، كما أن الآثار الاقتصادية لهذه الأمور كانت من الأهمية بحيث كانت تؤثر على أحوال البلد. لقد تعلمت مصر من ناحية أخرى – ومنذ وقت مبكر جدا – أهمية وجود جيش فعال لديها لحماية حدودها ولاتقاء الهجمات الموجهة ضدها وتحققت على طول تاريخها من صحة هذا الأمر.

٣- المقر الملكي.

إن المدينة التي كان يوجد فيها مقر الملك تصبح لهذا السبب المدينة الأولى للبلاد، ولم يكن ملوك مصر يهتمون بالسفر للأغراض السياسية أو الاقتصادية، كما أن المناسبات الدينية الكبيرة كانت تستلزم تواجدهم. وكانت لديهم أيضا مقار أخرى تتفق مع احتياجاتهم مقامة في ممتلكاتهم الموزعة في كل مكان تقريبا، ومع هذا فنادرا ما كانوا يفصلون مقر إقامتهم اليومى عن مقر الحكومة.

المقار الملكية والعواصم.

لقد عرفت مصر، في جميع أنحائها، مقارا ملكية فى كل عصر من العصور، ووجود المقر لا يعني بالضرورة التواجد المنتظم للملك والحاشية فيه. وكان الوضع بالنسبة لكل من مقر الإقامة الملكي الرئيسي ومقر أجهزة الحكومة يعتمد على عوامل متعددة. ولا يجب أن نعتبر الفصل بين المقرين دلالة على ضعف السلطة، ولكنه على العكس قد يكون دلالة على تواجد تنظيم فعال كفء لا يستلزم رقابة دائمة على أعلى مستوى.

ومن المسلم به أن منف كانت تضم في آن واحد خلال الدولة القديمة القصور والوزارات. والقصور كانت تشمل بالإضافة إلى مقر الملك الذى كان يدعى «البيت الكبير» *pr '3* مبنى أو أكثر للاحتفالات الرسمية مثل «الجناح الملكى» *'h* ومقر إدارة البلاد و«المقر» *-hnw-* وأملاك التاج «الخاصة الملكية» *-pr-nsw-*. وفيما بعد تتابعت طيبة ثم اللشت في القيام بنفس الدور، ولكن عند نهاية الدولة الوسطى كانت الإدارة قائمة حول هذين المركزين.

وعادت طيبة لتجمع من جديد كل السلطات السياسية، واستمر هذا إلى عهد الملك أمنحوتب الثالث، وهنا نجد تحت تصرفنا آثار جانب من المباني التي كانت مخصصة لذلك. وفي بداية عصر الأسرة الثامنة عشرة كانت هذه المبانى تقع شمال معبد آمون على الضفة الشرقية وكانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأماكن المقدسة. ثم نقل أمنحوتب الثالث إقامته إلى الضفة الغربية بجوار معبده «معبد المليون عام». وعندما استقر إبنه أخناتون في العمارنة بمصر الوسطى قام من جديد بجمع مختلف صروح القصر الملكى والمؤسسات الحكومية معا في الجوار المباشر لمعابد آتون الكبيرة.

وفي خلال عصر الرعامسة توزعت الإدارة بين طيبة ومنف بينما استقر المقر الملكى في شرق الدلتا، فى مدينة بي رمسيس. ويجري حاليا الكشف عن بقايا هذه المدينة والقصر. ولم تكن طيبة وبي رمسيس هما وحدهما اللتان استحوذتا على القصور الملكية خلال الدولة الحديثة. فلقد كان أحمس هو أول من شيد قصرا فى بلاص بينما كان يعمل على رفع طيبة إلى مستوى العاصمة، كما كان للملك مرنبتاح بناء ذو أبهة فى منف. وقام الرعامسة بإعداد

مقار ملكية للشعائر الدينية بجوار معابدهم الجنائزية في طيبة، وتم اكتشاف بعض قصورهم الأخرى مثل قصر رمسيس الثالث بتل اليهودية.

قصور الملك:

من المتفق عليه عادة أن يتم التمييز بين عدة فئات من القصور الملكية: القصور الحكومية، وقصور الاحتفالات، وقصور الإقامة. ولكن هذا التقسيم لا يُظهر إلا بصفة تقريبية جدا التنوع الذي كان قائما في الأطرزة المعمارية، وهو يؤدي إلى اختصار المهام التي لا علم لنا بها والاقتصار على الاستخدامات الواضحة. والنوع الأول منها هو أقلها من حيث مقدار معرفتنا به إذ يبدو أنه كان يعاد بناؤه في معظم الأحيان في نفس المكان الذي كان موجودا فيه طبقا لمقتضيات السياسة المعاصرة.

ولا شك أن القصور الأخرى قد لقيت أيضا مصيرا مشابها. كان كل ملك يسعى – حفاظا على هيبته الذاتية وتحقيقا لمتعاته الخاصة – لأن تكون له العمائر الخاصة به، ولكن بدلا من الالتزام بالقيود الطوبوجرافية التي كانت تفرضها العمارات السابقة كان يبحث عن أمكنة جديدة تغنيه عن التعرض لأنقاض الأبنية السابقة. ومع هذا لم تصمد مقار الملوك للزمن أكثر مما صمدت مقار رعاياهم، وذلك لأن الملوك مثلهم مثل أفراد الشعب كانوا يوفرون الأحجار لاستخدامها في المعابد والمقابر. وكانت الأعمدة والأبواب المصنوعة من الحجر الجيري أو الرملي هي وحدها التي احتفظت لنا ببعض النقوش والمناظر النادرة لتوجيهنا.

ولقد تم اكتشاف قصور ترجع إلى كل العصور، إلا أن موقع العمارنة هو الذي يقدم أجمل مجموعة ويسمح بإجراء مقارنة حول وضع كل منه[٤]. ونجد في وسط المدينة بقايا قصرين من هذه القصور، أكبرهما ويدعى «مقر البهجة» غير كامل، والجزء الذي نعرفه منه يتميز بأفنيته الواسعة وقاعاته التي يرتكز سقفها على أعمدة. أما بيت الملك، الذي كان يتصل بالقصر عن طريق كبرى يعبر الطريق الملكي، فكان يشبه الفيلات القريبة المخصصة لرجال القصر، ولكنه كان أكثر اتساعا وكان يحوي العديد من الحوانيت. وكانت هذه تشكل مع المعبد الصغير والمجموعة الإدارية المجاورة «قصر آتون»، وكان قصر الملك يشغل الطرف الشمالي من المجموعة، ويبدو أنه بأبراجه المربعة وأبوابه الهائلة كان أشبه بالقلعة.

القصور الأخرى:

كانت توجد في العمارنة وكذلك في ملقاطة مقار أخرى كانت مخصصة للملكة ولمختلف أعضاء العائلة المالكة، وكانت تشبه إلى حد ما من حيث إعدادها قصور المقر الملكي ولكن بمستوى أكثر تواضعا وخاصة بالنسبة لغرف النوم وصالات الحمام وصالات المقابلات. ويتميز

قصر نفرتيتي الذي كان يقع عند منتصف الطريق بين المقر الملكي والضواحي الشمالية للمدينة بعمارة ذات طابع فريد بمذابحها وحدائقها وحديقة الحيوان التي بها.

وتوجد بالفيوم مجموعة ترجع إلى الدولة الحديثة تستحق الاهتمام، وهي عبارة عن مقر الحريم في مي-أور *Mi-Our* والمعتقد أنه أنشئ بمعرفة تحتمس الثالث واستُخدم حتى نهاية عصر الرعامسة للأميرات الأجنبيات ولأطفال النبلاء الذين كانت مصر تستضيفهم لأغراض دبلوماسية أو تعليمية.

البلاط الملكي:

كانت لكل فئة من فئات القصور المشار إليها أعلاه مجموعة من المستخدمين المخصصين لها، وقد وصلت إلى معارفنا بعض عناصرها . كانت للبيت الكبير خدمات إدارية خاصة به وكان يضم أفرادا ملحقين بشخص الملك مثل الأطباء ومصفّفي الشعر وحالقي الذقون ومسوي الأظافر وغيرهم من مختلف أنواع الخدم والحرفيين. وكان هناك من هم مسئولون عن حمايته عن قرب *stp-s3* وكان يعمل في الخاصة الملكية مدنيون ورجال دين. وكانت المناصب الإدارية والدينية المرتبطة بجناح الملك قليلة العدد وغير محددة تحديدا واضحا، وكان للذين يعملون في المقر نفسه دور اقتصادي ذو شأن كبير كان يرتبط بمصالح التاج ويمتد أثره إلى إدارة الموارد في كل أنحاء البلاد. وبدراسة ألقاب القائمين بهذه المهام أمكن تتبع نماذج الأعمال التي كانت قائمة في ذلك الوقت. فبعض رجال القصر كانوا مخصصين بكيفية أو بأخرى لخدمة الملك نفسه والبعض الآخر كان مسئولا عن أمور البروتوكول في القصر الملكي، وآخرون كانوا مسئولين عن صيانة القصر. وكانت المهمة الملقاة على عاتق كل منهم ذات طابع تخصصي إلى حد ما وكانت تستلزم أحيانا تكوينا خاصا. ويبدو أن الانتقال من مهمة إلى أخرى لم يكن معهودا.

٤ – المدافن الملكية:

كان الملك، حتى بعد مماته، يستمر في أداء مهامه وفي التأثير على عالم الأحياء، ولذلك كانت رفاته تلقى معاملة تساوي في أهميتها شخص صاحبها. وكانت مقبرته تصمم لكي تبقى أبد الدهر محل إقامة أبدية تليق بملك وبحيث تلحق بها كل العناصر اللازمة لإعاشة ملك.

أقدم الترتيبات الجنائزية الملكية:

كان للملوك أن يختاروا مكان دفنهم، كما كانوا يختارون مكان إقامتهم، إما في العاصمة سواء كانوا يقيمون فيها أو لا يقيمون، أو في مكان آخر تبعا للتقاليد الملكية. وهكذا، فمنذ أن بدأ تاريخ مصر كان الملوك يترددون بين استخدام مقابر أم الكعاب الموجودة بجوار أبيدوس أو

مقابر سقارة غرب منف، والأولى هى مدينتهم التي أتوا منها أصلا والثانية هي عاصمة ملكهم. والبعض عمد إلى بناء مقبرة له في كل من الجبانتين. وليس من السهل تحديد تلك التي استقر فيها جثمان الملك بالفعل.

وتتميز الترتيبات القريبة من أبيدوس في الوجه القبلي بنظام فريد: فبينما تتجمّع المقابر الملكية ناحية الشمال بعيدا عن المدينة محاطة بمقابر المقربين لهم، تجمعت القصور الجنائزية المخصصة لتخليد ذكرى مختلف الملوك بجوار المدينة مباشرة(٥).

المجموعات الجنائزية والشمسية الملكية:

اكتسبت المقبرة في ظل حكم الملك جسر حجما هائلا واندمجت ضمن مجموعة معمارية مصممة لكي يحتفظ الملك بعد موته بكل مهامه الملكية. وكانت المصاطب الكبيرة لأسلافه هي التي مهدت لظهور الأهرامات الرائعة. ولكن هذه الأهرامات ليست إلا العنصر المظهري المذهل في مجموعة كان تكوينها يختلف من أسرة إلى أسرة. وفي الهرم الذي بناه إمحتب لمؤسس الدولة القديمة نجد أن امتداد معبد الوبيل يحتل المركز الأول وأن الطابع الصوري للمباني التي تتكون منها عناصره تعلن أن كل هذا الديكور إنما هو مخصص للأرواح.

وتطورت المجموعات الجنائزية في الأسرة الرابعة في اتجاه مختلف: يلعب الدور الرئيسي في هذه المجموعات معبدان أحدهما يقع على الهضبة الصحراوية أمام الأهرام والآخر في الوادى ويربطه بالمعبد الأول طريق. وهما مجهزان أساسا لشعائر الملك الميت ويشتملان على مساحات مخصصة لكى تصل على مراحل بين الميت وبين عالم الأحياء. وهكذا يتم يوميا غسله ودهنه وتطييبه وإلباسه وتغذيته بسحر تماثيله وهياكل معبده من خلال الباب الوهمي الذي يسمح له بالخروج من قبره. واستلزمت هذه الطقوس وجود عديد من العاملين منهم الأمراء وكبار الموظفين ومنهم الخدم. وأنشئت مدن خاصة بالأهرامات بجوار معابد الاستقبال في الوادي، وذلك لإيواء الرجال المكلفين بهذه المهام الدينية سواء بصفة دائمة أو عارضة.

ولقد أعطتنا برديات أبو صير فكرة كاملة تقريبا عن الموظفين العاملين في المعبد الجنائزى للملك نفر إير كا رع – كاكاى من الأسرة الخامسة, فكانوا ينقسمون بصفة أساسية إلى ، «كاهن» *-ḥmw-nṯr-* و«موظفين» *-ḫntyw-š-* و«أتقياء» *-wꜥb-* وهم الكهنة العاديون، وكانوا يتجمعون في خمس مجموعات ينقسم كل منها إلى قسمين يتكون كل منهما من عشرين شخصا. وتظهر قوائم التشغيل أنهم كانوا يعملون بنظام الورديات.

وقد أضاف ملوك الأسرة الخامسة إلى النظام القائم المجموعات الشمسية، التي تتكوّن هي أيضا، مستلهمة من المجموعات الجنائزية، من معبدين يربط بينهما طريق، ولكن في هذه

الحالة نجد أن الدور الرئيسي في هذه المجموعة مخصص لمسلة وهيكل شمسي، وتذكرنا هذه الترتيبات الجديدة بالأصل المقدس للملوك. ولقد أدت هذه المجموعات – على المستوى الاقتصادي – إلى زيادة الحاجة إلى العاملين والتجهيزات الشعائرية والأضحية، ولكنها ساهمت في إفقار المجموعات الجنائزية الملكية، وإذا كانت المجموعات الشمسية قد اختفت خلال الأسرة السادسة، فإن المجموعات الجنائزية – على العكس – قد اتسعت كما هو واضح من عمارتها وحجم مخازنها، ولقد ظل هذا النظام ساريا حتى نهاية الدولة الوسطى.

المقبرة ومعابد المليون عام:

إثر انتهاء واقعة الهكسوس، ترتب على عودة البلاط الملكي إلى طيبة قيام ملوك الأسرة الثامنة عشرة باتباع ترتيبات جديدة من أجل حياتهم الدائمة. والعناصر المتوافرة لدينا لا تسمح بتحديد بدايات هذه الممارسات الفريدة، والأرجح أنها كانت ترتبط بممارسات الأسرة الحادية عشرة في طيبة، إذا احتكمنا إلى المعابد الجنائزية لكل من حتشبسوت وتحوتمس الثالث التي استلهمت المقبرة الموجودة بجوارها وهي مقبرة منتوحوتب الثاني في مدرج الدير البحري. ويبرز التجديد الأول في عزل المقبرة الملكية بحيث تخلو من البناء الذي يعلوها حتى تظل خافية بعد تمام الدفن، ثم في عزل المعبد المخصص لأداء الشعائر الملكية بعد الوفاة. ولقد تزايدت تدريجيا الأهمية التي اكتسبها هذان العنصران الجديدان، وانعكست هذه الأهمية – على المستوى الأيديولوجي – في التجسيد المادي المتزايد لقوة الملوك وخلودهم. كما انعكست– على المستوى الاقتصادي – في زيادة المسئوليات.

وفي العصر الرعمسي أدت المدافن المحفورة تحت الأرض في وادي الملوك ومعابد «المليون سنة» المشيدة على حافة المناطق المزروعة بجوار النيل، على ضفته الغربية، إلى إقامة منشئات ذات أهمية شبيهة بتلك التي كانت قائمة أثناء الدولة القديمة. وكانت المقبرة تتطلب العمل الدائم لجماعة مكونة من ستين حرفيا يعاونهم عدد متغير من التابعين لترتيب وتزيين قبور الملوك المتتابعين. وفي نفس الوقت فإن الخصائص المعمارية والمناظر في كل من الرامسيوم ولمدينة هابو – بما تضم من قصور ومخازن وقصص انتصارات – تبرز المهام التي كانت منوطة بها. وهذه المهام عززتها بدرجة كبيرة النصوص الوثائقية المعاصرة لها. فلقد كان الملوك يقيمون وقتئذ في شرق الدلتا وكانت هذه المؤسسات تساهم في تمثيلهم في جنوب البلاد.

المقبرة الملكية في عصر الانتقال الثالث:

انقطعت مثل هذه الترتيبات بعد انتهاء عصر الرعامسة. ولقد لجأ كهان آمون الأول وخلفاؤهم من الملوك إلى استخدام آخر الخبرات المتوافرة بين عمال المقابر في طيبة، في حين عمد الملوك المستقرون في تانيس Tanis (صان الحجر) إلى حفر مقابرهم فيها ولكنهم جعلوها

ملحقة داخل معبد أمون نفسه، وهو ما تحقق فيما بعد بالنسبة لمدافن سايس Sais (صا الحجر) (هيرودوت) بجوار معبد الإلهة نيت. والأرجح أن شاشانق الثالث قد وفر لهذه المقابر بناء علويا مشتركا، والمفروض أنه كانت توجد أماكن للصلاة ملحقة بها ربما تم الكشف عن بعض آثار طفيفة لها(٦) أما بالنسبة لمعابد الوبيل فمن المعروف أن شاشانق الأول على سبيل المثال قد شيد لنفسه معبدين من معابد المليون سنة، أحدهما في منف والآخر في الكرنك الذي يحتمل أن يكون الرواق في الفناء الأول لمعبد آمون.

٥- أملاك التاج

إن مصر تعتبر من حيث تعريفها من أملاك الملك، والملك يمتلك بصفة شخصية أنواعا مختلفة من الأملاك.

الأملاك الجنائزية في كل من الدولة القديمة والوسطى:

وكانت الأملاك الجنائزية هي أقدم أنواع الأملاك الملكية التي نمى علمها إلينا، وهذه الأملاك هي التي تتحمل تكلفة الشعائر الجنائزية وتمدها بالمنتجات الطازجة. وكانت أسماؤها- بل وأحيانا أمكنة وجودها جغرافيا - محددة في المعابد الجنائزية أو الشمسية وفي مصاطب الأفراد الذين كانوا يستفيدون من هذه الأملاك هبة من ملكهم. وكانت هذه الأملاك تنقسم إلى عدة فئات: فمنها «القصور» *ḥwt-* - وهي أكثرها عددا وكانت عبارة عن منشآت عقارية تتراوح مساحتها ما بين ٢ و ١١٠ أرور، تحيط بها الأسوار. ومنها كذلك «القرى *njwt-*»، وهي إما عبارة عن ضياع كانت موجودة أصلا ومحاطة بالحقول التي تخصص محاصيلها للشعائر الجنائزية لأحد الملوك، وإما منشآت قد أقيمت خصيصا لخدمة هذا الغرض، والأخيرة أخذت تحل محل الأولى بالتدريج. والأملاك الجنائزية موزعة في جميع أنحاء مصر، وكثيرا ما كان العديد منها يوجد في نفس الإقليم.

وكانت توجد إدارة متخصصة لأداء الأعمال التي تستلزمها هذه الأملاك لحساب الملك. فالقصور كانت توضع تحت مسئولية «حكام الأملاك» حكام الأملاك الكبرى « *ḥk3 ḥwt ḥk3 ḥwt '3t*» وقد استخدم هذا اللقب أيضا أحيانا بالنسبة لمن تولى إدارة القرى *-ḥk3 njwt-*، دون أن يعني هذا أن إدارة كل من هذين النوعين من الأملاك كانت متشابهة تماما. وكانت هذه المسئوليات تتجمع على مستوى الإقليم وعلى المستوى المركزي. واختص قسم الإنتاج *r3*ﷺ بجمع إيرادات الأملاك وبإعادة توزيعها لصالح هيئات ثلاثة: المقر والمعبد الشمسي - في حالة وجوده - والمعبد الجنائزي. والواقع أن جميع المعلومات المتوافرة لدينا تقريبا حول اقتصاديات المعابد الجنائزية مصدرها أرشيف المعبد الجنائزي للملك نفر إير كا رع - كاكاي

من الأسرة الخامسة. وفي ظل هذه الأسرة مثّل المعبد الشمسي مجالا إضافيا للعمل لم يكن موجودا في العصور السابقة أو اللاحقة عليه.

وتوضح الحسابات التموينية الجهات التي كانت تقوم بالتوزيع وعددها أربعة: قسم إنتاج الأملاك الجنائزية، ومذبح معبد الشمس، والمقر ، والجناح الملكي. ودور هذه الجهات كان يقوم على تجميع موارد الدولة أيا كانت مصادرها ثم إعادة توزيعها. لذلك فهي تبدو هنا كجهات تمتلك مواردها الخاصة، ولها حق التدخل استقلالا عن الأملاك الأميرية بل ولها حق الاستفادة من موارد الأملاك الأميرية لأية أغراض أخرى. وكثيرا ما كان استغلال الأملاك الجنائزية الخاصة بملك يستمر لمدة طويلة بعد اختفائه، وذلك ليس فقط للشعائر الخاصة بهذا الملك ولكن أيضا لخدمة خلفائه. نرى مما سبق إلى أية درجة ازداد تعقيد هذا النظام مع مرور الوقت مما كان يستلزم الرقابة والتنسيق.

الأملاك الشخصية للملك

استقلالا عن هذه الأملاك التي هدفت أولا إلى خدمة الشعائر الجنائزية الملكية، كانت للملوك – منذ العصر الثيني – أملاك عقارية خاصة *-pr-nsw* متميزة على الأرجح عن أملاك المقر، لهم أن يخصصوها بإرادتهم لصالح مؤسسات أو لمنح الهبات التي تضفي عليهم أحيانا أهمية خاصة في مجالات جنائزية أو دينية. وهذه الأملاك كانت تحت مسئولية الملك مباشرة، وإن لم يمنع هذا من تدخل الوزير في إدارتها خلال الدولة الحديثة. وكانت هذه الأملاك تدار باعتبارها مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها بمعرفة موظفين مخصصين: فلها «مدير *jmy-r pr-nsw-*» و «مفتش *shd*» و «نائب مدير *jmy-ht*»...الخ وكذلك «ورشة *-gs-pr-*» وأراض وأبنية مدنية ودينية.

وعلى عكس ما حدث للمجموعات الجنائزية والشمسية، لم يتم التعرف على هذه الأملاك من خلال محفوظاتها الخاصة ولكن من خلال إشارات مقتضبة في سياقات غير معتادة: مثل أصل نوع من النبيذ مذكور على جرة، أو من خلال ألقاب العاملين في هذه الأملاك. وكذلك فإننا لم نتعرف على تنظيمها وبنائها إلا في بعض ملامحها الأساسية. واستمرار هذه المؤسسة إلى ما بعد العصر المتأخر يثبت ما كانت تتمتع به من أهمية. والواضح أنها كانت تؤدي المهام التي ترتبط بشخص الملك مما وفر له حرية في التصرف واستقلالية في العمل إذا تطلب الأمر إجراء تصحيح سياسي.

الأملاك الدينية للتاج:

تتوفر عناصر قليلة عن أسلوب إدارة الأملاك الدينية – غير الجنائزية – خلال الدولة القديمة والدولة الوسطى. وفي هذا النطاق لا نجد سوى إشارات إلى هبات ملكية وإلى مراسيم

صدرت لصالح بعض المعابد للدلالة على الاهتمام الملكي بأموال هذا القطاع. إلا أن كل هذه الهبات لا تعتبر شيئا بالمقارنة بالمجهودات التي خصصها ملوك الدولة الحديثة في هذا الشأن والتي اتبع نهجها – بأشكال مختلفة – ورثتهم خلال عصر الإنتقال الثالث وخلال العصر المتأخر، وكانت العمارة هي خير انعكاس للتدابير الاقتصادية المتعلقة بهذه الأملاك وبموظفيها وبقطاعاتها.

ومن بين هذه المخصصات، كانت تلك المتعلقة بمعابد المليون سنة غير قليلة الشأن، إذا استندنا في ذلك إلى الأرقام التي تقدمها بردية هاريس واحد من عصر رمسيس الثالث: فقد كان يوجد ٦٢٦٢٦ موظف من مجموع قدره ٨٦٤٨٦ في طيبة وكذلك ١٠٧٦١٥ موظف على نطاق مصر كلها مخصصون للعمل في هذه المؤسسات الدينية. والوثيقة التي تذكر ذلك كتبها رمسيس الرابع كحساب ختامي لملك والده، وتشغل الهبات التي كان قد قدمها للمعابد حيزا كبيرا في هذه القائمة، وإن كانت القراءة المتأنية لهذه الوثيقة تبين المساعدات غير المباشرة التي حصل عليها معبده الجنائزي. وإذا كانت هذه المساعدات قد بلغت شأنا كبيرا استثنائيا، فإن هذا السلوك لم يكن جديدا كما تُوضّحه على سبيل المثال مخازن الرامسيوم الواسعة.

وبينما كانت هذه الممتلكات الدينية الخاصة تستخدم من أجل الإتفاق على طقوس معابد الوييل، فإن موظفي المقبرة كانو يحصلون على مرتباتهم من التاج مباشرة من أموال الضرائب التي يتم تحصيلها في المنطقة. وفي حالة عجز الدولة عن أداء مرتباتهم كانت المعابد الجنائزية هي أول من يتدخل. وعندما أخذت مؤسسات البلاد تعجز تدريجيا عن أداء أعمالها في نهاية عصر الرعامسة، تم إلحاق رجال المقبرة بمعبد مدينة هابو الشبيه بالقلعة والذي ضمن استمرار التواجد المحلي لهم حتى الوقت الذي نجح فيه كهنة أمون الأول في وصل ماانقطع.

الفصل الثانى

أجهزة الدولة

إن اكتشاف آليات عمل الدولة المصرية يقابل صعوبات كبيرة، ولا بد أن نعي – ونحن نتعرض لموضوع هذا الفصل – مختلف الاستحالات والصعوبات والمخاطر التى يفرضها هذا العمل أمامنا. إننا نميل – اطمئنانا إلى مؤسساتنا – إلى البحث عن نوع أو آخر من النماذج المعروفة. وواقع الحال أن الوثائق المتوافرة لدينا فى هذا المجال معيبة فى كثير من نواحيها. ولا زال تفسير المصطلحات السارية محل نقاش، كما أن المهام التي نتعرض لها بالبحث كثيرا ما تكون غامضة من حيث طبيعتها ومداها. وإن اضطرارنا إلى البحث عن معادل حديث لإيضاح مفاهيم لا تربطها بمؤسساتنا أية علاقة هو مصدر إضافي للاختلال. وكذلك فمن الضروري التعريف بالحقل الدلالي للكلمات عند استخدامها وذلك لتضييق نطاق الغموض الذي لا بد وأن يحدث في مثل هذا المجال. وفي النهاية فإننا يمكن أن نلاحظ بأكثر من دليل وجود تطور في بعض الأجهزة المركزية من عصر إلى عصر، ولكن هذا لا يعني أن بإمكاننا وصف هذه التغييرات بحد أدنى من الدقة أو حتى أن نفهم نضجها.

١ – المهمة التشريعية:

لقد كانت الناحية التشريعية هى ربما التي بدت مبادئها أكثر ثباتا. ففى جميع العصور بغير استثناء، كانت النصوص غاية في الوضوح في التحديد بأن الملك هو المشرع الأمثل وأن المهمة التشريعية هي من الواجبات الملكية الأساسية. لقد تلقى الكتاب الكلاسيكيون الكلمات المقدسة والبرامج والحسابات الختامية للملوك، وعلى صدى التقليد المصرى طويل الأمد ذكروا أشهر المشرعين من بين الفراعنة وذهبوا إلى حد القول بأن هؤلاء المشرعين كانوا مصدر الإلهام لرجال السياسة التابعين لهم. ومع هذا فلقد وجدت بعض الاستثناءات على هذا المبدأ المتعلق بالاحتكار الملكي للمهمة التشريعية والذي كان يبدو مستقرا غاية الاستقرار، وبعض هذه الاستثناءات ترتبط بلا شك بظروف غامضة مثل المرسوم الذي أصدرته الأم الملكية أع حوتب Ahhotep لصالح رجل القصر كرس. والاستثناءات الأخرى تتعلق بالمراسيم المنزلة من الآلهة والتي كان لها مدلول خاص: فلقد كان إصدار القوانين والمراسيم وقفا على الآلهة قبل أن يصبح من اختصاص الإنسان. وكانت هذه المراسيم تصدر في كل وقت عن الآلهة فى المسائل الدينية أو في شئون السحر. وعندما تدخلت الآلهة في الحياة السياسية للبلاد اعتبارا من الأسرة الواحدة والعشرين فلقد كان ذلك دليلا على حدوث تدهور في السلطة الملكية لصالح الأوساط الكهنوتية.

القوانين:

وقبل أن نذهب إلى أبعد من هذا في بحث الشهادات التشريعية، يبدو من اللازم تحديد المدلول المتفق عليه في ترجمة المصطلحات المعنية. والكلمة المصرية التي تعني «قوانين» *-hpw-* لا تترك مجالا للشك. فهذه الكلمة تظهر في جميع النقوش المتعلقة بالأداء التشريعي للملك. وقد أشارت النقوش في أكثر من مرة إلى التسجيل الكتابي للقوانين. وهذه القوانين كانت تتعلق بالتنظيم الإداري للبلاد وبإدارتها وباقتصادها وبتنظيم العمل وبفرض الضرائب والرسوم. ويشير كثير من النصوص إلى أنه كانت توجد مجموعات قانونية تشمل القوانين الجديدة أو القوانين القديمة، ولكن لم يصلنا أى منها ولا حتى فى صورة غير كاملة. وكذلك توجد استحالة لتحديد الشكل الذي كانت تتخذه هذه القوانين. ومن السهل القول بأنها لم تكن مجمعة فى مجموعات قانونية متناسقة، إلا أن هذا القول يرتكز على حجج ظنية وهو يتفق مع الفكرة التي تكونت تدريجيا حول العجز المصري في التعبير عن الأفكار وتنسيقها وفق أساليبنا الفكرية. ولكن هذا القول يؤدي إلى التقليل من شأن النجاح الذي ثبت أن مؤسسات الدولة الفرعونية قد حققته والذي تأكد من واقع الأمد الطويل الذي استقرت خلاله، كما يتجاهل هذا القول إمكانية تحقق تقدم مضطرد في البنيان القائم مع كل إصلاح تشريعي تأكد لنا حدوثه... لقد أشار حورمحب إلى وجود تسجيل يومي للقوانين التي كان يصدرها: ويمكن أن نرى هنا ما يشبه «الجريدة الرسمية» والتي لا بد وأن ترجع إلى نوع من المدونة التشريعية وإن كانت غير منتظمة. وإذا كانت مثل هذه الوثيقة لم تصل إلينا فإن تحرير يوميات مشابهة فى قطاعات أخرى من الإدارة الفرعونية يجعل احتمال وجودها قويا للغاية.

المراسيم والأوامر الملكية:

التعبير الثانى المستخدم في هذا السياق يعني «أمر ملكى» *-wḏ-nsw-* وإن كانت تُترجم عادة إلى «مرسوم ملكى» إلا أنه قد لوحظ أن المواضيع التي كانت هذه الأوامر تعالجها تقع على جانبي المادة المعتادة للمرسوم. فمن ناحية ترد بينها قرارات تعيين أو ترقية أو عزل وإخطارات بمكافآت ممنوحة وأوامر بمأموريات...ألخ ومن ناحية أخرى نجد نصوصا عامة التطبيق تدخل بغير صعوبة فى فئة القوانين. ويتضح من الجرد الشامل لكل الـ *wḏ-nsw* المعروفة أنه ترد تحت نفس هذه التسمية كل القرارات والإخطارات الصادرة من الملك وباسمه، وإذا شئنا المقارنة مرة أخرى مع «الجريدة الرسمية» الحديثة حتى نعرف المضمون اليومي للمراسيم والقرارات والإخطارات والأوامر والمنشورات لوجدنا أن الفارق الحقيقي الوحيد الذي يمكن استنتاجه هو وجود تنوع كبير فى المصطلحات الحديثة يسمح بتصنيف أكثر دقة لمختلف فئات الوثائق الصادرة عن السلطات المركزية.

وهكذا كانت السلطة الملكية تُمارس كثيرا وفي مجالات عديدة. والحاصل هنا هو أن مجموع الـ *wd-nsw* (الأوامر الملكية) تقريبا التي وصلتنا - وهي للتذكرة تعتبر حتى الآن التعبير المادي الوحيد الذي لدينا عن الأعمال التشريعية - جاءت في شكل نصوص منقوشة على الحجر، وتمثل نوعا من الإعلان الدائم عن الإرادة الملكية في المكان الذي يفترض تطبيقها فيه، معبدا كان أو مكانا مخصصا للصلاة أو مقبرة. ولقد اقترح البعض بمناسبة التعليق على أحد المراسيم - وهو مرسوم أصدره حور محب - أن تعتبر hpw هي مجموعات النصوص القانونية الأصلية التي كانت مسجلة على أوراق البردي أو على الرقوق، وأن تُعتبر *wd-nsw* هي التطبيقات الخاصة بهذه النصوص التي استدعى الأمر نقلها على اللوحات التي كانت تسمى بالذات *wd* في اللغة المصرية. ولا شك أن هذه النقوش كان يمكن أن ترد أيضا على جدران المعابد والقبور أو على الحجارة، إلا أن مفهوم اللوحة كان أوسع من مفهوم الحجر القائم. ومع هذا فإنه مما يُضعف من هذا الافتراض ما تم نشره مؤخرا من مراسيم ملكية عديدة أصدرها رع نفر إف على ورق البردي ووجدت في المعبد الجنائزي لهذا الملك في أبو صير، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بتصريح مرور كان يمكن أن يقدم بطلب من أحد المسئولين دون حاجة إلى إعلان معلق[٧].

وأيا ما كان الأمر فإن مضمونها هو أول ما يحدد طبيعتها. والحاصل أن غالبية هذه الوثائق تتناول هبات وخدمات ومكافآت وإعفاءات وعقوبات. ولا يجوز الخلط في هذا الشأن، إذ لا يتعلق الأمر هنا بمنح امتيازات تحكمية لشخص أو لمؤسسة. وبعضها يعبر عن أجر استثنائي مقابل أعمال استثنائية، وبعضها يرمي إلى حماية مؤسسة أو مجموعة من الأفراد ضد تعسف الإدارة أو الجيش، وإلى إصلاح الأخطاء مع ضمان دخل ثابت لأولئك الذين حرموا من أملاكهم أو العكس. ولكن، أيا ما كان السياق، فكلما تعلق الأمر بكلمة القانون نجد أن *hpw* نفسها تشير إلى *wd-nsw*.

٢- السلطة التنفيذية:

يعتبر فصل السلطات وتوزيعها في مصر الفرعونية من المعطيات المتقلبة غير المحددة، فنجد بجانب بعض الثوابت حالات جمع بين المهام وتفاوتات هامة من عصر إلى آخر. وهذه الأحكام عندما تصل إلينا تبدو لنا وكأنها تعبير عارض عن سياسة معينة مرتبطة بسياق تاريخي محدد. ولو أن هذه الأحكام كانت قد وصلت إلينا كلها دون مساس بها ومجمعة في كل عصر على حدة لكانت قد قدمت لنا صورة معقدة علينا تفسيرها. ولكن ما وصلنا منها هو بعضها فقط، وعلينا بالتالي ملأ الفراغات الناتجة عن نقص الوثائق.

وتتكون هذه الوثائق بصفة أساسية من الألقاب التى نقشها كبار الموظفين على آثارهم. وتسمح هذه الألقاب بتحرير قوائم مرتبة زمنيا لأولئك اللذين شغلوا أعلى المراكز فى المملكة، وبتحديد الحالات العديدة للجمع بين مختلف الوظائف، وتسمح أحيانا بتحديد مراتب الوظائف الوارد بيانها. ومع هذا فيوجد خطر كبير في أن نعتبر المصادر المتوفرة وكأنها تمثل الحقيقة التاريخية في مجموعها. ويكفي إلقاء مجرد نظرة على المواقع التي لا تنضب - مثل سقارة - لكي نتذكر تواضع معارفنا الحالية في بعض المجالات. فلا تزال توجد مئات الهكتارات التي لم تتم أعمال الكشف فيها بعد والتي لا زالت تخفى قبورا وآثارا جنائزية كفيلة بأن تغير تحليلاتنا تغييرا كبيرا. وليس هذا إلا مجرد مثال على ما نقول. وكذلك تعتبر من العوائق الجوهرية أعمال إعادة الاستخدام والهدم التي كثيرا ما كانت تحدث وهي تعوق أحلامنا التي نهدف إلى تحقيقها.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الوثائق لها حدودها الخاصة: فهى لا تقول شيئا حول مضمون المهام الوارد بيانها. وأحيانا تتم تكملتها بقصص السيرة الذاتية التي تتفاوت في تفاصيلها، والتي تقدم لنا ميزة مزدوجة، فهي تمنحنا دلالات قيمة على الترقيات المتوالية التي حظي بها هؤلاء الأشخاص البارزين، كما تقدم صورا للمهام التي قاموا بتأديتها في هذه الوظيفة أو تلك. وهذا العرض العام للتاريخ الوظيفي يحول دون النظر إلى هؤلاء الأشخاص في مهامهم الأخيرة فقط ويسمح بتحديد أوضاعهم الاجتماعية وتمكننا من فهم أحسن لآليات عمل السلطة العامة في العصر الذي يتعلق بها. وأخيرا تقوم سجلات دور الوثائق بإظهار الرجال الذين يعنينا أمرهم بطريقة موضوعية أثناء مباشرة أعبائهم.

فصل السلطات:

إذا كان الملك يؤدّي - إما بنفسه أو بتفويض منه - بعض المهام الأساسية للحكومة، فإنه يعهد بالأمور التنفيذية إلى عدد متغير من المعاونين، يقوم الملك بتعيينهم من حيث المبدأ ويختارهم من بين أفراد عائلته أو من رجال القصر تبعا للظروف. والشخصية الرئيسية من بينهم - وهو الوزير - لا يقوم بتشكيل حكومة يكون مسئولا عنها أمام مليكه، وإذا قام الوزير في بعض الأحيان بتعيين بعض المرؤوسين للحلول محله فإنه يتصرف باسم الملك باعتباره ممثلا له.

فالوزير يضطلع بصفته تلك بسلطات شديدة الاتساع، وإن تفاوتت هذه السلطات تبعا للسياق التاريخي الذي يحيط بها. وتتم مباشرة هذه السلطات إما على أساس أن المهمة الوزارية واحدة لا تتعدد وإما على أساس وجود تعدد الوزراء، وكذلك تباشر هذه السلطات على أساس وجود تركيز نسبي للمهام الكبيرة في يد الوزير. وكل هذه الأحكام لا ترمي على الأرجح

إلى تحديد سلطة الوزراء التي لا يبدو أنها شكلت في أي وقت تهديدا لسلطة الملك. فالوزراء -أيا كان أصلهم - يتم اختيارهم بعناية، ولم يرد إلى علمنا طوال تاريخ مصر الفرعونية إلا ثلاثة من الوزراء الذين قاموا بتأسيس أسرات جديدة وهم أمنمحات الأول، وبارع مسو/ رمسيس الأول، وحريحور. لقد كان تقسيم هذه المسئوليات الكبيرة نتيجة على الأرجح لزيادة الأعباء أكثر من كونها مظهرا لعدم الثقة لدى الملوك.

ولقد ظهر في بعض الأوقات من تعدد ألقاب الوزير ما قد يدل على أنه كان بالرغم من كل شئ رئيسا للحكومة. ولقد رأيناه في الدولة القديمة مسئولا عن أعلى الاختصاصات في مجالات العدالة والإدارة والتعيين والتزويد بالمهمات والمشروعات الكبيرة والزراعة والمالية. وأضيفت إليها خلال الدولة الحديثة بعض السلطات الملكية المدنية والعسكرية. ومع هذا توجد دلائل عديدة على وجود موظفين كبار آخرين كانوا يخضعون مباشرة للملك دون الرجوع إلى وزيرهم، الذي كان هو نفسه يقدم حسابا لبعض زملائه عن بعض أعماله.

توزيع السلطات:

إن تدخل الملك بصفة منتظمة - تزيد أو تنقص - في شئون الدولة، وزيادة الأعباء الوزارية الهامة بدرجة أو بأخرى، لم يكن يغير تغييرا جذريًا في توزيع الأعباء على أعلى المستويات. ففي الدولة القديمة كانت إدارة الشئون الداخلية للبلاد موزعة على خمسة قطاعات كبيرة: العدالة، والوثائق، والعمل، والزراعة، والمالية. وهذه القطاعات لا تشبه إلا من بعيد جدا التنظيم الوزاري في يومنا. وكان الموظفون الكبار المسئولون عن هذه القطاعات يتم اختيارهم - سواء كانوا وزراء في نفس الوقت أو لم يكونوا - أحيانا من العائلة المالكة، وأحيانا من البلاط، وأحيانا أخرى من النخبة الإقليمية تبعا للعصور. وفي الحقيقة كانت الوزارة شأنها شأن القيادات الإدارية، تنقسم أحيانا لتغطى الأقاليم وإن كان الغالب هو تواجدها في العاصمة.

ولقد سمحت هذه الخصوصية التي كانت تتمتع بها الإدارات المركزية، بأن تباشر السلطات في كل العهود رقابة على الإدارة الإقليمية كلما بدا ذلك ضروريا. ويبدو مع هذا أن أسلوب إدارة البلاد قد تطور بطريقة ملحوظة خلال الألف الثانية قبل الميلاد، فلقد اختفت بعض ألقاب كبار الموظفين التي كانت سارية خلال الدولة القديمة وحلت محلها ألقاب أخرى، ومن الواضح أن سلطة الوزير زادت اتساعا، فأصبح الوزير في الدولة الحديثة يمثل الملك أكثر وأكثر بالنسبة لجميع شئون الدولة، وكان هو الرئيس المباشر لموظفي الأقاليم ولموظفي المقر ولمديري الأراضي المحتلة.

وإلى جانب هذا التدرج التقليدي، ظلت بعض القطاعات تحت السيادة الملكية وحدها، وهذه كانت ترتبط بدرجة أو بأخرى بالعلاقات الخارجية: مثل البعثات إلى المناجم والمحاجر الصحراوية القريبة، والرحلات أو الحملات العسكرية إلى الخارج، والمراسلات الدبلوماسية...ألخ. وكان الملك يباشر هذه الأعمال بنفسه أو ينيب عنه بشأنها أحد معاونيه: مثل مستشار الإله لبعثات المناجم، أو المفوض بالمهام، أو مديرو الأراضي المحتلة، أوالرسل والسفراء في المسائل الاقتصادية والتجارية وما يتعلق بالتقارير حول سياسات البلدان المجاورة، وأخيرا ضمن القطاعات التي ظلت تحت السيادة الملكية وحدها قيادة الجيوش للدفاع عن الحدود ولفتح أراض أجنبية جديدة.

ولقد طرأ أهم تغيير في تاريخ السلطة التنفيذية عند نهاية الدولة الحديثة. فلقد كان حريحور يجمع بمفرده في جنوب البلاد بين كافة المهام العظمى المتعلقة بالشئون المدنية والدينية والعسكرية، وكان بصفة خاصة وزيرا لطيبة والكاهن الأول لآمون والقائد العام. فاتخذ مبادأة قطع علاقاته بالسلطة الرسمية وإنشاء أسرة مستقلة خاصة به(8)، ومن الواضح أنه كان يتمتع بالإمكانات السياسية الكبيرة لأن الحدث لم يؤد إلى قطع الصلات بين طيبة والمقر، وأصبح خلفاء حريحور ملوكا على نفس مستوى ملوك تانيس، واعترف كل من الطرفين بسيادة الطرف الآخر. وبهذا تمكن تنظيم كهنة آمون من الحلول تدريجيا في المنطقة الجنوبية من البلاد محل المؤسسات المنهارة للدولة، (يراجع فيما بعد الفصل التاسع/١ و ٤).

٣- رئيس السلطة التنفيذية:

لم يتغير لقب ولا مهمة رئيس السلطة التنفيذية تغيرا كبيرا منذ بداية الدولة القديمة حتى نهاية الدولة الحديثة. وكان أقدم ظهور لهذا اللقب على إناء من الحجر يرجع إلى عصر الأسرة الثانية - *t3yty s3b t3ty* - وقد ظل مستخدما حتى نهاية الدولة الوسطى. والواضح أن اللقب كان يتكون في الأصل من ثلاثة ألقاب متميزة، ويبدو أن الصيغة كانت قد تحددت منذ بداية الدولة القديمة. وتترجم هذه الصيغة عادة على الوجه الآتي «المختص بالستار والقاضي والوزير» ولا زلنا نجهل مدلول العنصر الأول، أما ترجمة العنصر الثاني فهي تقريبية تبرز الطبيعة القضائية لمهمة الوزير ليس إلا. أما كلمة «الوزير» المستعارة من اللغة الإدارية للإمبراطورية العثمانية فميزتها أنها تتحاشى الاقتراب الخطر من مفهوم رئيس الوزراء في مجتمعاتنا الحديثة، ولقد تغلب هذا العنصر الأخير على العنصرين الآخرين اعتبارا من الدولة الوسطى، وإن ظهر العنصران الآخران من وقت لآخر في الدولة الحديثة.

وحدة أو تعدد المنصب:

كان ينظر إلى هذا المنصب في الأصل على أنه منصب واحد ويعهد به إلى أحد أعضاء العائلة المالكة – وتفضيلا إلى أحد أبناء الملك – ثم طرأ عليه تطور سريع. فاعتبارا من عصر منكاورع وصل إلى المنصب رجال لم تكن تربطهم بالملك علاقة قرابة. ولقد أثار العدد الكبير لوزراء منف من هذا الوقت حتى نهاية الدولة القديمة، احتمال أن يكون كثير منهم متعاصرين، دون أن تسمح لنا الوثائق التحديد الدقيق لتواريخ فترات مباشرتهم لأعمالهم، ولقد تم تفسير هذا الوضع بالجمع بين الوزراء ممن ينتمون إلى العائلة المالكة وبين الوزراء الآخرين، ويبدو أن الأخيرين هم الذين كانوا يشغلون بالفعل المنصب، في حين أن الأولين كانوا يحملون اللقب بصفة شرفية. ويبدو أن هذا الإجراء بدأ اتباعه منذ عصر الأسرة الرابعة، ولكن الأصول الشعبية لملوك الأسرة الخامسة كانت لها علاقة بهذا التغير الهام.

وبالتوازي مع هذا التغيير الظاهري في منصب الوزير الذي كانت تتم مباشرته في منف، نلحظ بدءا من عهد الملك جد كارع إسيسي ظهور وزراء آخرين في الأقاليم دون أن نتمكن من التأكيد على أن هذا الإجراء قد تواجد بصفة مستمرة حتى عصر الانتقال الأول. ولقد تم دفن هؤلاء الوزراء بالتتابع في أخميم وإدفو وأبيدوس ومير وقفط ودير الجبراوي. ولا شك في تواجد بعضهم في نفس وقت تواجد زملاء لهم في منف، ولكن ليس من الثابت حتى الآن كيفية توزيع مسئولية كل منهم، ولا يوجد في ألقابهم ما يؤكد افتراض التقسيم الجغرافي لسلطاتهم. ومع هذا فإنه توجد دلائل كثيرة تثبت أن الإدارة المصرية كانت تعطي أهمية خاصة لإدارة الوجه القبلي، في حين بقيت الدلتا خاضعة للسلطة في منف.

واعتبارا من الأسرة الثانية عشرة أصبح هذا التنظيم المزدوج متفقا مع تزامن أكبر مركزين في إدارة البلاد أحدهما في الشمال في منف أو اللشت، والآخر في الجنوب في طيبة. وسواء كانت الوزارة مسندة إلى رجل واحد أو إلى رجلين فلقد كانت الألقاب تعبر عن الازدواجية حتى لو تركزت المسئولية في شخص واحد. وهكذا نجد في ظل تحوتمس الثالث أن رخ مي رع كان «وزير مدينة الجنوب – طيبة – ووزير المقر في ممف»، في حين نجد في ظل حكم رمسيس الثاني أنه قد تم تعيين جحوتي مس وزيرا لطيبة وحوري «وزيرا للجدار الأبيض – ممف». ويمكننا أن نتخيل كثيرا من الأسباب لتبرير هذا التعارض إلا أن النصوص التي ترجع إلى العصر لا توضح أيا منها.

شخصية ومهمة الوزير:

إن قيام الملك باختيار وزراء لا يمتون بقرابة إلى العائلة المالكة اعتبارا من نهاية الأسرة الرابعة لا يعتبر على أي وجه تغييرا جذريا ولم يكن له أي انعكاس، والدليل على ذلك تزامن

وزراء تم اختيارهم من كل من هاتين الفئتين خلال الأسرتين الخامسة والسادسة. وكان يمكن لعلاقة القربى أن تنشأ أيضا بين الملك ووزيره بعد تعيين هذا الأخير، وهو ما حدث عندما تزوج الملك بيبي الأول أختين لوزيره من أبيدوس دجاو Djâou وأصبحت إحداهما أما للملك مرنرع والثانية أما الملك بيبي الثاني. وإذا كان الملوك قد فضلوا في وقت من الأوقات اختيار أحد أبنائهم وزيرا، فلم يحدث خلال الدولة القديمة أن صعد أحدهم بعد ذلك على العرش. وعلى العكس نجد في الدولة الحديثة أن سيتي الأول كان وزيرا لرمسيس الأول قبل أن يخلفه كفرعون. ومن الملاحظ أيضا – عندما تكون الوثائق واضحة – أن هذا المنصب العالي كان وقفا على أوساط ضيقة، بل وعلى عائلات محدودة مثل عائلة عنخو وولديه رع سنب وإيميرو-نفركارع أو عائلة رخ مي رع الذي تولى الوزارة بعد جده وعمه، ولكن الأمر لم يكن في أي وقت محلا لأحكام منظمة ولم يكن المنصب وراثيا إلا في النادر.

ولقد ظهر الاستخدام الشرفي للقب الوزير بواسطة بعض أعضاء الأسرة المالكة -وهو الذي سبق أن لاحظنا وجوده منذ نهاية الأسرة الرابعة – في مناسبات أخرى. فنقابل هذه الظاهرة في الدولة القديمة بصفة استثنائية لدى سيدة من الأسرة السادسة، وهو أمر لم يتكرر إلا في الأسرة السادسة والعشرين ثم في العصر البطلمي. ولا توجد لدينا معلومات كثيرة عن اشتراك المرأة في بعض الأحيان في إدارة البلاد حتى نتمكن على الفور من أن نقرر ما إذا كان شغل هذا المنصب الرفيع قد تم بصفة شرفية. ولكن من المشكوك فيه على أية حال أن يكون المثال المشار إليه متعلقا بمجموع الاختصاصات الوزارية. وفي النهاية نجد عند نهاية عصر الأسرة الثانية عشرة خمسة من حكام إقليم الأرنب (الأشمونين) يتباهى كل منهم عرضا بأنه كان «مدير المدينة، الوزير» كما لو أن رفعة الشأن في عاصمة الإقليم الذي يديرونه كانت تختلط مع رفعة الشأن في عاصمة أو عواصم البلاد مما يعطيهم حق الاستخدام الصوري للقب الوزير.

وكثيرا ما تنقصنا عناصر المقارنة التي تسمح لنا بتحديد الأعمال التي شغلها كل منهم قبل أن يصبح وزيرا. فالألقاب التي يتمتعون بها بمجرد وصولهم إلى هذا المنصب يمكن أن تذكر بأعبائهم السابقة كما يمكن أن تكون مجرد وصف لدى أعبائهم الحالية. لذلك فإن النوع الوحيد من الوثائق الذي يمكن أن يوضح هذا الموضوع هي الآثار التي ترجع إلى مدة سابقة على توليهم منصب الوزارة وكذلك السيرة الذاتية. والأولى منها خاصة ذات قيمة كبيرة ولكن كثيرا منها غير كامل ويسودها غموض خطر. أما الثانية – وإن كانت نادرة إلى حد بعيد – فهي أخاذة وأكثر إثارة للاهتمام. وهكذا نجد أن الوزير كاجمني Kagmni من الأسرة السادسة قد حفر في مصطبته النص الآتي:

«صاحب الستار القاضي الوزير يقول: [لقد كنت مفضلا لدى] إسيسي، وكنت أباشر

منصب القاضي المدير في عهد أوناس. ولقد كافأني جلالته بكرم فائق، [وعندما عدت إلى المقر] كافأني جلالته بكرم فائق.

لقد تولى جلالة تيتي – ليحيى إلى الأبد – أمور المقر، تعلم جلالته إسمهم في القصر، وعندئذ أمر جلالته بكل ما كان جلالته يتمنى]أن يتم في الساحات الستة الكبرى، وعندما[أمر جلالته بما يجب أن يتم عمله بطريقة عادلة في الساحات الستة الكبرى [تحقق ذلك بفضل عملي العادل] لقد أراد جلالته بقوة [أن أنشر العدالة] في كل النواحي التي كانت محل أمر جلالته.

صاحب الستار، القاضي والوزير يقول:

[جلالة تيتي، سيدي، ليحيا إلى الأبد، عينني على رأس] كل المكاتب وكل الخدمات في مواعيد المقر، (منقولة عن A. Roccati من كتاب La Littérature historique sous l'Ancien Empire pp. 139-140).

لا نجد في هذا النص إلا قليلا فقط من مراتب الحياة الوظيفية للوزير. ويلاحظ على أية حال ارتقاؤه الاجتماعي منذ العهود الأخيرة في الأسرة الخامسة حتى أول ملوك الاسرة السادسة، ويتضح من النص ما تتمتع به بعض نواحي المنصب من أهمية ممتازة – مثل مباشرة القضاء والتسيير الإداري للمقر، ولا يشير النص إلى وقت التعيين.

السلطات الوزارية

يتفاوت مدى هذه السلطات تفاوتا ملحوظا من عصر إلى آخر. ففي ظل الأسرة الرابعة كانت مهمة «مدير جميع أعمال الملك» هي المهمة الكبيرة الوحيدة المرتبطة بمنصب الوزير. ولقد حمل كل الوزراء تقريبا خلال النصف الأول من عصر هذه الأسرة هذا اللقب، ويبدو أنه تم سحبه خلال الفترة الباقية حتى نهاية عهد هذه الأسرة، في الوقت الذي لم يعد فيه منصب الوزير حكرا على أعضاء الأسرة المالكة. ويمكن أن تكون سلطات الوزير عندئذ قد قيدت وذلك بصفة وقتية. ولكن اعتبارا من نهاية حكم ساحورع أو حكم ني أوسر رع أصبح الوزراء كثيرا ما يجمعون بين مهام «مدير الساحات الكبرى الستة» و «مدير الوثائق الملكية» و«مدير جميع أعمال الملك» و«مدير مخازن الغلال المزدوجة» و«مدير الخزانة المزدوجة». وبعد انتهاء الأسرة الخامسة يبدو أن مهمة «مدير الوثائق الملكية» أصبحت هي العنصر الأهم من بين اختصاصات الوزير، ولوحظ وجود اتجاه نحو تركيز متزايد لأعلى المهام في الدولة على عدد متناقص من الأفراد.

والمصادر التي تظهر الوزراء أثناء تأدية مهامهم كانت نادرة حتى نهاية الأسرة الخامسة

– برديات أبوصير – بل وحتى الأسرة السادسة، وتشمل هذه المصادر المراسيم والخطابات والسير الذاتية. وتؤكد هذه المصادر ما توحي به الألقاب المشار إليها أعلاه من اختصاصات: إدارة الأيدي العاملة وأعمال التشييد الكبيرة والإدارة والمساحة والعدل..ألخ. ولكن هذه المصادر ظلت صامتة حول توزيع المسئوليات بين الوزراء الإقليميين ووزراء منف. ولقد كانت الوثائق خلال الدولة الوسطى أكثر غزارة وتنوعا: مثل دور الوثائق، والمقابر، والآثار الخاصة، ولكنها بسبب تشتيتها لم يتم حتى وقت قريب تحليلها بطريقة منظمة كما حدث بالنسبة للدولة القديمة والدولة الحديثة.

ولقد كان لصعود الوزير أمنمحات إلى العرش عند بداية الأسرة الثانية عشرة أثر في توسيع مدى السلطات الوزارية، إذ يبدو أن البعثات إلى المناجم والمحاجر في الصحراء الشرقية قد أصبحت منذ ذلك الوقت داخلة في اختصاص الوزراء. ولقد تضمنت لوحة الوزير منتوحوتب – وزير سنوسرت الأول – بعض الصفات التي كانت تميز الملك عادة أكثر من الوزير: .الذي يسن القوانين، الذي يمنح الترقيات الإدارية، الذي يقيم لوحات الحدود، الذي يحدد المناطق....

ونشير في النهاية إلى أن البرديات التي ترجع إلى الدولة الوسطى لا تسهب في ذكر مختلف نشاطات الوزير: وضع المراسيم الملكية موضع التنفيذ، الإشراف على استلام البضائع الواردة من منطقة رأس الجنوب. ولكنها تتفق جميعا على استعادة الوزير لمهمة «مدير الساحات الكبرى الست» التي لم يكن يباشرها بصفة منتظمة في ظل الدولة القديمة والتي يبدو أنها كانت قد اختفت من اختصاصات الوزير خلال النصف الأول من الدولة الوسطى.

ولقد توافرت أوفر المعلومات عن مختلف أعباء الوزير في الدولة الحديثة بفضل النص المعنون «بروتوكول المثول أمام مدير المدينة، وزير مدينة الجنوب والمقر، في مكتب الوزير» وصل إلينا هذا النص في أربع نسخ: ثلاث منها تعود إلى الأسرة الثامنة عشرة والنسخة الرابعة تعود إلى الأسرة التاسعة عشرة، مما يؤكد صحة المواد التي يتضمنها هذا البروتوكول. وأطول هذه النسخ وأحسنها حفظا هي التي وجدت في قبر وزير تحوتمس الثالث رخ مي رع. ومضمون هذا النص يتعدى بكثير ما يشير إليه العنوان، إذ بعد أن بين كيفية العرض النموذجي، أورد قائمة طويلة بالسلطات والواجبات الخاصة بالوزراء في الدولة الحديثة. ويكمل من هذه الوثيقة القيمة مناظر أخرى جاءت في مقبرة رخ مي رع وكذلك في وثائق معاصرة متعددة. ونجد هنا ذكرا لجميع السلطات الوزارية التي كانت قائمة في الدولة القديمة والتي سبق بيانها ولكنها جاءت بدقة أكبر: إدارة الأيدي العاملة، والأملاك الملكية والوطنية، ومباشرة القضاء على أعلى مستوى – وخاصة بالنسبة للملكيات العقارية والمساحة وامتيازات المناجم

والورش – وتحصيل الضرائب والإتاوات الأجنبية، وحفظ الوثائق المركزية المستمدة من وثائق الأقاليم، وتعيين القضاة ومفوضي الشرطة وحكام الأقاليم..ألخ. وقد ظل الوزير مسؤلا أمام الملك عن كل الهيئات الكبرى في الدولة.

٤- الهيئات الكبري للدولة:

إن مجرد عرض ما كان يحيط بالمؤسسات المصرية من تعقيد – وهو التعقيد الذى يبدو لنا من خلال ألقاب موظفى هذه المؤسسات ومن خلال الإشارات النادرة والهامشية التي وصلت إلينا – لا يكفى لإظهار مدى صعوبة المهمة التي تجابه رجال التاريخ. فالألقاب تأخذ أشكالا متعددة كثيرا ما تكون متقاربة وتشير أحيانا إلى نفس المهمة كما يشير أحيانا نفس اللقب إلى مهام متعددة. وكثيرا ما يستمر استخدام نفس اللقب لمدة طويلة بعد أن يتم تغيير المؤسسة التي يشير إليها اللقب ويحل محلها شكل أخر من أشكال التنظيم. أما الإشارات المادية التي نعتمد عليها لبيان مضمون الاختصاصات أو تحديدها أو تأكيدها، فإن هذه الإشارات لم تخصص أصلا لهذا الاستخدام ولكن كان المقصود منها هو تفخيم الشخص المقصود فيها أو بيان أعماله في سياق معروف جدا لمن وجهت إليهم الوثيقة. وكذلك فإننا لا ندهش عندما نرجع إلى المؤلفات الأكثر جدية والتي تعالج الموضوع الذي يهمنا فنجد فيها عروضا يناقض بعضها الآخر، وكلها على نفس الدرجة من المنطق ولكنها أيضا على نفس الدرجة من الشك. لذلك فإننا لا نعرض فيما يلي إلا ما هو مؤكد، على حساب الجوانب العديدة الأخرى التي لا زالت غامضة.

الساحات الست الكبري

ظهر تعبير «الساحة الكبرى» لأول مرة فى عصر الأسرة الرابعة من خلال لقب أطلق على أحد كبار الموظفين يدعى أخت حتب، وهو سيد أسرار الملك في الساحة الكبرى للأملاك الملكية «*ḥry-sšt3 n nsw m ḥwt-wrt nt pr-nsw*» ولكن كان لا بد من انتظار حكم الملك ني أوسر رع لكي يظهر لقب مدير الساحة الكبرى -jmy-r ḥwt-wrt-» ولقب «مدير الساحات الست الكبرى - 6 *jmy-r ḥwt-wrt*» وهذان اللقبان كان يحملهما معا شخص واحد يدعى كاي. واللقب الأول منهما لا يطلق على الوزير أما اللقب الثانى فقد كان يتسمى به الوزير وفقا لشروط سبق بيانها. ويظهر من المعلومات المتوافرة حول الساحات الكبرى أنها أجهزة قضائية كانت متواجدة في جميع الأوساط – ملكية أو إقليمية مدنية أو دينية – أما الساحات الست الكبرى، التي لا يرد ذكرها إلا بالنسبة لأعلى المستويات، فمن الممكن أنها كانت تخص الناحية الإدارية بصفة خاصة. وعلى عكس مديري الساحات الست الكبرى فإن مديري

الساحات الكبرى لم يكونوا من الشخصيات البارزة في الدولة وإن كانوا يؤدون مهاما عديدة في مجال القضاء. (أنظر، الفصل السابع / ٢ و ٤).

أعمال الملك

كان لقب «المشرف على جميع أعمال الملك - *jmy-jrty k3t nbt nsw* -» هو الذي سجل أقدم إشارة إلى إدارة من أهم إدارات الدولة ترجع إلى نهاية الأسرة الثالثة. ثم أصبح منصب مدير جميع أعمال الملك - *jmy-rk3t nbt (nt) nsw* -» يتردد كثيرا منذ بداية الأسرة الرابعة حتى نهاية عصر الانتقال الأول، وكان يختصر أحيانا إلى *jmy-r k3t nbt/jmy-r k3t* وقد كان هذا اللقب – عند بدء إنشائه – وقفا على أعضاء الأسرة الملكية وخصوصا من كان منهم وزيرا، ولكن بدءا من نهاية الأسرة الرابعة أصبح يمنح لدائرة أوسع من الشخصيات، ثم عاد مع بداية الأسرة السادسة لكي يخصص من جديد لأعلى الشخصيات في الدولة وخاصة للوزير. وبجوار هذا المنصب كان يوجد منصب آخر يسمى «مدير أعمال الملك *jmy-r k3t (nt) nsw* -» ويتعين التفرقة بينهما. ولقد وجد هذا المنصب الأخير بصفة خاصة في عصر الأسرة الخامسة وهو يتضمن مسئوليات أقل من المنصب الأول ويبدو أنه لم يكن يمنح للوزير أبدا ويمكن أن يكون معادلا لمسئولية إدارة ساحة عمل.

والمعلومات الخاصة بالمهمة الوزارية المشار إليها توافرت لدينا من خلال السير الذاتية العديدة المنقوشة في المقابر، التي تبين الأعمال المتنوعة المنفذة تحت إشراف صاحب المقبرة. وجميع هذه المنجزات كانت تمثل في الحقيقة أعمالا مدهشة يفخر بأدائها من سهر على تنفيذها، سواء تعلقت بمباني – مثل الأهرامات والمعابد والقصور وملحقاتها – أو بأعمال حرفية – مثل التماثيل والمراكب ...إلخ – أو ببعثات إلى مختلف المحاجر لإحضار الحجارة اللازمة للبناء والنحت، أو بمشروعات ذات نفع – مثل القنوات اللازمة للنقل – أو بأغراض الترفيه كالأحواض والحدائق أو حتى بالأنشطة الزراعية. وهذا المجال الواسع كان لا يقتصر على الأعمال بل كان يشمل أيضا إدارة الأيدي العاملة اللازمة. فقد كان من المعتاد في مصر أن يعود عمال البناء إلى الحقول عندما يحين الموسم، ولم يكن غريبا بالتالي أن نجد بين اختصاصات مديري جميع أعمال الملك ألقابا عديدة ترتبط بتنظيم العمل. ولم يكن من الغريب أيضا أن تحدد المراسيم الملكية مختلف فئات الموظفين المخصصين لمؤسسة معينة، وأن تخصهم المراسيم بالحماية من جميع أنواع السخرة أو الاستخدام التي قد تهددهم وتبعدهم عن الأعمال المحددة المعهودة لهم.

مخزن الغلال المزدوج

إذا كان العديد من الألقاب يشهد على وجود هذا القسم الحيوي في الدولة المصرية ابتداء من الأسرة الرابعة، فإن منصب «مدير مخزن الغلال المزدوج - *jmy-r šnwty*» لم يظهر قبل منتصف الأسرة التالية. ويوجد ٣٧ مدير مخزن غلال مزدوج كانوا معروفين في الدولة القديمة في منف من بينهم ٢٢ كانوا من الوزراء. ويؤكد الغياب شبه الكامل لألقاب أخرى متعلقة بمخازن الغلال في الأقاليم أن هؤلاء المديرين – سواء من الوزراء أم لا – كانوا يعملون على مستوى البلاد كلها. وهنا أيضا كان يوجد منصب آخر أبعاده محدودة – وخاصة أثناء الأسرة الخامسة – وهو منصب «مدير مخزن الغلال *jmy-r šnwt-*» ولم يتضح لنا الأداء الإداري لمخزن الغلال المزدوج قبل الدولة الحديثة. والملف الكبير الوحيد المنشور لوثائق الدولة القديمة يشير عرضا إلى هذه الهيئة باعتبار أنها كانت تمون من وقت لآخر المعبد الجنائزي للملك نفر إير كارع – كاكاى.

الخزانة المزدوجة

ظهرت مهمة «مدير الخزانة المزدوجة *jmy-r prwy ḥd* -» لأول مرة عند نهاية الأسرة الرابعة. ويبدو أنها اختفت حتى منتصف الأسرة الخامسة حين أصبحت تعهد إلى الوزراء. ولم يحصل عليها من جديد من هم من غير الوزراء إلا في الأسرة السادسة. ومن بين ٣٧ مدير خزانة مزدوجة في منف كان يوجد ٢٤ بينهم من الوزراء. ويلاحظ أن لقب «مدير الخزانة - *jmy-r pr-ḥd-*» قد ظهر قبل اللقب الأول إذ نجده منذ بدء الأسرة الرابعة. وعلى عكس اللقب الأول لم يكن الوزراء يحملون هذا اللقب، ويبدو أنه كان يحدد المسئولين الفعليين عن إدارة الخزانة الموضوعة تحت سلطة الوزير. ولقد اختفى هؤلاء منذ بداية الأسرة السادسة عندما تم تعيين مديرين للخزانة المزدوجة من غير الوزراء. ولم يظهر مسؤولون عن الخزانة في الأقاليم إلا في المنتصف الثاني للأسرة السادسة. ولا تقتصر مهمة الخزانة أو الخزانة المزدوجة على حفظ المعادن النفيسة، فنجد فيها أيضا منسوجات الكتان وعددا من المنتجات المصنعة أو غير المصنعة المخصصة للمعابد الجنائزية الملكية ولمقابر الأفراد. ولهذا كانت للخزانة علاقات منتظمة مع «الترسانة» و«المعمل المزدوج للزينة الملكية» ومع مجالات أخرى جنائزية أو خاصة.

الهيئات الكبرى للدولة الوسطى والحديثة

استمرت المناصب الأربعة التي أشرنا إليها فيما سبق قائمة خلال الاضطرابات التي هزت البلاد في عصر الانتقال الأول، وكذلك استمر علية القوم خلال الدولة الوسطى في حمل الألقاب الأربعة المرتبطة بهذه المناصب أو عادوا إلى حملها من جديد. ولا شك أن البناء الحكومي قد خضع لتغيير محسوس خلال هذه الأزمة الكبيرة الأولى للدولة المصرية، وذلك

بالقدر الذي يظهر من خلال بعض السمات التي أمكن استخلاصها من وثائق لا تتميز بالوضوح على الإطلاق. ولقد تغير بصفة خاصة تنظيم الإدارات المركزية والإقليمية وما يقوم بينها من علاقات، ولا شك أنه قد ترتب على هذه التغييرات أن تبدلت المسئوليات على جميع مستوياتها. وتم تخصيص عدد متزايد من «المديرين» المتخصصين في كل الأقسام موضوعين تحت السلطة المباشرة للوزير بغير وسيط، كما أصبحت المسئوليات المحلية المدنية والدينية أكثر تحديدا ، وأصبح عبء الأملاك الملكية وعبء التدرج الوظيفي لرجال البلاط محسوسا بطريقة مختلفة في اقتصاد البلاد.

ولم يحدث خلال الدولة الحديثة انقطاع كامل بين النماذج السابقة وتلك التي سادت فيها، ومع هذا فإن البلاد لم تكن كما كانت تماما. ولقد أصبحت مصر خلال الجزء الأكبر من عصر الأسرة الثامنة عشرة على رأس إمبراطورية واسعة، وحاولت مصر خلال عصر الرعامسة أن تحتفظ بالأجزاء المهمة في هذه الإمبراطورية. ومن ناحية أخرى أخذت السلطات الدينية تقوم بدور كبير في الإدارة السياسية والاقتصادية للإمبراطورية، وبهذا أصبحت مستعدة لتولي المهام بدلا من المؤسسات الملكية العاجزة بمجرد ما تبدو الحاجة إلى ذلك. ولقد أمكن بالجمع بين السلطات الدينية والدنيوية تحقيق تحولات بارعة كتلك التي حدثت في طيبة عند نهاية الألف الثانية قبل الميلاد.

٥- الإدارة المركزية

إن المصطلح «إدارة» غامض، فقد يعني المهام العامة في مجموعها وقد يعني أيضا بتحديد أدق نظام التسجيل والنقل المستخدم في حكومة البلاد. وسنقصر بحثنا هنا على الاستخدام الثاني فقط، وإن لن نتمكن مع هذا إلا من التعرض لبعض السمات الأساسية فيه.

المحفوظات الملكية في الدولة القديمة

كان لقب «مدير دار الوثائق الملكية - *ímy-r sš ʿnsw*» مهيمنا على الإدارة المركزية خلال الدولة القديمة. ومع هذا لم يثبت ظهور هذا اللقب قبل حكم الملك نفر إير كارع، وهو وإن لم يكن قاصرا على وزراء منف أو الأقاليم كان يدخل كثيرا ضمن مجموعة ألقابهم وبصفة خاصة اعتبارا من عصر الأسرة السادسة. وعدد الأشخاص الذين كانوا يشغلون هذا المنصب خلال الأسرة الخامسة يفترض وجود أكثر من شخص يمارسه أحدهما على الأرجح وزير والآخر لا يحمل لقب وزير. والمؤسسة التي تتعلق بهذا المنصب هي إما «العمل المزدوج - *ỉswy*» وإما «إدارة الوثائق الملكية - *pr n ʿnsw*» التي كان يرتبط بها على الأرجح مصالح أخرى تختص بالوثائق والمكتبات. وكانت اختصاصات هذا المنصب واسعة إذ كانت ترأس وتشرف على

وتسجل نشاطات كل المناصب الأخرى، ومن الملفت للنظر أن الوثائق كانت توضع صراحة تحت سلطة الملك ويعهد بها إلى وزيره الذي كان يباشرها بنفسه أو بمساعدة مدير ثان للمحفوظات الملكية. ويبرز هذا الوضع الأهمية التي كانت الدولة المصرية تكنّها منذ أقدم العصور للنص المكتوب، الذي هو شاهد لا غنى على كل الأعمال التى تمس حياة البلاد.

المحفوظات فى الدولة الوسطي والحديثة

يدل مرسومان أصدرهما الملك نفر كا أو حور في قفط على استمرار هذا النظام حتى عصر الأسرة الثامنة. والوثائق المتعلقة بالدولة الوسطى - ولم تكن واضحة وصريحة في الفترة السابقة على الأسرة الثالثة عشرة - تثبت حدوث إعادة صياغة كاملة للخدمات التي كانت تتعلّق بالمحفوظات. وتشير النصوص الأدبية إلى التدمير الكامل الذى تعرضت له في عصر الانتقال الأول جميع المحفوظات والنصوص المتعلقة بالقوانين السابقة:

«واحسرتاه على الحجرة الخاصة، فلقد سرقت كتبها،
لقد انكشفت الأسرار التي تحتفظ بها،
واحسرتاه فقد انكشفت الصيغ السحرية،
لقد فقدت الصيغ تأثيرها إذ رددها الناس،
واحسرتاه فقد فتحت المكاتب،
وسرقت التقارير،
لقد أصبح القن يمتلك أقنانا،
واحسرتاه فالكتبة اغتيلوا،
وكتاباتهم سرقت،
يا لبؤسي من قسوة الآلام في هذا الزمن،
واحسرتاه على كتبة المساحة،
لقد دمرت كتبهم،
القليل في مصر «سأذهب للحصول عليه»،
واحسرتاه لقد ألقيت قوانين الحجرة،
يمشي الرجال عليها في الشوارع،
والشحاذون يمزقونها في الطرقات».
(Admonitions, 6, 5-11)

ربما تكون قد استمرت الكثير من آليات الإدارة التي كانت معروفة من قبل في أداء مهامها خلال هذا العصر إلا أن المصالح المركزية قد تأثرت تأثرا بالغا.

ولم تمنع الرغبة في استعادة الصلة بتقاليد منف من تغيير قطاعات حيوية تغييرا عميقا، ومن هذه القطاعات التي شملها التغيير قطاع التسجيلات. لقد قام حكم البلاد منذ أقدم العصور على اعتراف محدد بالأموال وبالأشخاص وبالأوضاع. أصبح «مكتب الوزير *ḫ3 n t3ty*» مركزا لأرشيف الدولة، بينما انتشرت أقسام الجرد المتخصصة (انظر أدناه الفصل الخامس). ولقد أكد لنا «بروتوكول المثول أمام الوزير» خلال الأسرة الثامنة عشرة (انظر ما سبق الفصل الثانى/ ٣) تأكيدا صريحا وجود هذه المركزية في المحفوظات مع وجود إشراف منظم للوزير على مجموع هذه الوثائق، فكان عليه أن يطلع عليها شخصيا ويمهرها بخاتمه قبل ترتيبها.

المحفوظات والمكتبات

ويبدو أنه كانت توجد مؤسسات أخرى لها اختصاصات مشابهة ومستقلة عن «إدارة المحفوظات الملكية». فعندما أبدى الملك نفر حو تب الأول من الأسرة الثالثة عشرة رغبته في استشارة كتب أتوم للتعرف على ما يمكن أداؤه من طقوس لإرضاء الآلهة نصحه البلاط بما يأتى:

«[لتتوجه جلالتكم إلى دور الكتب لكي تشاهد جلالتكم كل الأقوال المقدسة]. وقد توجه جلالته بالتالى إلى المكتبة واستشار جلالته الكتب محاطا «برجال بلاطه».

والبحث المقصود هنا له طابع ديني إلا أن التعبير المستخدم للدلالة على «المكتبة» وهو - *pr-md3t* - ليس قاصرا على الأعمال الأدبية أو غيرها.

والألقاب التي تدخل في تركيبها كلمة md3t – وتمثلها لفافة بردي – تتعلق على الأرجح بإنشاء التقارير التي ترسل إلى المحفوظات المركزية وهذه تختلف عن التسجيلات اليومية المتعددة الأشكال والتي تشكل أهم جانب في أعمال الكتبة مثل: اليوميات والحسابات والجرد وقوائم الاستئناف وجداول الخدمة ومحاضر الأعمال المختلفة والمكاتبات..إلخ. إن اشتراك كل من النصوص الأدبية والنصوص الوثائقية في استخدام كلمة من طبيعة واحدة تؤدي إلى استخدام واسع لكلمة *md3t* وللإدارة التي تشير إليها. ولا بد بالتالى من التسليم بوجود مفهومين: مفهوم عام يتعلق بفكرة الكتاب ومفهوم أضيق أكثر تخصيصا يتعلق بالمحفوظات المركزية فقط.

الحياة الوظيفية فى الإدارة المركزية

لقد أجريت أبحاث عدة بصفة منتظمة حول ألقاب الموظفين في الدولة القديمة وكانت كافية للتوصل إلى نتائج هامة عن مختلف التدرج الوظيفي في الإدارة المركزية وعن الشكل

العام للوظائف فيها[٩]. ويبدو أن معظم الألقاب كان موزعا بين عدد محدود من الفئات، وخاصة في عصر الأسرة الخامسة التي اتسمت بكثرة ما جرى فيها من إصلاحات إدارية. ولم يكن التدرج يختلف كثيرا داخل مختلف الفئات التي كانت تنتمي بصفة أساسية، إما لعالم القصر أو لعالم الإدارة. إلا أن بداية الطريق بالنسبة لكل منهما لم تكن مرتبطة على أي نحو بالأصل الذي ينحدر منه الشخص، فقد كان له بغير شك فرصة الاختيار حيث نجد الأولاد من عائلة واحدة من عائلات كبار الموظفين يتبعون طرقا مختلفة.

وتعتبر أقسام الوثائق - داخل السلك الإداري - بشكل واضح العنصر المشترك بين مختلف أنواع التدرجات الوظيفية التي كانت كل منها تنفصل انفصالا محكما عن الأخرى. ولقد تطورت هذه التنظيمات خلال الدولة القديمة، ويلاحظ أن غياب أحد الألقاب في عصر محدد لم يكن راجعا دائما إلى وجود نقص في الوثائق. وكان التدرج في كل سلسلة وظيفية يتبع قواعدها الخاصة: فبعضها كان يتوقف سريعا، في حين أن غيرها كان يؤدي إلى منصب الوزير. وتعتبر الفئة الوظيفية «القضاة المديرين - *s3b 'd-mr* -» من أسهل السلاسل الوظيفية في تتبعها لتوافر مصادرها ولأنها كانت الأطول مدى، فقد كانت تؤدي إلى منصب مدير المحفوظات الملكية أو مدير إحدى الهيئات الكبرى للدولة التي سبقت الإشارة إليها .

ممثلو الإدارة المركزية

كان «المندوبون» *wpwtyw* يتبعون الإدارة المحلية أو الإدارة المركزية وفي كلتا الحالتين كانوا يتجولون لتمثيل السلطة وخاصة في المسائل المتعلقة بالنظام وبالقضاء. ولم يظهر «المندوبون الملكيون» *wpwtyw nsw* في النصوص الوثائقية إلا خلال الدولة الوسطى وإن كانت توجد بعض الدلائل التي توحي هذه الهيئة منذ الدولة القديمة. وعلى أية حال فلقد اكتسبت أهميتها بصفة خاصة في الدولة الحديثة.

ولقد وجدت فئتان من المندوبين الملكيين في عصر الأسرة الثامنة عشرة، الفئة الأولى تختص بصفة خاصة بنقل الأوامر والمراسلات الملكية إلى داخل أو خارج البلاد، وبالرغم من خطورة العمل الذي كانوا يؤدونه فيبدو أنهم كانوا ينتمون إلى أوساط غير التي ينتمي إليها أفراد الفئة الثانية، ولم تكتشف لهم أية آثار تدل على ثرائهم. ومع هذا فلقد كانت المهام التي يتولونها - وخاصة الدبلوماسية منها - تتطلب رجالا محل ثقة، وهذه هي الصفة التي تطلقها عليهم النصوص عادة. وقد دلت المراسلات الدولية خلال هذا العصر على تطور العلاقات بين بلاط مصر والشرق الأوسط.

وإلى جانب هؤلاء الدبلوماسيين كان بعض كبار الموظفين يؤدون مأموريات ذات أهمية كثيرا ما كانت تتعلق بأداء مسئولياتهم. على سبيل المثال قام «مدير كل مصبات (النهر) على

شاطئ البحر» ومعه «حاكم ثارو Tjarou» – اللذان كانا مسؤولين عن ضمان حدود الدلتا – ببعثات إلى مناجم سيناء بصفتهما «مندوبين ملكيين». ولم تكن هذه التفويضات قاصرة على البعثات إلى الصحارى القريبة أو إلى البلدان المجاورة، فكان بعضها يتعلق بإنشاء مؤسسات ملكية أو بإدارتها وبعضها كان يتعلق بإدارة الأراضي المحتلة.

ازدادت أهمية وظيفة المندوب الملكي خلال عصر الرعامسة، كان نواب الملك في كوش حتى حكم رمسيس الثانى وكذلك كان بعض الوزراء ينسبون إلى أنفسهم هذا اللقب ضمن ألقابهم. وأهم مثال على ذلك هو بلا شك بارع مسو الذى سيصبح فيما بعد رمسيس الأول. وكان بارع مسو يجمع بين المسؤوليات الحدودية المشار إليها أعلاه وبين مختلف الأعباء العسكرية وكذلك كان يتولى منصب الوزير قبل أن يعتلي العرش، ولقد كان أداء هذه المأموريات الخاصة يتطلب في الواقع أن يحمل صاحبها لقب «ضابط المركبات». وبالرغم من الطابع العسكرى المتزايد لمهامه فإن المناجم والمحاجر والسفارات والمفاوضات الدبلوماسية لم تمنعه من الإشراف على حسن أداء المؤسسات في مصر وامتداداتها في سائر أنحاء الإمبراطورية. قبل في أداء مهامها خلال هذا العصر.

الفصل الثالث

التقسيمات الإدارية

إن الفصل بين الإدارة المركزية وبين الإدارة الإقليمية لم يكن واضحا بالدرجة التي يمكن أن يتمناها من يحاول تحديد الموقع الذى كانت تشغله المؤسسات المصرية وتحديد مداها. وفي بعض العصور كانت المركزية المبالغ فيها تضع المسؤوليات الإقليمية على عاتق عدد قليل من كبار الموظفين الذين كانوا يتبعون الإدارة المركزية ويقومون أيضا بالإشراف على الإدارة الإقليمية. وعندما كانت الأقاليم تقوم على العكس بتعزيز استقلالها وسلطتها فكان يمكن عندئذ لممثليها أن يصلوا إلى شغل مراكز عليا في العاصمة. وبالرغم من جمود السلسلة الوظيفية الذى أشرنا إليه (راجع ما سبق، الفصل الثانى/٥) فكثيرا ما كانت التعديلات التي تقتضيها الاعتبارات السياسية تتجح في خلق المسالك وفي تغيير بعض القواعد. وكان البحث عن التوازن بين الإدارة الحكومية والإدارة الإقليمية هو أحد المحركات الكبرى للتاريخ الداخلي للبلاد.

ومن ناحية أخرى، فإن التعريف بالوحدات الإقليمية التي كانت قائمة لا يكفي لإعطاء فكرة عن الإدارة الإقليمية، لأن مسئولي هذه الوحدات لم يكونوا وحدهم الممثلين للتاج والمتحدثين المحليين باسمه، وكان يمكن لكبار الملاك ولمديري الأملاك ولكبار الكهنة وللمفوضين بمهام وللوسطاء الإقليميين والعسكريين أيضا في بعض العصور أن يمارسوا شكلا أو آخر من السلطة في مواجهة حكام الأقاليم وحكام المدن ومديري البلدان الأجنبية، وفي مواجهة نواب الملك في كوش على سبيل المثال. ولذلك سنكتفي بتحديد القاعدة المتبعة، على أن نتذكر دائما التعقيد المثير لوضع يتم النظر إليه على مدى أكثر من ألفي عام.

١- الأراضى المصرية والعالم المعروف

إذا استبعدنا الادعاءات التوسعية التي يعبر عنها أحيانا فراعنة مصر عندما يدعون أن حدود مصر هي حدود العالم المعروف نجد، أن المصريين على وعي كامل بجغرافية بلدهم والبلاد القريبة أو البعيدة. أما اللغة التي تستعملها بعض هذه النصوص الدعائية فهي تخضع للتقاليد الأيديولوجية الجامدة وتبتعد عن حقائق الواقع المعروف جيدا للمصريين. وإننا نقابل نفس المبالغات في قوائم البلدان الخاضعة لمصر، وهي قوائم إن دلت على شيء فعلى اتساع معارف واضعيها أكثر من اتساع نطاق فتوحاتهم.

الأراضي المصرية

تنفرد مصر بالمقارنة بجيرانها خلال الألف الرابعة قبل الميلاد، من حيث نجاحها عبر عدة مئات من السنين في تخطي مرحلة حولتها من إمارات زراعية إلى دولة مؤسسة، وذلك في الوقت الذي احتفظ فيه الشرق الأدنى وبنجاح بنظام "المدن-الدول" لمدة طويلة. لقد أمكن اكتشاف الهياكل التي تأسست تدريجيا أثناء الدولة القديمة واكتشاف كيفية أدائها لمهامها من خلال أقدم الألقاب المعروفة المتعلقة بإدارة البلاد، ومن خلال المواكب الأولى للكيانات الجغرافية. ولكن قبل ذلك بكثير، ومنذ نهاية عصر ما قبل الأسرات وبداية العصر الثيني، وهي الفترة التي لا زالت غير محددة والتي تعرف حاليا باسم عصر «الأسرة صفر»، بدأنا نجمع الدلالات الأثرية الأولى أولا، وما نستخلصه من دراسة المناظر ثانيا.

لقد تعرفنا من خلال الاكتشافات الأثرية على المراكز الحضرية الأولى كما تعرفنا على الوضع في عديد من المناطق الحدودية الكبرى: فلقد ساعدت الأشياء المصنعة وخاصة السيراميك على تتبع خريطة مناطق نفوذ مصر في شمال النوبة من ناحية وفي شمال سيناء حتى فلسطين من ناحية أخرى. ومن الممكن أن تكون الألوية الموجودة على لوحة الثيران ممثلة لأقدم الأقاليم في البلاد. وقد توالت الدلالات الهامة التي وفرتها الاكتشافات الأثرية موضحة بصفة خاصة مد الحدود وكذلك الوجود المصري فيما وراء الحدود، ولكن أهم وثائقنا تتكون من القوائم الجغرافية ومن ألقاب المسؤولين الإقليميين.

القوائم الجغرافية

كانت لأقدم القوائم التي وصلت إلينا دلالة اقتصادية. فسواء منها ما جاء في نطاق ملكي مثل التي وجدت على جدران المعبد الجنائزي للملك سنفرو في دهشور أو في نطاق خاص مثل القوائم التي وجدت على جدران مقابر الأفراد في سقارة و في الجيزة فقد كانت كلها تحدد الأملاك الجنائزية المخصصة للإنفاق على الشعائر لخدمة المتوفين (راجع ما سبق، الفصل الأول /٥) فلقد جاءت ألوية الأقاليم التي كانت توجد بها هذه الأملاك في ترتيب جغرافي قبل كل مجموعة من الأملاك المعنية. وكذلك نقشت مناظر مشابهة في المعابد الشمسية لملوك الأسرة الخامسة. ولقد اكتشفت ولأول مرة القائمة الكاملة لأقاليم مصر ومن عدة نسخ في غرفة العالم بمعبد الملك ني أوسر رع: ولم تكن القائمة في هذه المرة متعلقة بمجرد تحديد مصادر الإيراد المخصصة للمعبد، ولكنها ذكرت هذه الأقاليم بالكامل مع بيان ثرواتها.

وتضمنت وثيقة خاصة ترجع إلى الأسرة الثامنة قائمة بأقاليم الصعيد في سياق إداري، والشخصية التي تعلقت بها الوثيقة كانت شخصية «حاكم الجنوب». وبعدها تعيّن الانتظار

حتى الأسرة الثانية عشرة لكي نحصل من المقصورة البيضاء للملك سنوسرت الأول في الكرنك على بيانات عن كل إقليم من هذه الأقاليم توضح اتساعها ومدنها وآلهتها الأساسيين(١٠). وبالإضافة إلى هذا الجرد ذي الطابع الديني وجدت قائمة بالأسماء عند نهاية الدولة الوسطى، ولدينا أيضا نسخة متطورة من هذه القائمة ترجع إلى نهاية عصر الرعامسة. وتشتمل الوثيقة الأولى على قائمة من ١٧ قلعة و٢٩ مدينة، أما الوثيقة الثانية فتشتمل على ١٠٦ مركز سكني في مصر، والبيان الوارد فيها ذو طابع موسوعي شامل.

ولقد شهدت الدولة الحديثة العديد من القوائم الجغرافية، في أشكال وفي ظل أوضاع جديدة. فنجد في مقابر كبار الموظفين - ومنها على سبيل المثال المقصورة الجنائزية للوزير رخ مي رع - مواكب حكام المدن وهي تقدم الضرائب التي تمت جبايتها في مدنهم، وكذلك مواكب دافعي الجزية من الأجانب. ولقد تضمنت المعابد الجانب الأكبر من الوثائق التي تكشف عن التقسيمات الإقليمية للدولة. وتزين نقوش المواكب قواعد الآثار، وتمثل بعض هذه المواكب أقاليم مصر كما كان الشأن في الدولة القديمة، ويمثل بعضها أيضا مناطق المناجم الكائنة في أطراف البلاد، كما يمثل بعضها الآخر الدول التي تعتبر بحق أو بغير حق خاضعة لمصر. وتجسم كل من الفئة الأولى والثانية من هذه القوائم القدرة الاقتصادية للإقليم في العالم المصغر الذي تمثله كل مقصورة، في حين تقدم الفئة الثالثة بالإضافة رمزا وقائيا من خلال تصوير البلاد الخاضعة كأعداء مهزومين مقيدي الأيدي والأقدام.

ولم تختف هذه الممارسات بانتهاء الدولة الحديثة، ليس هذا فحسب بل واستمرت حتى عصر الإغريق قوائم الأقاليم التي ترمز إلى بقاء الهياكل التقليدية للدولة وتحولت إلى مصنف شامل لجوانب الموضوع. فبالإضافة إلى الألوية التي تمثل الأقاليم نجد قوائم أخرى تتعلق بالتقسيمات الداخلية مثل القنوات والأراضي المنزرعة والمصارف، بينما ظهرت من جديد فيها بلدان المناجم والمناطق الصحراوية، كما ظهرت فيها أيضا المدن، بل ووجدت فئات جديدة لم تكن موجودة من قبل: الأقواس التسعة - وهو تعبير آخر عن الشعوب الخاضعة لمصر - والواحات، وتضاعفت البيانات ذات الطابع الديني، واحتفظت الرموز السياسية والاقتصادية بقيمتها السحرية حتى ولو بدت أحيانا وهمية.

الوحدات الإقليمية الكبرى

إذا نظرنا إلى خريطة مصر نكتشف من النظرة الأولى كيف خضع تنظيمها الإدارى لجغرافيتها الطبيعية. فنجد ثلاثة مناطق رئيسية تفرض نفسها أيا كانت التغييرات التي قد تفرضها سياسة الملوك على البلاد وعلى إدارتها: المنطقة الأولى وادي النيل مع الدلتا، والمنطقة الثانية الصحارى المحيطة والخاضعة للسيادة المصرية، والمنطقة الثالثة البلدان المجاورة ذات

العلاقات مع مصر. وفي داخل هذه المناطق الثلاثة الكبيرة نجد الأقسام المتميزة التي قد يزيد تفردها أو يقل تبعا للعصور. فلم يكن الوجه البحري أو الوجه القبلي يداران بنفس الطريقة في ظل الدولة القديمة. وبالنسبة للصحارى التي تحيط بمصر نجد أن إدارة الواحات الغربية كانت تختلف عن إدارة المناجم والمحاجر الشرقية تبعا للاتجاهات الأساسية للحكومة.

وبالنسبة للبلدان الأجنبية سواء تلك التي كانت تجمعها بمصر علاقات الصداقة أو علاقات التبعية، اتبعت مصر أحيانا تنظيمات منقولة عن النموذج الداخلى واستخدمت ألقابا تشبه ألقاب المسئولين الإقليميين، ومن قبيل ذلك ما حدث فى بيبلوس (جبيل) أو في النوبة عند نهاية الدولة الوسطى، وفي أحيان أخرى اتبعت صيغا مبتكرة كانت محدودة زمنيا، مثل مبدأ نواب الملك في كوش خلال الدولة الحديثة. وبالرغم من هذا التكيف العارض لا نجد اختلافات ذات شأن في الأسس التي تقوم عليها الإدارة الإقليمية، ويبقى النموذج الداخلى الذي ظل مستقرا على نحو ملفت للنظر منذ الدولة القديمة حتى بداية العصر الإغريقى هو المرجع الأساسى وخاصة في المسائل الاقتصادية.

٢ – الأقاليم

أطلق الإغريق على الدوائر الإدارية المصرية اسم نومس nomes (أقاليم) ولكنهم احتفظوا بصفة عامة بالتقسيمات التقليدية للبلاد (راجع أدناه، القسم الثانى الفصل الرابع / ٢). ومعظم ألوية أقاليم مصر كانت تتشكل من حيوانات أو أشجار أو رموز، وكانت هذه الشعارات تشهد على ثقافات يقال عنها أنها كانت بدائية وترجع إلى عصور ما قبل الأسرات، وهي تشير إلى قبائل كانت تسكن وادي النيل قبل نشأة الدولة المصرية بمدة طويلة. أما الكلمة الهيروغليفية التي تعبر عن الإقليم فهي على العكس ناتجة عن توحيد البلاد وعن الإجراءات التخطيطية التي تلت ذلك: وهذه الكلمة تمثل أرضا مربعة تغطيها قنوات ري ويشير هذا الرمز إلى التنظيم الموجه للزراعة الذي ساد مصر طوال تاريخها.

حكام الأقاليم فى الدولة القديمة والوسطى

إننا نتابع بقدر الإمكان النظام الإداري الذي استقر تدريجيا في غضون الألف الثالثة من خلال الألقاب التي تم اكتشافها، ومن الصعب أن يكون المرء واثقا كل الثقة عندما يكون عدد الشهادات المتوافرة ضعيفا أو إذا لم تقدم بعض المناطق خلال مدة معينة أية وثيقة. ومع هذا فإن بحث جدول الألقاب الوارد فيما بعد يتيح بعض الملاحظات. كانت توجد فئتان من الألقاب: تلك التي تحدد منصب الحاكم وتلك التي تفصل مسئولياته. ومعظم الألقاب المستخدمة مألوفة وكانت تستخدم في نفس الوقت في سياقات مختلفة. ويلاحظ أنه كانت توجد اختلافات هامة

في سلطات الحاكم من أسرة إلى أخرى، ولكن يمكن أن يكون هذا راجعا في بعض الحالات إلى عدم دقة. وأخيرا فإن الاختلاف بين إدارة شمال البلاد وإدارة جنوبها كان ملفتا للنظر.

ولقد وفر لنا كسر الأواني المكتشف في سراديب هرم جسر في سقارة أقدم الأدلة المعروفة. وعادة ما ترجع مثل هذه المواد الأثرية إلى عصر الأسرة الثانية ولا يمكن بأية حال أن تتعدى عصر الأسرة الثالثة. فنجد أن كلمة «حاكم» *ḥk3* يرمز لها بالشكل المتطور الذي استخدم في الأسرة الرابعة «حاكم الإقليم» *ḥk3 sp3t* ثم في الأسرة الخامسة «حاكم الأملاك» *ḥk3 ḥwt* وهو شكل يختلف عن لقب المسئولين عن الأملاك الجنائزية (راجع ما سبق، الفصل الأول/٥). واللقب الثاني الذي تواجد على هذه الأواني والذي استخدم أيضا للدلالة على حاكم من الوجه القبلي يعني «مرشد البلاد» *-sšm-t3-* وقد استمر استخدامه كاللقب الأول حتى نهاية الدولة القديمة.

وفي عصر الأسرتين الرابعة والخامسة كان يطلق على حكام الأقاليم أيضا – بخلاف اللقبين السابقين اسم «مدير البعثة» *-jmy-r wpwt-* وهو الاسم الذي ظهر لأول مرة ضمن ألقاب الوزير كانفر Kanefer وهو يدل على المنصب كما يدل على المهمة في نفس الوقت. أما في عصر الأسرة الخامسة فنجد أن مهام حاكم الإقليم كانت تحدد في اللقب بدقة، فهو «مدير رجال الملك» *-jmy-r nswtyw-* وهو أيضا «مفوض الملك» jry jḫt-nsw وكذلك «مدير القلاع» *jmy-r mnnw* و«مدير المدن الجديدة» -jmy-r njwwt m3wt- وفي ذلك الوقت كان حكام أقاليم الوادي يخضعون لسلطة حاكم الوجه القبلي الذي كان تابعا للإدارة المركزية، كمحاولة من جانب الحكومة للتحكم في نفوذهم النامي.

وكان حكام أقاليم الوجه البحري – على خلاف زملائهم في الجنوب – يتخذون مقرهم في منف ويشرفون على عدة أقاليم، وكانوا يحملون ألقاب «حاكم الأملاك الواسعة» *ḥk3 ḥwt ˁ3t* و «المدير» *-d-mr-* وكذلك اعتبارا من الأسرة الخامسة «حاكم الإقليم س» *jmy- rX* وفي عصر الأسرة السادسة كانوا يخضعون لإشراف مدير أقاليم الوجه البحري.

وعند نهاية الدولة القديمة كانت الألقاب السابقة لا تزال مستخدمة في الوجه القبلي، وظهر أيضا لقب جديد هو «السيد الكبير (للإقليم) س» *X-ḥry-tp ˁ3 n X* وساد هذا اللقب أولا في الأقاليم الثمانية الأبعد من ناحية الجنوب قبل أن يتجه شمالا بصفة تدريجية. وقد شغل بعض الحكام – وذلك بصفة استثنائية كما يبدو منصب «مدير الكهنة» *jmy-r ḥmw-nṯr* في إقليمهم وكان منصب مدير الوجه القبلي يظهر أحيانا ضمن ألقاب المسؤولين المحليين ممن كان نفوذهم يزداد في إقليمهم. ولقد استمر لقب «السيد الكبير (للإقليم) س» مستخدما خلال عصر الانتقال الأول وبداية الدولة الوسطى، وذلك في

الوقت الذي عاد فيه من جديد استخدام اللقب الفخري القديم «أمير» h3ty-' مع إعطائه معنى «حاكم مدينة»[١١]. بالنسبة لعاصمة الإقليم. ولقد مهدت هذه العادة الجديدة الطريق لإحلال المدينة إداريا محل الإقليم.

جدول يلخص الألقاب الرئيسية لحكام الأقاليم في الوجه القبلي (و.ق.). وفي الوجه البحري (و.ب.) منذ الدولة القديمة حتى نهاية الأسرة الثانية عشرة، وذلك تبعا لكتاب:

H.G.Fischer, "Gaufurst",. LA II, col 408-417 الألقاب التي باللون الأسود هي الألقاب التي تعبر عن منصب الحاكم.

الأسرات	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة الثامنة	التاسعة الحادية عشر	الثانية عشرة
ḥk3	و.ق.					
ḥk3 sp3t		و.ق.				
ḥk3 ḥwt			و.ق.	و.ق.		
ḥk3 ḥwt '3t		و.ب.	و.ب.			
sšm-t3	و.ق.	و.ق.	و.ق.	و.ق.		
jmy-r wpwt		و.ق.	و.ق.	و.ق.		
'd-mr		و.ب.				
jmy-r X			و.ب.	و.ب.		
jmy-r nswtyw			و.ق.			
jry-jḫt nsw			و.ق.			
jmy-r mnnw			و.ق.			
jmy-r njwwt m3wt			و.ق.			
ḥry-tp '3 nX				و.ق.	و.ق.	و.ق.
jmy-r ḥmw-nṯr				و.ق.		و.ق.
و.ق.*jmy-r*				و.ق.		
و.ب.*jmy-r sp3t*				و.ب.		
ḥ3ty- 'X						و.ق.

إدارة الإقليم

احتوت «غرفة العالم» على ثلاث نسخ من قائمة الأقاليم. وتشتمل هذه القائمة – على الرغم مما بها من ثغرات – على ٢٢ إقليما للوجه القبلي و١٦ إقليما للوجه البحري. وأضيف إلى أقاليم الوجه البحري خلال الأسرة الثامنة عشرة إقليم سابع عشر، ثم وصل عدد أقاليم الوجه البحري بعد ذلك إلى ٢٠ إقليما خلال العصر البطلمي. ولا يجب أن يخدعنا هذا الاستقرار الملحوظ في عدد الأقاليم ويبعدنا عن الحقيقة التاريخية. فلقد اختلفت المساحات. وكانت بعض المدن تتبع إقليما مرة ثم تتبع إقليما آخر مرة أخرى. ولقد كان تتبع هذه التغييرات في الوجه البحري أصعب بكثير من تتبعها في الوادي نظرا لأن الأقاليم قد تتابعت فيه وفق ترتيب لم يتغير من الناحية الطوبوجرافية. ولكن هذا لم يمنع من تغير المشهد الإداري على طول هذا المدى الطويل من الزمن، وساهم في ذلك نزوات مجرى النيل واضطرابات المدن والتطورات السياسية والتهديدات الخارجية.

وقد كان حكام الأقاليم من حيث المبدأ موظفين مثل غيرهم من الموظفين يتم تعيينهم بمعرفة السلطة المركزية. وكان يحدث أحيانا أن يجمع بعضهم بين حكم أكثر من إقليم، وكان هذا يتم بأحد طريقين: إما نتيجة لأمر من الحكومة أو نتيجة لتطلعات «إقطاعية». فى الحالة الأولى كانت الأقاليم التي تعهد لحكم رجل واحد متفرقة في العادة. فنجد على سبيل المثال حاكما دفن في الجيزة، كان في نفس الوقت «مدير الحصون ومرشد البلاد ومدير بعثة رجال الملك وحاكم الأملاك الواسعة» في الإقليم الثيني، وكان كذلك «مدير بعثة الحصون ومدير رجال الملك ومرشد البلاد وحاكم الأملاك الواسعة» في إقليم أنتيوبوليس(قاو الكبير)، وكذلك «مدير الأماكن المحصنة ومدير الصحارى ومدير الحصون الملكية ومفوض الملك» في القسم الشرقي من إقليم هليوبوليس. وفي الحالة الثانية كان الأمر يتعلق عادة بأقاليم متجاورة في الوجه القبلي أو في مصر الوسطى بحيث تكون فيما بينها مجموعة متماسكة. وكان هذا الاتجاه إلى توسيع النفوذ يؤدي أحيانا من فترة لأخرى إلى الانتقال الوراثي لهذا المنصب.

وتبعا للسياسة التي كانت تتبعها السلطات العامة كان الإقليم إما يخضع لسطوة الحكومة أو يحتفظ بذاتيته، وكانت السلطات التي يتمتع بها الحكام تخضع لنفس التأثيرات. وهذه السلطات تشمل الإشراف على استغلال الأراضي استغلالا مكثفا واحترام الحدود المستقرة للإقليم وتحديد البيانات المساحية والعمل على التحصيل الفعال للضرائب على الحاصلات والسهر على حالة القنوات..إلخ. وكانت هذه السلطات تشمل أيضا خلال عصر الأسرة الخامسة –كما رأينا– الإشراف على الأملاك الأميرية وعلى الأشخاص التابعين لها وعلى الحصون والمدن. ولكن حاكم الإقليم لم يكن مجرد رجل تقع عليه واجبات تجاه فرعون،

ولكنه كان رئيسا لأراضي إقليم يتفاوت من حيث اتساعه ويجمع –على نطاق صغير – كل العناصر الأساسية التي تكون الدولة: أراض ومركز للإدارة والقضاء، ومختلف التجمعات ذات الأهمية المتفاوتة، ودفاعات وقوات عسكرية وبعض المعابد.

٣- المناطق والمدن

حدث خلال عصر الأسرة الثانية عشرة أهم تغيير في تاريخ الإدارة الإقليمية لمصر، كانت العلامة الأولى الدالة على حدوث هذا التغيير هو إعادة استعمال لقب «حاكم المدينة»[١]-*ḥ3ty*-[١] وقد بدئ أولا في استخدامه مع اسم الإقليم ثم استخدم بعد هذا المدن، وظهر هذا اللقب أيضا خارج مصر في نفس الوقت وفي استخدام مشابه. ولم يكن هذا الإصلاح قاصرا على مجرد تعديل في ألقاب حاكم الإقليم كما أنه لم يقتصر على مجرد تعديل السلطة المحلية بحيث تشمل المدينة إضافة إلى الإقليم. وكان سنوسرت الأول يفتخر بأنه سيطر بنفسه على الحدود التي كانت تفصل بين الأقاليم. وقام سنوسرت الثالث – خدمة للتنظيم الجديد – بسحب السلطة من حكام أقاليم كانوا قد نجحوا في بسط سيطرتهم على أقاليم واسعة يتوارثها الإبن عن أبيه.

المناطق

طوال الدولة القديمة كان التميز التقليدي بين الوجه القبلي والوجه البحري هو التقسيم الإداري الكبير الأوحد الذي يؤثر في الألقاب. ومع هذا حصل حكام الأقاليم الجنوبية – وهي أبعد الأقاليم عن المقر الملكي – على معاملة خاصة في ظل الأسرة الخامسة: فلقد تم تجميعهم تحت تسمية مجازية هي «رأس الجنوب». ولقد أدت التحالفات الإقليمية التي تمت في عصر الانتقال الأول إلى تأكيد التمييز بين مصر العليا ومصر الوسطى ومصر السفلى. وأخيرا ساهم نقل المقر الملكي من منف إلى طيبة ثم من طيبة إلى اللشت في وضع أسس تنظيم جديد، كان على الأرجح أكثر توازنا من التنظيم السابق.

وفي ظل الدولة الوسطى تم تقسيم البلاد إلى ثلاث «مناطق» -*w'rt*-: المنطقة الشمالية، والمنطقة الجنوبية ومنطقة «رأس الجنوب». وتسترجع المنطقتان الأوليان بصفة عامة التقسيم التقليدي بين الوجه القبلي والوجه البحري، في حين تعتبر منطقة «رأس الجنوب» استمرارا للترتيبات السابقة. يبدو التغيير إذن لأول وهلة محدودا. ومع هذا ففي حدود الإطار الذي كان موجودا من قبل تمت إعادة صياغة عميقة للتنظيم الإداري. وخلال الدولة القديمة تفاوت الحد الشمالي «لرأس الجنوب» تفاوتا كبيرا بين أبيدوس وقوص حتى استقر عند شمال أخميم في

الدولة الوسطى، في حين ظل الحد الجنوبي لهذا الإقليم ثابتا بوضوح عند مستوى الجندل الأول.

وتعتبر منطقة «رأس الجنوب» أكثر المناطق من حيث درجة معرفتنا بها وذلك بفضل البرديات الطيبية التي وصلت إلينا والتي ترجع إلى نهاية الدولة الوسطى. وكانت هذه المنطقة تعتبر من ضمن أقسام إدارات الحكومة المركزية وكانت توضع تحت السلطة العليا للوزير. وكان مقر إدارة المنطقة يقع في طيبة حيث كان يقيم «المقرر» *-wḥmw-* وهو المسؤول الأول عنها. وكان الأخير يتصرف بصفته الممثل المحلي «لمكتب الوزير» ويتلقى منه الأوامر ويسهر على تنفيذها. وكان أيضا يساعد الوزير في جباية الضرائب، وكان مكتبه مقرا لإيداع وتسجيل العقود والتصرفات القانونية في المنطقة. وبالإضافة إلى هذه المناطق الثلاثة كان يوجد مقررون لجميع المدن الهامة في مصر.

المدن في عصر ما قبل الدولة الحديثة

لقد كانت الأقاليم رمزا لسيطرة الدولة على الزراعة أثناء فترة توحيد البلاد، وقد أنشئت خلال هذه الفترة شبكة للرى تسمح بتنظيم أداء النيل توطئة لتوسيع نطاق هذا الأداء. في حين كان ظهور عدد من المدن في نفس الوقت تقريبا داعيا إلى نشر المقار الإدارية في مختلف أنحاء البلاد. فبصرف النظر عن الصفة الزراعية لمصر لعبت الظاهرة الحضرية دائما دورا كبيرا في تنظيم مصر وفي تاريخ مصر، وأحسن دليل على ذلك لوحة المدن التي تشهد على اتجاه الإرادة الملكية إلى إنشاء تجمعات حصينة قادرة على أن تكون بمثابة مراكز اتصال للمؤسسات بالسلطة المركزية(١٢).

لقد ظلت المدن لمدة طويلة مجرد مكونات داخلة في نظام إداري وسياسي وديني معقد، ولم تكن تظهر إلا قليلا في الألقاب خارج نطاق السلطة المحلية: مثل «قائد» *-3ṯw-* وقائد عام فيلق المدينة» *-3ṯw '3 n njwt-* وجندي فيلق المدينة» *-'nh n njwt-* ، وذلك لأن الألقاب لم تكن تنسب إلى المدن إلا استثناء. وبالرغم من أن طراز المدينة المصرية كان لايختلف كثيرا عن العواصم ذات الشهرة في ذلك الوقت والتي كانت تتميز بالطابع الحضري القوي إلا أن المدن المصرية كانت تختفي في نصوص الوثائق خلف الأقاليم التي تتبعها وذلك إلى أن تم إعلاء وضعها الإداري عند نهاية الدولة الوسطى. وكانت توجد مع هذا فئتان من المدن أكثر بروزا: مدن المقر الملكي ومدن الأهرامات.

وتعتبر منف هي النموذج لكل المدن في وادي النيل سواء كانت نشأتها سابقة أو معاصرة أو تالية. فلقد أنشئت في المقر مختلف الأقسام والمصالح الضرورية لإدارة البلاد. وذلك من قبل

أن يوجد لها مثيل في المدن الأخرى، ويلاحظ مع هذا أنه كانت توجد لبعض المدن أوجه تميز محلية كانت ترجع على الأرجح إلى تقاليد سابقة على توحيد الوجهين، مثل لقب «المندوب في هيراكونبوليس «(نخن)» *jry Nḫn* الذي يشير إلى مسئولين قضائيين (راجع ما أدناه، الفصل السابع/٢) والذي يرجع إلى عصر كانت هيراكونبوليس فيه هي المدينة الأولى الأكثر أهمية في الإقليم الجنوبي من وادي النيل.

أما مدن الأهرامات فهي، وإن لم تكن مراكز حضرية حقيقية، إلا أنها كانت – بحكم مهمتها – تؤدي دورا كبيرا في نظام الملكية المصرية وذلك حتى اختفائها عند نهاية الدولة الوسطى. فلقد كانت هذه المدن تجمع الإدارات المخصصة للإشراف على المجمعات الجنائزية الملكية وصيانتها، وكانت هذه المدن على عكس عواصم الأقاليم التي كانت معاصرة لها، مقرا لمناصب متخصصة إدارية وشعائرية. وربما كانت مهمة مدير مدينة أهرامات *jmy-r njwt*[١٢] هي التي أوحت بلقب وزراء الدولة الوسطى الذي كان يتعلق بالمدينة الأولى أو بالمدينة الثانية التي يتولون إدارتها، وفقا لما إذا كانوا مسئولين عن إدارة مصر كلها أو نصفها فقط.

المدن في الدولة الحديثة

بدأت تظهر خلال الأسرة الثالثة عشرة – تدعيما للتنظيم الجديد القائم على المناطق – الدلائل الأولى لعلو شأن المدن من الناحية الإدارية، وقدمت طيبة، التي أصبحت المدينة الثانية منذ استقرار المقر في اللشت، أهم الدلائل في هذا الشأن. فبعد أن سميت «بمدينة الجنوب» *njwt rsi* ورد ذكرها كمقر لمصالح كانت من قبل من اختصاص الأقاليم: الحقول وإدارة أموال التاج والإدارة المحلية والعلاقات مع السلطات المركزية والشرطة. ومن الممكن ذكر أمثلة أخرى أقدم من ذلك تاريخية أو أدبية لمدن في وادي النيل كانت تعتبر المقر الحقيقي للسلطة الإقليمية، وخاصة خلال عصر الانتقال الأول عندما كانت السلطات الإقليمية تعيش منكمشة داخل قواعدها الأخيرة. فالتعليمات الموجهة إلى مري كارع تقول عن الملك:

«أنا ظهرت كسيد على المدينة»

ولم يقل : سيد البلاد أو سيد الأراضي.

وجدت في مقبرة الوزير رخ مي رع في عصر الأسرة الثامنة عشرة أقدم قائمة ضرائبية خاصة بالتجمعات في مصر:

«التفتيش على الضرائب المستحقة لمكتب الوزير في مدينة الجنوب، والتي يسددها حكام المدن وحكام الأملاك وأعضاء الجمعيات الزراعية ومقررو الأقاليم وكتابها وكتاب

حقولها الموجودة في رأس الجنوب من إليفنتين و حصن سيمنوت. ثم بناء على المحروات القيمة..إلخ».

وتدل الإشارة إلى التقليد القديم على أن الممارسة تعود إلى زمن أسبق، وهذا لا يعني بالضرورة أن المسئولين قد ظلوا كما هم. وتوجد بعض الدلائل على أن هذا التقليد كان يعود إلى الأسرة الثانية عشرة. أما القائمة التي تضمنتها ال *Onomasticon Ramesseum* (قائمة الأعلام) والتي تعود إلى الأسرة الثالثة عشرة فهي تقوم على تجميع قام به الكاتب مستوحيا على الأرجح نصوص الوثائق بالنسبة لكل بند منها. وهذا هو الشأن أيضا بالنسبة لقائمة *Onomasticon d' Amenemope* التي تعود إلى نهاية الدولة الحديثة. وبالرغم من الانقطاع الذي سببه عصر الانتقال الثاني في التنظيم الإداري للبلاد، فأن المحافظة على هذا التنظيم بموجب التدابير التي اتخذت في نهاية الأسرة الثانية عشرة أمر واضح، وذلك فيما عدا تقسيم الأراضي المصرية إلى ثلاث مناطق الذي لم يصمد أمام فترة احتلال الهكسوس.

٤- الصحراوات والواحات والحدود

تعتبر المساحات الشاسعة التي أصبحت اليوم صحراوية والتي تعزل الوادي الطمي للنيل عن بقية العالم جزءا لا يتجزأ من الأراضي المصرية. ولقد كانت هذه المساحات فيما مضى أقل جفافا وكانت تمثل احتياطا للصيد وأراض تصلح لرعي قطعان الغنم، وكانت المورد الأساسي للأهالي من البدو. وكانت الواحات في الغرب أراض مزروعة إضافية تجود فيها بعض الزراعات وخاصة الكروم وكانت تتم فيها تربية الحمير. إلا أن الثروة الحقيقية لهذه المناطق لا تكمن في الزراعة ولكن في خاماتها المعدنية: الحجارة المستخدمة في البناء والحجارة الصلدة والمعادن ومواد أخرى مثل كبريت الرصاص(الجالينة) والنطرون، وهذه هي التى تبرز الأهمية التي كان يعطيها المصريون لها في جميع الأوقات إلى الحد الذي جعلهم يضمون الصحارى المجاورة التي تستحق الاهتمام: سيناء والصحراء الشرقية النوبية.

وتشتمل هذه المناطق القاسية – التي لا يسكنها إلا البدو وبعض المستوطنين في الأماكن التي تصلح فيها الأرض للزراعة والتي كثيرا ما تكون جبلية – على شبكة من المنخفضات والوديان كانت تربط بين الوادى وخارج البلاد. وتعتبر هذه الطرق مع مداخلها ومخارجها قطاعات استراتيجية يتعين حمايتها من طمع الأجانب ومن اضطرابات البدو وأخيرا وبالنسبة للشواطئ – شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر – فإنها لم تكن تصلح كثيرا لإقامة الموانئ عليها، ومع هذا فلقد تم إنشاء موانئ صالحة داخل الأرض على الفروع الرئيسية للنيل عند الشمال وكذلك في الخلجان النادرة على الشاطئ الشرقي.

ولقد أدت هذه الخصائص التي تميز المحيط الخارجي لمصر إلى ظهور أنشطة متعددة وضغوط مختلفة. وليس من النادر أن نرى شخصا واحدا كان يجمع عديدا من المسؤوليات التي لا يربط بينها إلا المناطق التي تتم فيها مباشرة هذه المسؤوليات. وكانت هذه المسئوليات تتبع الإقليم المصري الأشد قربا للمكان المعني، كما كان بعض هذه المسؤوليات أيضا مستقلا تماما، وبعضها كان مرتبطا بالشئون الخارجية. ونتيجة لاكتساب الخبرة نجد أن بعض الأشخاص الذين أثبتوا نجاحا في الدبلوماسية مع جار معين كانوا يكلفون بمهام أخرى مع جار آخر. وكانت المشاكل المتعلقة بالأمن تحتل الأهمية الأولى في هذه المواقف، ولذلك كان الموظفون الذين يعملون في أطراف البلاد أو يُبعثون فى مهمة إليها يحملون ألقابا عسكرية أو شبه عسكرية.

واحات الصحراء الليبية

تتواجد فى الصحراء الغربية على مستوى مصر واحات تكوِّن بالتقريب خطا متجها من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي: سيوة والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة. ولم يتم حتى الآن استكشاف هذه الواحات بنفس الدرجة، وكانت الداخلة هي وحدها التى خضعت لأعمال التنقيب الأثرية المنتظمة. ولذلك فإن المصادر المفهرسة حاليا قابلة لأن تتحسن تحسنا كبيرا في المستقبل. ولا تقتصر المصادر المتعلقة بها على الاكتشافات التي جرت في أرض الواحات، إذ أشار كثير من آثار الوادي إلى مسائل متعلقة بإدارة هذه الأراضي البعيدة. ولقد كانت واحة الداخلة – وبصفة أقل الخارجة – هما اللتان قدمتا الشهادات الأثرية الدالة على الوجود المصرى فيهما خلال الدولة القديمة، ولكن أقدم الألقاب المعروفة عن الواحات تخص الفرافرة: «مدير بلاد البقرة» *jmy-r t3-jḥw* وهو في نفس الوقت «مدير الإنشاء» *-ḏ'-mr* *grgt-* وأيضا وبصفة خاصة «مدير النواحى الصحوية» *-'ḏ-mr ṯnw-* وكان هذا الشخص يعيش في ظل الأسرة الخامسة ودفن في سقارة مما يفترض معه أنه أقام في منف وكان يقوم بجولات تفتيشية في الفرافرة. وعلى العكس كان حكام الداخلة يعيشون فيها واكتشفت مصاطبهم في بلاط بالرغم من أنهم كانوا يحملون ألقاب رؤساء بعثات «مجهز سفينة، وربان سفينة، وحاكم الواحة، ومدير الكهنة» *wḥ3t 'pr wj3 jmy jrty ḥk3 jmy-r ḥmw-nṯr-* وقد حدث هذا خلال الأسرة السادسة(١٤).

وتدل المعلومات التي وصلتنا من الدولة الوسطى على وضع آخر. فإذا استبعدنا الاضطرابات التي صاحبت عصر الانتقال الأول كانت الواحات تتمتع برخاء متزايد في الوقت الذي كانت فيه مصر تعاني من الحروب والمجاعات. ولذلك رأى الملك نب حبت رع منتوحوتب من الأسـرة الحادية عشرة أن من المناسب ضم «بلاد واوات في النوبة السفلى وضم

الواحات». وكان أحد كبار موظفيه «المشرف الكبير» -jmy-r pr wr- يفتخر بأنه كان قد شغل منصب«مستشار (منتجات؟) الواحات» -ḫtmw n (...) wḥ3t- في نطاق الأعمال المالية التي كان يباشرها في الأقاليم المجاورة للوجه القبلي (من الأسرة الثامنة إلى العاشرة). وفيما بعد خلال عصر الأسرة الثانية عشرة كانت الألقاب المتعلقة بالواحة بالخارجة تركز على تدابير الأمن في المكان:«ضابط لواء في الواحة» jmy-r mš'- nwḥ3t و« قائد في الواحة» -3ṯw n wḥ3t- ويشهد جعران مكتشف من عصر الأسرة الثالثة عشرة على أنه قد تم أيضا ضم الواحة البحرية إلى التنظيم الاقتصادى المصرى: «المشرف الكبير على دجس – دجس».

ولقد بدا خلال الدولة الحديثة أنه قد تم تقدم أكبر فى ضم الواحات، إذ أصبحت تدار إما بواسطة مسؤولين مختصين بها يقومون أيضا بالإشراف على الإقليم الثيني، كما كان الحال بالنسبة للواحة الخارجة :«سيد الواحة بالكامل» -ḥry-tp n wḥ3t mj kd.s- و«حاكم الواحة الشمالية (البحرية)» و«مشرف أمون فى الواحة»، وإما كانت تدار بواسطة أعلى موظفي الدولة: الوزير أو مدير الخزانة المزدوجة أو الكاهن الأول أو مدير مخزن غلال أمون المزدوج. ويوجد حاكم واحد للواحة البحرية يبدو أنه قد دفن فيها، أما بقية الحكام فمن الواضح أنهم كانوا يقيمون في طيبة حيث وجدت مقابرهم.

الصحراء الشرقية وسيناء

تشترك الصحراء الشرقية، سواء كانت مصرية أو نوبية، مع سيناء فى أن النظام المطبّق فيها كان يقوم على البعثات المؤقتة وليس على المؤسسات التي يتم شغلها بطريقة دائمة. ولم يكن هذا النظام متطابقا تماما من منطقة إلى أخرى، ولكنه كان مع هذا يتبع مخططا محددا وفقا للهدف الذى كانت تسعى البعثة إلى تحقيقه وللهيئة الإدارية التي كانت تقوم بتنظيمها وطبيعة القوات المستخدمة. وعادة كان المسؤولون عنها يتبعون جهات محددة: القصر أو الإدارة المركزية أو الإدارة المحلية، وإن كانت الألقاب التي كانوا يحملونها لتمييزهم قليلة العدد ولا ترتبط مباشرة بالمكان أو بالموضوع.

ولقد كان الملك هو الذي قاد بنفسه أقدم البعثات المعروفة وقد تم ذلك في الأسرة الثالثة وقد اصطحب الملك معه فيها«قائد الجيش» -jmy-r mš'- ومن الصعب التأكيد على ما إذا كانت للأخير سلطات حربية، أو أنه لم يكن إلا «مدير القوات» الذي نراه بأعداد متزايدة في البعثات التي كانت تتم خلال الدولة الوسطى (راجع أدناه، الفصل الثامن/٢). ولقد ظهر أيضا اعتبارا من الأسرة الرابعة بجوار اللقب السابق لقب «مستشار الإله» -ḫtmw nṯr- وكان هذا اللقب هو الذي أصبح يميز منصب رئيس البعثة في الدولة الوسطى[١٥]. ونلحظ أخيرا في عصر

الأسرة السادسة خلال عصر الإنتقال الأول أن لقب «مجهز السفينة وقبطانها» قد أصبح معهودا هنا كما في ألقاب حكام الواحات.

وتتأكد العلاقة المباشرة التي كانت قائمة بين التاج وهذه البعثات ذات الشهرة الواسعة من خلال النقوش الصخرية المكتشفة بالقرب من مكان العمل بالإضافة إلى الكثير من النصوص التذكارية. وتتأكد هذه العلاقة أيضا في عصر كل من الدولة الوسطى والدولة الحديثة من تواجد بعض ذوي القربى للملك: «مدير الأشياء المختومة» *jmy-r ḫtmw*- ومدير شؤون الملك» وكاتب الملك» ومبعوث الملك في جميع الأراضي الصحراوية»، ولقد ازدادت أهمية اللقب الأخير عندما أصبحت الخزانة والجيش معا طرفين مهمين في جميع هذه العمليات.

المناطق الحدودية ومراكز الحدود

لقد تولى موظفون من جميع العصور مهمة إدارة ومراقبة المناطق الجبلية الجافة التي تفصل وادي النيل عن البلدان المجاورة. ويوجد تعبيران للدلالة على هذه المناطق: الأول *smyt* ويتعلق بصفة خاصة بالتخوم الصحراوية وشبه الصحراوية للسهل الطيني، وقد أنشئت في هذا الشأن وظيفة خاصة تهتم بالقطاعات التي بها مقابر، والتعبير الآخر *ḫ3st* وهو يستخدم في نفس الوقت للجبل المصري وللبلدان الأجنبية. وظهر إلى الوجود منذ الأسرة الثالثة «محافظ للبلدان الصحراوية» *ʿḏ-mr ḫ3st*- كما ظهر منذ الأسرة الخامسة مديرون لكل من المناطق الأولى والثانية.

وترتبط بهذه المناطق ألقاب متعددة تميز عملية استغلال الصحاري والمناطق الحدودية مثل الألقاب التي كان يحملها محافظ التخوم الصحراوية، ومدير التخوم الصحراوية، ومدير الصيادين، وقائد ال *mfrtw* ، ومفوض بأعمال الملك، ومدير طريق حورس، وكبير العشرة في الجنوب، ومجهز السفينة، وقبطان السفينة، وقائد الجيش...إلخ» وكذلك ألقاب مدير حصون التخوم الصحراوية والقلاع الملكية، ومدير بعثة الحصون، ومدير المناطق الحدودية...إلخ» وفي هاتين المجموعتين من الألقاب نجد ثلاثة منها أكثر ارتباطا بالإشراف على الحدود: الأول «مدير طريق حورس» *jmy-r w3t-ḥr*- ومدير حصون التخوم الصحراوية والقلاع الملكية» *jmy-r rtḥw smywt mnnw nsw*- و «مدير المناطق الحدودية» *jmy-r ṯnw*(١٦).

ويرتبط اللقبان الأول والثاني بالإجراءات المتخذة لضمان أمن البلاد في التخوم وبالحصون المقامة فيها. واستخدم اللقب الثالث ناحية الغرب مسبوقا بلقب «قائد التوابع الليبية» *ḥrp ʿ3tyw* ومعززا بلقب «محافظ المناطق الحدودية». وكانت المهام المتعلقة بهذه

المناطق متعددة خلال الدولة القديمة، ولا نستطيع هنا إلا أن نقدم فكرة بسيطة عنها، أما في الدولة الوسطى فلقد تراجعت هذه المهام كثيرا دون أن يتغير شيء يذكر في التنظيم المتعلق بها، فيما عدا ما يتعلق بالحدود الجنوبية التي نقلت من عند الجندل الأول إلى الجندل الثانى (راجعا أدناه، الفصل الثالث/ه). أما في ظل الدولة الحديثة فعلى العكس قد تطور الوضع تطورا كبيرا.

لقد أصبح لمصر منذ ذلك الوقت نوعان من الحدود: الحدود التقليدية للبلاد وحدود الإمبراطورية التي فتحها الفراعنة. وإننا لا نتكلم هنا إلا عن النوع الأول من الحدود، نظرا لأن النوع الثاني كان متحركا ومتغيرا ومرتبطا بمجال الدعاية السياسية أكثر من ارتباطه بتنظيم البلاد. والدليل على ذلك أنه عندما وقع رمسيس الثاني على معاهدة الصلح مع خاتوسيل لم يشيرا في المعاهدة أية إشارة إلى مسألة الحدود. ولقد ظهرت معطيات جديدة تتمثل في الطابع العسكري المتزايد للمراكز الحدودية، ولقد اقترن هذا الطابع ببناء الحصون في أماكن تبتعد أكثر وأكثر عن الوادي، وبتعزيز الحدود الغربية مع الاهتمام أكثر بالساحل الشمالي وهذا يتضح من الألقاب الآتية «مدير المصبات (الخاصة بالنهر)» *-jmy-r r3-ḥ3wt* ومدير جميع مصبات النهر على ساحل البحر» *-jmy-r r3-ḥ3wt nbwt nt w3ḏ-wr-*

ه- البلدان التابعة لمصر

إننا نجهل حتى الآن طبيعة الارتباطات التي كانت تربط مصر ببعض جاراتها خلال عصر ما قبل الأسرات، ولكن توافرت دلالات أكيدة على أنه كانت توجد عند نهاية العصر المذكور وبداية العصر الثيني سياسة كانت تهدف إلى السيطرة على مناطق المرور وإلى غرس ما يشبه الوكالات التجارية في الأراضي الأجنبية، وكانت كل من النوبة وفلسطين هي أولى الأقاليم التي تم استثمارها على هذا الوجه، وانتشرت فيها المنتجات والعادات المصرية مستندة إلى بعض المراكز التي تم إنشاؤها فيهما. وكانت المنشآت التي تم اكتشافها في عين بسور هي أقدم ما وصل إلى علمنا من هذه المجمعات، كما اكتشفت فيها آثار لأختام تدل على أنه كانت توجد تجارة رسمية في هذه المناطق. والأرجح أن مصر كانت تأتي إلى هذا المكان لكي تحصل على النحاس الذي لم تكن قد بدأت بعد في استخراجه من مناجم سيناء. ولم يتم اكتشاف أى بناء مصري في النوبة السفلى يرجع بصفة مؤكدة إلى عصر سابق على الدولة القديمة. ويبدو أن النوبيين نجحوا في السيطرة على أسواقهم بالرغم من العبء الذي كانت تفرضه الثقافة المصرية على الثقافات الأخرى التي كانت تتطور عند الحدود الجنوبية لمصر. وكذلك أنشأت مصر مع بيبلوس(جُبيل) عند الشاطئ السورى اللبنانى علاقات لم تكن اقتصادية فحسب بل كانت أيضا ثقافية وسياسية، وكان يتوافر في هذه البلاد بكثرة خشب الصنوبر الذي لم يكن

له مثيل في مصر. وقد نشأت هذه العلاقات منذ وقت مبكر جدا يرجع على الأرجح إلى عصر الأسرة الثانية.

ولقد تطورت احتياجات مصر ووسائلها بعد ذلك تطورا كبيرا ولكن ظلت مع هذا كل من سوريا وفلسطين والنوبة أكثر الأقاليم التي كانت مصر تحرص على اقتطاعها في غالب الأحيان. ولم يكن سكان هذه الأقاليم هم وحدهم الذين كانوا يقيمون علاقات دبلوماسية مع مصر ولا كانوا هم أعداؤها الوحيدون. وعندما نجحت السياسة المصرية في إقامة مستعمرات ومحميات لها وفي احتلال أراض جديدة وضعت تنظيما يتفق مع هذه الأوضاع، والهدف الرئيسي الذي كان يسعى إلى تحقيقه هو زيادة موارد البلاد. وإننا نجد في الكتابات التي ترجع إلى كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى – وسواء كان مرجعها ملكيا أو خاصا، رسميا أو أدبيا – إشارات إلى تواجد السفارات الأجنبية، وإلى الهدايا التي كانت ترسل إلى مصر. ولكن الدولة الحديثة هي التي أعطتها الطابع المنتظم، وذلك على ما يبدو من خلال قوائم الغنائم والإتاوات التي وجدت محفورة في المعابد ومن خلال النقوش التي تزين قواعدها وتمثل البلدان الخاضعة ومواكب دافعي الجزية التي صورها كبار الموظفين في مقابرهم.

النوبة

لقد قدمت النوبة السفلى إلى رجال الآثار مجموعة كبيرة من الوثائق تعبر عن الثقافة المصرية وعن التواجد المصري في المنطقة، وربما رجع ذلك إلى أن تاريخ النوبة ظل هادئا قليل الحركة حتى بناء السد العالي أخيرا الذي ترتب عليه غرق السهل الطمي للنيل فيما بين الجندل الأول والجندل الثاني. والأرجح أن عبء التواجد المصري كان في النوبة أقوى منه في أي مكان آخر، وقد تبدى هذا التواجد في كل وقت في شكل بعثات كانت أحيانا منتظمة وأحيانا أخرى غير منتظمة وكانت أحيانا ذات طابع سلمي وأحيانا أخرى ذات طابع غير سلمي، وكذلك تبدى هذا التواجد في شكل إنشاءات دائمة كانت طبيعتها متنوعة. كانت هذه المنشآت تقام لخدمة البعثات، وتزايدت مع الزمن أهمية كل منهما كما تزايد مداهما الزمني، إلى أن استقر في النوبة سكان مصريون كانوا قبل ذلك لا يقضون فيها إلا فترات محدودة. وقد ترتب على هذا أن المسؤولين فيها كانوا يتبعون نظامين مختلفين وإن نشأت بينهما علاقات وثيقة.

وقد أنشئت بوهن في عصر الدولة القديمة وترجع بعض الأختام المكتشفة فيها إلى الأسرتين الرابعة والخامسة، وقد ظهر أنها كانت تغطي آثارا سابقة من الطوب النيء. وتعتبر بوهن أقدم قاعدة مصرية اكتشفت جنوب الجندل الأول الذي كان يمثل عندئذ حدود البلاد. ومع أنه لم تكتشف نصوص خاصة كافية توضح كيفية القيام بمسؤوليات الأعمال الفرعونية

التي كانت تجرى في النوبة فإننا عرفنا أهداف هذه الأعمال من بعض النصوص، وكانت تتمثل في تجميع الرجال والدواب وفي الحصول على النحاس وكتل الديوريت، ولكننا نجهل كل ما يتعلق بالبناء الإدارى الذي كان قائما.

وكانت الأسرة السادسة على العكس زاخرة بمعلوماتها، واستقينا هذه المعلومات من السير الذاتية لحكام إقليم إلفنتين ومن النقوش المتروكة في مكانها والتي تتضمن دلائل تسمح بإعادة تصوير أهداف وأعمال البعثات التي كان الملك يأمر بإرسالها إلى مختلف أنحاء النوبة. وأول المغامرين الكبار الذين وصلت إلينا أخبارهم هو أوني الذي كان مديرا للوجه القبلي في ظل حكم الملك مرنرع وتم دفنه في أبيدوس. وكان قد خدم طويلا قبل ذلك في ظل حكم كل من الملك تيتي وبيبي الأول وبلغ القمة خلال الحملات الظافرة ضد الأعداء في الشرق، ثم تم تكليفه بالوصول حتى أسفل الجندل الثانى لإحضار الحجارة اللازمة لتابوت الملك ولقمة هرمه. ويبدو أن علاقاته بأهالى المنطقة كانت منسجمة وقد اتضح هذا من تعامله بعد ذلك بقليل مع «حكام البلاد الأجنبية» -*ḥk3w h3swt*- في إيرتيت وفى واتوات وفى يام وفى مديا لكي يحصل على خشب السفن الذي كان الملك قد كلفه بإحضاره.

وكانت البعثات التالية خلال النصف الثاني من الأسرة السادسة وخلال عصر الإنتقال الأول تتم تحت قيادة حكام أكثر الأقاليم تطرفا ناحية الجنوب وكان هؤلاء الحكام يحملون بالإضافة إلى لقب رئيس البعثة المعهود ألقابا أخرى مثل «مدير الملحقات النوبية»(١٧) *jmy-r j3'w* ولم يكن ذلك معهودا في وادي حمامات أو في سيناء، وكانوا يحملون أيضا لقب «مدير كل الملحقات النوبية وكل البلدان الأجنبية»، ولقب «مدير ملحقات مديا ويام وإيرتيت» ولقب «مدير البلدان الأجنبية التابعة لسيده في يام وإيرتيت وواوات» .. إلخ، وكذلك لقب «قائد ستيو». وتوجد إشارات كثيرة في نفس الوثائق إلى رجال السلطة الأهلية في هذه المناطق وكان يطلق عليهم دائما لقب «الحاكم». وأيا كانت ادعاءات المصريين بالنسبة للنوبة خلال الدولة القديمة فإنها لم تنازع أبدا في شرعية السلطات الأهلية، ومع هذا كان هؤلاء الحكام يسجدون أمام الملك ويهتفون له كلما قام بزيارتهم.

تغير الوضع تماما خلال عصر الدولة الوسطى، فقد بدأ في ذلك الوقت استغلال مناجم الذهب في الصحراء الشرقية للنوبة، وتم بناء عدة حصون للتحكم في النقاط الاستراتيجية، ولكن النصوص لا تشير إلى هذه المبادرات الأولى إلا قليلا. وعلى العكس نجد نصوصا رسمية تعلق من الناحية السياسية على الموجتين المتتاليتين اللتين أقامتا حصونا عند الجندل الثانى، كما حددت أختام عديدة مكانها من الناحية الإدارية، وكذلك أشارت إليها البعثات المعاصرة لها في نقوش عديدة اكتشفت في المنطقة. يتضح من هذه الآثار وجود موظفين في الموقع

وموظفين آخرين تابعين للبعثة يحملون نفس المرتبة من الألقاب المدنية أو العسكرية. وبالرغم من أن الحدود قد تم نقلها من الجندل الأول إلى الجندل الثاني فإن مصر لم تكن تحتل ماديا هذه الأراضي الجديدة وإن كانت تفرض عليها سيطرتها. ويبدو أيضا أنه لم يكن يوجد مسؤول عن مجموع هذا الإقليم الجديد ولكن كان يوجد «رئيس مدينة» -*ḥ3ty-'*- يتولى إدارة قلعة مرجيسة في وقت كان اللقب فيه هو المرجع الإداري المحلي الذي يعتد به في مصر، وكان بعض القادة العسكريين يتولون مسئولية مواقع أخرى[١٨].

وعندما تمكّن أمراء كوش خلال عصر الإنتقال الثاني من القضاء على هذا التنظيم – الذي كان مع هذا قويا – تغيرت السياسة المصرية تغيرا جذريا. نجح المصريون في استغلال النوبة من الجندل الأول حتى الجندل الرابع، وعند نهاية الدولة الوسطى بدأوا يستقرون في منطقة الجندل الثاني، وظل كثير منهم في خدمة مملكة كرما إلى حين عودة الجيش المصري، وزادت القلاع اتساعا، وكانت المدن الجديدة تدار بمعرفة رؤساء لها. أصبحت النوبة كلها موضوعة تحت سلطة أحد كبار الموظفين الذي كان يطلق عليه لقب «الإبن الملكى لكوش»*s3-nsw n ks*- وكان منصبه يسمى «نائب الملك في كوش» حتى لا يختلط الأمر بينه وبين الأمراء من السلالة الملكية الذين كانوا يحملون اللقب القديم «مدير البلاد الخارجية الجنوبية». وانقسمت سلطة نائب الملك في كوش بين النوبة العليا والنوبة السفلى، وقام على رأس كل منهما بالتوالى «قائد الوكيل في كوش» -*jdnw n kš* وقائد الوكيل في واوات» *jdnw n w3w3t* وهكذا أصبح الأمراء من الأهالي يشاركون جديا في المهام العامة وفي إدارة بلادهم.

أقاليم آسيا

كانت لمصر، خلال الأسرة الخامسة، مصالح في كل من سوريا وفلسطين يدل عليها بعض الألقاب مثل «مدير بعثات الصنوبر» -*jmy-r wpwt n 'š* ولقب «كاتب الجيش المصري في أونت Ounet وفي سرر Sérer وفي تبا Tépa وفي إدا Ida وفي شرفة–الفيروز وفي البلاد الأجنبية الغربية والشرقية» ولقد اكتشفت رسوم ترجع إلى نفس العصر تمثل أمراء سوريين في زيارة تبجيل لمصر. وتجد خلال الدولة الوسطى إشارات عديدة في قصة سنوهى تبرز هيبة مصر في هذه المناطق. بل إن بطل هذه القصة نفسه هو «القاضي الإداري للملك في بلاد الأسيويين» -*s3b 'ḏ-mr jty m t3w styw*-. ولقد تم اكتشاف قوائم لغنائم وجزية تحققت بعد انتصارات مصرية في عصر الأسرة السادسة ثم في عصر الأسرة الثانية عشرة، وتشير هذه القوائم إلى وجود ممتلكات لمصر في هذه البلاد وإن كانت محدودة في الوقت وفي المكان. وكان أمراء بيبلوس(جُبيل) يحكمون تحت لقب «رئيس مدينة» -*ḥ3ty-'*- وظهر أحدهم خلال الأسرة الثالثة عشرة وهو ينحني أمام الملك نفرحتب الأول .

ولكن كان يتعين أن ننتظر الفتوحات التي تمت عند بداية الأسرة الثامنة عشرة لكي يحتل الفراعنة جزءا من سوريا ومن فلسطين، وفي هذه البلدان كانت "المدن-الدول" تتولى إدارة الريف، واستخدمت مصر لإدارة هذه الأقاليم الآسيوية المؤسسات القائمة فيها. ويتضح من المراسلات الملكية المعاصرة أنه كانت توجد ثلاثة أقاليم أسيوية وهي: عمورة Amourrou وأوب Upe وكنعان وكانت تتم إدارتها بالتوالي في سومر Sumur وكومدي Kumidi وغزة[١٩]. إلا أن الأوضاع تطورت مع التحالفات والانتصارات والانهزامات، وعلى خلاف النوبة فإن الأملاك المصرية الأسيوية لم تأخذ طابعا نهائيا. ويبين من النصوص أن كبار الموظفين من المصريين أو السوريين أو الفلسطينيين قد شغلوا دون تفرقة مراكز المسؤولية في مختلف الأماكن في خدمة مصر.

البلاد الأخرى في خدمة مصر

لقد عمد المصريون - ملوكا ورعية - إلى الخلط منذ الدولة القديمة وخلال الدولة الوسطى بين التبجيل والتبعية، وبين السوق والملكية، وبين التبادل التجارى والهدايا وأداء الجزية. ولقد بدا الخلط خلال الدولة الحديثة واضحا، فرأينا بعض كبار خصوم مصر يظهرون خطأ بين البلدان الخاضعة لها، كما رأينا رؤساء بعض البلدان الصديقة يشتركون في العرض جنبا لجنب مع تابعين لمصر وهم يعرضون بعض منتجاتهم. فنجد مثلا أن أمير بلاد بونت - وكانت شريكة مميزة لمصر منذ الأسرة الخامسة على الأقل - يهرع لاستقبال الرسول الملكي الذي كان يرأس البعثة التي كانت قد أمرت بإرسالها الملكة حتشبسوت ويقدم له الجزية، وقد ظهرت هذه المناظر في عديد من مقابر طيبة التي ترجع إلى الدولة الحديثة، ورأينا فيها أيضا الاحتفالات الرائعة التي كانت تجمع في العاصمة مبعوثي مختلف البلدان التي ربما كانت مرتبطة مع مصر بمعاهدات، ورأى ممثلوها الاشتراك في هذه الاحتفالات مجاملة دون أن يعني هذا بالضرورة أنها كانت بلدانا تابعة أو محتلة.

الفصل الرابع

الاقتصاد المصرى

تخرج عن نطاق هذه الدراسة - لحسن الحظ - محاولة تحليل الاقتصاد المصري الذي لا يتوافر عنه إلا عناصر جد متعارضة ولا تتعلق إلا بجانب محدود من الممارسات التى كانت قائمة. ولقد أشار البعض، بحق، إلى الاختلال وعدم التوازن الموجود فى الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. فنجد الوثائق نادرة فيما يتعلق بالمعلومات المباشرة عن عالم الزراعة - والزراعة كانت تمثل جانبا هاما من نشاط المصريين - بينما تتوافر بكثرة الوثائق المتعلقة بالإدارة. والعرض الذي سنقدمه فيما يلي سيقتصر على أسس هذا الاقتصاد والعاملين في مجاله وبعض أحكامه الأساسية.

١- مبادئ الاقتصاد

من الحقائق المسلم بها أن الاقتصاد المصرى كان يقوم على الزراعة، والبلاد تخضع في هذه الناحية لجغرافيتها ذات الطابع الخاص ولظاهرة الفيضان السنوية، وهذا الخضوع يؤثر في استغلال الأرض كما يؤثر على كل مستويات الحياة الاجتماعية، ويظهر هذا التأثير فى طبيعة الأجور على سبيل المثال. لقد طورت مصر منذ عصر ما قبل الأسرات صناعات وتقنيات مختلفة ساهمت كثيرا في تكوين أصالتها وتحقيق ثرائها بالإضافة إلى ذيوع شهرتها. ولقد سعت مصر سعيا دؤوبا لكي تتمكن من توفير المواد الأولية التي كانت في أمس الحاجة إليها لمستلزمات يومها ولمظاهر هيبتها التي كانت تحرص عليها حرصا شديدا مما وفر لها مصادر إضافية لا يمكن إهمالها.

الزراعة

ظهرت الزراعة في مصر متأخرة وتطورت بسرعة غير عادية وكان لذلك تأثير في نشأة الإمارات التى تكونت أولا ثم فى تأسيس دولة فريدة تميزت باقتصاد زراعي لا يترك مجالا واسعا للمبادرات الفردية. وعندما صور الملك العقرب نفسه وهو يفتتح قنالا، لم يكن هذا مجرد معنى رمزي ولم يكن مجرد تصوير لعمل مثالي يقوم به الملك، ولكنه كان تعبيرا عن سمة أساسية كانت الزراعة المصرية الموجهة تقوم عليها: وهى السعى إلى توسيع نطاق شبكة الرى الطبيعية وجعلها صالحة للاستثمار، ولم يكن هذا التخطيط قاصرا على الري ولكنه كان يمتد

أيضا إلى أعمال المساحة واستخدام الأراضي وتقدير المحاصيل وجباية الضرائب المستحقة عليها وغير هذا من السمات الأساسية.

وهذا التصوير كان يرتبط أيضا بما كان للملك من احتكار على الأرض المصرية، التي سنشاهد فيما بعد بعض مظاهره المحددة، كما يرتبط بتنظيم معقد لإدارة الحقول والماشية وهو تنظيم تطور كثيرا خلال الفترة التي نتعرض لها، وخاصة عندما بدأ الملك يكافئ رجاله الذين يظهرون له الإخلاص والولاء بمنحهم قطعا صغيرة من الأرض مما جعل الزراعة تكتسب مرونة أكبر. وكانت المحاصيل تقسم إلى عدة فئات ولم تكن كل فئة منها تخضع لنفس النوع من القواعد وكانت أسعار كل منها مستقلة نسبيا. كانت المرتبة الأولى مخصصة للحبوب – القمح والشعير – وكانت تعتبر الأساس الذى كان يقوم عليه الغذاء لاستخدامها في إعداد الخبز والجعة وأساسا للأجور كذلك. ولقد جعل هذا الدور الأساسي منها – بالإضافة إلى ظروف إنتاجها – المحصول الأهم الذي يعتمد عليه والأشد تأثرا بمختلف العوامل من جوية إلى سياسية بصفة خاصة.

وتستحق المحاصيل الصناعية – وبصفة خاصة الكتان – اهتماما خاصا، وكان الكتان وما يصنع منه من أنسجة من اختصاص الخزانة منذ الدولة القديمة، فكان يستخدم منذ ذلك الوقت كعملة معترف بها للتبادل فى العمليات التجارية واستمر في أداء هذا الدور حتى عصر الدولة الحديثة. ولم نتمكن للأسف من معرفة أى شيء عن ثمن هذه السلعة سواء كانت مصنعة أو غير مصنعة وذلك بسبب النقص الشديد في الوثائق وعدم دقة ما يتوافر منها، وكذلك الأمر أيضا بالنسبة لثمن اللحوم قائمة أو بالتجزئة. أما الفاكهة والخضروات – التي كانت تمثل مع السمك الغذاء التكميلي الضروري – فكانت تخرج جزئيا عن سيطرة الدولة عندما يكون مصدرها الحدائق الصغيرة، وكانت تغطى عند اللزوم ما يطرأ من نقص في الغلال، وهذا ما حدث خلال الأسرة العشرين في نطاق مؤسسة المقبرة.

الصناعة والحرف

لقد تأخرت مصر زمنيا في مجال تطوير التقنيات الهامة للصناعات – وخاصة في مجال صناعة المعادن وتنقيتها – ولكنها سرعان ما عوضت ما فاتها، وأظهرت مهارة فائقة في صناعات مذهلة أشد ما تكون دقة سواء بصفتها مخترعة أو مستخدمة لاختراعات الآخرين. وظهرت هذه البراعة في ثلاثة أو أربعة مجالات مختلفة: الورش الملكية وصناعات الدولة وورش المعابد والورش الخاصة. ولقد تعرفنا على الورش الملكية من خلال الآثار ومن خلال الإشارات في النصوص ومن خلال ألقاب المسئولين عنها. وهكذا نجد أن قصر الرعامسة في مدينة بي

رمسيس كان يحتوي على منشآت واسعة مخصصة لصناعة الأسلحة والمركبات والمعدات العسكرية اللازمة لغزوات الملوك وكذلك عرفنا من بردية وصلت إلينا من وثائق ورش الملك البحرية في ثني في عصر الدولة الوسطى عن وجود تنظيم لورش إصلاح المعدات فيها.

وتشير إلى المجموعات الثلاثة الأخرى أحيانا مصادرُ مشابهة، والجزء الأكبر من هذه المصادر هي المناظر الموجودة على جدران مقابر كبار الموظفين الذين كانوا مسؤولين عن إدارة هذه الورش: وعلى سبيل المثال أشارت بعض مقابر ضباط من الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة إلى صناعة الأسلحة في منف، وكثير من علية القوم في طيبة ممن كانوا مكلفين بمهام دينية في معبد آمون بالكرنك كانوا يقومون أيضا بالإشراف على ورش عديدة للنحت وصياغة المجوهرات والتحف وصناعة الأثاث وصناعة السروج وغيرها وكانت كلها موجودة في نطاق معبد الإله، ونذكر منهم على سبيل المثال الوزير رخ مي رع. أما بالنسبة للورش الخاصة فنجد أن مصاطب الدولة القديمة غنية بصفة خاصة بمناظر تمثل هذه المهن الفنية، وكانت ممارسة هذه المهن لحساب الأفراد تعتبر كامتياز يساهم الملك في تقريره وذلك بالسماح لبعض الموظفين التابعين له بممارستها استثناء.

وتبدو هذه المناظر أحيانا غامضة، إما لخلوها من الشرح أو لأن التعليقات المقترنة بها غير واضحة، ولذلك فإن طبيعة هذه الورش ومدد بقائها والمستفيدين منها ستظل كلها أسئلة لا تجد ردا عليها، وإذا كانت توجد بعض الأمثلة واضحة فإن كثيرا منها ليس كذلك مما يحول دون أي تعميم. إننا نعلم على سبيل المثال أن بعض الحرفيين التابعين للملك كانوا يعملون أحيانا لحسابهم الخاص أو لحساب شخص آخر خارج أوقات العمل وأحيانا أثناءها، فهل كانت هذه حالات عادية أم استثنائية؟ في مثل هذا النظام المتشعب الأسس ندرك بمجرد حصولنا على وثيقة من الواقع المباشر – مثل عقد بيع أو أمر توريد – أن اللوحات الرائعة الموجودة في مقاصير المقابر ليست إلا تعبيرا مثاليا عن حقيقة أكثر تعقيدا بكثير.

اقتصاد لإعادة التوزيع

كان الاقتصاد المصري يقوم على الدور الذي كانت تؤديه الدولة وعلى تدخلها في كل مستوياته وفي جميع مجالاته بما فيها التجارة التي سنعرض لها فيما بعد. ويجد هذا التدخل أحسن تعبير عنه في نظام إعادة التوزيع الذي كان يسري على المحاصيل الغذائية والمواد الأولية والمنتجات المصنعة على السواء[٢٠] ولقد عرفنا الكثير من المعلومات عن هذا الاقتصاد الذي يقوم على إعادة التوزيع من خلال وثائق المعبد الجنائزي للملك نفر إير كارع-كاكاى في أبو صير، التي قدمت لنا أقدم صورة معروفة حاليا لهذا الاقتصاد في قطاع فريد إلى حد ما، هو قطاع الطقوس الجنائزية والشمسية الملكية خلال الأسرتين الخامسة والسادسة، إلا أن هذا

القطاع اكتسب بمرور الوقت أهمية متزايدة: فلقد تكونت أملاك جنائزية في جميع أنحاء البلاد لتزويد هذه الطقوس الملكية باحتياجاتها. إلا أن المنتجات لم تكن تسلم مباشرة من الأملاك إلى المعابد. فقد تم تركيزها في إقليم وراء إقليم ثم على نطاق البلاد في مجموعها وبذلك كان يتم توزيعها بواسطة المقر الملكي والمعبد الشمسي على المعابد الجنائزية التي تقوم بدورها بتموين مذابح مقابر الملوك المتوفين ومقاصير أقربائهم ورجال بلاطهم، كما كانت تقوم هيئات أخرى - مثل هرم ميدوم - بالمساهمة بالتموين بالقرابين الطازجة (راجع ما سبق، الفصل الأول/٥).

وفيما بعد، قدمت وثائق البردي الوفيرة التي ترجع إلى عصر الرعامسة صورة للاقتصاد الزراعي الذي كان سائدا خلال النصف الثاني من الدولة الحديثة، وهذه الصورة قد تكون مختلفة إلى حد ما ولكنها كانت غنية أيضا بالعناصر الأساسية: فنلاحظ فيها أولا تعدد التعاملات التي كانت تتم من الباطن، وتنوع المسؤولين على جميع مستويات التدرج الاجتماعي القاسي، والنظم الضرائبية والسلطات المسئولة عن جبايتها وكيفية الاستخدام النهائي لها. وكان أهم استخدام تخصص له هو أداء مرتبات عدد لا يحصى من موظفي الدولة المصرية. (راجع أدناه، الفصل الخامس/١) وكانت توجد في هذا المجال أيضا هيئات أخرى، دينية في معظم الأحيان، كانت تضيف إلى هذه المرتبات أو تحل عند اللزوم محل السلطات المسئولة عن أدائها. ونشير في هذا الشأن إلى فترات المجاعة التي كان يسود خلالها بوضوح شديد مبدأ إعادة توزيع المواد التي تكون محلا للاحتياج الشديد، ولكن هذه الفترات كانت تؤكد في الواقع القاعدة السارية في ظل الأوضاع العادية.

٢- احتكار الدولة

بعد أن أبرزنا فيما سبق أهمية دور الدولة في توجيه الاقتصاد المصري، علينا أن نحدد بدقة الدور الحقيقي للدولة والتاج في الحياة الاقتصادية المصرية على طول تاريخها. لقد أدت القوى الفعالة الرئيسية الثلاثة - وهي السلطات العامة والمعابد والأفراد- أدوارا متفاوتة في تنمية أموال الإنتاج، في عملية بارعة لم يصلنا منها إلا القليل من معطياتها، فكانت كل منها تقوم أحيانا بدور المالك وأحيانا أخرى بدور المستغل أو بدور صاحب حق الانتفاع. وسنعرض فيما يلي مظاهر التطور المستمر للاحتكار الملكي، الذي كان يضعف في مرات عديدة لكي يظهر فيما بعد في صورة مختلفة.

الملك، سيد الأرض والرجال والدواب

لا يوجد في الأيديولوجيا المصرية مجال لأي شك حول حقوق وواجبات الملك نحو مصر، فهو سيد البلاد وسيد كل ما يتواجد فيها من كائنات حية ونباتات ومياه وثروات الأرض وما

تحت الأرض، ولكن الملك كان في نفس الوقت مسؤولا شخصيا عن كل ما يجري في مصر، وهو مسؤول بصفة خاصة عن رخاء البلاد. إن حق الدولة في التدخل في كل شيء كان لا يشعر به الناس كاستغلال تعسفي للسلطة صادر من جانب ديكتاتور، ولكن كان أقرب إلى مظهر مطمئن لعناية دائمة ترمي إلى ضمان استغلال الأملاك من أجل تحقيق رفاهية الفرد. ومن خلال هذا المنظور يمكن تفسير نظام الأراضي h3-t3 في ظل الدولة الحديثة، الذي كان يمنع هجرة الأرض عن طريق تعيين مستغل احتياطي في حالة إخلال المستغل السابق بواجباته (راجع أدناه، الفصل الخامس/٢)

لقد كان هذا الاحتكار في بادئ الأمر مطلقا، وكان الملك في بداية الدولة القديمة هو المالك الفعلي لمجموع الأراضي المصرية بالرغم من أنه كانت توجد بعض التنازلات التي كانت تؤدي إلى الملكية الخاصة في صورة مقنعة (راجع أدناه، الفصل الرابع/٤) لقد ثبت أنه كان يجري كل سنتين جرد شامل لقطعان الماشية وذلك اعتبارا من الأسرة الثانية، وهذا الجرد يؤكد وجود اهتمام مبكر بها، وهو اهتمام تؤكده الأعداد الكبيرة من الماشية التي كان يتم الاستيلاء عليها بعد المعارك مع الأعداء والتي كان يفتخر بها الملوك الأول خلال العصر الثيني (راجع أدناه، الفصل الخامس/٤) وكانت البعثات التي يتم إرسالها إلى المناجم والمحاجر من مسؤولية الملك وحده، وقد استمر هذا على الأقل حتى عصر الأسرة السادسة. إن احتفاظ الملك بحق الإشراف عليها لمدة طويلة (راجع ما سبق في الفصل الثالث/٤)، و(راجع أدناه، الفصل الخامس/٥) يثبت وعيه بالأهمية الفائقة التي اكتسبتها المعادن والحجارة الصلبة أو الثمينة اللازمة للصناعة والإنشاءات.

ومن الصعب تحديد نوعية العلاقات التي كانت قائمة بين الملك ورعاياه في خلال عصور كانت الطبقات الدنيا من الشعب فيها لا تستطيع إلا قليلا التعبير عن ذاتها. إلا أن لهذا الصمت في ذاته دلالة. وتوضح المراسيم الملكية التي ظهرت عند نهاية الدولة القديمة الكثرة الهائلة لأعمال السخرة، ولقد بدت هذه الكثرة من خلال مراجعة الاستثناءات الممنوحة لمستخدمي بعض المؤسسات والتي كانت تعتبر محاباة لهم. ولا نعلم إلا قليلا عن طبيعة ومدى انتشار هذه الخدمة المدنية الإجبارية، ولكن نرى صورة لها على لسان أحد الشاوبتي chaouabtis – وهم الذين كانوا يقومون مقام الملك أو مقام الأشخاص الآخرين في الطقوس الجنائزية الخاصة بأي منهم – الذي يقول:

> صيغة ليقوم شاوابتي بأعمال مقام شخص في مملكة الموتى.
>
> أقوال يقولها فلان. ليقل "آه أيها الشاوبتي الخاص بفلان، إذا ما دعيت وإذا تم اختياري للقيام بكل الأعمال التي تتم عادة في مملكة الموتى، هكذا! فالحيرة ستكون من نصيبك هناك، كأي شخص يقوم بواجبه.

> عليك أن تحل محلّي في كل وقت في جني الحقول وري الشطآن ونقل السباخ من الشرق إلى الغرب. ستقول ها أنذا.
>
> ترجمة P. Barguet عن «كتاب الموتى لدى قدماء المصريين» *Le Livre des Morts des Anciens Egyptiens* باريس ١٩٦٧ ص(٤٢).

ومن الواضح مع هذا أنه حتى منذ الدولة القديمة لم تكن أعمال السخرة هذه تمس كل فئات المجتمع (راجع أدناه، الفصل السادس).

الدولة ضامنة للأوزان والمقاسات

عرف المصريون منذ بدايات الدولة الفرعونية، بل وربما قبلها، الأوزان والموازين ومقاسات السعة والطول. ويوجد ٣٢ وزنا يمكن إرجاعها إلى العصور السابقة على الدولة القديمة منها ثلاثة أوزان مسجلة. ويحمل أحد هذه الأوزان خرطوشـة الملك نعرمر، وكذلك تم اكتشاف قضيب صغير من الذهب يزن ١٣,٩٩ جرام عليه اسم الملك عحا وهو يعتبر من أقدم الدلالات على الدبن deben وهو معيار وزني ظل مستخدما حتى الأسرة التاسعة عشرة[٢١] ويرجع أقدم ميزان اكتشف في مصر إلى عصر ما قبل الأسرات. وإذا كنا لا نملك مثل هذه الشهادات المادية بالنسبة لمقاسات السعة والطول إلا أنه لا يوجد شك في قدم استخدامها أيضا، وهذا ما تؤكده النصوص الأولى التي وصلت إلينا من الدولة القديمة والتي تشير إلى وجودها.

ومن المسلم به أنه قد طرأت، خلال عدة آلاف من السنين، تغييرات هامة على وحدات القياس وعلى قيمتها النوعية، ولكن الأرجح أن العيارات كانت تفرض من السلطات العامة التي كانت تسهر على احترامها. كانت الأوزان مكفولة بعيارات رسمية تحمل خرطوشة الملك الحاكم، ولقد تم اكتشاف ٣٦ وزنا منها: خمسة من الدولة القديمة وثلاثة عشر من الدولة الوسطى وعشر من الدولة الحديثة وثمانية من العصر المتأخر، وهذا العدد ضئيل بالقياس إلى آلاف الأوزان المعروفة، ولكنه يكفي لإثبات استمرارية الممارسة. والنقوش المختلفة المحفورة عليها توضح مقدار الوزن ووحدته وأحيانا نوع المعدن المستخدم وهو النحاس، وبعضها يحدد اسم المؤسسة – الخزانة، المعبد – أو اسم الشخص الذى استخدمها.

وكانت تجري على هذه الأوزان رقابة رسمية وكان ذلك يتم بناء على طلب من المستعمل أو بناء على قرار إداري، وكانت هذه الرقابة تشمل الأوزان وقياسات الحبوب والأطوال والحبال المساحية. ويتضمن أحد السجلات الأربعة التى تبين أقاليم مصر والتى وجدت منقوشة على الجزء الأسفل من جدران المقصورة البيضاء للملك سنوسرت الأول بالكرنك، خانة خصصت لتحديد مكان الاحتفاظ بالحبل معيار القياس المحلي، وأخرى لتحديد طوله. وكانت أعمال

المساحة، وكذلك تحديد الحدود، من الالتزامات السنوية في بلد كمصر تؤدي الفيضانات فيها إلى تضييع معالم كل العلامات في تواريخ منتظمة. لقد كان حسن الأداء في مجال الزراعة يعتمد على مراجعة حدود كل قطعة أرض وتصحيحها كلما تغير مكانها.

العملة

لم تظهر العملة في مصر – في شكلها المعروف كعملة – إلا خلال النصف الثاني من الألف الأولى قبل الميلاد، وكان ذلك تحت تأثير الإغريق والفرس. أما قبل ذلك، كان الاقتصاد المصري بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة، يقوم بدوره استنادا إلى وحدات مرجعية لم تكن تستخدم المادة في سداد ثمن أي شيء ولكنها كانت تستخدم فقط في تحديد قيمة عناصر المبادلات والمهور والرسوم والغرامات ...إلخ. كانت هذه العملة مجرد عملة محاسبية ظلت وحداتها المرجعية سارية لمدة طويلة جدا. كان يتم التعبير عن هذه الوحدات بواسطة الحبوب والفضة ثم أضيف إليها النحاس اعتبارا من الدولة الحديثة. كانت الوحدات المعتمدة على الحب تستخدم في حساب المبالغ المتواضعة، في حين كانت أثقال البرنز أو النحاس تناسب المنتجات العادية، أما أثقال الفضة فكانت تستخدم في المنتجات الفاخرة. ومع هذا كانت هذه الوحدات الثلاثة قابلة للتعاوض فيما بينها وفقا لمعدل لم يتغير إلا في حدود نسب معقولة.

كانت الدولة هي التي تحدد المعدل الذي يتم التعاوض على أساسه، وخاصة بين وحدة الفضة -*šnjw*- ووحدة النحاس -dbn- وكان للدولة أيضا دور في الرقابة وخاصة في حالة وجود منازعة. وكانت الأثمان التي تتحدد في معظم المبادلات اليومية تتبع أسعارا عامة تتحدد بالنسبة لكل منتج على حدة، وكانت هذه الأسعار تتحدد أحيانا وفقا للاتفاق بين ذوي الشأن الذين كانوا يُدخلون في اعتبارهم مختلف العوامل الشخصية: مثل حالة الحيوان أو رونق المنتج أو نوع النسيج أو غلة الأرض...إلخ. وبالنسبة للمنتجات المعدنية كان تقدير الثمن يتم مباشرة تبعا لوزن المنتج ولا يدخل في اعتباره إلا نادرا شكل المنتج ومقدار العمل اللازم لصنعه. وقرب نهاية عصر رعامسة ظهر استخدام المعدن في صورة تشبه إلى حد ما استخدام النقود الذي سيظهر فيما بعد: كانت الأجور التي تؤدى على هيئة حبوب قد استبدلت، بالنسبة للعاملين في المقبرة بكميات متغيرة من الذهب أو الفضة أو النحاس أو الرصاص، وذلك عندما تعذر استخدام الحبوب لنقص كمياتها.

٣- المعابد

بالرغم من حيوية المعتقدات الدينية ومن تأثيرها الدائم على المؤسسات الفرعونية لم نتعرض حتى الآن كثيرا لعالم المعابد. كان للكهنة بلا شك تأثير على سلوك الملوك، ومن ناحية

أخرى ترتب على الثروات التي كان الملوك يغدقون بها على الكهنة بكرم متزايد أن أصبح لهؤلاء الأخيرين نفوذ سياسي. ويكفى لتأكيد هذه الحقيقة أن نقارن بين القليل الذي نعرفه عن أماكن العبادة المقدسة خلال كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى وبين ما انتهى إليه وضعها في كل من الدولة الحديثة والعصر المتأخر، ومن خلال هذه المقارنة يتضح لنا التقدم المذهل الذى طرأ عليها. في ظل الأسرتين الثالثة والرابعة كان يتركز في شخص الملك جانب هام من المجهود المخصص للديانة، ولكن الاتجاه انقلب تدريجيا، وحتى تم ذلك شاهدنا كثيرا من التغيرات التي كانت تسير إلى الأمام تارة أو ترجع إلى الوراء تارة أخرى.

لم يوجد في مصر فصل بين الجانب المدني والجانب الديني، وكانت الوظائف تجمع عادة بين أعباء كل من المجالين، وكان هذا الوضع يسمح للدولة بأن تشرف على إدارة المعابد كما كان يسمح في نفس الوقت للكهنة في التدخل في شئون الدولة، وكان الوزن النسبي لكل من الجانبين اللذين يشتركان معا في إدارة البلاد من المعطيات الأساسية للتوازن داخل السلطة. لقد كانت الآلهة هي الجهة التي تقدم إليها كافة الأعمال الهامة التي تجري في الخارج من تجارية وعسكرية وكانت الآلهة هي التي تضمن نجاحها. إلا أن الفراعنة كانوا من ناحية أخرى يحرصون، وهم يغدقون على الأملاك الدينية، على أن يحتفظوا لأنفسهم بفائدة فتوحاتهم وريع أملاكهم. ولقد نشأت عن هذا الوضع علاقات معقدة بين العالمين ولم تعرف دائما من منهما كان يحقق لنفسه الفائدة الأكبر.

المؤسسات الدينية في الدولة القديمة والوسطى

قدم حجر بالرمو أقدم قائمة وصلت إلينا عن المنشآت التي وهبها ملوك الدولة القديمة إلى الآلهة، وهذه القائمة بعيدة عن أن تكون كاملة ولكن لها ميزة ترتيب هذه الأفعال من حيث الزمان بالنسبة لغيرها مما ورد فيها حتى أمكن من خلالها توضيح سنوات حكم أول الملوك المصريين. ولقد وردت في بعض مقابر الأهالي – وكذلك في برديات أبو صير – إشارات حذرة عن ممتلكات وموارد المعابد المقدسة وبصفة خاصة معبد بتاح سيد منف. وتعتبر معابد الشمس في أبو غراب من بعض النواحي معابد مقدسة أيضا وكانت لها موارد معروفة. وربما كانت لها أملاك خاصة بها وربما كانت تحصل على مواردها من المعابد الجنائزية الملكية، وهوما لا علم لنا به، وفي الحالتين تبدو معابد الشمس كامتداد للمعابد الجنائزية أكثر من كونها وحدات مستقلة قائمة بنفسها دينيا واقتصاديا. ولا يغير من هذا الأمر الدور الذي كانت تقوم به لتموين المعابد الملكية بالقرابين.

ويبدو أنه كانت لمعابد الشمس مكانة مختارة في عالم معابد الدولة القديمة، فأماكن العبادة النادرة التي تم اكتشافها كانت متواضعة ولا يمكن أن تقارن بالإمكانات التي

خصصت لمجمعات الملوك الجنائزية. وإذا كانت هذه المقارنة ليست في صالح الأماكن المخصصة للعبادة إلا أن من المهم التذكير بالفرق القائم بين النوعين من حيث الوضع الأثري. فلقد كانت مقابر الفراعنة محل تبجيل وكان يعنى بصيانتها مع المجموعات الطقوسية التي تتبعها، في حين نجد على العكس أن المعابد – في الدولة القديمة – كانت تهدم وتزال بصفة منتظمة لإعادة بنائها بشكل أكبر وأجمل. ولقد ترتب على السلامة الاستثنائية لسجلات أبو صير أن حصلنا على صورة لا بد وأن تكون جزئية – وبالتالي غير دقيقة – عن الوضع الاقتصادي لمعابد الدولة القديمة.

وتوجد وثائق أخرى تقدم لنا معلومات إضافية ذات قيمة في توضيح الأمور: وهي المراسيم الملكية التي صدرت عند نهاية هذا العصر والتي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات: تلك التي كانت تهدف إلى خدمة الطقوس الجنائزية للملك وأسرته، وتلك التي كانت مخصصة لخدمة المعابد المقدسة، وأخيرا – وهي أكثرها عددا – تلك التي كانت تهدف إلى إقامة شعائر جنائزية خاصة لصالح الوزراء ومديري الوجه القبلي وحكام الواحات ...إلخ. والفئة الثانية منها ليست أحسنها حالا: ثلاثة مراسيم تقرر إعفاءات ولائحتان أصدرها الملك بيبي الثاني لصالح معابد أبيدوس وقفط. ويتعلق الأمر هنا بمعبد خنتي إمنتيو في أبيدوس ومعبد مين في قفط، ونجد في هذه الحالة أن اهتمام الملوك بأماكن عبادة آلهتهم لا يبدو في صورة هبات من الأرض أو من قطعان الماشية أو من الموظفين، ولكن في صورة توفير الحماية لهذه المعابد ضد كل أعمال السخرة المعتادة منها والتعسفية، وفي صورة إعفاء من الضرائب وإقامة المنشآت لصالحها، وفي صورة مراكب وتماثيل مقدسة أو ملكية. ولا يوجد ما يجعلنا نفترض وجود تغيير مهم في الدولة الوسطى، فالوثائق قليلة جدا لا تسمح بأى تأكيد في هذا الشأن.

بردية هاريس واحد وبردية ولبور

مع فتوحات الدولة الحديثة وما صاحبها من تدفق الأسرى والثروات بدأت المعابد تستفيد من أوجه إغداق جعل وضعها يختلف تماما عن وضعها السابق، وأصبحت الآلهة تتلقى من الملوك الثمن المناسب للتعاون المنسجم بينهما، وذلك بحكم قيام الآلهة بضمان دوافع الملوك ونجاح مقاصدهم، وهو التعاون الذي لا زال مثيله يحفظ التوازن في العالم المتحضر. ومنذ بداية عصر الأسرة الثامنة عشرة، أخذت أماكن العبادة في مصر كبيرها وصغيرها تنعم برخاء ملحوظ بتأثير هذه السياسة الجديدة. ولقد وصلت إلينا معلومات لا بأس بها عن المكانة التي كانت تشغلها المعابد حينئذ في حياة البلاد وذلك من خلال الإنجازات المعمارية التي عززتها بعض النصوص التي تحدثت عن كرم الملوك، ولكننا لم نكتشف الأبعاد الفعلية لهذا الوضع إلا بفضل ملفات البردي الكبيرة التي ترجع إلى نهاية عصر الرعامسة.

ففي بردية هاريس واحد Harris 1 التي تتضمن «وصية» رمسيس الثالث التي أوردها ابنه وخليفته على العرش رمسيس الرابع نجد ما يلي:

> «إنه يروي في صلاته وعبادته وسجوده ما قام به على الأرض من حسنات هامة وعديدة بصفته الملك ورئيس الدولة خدمة لأملاك أبيه المقدس آمون-رع ملك الآلهة موت وخنسو وسائر آلهة طيبة، وخدمة لأملاك أبيه المقدس أتوم سيد بلاد هليوبوليس المزدوجة، ورع-حور أختي، وأيوساعس، ونبت حتبيت وكل آلهة هليوبوليس، وخدمة لأملاك أبيه المقدس بتاح الكبير الذي يقيم جنوب جداره سيدا على عنخ-تاوى، وسخمت الكبيرة محبوبة بتاح، ونفرتوم حامي الأرضين وجميع آلهة منف، وخدمة لأملاك أسلافه المقدسين كل آلهة وآلهات الوجه القبلي والوجه البحري. لأجل الحسنات المميزة التي أداها لأهالي مصر وأهالي كل البلدان الأخرى قد اجتمعوا كلهم مرة واحدة لكي يرفعوا إلى علم الأسلاف وإلى آلهة وآلهات الوجه القبلي والوجه البحري كل (...) *-p't, rhyt, hnmmt-* الحسنات العديدة والهامة التي أداها على الأرض كرئيس لدولة مصر».

ثم جاء في العرض الذي تلا هذه المقدمة تذكرة بكل أشكال الهبات التي منحها الملك للأملاك المقدسة الثلاثة الكبيرة: آمون في طيبة وأتوم في هليوبوليس وبتاح في منف والتي منحها أيضا لبعض المعابد الأخرى الأقل أهمية. وكانت هذه الهبات عبارة عن منشآت وأثاث مقدس ومنتجات فخمة وأراض وموظفين ومراكب وأماكن عبادة ملحقة في أقاليم أخرى خارج مقر المعبد الرئيسي وفي الأراضي المحتلة. وكانت هذه الهبات تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الهبات التي تخص الطقوس بصفة مباشرة، وأموال الإنتاج التي تضمن لهذه المعابد إيرادات ثابتة، وبعض الهدايا والإيرادات الإضافية تبعا لنتائج المعارك ضد البلدان المجاورة. والأرجح ان المجموعة الأولى هي التي تسمح لنا بتقديرها حق قدرها، فهي حولت إلى صالح الآلهة جانبا هاما من المجهود الذي كان مخصصا من قبل للملوك المتوفين. ومما لا شك فيه أن معابد الدولة الحديثة حلت محل الأهرامات من حيث التقاليد المعمارية المصرية العظيمة. وهذا التغيير الذي طرأ في الدولة الحديثة لا يمكن أن يكون محايدا من الناحية السياسية بالرغم من أن معابد المليون عام ظلت شاهدا على العظمة الفرعونية.

والمجموعتان الأخريان توضحان إلى أبعد حد – مع أدق التفاصيل – مدى اتساع القوة الاقتصادية التي خصصها رمسيس الثالث وحده لعالم المعابد خلال واحد وثلاثين عاما: وهي تبلغ ١٥٪ من الأرض المزروعة، و ١٠٧٦١٥ شخص، و ٤٩٠٣٨٦ رأس من الماشية، و ٨٨ مركب ...إلخ. وإننا لا نملك أرقاما كاملة أخرى خلاف هذه، ولذلك يصعب علينا – خارج نطاق الملكية العقارية – أن نحدد على ضوء هذه الأرقام وحدها كيف تصرف باقي ملوك الدولة

الحديثة، بل ولا نستطيع أيضا أن نحدد مدى تأثيرها في العصر الذي تمت فيه عند بداية الأسرة العشرين. وتوجد وثيقة أخرى ترجع إلى عصر الملك رمسيس الخامس وهي بردية ولبور Wilbour التي تكمل في حدود معينة اللوحة التي تقدمها بردية هاريس واحد. ولكن الأمر لا يتعلق هنا بحساب ختامي عن عصر أحد الملوك، ولكنه يتعلق بوثيقة مساحية تهدف إلى تقدير المحاصيل التي تغلها كل قطعة من الأراضي على حدة وذلك على نطاق منطقة تمتد تقريبا من الفيوم حتى المنيا. إننا نجد في هذه الوثيقة إذن بيانا كاملا بالأراضي في هذه المنطقة مع حدود كل قطعة منها تفصيلا. ولقد مكنتنا هذه الوثيقة من معرفة كيفية توزيع الملكية وأسلوب الإدارة العقارية في مساحة تبلغ حوالي ثلث الأراضي المصرية (راجع أدناه، الفصل الخامس/٢). ويتضح من هذه الوثيقة أن النصيب الذي كانت المعابد تستحوذ عليه – وخاصة معبد آمون بالكرنك – كان يشمل بوضوح أغلبية الأراضي. وتوجد برديات أخرى تتعلق بالضرائب ترجع إلى نهاية عصر الرعامسة وبداية عصر الإنتقال الثالث تؤكد نفس هذا الوضع في مصر الوسطى وفي غيرها أيضا. ومع هذا فمن الثابت أن جميع هذه السجلات تعكس الأوضاع في خلال عصور سادت فيها أزمة اقتصادية شديدة انتهت بطبيعة الحال إلى الاعتراف بسيادة كهنة آمون على الجنوب، ولكن هذه السجلات لا توضح حقيقة التوازن الاقتصادى بين المعابد وبين الدولة بصورة عامة.

٤– الملكية الخاصة

تتضمن المقابر في جميع العصور نقوشا ومناظرا تمثل المتوفي في دور السيد لأملاك زراعية واسعة. ولكن النصوص التي ترافق هذه المناظر التقليدية لا توضح إلا نادرا طبيعة هذه الأراضي: هل كانت مملوكة للملك وتتم إدارتها لحسابه، أو أنها كانت تدار لحساب معبد أو لحساب المتوفى الخاص؟ كما أن هذه النصوص لا توضح عادة ما إذا كان استغلال الأرض يرتبط بالمهام التي كان يتولاها المتوفي، أو أنها كانت حقولا مستأجرة أو كانت مملوكة لعائلته. ومع هذا فلقد حرص بعض المتوفين على أن يقدموا حصرا لأموالهم العقارية مع تبرير أصل حيازتها بطريقة مفصلة وذلك لأسباب قانونية كثيرا ما نجهل مضمونها. وكثير من العقود والخطابات تكرر هذه المعلومات وتعززها.

الملكية الخاصة فى الدولة القديمة

إنها واحدة من أقدم المجموعات المعروفة من النقوش، وهي تتضمن أوضح تصنيف وأولى بيان للأسس التي كانت تقوم عليها الملكية الفردية في فجر التاريخ المصرى. يتعلق الأمر بمقبرة أحد كبار الموظفين الذى كان يدعى متن وترجع إلى عصر الملك سنفرو في بداية الأسرة

الرابعة، وقد حوت - بالإضافة إلى قائمة مثيرة بالمهام التي كانت موكولة إلى هذه الشخصية مع سيرته الذاتية - نقوشا عديدة توضح بدقة كبيرة مع التكرار مدى اتساع مختلف فئات الأراضي التي كانت في حوزته. كان متن قبل كل شيء مسئولا عن أراض مزروعة موزعة بين الوجه القبلي والوجه البحري، وبهذه الصفة كان على رأس مساحة واسعة تبلغ ٢٠٠ أرور - حوالى ٥٤,٧ هكتار - وكان له الحق في الحصول على إيرادها طالما كان يشغل المهام التي كلفه بها الملك. وبالإضافة إلى هذه المساحة كان عنده ٥٠ أرور - حوالى ١٣.٦ هكتار - بالمشاع مع إخوته آلت إليه من والدته، وكذلك ١٢ أرور -٣,٢ هكتار - أعطاها له الملك مقابل أدائه لمهمة خاصة. وآلت إليه كذلك كل أموال أبيه - وذلك دون مشاركة أحد على خلاف الوضع بالنسبة لأموال الأم - وكانت تتكون من مساحة لا تغل في الوقت الذي آلت إليه فيه أي نوع من المحاصيل، ولكن كان ملحقا بها العدد اللازم من العاملين للعناية بها وقطيع صغير من الماشية، وكانت أرضا مربعة ومسورة وفي جزء منها أشجار تين وفي جزء آخر أشجار عنب، وكانت هذه الملكية مضمونة بموجب أمر ملكي(٢٢).

وتوجد نصوص أخرى أحدث تاريخا تؤكد أن تخصيص مثل هذه المساحة بواسطة أمر ملكي كان يعتبر تمييزا مرموقا. ولقد رأينا للتو أن هذه الأموال العقارية كانت تنتقل من الأب إلى الإبن على أن تظل على المشاع، ولكن كان لا يجوز التنازل عنها للغير وكانت ملكيتها تظل حقا للملك أيا كان المستفيد منها، وكان هذا المستفيد محكوما بأحكام قانونية محددة من السهل استرجاع مضمونها من خلال عدد من الوثائق الإدارية ومن خلال إشارات إلى عقود تضمن حقوق الأفراد. ويشار إلى هذه الأراضي عادة بالتعبير *-pr-dt*، وهذا التعبير لا يعني الأملاك الجنائزية كما كان الظن لمدة طويلة، ولكنه يعني هذه الفئة من الأراضي المزروعة الخاصة التي كانت تعطى لكبار موظفي المملكة مع العاملين *-dt-* التابعين لها، وهذا الاسم كان يطلق على هذا النوع من العاملين المرتبطين بأرض محددة وينتقلون معها كما كان يميز شكل الملكية الذي أشرنا إليه فيما سبق.

وأكثر ما كان يقترب من الملكية الخاصة الحقيقية هي الأموال العقارية التي كان الأفراد يحصلون عليها أو يبيعونها أو ينقلونها لصالح الشعائر الجنائزية الخاصة بهم. فلقد كان بعض الأفراد يخصصون - شأنهم شأن ملوك الدولة القديمة - أراض زراعية لتقديم القرابين ولضمان دخل لصالح «الكاهن الجنائزي» *-hm-k3-* الذي كان عادة من أعضاء العائلة وكانت تقع عليه مسؤولية أداء هذه الخدمة في المقصورة التابعة للمقبرة. والأرجح أيضا أن المقبرة في ذاتها كانت الشكل الوحيد الآخر من الملكية الفردية الذي كان يمكن إقراره في هذا العصر.

ولقد سبق أن فسرت عقود بيع كثيرة على انها كانت عقودا عقارية تتعلق بالمساكن، ولكن تم اكتشاف مسودتين لتصرفين مماثلين بين لفائف الجبلين التي ترجع إلى نهاية الأسرة الرابعة، وقد اتضح منهما أن الأمر كان متعلقا بمقابر وليس بمساكن(٢٣).

المنازل والممتلكات الخاصة فى الدولة الوسطى

استمرت في ظل الدولة الوسطى التفرقة بين الملكية الموروثة والملكية المرتبطة بمنصب معين، ونلاحظ هذا من قراءة «العقود *-htmt-* » التى سجلها حابي جفاي، العمدة ورئيس كهنة أسيوط، فى مقبرته في عهد سنوسرت الأول. وهذه العقود عددها عشرة كانت تشكل الإطار القانونى لإحدى المنشئات الدينية وتتعلق بتمثال وبطقوسها الجنائزية. كان الموظفون المخصصون لأداء هذه الطقوس والذين كانوا يتولون مهمة تقديم القرابين بصفة منتظمة، يحصلون مقابل عملهم على هبات عقارية من الأملاك الأبوية بالإضافة إلى نسبة من الرسم السنوى المقرر على المحاصيل التي كان حابى جفاي يحصلها بصفته مسئولا في البلدية. ويجعلنا هذا نتساءل عن مدى حقوق السلطات المحلية على الأرض في الدولة الوسطى بالمقارنة بالسلطات التي كانت للتاج على الأراضي خلال العصور الأخرى.

ومع هذا فإن مصادر معلوماتنا التي ترجع إلى هذا العصر متواضعة للغاية ولا تسمح لنا بأن نستخلص من عقود حابى جفاي كل المعاني القانونية التي تتضمنها أو توحي بها. ومما لا شك فيه - من ناحية أخرى - أنه قد تحققت منذ الدولة القديمة مرونة أكبر بالمقارنة بالأحكام التي كانت سائدة من قبل. فلقد أشارت برديات كاهون إلى إتمام مبيعات للمهام كانت تستتبع نقل الميزات المرتبطة بهذه المهام من البائع إلى المشتري، بما في ذلك الإيرادات والموظفين والكهنة الجنائزيين والأملاك. وكانت هذه الأموال في مجموعها مضمونة عند البيع أو عند حصول نزاع بشرط خاص يدعى في اللغة المصرية *Jmyt-pr*.

ونستخلص من مراسلات حقا نخت - الكاهن الجنائزى للوزير إبي Ipy صورة محددة مأخوذة عن الواقع لأرض مزروعة خلال الأسرة الحادية عشرة ، وذلك من خلال التعليمات التي كان يرسلها بخصوص إدارة أملاكه. ومن غير أن نخلط بين ما اقتضته المناسبة من الإشارة إلى مختلف عناصر هذه الأملاك وبين الجرد ذي المضمون القانوني، يمكننا أن نميز بين فئات مختلفة من الأرض: قسم كبير من هذه الأرض كان لا ينفصل عن المنصب الذي كان يتولاه حقانخت، وواضح أن هذا القسم كان يقع بجوار مسكن العائلة الذي كان متواجدا في قرية نبسيت بجوار طيبة، وكانت توجد أراض أخرى في الريف المحيط تُتّبع فيها مختلف أساليب الاستغلال (راجع أدناه، الفصل الخامس/٢). فمنها ما كان مؤجرا ومنها ما كان يخضع لنظام المزارعة.

الملكية الجنائزية والأموال العقارية الخاصة فى الدولة الحديثة

كانت الملكيات الكبرى تدار خلال الدولة الحديثة بواسطة الأفراد لحساب التاج أو لحساب المعابد، ومع هذا فقد تطورت أيضا أشكال جديدة مبتكرة من الملكية كانت قريبة إلى حد كبير من الملكية الفردية وذلك منذ بداية الأسرة الثامنة عشرة، ثم انتشرت وتعممت فى عصر رمسيس الثانى. وهذه التدابير ذات الطابع الاجتماعى، كانت نتيجة مباشرة لسياسة تقوم بصفة أساسية على تحقيق زيادة موارد البلاد ومصادرها عن طريق الفتوحات. ففي الداخل، كانت الجهود تبذل من أجل تحسين استغلال الأراضي، وفي الخارج، كان الحرص شديدا على إقامة إمبراطورية واسعة قادرة في نفس الوقت على حماية مصر من الأطماع الأجنبية وعلى ضمان مورد جدّي من المعادن والمواد الأولية والمنتجات الفاخرة...إلخ.

وكانت أهم الفئات المستفيدة من هذه السياسة المزدوجة الاتجاه هم الضباط والجنود من ناحية، والمديرين والمزارعين من ناحية أخرى. فحصل الضباط والجنود على قطع صغيرة من الأرض مكافأة على الخدمات التي قاموا بأدائها بواقع ٥ أرور للضابط و٣ أرور للجندى، ولقد تم اتباع هذا الإجراء اعتبارا من عصر أحمس ثم تم تعميمه في ظل رمسيس الثانى على حد ما ذكره هيرودوت (II, 109). أما المديرون والمزارعون فلقد كانوا يمنحون مساحات من الأرض تتفاوت مساحتها ما بين ٦ إلى ٢٠٠ ذراع مربع مكافأة لهم على حسن أدائهم في إدارة أموال المعابد وذلك كما هو ثابت من بردية ولبور. وكان لهم حق التصرف في هذه الأرض على الوجه الذي يتراءى لهم بما في ذلك حق بيعها، ولم يكن عليهم للدولة إلا أن يؤدوا الضرائب التي تستحق على المحاصيل. وكانت مساحة الأراضي الممنوحة تبدو أحيانا أكثر أهمية، إلا أن الوثائق التي تشير إليها لا تحدد بالضرورة ما إذا كانت هذه الأراضى قد أعطيت على سبيل المزارعة أو أنها قد انتقلت إلى ملكية مستغليها الجدد. ويتعين الإشارة أيضا إلى أن الكثير من هذه الأراضي كانت حتى منحها غير مزروعة وتقع على الحدود الصحراوية للسهل الطيني وعلى الضفاف الرملية للنيل وفي مستنقعات الدلتا وبصفة خاصة أيضا في الأراضي المحتلة في النوبة...إلخ.

ولقد ثبت أنه قد تمت اعتبارا من عصر أمنحوتب الرابع تصرفات بالبيع لقطع صغيرة من هذه الأراضى، ولكن هذا لا يعني أنها لم تظهر إلا في هذا العصر:

> «في هذا اليوم، اقترب نب محيت Nebméhyt مرة أخرى من راعي البقر مسويا Mé-souia قائلا" :اعطني بقرة ثمنا لحقل مساحته ٣ أرور" فأعطاه مسويا بقرة تساوي نصف دبن أمام شهود عديدين (ثم وردت أسماؤهم)» (بردية برلين P. Berlin 9784).

ونلحظ من النص الثمن المنخفض للأرض وهى ظاهرة كانت ملحوظة في السياسة الزراعية لهذا العصر، وكانت توجد في نطاق نفس السياسة أراض كانت تخصص للفقراء *3ḥ (t) nmḥw*[٢٤]. ومن المحتمل أن تكون الملكية الجنائزية – التي كانت تشكل جوهر الملكية الفردية في العصور السابقة – قد انحسرت انحسارا محسوسا لصالح الممارسات الأخرى. وهذا لا يمنع أنه كانت توجد منشئات خاصة عديدة ذات طابع ديني أو جنائزي.

٥- التجارة

شغلت تجارة الدولة مكانا متفوقا في الاقتصاد الذي عرفنا فيما سبق آلياته الأساسية والأطراف المشاركة فيه. ومع هذا فإلى جانب الوضع الذي كان يسمح بالتعرف على احتياجات المصريين وتحقيقها، ظهر في مصر منذ وقت مبكر نظام للمبادلات الخاصة أخذت أهميته تزداد داخل البلاد وربما في خارجها، وذلك دون أن يصل هذا النظام إلى حد اكتساب طابع حاسم بالنسبة للحجم العام للمبادلات. فلم يكن من شأن هذا الاقتصاد الموجه أن يقتل المبادرة الفردية التي كانت تعبر عن نفسها منذ أقدم العصور: ونجد أولى الدلالات على وجودها منذ نهاية عصر الأسرة الرابعة في برديات الجبلين، كما نجد هذه الدلالات أيضا على جدران المصاطب منذ عصر الأسرتين الخامسة والسادسة.

اقتصاد يقوم على إعادة التوزيع والتجارة

أشرنا في بداية هذا الفصل إلى النظام المعقد الذي كان يُتيح للمقر الملكي تجميع كل كميات المواد الغذائية الناتجة عن الأملاك الجنائزية الملكية، ويقوم بصفة منتظمة بتوزيع الكميات اللازمة للطقوس الشمسية والطقوس الخاصة بالملوك الراحلين. وكانت برديات أبو صير هى التى أتاحت لنا معرفة هذا النمط الاقتصادى الذي يقوم على إعادة التوزيع والذي كان سائدا خلال الدولة القديمة، والذي اكتسب منذ هذا الوقت أهمية توحي بأنه كان يشمل ممارسات أكثر شمولا. ولقد تأكد فيما بعد أثناء الدولة الحديثة، من خلال بعض ملفات السجلات المكتشفة، وجود أداء مشابه في مجالات متعددة. ولقد كانت حركة المواد الغذائية الثابتة في بعض هذه الملفات محصورة في إقليم محدد، وفي بعضها الآخر كانت هذه المواد تتجمع في المقر الملكي قبل أن يتم توجيهها نحو مآلها النهائي، ولكن هذه ليست إلا تفصيلات لنظام كان يعتمد دائما على الخدمات المركزية.

وهكذا نجد أن بردية اللوفر Louvre E. 3226 تشير إلى مبادلات تقوم على المقايضة بين غلال في مقابل بلح تمت في الإطار الجغرافي للوجه القبلي، وقام «مخزن الغلال المزدوج» بتوجيه هذه العملية تحت إشرافه، وتم التسليم المتبادل للمجموعتين بواسطة الكتاب التابعين

له. وكانت الغلال ناتجة عن جباية ضرائب وقام المورِّدون بتسليم التموين المخصص لهم في المقابل. وتصف برديات تورين Turin 2008+ 2016 تداول ملبوسات مصنوعة في طيبة مقابل زيت وارد من إقليم منف، وكان معبد آمون هو الذي أشرف على هذه العملية.

وعلى أي حال فمن الصعب علينا أن نعرف إلى أي درجة كان العاملون لدى مؤسسة حكومية أو لدى معبد أو فرد يحصلون على حاجتهم من المنتجات. لقد كان يتم توفير المساكن لهم، كما أن كثيرا من النصوص تحدد مقدار المرتبات العينية التي كانوا يحصلون عليها وكانت تتضمن كحد أدنى الخبز والبيرة أو القمح والشعير اللازمين لإعدادها، ولكن يبدو أن المواد الغذائية الأخرى والملبوسات وغيرها من الحاجيات اللازمة للحياة اليومية أو متطلبات الدفن لم يكن يجري توزيعها إلا بصفة استثنائية. ولعل هذا هو السبب الذي جعل المصريين جميعا من أشدهم تواضعا إلى أكثرهم حظا يمارسون المقايضة على نطاق واسع منذ زمن مبكر سواء كان ذلك للحصول على المواد الغذائية الأساسية أو على المنتجات الفاخرة. ومن المستحيل تقدير الحجم الكلي لهذه المبادلات الخاصة أو تقدير أهميتها بالمقارنة بالمبادلات التي كانت تتم في داخل الإطار الرسمي.

أنماط التجارة الخاصة

لم يثبت أن مصر قد عرفت أشخاصا ممتهنين لمهنة التجارة قبل عصر الانتقال الثاني. فكلمة «تاجر» *šwty* لم تشاهد إلا اعتبارا من الدولة الحديثة، ولكن لا بد أن رجال المشرق الأوائل الذين استقروا عند أواريس Avaris قبل وصول الهكسوس قد أدخلوا هذه الممارسة ولو على النطاق المحلي، كما أن المقايضة لم تكن أقل نشاطا منذ أقدم العصور. إن الذي أدى إلى الحد من نطاق المعاملات بصفة مؤقتة خلال الدولة القديمة هو ما كان ساريا عندئذ من احتكار الحكومة للأرض والقيود التي كانت مفروضة على التصرف في الأعباء. وكانت التصرفات في ذلك الوقت قاصرة على الأموال المنقولة والأملاك ذات الطابع الجنائزي مثل المقابر والأملاك المخصصة لإقامة الشعائر للمتوفي.

واعتبارا من الدولة الوسطى يبدو أن طبيعة البيع أخذت في التطور، نظرا لأن التنازل مقابل عوض عن المهام كان يستتبع بموجب نفس العملية نقل الأراضي والأشخاص والأموال الملحقة بهذه المهام. وعلى أية حال لم تتطور التجارة المهنية إلا في الدولة الحديثة بصفة خاصة بفضل تأثير الإصلاحات الزراعية التي سبقت الإشارة إليها وتحت تأثير التجار من الأجانب الذين كانوا بلا شك يمارسون التجارة لحسابهم الخاص قبل ذلك بكثير على طول الحوض الشرقي للبحر المتوسط. وظلت التجارة مع هذا ذات طابع هامشي إذا ما قورنت بمجموع الاقتصاد المعاصر ولكن كان لها تأثير في تشجيع الأعمال بين الأفراد وفي إثارة رغباتهم

واحتياجاتهم الكامنة. وعلى سبيل المثال لم يكن بيع العبيد معروفا قبل هذا العصر رغم أن الملاك كان بوسعهم من قبل التحصل على أيدي عاملة مستعبدة وفقا لشروط معينة (راجع أدناه، الفصل السادس/٣).

إن طبيعة المقايضة التي كانت تحكم كل المعاملات في مصر الفرعونية كانت تفرض على المشترى أن يجمع مجموعة من المنتجات المصنوعة أو المواد غير المصنوعة مثل الحيوانات ومختلف الأموال المنقولة والعقارية بحيث تكون القيمة الكلية لها مساوية لقيمة المنتج أو الشيء المطلوب. ولا تحدد العقود العديدة التي وصلت إلينا كيف كان الأطراف يتوصلون إلى الاتفاق فيما بينهم على طبيعة العوض، ولكن هذه العقود كانت تفصّل قيمة كل عنصر من عناصر المبادلة. ويتضح منها أن ثمن المعادن والحبوب كان يتبع الأسعار الرسمية التي كانت تتحدد على ضوء ظروف الإنتاج الوطني، وكانت التذبذبات في الأسعار بالنسبة لجميع المواد الأولية أقل وضوحا. أما غيرها من المنتجات المصنوعة والحيوانات والمصالح الجنائزية فكانت تعتمد على معايير متعددة لا يمكن تقديرها: مثل الأبعاد والصنف والديكور...إلخ.

ولم تسنح لنا إلا نادرا الفرصة لمتابعة المصريين الميسورين في مشترواتهم. إلا أن عمال المقبرة وأصدقاءهم في طيبة من عصر الرعامسة قد تركوا وراءهم أكبر ملف محفوظ من مصر الفرعونية بأكملها عن هذه التجارة الصغيرة التي كانت تجري بين الأفراد والتي يبدو أنها كانت نشطة جدا. ويلقي هذا الملف الضوء على أحد مظاهر الاقتصاد المصرى المعاصر الذي لم يكن معروفا جيدا وهو ما يطلق عليه العمل في الظلام، وهذه هى التسمية التى نطلقها فى أيامنا على أوجه النشاط - الحرفي خصوصا - التي كان يقوم بها سكان قرية دير المدينة أثناء أو خارج ساعات عملهم لدى زملائهم أو لدى رؤسائهم أو لدى كبار الموظفين في المنطقة، والأرجح أن بعض هذه الأنشطة الثانوية كان معترفا بها في نطاق النظام العادي للمقبرة، حتى ولو لم تكن من نوع العمل الذي كان يتم في المقبرة التي كان يجري إعدادها للملك الحاكم، وكان الدافع وراء هذه الأعمال في كثير من الأحيان شخصيا، أو كان ذا طابع ديني مثل تقديم القرابين للآلهة المحليّة، أو للعناية ببقرة استعدادا لأحد الاحتفالات...إلخ، أو ذا طابع جنائزي مثل إنشاء وزخرفة المقبرة العائلية وإعداد الأثاث الجنائزى...إلخ.

التجارة الخارجية

لا يوجد مجال للشك في أن التجارة الخارجية كانت خلال الدولة القديمة في أيدي الملك. وكانت المنتجات التي كان يستحضرها معهم رؤساء البعثات من بيبلوس وبونت والنوبة تخصص للبلاط الملكى، وهذا ثابت من النصوص الكثيرة التي كان هؤلاء الرجال ينقشونها في مقابرهم، ويلحّون فيها على إظهار تقدير الملك لهم لما حققوه من نجاح فى مأمورياتهم. فنرى

على سبيل المثال أن حجر بالرمو أكد الطابع الرسمي لطلبيات خشب الدعائم الذي كان يستحضر من لبنان، وأن الخراطيش الملكية المنقوشة على الأختام والأواني المكتشفة في سوريا وفلسطين والنوبة صريحة في تحديد طبيعة المبادلات المعنية.

واعتبارا من الدولة الوسطى تطورت التجارة مع قبرص والساحل السورى اللبنانى عن طريق أوجاريت مما أدى إلى زيادة محسوسة في الواردات إلى مصر، وقد يوحي هذا بانفتاح الاحتكار الملكي لصالح النشاط الفردي، مما أتاح لبعض المغامرين في ذلك العصر ممارسة هذا النشاط . ويعتبر سنوحى نموذجا واضحا لهم. ويزداد هذا الإيحاء إذا أضفنا إلى ما سبق قيام الملك بتفويض سلطاته الملكية في شئون التجارة الخارجية للوزير الذي كان يعاونه في ذلك تنظيم إداري متخصص. ولكن الأرجح أن شيئا من هذا لم يحدث. فلقد استمر القصر سواء في مصر أو في بلاد النهرين في مسك زمام السوق العالمي ومنافذ التوزيع. وكذلك فإن التصريح الذي منحه الملك سنوسرت الثالث للنوبيين والذي كان يعطيهم الحق في الوصول حتى قلعة ميرجيسا للقيام بأعمال التجارة، إنما كان يدل بالضبط على الطابع الرسمي الذي كانت تجري من خلاله هذه العملية.

و فى الدولة الحديثة زاد تبادل الهدايا بين الملوك زيادة كبيرة، وقد ثبت هذا من المراسلات الدولية الغزيرة في ذلك العصر: مثل مراسلات العمارنة ومراسلات بوجازكوي. وبالإضافة إلى الواردات والصادرات الهامة التي كانت تتم على المستوى الحكومي، نجد أن أفرادا عديدين كان عندهم فى ازدياد مضطرد كانوا جازفوا بالقيام بأعمال خاصة فى بلدان أجنبية. وتنقصنا إلى حد ما الوثائق حول الأعمال ذات الطابع الفردى للمصريين خارج الحدود، ومع هذا فإن المناظر والنصوص التسجيلية تُظهر التجار الأجانب وهم يؤدون عملهم فى الأسواق التى كانت تقام على شفاف النيل، أو وهم يعرضون سلعهم على زوجات علية القوم من الأثرياء، وخاصة في غياب أزواجهن. ولقد وصلت هذه الممارسات إلى علمنا من خلال المنازعات التي ترتبت عليها .

إدارة الأملاك

يبدو أن الملوك المصريين كانوا منذ أقدم العصور يتعاملون مع أموال البلاد كما لو كانوا يتعاملون مع عناصر أملاكهم الخاصة، فهم يمسكون حساباتها ويحرصون على زيادتها بكافة الطرق الممكنة. ولقد سبق لنا أن أوضحنا مختلف عناصر هذه الأملاك ذات الطابع الفريد. الزراعة تحظى بالأهمية الأولى، وهي تعتمد اعتمادا واسعا على مزاج النيل وفيضانه السنوي، ومن الضروري السعي إلى زراعة كامل الأرض الصالحة ومحاولة اكتساب أراض أخرى في الصحراء أو في المستنقعات، والسيطرة على المياه والعمل على توفيرها بكل الوسائل، وزيادة قطعان الماشية. أما الأشجار فهي نادرة والمواد اللازمة للبناء وصناعة الأثاث متواضعة، وكان يتعين البحث عن الثروات المعدنية التي تخفيها الهضاب الليبية والعربية والعمل على استغلالها.

١- المبادئ الضريبية

الوثائق الضريبية قليلة العدد نسبيا ومعظمها يرجع إلى نهاية عصر الرعامسة أو بداية عصر الإنتقال الثالث. أما معلوماتنا عن الفترة السابقة على ذلك فلم تكن مباشرة، ووصلت إلينا إما عن طريق المراسيم الملكية الخاصة بالإعفاءات أو من خلال النصوص التي كانت قد حررت في أوساط سيادية: الملك أو الوزير أو كبار الموظفين. وكذلك كانت الضرائب والإتاوات التي تسددها البلدان التابعة تعتبر مصدرا هاما للموارد، وتوجد بشأنها قوائم وإشارات تصويرية مأخوذة من المعابد والمقابر (راجع ما سبق الفصل الثالث/٥). وتشير إليها مصادر إدارية محددة مثل الأقداح التي وجدت عليها كتابات هيراطيقية والتي اكتشفت في عدد من المواقع الفلسطينية وقد شهدت على ضرائب الحبوب التي أجبرت هذه البلاد على أدائها.

مساهمة المراسيم الملكية

من الغريب أن أقدم النصوص التي وصلت إلينا عن الضرائب في وادي النيل كانت متعلقة بالإعفاءات الضريبية، ويرجع أولها إلى عصر الملك شيبسكاف وآخرها إلى عصر الأسرة الثامنة. وهذه النصوص تكشف عن شكلين من أشكال الضريبة: الأول جسدي ويتمثل في السخرة، ويعبر عنه بكلمة «عمل» -*k3t*- وكلمة «انتقال» -*šbj*- في البر أو في البحر، والشكل الثاني مادي يتمثل في «الضريبة» -*mdd*- وهذان هما الشكلان اللذان قررت المراسيم اعتبار بعض المؤسسات «معفاة» -*hwj mkj*- منهما. والأملاك الملكية وكذلك المقر الملكي هي أهم

المؤسسات التي عنيت هذه المراسيم بإعفائها من هذه الضرائب (راجع ما سبق الفصل الأول/٣). وإذا كانت المعلومات التي تضمنتها هذه المراسيم دقيقة بالنسبة للتنظيم العام الذي اشتملت عليه، إلا أنها لا تمدنا بأية معلومات عن طبيعة ومقدار الضرائب.

أصدر حورمحب – عند ملتقى الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة – مرسوما ألقى ضوءا مفاجئا على الانتهاكات التي كان يرتكبها قبل صدوره مندوبو إدارة الضرائب المعتمدين وغير المعتمدين. وتتعلق أغلب مواد هذا المرسوم بفئة أو بأخرى من فئات الضرائب أو السخرة: ومنها على سبيل المثال نقل الأموال العامة بواسطة سفن الأفراد، واستدعاء الأيدي العاملة من لدى أصحاب الأعمال الخاصة، وجلود البقر عند المربين، والمساهمات البلدية لتموين المراسي الملكية عند سفر فرعون بمناسبة عيد أوبيت Opet، وتجميع غير قانوني للعلف والغلال والكتان والخضراوات...إلخ وإلغاء الرسم الذي كانت تتقاضاه المحاكم القضائية. ويبين من هذا الإصلاح الذي أجراه حورمحب بالنسبة لجباية كل هذه الأنواع من الضرائب، والذى يتلخص ببساطة في إلغاء كثير منها، أن النظام الضريبي كان نظاما معقدا.

وأصدر الملك سيتي الأول مرسوما يعرف بمرسوم نوري، وكان الهدف منه هو حماية منشأة الملك النوبية التي كانت تعمل لصالح معبد أبيدوس. ولم يكن هذا المرسوم متعلقا بالمسائل الضريبية بصفة مباشرة، ولكنه تعرض لجميع أشكال الضرائب التي كان يمكن أن تتعرض لها منشأته والتي كان يمكن أن يطالبها به أى من رجال الدولة من أكبرهم حتى أصغرهم[٢٥] والتعبير الذى استخدمه المرسوم للدلالة على هذا الامتياز هو نفسه الذي سبق استخدامه في مراسيم الدولة القديمة: *ḫwj mkj* . وكانت المطالبات الضريبية التي تمت إدانتها تتعلق باستخدام الأشخاص التابعين للمنشأة في أعمال خارج نطاقها، وبصفة خاصة عمال الزراعة والخدم والصيادين والتجار الأجانب والباحثين عن الذهب وعمال أرصفة السفن وأطقم السفن، وهؤلاء تقرر منع استعارتهم أو تكليفهم بالعمل خارج ما هم مخصصون له من زوارق وأراض ومواشى تابعة للمنشأة، كما منع المرسوم أيضا استخدام القبائل النوبية المخصصة لحساب المنشأة في غير عملها. ولقد تعلقت بعض حالات المنع التي أشار إليها المرسوم بحالات شخصية، ولكن الجانب الأكبر منها كان يدخل في إطار المهام والأعمال التي كان يتولاها المعنيون بهذا المرسوم، وبهذا توفرت لنا صورة عملية توضح الممارسات الإدارية التي كانت جارية عندئذ.

الضرائب فى الدولة الحديثة

توجد دلالات عديدة على ما كان يتميز به النظام الضريبي من جدية منذ الدولة القديمة. لا يتضح هذا الأمر من مراسيم الإعفاء التي أشرنا إليها فحسب، ولكنه يتضح أيضا من

أعمال التعداد والجرد التي وجدت بياناتها – ضمن بيانات أخرى – على حجر بالرمو وفي مقبرة أوني وسيرد فيما بعد تفصيل هذه الأعمال (الفصل الخامس/٢–٥) والفصل السادس). ولكن يجب أن نتذكر من الآن أن تواريخ الأحداث كان يتم تحديدها منذ عصر الملك ني نثر من الأسرة الثانية بواسطة تعدادات الماشية التي كانت تجري كل سنتين، وأنه ظهر في عصر الملك نب كا من الأسرة الثالثة تعداد للذهب وللأراضي المزروعة. ويذكر أوني الذى كان مديرا للوجه القبلي في عصر الملك بيبي الأول من الأسرة السادسة:

«لقد تم تنفيذ كافة الأعمال، وتم الوفاء بكل ما كان يجب الوفاء به للمقر الملكي في الوجه القبلي مرتين وتم(بالمثل) تقديم السخرة التي كانت مطلوبة للمقر الملكي في هذا الوجه القبلي مرتين» (A. Roccati المرجع السابق ص١٩٥).

إذا كنا إذن على ثقة من وجود نظام ضريبي منذ عصر مبكر جداً من تاريخ مصر، إلا أننا لم نحصل على وثائق ضريبية حقيقية إلا من عصر الرعامسة، وكانت بردية ولبور هي أهم هذه الوثائق من حيث أبعادها وحالة حفظها ومضمونها. وهذه الوثيقة تقدم – كما سبق أن رأينا عند الحديث عن أملاك المعابد عند نهاية الدولة الحديثة – تقديرا للقيمة المتوقعة للمحاصيل في جانب من مصر الوسطى، وذلك بهدف تحديد حجم الضرائب المناسبة (راجع ما سبق الفصل الرابع/٣). وكانت هذه الضرائب تتحدد على ضوء عدة عوامل: مدى ارتفاع الفيضان بطبيعة الحال وكذلك مساحة الأرض والمرتبة المحددة لها. كانت الضريبة الزراعية إذا تقوم على أداء نسبة من المحصول، وقد ورد ذكر عدة أنواع من الرسوم. ثم اكتملت معلوماتنا من ملف البرديات الضخم الذي يرجع إلى أواخر عصر الرعامسة، ويظهر هذا الملف جباة الضرائب أثناء جبايتهم لضرائب الحبوب، وكذلك يوضح الطريق الذي كانت تسلكه الضرائب وصولا إلى الموظفين سدادا لاستحقاقاتهم وخاصة مرتباتهم. ويلاحظ أن نفس التعبير المصرى -htrw- كان يستخدم للدلالة في نفس الوقت على الضرائب المسددة من البعض وعلى التسديدات الممنوحة لآخرين.

ولقد وصلت إلينا شهادة من عصر سابق تعرض هذا الالتزام السنوي ولكن على نطاق البلاد كلها: ففى المقصورة التابعة لمقبرة رخ مي رع وزير الملك تحوتمس الثالث نجد هذا الوزير وهو يستعرض الصفوف المزدوجة لوفود رؤساء مدن وحكام أقاليم الوجهين القبلي والبحري وغيرهم من المسئولين المحليين، وقد حضروا بأنفسهم لكي يقدموا للوزير حصيلة الضرائب التي كانوا ملتزمين بها إقليما وراء إقليم. ونلاحظ بهذه المناسبة تنوع المنتجات التي يتم تقديمها وهو ما سبق أن أوحت به المراسيم الملكية. فنجد بينها بطبيعة الحال الحبوب والماشية والطيور وكل أنواع المواد الغذائية مثل العسل والفطائر، كما نجد أيضا الذهب والفضة والمنسوجات...إلخ. وكان العنوان الذي قدم به هذا المنظر هو «التفتيش على أعمال

جرد ما يتعين جرده *m33 jpw jpw*-» ، وكذلك جاء وصف بعض الموظفين المعاصرين بأنهم يقومون «بجرد الضرائب *-jp h3kw*-»(٢٦).

الجزية والرسوم من الأراضي المحتلة

لقد أوضحنا(راجع الفصل الثالث/٥) أن مصر قد أصبحت - بعد سلسلة من الفتوحات الظافرة التي حققها عدد من ملوك الدولة الحديثة في النوبة وفي آسيا - على رأس إمبراطورية غير مستقرة نسبيا. وكان يتم استغلال هذه الإمبراطورية بأساليب متنوعة كانت تختلف من إقليم إلى آخر، وكانت الموارد التي تحققها تتوقف على الظروف المواتية أو المعاكسة في الواقع الدولي. ولا بد لنا في البداية من أن نميز بين الغنائم التي كانت تكتسب في المعارك، و«الجزية - *jnw*» التي كان المهزوم يقوم بأدائها فيما بعد بصفة منتظمة، و«الضرائب *-b3kw*-» التي يتم تحصيلها عن استثمارات المصريين وممثليهم في البلدان المحتلة. ويسري على هذه الضرائب ما يسري على أعمال السخرة التي كان يلتزم بها سكان البلدان المحتلة لصالح مصر من أجل استثمار هذه الأملاك الجديدة.

ولقد قدمت لنا الحوليات التي سجلها تحوتمس الثالث في معبد آمون بالكرنك أشمل تفصيل لهذه الفئات الثلاثة من أنواع الأداء. فلقد أضاف هذا الفرعون إلى سرد انتصاراته العسكرية جردا مثيرا للموارد الجديدة التي نجح في تحقيقها لبلده والتي قدمها بصفة رمزية للإله الكبير راعي الأسرة الملكية. وقد تبلور هذا العمل الكريم في التنازل لصالح الأملاك الإلهية عن مدن بأكملها خصصت مواردها منذ ذلك الوقت لهذه الأملاك كما تمثلت في هبات كانت تتكون من أموال وأشخاص. وعلى ضوء نوعية العلاقات التي كانت تربط مصر بهذه "المدن-الدول" تضمن هذا الجرد تفصيل هذه الأموال من أشخاص رجالا ونساء وأطفالا ومن جياد ومركبات وماشية وذهب وفضة وأحجار كريمة مثل اللازورد ومن أبنوس وعاج وغلال، وكانت تشمل أحيانا محصول العام ومستحضرات مختلفة من غذائية وملبوسات وغيرها...إلخ.

كانت الجزية والضرائب والهدايا تأتي من الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومن آسيا ومن الجنوب الغربي ومن شرق أفريقيا، وكان تقديمها يعتبر - على الأقل خلال الأسرة الثامنة عشرة وجانب من الأسرة التاسعة عشرة- فرصة لإقامة الاحتفالات الكبيرة في طيبة حيث كان يصل إليها أعيان هذه البلدان في مواكب كبيرة. وكذلك تضمنت مقابر علية القوم من المعاصرين كثيرا من مشاهد هذه الاحتفالات؛ وعكست المراسلات الدبلوماسية الدولية أيضا بعض جوانب هذه الممارسات. وقد ثبت من الخطابات المتبادلة بين الملوك أن الهدايا كانت تتبادل بينهم حتى عندما لم يكن أحدهم تابعا للآخر.وقد كانت الخطابات التي يرسلها مندوبو

السلطات الفرعونية المحليون إلى البلاط أكثر إيضاحا لكيفية إدارة الأراضي المحتلة ولأحكام الضرائب من الناحية العملية.

ومن المهم أن نبين المبادئ التي يبدو أنها حكمت الوضع الضريبي حتى منتصف الألف الأولى قبل الميلاد وذلك سواء تعلق الأمر بالضرائب التي كانت تحصل من المصريين أو تلك التي كانت تحصل من الخارج. وكانت أموال الإنتاج هي الأساس الذي كانت تقوم عليه الضريبة في مصر: وهي تشمل الأرض والماشية والأشجار ومناجم المعادن وأحيانا الأيدى العاملة من عبيد الأراضي المحتلة. كان الملاك والمزارعون والمستفيدون من أى امتياز ممنوح لهم يلتزمون بأداء نسبة من إنتاجهم إلى الدولة، في حين كان الموظفون والجنود والمرفيون والعمال اليدويون والخدم..إلخ يحصلون على مقررات غذائية لا تستحق عليها أية ضريبة. بالإضافة إلى ما سبق وجدت أشكال عديدة أخرى من الضرائب تتنوع من حيث درجة شرعيتها ومدى استمراريتها، وكانت المراسيم تصدر أحيانا كصدى لها ولكننا نعجز عن تحديد وضعها في السياق الإدارى.

٢- الأراضي المزروعة

بعد أن تناولنا موضوع الأراضي المزروعة من حيث الدور الذي كانت تلعبه في اقتصاد مصر ومن حيث ملاكها وكذلك من حيث اعتبارها من أموال الإنتاج التي تفرض عليها الضرائب، نقوم الآن بتناول هذا الموضوع من حيث كون الأراضي المزروعة عنصرا أساسيا فى الميراث الوطني. فالزراعة في وادي النيل تقوم على معرفة دقيقة للتربة: نوعية الأرض وموقعها، امتداد القطع وشكلها المساحي، نظام الاستغلال، تحديد الأشخاص المعنيين من المالك حتى المزارع. ولقد كانت توجد عوامل كثيرة تحدد الأمور في هذا الشأن ولكن يمكن القول أن أهم هذه العوامل يتمثل في الحدود الجغرافية للسهل الطيني والظروف الخاصة التي تفرضها ظاهرة الفيضان السنوية، فإنهما يعتبران أهم قيدين يفرضان نفسهما على هذا الموضوع، وكانا يستتبعان منذ وقت مبكر جدا وضع خطة زراعية حازمة للتخفيف من الآثار التي تترتب على محدودية الأرض القابلة للزراعة في الصحراء وعلى المفاجآت التى قد يأتي بها الفيضان.

نظام المساحة

كان يترتب على الارتفاع السنوي للمياه منذ أقدم العصور اختلال في حدود الحقول، مما أدى إلى ضرورة تطوير الأعمال المتخصصة فى مسح الأراضي وتسجيل أجزائها والتحقق منها بعد كل فيضان وتسوية ما قد ينشأ عن هذه المسائل من منازعات. ويعتبر الجرد العام

للأراضى المزروعة الذى وجد مسجلا على حجر بالرمو من عصر الملك نب كا أقدم دلالة، حاليا، على وجود هذا التنظيم المحكم. وكذلك فلقد ثبت من دقة البيانات الواردة في كثير من نصوص الدولة القديمة – مثل قوائم الأملاك الجنائزية سواء كانت ملكية أو خاصة والبيانات القانونية المتعلقة بحقوق الملكية – أن مثل هذه الممارسات جرى اتباعها بصفة منتظمة.

لقد تواجدت المصالح المختصة بأعمال المساحة في الإدارة الزراعية للبلاد منذ أقدم العصور مع تغير أسمائها من وقت لآخر. قدمت برديات حراجة وكاهون وصفا لعمليات مسح كانت تتم تحت مسؤولية «كاتب المساحة -*sš n ṯm3*-» واستمر هذا اللقب قائما في ظل الدولة الحديثة ولكنه اكتسب عندئذ مهاما ضريبية وقانونية. وصدر بروتوكول الوزير بمنح «مجلس المساحة -*ḏ3ḏ3t nt ṯm3*-» بالاشتراك مع «مدير الحقول -*jmy-r ʿḥwt*-» اختصاصا محليا لتسوية كل أشكال المنازعات العادية في المسائل الزراعية، واحتفظ الوزير لنفسه بدور المحكم في حالة فشل الهيئات المحلية في حلها. وفيما بعد في عصر الرعامسة أصبح كاتب المساحة كثيرا ما يقوم بدور المحصل.

وكانت أكثر أعمال الجرد دقة هي تلي التى وصلت إلينا من نهاية عصر الرعامسة فى برديات رينهارت Reinhardt وفى بردية جروند بوخ Grundbuch، ولقد كانت لهذه الأعمال أيضا أهداف ضريبية مثلها مثل بردية ولبور Wilbour مثلا، ولكنها لم تكتف ببيان قطع الأرض ومساحاتها، بل ذكرت الحسابات التي أجريت من أجل الوصول إلى هذه البيانات، وجسمت حدود وأشكال الحقول في رسومات تخطيطية وأشارت إلى التغيرات التي طرأت على الأراضى وعلى حالة التربة. وكانت برديات رينهارت وحدها هي التي قامت على رؤية زراعية إذ لم يرد فيها إلا بيان الاراضى التي تتبع نفس الفئة. إن تعدد هذه الوثائق وتكاملها يوحي بأن الكتبة لم يكتفوا بسجل مساحى واحد يجمع كل البيانات المتعلقة بكل قطعة ولكنهم كانوا يلجأون إلى عديد من أنواع الجرد التى كثيرا ما أشارت إليها مختلف البرديات.

نظام الأراضى قبل الرعامسة

توحي الألقاب التي كانت تطلق على رؤساء الأملاك في ظل الدولة القديمة بصورة لنظام موحد نسبيا في إدارة الأراضي وقد تكون هذه الصورة صحيحة أو خاطئة. فيبدو أن الأراضى كانت فى الجزء الأكبر منها مملوكة للتاج، ومع هذا فمن الممكن التمييز بين عدة فئات مختلفة من الأملاك كانت بالتالى تخضع لأنظمة مختلفة. ويوجد مع هذا أمر واضح: لقد كانت للملوك أراض زراعية موزعة في جميع أقاليم مصر لخدمة طقوسهم الدينية، وبالتالي كان المختصون بإدارة هذه الأملاك، أيا كانت طبيعتها، يقومون بأداء أعمالهم في أقاليم متباعدة إلى درجة كبيرة. ويعطينا متن خير مثال على ذلك، ولكن ليس من المؤكد أن مديري الزراعة

خلال الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا لا يزالون يغطون مجالا على هذه الدرجة من الاتساع.

وبالنسبة للدولة الوسطى يعتبر ملف خطابات حقانخت Héqanakht أحسن مصدر للمعلومات، إذ تبين هذه الخطابات مختلف الأراضي التي كان يستغلها الكاهن الجنائزي للوزير إيبي Ipy. ولا تمثل الإشارات التي نستخرجها من مكان إلى آخر جردا كاملا للأملاك الزراعية ولكنها تفصح عن توزيع الأراضي التي كانت تقع خارج قرية تيبيسيت حيث كان يوجد المسكن الرئيسي وتوابعه، كما تفصح أيضا عن أسلوب استغلال هذه الأراضي. فبجانب المزارعة وإجارة الخدمات تصف الرسائل بالتفصيل عملية «تأجير أرض لمدة طويلة *sk3 m-* *-kdb*»، وبموجب هذه العملية يتم التنازل عن الحق في هذه الأرض بمقابل، يتمثل في نحاس أو شعير أو منسوجات ...إلخ، إلى أحد المديرين الذي يقوم فيما بعد بسداد ريع سنوى يتناسب مع المحصول ويكون له أن يؤجر الأرض أو يعطيها إلى مزارعين بنظام المزارعة(٢٧).

وتشير برديات ريزنر Reisner وبردية بروكلين Brouklyn 351446 إشارات عديدة إلى فئة من فئات الأراضي التابعة للدولة هى *-ḥbsw-* كانت ملحقة بالإدارة ويقوم بالإشراف عليها «مشرفون» أو «مديرون للأرض *-ḥbsw-*» وينتمي العمال الزراعيون الذين كانوا يعملون في هذه الأراضي إلى أدنى فئات السكان، وهم «العمال *-mnyw-*» في عصر الأسرة الثانية عشرة، وذوو السوابق الجنائية في عصر الأسرة الثالثة عشرة. ولا نجد في النصوص إشارة إلى هذه الأراضي بعد الأسرة الثامنة عشرة. واعتبارا من هذا العصر أصبحت قطع الأرض التي توزع «كمكافأة *-m f3kw*» على الضباط والجنود المنتصرين تمثل نسبة متواضعة من الأرض المصرية. ولكن من خلال هذا التوزيع أدخل الملوك تغييرات هامة في نظام إدارة الأرض، وقد حدث هذا التغيير بصفة خاصة خلال عصر الأسرة التاسعة عشرة مع الإصلاحات المتتابعة التي أدخلها ستي الأول ورمسيس الثاني. وتم التغيير ليس فقط لصالح العسكريين بل لصالح المعابد أيضا.

مثال أملاك آمون خلال الأسرة العشرين

شملت أملاك آمون في ظل الأسرتين العشرين والحادية والعشرين، وكما يتضح من برديات ولبور وبراشوف ورينهارت Reinhardt & Prachov & Wilbour وغيرها، عناصر موزعة على ثلث الأراضي المصرية تقريبا، وكانت تتجمع في «أقسام *-rmnyt-*» خاضعة لإدارة موظفين كبار كانوا لا يتبعون بالضرورة كهنة آمون، ولكنهم كانوا من أرستقراطية القصر أو كانوا تابعين للإدارة المركزية. وكانت هذه الأراضي تخضع لنظام «تسميد *-ḫst prt-*» يهدف إلى توفير أحسن استخدام لها وفق نوعية وحالة الأرض(٢٨)، وكانت السلطات العامة تقوم

بالتفتيش عليها تفتيشا منتظما لضمان الحصول على الضرائب المستحقة عليها، وكثيرا ما كان يترتب على هذا التفتيش الاستيلاء على الأراضي المتروكة أو التي كان يساء استغلالها: وبهذا تصبح من جديد أراض *ḫ3-t3* ويعهد بها إلى مديرين آخرين. ولقد اختفت عند نهاية الأسرة العشرين أشكال أخرى من أراضي الدولة -*m/nt*- كانت أقل شيوعا من السابقة.

كانت الأملاك التابعة للمعابد الصغيرة أو المتوسطة تدار مباشرة بمعرفة كهنة هذه المعابد، أما المعابد الكبيرة – مثل معبد آمون – فكانت تطبق تنظيما إداريا متدرجا يحتل أعلى الدرجات فيه موظفون كبار مسؤولون عن مختلف الأقسام التابعة له، ويتولى مسؤولية إدارة كل قسم «مسجل *rwḏw*-» كثيرا ما كان يُختار من الكتبة، وله أن يقوم بزراعة الأرض المسلمة له بنفسه أو أن يترك حق الانتفاع بها إلى «مزارع -*iḥwty*-» وإلى جانب هذه الأقسام – التي يطلق عليها الأقسام العادية لأنها كانت الأكثر شيوعا – كانت توجد أقسام «توزيع *rmnyt n*-*p3y*» تشرف على القطع الصغيرة المؤجرة إلى الكهنة أو الكتاب أو المزارعين مباشرة دون وساطة. إننا نرى من خلال هذا العرض السريع للأنظمة العقارية الأساسية التى كانت متواجدة معا في أملاك آمون وحدها عند نهاية الدولة الحديثة، مدى تعقيد نظام الاستغلال الزراعي الذي كان قائما قبل اضطرابات عصر الإنتقال الثالث، وهذا بخلاف نظام الملكية الفردية الذي لم نتعرض له هنا لأننا سبق أن تناولناه (راجع الفصل الرابع/٤).

٣- المياه والأشجار

كانت السيطرة على موارد المياه محل اهتمام السلطات العامة الدائم، وهذه السيطرة لا تنفصم عن الإدارة الحازمة للأرض، وهي الإدارة التي كانت تشمل التربة والمسؤولين في ظل دولة كانت تعمل على تجديد نفسها باستمرار. والمياه في مصر هي – قبل كل شيء – النيل وفيضانه السنوي، ثم امتداد النيل الذى عرف الرجال فى مصر كيف يضيفونه منذ وقت مبكر جدا على هيئة شبكة من القنوات المائية المتفقة مع حاجة البلاد، وكذلك الأعمال التي سمحت بزراعة مناطق جديدة. وهي أخيرا وبدرجة أقل طبقات المياه الجوفية التي كانت تحيي الواحات ومنابع الجبال. وترتبط الأشجار بالمياه ارتباطا وثيقا، ومع أن أنواعها في مصر قليلة إلا أنها كانت مصنفة بعناية.

فيضان النيل

يعتبر حجر بالرمو أقدم أثر يحتفظ بقياس الارتفاعات السنوية أو كل سنتين لمستوى النيل أثناء الفيضان. وكانت ظاهرة الفيضان منذ عصر ما قبل الأسرات محلا لاهتمام خاص فى الفنتين ينعكس فى عدة ممارسات طقسية(٢٩). كان الجندل الأول هو أقصى المناطق الجنوبية

التي يظهر الفيضان فيها أولا، ومن الطبيعي أن تكون العبادات المحلية فيها مرتبطة ارتباطا مباشرا بارتفاع وانحسار المياه. ونجد في «نصوص الأهرامات» صدى لهذه العبادات. ولم تكن معابد خنوم وساتت وعنقت التي تمثل الثالوث المقدس المفضل في الإقليم الأول هي وحدها التي تهتم بمتابعة سير الفيضان ومدى الارتفاع الذي يصل إليه، وتهتم بإقامة الاحتفالات بهدف التأثير في الفيضان بحيث يصبح وافرا دون أن يزيد عن حده ويصل إلى درجة الخطر. ففي طيبة أيضا على سبيل المثال كانت تجري احتفالات يتم خلالها ملأ الأقداح المقدسة بمياه النهر والسير بها في مواكب رسمية.

والفيضان يؤثر على كمية ونوعية المحاصيل وبالتالي يؤثر في اقتصاد البلد، هذا الاقتصاد الذى كان يعتمد كل الاعتماد على وفرة الغلال فى مخازنه. وطالما أن المصريين كانوا عاجزين عن تنظيم إيراد النهر وتعويض عجز الفيضان فلقد اهتموا بالتحسب لذلك عن طريق العناية بتكوين احتياطيات من الغلال كفيلة بالتخفيف من وقع الخسائر الكبيرة التي تترتب على الفيضانات الفائقة الارتفاع أو على العكس الفائقة الانخفاض. إن مياه النيل المليئة بما تحمله معها من طمي لا تكتفي بتوفير الري للأراضي التي تظل محرومة من المياه بقية العام، ولكنها بالإضافة إلى ذلك تغذي هذه الأراضي بالأسمدة الطبيعية التي يوفرها الطمي. كانت زيادة المياه تهدد بتغييرات خطيرة ونقصها كان يؤدى بالضرورة إلى المجاعة. لذلك فمن السهل أن نفهم اهتمام المصريين بإيجاد تنظيم على مستوى الدولة يسعى إلى تحقيق أحسن استغلال للأرض القابلة للزراعة، ويضمن توزيع ما يتوفر من حبوب مخزونة من قبل بحساب وحرص عندما تبدو مجاعة للعيان.

نظام الرى

من أهم الوسائل التي اتبعها المصريون في مجال الري هي العمل على زيادة فعالية النهر من خلال إقامة شبكة من القنوات التي تستخدم في مجال الري والنقل في نفس الوقت. وترجع أصول هذه الشبكة على الأقل إلى الملك العقرب الذي نراه فى نقوش رأس مقمعته وهو يفتتح أحد هذه القنوات بصفة رسمية. ويرجع إلى عصر أمنمحات الثالث – على ما يبدو – قهر أراضي الفيوم عن طريق إقامة سد على بحر يوسف، وهو فرع ميت للنيل لا ينشط إلا عند كل فيضان، ثم تم تطوير هذا السد في عصر الإغريق. ويبدو أيضا أن أعمال الصرف المتعلقة بأراضي المستنقعات الواسعة في الدلتا قد بدأت منذ الدولة الحديثة ثم تسارعت فيما بعد خلال عصر الإنتقال الثالث. ومن المحتمل أن تكون قد جرت في النوبة بعض الأعمال لمحاولة التحكم في الفيضان منذ عصر أمنمحات الثالث. وكذلك اكتشفت فى سمنا وفى كوما وفى أسكوت بعض النقوش التكرارية لارتفاعات غير عادية وصل إليها النيل(٤٠).

المياه الجوفية

توجد أسفل الوادي الطمي للنيل طبقة من المياه الجوفية يعتمد ارتفاعها على مستوى النهر ومقدار أعمال الري في الحقول، ولكن يبدو أن هذا المخزون الطبيعي من المياه الجوفية لا يحقق أي فائدة بالنسبة للأراضي التي تقع قرب مجرى المياه. أما في الصحارى المحيطة فعلى العكس تسمح طبقات المياه الجوفية – تبعا لمدى سعتها – بازدهار الحياة حيث توجد وباختفائها عند نضوب مصادر المياه. ولقد استرعت الواحات اهتمام البشر بسبب الخضرة الطبيعية المتوافرة فيها ثم نجحوا فيما بعد في حفر الآبار لترويض المكان. ولقد كان هذا هو الوضع بالنسبة للواحات الرئيسية في الصحراء الليبية التي أصبحت بالتدريج أراض زراعية ملحقة بمصر(راجع ما سبق الفصل الثالث/٤).

وأدت الحاجة إلى إقامة محطات إراحة للقوافل والجيوش في طرق الصحراء الشرقية وفي شمال سيناء، إلى قيام المصريين بالبحث عن النقاط التي يمكن أن توجد فيها مياه صالحة للاستغلال والتي يمكن إقامة هذه المحطات فيها. ولقد وجدت نصوص عديدة ترجع إلى عصر الدولة الوسطى تذكر إعداد خمسة عشر بئرا بين الوادي والبحر الأحمر في عصر منتوحوتب الثالث، وإقامة واحة صناعية في عصر خليفته، وكان الوزير أمنمحات مكلفا بتنفيذ العملية وقام بتعميرها بالناس عن طريق نقل بعض القبائل إليها مع قطعانهم من عند الشاطئ للإقامة فيها. ولقد نقشت فيما بعد على الحائط الشمالي لبهو الأعمدة في الكرنك صور القلاع ونقاط المياه التي نجح الملك سيتي الأول في استخلاصها بين الحدود المصرية وفلسطين.

وكانت المناجم المستغلة في الصحراء الشرقية في حاجة ماسة كذلك إلى أن تتمكن من استخدام مياه تكون تحت تصرفها بوفرة. كانت المياه متوفرة في المنشآت العمالية القريبة من مناجم كبريت الرصاص في جبل زيت بجوار البحر الأحمر. كما اعتمدت مناجم الذهب التي أنشأها الملك سيتي الأول شرق إدفو على بئر وردت إشارة في معبد ريديسية Rédésiyé عن حفره. وبعد ذلك بقليل، تضمنت بردية تتعلق بمناجم الذهب في وادي الحمامات خريطة حددت مواقع الجبال والمناجم والقرى والمصليات والطرق كما حددت موقع بئر مماثل. وكانت هذه الأعمال الحكومية تخضع للتفتيش والصيانة بصفة منتظمة.

أحواض المياه والأشجار

كانت أحواض المياه والأشجار شائعة سواء لخدمة الأعمال المقدسة أو للنزهة، وكانت تتواجد في حدائق القصور وحدائق الأفراد وفي حدائق المعابد، ويشير إلى وجودها بوضوح ملاكها أو المسؤولون عنها بالنسبة للمعابد، ويختلط فيها تماما الطابع الديني مع الطابع

الترفيهي. فجاءت صور لأملاك أمنحوتب الرابع في المصلى الخاص بآتون، وكذلك وهبت الملكة حتشبسوت لآمون أشجار البخور التي استجلبتها من بلاد بونت، وزرع تحوتمس الثالث حديقة نباتية داخل معبده ليعرض فيها مجموعة النباتات والحيوانات التي جمعها في سوريا(٣١). أما الحدائق الخاصة فكثيرا ما ظهرت في المجالات الجنائزية.

إلا أن أحواض المياه والأشجار لم تكن فقط مجالا للأحلام الشاعرية وللاحتفالات الطقسية، ولكنها تمثل أيضا عناصر ثمينة في أملاك مصر الاقتصادية، وقد خضعت هي أيضا ومنذ الدولة القديمة لأعمال التعداد لأغراض ضريبية على الأرجح، بل وكانت تظهر بين الأموال المتعلقة بالمياه في قوائم الإعفاءات التي صدرت بموجب مراسيم ملكية لصالح بعض المنشآت خلال الأسرة السادسة: «يمتنع جرد القنوات وبرك المياه والآبار والقرب والأشجار في مدينة الأهرام هذه» مرسوم بيبي الأول في دهشور). وقد مُنعت خلال عصر الأسرة الثامنة عشرة إزالة أشجار الجميز إلا بناء على تصريح من الوزير مباشرة، مما يعني أن أشجار الجميز كانت من الأنواع المحمية. ويقدم الجرد الذي أجراه المعماري أنيني Inéni للأشجار المزروعة في حديقته دليلا آخر على الأهمية التي كان المصريون يعطونها لأشجارهم(٣٢).

٤- قطعان الماشية والحيوانات الأخرى

عندما تكونت الدولة المصرية كانت تربية الحيوانات تعتبر قبل ذلك بكثير قطاعا هاما في اقتصاد وادي النيل، وهذا لا يمنع من أن القنص والصيد ظلا من أوجه النشاط الهامة. كان المصريون يخصون الحيوانات بجانب كبير من اهتمامهم، سواء تعلق الأمر بحيواناتهم أو بحيوانات الآخرين والمستأنسة منها أو المتوحشة. فنرى صورها منقوشة بمهارة كبيرة في المقابر التي ترجع إلى كافة العصور وكذلك نراها في قصور الدولة الحديثة. وتوجه المصريون منذ وقت مبكر جدا إلى خارج البلاد لاستحضار أنواع منها كانت غير متواجدة لديهم واحتفظوا بها في الحدائق. واستخدموا اعتبارا من الأسرة الثامنة عشرة الحصان الذي كان متواجدا بالفعل في بلاد النهرين قبل ذلك بقرن من الزمان. ولقد شجعهم على هذا الاهتمام استخدام صور الحيوانات في الأقانيم المقدسة إلا أن هذا الاستخدام كان أيضا نتيجة لهذا الاهتمام.

القطعان المستولى عليها من العدو

تضمنت نقوش مقمعة الملك نعرمر أقدم تقدير وصل إلينا للماشية: ولقد اشتملت بالإضافة إلى أعداد الأسرى على أعداد الماشية التي تم الاستيلاء عليها من الأعداء الذين لم تحدد هويتهم وبلغت: ٤٠٠٠٠٠ رأس من البقر و ١٤٢٢٠٠٠ رأس من الغنم. وفي عصر متأخر

أصبحت الأرقام أقل أهمية: ٢٠٠٠٠٠ حيوان من النوبة و ١٣٠٠٠ من ليبيا دون تحديد أنواعها. ثم قدم الملك ساحورع من الأسرة الخامسة في مجموعته الجنائزية بيانا أكثر تحديدا بالقطعان التي جمعها خلال حملاته في مختلف البلدان الأجنبية وتشمل: ١٢٣٤٠٠ (؟) رأس من البقر و٢٢٣٠٠ (؟) رأس من الحمير و ٢٣٢٤١٣ رأس من الماعز و ٢٤٨٦٨٨ رأس من الجمال، ونلحظ في هذا البيان أن الأمر لم يكن متعلقا فقط بحيوانات الجزارة ولكن أيضا بحيوانات الخدمة مثل الحمير.

وفي الدولة الحديثة تعددت قوائم الغنائم والجزية التي كانت تدفعها البلدان المغلوبة أو البلدان التي كانت تسعى إلى إرضاء القوة المصرية، وأصبحت هذه القوائم تشتمل بالإضافة إلى الماشية التقليدية على الجياد التي سرعان ما أصبح الجيش لا يستغنى عنها، وتشتمل أيضا على أنواع غريبة من الحيوانات مثل الفهود والزراف والقردة..إلخ، وكان المصريون يحصلون على مثل هذه الحيوانات من قبل بالوسائل التجارية. وإننا نعلم مدى الاهتمام الذي أولاه الفراعنة لمثل هذه الأنواع الغريبة من الحيوانات، ومدى اهتمامهم بالحدائق التى كانوا يجمعون فيها حيوانات مصر والخارج المتوحشة والمخيفة، ولكننا نجهل العدد الذي كانوا يحتفظون به منها، إلا أن التعليق الذي يصاحب مناظر حديقة حيوانات الكرنك يدل على أن مثل هذا الجرد كان موجودا.

حصر حيوانات المزرعة

توجد دلائل على أن أعمال التعداد كانت تتم في مصر منذ الأسرة الثانية بصفة منتظمة كل سنة أو سنتين تبعا للعصور، بل وكان التعداد هو الأساس الذي كان يقوم عليه التقويم المصري طوال عصر الدولة القديمة، إلا أن أعمال التعداد المتعلقة بالماشية بالذات لم تظهر إلا حول نهاية الأسرة الرابعة وخلال الأسرة الخامسة عندما أصبحت ترد صراحة في تحديد سنوات حكم كل ملك: «سنة حكم التعداد الثاني عشر للماشية كبيرها وصغيرها» (في مقبرة إبن خوفو كاوو آن رع) وكذلك «سنة الحكم التالية للتعداد الأول للماشية كبيرها وصغيرها» مرسوم الملك شبسسكاف). وإن اختفاء هذه الطريقة في تحديد التواريخ خلال الدولة الوسطى لا يعني بالضرورة أن أعمال التعداد لم تعد تجري بصفة منتظمة، وهذا ما يتضح من السيرة الذاتية لكثير من حكام الأقاليم خلال الأسرة الثانية عشرة.

وبالإضافة إلى ذلك يوجد نص يرجع إلى السنة ١٧ من حكم الملك سنوسرت الأول يؤكد أن مختلف فئات التعداد لم تكن منفصلة عن بعضها:

> «كنت أعمل بصفتي مديرا لمخازن الغلال المزدوجة بمناسبة إجراء تعداد الشعير في الوجه البحري ، وكنت أعمل بصفتي مديرا للأيدي العاملة بدءا من عدة آلاف (من

الأفراد)، وكنت أعمل بصفتي مديرا الماشية الكبيرة ومديرا الماشية الصغيرة ومديرا للحمير ومديرا الخنازير، وكنت المشرف الأعلى على الملابس المخصصة الخزانة وكنت مسؤولا عن أعمال الجرد في الأملاك الملكية» (لوحة أوسرمونتو).

وهكذا نجد أن موظفا كبيرا واحدا – هو مدير مخازن الغلال المزدوجة – كان يشرف في نفس الوقت على الأيدى العاملة وعلى حيوانات الجزارة بما فيها الخنازير وعلى حيوانات الخدمة وعلى منتجات أخرى كثيرة مملوكة للتاج. ولقد تضمنت برديات كاهون «تعدادات - *wpwt*» للبقر على حدة مما يعني اهتماما بحصر مختلف الأنواع وليس فقط بالحجم الكلي للقطيع.

ونجد في الدولة الحديثة شهادات كثيرة أخرى تسير كلها في نفس الاتجاه، ومن أكثرها دلالة منظر التعداد الذي اتسعت شهرته والموجود في مقبرة كاتب الجيش المدعو تيانوني -Tja nouny في عصر الملك تحوتمس الرابع. فيبدو الكاتب في هذا المنظر أثناء أدائه لعمله يعاونه بعض الموظفين، ونرى الرجال في السجلين العلويين من الحائط، والأبقار تحتل السجل الثالث والجياد في السجل الرابع. إلا أن التعليق المصاحب للسجلين الثالث والرابع لا يشمل إلا «الماشية الكبيرة والطيور والماشية الصغيرة» أما وجود الجياد مع هذه الدرجة من الاهتمام بها فتفسره الوظيفة العسكرية لتيانوني. ويدل تصوير بعض الحيوانات مع ذكر حيوانات أخرى على أن أعمال الحصر كانت تشمل الجياد كما كانت تشمل الطيور.

استغلال حيوانات المزرعة

يثور بعض اللبس بالنسبة لما كان يجري من تعداد للحيوانات وشأنها في ذلك شأن باقي فئات التعداد، فأحيانا يدل السياق على أن التعداد كان قاصرا على أملاك الملك، ولكن الأرجح انه كان يشمل البلاد كلها. ويستند هذا الترجيح على أن تعدادات الدولة القديمة لم تكن محل شك من حيث طابعها العام الذي كان يشمل البلاد كلها، كما يستند على نصوص مثل تلك التي ظهرت على لوحة أوسرمونتو من الدولة الوسطى والتي وجدت في مقبرة تيانوني من الأسرة الثامنة عشرة. وكثيرا ما وردت مناظر إحصاء الماشية في المقابر الخاصة وذلك في كل العصور، وكثيرا ما يظهر معها تعليق بالهيروغليفية يطلق عليه اسم jrt jrw وهذا الاسم يتعلق بإجراء ظهر منذ عصر الأسرة الخامسة ويبدو أنه استمر قائما بدون انقطاع حتى نهاية عصر الرعامسة(٣٣).

في خلال كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى كان إحصاء الماشية يتعلق أحيانا بماشية المزارع الخاصة التي تتبع فئة *pr-dt* وأحيانا أخرى كان الإحصاء يتعلق بحيوانات جميع المزارع على مستوى الأقاليم، وكان هذا الإحصاء يجري تحت إشراف مندوبين عن الحكومة

تبعا للإدارة التي كانت تخضع لها القطعان، وذلك نظرا لضرورة هذا الإجراء عند حساب النصيب الذي كان يعود كل عام إلى الحكومة في هذه القطعان. فكان يشرف على الإحصاء إما مدير القطعان الملكية أو مدير قطعان *pr-dt* أو كاتب المحفوظات الملكية، متعاونين في ذلك مع حكام الأقاليم وغيرهم من المسؤولين المحليين. والسؤال الهام المطروح في هذا الشأن هو: هل كانت جميع قطعان الماشية بالبلاد تخضع لهذا الحصر أم كانت تخضع له فقط تلك القطعان التي كان الملك يعهد بإدارتها إلى الهيئات الإقليمية أو الأفراد. بالنسبة للدولة القديمة يمكن القول بأن الأغلبية العظمى من رؤوس الماشية كانت مملوكة للتاج. إلا أن الأمر كان أقل وضوحا بالنسبة للدولة الوسطى.

تأكدت الصلة بين الإجراء المسمى *jrt jrw* وبين الضريبة *š3yt ḥtr* في مقبرة عمدة مدينة الكاب المدعو رنني، وكذلك في مقبرة مدير قطعان آمون المدعو قن آمون من الأسرة الثامنة عشر[٣٣]. ومع هذا توجد وثائق أخرى تلقي ظلالا من الغموض حول الظروف التي كانت تجري فيها العملية وحول طبيعة الأملاك التي كانت تشملها. أصدر الملك حورمحب مرسوما ينص في أحد مواده على أنه "عندما يقوم مدير قطعان فرعون – طال عمره في رخاء وصحة – بإجراء *jrt jrw* على نطاق البلاد كلها، يكون مسؤولا عن جمع جلود (الحيوانات) الميتة". في رأيي أن هذا النص –خاصة إذا أضيف إليه ما يشير إلى أن إحصاء الماشية كان يجرى في البلاد بأكملها – يكفي لافتراض أن الضريبة كانت تُفرض على مجموع قطعان المزارع دون استثناء. وعلى أية حال، فليس هناك ما يدل على أن الأفراد كانت لديهم قطعان كبيرة العدد، وإن كان من الثابت أن الأفراد كان لهم حق بيعها.

٥ – الموارد المعدنية

كان تقدير واستغلال الثروات الكائنة تحت الأرض سواء في مصر أو في الأراضي المجاورة والخاضعة يتم بطريقة مختلفة تماما عن الثروة الزراعية. فالأمر هنا لا يتعلق بمراجعة الحدود وتقدير نوع الأرض وعدد رؤوس الماشية. قد تكون المناجم معروفة وقد يجري اكتشافها تدريجيا ولكن كان من الصعب توقع مدى اتساعها ومعرفة مدى وفرة المعادن فيها، ولا توجد أية دلالة تجعلنا نفترض – حتى بالنسبة للمحاجر – أنه قد أمكن تحديد سعتها. إلا أن المصريين كانوا مع هذا شغوفين بالخطط وبالإحصاءات كما يبين من برديات رايزنر Reisner 111 وكاهون Kahoun XX 111 حيث نجد فيها بالترتيب تقديرا لنفقات برنامج عقاري وحجم الطوب اللازم لنشأة[٣٤].

أعمال جرد المعادن

يتعلق جانب هام من الوثائق التي توافرت لدينا بالمنتجات التي سبق استخراجها وخاصة المعادن منها. فنجد على حجر بالرمو – بجانب الإحصاءات المتعلقة بالأراضي الزراعية – أقدم إحصاء معروف للذهب ويرجع إلى عصر الملك نب كا. وعند نهاية الدولة القديمة نجد في برديات أبو صير بيانات جرد الأواني الخاصة بالطقوس في المعبد الجنائزي للملك نفر إير كا رع – كاكاي، وكلها تدل بنفس الدرجة على الاهتمام الذي كانت تحظى به الأشياء المعدنية. ولم يكن هذا الاهتمام قاصرا على أهم المعادن النفيسة – الذهب والفضة – ولكنه كان ينصب أيضا على النحاس والبرونز، وهذا ثابت من الجداول التي نجدها في محفوظات ورشة إصلاح المعدات في الحوض الملكي لبناء السفن في ثني خلال الأسرة الثانية عشرة. ونجد في عصر الرعامسة أثقالا من الحجر للاسترشاد بها جاء على كل منها بيان التاريخ واسم الصانع وبيان المُعَدّة المخصصة لها مما يثبت استمرار هذه الممارسات.

ووردت من الدولة الحديثة إشارات أخرى عن أعمال جرد المعادن. فنجد على سبيل المثال أن الكاتب أمنمحات من عصر تحوتمس الثالث كان في نفس الوقت يشغل مناصب كاتب حسابات الشعير في مخازن غلال آمون، ومدير قسم أعمال تقييم الأراضي المزروعة، ومدير قسم أعمال تقييم النحاس، ومدير قسم أعمال تقييم الأيدي العاملة... إلخ، ونرى هنا مرة أخرى تركيز هذه الخدمات في شخص واحد وهي تتعلق في نفس الوقت بأملاك التاج وبالأملاك المقدسة الكبرى. وفي النوبة كان الكتبة المحاسبون المختصون بالذهب يتبعون مباشرة إدارة الخزانة، كما توحي به كثرة حالات الجمع بين الألقاب(٣٥).

المناجم

نادرا ما كانت طبقات المعادن والحجارة الصلبة والمواد ذات الاستخدامات الصناعية تتوفر في المناجم في شكل عروق غنية وعميقة. فأغلب عمليات الاستغلال كانت تتم تحت السماء المكشوف أو من خلال ممرات قصيرة ومتفرقة حسب مواقع العروق. ولم يكن الإنتاج أيضا ذا طابع منتظم بل كان يخضع لعدد البعثات التي يأمر الملك بإرسالها إلى سيناء وإلى جبال الصحراء الشرقية. وقد وصلت إلينا المعلومات عن هذه البعثات من خلال اللوحات والمخربشات الأثرية التي تركها المسئولون عنها في مواقع المناجم، وهذه المعلومات تشمل تاريخ العملية – وبالتالي اسم الملك الآمر بها – وتكوين الفريق الذي نفذها وأحيانا النتائج التي تم تحقيقها. ولم يكن الاحتكار الملكي لاستخراج المعادن والأحجار شبه الكريمة محل نقاش، وهذه المسلمة ثابتة من نقوش معبد رديسية من عصر الملك سيتي الأول(٣٦).

ولا يتعارض هذا المبدأ مع وجود مناظر مناطق المناجم على جدران معابد الدولة الحديثة والتي تصور أحياء الإقامة في المناجم، أكثر مما يتعارض معه وجود حوليات تحوتمس الثالث الموجودة على جدران مقصورة أمون في الكرنك والتي تبين كميات الذهب التي جمعها فرعون من الأراضي الجديدة التي فتحها. ويوجد ملف بردي يرجع إلى نهاية الأسرة العشرين ويشتمل على رسائل وبيانات حسابية توضح أن خزانة أمون في طيبة قامت بتنظيم بعثة لحسابها الخاص إلى مناجم الذهب بوادي الحمامات. والواقع أن رمسيس نخت الكاهن الأول لأمون قاد بنفسه عند نهاية عصر رمسيس الرابع بعثة إلى المحاجر المجاورة لمناجم الذهب.

ولقد تضمنت محفوظات خزانة أمون بعض سجلات التسليم[٣٧] ولكنها لم توضح اسم الفرعون الذي جرى في عصره هذا التسليم، والذي يُعتقد أنه أحد الرعامسة الأخيرين وربما كان رمسيس السابع. وتحدد هذه السجلات كميات الذهب وكبريت الرصاص التي تم جمعها من خلال عدة بعثات، كما تحدد الفرق بين الذهب الخام الذي كان المصريون يطلقون عليه اسم ذهب الجبل وبين ما يتبقى بعد غسيله. وكانت كميات الذهب بصفة عامة متواضعة ولكن كانت عمليات استخراجه تتبع توقيتا دقيقا إلى حد ما. كان الموظفون المختصون بالذهب يتبعون مختلف المعابد في منطقة طيبة بما فيها المعابد الجنائزية الملكية، وإذا أضفنا إلى هذا الإشارات التي تدل على مساهمة نائب الملك في كوش، لتأكدت الصفة الرسمية لعمليات استخراج الذهب التي يبدو أنها استمرت بغير انقطاع كما هو ثابت من المراسلات التي ترجع إلى عصر رمسيس التاسع وتتناول تنظيم بعثات مماثلة بواسطة خزانة أمون[٣٨].

المحاجر

من السهل أن نثبت أنه في عصر الدولة القديمة كان الاحتكار الذي يسري على المناجم ساريا بالمثل على المحاجر. وكانت توجد مجموعة متنوعة واسعة من المحاجر تحت تصرف مصر والنوبة وكانت هذه المحاجر ثرية بمختلف أنواع الحجارة، مما شجع الفراعنة ورعاياهم على الاهتمام بالصروح المعمارية متعددة الأنواع والتي كانت الأهرامات والمعابد والمصاطب تشغل فيها مكانا كبيرا. لقد اكتشفت عند المحاجر شهادات متعددة على الطلبيات الملكية من الحجارة ، كما تضمنت السير الذاتية للرجال الذين قادوا هذه البعثات قصصا مثيرة عنها. ومن المواضيع المفضلة في هذه السير الذاتية بيان الهبات الاستثنائية من البازلت والجرانيت والديوريت وغيرها التي كان الملك يقدمها هدية لرجاله المخلصين لإعداد أبواب مقابرهم أو توابيتهم أو لصنع مناضد قرابينهم أو لوحاتهم، وهذا إذا أراد الملك أن يعبر عن شكره لهم مقابل أعمالهم وخدماتهم المخلصة.

يتضح إذن تماما أنه لم يكن يحق للموظفين في الدولة -- حتى ولا لأعلاهم مرتبة – في هذا العصر أن يستفيدوا من المحاجر الهامة وفق مشيأتهم وبدون تصريح مسبق من الملك. كانت هذه المحاجر تعتبر من العناصر الهامة في الميراث القومي وكانت تعامل على هذا الأساس: فلقد كانت تعتمد عليها روعة الصروح الممثلة لكل عصر. وكان استغلال المحاجر يختلف كثيرا عن استغلال المناجم لأن استخراج الأحجار كان يتطلب توافر أماكن عمل لا تجوز إقامتها إلا بناء على أمر من الملك أو من يمثله. ولقد تحققت على مدى الزمن درجات متفاوتة من المرونة في كثير من مجالات الحياة في مصر ولكن لا يبدو أن يكون قد تحقق أي تغيير يذكر بالنسبة للمحاجر، فيما عدا أن تنشأ سلطة أخرى – مثل سلطة الكاهن الأول لآمون على سبيل المثال – لتحل عند اللزوم محل سلطة الملك.

الرجال

كان البشر جميعا – سواء من المصريين الأحرار أو من الأجانب أسرى الحرب – يعتبرون من العناصر الأساسية للثروة في البلاد، ويُدرجون بهذه الصفة في قوائم التعداد أو في قوائم الغنائم والجزية، ولم يكن يخرج عن هذه القاعدة أي شخص حتى في أعلى المناصب. وقد عبر الوزير رخ مي رع عن هذه الحقيقة بوضوح في افتتاحية سيرته الذاتية إذ جاء فيها: «لقد كنت من النبلاء وكنت الرجل التالي للملك، وفي مقدمة تعداد أفراد الشعب».

وهذه النظرة إلى رعايا فرعون التي تقوم على المصلحة العامة لا تتعارض مع الاعتبار الذاتي لكل فرد، فلا يوجد إلا تناقض ظاهري في نظام يُخضع الرجال للمقتضيات اليومية لسياسة أيديولوجية معينة ولكنه يعترف في نفس الوقت بأصالة كل شخص ويسمح له بالتعبير عنها.

١ – المهنة والتعليم والثقافة

أحسن مجال لهذا التعارض يكون بلا شك في المجال المهني، ففيه يكون كل شخص محسوبا ولكن فيه أيضا يتفرد باختصاصاته وأنشطته، فيشار إليه بلقب أو بعبارة تعبر عن وضعه الاجتماعي وعن مجموعة المهام المناطة به. وهذه النشاطات هي التي تضع الفرد في السياق الذي يحدد شخصيته ومستوى تعليمه ومحيطه الثقافي. وتبرز هذه الاعتبارات أكثر في المستويات العليا للمجتمع التى تركت لنا أكثر من غيرها شهادات غزيرة عن حياتها، ولكننا نجد صدى لها أيضا في المستويات المتواضعة انعكس بطريقة غير مباشرة في وثائق المحفوظات بصفة خاصة.

المهنة والوظيفة

يرد بيان مهنة الشخص أو بيان المنصب الذى كان يشغله مع اسمه دائما على آثار الأفراد وفي الوثائق الإدارية سواء تعلق الأمر بالمناصب العليا أو بالمهام المتواضعة. ولقد سبق لنا أن لاحظنا عند الكلام عن الوزير ومعاونيه الأساسيين تعدد العناصر التي تتشكل منها ألقابهم. وكانت طبيعة هذه الألقاب تختلف من حالة إلى أخرى. فبعضها كان ذا طابع شرفي يعبر عن الوضع الاجتماعي أو عن الأصل. وبعض الألقاب الأخرى كانت ترتبط بمهنة الشخص في الوقت الذي صيغ فيه النص المعني، وبعضها كان يتعلق بمختلف مراحل حياته: فمن

الملاحظ أن آثار الأفراد كثيرا ما تقدم البيان الكامل للحياة المهنية للشخص، في حين نجد أن الوثائق الإدارية لا تثبت إلا الواقع القائم.

وبالنسبة للألقاب التي تعبر عن أوجه نشاط حقيقية، نجد منها ما يشير إلى مجموعة من الألقاب المترابطة المعبرة عن أوجه نشاط متكاملة، ومنها ما يشير إلى مناصب وإن كانت متوافقة إلا أن كلا منها يتعلق بمجال قائم بذاته قد يكون علمانيا أو دينيا على سبيل المثال. وهكذا نجد أن مجموعة الألقاب التي كان يحملها الشخص تعرفنا الكثير عن حياة صاحبها. ومع هذا فكثيرا ما تكون هذه المصادر غير واضحة. فمثلا عندما يرد اسم شخص على لوحة من اللوحات كصديق أو قريب لصاحب اللوحة، فإن الأخير يقوم عادة بالاختيار بين مجموعة الألقاب والمهام المرتبطة بالشخص تبعا للمصلحة التى يريد صاحب االلوحة التعبير عنها: التمتع بحماية أحد النبلاء أو الإشارة إلى الزملاء أو أسماء المشاركين فى ممارسات طقسية...إلخ. وبهذا يمكن أن نقابل نفس الشخص في صورة مختلفة من وثيقة إلى أخرى.

والأسوأ من ذلك أننا نجد في بعض الأحيان نفس الوظيفة وقد أشير إليها بتعبير يختلف عن التعبير الذي استخدم لها في آثار الأفراد: ونجد أن هذا هو شأن العمال في دير المدينة الذين كان يُطلق عليهم فى البرديات وعلى قطع اللخاف (الأستراكا) «رجال المقبرة» في حين كان يطلق عليهم «الذين يسمعون النداء في أرض الحقيقة» على آثارهم الخاصة(٣٩). ولا تقف الاحتمالات عند هذا الحد، بل نجد أن الكاتب كان له أيضا الحق – وخاصة خارج النطاق الرسمي – في أن يبرز تخصص الشخص الذي يكتب عنه: نحات، رسام...إلخ أو أن يكتفي بذكر فئته المهنية: «.عامل حرفي» بدلا من ذكر مسمى وظيفته العادية. لذلك فمن المهم أن نسعى بقدر إمكاننا إلى فهم طبيعة الوثيقة التي ننظر إليها قبل تفسير هذا النوع من البيانات.

التعليم

لا توجد لدينا معلومات كافية عن الأشكال التى كان يتخذها تعليم الأولاد والفتيان(٤٠)، ولكن ينتج من مختلف الإشارات المتواجدة فى النصوص هنا أو هناك أن المدارس كانت موجودة بالفعل، ولكننا نجهل من الذي كان يلتحق بهذه المدارس بخلاف طبقة النبلاء والمتدرجين من الكتبة، كما نجهل طبيعة هذه المدارس. ويبدو بوضوح من الوثائق المتعلقة بعالم العمل أن الصبية كانوا يلحقون بأعمال سهلة يحصلون من خلالها على تكوين عملي في المجال المهني الذي اختير لهم: وكثيرا ما يكون هو المجال الذي يمارس فيه الأب وكثير من أبناء العائلة العمل أو مجالا مرتبطا به.

وتوجد أمثلة كثيرة على التقدم السريع الذي كان يحققه ذوو المواهب، فكان يتاح للشاب الصغير المتميز الذي يكون محل تقدير من أحد كبار الموظفين أو من الملك أن يترك وسطه

العائلي لكي يتلقى مصيرا مرموقا. وتوجد مجموعة من النصوص التي تدعو النشأ إلى مهنة الكاتب، وقد تم تجميع هذه النصوص تحت عنوان حديث هو «النقد اللاذع للمهن» وهي تقدح بطريقة تهكمية لاذعة في كافة المهن الأخرى غير مهنة الكاتب، ويبين من هذه النصوص ضمنا أن الشباب كان لهم أحيانا أن يختاروا مجال مستقبلهم استقلالا عن السلطة الأبوية وعن السطوة الاجتماعية. وتوفر مجموعة التمرينات لمهنة الكاتب - التي وصلت منها صور عدة - أهم الدلالات المباشرة على وجود المدارس، وإن كانت لا تعرفنا بصفة خاصة إلا بمضمون البرامج وبواحدة من الأساليب التربوية المتبعة.

ومع هذا فإن المجموعة المشار إليها تثير الاهتمام من حيث إشارتها إلى هذه المراكز التعليمية خلال الدولة الوسطى، ونجد أن العنوان الأصلي للمجموعة ذو دلالة:

«كيف بدأ شخص من بلدة ثارو يدعى خيتي وهو إبن المدعو دواوف في تعليم إبنه المدعو بيبي بينما كان يصعد في النيل في اتجاه المقر الملكي لكي يلحق إبنه في مدرسة الكتبة مع أبناء القضاة وخيرة أبناء المقر الملكي».

وليس معنى الإشارة إلى هذه المؤسسة ذات المستوى الرفيع أنه لم تكن هناك بالضرورة مؤسسات أخرى أكثر تواضعا أو أقل شهرة في شرق الدلتا. ويظهر أن الأب الذى نجهل مهنته، يعتبر أن الفرصة التى أتيحت لإبنه ضربة حظ غير متوقعة.

وكان الأمراء والأميرات يحصلون في القصر الملكي على تعليم خاص يستفيد منه أحيانا أيضا الأولاد من ذوي الحظوة في المحيط الملكي. وكان أبناء العائلات الحاكمة في مختلف الأقاليم النوبية يحضرون منذ عصر الدولة القديمة إلى مقر بلاط الملوك المصريين حيث كانوا يتلقون نفس التكوين الذي يحظى به أقرانهم من المصريين. ونجد أن حريم مي-أور قد لعب فيما بعد خلال الدولة الحديثة دورا مشابها بالنسبة لأقاليم الإمبراطورية وبالنسبة لحكام البلدان المتحالفة مع فرعون. وكانت الصفوة من سيدات المملكة يتولين هذه المهمة بالرغم من مشقتها عليهن. وفي نفس الوقت أصبح تعلم اللغات الأجنبية شيئا مألوفا بالنسبة الكثير من الكتبة، وربما أيضا بالنسبة لجانب من المجتمع المصري الراقي.

الثقافة

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى العلاقة الوثيقة التى كانت قائمة في مصر الفرعونية بين المحفوظات والمكتبات (راجع ما سبق الفصل الثاني / ٥). والجانب الأكبر من المكتبات التي وصل ذكرها إلينا بطريق مباشر أو غير مباشر كانت مكتبات ملحقة بالمعابد - وذلك فيما عدا مكتبات العمارنة. وكان الملوك والأفراد يحوزون أحيانا مكتبات خاصة تتفاوت أهميتها. والأمثلة المعروفة عن هذه المكتبات قليلة ولكن نذكر منها بصفة خاصة مكتبة الملك أمنحوتب الثالث.

لذلك فإننا نتصور وجود مصريين من جميع الأوساط على وعي بالثروة الثقافية لبلدهم وعلى معرفة بكثير من الروايات وببعض الحكايات وبمختلف القصائد التي كانوا يحفظونها أو كانوا يحتفظون بها من أيام الدراسة في المدرسة، والتي كان إعجابهم بها يدفعهم إلى اصطحابها معهم في مقابرهم للاحتفاظ بها أيضا في حياتهم الأخرى.

والاستنساخ هو الطريقة التي كانت تستخدم لنشر نصوص الأعمال الأدبية، وقد ترتب على هذه الطريقة أن لحقت بهذه النصوص تحريفات متلاحقة، ولا شك أن الذي وصل إلينا منها هو هذه التشويهات للنصوص الأصلية مما أعطانا في الغالب صورة ناقصة عن هذه الأصول. لقد كانت النصوص تكتب، أو على الأقل يتم الاطلاع عليها، في داخل مراكز متخصصة أطلق عليها المصريون اسم «بيوت الحياة - *pr - ʿnḫ*». ويبدو أن الدور الذي كانت تقوم به هذه المراكز قريب من دور بيوت المخطوطات scriptoria التي كانت موجودة داخل أديرة العصور الوسطى، وهذه الدور كانت تُعنى بالحفاظ على النص وعلى تشجيع الإبداع في نفس الوقت. والمواضيع التي كانت تتطرق إليها النصوص لا تقتصر على المسائل الدينية والجنائزية والسحرية بل كانت تشمل أيضا الفلك والطب والرياضيات والأدب. ومع هذا فإننا لا زلنا نجهل كل ما يتعلق بعمل بيوت الحياة تقريبا قبل العصر المتأخر.

٢- أعمال التعداد

يبدو أن تعداد السكان في مصر بدأ في وقت معاصر لأعمال التعداد الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها: مثل إحصاء الأراضي المزروعة والأراضي القابلة للزراعة وقطعان الماشية والمياه والأشجار والموارد المعدنية. وقد جاء ذكر تعداد السكان في سياقات مشابهة، مسجلة في وثائق أو مشارا إليها فيها مع غيرها من الإحصاءات، بل وكثيرا ما يكون تحريرها قد تم بواسطة نفس الموظفين. ومع هذا نجد فرقا كبيرا بين مختلف الإحصاءات التي سبقت الإشارة إليها وبين تلك التي تتعلق بالأشخاص. ويبدو هذا الفرق واضحا إذا تخطينا مستوى الإشارات وتعرضنا للوثائق التي كانت تعرض لهذا النوع المحدد من الجرد.

الوثائق

أقدم الشهادات التي وصلت إلينا في هذا الشأن تتعلق بأسرى الحرب. فنجد رأس مقمعة الملك نعرمر تتضمن عدد الأسرى الذين تم اقتيادهم أمام الملك ويبلغ ١٢٠٠٠٠ رجل ملتح وبالتالي أجنبي، وقد ورد هذا العدد قبل الإشارة إلى عدد الحيوانات التي اغتنمت. وبعد مرور وقت على ذلك نجد خلال العصر الثيني، تمثالين للملك خع سخموي يرتكزان على قاعدتين جاءت عليهما صور للأعداء الذين تم سحقهم ومعها عددهم ويبلغ ٤٧٢٠٩، وقد استمرت هذه

الممارسة بطريقة أو بأخرى طوال تاريخ مصر الفرعونية. لقد كان عدد السكان في وادي النيل متواضعا في ذلك الوقت ولم يكن يزيد إلا بمعدل بسيط جدا، لذلك كان الرجال الذين يتم أسرهم خلال المعارك يمثلون إضافة ثمينة إلى الأيدي العاملة (راجع أدناه، الفصل السادس/ ٤).

ويمكن بصفة إجمالية تقسيم الوثائق المتعلقة بتعداد السكان إلى فئتين: الإشارات التي نجدها على آثار الأفراد الذين تولوا مسئوليات في مثل هذه المجالات، ثم وثائق دور المحفوظات. والفئة الأولى موجودة إما في ألقاب الموظفين المعنيين أو في فقرات من سيرهم الذاتية أو في مناظر مصحوبة بتعليق، ومن أكمل وأوضح ما ورد من هذه الفئة الصورة التي سبقت الإشارة إليها (راجع ما سبق الفصل الخامس/ ٤)، والتي وجدت في مقبرة كاتب الجيش تيانوني[٤٢]. فلقد كلف هذا الكاتب، بالإضافة إلى مراجعة هوية الجنود وهوية المجندين الجدد، بإجراء «تعداد للبلاد جميعها في حضور صاحب الجلالة» وهذا التعداد – كما رأينا – كان لا يتعلق بالرجال فقط ولكن كان يتعلق أيضا بالحيوانات.

والوثائق الرسمية الناتجة عن أعمال التعداد قليلة. ولقد وصلت إلينا بصفة خاصة منذ الدولة الوسطى «قوائم – *rht* –» وكذلك «قوائم بالاسم – *jmy-rnf* –» كانت تستخدم في إدارة الأيدي العاملة، وكذلك وصلت إلينا «بيانات رقمية – *wpwt* –» كانت تستخدم أكثر في الإطار القانوني. ولم تكن لهذه الوثائق إلا أهمية محلية، ولم تكن إحالتها بحالتها –أو إحالة صورة منها أو مذكرة عنها– إلى الهيئات المركزية مما يغير هذا الوضع. وكان هذا أيضا شأن أعمال جرد المباني والمنازل وكانت هذه تشمل أحيانا هوية السكان المقيمين فيها وكانت عندئذ تقترب من أعمال التعداد الحديثة. ولقد وصل إلينا أحد هذه الملفات – غير كامل للأسف – متضمنا حالات متعددة لجرد السكان في قرية دير المدينة بيتا بيتا مع توضيح علاقات القرابة التي تجمع أعضاء كل مسكن.

الإدارات المختصة

لم نتعرف من النصوص على الإدارات المختصة بمسائل التعداد إلا اعتبارا من الدولة الوسطى. لقد ثبت عندئذ وجود «إدارات تقييم الرجال – *prw hsbw rmt* –» وذلك منذ عصر سنوسرت الثاني على الأقل واستمرت هذه الإدارات موجودة حتى عصر أمنحوتب الثاني. كانت هذه الإدارات متواجدة جنبا لجنب مع إدارات تقييم الأملاك التي سبقت الإشارة إليها، وكانت خاضعة لإشراف «مديرين» أو «كتبة حسابات». ولقد اختلف الإطار الذي يضم هذه الإدارات من وثيقة إلى أخرى، فأحيانا يكون القصر الملكي وأحيانا يكون الجيش أو الإقليم أو أملاك آمون...إلخ. واعتبارا من الدولة الحديثة أصبح الملك نفسه – أو وزيره – هو الذي يرأس من حيث المبدأ أعمال التعداد وكان مكتب الوزير هو الذي تتركز فيه البيانات.

ومنذ نهاية الدولة الوسطى وجدت إدارة أخرى كانت لها على الأرجح علاقة بالإدارة السابقة تلعب دورا مقاربا كانت تسمى «مكتب التخديم – *ẖ3 n dd-rmṯ*–»، وكان يوجد مكتب في طيبة وآخر في اللشت، وكثيرا ما كانت هذه المكاتب تقوم بأعمال التموين بالمواد الغذائية – مثل الخبز والبيرة والخضراوات واللحوم – لحساب مقاطعة رأس الجنوب ومكتب الوزير والخزانة، وتقوم أيضا باستخدام وتوفير الأيدي العاملة للمؤسسات وللأفراد. إننا نجهل مدى الاختصاصات التي كانت تتولاها، إلا أن بردية بروكلين Brouklyn35. 1146 تشير إلى الروابط التي كانت قائمة بين هذه المكاتب وبين «السجن الكبير» الذي كان يعتبر مصدرا للعمل العبودي. ومع هذا يبدو من بردية كاهون Kahoun XIII الدور الذي قام به كاتب مسؤول عن ختم مكتب تخديم في إتمام تنازل عن أربعة أسيويين من أخ إلى أخيه، مما يوحي بأن هذه الإدارة كان لها حق النظر في جميع أعمال نقل الخدم.

فائدة التسجيلات ومدلولها

ويتضح طبيعة أعمال التعداد والمهام المتعلقة بها من النطاق الذي كانت تجري فيه وهوية الأشخاص الذين كانت تشملهم هذه الأعمال. ولا ريب أن جميع فئات المجتمع وجميع المهن من أعلاها حتى أدناها كانت خلال عصر الدولة الحديثة – وربما قبل ذلك – تخضع للتعداد. ومع هذا فإن الجانب الأكبر من الوثائق التي وصلت إلينا لا تتعلق إلا بثلاث أو بأربع جماعات مهنية اجتماعية لا غير وهي: الجيش وعمال المحاجر وعمال التشييد والورش البحرية والخدم والأقنان رجالا ونساء، وكثيرا ما كانت هذه الجماعات تتقاطع. فنجد الجيش حاضرا في كثير من الأحيان خلال البعثات إلى الصحاري، وكثيرا ما كان عمال التشييد يكلفون بإحضار الحجارة التي كانوا يحتاجون إليها في أعمال البناء الجارية، كما كان العمال الموسميون ينتقلون من زراعة الحقول إلى صناعة الطوب.

كانت التعبيرات المستخدمة لإتمام هذه التسجيلات تمثل أيضا مصدرا غنيا للمعلومات. ففي الدولة القديمة كانت الفكرة السائدة التي يتم التعبير عنها هي «العد – *tnwt*» و «التقدير» و«الجرد – *jpt / jpw* –». ونجد في الدولة الوسطى أن نفس الفكرة يتم التعبير عنها بفعل مختلف يعني «يحسب – *ḥsb* –» مع استخدام اسم «المحسوبين – *ḥsbw* –» الذي يتعلق بالعمال أنفسهم. واستمرت هذه الجذور اللغوية قائمة معا خلال الدولة الحديثة وكثيرا ما كانت تتقابل في نص واحد. فنرى مثلا أن حاكم مدينة ثني في عصر تحوتمس الثالث – وكان يدعى أنتف Antef – كان يحمل لقب «الكاتب الأمثل للتقديرات – *sš jḳr n tp-ḥsb*» وأنه هو «الذي يحصي الأصدقاء – *jp smrw*–» وأنه «خبير جدا في حساب الأعداد – *wr ḫrt m ḥsb tnw* –» وأنه «هو الذي يحصي الضرائب – *jp b3kw* – للقادة وحكام الأقاليم ومحافظي الأملاك في الوجه القبلي والوجه البحري».

واعتبارا من الأسرة الثانية عشرة تم استخدام تعبيرات جديدة بجانب السابقة. فنجد أن الوثائق المشار إليها أعلاه وهي – *wpwt, rḥt, jmy-rn.f* – لم تعد تكتفي بمجرد التقدير بل أخذت تتضمن بيانات مفيدة في مجالات عديدة. أصبحت القوائم الإسمية تقترن بالفعل *snhj* وهو ما يتضح من خطاب ورد ضمن برديات كاهون جاء فيه:

> «لقد بعث حاكم الإقليم خادمكم إلى المنشأة لإحصاء *snhj* – العمال، وقد أعطى التعليمات الآتية لخادمكم: حدد أسماء العمال الذين لا يستجيبون للنداء – *nhw* – وقم بتبليغ أسمائهم إلى المدير المسؤول حور لم ساف. وقد قام خادمكم بتسليم القائمة الاسمية بالغائبين – *jmy-rn.f nhw* – إلى محفوظات مدينة حتب سنوسرت».

وقد لوحظ فيما بعد أن عملية – *snhj* – لا تتعلق فقط بالنداء على العمال، ولكنها تتعلق أيضا بجمع العمال اللازمين وعلى تحديد طبيعة المهام المطلوب إنجازها. وهكذا نرى أن تعداد السكان لم يكن حتى نهاية الألف الثانية قبل الميلاد مدفوعا بالاعتبارات الضريبية ولكنه كان يهتم باستخدام الأيدي العاملة بصفة أساسية.

٣- إدارة الأيدي العاملة

لا يوجد أدنى شك في أن الدولة كانت تتدخل في الحياة الوظيفية لكبار الموظفين. وتعبر السير الذاتية تعبيرا واسعا عن هذه الحقيقة وعن رضاء صاحب السيرة الواضح عنها بالنظر إلى ما يكون قد حققه من نجاح. ويظهر هذا التواجد الشامل للسلطات المركزية بوضوح على جميع المستويات، ويتم إما بالتدخل المباشر وإما بواسطة الآليات الإدارية المناسبة، وتشهد على هذا كل من المحفوظات الرسمية وآثار الأفراد. ونلحظ هذا التدخل أيضا في نطاق البلديات وداخل الأملاك الدينية والخاصة، وليس في هذا ما يثير الدهشة لأن هذا التدخل وإن أخذ أحيانا صورة الإشراف إلا أنه في الغالب كان يتعلق بمجرد تحديد اختصاصات الموظفين.

ضرورة توافر الأيدى العاملة بكثرة

بنى الملوك الأوائل لمصر الموحدة صورتهم من خلال برامج الري الواسعة وتخطيط الزراعة وبناء المدن والصروح الضخمة، وكانت تلزمهم لإتمام هذه الإنجازات توافر أيدي عاملة كافية ومطيعة في نفس الوقت. ومن أولى النتائج التي ترتبت على هذا الوضع هو مبدأ السخرة الذي كان في سريانه يشمل الجميع (راجع ما سبق الفصل الخامس / ١)، وكان الاهتمام بجلب جموع ضخمة من الأسرى الأجانب من النتائج الأخرى المعاصرة. ومن خلال التنظيم المحكم الذي كانت تتمتع به الدولة المصرية يوجد أيضا تنظيم دقيق للمهام. وكذلك تم توفير نوع من

احتياطي الأيدي العاملة منذ وقت مبكر، يشمل الأيدي العاملة المتخصصة وغير المتخصصة والتي كانت تعمل في المجالات التي تستلزم القوة البدنية وفي الأعمال المنزلية، ولا يجب أن ننسى في هذا الشأن أن جميع رعايا الملك كانوا يعتبرون خلال الدولة القديمة من العاملين لديه.

كان الجيش يشكل وحدة أخرى من الوحدات التي لا تستغني عنها الدولة، وقد كان الجيش مسؤولا عن فرض النظام في داخل البلاد وعن حماية حدودها الخارجية. ونكتشف في النص الشهير المتعلق بالتجنيد والموجود في السيرة الذاتية لمدير مستخدمي البيت الكبير المدعو أوني تلك الأهمية غير العادية التي كانت تلحق بتحرك قوات الجيش للدفاع عن أراضي مصر ضد عدو يهددها. وبهذه المناسبة نلحظ أن الجيش كان أيضا وفي جانب كبير منه يتكون من مجندين أجانب:

> «لقد نجح جلالته في صد قوات العامو الذين يقطنون الجبال وذلك بعد أن جمع جلالته جيشا كبيرا (يتشكل من أفراد) من الوجه القبلي من عند جنوب إلفنتين حتى شمال أفروديتوبوليس، ومن الوجه البحري أيضا من الإدارتين التابعتين له كاملتين ومن الأماكن المحصنة في سدجر Sedjer وفي خنسدجرو Khensedjerou (؟) ومن أبناء النوبة في إيرتت وميجا وإيام وواوات وكاوو وكذلك من الليبيين».

الأيدي العاملة المسخرة

تتفاوت المعلومات تفاوتا كبيرا حول الأسباب التي كان يمكن أن تفقد شخصا حريته هو وعائلته، بحيث يجبر على أداء أعمال إلزامية أو يوضعوا كرقيق لدى أفراد. في الدولة القديمة على سبيل المثال تشير وثائق عديدة – عامة أو خاصة – إلى عدة فئات من الأيدي العاملة المستعبدة، والتي كانت تباشر عملها في نطاق المؤسسات الدينية أو لدى أفراد دون أن تعطينا هذه الوثائق أية فكرة عن الظروف السابقة التي فرضت عليهم هذه الحالة، أو عن الظروف التي كانت تحدد أعباءهم، ولا حتى عن الشروط الفعلية التي تحدد أوضاعهم.

واعتبارا من عصر الدولة الوسطى تضافرت المحفوظات القضائية والملفات القانونية والأعمال الأدبية على إعطائنا صورة مفصلة عن العملية التي كان من شأنها أن يفقد أحد المجرمين استقلاله وبحيث يمتد هذا الوضع إلى أفراد عائلته. وعندما كان يصدر أحد الأحكام في هذا المعنى كان المحكوم عليه أو عليهم يفقدون الحق في إدارة أية أموال أو في استخدام أي عمال، ويصبحون هم أنفسهم خاضعين لأوامر أولئك الذين عهد بهم إليهم. ولكن هذه الصورة البسيطة التي تفسر علاقة أسرى الحرب ومسجوني القانون العام بالمجتمع لا تفسر كل شيء.

لقد كان يوجد في مصر، في كل العصور، تشكيلة واسعة من الأحوال التي كانت تتضمن كلها درجات متفاوتة من خضوع وتبعية أفراد الدولة أو لأسياد آخرين يتولون أمورهم. بعض هذه الأحوال كانت تشبه وضع موظفينا لدى البلديات، وبعضها كان يقترب من أقنان ريفنا في القرون الوسطى، وبعضها الآخر يشبه وضع الخدم أو المستخدمين الذين كنا نراهم عند نهاية القرن الماضي، والبعض الآخر كان لا يفترق كثيرا عن وضع العبيد في عصر الرومان: إذ كان يمكن شراؤهم وبيعهم واستئجارهم(٤٣) وعتقهم(٤٤). ولكن كل هذه التشبيهات بمجتمعات كانت تقوم على أسس مختلفة تماما ليست إلا دلالات تقريبية وإلا أدت بنا إلى نتائج مصطنعة ووهمية.

أداء مختلف فئات الأيدي العاملة

أوضحنا فيما سبق – وفي عدة مناسبات – أن التعبيرات المصرية المستخدمة للدلالة على مختلف الفئات المهنية الاجتماعية غير محددة ومتغيرة، بحيث يكون من الأسهل أن نحاول أن نفهم من خلال مضمون محدد نظام تحديد أعباء مجموعة ما من الأفراد وظروف عملها وحياتها، وذلك بدلا من أن نعتمد على التعبيرات المستخدمة وأن نرتب تبعا لهذه التعبيرات مختلف المواقف. لقد كانت المراسيم الملكية المتعلقة بالإعفاءات غنية في كل العصور بالمعلومات الخاصة بفئات المستخدمين التي كان يمكن أن تخضع للمصادرة أو لأن تحول بصفة مؤقتة عن مجال مهامها العادية، وذلك بأمر صادر من المسؤولين عن المصالح المركزية أو الإقليمية، ممن كان لهم الحق في أن يسحبوا – من حيث يجدونها – الأيدي العاملة التي يحتاجون لها لإنجاز المهام المسندة لهم (راجع ما سبق الفصل الخامس / ١).

لقد وفرت برديات ريزنر Reisner مصدرا ممتازا للمعلومات خلال عصر الأسرة الثانية عشرة لفهم أساليب إدارة الأيدي العاملة التي كانت تعمل موسميا في الحقول ثم ترسل بين المواسم إلى مجالات التشييد المختلفة. فنجد في هذه البرديات معلومات مسجلة بعناية حول أسلوب الإشراف على ترحيلات العمال من بلدهم الأصلي – الذي كان يسجل في القوائم قرين اسم كل عامل – حتى ثني حيث كان مقصدهم، وحول أجورهم وعدد أيام عمل كل منهم. كان يشار إلى هؤلاء الموسميين بالتعبير *mnyw / ḥsbw* ونجد نفس هذا التعبير للدلالة على العمال اليدويين في برديات كاهون وفي النقوش الأثرية لوادي الحمامات. فنجد من خلال هذه النصوص أن هؤلاء العمال كانوا يمثلون جماعة متسقة ومن الممكن أن نستكمل صورتهم من وصف المساكن التي كان يسكن فيها بعضهم في الحي العمالي بمدينة حتب سنوسرت. كانت هذه المساكن تغطي ثلث المساحة الكلية وكل منها يتكون من خمس حجرات وفق نموذج واحد كان يتطور مع الزمن، وكانت هذه المنازل تقع في وسط البلد وموزعة على أحد عشر صفا في الاتجاه من الشمال إلى الجنوب وتقطعها شوارع صغيرة عرضية.

واعتبارا من الدولة الوسطى تزايدت الأمثلة المشابهة وظهرت في أوضاع ونطاقات مختلفة. وأبرز هذه الأمثلة – من حيث توافر الوثائق بشأنها – هي قرية دير المدينة التي كانت مخصصة للعمال. وكان هؤلاء العمال كلهم موظفين لدى فرعون وكانوا يختارون مهنتهم بحرية ويحصلون مقابل ذلك على ميزات متعددة، بالرغم من تواضع مركزهم الاجتماعي. وكان لهم الحق في استخدام عدة فئات من العمال أقل حظا منهم. فكان لهم «مساعدون – *smdt* –» لمساعدتهم في عملهم ومدهم بالمنتجات الطازجة والمياه والوقود والأواني. وكان لهم الحق في أيام من العمل كانوا يخصصونها بصفة خاصة لتحويل الحبوب إلى طحين. وكان لبعضهم «خادم – *hm / hmt / b3k* –» أو أكثر يشاركونهم في معيشتهم بين أفراد عائلتهم. والمساعدون فقط – من بين هؤلاء – كان لهم حق التدرج وصولا إلى وضع العامل.

٤– وضع الأجانب

كان للأجانب في مصر – في كل العصور – أحوال متعددة تختلف تبعا لأوضاعهم ولمدة بقائهم في مصر. بطبيعة الحال كان أسرى الحرب يمثلون العدد الأكبر من الأجانب الذين كانوا متواجدين فى مصر، وذلك إذا استثنينا الأجانب الغزاة (راجع أدناه، الفصل التاسع). ويضاف إلى هؤلاء في عصر الدولة الحديثة وربما قبل ذلك الأسرى والأفراد الذين كانت البلدان التابعة لمصر تبعث بهم إلى فرعون ضمن الجزية التي عليها أداؤها. ويأتي بعد هؤلاء من حيث ترتيب الأهمية –على الأقل في بعض العصور– أولئك المهاجرون باختيارهم وزوجات الأفراد ومن كانوا يتبعونهن وكذلك الأجانب الزائرون. وكانت توجد فئة ثالثة من الأجانب لا يمكن إهمالها من حيث عددها ومن حيث أهميتها: وهم الأجانب الذين يقوم المصريون بتجنيدهم فى بلدانهم وخاصة الجنود منهم. وكان يمكن لهذه الفئة الثالثة أن تنتسب أيضا لأي من الجماعات الثلاثة السابقة تبعا للظروف والمتطلبات السياسية الآنية.

الجاليات الأجنبية

أحسن طريقة من الناحية العملية للاستفادة من المجموعات الكبيرة من الأجانب التي تجيء إلى بلد هي تجميعهم في جاليات منظمة وخاضعة للرقابة، والأرجح أن هذا النظام الذي كان ساريا – والذى لا زال ساريا إلى يومنا هذا – لم يكن المصريون هم الذين ابتكروه. وسواء كان الأجانب رجالا ونساء وأطفالا من أسرى الحرب أو من المهاجرين أو من الأيدي العاملة المفيدة في مختلف أماكن العمل التابعة لفرعون أم من الكتائب في جيشه، فلقد ورد ذكرهم مجموعين في بادئ الأمر في معسكرات، ثم فيما بعد في مستعمرات. ومنذ عصر الدولة القديمة كان المرسوم الذي أصدره الملك بيبي الأول في دهشور يذكر «النوبيين المسالمين» في مدينة أهرام سنفرو. وفي نفس العصر يشير أونى إلى وجود مشاركة أجنبية واسعة في

الحملات التي قام بها بيبي الأول، وكذلك يدل العديد من الألقاب العسكرية أو شبه العسكرية إلى وجود مثل هذه التجمعات على الأراضي المصرية منذ عصر الأسرة الخامسة وربما قبل ذلك.

وفي عصر الدولة الوسطى كانت الأعمال الكبيرة متركزة في الفيوم وفي منطقة طيبة، ولم يكن مثيرا للدهشة أن تلحظ في برديات كاهون وفى بردية بروكلين Brooklyn 35.1446 وجود كثافة كبيرة من العمالة المستعبدة ذات الأصل الأسيوي، واستمر هذا التقليد الخاص باستخدام العمالة المستعبدة الأجنبية قائما في عصر الدولة الحديثة بفضل برامج التشييد الكبيرة التي كانت تجري في طيبة، واستمر نفس الشيء أيضا في إقليم منف. وقد كثرت أسماء الأماكن التي تعكس هذا الوضع سواء في هذه الأقاليم أو في أقاليم مصر الوسطى مثل: «حقل الحيثيين» و«السوريون» و«حقل الشاسو». وكانت لكثير من هذه المستعمرات طبيعة عسكرية، وقام بإنشائها رمسيس الثاني ثم سيتي الثاني ورمسيس الثالث، ثم أصبحت الفيوم والأراضي الواقعة بين النيل وبحر يوسف في عصر رمسيس السادس مكانهم المفضل(٤٥).

ولم تكن هذه هي المظاهر الوحيدة للصعوبات التي كانت تقابلها السياسة الخارجية المصرية، فلقد أحاطت بمصر من الشرق ومن الغرب ومن الجنوب شعوب عرفت تقليديا بأنها مثيرة للاضطرابات، وكانت هذه الشعوب تعمل على إعاقة الإدارة المصرية للأراضي المحتلة وعلى إزعاج ممثلي السلطة وتهديد حدود البلاد نفسها. ولذلك لجأ كل من رمسيس الثاني ورمسيس الثالث إلى اتخاذ إجراءات نفي لهذه الشعوب يبدو أنها تمت على نطاق واسع. كان المقصود من وراء هذه الإجراءات التصدي للعناصر المشاغبة بنقلها إلى مجال جديد يختلف اختلافا كليا عن ذلك الذي كانوا ينشطون فيه. ومن الصعب أن نقدر مدى فاعلية هذه الإجراءات التي اتخذت في عصر رمسيس الثاني، ولكن يبدو أن مجهودات رمسيس الثالث قد فشلت كما يبين من توطن الليبيين في غرب الدلتا عند بداية الألف الأولى قبل الميلاد.

الأجانب المنتشرون فى مصر

فى مواجهة كل موجة من موجات المهاجرين أو الأسرى كان يتشكل أسلوب في الإدارة يتفق مع مقتضيات اللحظة. وكان يتم توجيه أفواج الأسرى بمجرد وصولها إلى مصر إلى مختلف المراكز التي نعرف بعضها. وكان هذا التوجيه يعتمد على مختلف نوعيات وقدرات الأسرى، وتبعا لهذا كانوا يخصصون فيما بعد للعمل في أحد المنشآت الملكية أو الدينية أو في الجيش أو لدى أحد الأفراد. وإذا كانت الوثائق تشير إلى تواجد الأجانب أكثر في جماعات، فإن هذا لا يعني أنهم كانوا لا يعيشون إلا في هذه الجماعات أو أنهم كانوا يبقون فيها طوال حياتهم.

إننا لم نكتشف طبيعة المعاملة التي كان يلقاها الأسرى الأجانب إلا منذ نهاية عصر الدولة الوسطى بفضل بردية بروكلين Brooklyn 35.1446. فمثلهم مثل مسجوني القانون العام، كانوا يودعون في «السجن الكبير»، ومن المتفق عليه أن هذا السجن كان نوعا من معسكرات الأشغال الشاقة، ثم كان «مكتب التخديم» يقوم بإلحاقهم للعمل لدى مؤسسات أو أفراد، ويصبحون بهذا مستعبدين لأسيادهم الجدد للقيام بأداء الأعمال المتواضعة: مثل الخدمة المنزلية والأعمال الحرفية وما يتعلق بالمواد الغذائية. وكان يطلق عليهم اسم «الأسيويين» ولكنهم كانوا المقابل الأجنبي «للخدام الملكيين – *ḥmw-nsw*–» أو «للخادمات – *ḥmt*».

ومع هذا نلحظ في عصر كل من الأسرتين الثانية عشرة والثالثة عشرة تكاثر المستخدمين الشرقيين لدى العائلات المصرية. فهل كان هؤلاء قد أتوا لمصر بالطريقة الموصوفة أعلاه أم عن طريق الاستخدام المباشر للمهاجرين الذين دخلوا مصر بمحض إرادتهم؟ من المستحيل علينا تماما تحديد ذلك، إلا أنه كثيرا ما ترد إشارات على آثار الأفراد إلى وجود هؤلاء الرجال والنساء وإلى وضعهم داخل العائلات المصرية. وربما كانوا ينتسبون أصلا وبصفة عامة إلى الفئات الاجتماعية التي سبق تحديدها، إلا أنه من الملاحظ على أية حال أنه كانت توجد بينهم وبين المصريين ألفة تتراوح ما بين الثقة وبين الزيجات المختلطة.

الأجانب المندمجون في المجتمع المصري

كيف وفي أي الظروف كان يتاح لأسير حرب قديم أن يسترد حريته؟ هذا أمر لا نعرفه، كما أننا لا نعرف أيضا الإجراءات الإدارية التي تشهد بانتقاله من حالة إلى أخرى. إلا أن هذا الأمر كان معهودا وعاديا. كان الأمراء يودعون مع عائلاتهم في مراكز للتربية الاجتماعية مثل مركز مي–أور Mi-Our أو يرسلون إلى طيبة للعمل في «إدارات الإنتاج – *šnʿw* –» لدى الأملاك المقدسة الكبيرة[٤٦]. وكان للأصل الاجتماعي والصفات المهنية تأثير أساسي في تحقيق اندماج سريع. وترجع أقدم الدلالات على تحقق الاستيعاب الناجح إلى عصر الانتقال الأول.

لقد استقر بعض الجنود المرتزقة من الليبيين في جبلين، وبالرغم من احتفاظهم بكل المظاهر الخارجية لثقافتهم الأصلية فقد كانوا يتبعون الممارسات الجنائزية المصرية بإقامة لوحات باسمهم. ونقرأ ما يلي على إحدى هذه اللوحات:

> «لقد كنت مواطنا ممتازا – *nḏs* – وكنت أعمل بقوة على رأس جميع المجندين التابعين له. لقد حصلت على أبقار وماعز وعلى مكمورات ملأى بالحبوب في الوجه القبلي. لقد اكتسبت حقولا على (حقل) (كبير؟)، لقد صنعت مركبا طوله ٣٠ (ذراعا) ومركبا صغيرا لنقل من ليس عنده مركب وقت الفيضان. لقد حصلت عليه في منزل

أبي إيتي (ولكن) أمي إيبيب هي التي صنعته لي، ولقد سبقت كل أهالي هذه المدينة سواء النوبيين منهم أو مصريي الجنوب.» (منقول عن H. G. Fisher "The Nubian mercenaries of Gebelein during the First Intermediate Period" *Kush* 9, 1961 pp. 44-79).

والواقع أن الأجانب قد بدأوا في الحضور إلى مصر كأصدقاء منذ عصر الأسرة الخامسة على الأقل، وذلك كما يبين من النقوش في المعبد الجنائزي للملك ساحورع في أبو صير، وكانوا يعيشون في مصر أحرارا ويحرصون على أن يدفنوا بالأسلوب المصري. وإننا نجهل بطبيعة الحال كل ما يتعلق بتاريخ هؤلاء الرجال: هل كانوا من مهاجري الجيل الأول أم أنهم كانوا من أولاد وأحفاد المهاجرين؟ وفي عصر الدولة الحديثة ترتب على توسيع حدود البلاد وعلى امتزاج الشعوب ببعضها على نطاق الحوض الشرقي للبحر المتوسط وعلى تكثيف المعاملات، تطور مفهوم الأجنبي ويبدو أن المدة التي يعتبر الشخص بعدها أجنبيا أصبحت قصيرة، ولكن هل حقا قد استمر «نظام» خاص بالأجنبي قائما في مصر؟

٥- النظام المتعلق بالمصريين

كثيرا ما أشار الأدب المصرى إلى ما نطلق عليه اليوم تعبير المواطنة، ولكننا نكتفي باستخدام تعبير «النظام المتعلق بالمصريين» الذي يتفق أكثر مع العصر وذلك تحاشيا لمغالطة تاريخية في نطاق هذه الدراسة. ولقد استخدمت النصوص في الحقيقة تعبيرات عديدة تبعا للعصر والسياق للتعبير عن الرجل الحر ولكن من غير تمييز *nmḥ, w'b, nḏs* وكذلك وبخاصة *rmṯ*، ولكن ليس من المؤكد أن أيا من هذه التعبيرات تعبر عن الفرد في وجوده كمواطن مدني. كان حق التصويت قاصرا على نطاق الحاكم، وإذا صح أن المصريين كانوا يشاركون في حياة بلديتهم فإن ذلك كان يتم في نطاق إدارى/ دينى.

غياب الحالة المدنية

بالرغم من ولع المصريين بأعمال الجرد والإحصاء فلا يبدو أنهم قاموا بتسجيل المواليد والوفيات أو الزواج والطلاق. لا شك أن من الممكن استنباط وقوعها من مختلف فئات الوثائق القانونية ومن إجراء المقارنة بين تعداد وآخر، ولكن معلوماتنا قليلة للغاية عن مختلف هذه الوثائق ومدى انتظامها بحيث لا يمكن القطع بما إذا كان بعضها يغني عن بعضها الآخر. كانت أكثر الوثائق قربا من سجل الحالة المدنية هي ما كان يسمى *wpwt* في كاهون، وكذلك ما اصطلح على تسميته خطأ «الحالة المدنية» في دير المدينة. الأولى منها كانت تحرر بمناسبة نقل الأموال العائلية وكانت تحدد الأعضاء الساكنين بالمنزل وما كان يربط بينهم من علاقة قربى وصفاتهم إذا وجدت.

أما الوثيقة الثانية فقد كانت تحرر على فترات متقاربة – كل سنتين أو أربعة سنوات مثلا – وتسجل كل التغيرات التي كانت تطرأ داخل نفس السكن. وكان اسم كل شخص يأتي مقرونا بأسماء أصوله ويمكن من خلال المقارنة بين تسجيل وآخر اكتشاف اختفاء طفل – بسبب الوفاة أو بسبب الانخراط في الحياة المهنية، أو ظهور طفل لم يكن موجودا – بسبب الميلاد، أو انتقال امرأة للسكن عند أحد أبنائها إما بسبب الطلاق أو الترمل، أو زواج رجل، أو زواجه مرة أخرى، ويبدو أن الرجل كان يحتفظ بحضانة أولاده. وحتى لو وصلت إلينا هذه الوثائق كاملة فسيبقى مع هذا شك حول تفسير البيانات الواردة فيها وحول تحديد التواريخ، ولكن الواقع أننا لم نحصل منها إلا على أجزاء ضئيلة!

وتوجد شواهد أخرى على عدم وجود سجل دقيق للحالة المدنية. فإن اللوحات والبرديات الجنائزية لم تتضمن هذا النوع من البيانات إلا اعتبارا من العصر اليوناني الروماني. وإذا كان لم يصل إلينا تاريخ ميلاد أي طفل – أميرا كان أو من عامة الشعب، فلقد وصلت إلينا بصفة استثنائية بعض التواريخ المتعلقة بالوفيات وذلك من خلال اليوميات التي كانت تحررها بعض المؤسسات. وخير مثال على هذا هو أيضا مؤسسة المقبرة بدير المدينة التي نعرف من خلالها تاريخ الوفاة أو تاريخ دفن بعض العاملين فيها، والتي تكشف أيضا عن تاريخ وفاة كثير من الملوك. ولكنها حتى بالنسبة للملوك لم تكن تشير عندئذ إلا لتاريخ ارتقائهم العرش دون اعتبار للسن.

هوية الأشخاص

إن النقص الذي أشرنا إليه فيما سبق والذي كان يشوب الآليات الإدارية المصرية بالرغم مما عرف عنها من دقة، لا يبدو أنه يسري على هوية الأشخاص أيضا. لقد كان تحديد الهوية يختلف من عصر لآخر وتبعا لنوع الوثيقة وربما أيضا تبعا لمدى براعة الكاتب، ولكنه كان يهتم بمختلف البيانات المتعلقة بالشخص: مثل الوظيفة والرتبة وهوية الأب وأحيانا الجد أو الأم واسم المدينة التي نشأ فيها والعرق الذي ينتمي إليه. ولم تصل إلينا من الدولة القديمة إلا قوائم نادرة هي تلك التي تضمنتها برديات أبو صير، ولذلك فمن الصعب أن تستخلص منها النتائج. وفي مقابل هذا دلت المقارنة بين مختلف النقوش الأثرية التي ترجع إلى عصر كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى والتي تحدد تكوين الفرق التي كانت تستغل مناجم سيناء على اهتمام متزايد بهوية الأشخاص حتى بالنسبة لهؤلاء الذين يتبعون أكثر فئات المجتمع تواضعا.

وكانت لكل عصر – وربما أيضا لكل قسم من أقسام الإدارة – عاداته الخاصة بالنسبة لوثائقه، ولم يكن من الضروري أن تكون درجة الدقة متماثلة في مختلف هذه الحالات: توزيع مواد الإعاشة، الاستدعاءات، قوائم العاملين المخصصين لهذه المصلحة أو تلك، الترقيات...إلخ.

وكثيرا ما نقابل في نفس البردية تحديدا مختلفا متفاوتا من حيث التفصيلات لنفس المجموعة من الأشخاص. وتحديد الهوية في مثل هذه المجالات المهنية لم يكن يتعلق كثيرا بالنساء فيما عدا بعض الفئات المستعبدة منهن بصفة خاصة. وغير هؤلاء من النساء كن يشتركن أيضا أحيانا في حياة أقاليمهن إما في المجالات الدينية أو عندما كانت الزوجة تحل محل زوجها أثناء غيابه في بعثة من البعثات، ولكن الأمر كان لا يتعلق في هذه الحالة إلا بسيدات المجتمع الراقي وكانت أسماؤهن لا تظهر في الوثائق الرسمية إلا بصفة استثنائية.

الحياة البلدية

لقد كان ارتباط المصريين بمدينتهم وبإقليمهم ارتباطا قويا. ويمكننا أن نستنتج من خلال العديد من الإشارات الأدبية والوثائق القانونية وبعض ملفات المحفوظات المكتشفة أنهم كانوا يساهمون في أكثر من شكل من أشكال الحياة الجماعية، وذلك على عكس ما يبدو لأول وهلة. ومن المظاهر الدائمة لهذه الحقيقة قوائم الشهود التى لا غنى عنها في أى معاملة، واشتراك قرى بأكملها في الخدمات ذات المنفعة العامة مثل الخبيز والنسيج وغيرها وهذا ما نقابله سواء فى الدولة القديمة – برديات جبلين – أو فى عصر الرعامسة – بردية المتحف البريطاني BM 10054,v,2.

لقد كان دير المدينة أيضا – بما يتميز به من ثراء في الوثائق – هو الذي أمدنا بأدق الأمثلة: نجد عاملين كانا يتناوبان القيام بمسؤولية الإمداد بالغذاء والمياه والأواني الفخارية والوقود وغيرها وهذا بالرغم من توافر الإطار الإداري المختص. وكذلك كانت الممارسات الدينية والجنائزية تجري في إطار أوسع من نطاق العائلة، وهذا لا يمنع أن النطاق العائلي كانت له أهمية حاسمة. وكانت الأعياد في القرى وفي الأقاليم تعتبر مناسبات هامة يحرص الرجال والنساء على الاستعداد لها والمساهمة فيها على نطاق واسع. ونجد أن المحاكم المحلية كانت تقدم شكلا ربما يكون مماثلا لأحدث أشكال تولي المجموعة لشئونها الصغيرة من حيث اشتراك كل أعضائها بمن فيهم النساء.

الفصل السابع

القانون والقضاء

عندما تناولنا بالبحث في الفصول السابقة مختلف المؤسسات، تناولنا من خلالها بإفاضة بعض النواحي المتعلقة بالتشريع وبالهيئات القضائية وبالقانون الخاص. وفي الواقع فأيا كانت الزاوية التي تناولنا من خلالها موضوع الدولة – وسواء تعلق الأمر بالملك أو بالسلطات المركزية أو بالهيئات الإقليمية أو بالاقتصاد أو بالممتلكات أو بالرجال، وسواء تعلق بالسير العادى للأمور أو باتخاذ قرارات استثنائية – فقد كان لا بد على جميع هذه المستويات من أن يكون القانون محل بحث أيضا. وتعتبر الإجراءات القضائية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها أي دولة، وقد ظهرت مثل هذه الإجراءات في تاريخ مصر مبكرا جدا. فجاء في «نصوص الأهرام» ما يعكس وجود بعض المظاهر الرئيسية لتنظيم قضائي كان قائما قبل هذه النصوص بزمن طويل.

١ – القانون المصري

لن نتمكن هنا من تقديم فكرة كاملة، ولا حتى فكرة محددة، عن القانون المصرى، وذلك بسبب الوضع الحالي للوثائق التي فى حوزتنا وبسبب الوضع الحالي للدراسات في هذا المجال. إننا نشير أولا إلى أنه لم تصلنا إطلاقا أية مجموعة قانونية قبل مجموعة هيرموبوليس القانونية والتي كانت في واقع الأمر مجموعة «أعراف» ترجع إلى العصر البطلمى (يراجع أدناه، القسم الثانى الفصل السادس / ٣). ولقد رأينا فيما سبق أن المراسيم الملكية كانت تتعلق في معظم الأحيان بأوضاع خاصة لا تمثل إلا قليلا الوضع التشريعى العام. أما النصوص المتعلقة بالممارسات القانونية فهي وإن كانت أكثر عددا وأوثق اتصالا بحياة البلاد وبحياة سكانها إلا أنها لا تمثل شيئا إذا ما قورنت بحجم مثيلاتها في العصور التالية.

أما عن الدراسات القانونية فالملاحظ أنها لم تتطور إذا ما قورنت بمجالات الدراسات الأخرى في المصريات. والواقع أن الدراسات القانونية تتطلب تضافرا وثيقا بين عديد من التخصصات تشمل علماء القانون واللغة والتاريخ في العصور الفرعونية واليونانية والرومانية، ومثل هذا التكامل لا يسهل تحقيقه دائما. وربما كان هذا هو السبب الذي يجعل غير المتخصص يفاجأ في هذا المجال – بدرجة أكبر مما يحدث عند تفسير الآليات الإدارية – بأعمال من شأنها أن تؤدى إلى نتائج متعارضة. ولا شك أن الخطوة الأولى التي يتعين اتخاذها في هذا الخصوص هي تحديد النصوص التي تصلح لأن تكون محلا لبحث القانونيين

وترجمتها[٤٧]. لهذا نلحظ وجود تركيز كبير على الدراسات التي تتعلق بالملفات التي حظيت في نشرها بعناية أكثر من غيرها، وهو حرص مقبول ولكنه يحرمنا من الإحاطة الشاملة بالقانون المصرى.

خصائص التشريع المصري

من أهم سمات النظام القانوني المصري هو ما يتميز به من قدم بالغ. إننا حقا لا نجد تحت أيدينا مجموعة قانونية ترجع مثلا إلى نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد مثل مجموعة أورنامو Ur-nammu التي وجدها زملاؤنا من علماء الأشورية، ولكن هذا لا يمنع أن لدينا شواهد تثبت بدء وجود عملي للقانون منذ عصر الملك سنفرو أي قبل مجموعة أورنامو بحوالي ٥٠٠ عام. ولا يجوز أن يقلل من المدلول العميق لهذا الكشف مجرد الصدفة التي سمحت بالحفاظ على وثيقة دون أخرى. ومن الثابت أن مصر قد عرفت التشريع المتكامل منذ منتصف الألف الثالثة حتى منتصف الألف الأولى قبل الميلاد على الأقل. وهذا لا يعني أن التشريع المصرى قد ظل جامدا طوال ألفين من الأعوام، بل إن العكس هو الصحيح. فلقد ثبت أن الملوك المصلحين كثيرا ما تدخلوا لتطوير التشريع، وهو ما أكدته كل من الاكتشافات وكتابات المؤلفين الكلاسيكيين. فمثلا أشار ديودور Diodore (1.94-95) إلى وجود ستة من هؤلاء الملوك، ونحن نعرف عددا منهم. يتضح من هذا أن التشريع المصري كان يتسم بصفة التطور مما يعوض الطول الاستثنائي لمداه الزمني. ولا بد من الإشارة – بالإضافة إلى ما سبق – إلى أن هذا التشريع كان فريدا من نوعه إلى درجة أن أثار اهتمام اليونانيين والفرس بشكل بالغ. ومن الحقائق الهامة التي أثبتتها أولى الوثائق التي وصلت إلينا حرص هذا التشريع على حماية الفرد – رجلا كان أو امرأة – وعلى ضمان حقوقه في علاقاته مع الآخرين. ونجد أيضا أن فكرة المنشأة التي ينظر إليها كمؤسسة كانت من أهم إسهامات مصر الفرعونية[٤٨]. ومن المسائل الخلافية موضوع مدى استقلال القانون في مواجهة الدين. مما لا شك فيه أن الآلهة كانوا عندما يظهرون في الأساطير يدعون إلى عدالة مستوحاة من عدالة البشر. إلا أنه من غير الواضح مدى النفوذ الذي كان يتمتع به عالم المعابد بالنسبة للممارسات المتعلقة بالعدالة (يراجع أدناه، الفصل السابع / ٣). وبالرغم من أن المضمون التشريعي كان كثيرا ما يتعلق بالأمور الدينية أو الجنائزية إلا أنه يمكن القول أن التشريع المصرى كان من حيث طبيعته مجالا علمانيا كان الملك يختص به وحده.

أشكال القانون المصري

سيكون من غير المجدي أن نوجز في عبارات قليلة اتجاهات ومظاهر هذا القطاع المؤسسي الذي لا نعرفه حتى الآن حق المعرفة. وسنكتفي بتقديم بعض السمات المسلم بها في

الإجراءات القانونية المصرية. إن أحكام القضاء هي من أكثر الوثائق التي وصلت إلينا وفرة. وهذه الأحكام هي بمثابة تطبيقات فعلية لقانون لم نعرف نصوصه. ويبدو لنا هذا القانون من خلال هذه الأحكام القضائية كمجموعة من المبادئ الواسعة ذات الأمثلة المتعددة، والتي كان يتم تطبيقها بمرونة كافية تسمح بإيجاد حلول للمشاكل العادية في الحياة الاجتماعية.

ومن الأحكام الأساسية في القانون المصري والتي لفتت نظر ديودور بصفة خاصة الدور الذي كان يؤديه حلف اليمين في جميع العصور. لقد كانت توجد مجموعة كبيرة من الصيغ كانت تتوجه باليمين إلى إله أو إلى آلهة أو إلى الملك(٤٩) الذين كانوا بهذا يصبحون ضامنين لصحة اليمين. بل لقد كانت هذه الممارسة تتعدى بكثير النطاق القانوني إلى حد أنها كانت من الأمور العادية في الحياة اليومية لكل الناس، وكانت أيضا تستخدم لضمان ولاء الموظفين لفرعون. واليمين كان يمكن أن يمس أمورا تتعلق بالماضي أو بالحاضر فيكون عندئذ مقررا، أو أن يمس أمورا تقع في المستقبل فيكون عندئذ واعدا. وكان اليمين يحلف كلما تم التوقيع على عقد أو عند القيام بأي إجراء من الإجراءات القانونية، وكان حلف اليمين يتم دائما أمام شهود. وتواجد الشهود في مختلف الإجراءات كان أيضا من الأحكام الثابتة في الأعراف القانونية لوادي النيل.

الوثائق

يمكننا أن نقسم المحفوظات القانونية التي وصلتنا إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى تتعلق بالمسائل العائلية أو بالمعاملات بين الأفراد. والفئة الثانية تتعلق بالعقود مع الدولة أو أحد المعابد. والفئة الثالثة تتعلق بالملفات الجنائية. ولن نتعرض هنا من جديد للمراسيم الملكية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئة الثانية إذ أنها كانت تصدر لإضفاء الصفة الرسمية التي تضمن جدية التصرف. فلقد سبق لنا أن تعرضنا لها في مناسبات عدة (راجع ما سبق، الفصل الثاني / ١ والفصل الرابع / ٣ و ٤) وكل من هذه الفئات الثلاثة تتضمن في نفس الوقت وثائق تدخل ضمن القانون العام ووثائق تتعلق بالقانون الخاص، وكثيرا ما تقع هذه الوثائق على الحدود الفاصلة بين المجالين.

كانت المسائل التي تتعلق بالعائلة تدخل غالبا في نطاق القانون الخاص، وتستثنى من ذلك الحالات التي كانت تتعلق بنقل ملكية أموال كان لا يجوز التصرف فيها لارتباطها بمهمة محددة. ولقد سبق لنا أن أوضحنا قلة اهتمام المصريين بتاريخ الميلاد وبتاريخ الوفاة قبل العصر اليوناني الروماني. وكذلك كانت عقود الزواج التي يتم حفظها نادرة قبل العصر المتأخر. وقد وصل إلينا عقد تم تحريره في طيبة في عصر الأسرة العشرين بحضور الوزير، كان يتعلق بزواج ثان وكانت المشكلة فيه تتمثل في توزيع عادل لأموال الزوجين خلال الزيجة

الأولى بين أولاد الزوجة المتوفاة وأولاد الزوجة الثانية(٥٠). ومعظم الوثائق القانونية التي وصلت إلينا تتعلق بأشخاص ينتمون إلى فئات اجتماعية متواضعة، ونادرا ما كان يتوافر لدى الزوجين الشابين أموال تستحق أن يحرر لها عقد رسمي. وقد عبر أحد عمال المقبرة في وثيقة رسمية عما حدث بهذه العبارة «لقد حملت زادا إلى بايوم ثم تزوجت إبنته».

وفي المقابل كانت حالات الطلاق والوصية تستلزم اتفاقات وتثير منازعات على نطاق واسع. ومن أسباب المنازعات التي كانت تقع بين الزوجين، وكانت تصلح لأن تكون محل إجراءات قضائية، نذكر على سبيل المثال سوء المعاملة والخيانة الزوجية. كانت مثل هذه المنازعات تنتهي إما بحلف اليمين من المتهم أو المخطئ أو بالتفرقة بين الزوجين. ومن حيث المبدأ كان لكل من الزوجين الحق في اتخاذ الإجراءات ضد الآخر، وإن كانت الحالات التي وصلتنا تتعلق بإجراءات اتخذها الرجل ربما بسبب الوسط الذي نشبت فيه هذه الحالات. فالطلاق كان يرتبط بالإمكانيات، وكان يترتب عليه أن يحصل الزوج على ثلثي الأموال المشتركة وتحصل الزوجة على الثلث الباقي. وكانت الوصية تخضع لأحكام تختلف تبعا لما إذا كانت الأموال الموصى بها متوقفة على شرط أو مملوكة للموصي ملكية كاملة. وكذلك كان الميراث يتوقف على قيام الورثة بواجبات مبدئية نحو المتوفي(٥١). وأخيرا كان كل من التبني والعتق من الأعمال الجارية وخاصة اعتبارا من عصر الدولة الحديثة.

إلا أن الجانب الأكبر من العقود والمنازعات التي كانت تشغل معظم أعمال المحاكم كان يتعلق بالأعمال التجارية من بيع وقرض وإيجار وقسمة وغيرها. وربما كان من أقدم العقود المسجلة التي وصلت إلينا عقد البيع الخاص بمقبرة متن - الذي سبقت الإشارة إليه - وكذلك عقود بيع المقابر الواردة في برديات جبلين والتي ترجع إلى نهاية الأسرة الرابعة (راجع ما سبق، الفصل الرابع / ٤). وكانت جميع أنواع التصرفات تجري في جميع العصور من خلال العقود وذلك باستثناء ما يتعلق بالأموال العقارية غير الجنائزية التي ظلت لمدة طويلة مملوكة للتاج من الناحية الفعلية. وكان من الجائز في العقود أن يكون المقابل حالا أو مؤجلا، وهذا ثابت مما وصل إلينا من صكوك ائتمان(٥٢). لقد ظهر القرض على نطاق ضيق في عصر الدولة الوسطى ثم تطور في عصر الدولة الحديثة، وكان ينعقد أحيانا بين الأفراد وأحيانا أخرى في نطاق مؤسسة جماعية. كان القرض يتعلق بالحبوب أوبالمعادن أو بغيرها وفي هذه الحالة يلتزم المقترض برد ما يساويها، أو كان يتعلق بحمير، وكانت القروض تثير أكبر قدر من المنازعات(٥٣).

وبالإضافة إلى الوثائق المشار إليها والتي كانت ترتبط بالمسائل العادية توجد وثائق تتعلق بالقانون الجنائي وكانت تكون جانبا كبيرا من الملفات، وتشمل السرقة وتدنيس المقابر أو

المعابد والاغتصاب والأعمال التي تهدد أمن الدولة. والملفات التي تتضمن هذه الوقائع يمثل كل منها مرحلة من مراحل الإجراءات وكانت الشكوى أو البلاغ هي المرحلة الأولى التي تبدأ بها هذه الإجراءات. وعلى سبيل المثال كان البلاغ هو المستند الرسمي الوحيد الذي وصل إلينا عن الجرائم التي كان قد ارتكبها قائد فريق المقبرة بانب الذي اتهم بالسرقة وبتبديد أموال عامة وبالاغتصاب وربما أيضا بالقتل(٥٤). وقد وصلت إلينا محاضر تحقيق واستجواب وقضايا متعلقة بتخريب مقابر ومعابد على الضفة الغربية لطيبة في أواخر عصر الرعامسة. ومن أشهر القضايا التي وقعت في مصر الفرعونية هي تلك التي تتعلق بقتلة الفرعون رمسيس الثالث البؤساء(٥٥).

٢- المحاكم المدنية المحلية

كانت توجد في مصر منذ الدولة القديمة - كما سبق لنا أن أوضحنا عند بحث التنظيمات الأساسية للدولة - هيئات قضائية متنوعة تحكم على مختلف المستويات. (راجع ما سبق، الفصل الثانى /٤).

ساحات القضاء الكبرى في الدولة القديمة

كانت الساحات الكبرى - على خلاف الساحات الست الكبرى - تحت رئاسة مديرين لا يتم اختيارهم عادة من بين كبار الموظفين، بل كان رؤساؤها يحملون ألقابا أخرى قضائية منها على سبيل المثال *mdw rḫyt* ومعناها الحرفي «عصا الشعب»، وكذلك *jwn knmwt* ومعناها غامض، وكذلك *ny nst ḫntt* وتعني «الذي يحتل مكان الصدارة»، وكذلك *ḥm-nṯr m3ʿt* وتعني «كاهن ماعت»، وكانوا يحملون أيضا ألقابا مرتبطة بالإدارة القضائية مثل *ḫry-tp nsw* وتعني «تحت أمر الملك»، وكذلك *s3d ʿḏ-mr* وتعني «القاضي المدير» وكذلك *jmy-r / ḫrp wsḫt* وتعني «مدير الساحة wsḫt»، وكذلك *wr mḏ šmʿw* وتعني «كبير عشرات الجنوب» وغيرها كثير من الألقاب التي تدخل في تكوينها عبارة *wḏʿ-mdw* التي تعني «يقضي».

وأخذت الألقاب القضائية تتناقص من حيث العدد في ظل الأسرة السادسة، فاختفى بعضها مثل *ny nst ḫntt* و *ḫrp wsḫt* في حين زاد استخدام الألقاب الأخرى التي تدخل فيها العبارة wḏʿ-mdw. وظهر لقب آخر كان له دور كبير في حياة الساحات الكبرى وهو لقب «المندوب في هييراكونبوليس jry *Nḫn*». وباستثناء أوني كان الموظفون الذين يحملون هذا اللقب ملحقين بسلم وظيفي لا يتيح الترقية إلى أعلى الدرجات في الإدارة المركزية. ولم يظهر لقب مندوب هييراكونبوليس إلا في عصر الملك نفر إير كا رع في ظل الأسرة الثالثة في الوقت الذي كانت توجد فيه أيضا السلاسل الوظيفية الطويلة التي كانت تصل إلى أرقى المستويات.

ويبدو أن مندوبي هيراكونبوليس قد انحصرت مسؤولياتهم القضائية عندئذ في المسائل المتعلقة بتنظيم العمل والسكرتارية ولم يكن يسمح لهم بتولي وظائف مديرى الساحة الكبرى التي كانت قاصرة على الرجال المتخصصين في المسائل الإدارية(٥٦).

ولا نعرف حتى الآن المكان الذي كانت توجد فيه الساحات الكبرى، والمكان المؤكد الوحيد خارج مدينة منف هو ذلك الذي أشار إليه المرسوم الصادر عن الملك نفر إير كا رع لصالح معبد أبيدوس:

> «أما كل رجل من الإقليم سيأخذ أيا من كهنة أراضي الإله (وهذا) لكي يقوم بأداء خدماته الدينية في هذا الإقليم، أو (سيأخذ) أحد الرقيق من أراضي الإله (وهذا) لكي يؤدى عمل الأملاك وأيضا كل عبء في الإقليم، يتعين إرساله إلى الساحة الكبرى».

ولا يؤكد هذا النص أن الساحة الكبرى كانت هي الإطار الذي كانت تتم فيه الأعمال القضائية في نطاق الإقليم، خاصة وأنه لم تكن توجد في ألقاب حكام الأقاليم ما يربطهم بهذه الساحات.

ومع هذا فإننا نجد في السيرة الذاتية لحاكم إقليم إلفنتين المدعو سابني إشارة أخرى إلى وجود ساحة كبرى إقليمية: يتعلق الأمر بمرسوم أرسله الوزير إلى الساحة الكبرى للوجه القبلي، ويبدو أن مقرها كان في مدينة الكاب، والنص غير محدد بحيث لا يسمح بأى تعميم. ولكن وجود هيئة قضائية خاصة بالوجه القبلي أمر قد عززته النقوش التي تعرضت للحياة الوظيفية لأحد حكام إقليم إدفو وكان اسمه قار:

> «جلالة الملك مرنرع كلفني بصعود النهر حتى إقليم إدفو بصفتي الصديق الأوحد وحاكم الإقليم وبصفتي مديرا للشعير في الوجه القبلي ومديرا الكهنة، وذلك لأنني كنت قادرا ومحل تقدير جلالته. لقد أسندت لي مهمة أمير حكام كل أقاليم الوجه القبلي بأكمله وذلك لأني كنت أنا قاضي الوجه القبلي بأكمله».
>
> (من كتاب A. Roccati المرجع السابق ص ١٧٩).

وأخيرا يعتبر استخدام الفعل *srj* الذي يعني «يعمل بصفته قاضيا» دليلا مؤكدا على أن ممارسة العدالة بواسطة غير المتخصصين، إداريين أو كهنة، إنما يرجع إلى عصر الدولة القديمة.

إصلاح حورمحب

إن معلوماتنا عن تنظيم القضاء وعن مختلف الهيئات القضائية في عصر الدولة الوسطى قليلة للغاية. وتوجد بعض الوثائق القانونية التي ترجع إلى بداية عصر الأسرة الثامنة عشرة،

ولكن مرسوم حورمحب هو أكثر ما لدينا وضوحا عن محاكم الأقاليم. وبعد أن قدم الملك مواد مرسومه عمد إلى تلخيص المجهودات التي بذلها من أجل إقامة قضاء أمين وفعال معلنا أنه قد اختار:

> «[...] رجالا يتسمون بالرزانة والخلق القويم، قادرين على معرفة أفكار الناس، مطيعين لتعليمات الأملاك الملكية وللقوانين المحفوظة في دور المحفوظات rryt. لقد اخترتهم لمباشرة القضاء في القطرين بما يرضي ذلك الموجود في [...]، وقمت بتوزيعهم في المدن الكبيرة الكائنة في الوجه القبلي وفي الوجه البحري، بحيث أصبح كل شخص يتمتع بالاطمئنان بفضلهم، وقد زودتهم بالتعليمات الشفهية وبالقوانين لكي تصبح عندهم بمثابة السجل اليومي hrwyt[٥٧] [...] الفعال. لقد رسمت لهم خط سيرهم وقمت بتوجيههم نحو الحقيقة، وهذه هي النصيحة التي قدمتها لهم: «لا تعرضوا أنفسكم للشبهات مع الناس ولا تقبلوا المكافأة من الغير. لا تسعوا إلى الاستفادة (؟) [...] ومن يبرئ مذنبا لن تكون له أية قيمة».
>
> أما الرسوم التي كانت تدفع بالفضة وبالذهب [...] فإن جلالتي قد أصدر أمرا بإلغائها، بحيث قد أصبح ممنوعا منعا باتا استلام أي رسم من أي نوع في محاكم knbt الوجه القبلي والوجه البحري. وإذا سمعت أن أي رئيس مدينة أو أي كاهن قد جلس في محكمة ليقضي فيها وأنه قد برأ مذنبا فإنه يكون قد ارتكب جرما كبيرا (يعاقب عليه) بالإعدام. إن جلالتي قد أمر بهذا لاستعادة القوانين في مصر ولكي يتمكن [...] قضاة المحاكم *sdmw nw knbt* من تدارك المسائل الأخرى. إن الكهنة في المصليات ولحكام داخل البلاد ولكهنة w'b الآلهة أن يكونوا ما شاءوا من محاكم لكي يحكموا بين الناس.
>
> إن جلالتي قد اهتم بشئون مصر حتى يتيسر لسكانها أن يعيشوا في رخاء طوال فترة جلوسي على عرش رع. لقد تم إنشاء محكمة مختصة في أنحاء كل البلاد [...] وكل [...] لهم أن ينشئوا المحاكم في المدن وفقا الخطط الممتازة [...]».
>
> (J.M. Kruchten "Le Décret d'Horemheb" ١٩٨١ ص ١٥٠ – ١٥٦).

لقد أشار المرسوم إلى مختلف الهيئات القضائية، ويبين منه أن المحاكم المدنية المحلية كانت من اختصاص رؤساء المدن، وأن المحاكم لم تكن مشكلة من قضاة ممتهنين ولكنها كانت تتكون من محكمين يتم اختيارهم في كل حالة يلزم فيها إصدار حكم دون الرجوع إلى السلطات المركزية. أما الوضع الذي كان قائما قبل صدور مرسوم حورمحب فقد أوحى لنا به البروتوكول المكتوب في مقبرة الوزير رخ مي رع:

«هو الذي يعين القضاة (في) الوجه القبلي والوجه البحري ورأس الجنوب والإقليم الثيني، وإليه يقدمون تقاريرهم كل أربعة أشهر لبيان ما أصدروا من أحكام، وإليه يحيلون نسخة من المحفوظات التي في حوزتهم هم وجمعياتهم (*d3d3t*)».

لم تطرأ إذن إلا تعديلات بسيطة منذ نهاية الدولة القديمة.

محكمة المقبرة

لقد أعطتنا الوثائق المحفوظة المتزايدة صورة عن المحاكم المحلية خلال عصر الرعامسة، وهي صورة أكثر حيوية من تلك التي كانت لدينا في العصور السابقة. لقد تم اكتشاف أنواع عديدة من الهيئات القضائية موزعة على أراضي وادي النيل في مجموعها وكانت تتولى الفصل في مختلف المجالات والحالات. ومع هذا فإننا إذا تركنا جانبا بصفة مؤقتة المحاكم ذات الطابع الديني التي سنخصص لها عرضا قائما بذاته، نجد أن معظم المعلومات المتوافرة عن الهيئات القضائية قد وصلت إلينا أيضا من دير المدينة. كانت «محكمة المقبرة» *knbt n p3 ḫr* تشكل بمعرفة رؤساء المقبرة - من رؤساء فرق العمل ومن الكتبة - وكان هؤلاء يختارون المحكمين في كل حالة على حدة. إننا نلحظ هنا أن المسؤولين عن المحكمة لم يكونوا من رؤساء المدن أو من الكهنة ممن أشار إليهم مرسوم حورمحب، وأنهم كانوا - كما هو واضح - هم السلطة المختصة في النطاق المحدد للمقبرة.

ويثور التساؤل حول الصفات التي يتعين توافرها حتى يصح قانونا تشكيل محكمة محلية. من هم المسئولون في هذا المجتمع الذين كانت لديهم معرفة كافية بالقوانين التي أشار إليها حور محب وكان يمكنهم إصدار الأحكام بناء عليها؟ إنهم الكتبة على الأرجح. إننا إذا أدخلنا في اعتبارنا الدور الإداري والمالي الذي كان يؤديه هؤلاء الرجال لصالح السلطة المركزية عند نهاية عصر الأسرة العشرين - ومن هذه الأعمال جباية الضرائب المستحقة في المنطقة وإعادة توزيعها كمرتبات على الموظفين وتنفيذ المهام التي كانت تستدعي الثقة على الجبهة أو في النوبة أو في مصر الوسطى ومسك المحفوظات المتعلقة بالتاج في طيبة وغير هذا من الأعمال - لما دهشنا إذا عرفنا أنه كان لهم الحق أيضا في تسوية حالات النزاع الجارية اليومية التي كان يتقدم بها إليهم موظفو المقبرة لإيجاد حل لها: ومن هذه الحالات المشاكل العائلية والمنازعات بين الجيران وتسجيل العقود وحوادث السرقات والتبديد والخيانة الزوجية وغيرها. أما إذا كان البلاغ أو الشكوى أو المنازعة أو حتى مجرد عقد البيع يمس شخصا من خارج القرية فكان يمكن عندئذ استئناف النزاع لدى هيئة قضائية أخرى، وكذلك كان الأمر أيضا إذا كانت أهمية الجريمة تستدعي ذلك.

٣- قضاء المعابد

يتدخل عالم الدين بأكثر من وسيلة في ممارسة القضاء، فلقد تولى الكهنة بصفة رسمية مناصب القضاة في جميع العصور، وكذلك كانت المعابد مجالا لكثير من القضايا بصرف النظر عن صفة الخصوم فيها. وكان كهنة الوحي يؤدون دورهم سواء في داخل أو في خارج المقر المقدس، وكانوا يمثلون مظهرا فريدا وجوهريا في الممارسات القضائية المصرية. ومن

السهل تبين هذا الواقع وذلك يستلزم تحديد مكان ودور كل من هذه الصيغ المختلفة وعلاقة كل منها بالأخرى وعلاقة المحاكم المدنية المحلية بها.

دور الكهنة

تتضمن السيرة الذاتية التي نقشها الوزير ورئيس كهنة حاتحور في قوس بيبي عنخ-الصغير على جانبي مدخل مقبرته في مير، خلال عصر الأسرة السادسة، عرضا متطورا لدور الكاهن عندما كانت تعهد إليه شئون القضاء، ذلك لأنه قام على ما يبدو بهذه المهمة القضائية بصفته كاهنا وليس بصفته وزيرا:

«لقد أمضيت عمري في خدمة القضاء sr حريصا على فعل الخير وقول المستحب، حتى تكون تصرفاتي كما أرادها الإله، وحتى أمضي شيخوختي [في بلدي]. كنت أقضي بين الخصمين بما يرضيهما، إذ أنني كنت أعرف ما يحبه الإله. ولم يحدث لي في أي يوم أنني ذهبت إلى فراشي لأنام وأنا على غير وفاق (مع أي شخص) بسبب موقفه مني».

ثم أضاف إلى هذه العبارات التي تعبر عن رضائه عن نفسه بعض الملاحظات الإضافية التي توضح الصعوبات المهنية التي عرضت له:

«لقد أمضيت عمري في خدمة القضاء، وهي مهنة استلزمت مني استخدام الخاتم حتى النهاية، ولا أذكر أنني نمت يوما منذ عينت قاضيا دون أن يكون خاتمي في متناول يدي، كما لم أوضع يوما تحت المراقبة ولا دخلت السجن في يوم من الأيام. أما كل ما كان يقال ضدي أمام القضاة فلم يكن له أي تأثير بل كان يرتد ضد كل من كان يسيء القول ضدي، فقد كانت سمعتي بيضاء نظيفة لدى القضاة ولم تكن تؤثر فيها أقوال السوء» (مأخوذة عن A. Roccati المرجع السابق ص ٢٣٥ – ٢٣٦).

من المعروف أن الجمع بين الوظائف المدنية والدينية كان أمرا شائعا في المجتمع الفرعوني. ولكن يبدو أن وجود الشخص في هيئة قضائية تؤهله للفصل في المنازعات الجارية العادية كان يستلزم شروطا كان على رأسها أن يكون ممن يشغلون المناصب الدينية. ولم يوضح حورمحب ما إذا كان من شأن توزيع المحاكم بين كبار كهنة المعابد ورؤساء المدن وكهنة الآلهة w'd أن يؤدى بكل منها إلى تطبيق قواعد منفصلة خاصة بكل منها. وكذلك يبدو أن التمييز بين كل من فئتي الكهنة كان يرمي إلى مجرد عدم إهمال أي فئة. يتضح مما سبق أن السلطة المركزية كانت تنظر إلى رؤساء المدن وإلى الكهنة باعتبارهما في نفس المستوى كهيئات معنوية مسئولة عن حفظ القانون.

المحاكم داخل المعابد

ترتب على هذا التكافؤ بين الهيئات المدنية والدينية من الناحية العملية أن المعابد كان يتم استخدامها لخدمة الأعمال القضائية. وقد اتخذ هذا الاستخدام شكلين بصفة أساسية: إيداع الشكاوى على أبواب المعابد وتنظيم المحاكم داخل المعابد. ومن الصعب إثبات الشكل الأول عن الفترة السابقة على العصر الإغريقي الروماني، بالرغم من أننا نشاهد أحد الالتماسات التي كان يقدمها أحد سكان الواحات - وسنعود إلى موضوعه فيما بعد - وهو يسلمها إلى المدير العظيم رنسي أمام مدخل معبد حيري شيف أثناء خروجه منه(٥٨). وكان تنظيم المحاكم داخل المعابد معروفا قبل الألف الأولى قبل الميلاد وخاصة في عصر الرعامسة. ومما ساعد على هذا الاتجاه الدور المتزايد الذي كان يقوم به كهنة أمون في طيبة، هذا الدور الذي تدعم خلال الأسرة الخامسة والعشرين قبل العصور الإغريقية والرومانية.

ونكتشف في الملف الخاص بالإضرابات التي اندلعت في مناطق العمل المتعلقة بالمقبرة اعتبارا من حكم رمسيس الثالث الدور الكبير الذي أخذ يقوم به الكاهن الأول لآمون، إذ أصبح حكما في المنازعات المحلية التي قامت بين المسؤول عن الرمسيوم ورئيس مدينة طيبة، وأجرى تحقيقا يتعلق بالمقبرة وهذا لقيام أحد العمال بحفر مقبرة لحسابه الخاص في وادي الملكات، وكان هو المتحدث باسم الملك وكان العمال يوجهون إليه الأسئلة فيما يريدون استيضاحه. (راجع أدناه، الفصل التاسع / ٤). ولقد كانت البرديات المعروفة باسم «سرقات المقابر» هي أكثر البرديات توضيحا للمهام التي كانت تقوم بها المعابد في المنطقة بصفة عامة وفي معبد أمون بالكرنك بصفة خاصة في الإجراءات القضائية المتتالية التي اتخذت ضد عصابات السطو التي كانت تقتحم المقابر الملكية والمقابر الخاصة في مدينة الأموات على الضفة الغربية لطيبة، كما كانت تضرم النيران وتسفك الدماء في المعابد المجاورة في عصر الرعامسة الأواخر. كانت هذه الإجراءات تتم في الساحة الكبرى لمعبد الكرنك بينما كان المتهمون محبوسين في معبد ماعت أو في مدينة هابو.

إننا نرى هنا أن السلطات المدنية والدينية كانتا تتعاونان معا في لجان التحقيق وكذلك في جلسات هذه المحاكم، لذلك فلا بد من الحذر قبل إجراء مقابلة بين كل من القضاء المدني والقضاء الديني. إننا نجد كثيرا من الصلوات التي ترجع إلى عصر الرعامسة تعبر عن صورة لقضاء مدني مرتشي تقوم العدالة الصادرة عن العالم المقدس بالتعويض عنه، ومع هذا فإن هذه الصورة تنهار عند قراءة بردية «قرار الاتهام P. Indictment» التي ترسم صورة أخرى قاتمة عن كهنة في معبد خنوم في إلفنتين تمت إدانتهم بتبديد ذهب وحبوب. إن الفقراء إذن كانوا يعطون ثقتهم للآلهة نفسها وليس لممثليها لكي تنصر حقوقهم:

«أمون-رع يا أول من ولى الملك يا رب الأصول ووزير البائسين، يا من لا يقبل رشوة من متهم ولا يوجه كلاما إلى شاهد ولا ينظر إلى من يغدق بالوعود. أمون يستكشف الأرض بأصابعه وينطق وفق ضميره. إنه يصدر حكمه على المدان ويضعه في النار الشرقية ويضع العادل في الغرب» (ترجمة G. Posener «أمون قاضي الفقراء» .(BÄBA 12, 1971 pp. 59-63

يبدو أن إصلاح حور محب لم يحقق الغرض المقصود منه.

الآلهة والعدالة

إن مبدأ العدالة كان من السمات الهامة التي كانت تعبر عنها فكرة «ماعت». لقد سبق لنا عرض السمة الكونية لماعت (راجع ما سبق، الفصل الأول / ١ - ٢). لقد ظهرت فكرة هذا الجوهر المجرد في الدولة القديمة، وسرعان ما أعطيت شكل إلهة ليسهل إدراكها، ولقد ظلت هذه الفكرة طوال تاريخ مصر القديمة موضوعا أثيرا لدى رجال الدين، وتطورت معهم ومع الظروف التاريخية التي مرت بالبلاد. واعتبارا من منتصف الأسرة الخامسة أصبح لقب كاهن ماعت يطلق على مديرى الساحة الكبرى، مما يعني اشتراك الإلهة اشتراكا ماديا في مباشرة القضاء. لقد أدى عصر الانتقال الأول إلى النظر إلى الصفات الإنسانية للفرد - سواء كان رجلا أو ملكا - مما ساهم في تدعيم الدور الإلهي في ضمان حيدة المحاكم وهو ما كانت ماعت مسؤولة عنه. ويبدو في التمثيلات الجنائزية لهذه المحاكم مقدار ما كانت تتمتع به هذه الفكرة من أهمية كبيرة.

وكان يمكن لعدالة الآلهة أن تتبدى في نطاق العلاقات الفردية المباشرة مع الآلهة لمن يتوجه إليها شاكيا أو مذنبا من خلال الصلوات أو أعمال التوبة. وكانت هذه الابتهالات تكتب - مثل التي ذكرنا نصها أعلاه - تبعا لمدى ثراء الفرد على كسر من الحجر الجيري أو على كسر من الفخار. وكثيرا أيضا ما كانت موضوعا للوحات حتى تصل الشكوى أحسن إلى أسماع الآلهة، وحتى يكون التعبير أوقع عن توبة المخطىء، الذي قد تكون الآلهة قد أوقعت عليه عقابا كأن أصابته بعمى أو بأية عاهة أخرى، فلا يبقى أمامه إلا أن يرجو العفو الإلهى وأن يسعى إلى اكتساب الرضى بإقامة بناء أو تقديم قرابين.

وسطاء الوحي

من الغريب أنه لم يثبت اللجوء إلى الوحي إلا في الدولة الحديثة، رغم ما حققه من نجاح كبير لدى أهال كانوا حريصين على أن تحكم بينهم الآلهة بنفسها بدلا من البشر - سواء كان هؤلاء البشر من الموظفين أو من الكهنة - الذين كان يسهل إغراءهم وإفسادهم. ومن المؤكد أن وسطاء الوحي لم تكن مهمتهم الوحيدة هو مجرد إظهار السارق والبرىء، فقد كان الملوك

يستعينون بهذه الوسيلة المريحة التي لا يمكن الطعن فيها والتي تجعل الآلهة يشتركون في تحمل مسؤولية قراراتهم الخطيرة. ويبدو أن حتشبسوت وتحوتمس الثالث – كما توضحه الوثائق التي وصلت إلينا – كانا أول من لجأ إلى استخدام هذه الوسيلة، مما دفع المتخصصين إلى التساؤل عن مدى احتمال أن تكون هذه الممارسة ذات اصل أجنبي(٥٩). على أية حال فلقد أصبحت هذه الوسيلة أداة من أدوات الحكم في طيبة اعتبارا من نهاية الدولة الحديثة.

وفي المقابل مارس وسيط الوحي أيضا مهامه القانونية في كادر شعبي. فلقد كان خروج التماثيل المقدسة للاشتراك في المواكب فرصة للشاكين تسمح لهم بالاحتكام إليها. لقد كان الشعب يطلب مساهمة أمون تماما كما كان الملوك يطلبون. ولكن يبدو أن الناس كانوا يولون أعظم ثقتهم واطمئنانهم إلى الملك المقدس أمنحوتب الأول، وربما يبدو لنا هذا لأن الجانب الأكبر من وثائقنا حول الموضوع صادرة عن قرية دير المدينة التي كان سكانها قد اختاروا الملك المذكور كشفيع لهم.

كان للأشخاص الذين ينازعهم الغير فيما لهم من حقوق أو من تحوطهم الشبهات في محيطهم أن يطلبوا بأنفسهم الاحتكام إلى الإله لإثبات أحقيتهم أو لإظهار براءتهم. وكانت القضايا التي يعرض شأنها على وسيط الوحي متنوعة ومتفاوتة مثل إنكار حق جار في ملكية أو ارتفاق أو اتهام بسرقة وغير ذلك. وكان يمكن الالتجاء إلى أحد إجراءين: إذا كانت المسألة المعروضة تستلزم الإجابة بنعم أو لا فقد كان رجوع التمثال المقدس إلى الوراء يعني الإنكار أو الإدانة، أما إذا تحرك التمثال إلى الأمام فمعناه القبول أو منع المحاكمة. والإجراء الآخر أن يتم تلخيص مختلف حلول المسألة ويكتب كل حل منها على قطعة صغيرة من البردي ثم تشتت قطع البردي أمام موكب تمثال أمنحوتب الأول الذي يصبح عليه أن يشير إلى قطعة البردي التي تتضمن الإجابة الصحيحة. ولقد تم اكتشاف العشرات من مثل هذه القطع الصغيرة من البردي التي تشهد على المسائل التي كانت مطروحة. وكانت الأحكام التي يتم التوصل إليها بواسطة وسيط الوحي قابلة للتنفيذ مثلها مثل أحكام المحاكم.

٤– الهيئات القضائية العليا

كانت ساحات القضاء العليا في البلاد تنعقد في العاصمة. واستنادا إلى الأمثلة التي وصلت إلينا كانت هذه المحاكم تنعقد للنظر في كثير من أنواع المسائل: يبدو أنها كانت تهتم قبل كل شيء بالقضايا التي تتعلق بمقر الملك وما يحيط به. وكانت تنظر أيضا في القضايا التي تتعلق بكبار الموظفين أو بالشخصيات القريبة من فرعون. وكانت تنظر أيضا في القضايا التي تمس مصالح الدولة، كما كانت تنعقد بوصفها محكمة للاستئناف. ويلاحظ أيضا أن المعابد – وبصفة خاصة المعابد الجنائزية الملكية – لم تكن مستثناة من هذا الاختصاص.

بعض الأمثلة من الدولة القديمة

توضح لنا الألقاب التي كان يحملها خوأويور – الذي كان يعيش في عصر الأسرة الخامسة – تنوع هذه الدوائر:

«القائم بأعمال الملك، كاتب الوثائق الملكية في البيت الكبير، القاضي، مدير الكتبة، القاضي، مفتش الكتبة في الساحة الكبرى المزدوجة غرب المقر، مدير كتبة *jrjw-j'h*[٦٠]، الذي يحكم في الساحة *wsht* (قبل أن) يتخطى الظل لذراعا، القاضي، مفتش البعثات، مفتش كتبة المحفوظات الخاصة بتوزيع المنتجات، مدير محل الغذاء، مدير كتبة *jrjw-j'h* في الجمعية الكبرى *d3d3t wrt* ... إلخ».

يبدو أن الشخص المذكور الذي كان أيضا كاهن الملك منكاوحور كان يتولى مهاما لدى ثلاث هيئات قضائية: الساحة الكبرى المزدوجة غرب المقر الملكي، وساحة wsht، والجمعية الكبرى. ولا يعرف أحد الدور الذي كانت تقوم به كل منها، وكذلك لا يعرف أحد دور ساحة حورس التي تشير إليها نصوص أخرى. ولكن تشير برديات أبو صير وكذلك بردية كاهون Kahoun XII إلى أن المعابد الجنائزية الملكية ربما كانت إطارا لهذه الهيئات العليا.

وتعتبر القصة التي رواها لنا أوني عن خدمته الممتازة في سلك القضاء حالة نادرة من حالات إفشاء السر التي عبر عنها أحد المصريين من هذا المستوى:

«عندما كنت موظفا، منتدبا في هيراكونبوليس، عينني جلالته صديقا أوحدا ومديرا لمستخدمي البيت الكبير [...] وقد حدث أن أثيرت مسألة سرية كانت محل تحقيق في الحريم الملكي ضد زوجة الملك المحظية الكبرى. وقد طلب مني جلالته أن أتولى الحكم بمفردي دون أن أشرك معي أي وزير أو أي قاض خلافي، وذلك لأنني كنت أتميز بالكفاءة وكنت أحظى بالقبول (؟) لدى جلالته، إذ كنت محل ثقة جلالته. لقد قمت بنفسي بتحرير المحضر ولم يشترك معي إلا واحد من الموظفين المنتدبين في هيراكونبوليس في حين أن وظيفتي كانت مدير المستخدمين في البيت الكبير. لم يحدث من قبل أن استمع شخص في مثل مركزي إلى سر من أسرار الحريم الملكي من قبل، ولكن جلالته طلب مني الاستماع إليه لأنني كنت في نظر جلالته أكثر مقدرة من أي من قضاته ومن أي من كبار موظفيه ومن أي من خدامه» (نقلا عن A. Roc-calli، المرجع السابق ص ١٩٢-١٩٣).

قصة رجل الواحة

وردت قصة رجل الواحة الأدبية في كثير من المخطوطات التي ترجع إلى الدولة الوسطى، إلا أن أحداث القصة تعود، بدون شك، إلى نهاية عصر الانتقال الأول، وهي تعطي صورة حية – إن لم تكن متملقة – عن النظام القضائي المصري في أعلى مستوياته في بداية الألف الثانية

قبل الميلاد. وقد جرت أحداث القصة في مملكة هيراكليوبوليت (إهناسيا) التي كانت تسيطر على مصر الوسطى في ظل الأسرتين التاسعة والعاشرة. حضر إلى الوادى فلاح من وادى النطرون لكي يبيع منتجات المنطقة التي جاء منها، ولكن حدث أن تمكن فلاح شرير غير أمين مقيم في قرية تقع بجوار هيراكليوبوليس من الاستيلاء على أمواله، ولقد دارت أحداث هذه القصة وما استتبعها من إجراءات قضائية في عاصمة هذا الإقليم.

لم يلجأ رجل الواحة إلى سلطات القرية التي وقعت فيها الحادثة حتى يضمن عدم انحياز قضاتها ضده، بل ذهب إلى محل إقامة كبير المفوضين المسئول عن القضايا الزراعية في المنطقة وطلب منه أن يرسل معه رجلا محل ثقة لكي يتولى إجراء التحقيق اللازم، ولم تحقق هذه الشكوى الأولى أية نتيجة في نظر رجل الواحة ولكن كبير المفوضين قام على الفور بإحاطة الملك بالواقعة، ورأى الملك أن يترك الأمور بغير حسم مع إصدار أوامره بضمان إعاشة الشاكي هو وعائلته معتقدا أنهم فقراء. وتتابعت الشكاوى حتى بلغ مجموعها تسعا، بادئة في الشكوى الأولى بإطراءات محببة حتى وصلت إلى حد توجيه الانتقادات القاسية للسلطات العامة بسبب إهمال الشكويه وعدم الاهتمام بها.

ولا نجد النطاق الذي تدور فيه الإجراءات إلا فى الشكوى الأولى ثم في الشكوى الرابعة، ربما لأن كبير المفوضين كان يتحاشى رجل الواحة بحرص، أو لأنه لم يكن يوجد مكان محدد لعقد الجلسات في هذه الفترة التي كانت تتميز بالاضطرابات، وربما لأن الشاكي كان يجهل الإجراءات المحلية التي كان يتعين اتخاذها أو أنه كان يتجاهلها. في الشكوى الأولى يقابل الشاكي كبير المفوضين على باب منزله وفي الرابعة يقابله وهو خارج من معبد حيرى شيف. لقد تم نقش هذا المشهد من قصة رجل الواحة خلال العصر المتأخر عندما أصبحت الأروقة عند مداخل المعابد أمكنة مخصصة لمباشرة أعمال القضاء، وهذا المشهد يعتبر من الوثائق النادرة التي يمكن أن توحي بأن هذه الممارسة كانت ترجع إلى عصر سابق. وأخيرا – بعد أن قرأ الملك الشكاوى التسع – صرح لكبير المفوضين أن يقضي بالعدل: فتمت مصادرة أموال المزارع الشرير وخدمه لصالح رجل الواحة.

سلطات الوزير فى شؤون القضاء فى ظل تحوتمس الثالث

من أكثر الوثائق ثراء، حول المهام القضائية للوزير على نطاق البلاد كلها، هو بلا شك البروتوكول الذي تم اكتشافه في مقبرة رخ مي رع. وكثيرا ما تتم الإشارة إلى هذا البروتوكول، وهو يتضمن حوالي عشرة بنود توضح تفصيلا مختلف جوانب هذه المهام التي كان يباشرها في البدء في نطاق الإدارة التابعة له ثم امتدت لتتناول مختلف مجالات السلطة العليا والقصر. في خارج نطاق المقر الملكي كان يتعين إخطار الوزير بكل ما يجري، وكان

يحتفظ بمحفوظات مركزية، ويمارس الشئون التي تدخل في اختصاصه بواسطة ممثلين له معينين لهذا الغرض. وكان يحرص بهذا على الظهور بمظهر العالم بكل المسائل المتعلقة بحسن سير الأمور في البلاد والذي يتخذ بالنسبة لها القرارات الملائمة.

أما في نطاق المقر الملكي فقد كان يعقد الجلسات ويحضرها بنفسه، وكان – من حيث المبدأ – هو الشخص الوحيد الذي له سلطة محاكمة أعضاء الأسرة المالكة وكبار رجال القصر وكبار معاونيه وكبار أعيان الريف. ولم يكن لأي شخص الحق في أن يتدخل في نطاق مكتبه وأن يباشر أي رقابة على الأحكام الصادرة في هذا النطاق، أو أن يعاقب أي عضو في الفريق الذي يتبعه، أو حتى أن يتحقق من مدى تنفيذ أية عقوبة. وكان يتم قيد أسماء الموظفين المهملين في السجل الموجود في «السجن الكبير *hnrt wr*»، وفي حالة العود تتم معاملتهم كمجرمين.

وبالنسبة لباقي أنحاء البلاد لم يكن يحق له أن يتصرف شخصيا. ومع هذا كان يجب أن ترسل إليه مباشرة كل الشكاوى المتعلقة بالزراعة – وخاصة إذا تعلق الأمر بتحديد الحدود بين الحقول وإزالة الأشجار وإعداد القنوات – والمتعلقة أيضا باستغلال المناجم. وكان يرسل إلى الشاكين مندوبين عنه للتوفيق بين المتخاصمين، ويطلب أن ترسل إليه بصفة منتظمة كل العقود وسندات الملكية ومحاضر القضايا ..إلخ حتى يحتفظ لديه بكل أثر من آثار الأعمال القانونية وبكل الأحكام التي تصدر حتى يتمكن بهذا من الفصل في الأمر بنفسه كآخر درجة من درجات التقاضي. إن هذا الدور الأعلى الذي كان يباشره الوزير كان من قبل – فيما عدا بعض الاستثناءات – من اختصاص الملك وحده في العصور القديمة مثل عصر الأسرة الرابعة وعصر الانتقال الأول، وهذا ثابت في الآثار الأدبية مثل إحدى قصص بردية وستكار Westcar وقصة رجل الواحة.

مؤامرة الحريم

تدخل رمسيس الثالث شخصيا عند نهاية حكمه في قضية المتآمرين الذين حاولوا قتله وقلب نظام حكمه. لم يتول إجراءات التحقيق بنفسه ولكنه عين لذلك لجنة مفوضة للتحقيق منح أعضاءها السلطات المناسبة. وكانت اللجنة مشكلة من ١٢ عضوا تم اختيارهم من بين الموظفين الذين عرف عنهم الإخلاص للفرعون. كانوا من مستويات مختلفة: منهم اثنان من مديري الخزانة واثنان من حملة الرايات وخمسة من سقاة الخمر وأحد المنذرين الملكيين وكاتبان، وتم تكليفهم بإجراء التحقيق وأخذ الأقوال السابقة على الجلسة. ثم تم اختيار نصفهم فقط ليحضروا المحاكمة كمحكمين لإصدار الحكم على مجموعة أولى من المتهمين، وتم تكليف باقي أعضاء اللجنة بالفصل في أمر مجموعات أخرى من المتهمين. وبصفة عامة كانت الأحكام والعقوبات محددة، وقام كثير من المتهمين بالانتحار.

٥- العقوبات وتنفيذها

كان يمكن أن يصدر الحكم - بصرف النظر عن الهيئة التي أصدرته - إما بإقرار ضرر أو ببراءة متهم أو باعتبار شخص آخر مخطئ أو مذنب أو مجرم. وكان يمكن في بعض الأحوال تقرير تعويض لصالح المضرور عما أصابه من ضرر. كانت العقوبات تتفاوت بين تقييد الحرية مع الأشغال الشاقة والعقوبات البدنية والإعدام. وهناك فرق كبير مع هذا بين التهديد بالعقوبة المنصوص عليها في المراسيم الملكية لضمان حقوق وامتيازات إحدى المؤسسات وبين ضمان تنفيذها بعد الإدانة الفعلية، لذلك فلا بد من التمييز بدقة بين كل من القواعد والعرف المتبع.

العقوبات المقررة

نجد بيان العقوبات التي يمكن توقيعها ضد المخالفين في النصوص التي تدعو إلى حسن الأخلاق أو التي تهدف إلى منع خرق القوانين واللوائح. وتعتبر المراسيم الملكية بالتأكيد من أهم مصادر البيانات في هذا الشأن، فنجد في عصر الأسرة الخامسة أن الملك نفر إير كارع يهدد رجال الإقليم الذين يحاولون إعاقة الكهنة والرقيق الذين يعملون في معبد أبيدوس عن أداء مهامهم أو تحويلهم عنها وذلك بالأشغال الشاقة في محاجر الجرانيت وبحرمانهم من المقررات المخصصة لهم من القمح والشعير. أما القضاة والقائمون بأعمال الملك ممن يرتكبون مثل هذه الأعمال فهم معرضون بأن تصادر ممتلكاتهم وخدمهم.

وقد تضمن مرسوم ملكي آخر يرجع إلى عصر الانتقال الأول تدابير أخرى: منها الحرمان من الأموال الخاصة والعائلية لمن يعتدي على حرمة التماثيل الجنائزية وعلى موائد القرابين، ومنها كذلك الحرمان من حق الدفن في مدينة الأموات والقيد بالسلاسل. وأكثر من هذا فإن أقل تواطؤ أو تساهل من جانب الموظفين نحو المذنبين كان يستتبع فقد الوظيفة. وأخيرا صدر مرسوم ملكي في الأسرة السابعة عشرة قرر أن أي رئيس دولة يعفو عن مذنب بعد صدور حكم ضده معرض لأن يفقد عرشه!

وفي الدولة الحديثة نجد أن مرسوم حورمحب ربط كل مادة من مواده بتهديدات مناسبة بتوقيع عقوبات بدنية - مثل القرع بالعصا وبتر الأعضاء - وبالنفي إلى ثارو. أما مرسوم نوري الذي أصدره سيتي الأول بعد ذلك بعدة سنوات فينتسب إلى المراسيم الملكية الخاصة بالدولة القديمة وإن أورد مجموعة من العقوبات البدنية مشابهة لتلك التي وردت في مرسوم حورمحب، وبالإضافة إلى هذه العقوبات قرر أنه بعد استرجاع الأموال التي جرى تبديدها وتحويلها عن هدفها يتم إلحاق الجاني بفريق الرقيق الذي يخدم في المؤسسة المجني عليها(٦١). ويمكن الإشارة إلى كثير من النصوص الأخرى - التاريخية منها والأدبية - التي

تحذر المصريين في جميع الأوساط من انتهاك القوانين وارتكاب الأخطاء الخطيرة منها والبسيطة. ومن المهم الآن أن نرى المدى الذى كانت تقابل فيه هذه التهديدات بتدابير فعلية تتخذ لتنفيذ الأحكام التي تصدر عن مختلف الهيئات القضائية في البلاد.

تقييد الحرية

كان تقييد الحرية – مع فقد الأموال والمنصب – أهم النتائج التى تترتب على ارتكاب فعل من الأفعال التي تتعارض مع الأمانة. ولقد سبق لنا أن قدمنا عرضا لهذه العملية (راجع ما سبق، الفصل السادس / ٣-٤). كان يتم حجز المتهمين أحيانا أثناء فترة تحقيق الوقائع المنسوبة إليهم وتؤكد هذا بعض الفقرات في برديات سرقات المقابر، ولكن بمجرد صدور الحكم كانوا يُلحقون بأحد المراكز العقابية، أو يتم تسليمهم إلى مؤسسة من المؤسسات أو إلى أحد الأفراد ليصبحوا بهذا مسئولين عن ضمان تنفيذ العقوبة. أما المراكز العقابية فكان يشار إليها أحيانا باسم نوع *ḫnrt* التي تترجم بصفة عامة إلى كلمة «سجن»، وأحيانا أخرى كان يشار إليها باسم مكان مثل ثارو Tjarou أو باسم يدل على وصف المكان مثل محاجر الجرانيت.

وكان الاسم الأول شائعا بصفة خاصة في الدولة الوسطى، حيث ظهر في مجالات عدة: المجال العسكري أو الدفاعي حتى عصر سنوسرت الثالث، والمجال الإداري، وارتباطا بإنتاج النسيج، وارتباطا بالأشغال الشاقة وبأعمال السخرة الإجبارية وبالقيود على الحركة وبالأسر. وكان المقصود بهذه الكلمة أنه مكان مغلق محصن يستخدم لمدة محددة ومجهز لحماية وحجز الأشخاص. وكانت هيئة المستخدمين فيه تتكون من مدير وبواب وعديد من الكتبة[٦٢]. وكان السجن الكبير في طيبة يوفر القوى العاملة التي كان مكتب التوظيف يقوم بتوزيعها خلال الأسرة الثالثة عشرة. واستمرت هذه المراكز العقابية قائمة في صورتها العامة على الأقل حتى عصر الانتقال الثاني، واستمرت بعض الألقاب التى كانت تقوم على كلمة *ḫnrt* قائمة حتى خلال العصر المتأخر. وكان يوجد أيضا تعبير آخر هو jtḥ كان له حقل دلالى متطابق مع كلمة *ḫnrt*.

وكانت توجد معسكرات أخرى للأشغال الشاقة ظلت قائمة منذ الدولة القديمة حتى الدولة الحديثة، وأصبحت محاجر الجرانيت – التي في أسوان على الأرجح – تعتبر اعتبارا من الأسرة الخامسة من ضمن هذه المراكز العقابية. وقد أشارت وثيقتان من وثائق دير المدينة ترجعان لعصر الرعامسة إلى ورشة لتقطيع الأحجار كانت موجودة في ميدان الحقيقة، على الضفة الغربية لطيبة، وكانت هذه الورشة مكانا يعمل فيه المحكوم عليهم لتنفيذ العقوبات الصادرة ضدهم. ويتعلق الأمر في هاتين الوثيقتين بأعمال شاقة كان يكلف بها الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام في جرائم خطيرة، ولكن هذا المكان لم يكن العمل فيه قاصرا على

المذنبين وحدهم. وقد أشار مرسوم حورمحب أيضا إلى ترحيل المذنبين إلى الحدود الشرقية وهو ما يصعب تفسيره، فقد يكون السبب أن ظروف العمل في المكان كانت قاسية شاقة وغير صحية مما كان لا يشجع المتطوعين على الحياة فيه مما أدى إلى استخدام مسجوني القانون العام بتكلفة أقل، وقد يكون السبب أيضا أنه كان يتم ترحيل غير المرغوب فيهم من معسكر ثارو على الحدود وإرسال بعضهم إلى سيناء والبعض الآخر إلى كوش.

حقيقة العقوبات

لا شك أن أهم العقوبات التي كان يتم توقيعها بصفة عادية هي مصادرة الأموال والخدم، وتقييد حرية المذنب وحرية عائلته، والطرد من الخدمة حتى بالنسبة لكبار الموظفين، والحرمان من حق الدفن في مدن الأموات المستعملة، والضرب بالعصا. أما العقوبات الأخرى فهي تستحق أن يتم بحثها عن قرب. ومن غير أن نسعى إلى منافسة أفلام الرعب، يهمنا أن نتساءل عن ماهية العقوبات الأشد التي كانت تفرض وعن الدلائل التي لدينا حول حقيقة تنفيذها، والأفضل في هذا المجال عدم الاعتماد على التهديدات التي كانت ترد في الأعمال الدينية والأدبية والقانونية إلا بمنتهى الحرص والحذر إذ كثيرا ما كانت تصاغ لمجرد التهديد الرادع، ويحسن أن يكون الاهتمام الأكبر منصبا على محاضر القضايا.

يبدو أن أعمال التعذيب الجثماني العنيف مثل الجروح المفتوحة وبتر الأنف والأذن والشفاه كانت من مبتكرات الدولة الحديثة، وقد تواجدت بصفة خاصة في المراسيم الملكية وفي حلف اليمين مثل «أقسم أنني إذا قلت كذبا فليتم تشويهي وإرسالي إلى بلاد كوش» بردية المتحف البريطاني (P.BM. 10052,3,22,-23). ويوجد نص آخر يثير قلقا أكبر جاء تعليقا على أعمال تعسفية صادرة عن كاهن مزيف، ويدين هذا النص بين أشياء أخرى أعمال بتر غير قانونية للأيدي، وقد جاءت هذه الإدانة في بردية «قرار الاتهام Indictment» وهي تكشف عن الفساد الذي كان مسيطرا في عصر رمسيس الخامس بين الكهنة وفي إدارة معبد خنوم في إلفنتين. من الصعب الادعاء عند قراءة هذا المقطع بأن مثل هذه الممارسات لم تكن مطبقة.

لننتقل الآن إلى عقوبة الإعدام. الإشارات إليها كثيرة ونقابلها في سياقات من كل نوع، ومثل هذا التواتر يفترض وجود هامش معين بين التخويف بالتهديد وبين الفعل بمعناه الحقيقي. فنجد أن الخازوق الذي كثيرا ما هدد الرعامسة باستخدامه ضد المجرمين استخدمه مرنبتاح لمعاقبة الليبيين الذين حاولوا غزو مصر. وكان الإغراق من المواضيع القديمة التي جاءت من قبل في بردية وستكار Westcar. إلا أن الأحكام التي يبدو أنها تشير إليها غير صريحة على الإطلاق. توجد ثلاثة خطابات ترجع إلى نهاية الدولة الحديثة تتضمن أمرا بالقتل من غير محاكمة صادرة عن القائد باي عنخ Payankh: فبعد أن تأكد من إدانة اثنين من

رجال الشرطة أمر المنفذين بقتلهما ثم وضعهما في كيسين وإلقائهما ليلا في النيل دون شهود.
ولكن الأمر لا يتعلق هنا بعملية إغراق حقيقية كما أن من الواضح أن العملية بأسرها كانت
غير قانونية. ويبدو كذلك أن القتل حرقا كان أمرا رمزيا أكثر منه حقيقيا، بعكس الانتحار
الذى كان هو مصير غالبية المتآمرين الذين فشلوا فى محاولاتهم ضد رمسيس الثالث.

الفصل الثامن

الجيش والبحرية

منذ أبعد العصور، كانت تبدو واضحة العلاقة التي كانت تجمع الجيش المصري مع البحرية في وحدة واحدة: لقد كانت المعركة التي نقشت صورتها على قبضة سكّين اكتشف في جبل العركي(في مواجهة نجع حمادي) معركة بحرية. كان النيل هو وسيلة الانتقال الرئيسية في البلاد، وكانت الجيوش تنتقل في سفن كلما وجدت تحت تصرفها مجرى مائي يصلح للملاحة. وكان المتبع أن تُنقل السفن مفككة على الطرق الصحراوية ثم يتم تركيبها بعد وصولها إلى شاطئ البحر. وبالرغم من أن مصر لم تكن لديها ميول بحرية فلقد عمدت من خلال علاقاتها بالبلدان المجاورة – المسالمة منها أو المعادية – إلى استخدام أسطول بحري مناسب استعانت في إنشائه بالأساليب والأشكال التي كانت تأخذها عن البلدان الأجنبية، ونذكر على سبيل المثال أسطول «بيبلوس» الشهير الذي أشارت إليه النصوص خلال الدولة القديمة والدولة الوسطى. ولقد ترتب على تكثيف المبادلات وعلى زيادة المنازعات الدولية زيادة الارتباط بين قطاعي الجيش والبحرية. ولقد تعلقت التعبيرات المستخدمة في الشئون البحرية بمجالات سرعان ما لم يعد لها بها شأن، وربما كانت الحملات التي كانت ترسل إلى المناجم والمحاجر من أوضح الأمثلة على هذا الوضع، وكذلك كانت مختلف تشكيلات الكهنة ومجموعات العمال تتبع نماذج وتستخدم تسميات مأخوذة عن البحرية.

من الخصائص الأساسية الأخرى التي كان يتميز بها الجيش تعدد المهام التي كان يتولاها ويقوم بتنفيذها. فمصر لم تكن دائما في حالة حرب، وكان الجيش يندمج في حياة البلاد خاصة وأن دواعي عدم الأمان كانت تتجدد من عصر إلى آخر. ومن ناحية أخرى كان الجيش يمثل طاقة عمل هامة ولم تكن السلطات تتردد في استخدامها في أداء مهام كانت لا ترتبط كثيرا بالمجال العسكري، ولقد ترتب على هذا الاستخدام وجود تداخل دلالي في مختلف الألقاب بحيث كان يتعذر أحيانا معرفة ما إذا كان الجيش هو الذي تدخل في أداء مهمة ما أو أن الفرقة المشار إليها كانت ذات طابع مدني. وتوجد سمة أخرى تستحق الإشارة إليها نظرا للأهمية التي اكتسبتها على طول تاريخ هذه المنطقة من العالم: وهذه السمة تتمثل في القدرة الفائقة على التكيف التي كان يتمتع بها الجيش في ظل ظروف دائمة التغيّر والتطور على مدى ثلاثة آلاف سنة. ولم يكن استعداد مصر لخوض الحروب قويا، ولكنها كانت تنجح دائما في إيجاد مخرج لها لإخفاء هذا الوضع التلقائي بالاستعانة في هذا الشأن بأعدائها السابقين.

١- المهمة العسكرية

كان الجيش مستقلا عن الشرطة التي كانت تتبع قطاعا آخر في الإدارة الفرعونية، وكان يتكون من عدة فئات من العاملين منهم من كان يلحق بشخص الملك أو كان يتولى الدفاع عن البلاد أو حفظ النظام في الأقاليم. وكان الجيش بمعناه الحقيقي يتكون من المشاة وحدهم وذلك حتى بداية عصر الدولة الحديثة عندما بدأت الاستعانة بالمركبات أيضا.

الجيش والمليشيا والحرس الملكى

كان الملك - منذ العصر الثيني - هو المسؤول المباشر عن الجيش، وفي كثير من الأحيان باشر الملك هذه المسؤولية بنفسه لما كان لها من أهمية أساسية بالنسبة للنظام الملكي الفرعوني، وفي أحيان أخرى كان يعهد بهذه المأمورية إلى قواده. وكان الملك يحيط نفسه لمباشرة هذه المسؤولية برجال محل ثقة كانوا يساعدونه في تجنيد العدد اللازم وفي إعداد القيادات والإدارات العسكرية المناسبة. وكان أوني يشغل منصب مدير المستخدمين في البيت الكبير عندما كلفه الملك بيبي الأول بتجنيد قوات استثنائية ويتولى قيادتها وبتنظيم الحملات ضد "العامو ساكني الرمال" إلى أن يتم تحقيق النصر النهائي. ولقد تأسس فيما بعد جيش محترف كان يتناسب مع الضرورات التي كانت تعرض في البلاد ويقوم على تدرج رئاسي متخصص، ولكن كان يوجد فيه أيضا مسؤولون من أعلى المراتب الوظيفية في الدولة لمساعدة الملك في الشؤون المتعلقة بالجيش. فنجد أن الملك أرسل أثناء معركة قادش وزيره وعديدا من ندمائه إلى مختلف فرق الجيش التي لم يكن يقودها بنفسه، وكانت مهمة هؤلاء الرسل تعريف قادة الجيش بتطورات الموقف ودعوتهم إلى تقديم المساعدة. لقد كان دور الملك بالنسبة للجيش هاما للغاية، وعندما جلس على العرش من كان لا يستطيع قيادة الجيش - مثل الملكة حتشبسوت - أو من كان لا يريد التدخل شخصيا في شؤون الجيش - مثل الملك أمنحوتب الثالث والملك أمنحوتب الرابع - كان الوضع العالمي لمصر يتأثر بذلك كثيرا بالرغم من المجهودات الدبلوماسية التي كان يبذلها هؤلاء الملوك.

وبالإضافة إلى قوات الجيش الدفاعية منها والهجومية - والتي سنتناول فيما بعد بحث كيفية تشكيلها وطبيعة المهام التي تتولاها - كانت توجد أيضا تشكيلات شبه عسكرية تتولى بصفة يومية حماية الأمن في أقاليم ومدن مصر، وخضعت هذه المليشيات لحكام الأقاليم ولرؤساء المدن. إلا أن ألقاب هذه التشكيلات كانت تختلط مع ألقاب الجيش. والأرجح أن المليشيات كانت تمثل طاقة إضافية يلجأ إليها لتدعيم الجيش عند اللزوم بمناسبة وقوع حرب بحيث تباشر عندئذ نفس مهام القوات النظامية. وعندما انقسمت البلاد على نفسها من الناحية السياسية كانت هذه المليشيات هي القوات الرئيسية التي تستخدمها السلطات المتجابهة. لقد

كان الفرق بين الجيش وبين المليشيا يتمثل إذن أساسا في السلطة الرئاسية التي يخضع لها كل منهما، كما كان الفرق يتمثل أيضا في عدد الرجال المخصص لكل منهما.

وفي بلد مثل مصر يمثل الملك فيه هذه المكانة الكبيرة كان الحرس الخاص للملك وحرس القصر يتمتعان بأهمية خاصة، ولم يكن يلتحق بهما إلا من هم فوق كل الشبهات من الرجال. ونجد في بروتوكول الوزير مادة كاملة حول هذا الموضوع جاء فيها:

«إنه هو(الوزير) الذى يأمر بجمع وحدة الجيش mšʿ والتي تصحب السيد عندما (يسافر هابطا) أو صاعدا في النهر، وهو الذي ينظم بقية القوات(من الحرس) المتواجدة في مدينة الجنوب وفي المقر الملكي وذلك طبقا للتعليمات الصادرة من الدائرة الملكية، وإليه هو في مكتبه يتوجه رئيس حرس الحاكم وكذلك مجلس القوات لتلقي التعليمات حول مهامها».

المشاة

كانت الكلمة *mnf3t* تعني المشاة في جميع العصور، ولكنها لم تكتسب معناها إلا عندما ظهر في الجيش المصرى سلاح آخر بجانب المشاة. ومع هذا نجد أن هذه الكلمة أصبحت – في عصر الدولة الحديثة – مرادفة لكلمة mšʿ التي كانت تشمل على الأرجح سلاح المركبات بالإضافة إلى المشاة. والمعلومات التي لدينا عن الجيش في الدولة القديمة تتعلق بالتدرج القيادي العسكري وبالتجنيد وبتشكيل القوات. كان «القائد» *Jmy-r mšʿ* على القمة وكان يأتمر بأوامر «رؤساء الفرق» *hrp* و«الملازمون» shd و«مساعدو الرؤساء» *Jmy-ht hrp*. وكثير من هذه الرتب كانت توجد أيضا في إطار الوحدات الخاصة مثل الوحدات النوبية الإضافية ووحدات المجندين الشبان وغيرها. أما عن التشكيل العددى للجيش فلقد أوضحت لنا سيرة حياة أوني درجة الأهمية الاستثنائية التي اكتسبتها في عصر الأسرة السادسة أعمال التجنيد الضخمة التي كانت تتم إعدادا لعملية عسكرية واسعة النطاق. كما أوضحت هذه السيرة أيضا الضرورة التي كانت تستلزم دعوة العديد من الأجانب حتى يمكن تجنيد العدد اللازم (راجع ما سبق، الفصل السادس/٣).

جاءت لنا المعلومات – في عصر الدولة الوسطى – من الأقاليم ومن النوبة. فقد أشارت روايات حكام الأقاليم إلى الوحدات التي كانت تتكون منها البعثات – وهي عمليات تجري عادة في نطاق الظروف السلمية. كان عدد أفرادها يتراوح بين عدة مئات وعشرات الآلاف من الأشخاص. وفي إحدى مقابر أسيوط التي ترجع إلى عصر الانتقال الأول تم اكتشاف نموذجين من الخشب رسم على كل منهما رسم فصيلة مكونة من ٤٠ جنديا، في ناحية منها الجنود المصريون مسلحون بالرماح وبالدروع وفي الناحية الأخرى رماة السهام من النوبيين.

وكان يطلق على الجنود من المشاة تعبير *'nḫw / 'nḫw nw njwt* وهو تعبير يعني حرفيا «الذين يعيشون/ الذين يعيشون في المدينة»(٦٣) ويرأسهم «قائد» *3tw / 3 tw n njwt* (راجع ما سبق، الفصل الثالث/٤)، وكان «رماة السهام» jryw-pḏt يشكلون كتائب متخصصة جنودها من أصل أجنبي.

وفي عصر الدولة الحديثة تكونت كل سرية من المشاة من ٢٠٠ رجل تحت إمرة «حامل علم» *ṯ3y sryt* وانقسم كل منها إلى أربع فصائل كل فصيلة منها تتكون من ٥٠ رجلا. ومع أننا لا نعلم عدد الجنود الذي كان يشترك في المعارك إلا أنه من الواضح أن المتاح من الرجال والمعدات لم يعد كما كان من قبل. لقد تحقق تقدم ضخم في الطاقة العسكرية المتوفرة مصحوبة بتغير جذري في الفن العسكري كنتيجة مباشرة لاستخدام الجياد والمركبات.

المركبات

أدخل الآريون في الشرق الأدنى الجواد ونشروا استخدامه لمدة قرن قبل أن يبدأ المصريون استخدامه عند نهاية عصر الانتقال الثاني. ولقد احتفظ الجواد في اللغة المصرية باسمه ذي الأصل السامي *ssm* وأحيانا كان المصريون يستخدمون له اسما آخر كان مشتقا من الصفة «جميل» *nfrw*. وكما كان الشأن في جنوب غرب آسيا لم يكن الجواد مستخدما في الركوب إلا بصفة استثنائية بواسطة الكشافين أو بواسطة حاملي الرسائل، وهو ما يتضح من نموذج آخر من الخشب المرسوم يرجع إلى نهاية عصر الأسرة الثامنة عشرة.

بدأ استخدام الجياد في الجيش المصري بربط كل زوجين منها لجر مركبة من المركبات الخفيفة ذات العجلتين، وكانت هذه المركبات مأخوذة عن الأعداء أو من الحلفاء من الأجانب شأنها شأن أنواع أخرى من الأسلحة، وكانت تصنع في ورش منف – كما دلت النقوش البارزة في سقارة– وفي ورش بررمسيس التي يجري الآن كشف آثارها، وفي غيرها أيضا. وكانت لهذه المعدات الأولوية في غنائم الحرب وفي الجزية.

كانت لهذه المركبات فائدة أخرى عند الملك إذ كان يحب أن يصور واقفا على مركبته وهو يقودها بأقصى سرعة وتصوير معاونيه وكبار ضباطه ممن كانوا يصحبونه في معاركه الحربية. لقد أصبح «سلاح المركبات» *t-nt-ḥtrj* هو السلاح الذي يعبر عن النبل. ومن الواضح أن هذا السلاح كان يمثل قدرا أقل من الخطورة وكان يوفر قدرا أكبر من الراحة إذا ما قورن بالسير على الأقدام للمسافات الطويلة، وإن كان من المسلم به أيضا أن ركوب هذه المركبات كان رياضة تستلزم قدرة كبيرة على حفظ التوازن وتتطلب عضلات قوية كالصلب لمنع السقوط على الأرض تحت وطأة رجات العجل. ولم تنتشر الألقاب المرتبطة بهذا السلاح الجديد إلا

اعتبارا من عصر الملك أمنحوتب الثالث: «مدير الجياد» *jmy-r ssmw* وأيضا «قائد المركبات» *jdnw n t-nt-ḥtrj* وكذلك «سائق مركبة» kḏn وغيرها.

٢- المهام اليومية للجيش

بالرغم من أن نقوش المعابد – وخاصة في عصر الرعامسة – تحاول أن توهمنا بأن فرعون كان هو وجيشه دائما في حالة حرب، إلا أن الأرجح أن الضباط والجنود كانوا يقضون في الراحة وقتا أطول مما كانوا يقضونه في الحرب.

jmy-r mšʿ, mšʿ

لقد أتيحت لنا عدة مرات من قبل الفرصة للإشارة إلى غموض كلمة mšʿ (راجع ما سبق، الفصل الثالث/٤ والفصل الثامن/١)، والتي يبدو أن مدلولها العسكري لم يكن صحيحا دائما. ففي الدولة القديمة كان اللقب *jmy-r mšʿ* يعبر في كثير من الأحيان عن رتبة مبهمة من رتب الضباط أكثر مما يعبر عن منصب محدد في الجيش، وأحيانا كان صاحب هذا اللقب يتولى الإشراف على بعض الوحدات المتواضعة. وكان اللقب مرتبطا أيضا بتنظيم البعثات إلى المناجم وإلى المحاجر وإلى البلدان المجاورة وخاصة إلى بلاد النوبة. كانت *mšʿ* تعني في هذه الحالة «بعثة» وكانت *jmy-r* تشير إلى مسؤولية «مدير» شبيهة بعشرات مثلها من المناصب التي كانت الإدارة تزخر بها في جميع العصور. إلا أن هذا الوضع لم يستمر خلال كل من الدولة الوسطى والدولة الحديثة.

ومع هذا، نجد أنه منذ الدولة القديمة وفي بعض الحالات المشار إليها كان حاملو اللقب على رأس قوات لا تقوم فقط بمهمة استغلال المناجم المعدنية وباستكشاف الأقاليم المجهولة، ولكنها كانت تقوم أيضا بمهام الإشراف على مناطق الحدود وعلى الصحارى والدفاع عنها. وتأكد هذا الاتجاه في عصر الدولة الوسطى، إذ نجد أن حكام الأقاليم في هذا العصر كانوا عندما يسجلون قصص مآثرهم يشيرون إلى هذه القوات بوضوح على أنها هي الوحدات المسلحة التي كانت تستخدمها الأقاليم في تنفيذ المهام ذات النفع العام وفي حماية المنشآت التي كانت تتزايد في الصحراء الشرقية مثل الآبار والخزانات والواحات الصناعية.

لقد كان الجيش يسمى *mšʿ* في كل العصور، وكان يطلق على قادته الفعليين *jmy-r mšʿ* وبالرغم من المرونة التي تميز بها استخدام هذين التعبيرين فلقد احتفظا على مدى ٢٠٠٠ سنة بمدلولهما الأصلي. وبعد مرور ١٥٠٠ سنة على أول ظهور للقب في سيناء في عصر الملك سخم خت نجد أن حورمحب كان يتسمى به بكثرة قبل اعتلائه العرش، وقد ترتب على الأهمية

المتزايدة للجيش في الحياة السياسية للبلاد اعتبارا من عصر الدولة الحديثة أن عاد إلى اللقب كامل مدلوله (راجع أدناه، الفصل الثامن/٥).

الجيش في مواقع الحراسة

إن معلوماتنا عن التكنات ومواقع الحاميات في عصر الدولة القديمة قليلة جدا خارج الألقاب التي كانت تحملها بعض الشخصيات)راجع ما سبق، الفصل الثالث/٤). ويمكن القول أن الكلمات *mnnw, jthw, rthw* التي تتم ترجمتها عادة إلى "قلعة" و"حصن صغير" إنما تشير من الناحية الفعلية إلى هذه المواقع. ويمزز من هذا الرأى أن ما تشير إليه هذه الكلمات كان يقع على حدود البلاد وعلى حافة الصحراء وقرب المدن التي تقع عند مخارج الطرق الموصلة إلى البلدان الأجنبية. وفي الدولة القديمة كان المسؤولون عن ترسانات الأسلحة من المدنيين غالبا، ولم يكن يتولى أمرها العسكريون إلا بصفة استثنائية «مدير الترسانة - مدير الترسانة المزدوجة - مدير التسليح» *jmy-r pr 'h3w / prwy 'h3w / h3w* وبعض من تولى هذه المسؤولية كانوا من الوزراء أو من مديري الخزانة المزدوجة أو من مديري جميع أعمال الملك.

وفي عصر الدولة الوسطى زاد إنشاء القلاع ومواقع الحاميات سواء في داخل البلاد أو على حدودها عند أقصى الناحية الشرقية للدلتا وفي أقصى الجنوب بعد نقل الحدود من عند الجندل الأول إلى الجندل الثاني ثم إلى جنوب الجندل الثاني في النوبة. وأهم الشهادات التي وصلت إلينا تركتها حاميات النوبة[٦٤]. وكانت هذه الحاميات تسمى *mnnw* في النصوص وعلى أختام الإدارة المحلية، وكان يتولى إدارتها حاكم مدينة كما كان الشأن في ميرجسا، أو كان يتولى إدارتها «ضابطه tsw قائد كما كان الشأن في سمنة الغربية، أو «ضابط مرافق للحاكم» *smsw n hk3* كما كان الشأن في أسكوت، أو «رئيس قلعة» *hry / tpy mnnw* وكانت هذه الحاميات تشتمل على خزانة ومخزن للغلال و«مخازن» *wd3* وسجن أصبحت له شهرة حزينة بفضل النصوص القضائية المصرية التي ترجع إلى عصر الدولة الحديثة (راجع ما سبق، الفصل السابع/٥).

وتعطينا بعض المقتطفات من يوميات أحد المسؤولين عن حامية ثارو فكرة محددة عن التحركات التي تم تسجيلها عند الحدود الشرقية للبلاد في عصر الدولة الحديثة:

> «في العام الثالث الشهر الأول من فصل الصيف اليوم الخامس عشر، صعد الضابط المرافق بعل روي ابن ديابي من غزة. كان يحمل إلى فلسطين رسالتين الأولى إلى مدير الحامية jmy-r jw'yt والثانية لأمير صور بعل ترمج.

وفي العام الثالث الشهر الأول من فصل الصيف اليوم السابع عشر وصل رؤساء القوات hryw-pḏt الخاصة بآبار مرنبتاح – حتب – ماعت حياة ورخاء وصحة الموجودة عند التلال، وذلك لإجراء تحقيق في قلعة ثارو ...إلخ».

(عن *Late Egyptian Miscellanies* R.A. Caminos, لندن ١٩٥٤ من صفحة ١٠٨ إلى ١١٣).

أما بالنسبة للترسانات الحربية في هذا العصر فكانت تخضع لإشراف ضباط الجيش.

ولم يكن تواجد الحاميات المصرية قاصرا على وادى النيل. فلقد استلزم الأمر وجود مقار لممثلى السلطة الفرعونية ووجود ثكنات للجنود نتيجة للفتوحات الكبيرة التي حققها الملوك الأول في الأسرة الثامنة عشرة، والتي امتد بها نطاق الامبراطورية من الجندل الرابع إلى نهر الفرات. وأشارت النصوص المتعلقة بأقاليم آسيا إلى وجود العديد من المنشآت العسكرية، كما أظهرت البقايا الأثرية بعض هذه المنشئات وخاصة في سوريا وفي فلسطين. وتم عند الجندل الثاني تحويل بعض القلاع القديمة القائمة من عصر الدولة الوسطى حتى تتناسب مع التنظيم العسكرى الجديد في النوبة. ونشأت كذلك مدن محصنة – أبعد ناحية الجنوب – لمستعمرات مصرية دائمة كانت توضع تحت إشراف رؤساء مدن.

إدارة الجيش والإشراف عليه

من الغريب أن لقب «كاتب الجيش» *ss ms'* كان نادرا جدا في عصر الدولة القديمة. ولم نعرف من حاملي هذا اللقب إلا أربعة كان أشهرهم المدعو كاعبر الذى كانت ألقابه تتكون من سبعة وعشرين عنصرا كانت تتصل بتربية الماشية وبالمحفوظات وبالإدارة الإقليمية وبالقضاء وبصفة خاصة بإدارة الجيش وبالبعثات إلى سيناء وإلى البلاد الأجنبية. ومن بين هذه الألقاب سبعة كانت تتعلق بالمهام الآتية ذات الطابع الخاص: كاتب الجيش الملكى فى أونت Ounet وسررSerer وتبا Tepa وإدا Ida وفي شرفة الفيروز وفي البلدان الأجنبية الغربية والشرقية[٦٥].

وقد لوحظ أن استخدام هذا اللقب كان معتدلا في عصر الدولة الوسطى، وقد استخدم بصفة خاصة فى السنة الخامسة والعشرين من عهد الملك أمنمحات الثالث بمناسبة تجنيد القوات في إقليم أبيدوس. والمعتقد – وهذا راجح – أن وظيفة الكاتب كانت تستتبع في نفس الوقت مهام كاتب الجيش أيضا دون حاجة دائما إلى تخصيص بذلك. وعلى أية حال فإن اللقب لم يصبح شائع الاستخدام إلا في عصر الدولة الحديثة. ومن أشهر من حملوا اللقب فى هذا العصر تيانوني Tjanouny الذي عاش في عهد كلٍّ من الملك تحوتمس الثالث وتحوتمس

الرابع، وقد حدد في مقبرته المهام الأساسية التي كان يتولاها بهذه الصفة وهي: تسجيل المجندين الجدد، وتذكير كل منهم بواجباته، وتقديم التقارير عن سلوك الرجال أثناء الخدمة.

كانت المهام الناشئة عن إدارة الجيش والإشراف عليه عديدة ومتنوعة سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب، ولكنها كانت تكتسب بعدا آخر كلما كان الجيش يتحرك للقيام بإحدى حملاته. عندئذ كانت الأعباء الروتينية اللازمة تتحول إلى مهام ذات خطورة من المقام الأول لا تحتمل التأخير: كانت تشمل عندئذ أعمال التجنيد ونقل التعليمات وتتبع أخبار المعارك وأحداثها يوما بيوم، وتجهيز القوات وتموينها وهو ما وصفه أوني في عهد الملك بيبي الأول:

> «لقد كنت أنا الذي يوفر لهم المخصصات المحددة عندما كنت أشغل منصب مدير مستخدمي البيت الكبير وذلك وفقا للتنظيم الدقيق الذي كنت أرسمه، وبحيث لم يكن أحد ينتهك حقوق زميله، أو يسرق خبز أو حذاء من يوجدون علىالطرق، أو ينتزع أحد الثياب من أية قرية أو يخطف الماعز من أي شخص».
>
> (من A. Roccati ، المرجع السابق ص١٩٣-١٩٤).

وأصبح توزيع المخصصات التموينية على الجنود من المواضيع المفضلة في مقابر ضباط الدولة الحديثة.

٣- الجيش خلال الحملات

لا بد للمرء من أن يكون شديد الحرص وأن ينتبه إلى طبيعة الوثائق محل البحث إذا ما تعلق الأمر بموضوع له هذا القدر من الحساسية مثل موضوع السمعة العسكرية لبلد وشجاعة أبنائها. فالأمر لا يتعلق هنا بالتمييز بين الانتصارات الحقيقية والوهمية ولكنه يتعلق بكل ما يمكن أن تقدمه لنا القصص والمناظر المحفوظة. إننا نلاحظ أن السير الذاتية للمقاتلين تورد كليشهات مكررة عندما يشيرون إلى المعارك نفسها بهدف تمجيد أنفسهم وإثبات جدارتهم بالمكافآت التي حصلوا عليها.

وتستخدم نقوش المعابد بالمثل القوالب المعهودة: قتل الأعداء وتدمير القلاع واقتلاع الغابات وحصاد الحقول وخطف المواشي ...إلخ. ومع هذا فلقد وردت أحيانا وقائع أكثر تفصيلا وأشد دقة كما هو الشأن بالنسبة لمعركة قادش. وبالمثل نجد أن رسوم المقابر التي تعالج المواضيع المشابهة يصعب في مجموعها استخدامها: فنادرا ما تصاحبها كتابات هيروغليفية شارحة تسمح بتفسير المشاهد[٦٦]. وهذه الرسوم من ناحية أخرى قليلة التنوع. فيمكن القول بالتالي أن الأخبار الرسمية للوقائع هي التي تقدم لنا - بالاشتراك مع بعض النصوص الأدبية - أكثر التفاصيل عن الجيش خلال الحملات.

رواية الحملات

بالنسبة للدولة القديمة نجد أخبار الانتصارات العسكرية على حجر بالرمو Palerme:

«لقد تم اكتساح بلاد النوبيين، وتم إحضار ٧٠٠٠ أسير و ٢٠٠٠٠٠ رأس من الماشية كبيرها وصغيرها».

وجاء في بعض النقوش النادرة:

.لقد جاء حاكم (؟) إقليم الكلب المدعو خابا أوبت Khabaoubet مع جيش قوامه ٢٠٠٠٠ رجل لاكتساح واوات».

وتناولت السير الخاصة هذا الموضوع مثل الذي جاء في سيرة أوني:

«لقد عاد هذا الجيش بسلام بعد أن اكتسح بلاد الساكنين فوق الرمال...إلخ».

وفي سيرة مرخوف(وفي غيرها) نجد:

«لقد خرجت من الإقليم الثيني عن طريق الواحة وقابلت حاكم عيام متجها نحو بلاد تمحو Tjéméhou فهزمته إلى الحد الذي جعله يرجو جميع الآلهة من أجل الملك».

ويلاحظ أن معظم القصص العسكرية الرسمية التي تم حفظها من عصر الدولة الوسطى قد جاءت صياغتها من خلال معاوني فرعون الذين كانوا مقربين منه وتم نقشها على الآثار الخاصة أو الملكية: ومنها على سبيل المثال ما قصه القائد مونتو حوتب عن النصر الذي كان قد حققه الملك سنوسرت الأول على النوبيين، وقد جاء هذا النص أسفل مسلة وادي حلفا التي أقيمت في العام ١٨ من عهده(٦٧):

«لقد أبحر جلالته على مركب لقي اتجاه الشمال للقضاء على الأسيويين، ووصل جلالته إلى بلد أجنبي يدعى سشم Séchem، وبدأ جلالته بداية موفقة ثم عاد إلى المقر الملكي سالما وفي رخاء وصحة، وعندئذ فاجأته سشم وعلى رأسها الشرير رتنو Réténou... لخ».

(لوحة سبك خو Sobekkhou).

ولقد وصلت إلينا أخبار بعض الحملات الأخرى من خلال الكتابات الأدبية. فيقول سنوحى في بداية قصته:

«كان جلالته قد أرسل إلى بلاد تمحو Tjéméhou جيشا تحت قيادة إبنه البكر الإله الكامل سنوسرت. لقد أرسله لضرب البلدان الأجنبية ولتأديب من كان يؤيد تحنو Tjéhénou وها هو يعود الآن ومعه أسرى من بلاد تحنو ومعه ماشية لا عداد لها من كل الأنواع».

G. Lefebrve, Romans et contes égyptiens de l'époque pharaonique(من باريس ١٩٤٩ ص٦).

يوميات المعارك

لقد ازدادت إلى درجة كبيرة في عصر الدولة الحديثة الأهمية التي كانت تتمتع بها الحروب بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية، وقد أدت هذه الأهمية إلى ظهور أشكال غير مسبوقة في ذكر أخبار المعارك التي كان يخوضها الملوك. فبالإضافة إلى النماذج التقليدية أو المقتبسة من الممارسات الأدبية المعهودة، ظهرت روايات يقصها الملك من نفسه مستخدما ضمير المتكلم، مثل لوحات كامس أو لوحة تحوتمس الثالث في أرمنت، والأرجح أنها كانت منقولة من الخطب الدعائية لهؤلاء الملوك. واتخذت نصوص أخرى أشكالا أكثر شاعرية – منها على سبيل المثال ما جاء على لوحة إسرائيل تحت عنوان «تلاوة انتصاراته (المقصود انتصارات مرنبتاح) التي حققها في جميع البلدان». وشهدت نهاية الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين تطور نوع جديد من الوصف وصل إلى قمته في قصص المعارك التي خاضها رمسيس الثالث.

ويقوم هذا التجديد الذي تحقق في عصر الدولة الحديثة على ممارسة إدارية لم تكن معهودة من قبل. فعندما كان فرعون يقوم بقيادة قواته بنفسه كان يصطحب معه كاتب الجيش الذي كان يكلف من الملك بتحرير تقرير يومي مفصل حول تحركات الجيش وحول الأحداث في كل من المعسكرين، وهذا المستند الذي كان يحرر على الرقوق لم يكن يختلف عن اليوميات التي جرى على تحريرها في ذلك الوقت معظم رؤساء الإدارة والمنشئات والمصالح التي كانت تتبع الدولة وتتبع ممثليها المحليين.(راجع ما سبق، الفصل الثاني /١و٥ والفصل السابع/٢ والفصل الثامن/٢). ولم نتحصل على أية نسخة أصلية من هذه التقارير الرسمية، ولكن أمكننا من خلال تحليل شكل ومضمون الروايات المحفوظة أن نميز تلك التي تمت صياغتها نقلا عن مثل هذه اليوميات(٦٨).

والروايات التي استخدمت هذه اليوميات كأساس لها نجدها أحيانا في سير الأفراد – مثل سيرة أحمس بن أبانا عند بداية الأسرة الثامنة عشرة – ونجدها أيضا وبصفة خاصة في النقوش الملكية الهامة خلال الدولة الحديثة مثل الحلقة الأولى من يوميات تحوتمس الثالث ولوحات أمنحوتب الثاني في منف وفي طيبة، وكذلك في النشرة الخاصة بمعركة قادش وفي القصيدة التي تتعلق بهذه المعركة. وإذا كان الوضع قد تغير خلال حكم مرنبتاح، إلا أن تحرير اليوميات أثناء المعارك التي كان يخوضها الملك استمر كتقليد متبع. ونجد أثناء الألف الأولى قبل الميلاد لوحة الملك بي ولوحة حلم الملك تانوت آمون والمرسوم المحرر بثلاث لغات للملك

بطليموس الرابع وكلها تقدم محاضر عن المعارك، يعتمد كل منها على يوميات محررة عن الأحداث المشار إليها.

الجبهة

أيا كان الأسلوب المتبع في التعبير كانت هذه الروايات العسكرية تدور حول الحروب الدفاعية أو حروب التحرير أو الفتوحات، وكانت تهتم بالطرق التي كانت الجيوش تسير عليها للوصول إلى مقصدها، وبانتصاراتها المتتالية، وبهوية الأعداء وبعدد قواتهم ومواقعها، وبالظروف التي أحاطت بالهجمات الرئيسية، وبانعقاد مجالس الحرب وبالقرارات التي كان يصدرها الملك، وبالهجمات المضادة التي كان يشنها الأعداء، وبمختلف الحيل التي كانوا يلجؤون إليها، ثم بالقضاء النهائي عليهم. ومن النادر أن نجد أخبارا تهتم بالتفاصيل مثل تلك التي جاءت في «قصيدة بنتاؤور» وفيها لا نكتفي بتتبع فتوحات رمسيس الثاني الذي كان قد انعزل عن الجانب الأكبر من قواته أمام مدينة قادش، ولكن نتعرف أيضا على حالاته الروحية التي يعبر عنها للإله أمون في قطعة رائعة تمثل الإيمان والتدخل الإلهي الذي منحه القوة حتى تمكن من تحقيق النصر.

وعندما كان الأمر يتعلق بحروب لا تدافع فيها مصر عن نفسها، فلقد كان على القوات المصرية أن تقطع مسافات شاسعة حتى تصل إلى أماكن المعارك. وعندما كانت القوات تتجه ناحية الجنوب كانت تنتقل عادة في مراكب نيلية، أو كانت تستخدم طريقا آخر موازٍ يمر عن طريق الواحات، وهو الذي اتبعه مرخوف في عصر الأسرة السادسة، واتبعه أيضا الهكسوس للوصول إلى كرما. أما إذا كان اتجاه القوات نحو أسيا فكانت تبحر من ميناء منف أو من ميناء بررمسيس حتى تصل إلى السواحل الفلسطينية السورية، أو كان يمكنها أيضا أن تبدأ رحلتها من ثارو مخترقة شمال سيناء حتى تصل إلى غزة. وكان الطريق الذي تتبعه القوات من المسائل الاستراتيجية الهامة التي كانت تناقش في اجتماعات القيادة ثم يحددها فرعون بصفة نهائية.

ونادرا ما كانت الكتابات الأدبية تفصل تطورات المعارك وتقلباتها، وذلك على عكس النقوش التي على جدران المعابد والتي كانت هذه المعارك من الموضوعات المفضلة فيها. كانت الكتابات الأدبية تهتم بإبراز القدرات الاستراتيجية للملك والإشادة بشجاعته. أما نقوش المعابد فكانت تهتم بالإشارة إلى سقوط مدن الأعداء. ولقد أشارت مقابر الأفراد أيضا خلال كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى إلى المدن المحاصرة وإلى الاشتباكات الميدانية. وتعتبر اللوحة

التي وصلت إلينا من عصر الدولة الحديثة والتي تصور الجيوش المتصارعة خلال معركة قادش من اللوحات الرائعة غير العادية، وكذلك يعتبر أيضا منظر المعركة البحرية لرمسيس الثالث ضد شعوب البحر فريد من نوعه.

ولم تكن القواعد المتبعة تختلف سواء دارت المعارك على الأرض – في سهل أو جبل أو مدينة – أو على النيل أو في البحر بجوار سواحل المتوسط. فقد كان الملك عادة، بمجرد إخطاره بوقوع ما يهدد البلاد، يسارع بعقد مجلس الأزمات لكي يحصل منه عادة وبدون مشاكل على الإذن بالرد، وإلا فقد كان يمكنه أن يتخطى المجلس كما فعل كامس. وإذا كان الملك على رأس جيشه بنفسه، فكان يسارع إلى جمع أركان حربه كلما استدعى الأمر اتخاذ قرار هام وكان يستمع إلى آرائهم قبل اتخاذ قراره النهائي، وتتم الإشارة كثيرا إلى قدرة الملك على اتخاذ القرارت الفورية على ضوء تطور العمليات. وكان المشاركون من الضباط والجنود يحرصون هم أيضا على إثبات جدارتهم بتصوير رؤيتهم الخاصة للأحداث على مسلة أو في مقابرهم لتخليد ذكرهم.

٤- دور الأجانب في الجيش

إن الأجانب الذين نجدهم في الجيش المصرى على طول تاريخه لم يكن لهم دائما نفس الوضع، بل كانت الظروف التي تحدد أحوالهم تختلف من عصر إلى آخر. وكان هذا التغيير والتطور الذي يطرأ على أحوالهم من العوامل الأساسية في تطور الجيش الذي تغير تدريجيا بتأثير هذه العناصر الأجنبية. بل ولقد كان هذا التطور أيضا من العوامل الأساسية في تطور البلاد نفسها، التي كان اعتمادها على قدراتها العسكرية يزيد باضطراد على طول تاريخها، وذلك من أجل تحقيق التوازن في اقتصادها ولضمان استقلالها أو لاستعادته عندما كانت تفقده.

القوات الأجنبية في الجيش المصرى قبل الدولة الحديثة

لقد كان الجيش المصري يفتخر بكثرة ما كان يقع بين أيديه من أسرى وذلك منذ أقدم المعارك التي خاضها ضد الأعداء الأجانب، (راجع ما سبق، الفصل السادس / ٣و٤). ومن الممكن – بل ومن الأرجح – أن يكون الجيش قد استخدم بعض هؤلاء الأسرى بجانب الجنود المصريين. ولكننا لم نتأكد من اشتراك الأجانب في البعثات إلا اعتبارا من الأسرة الخامسة، حين كان كثير من الضباط ومن ضباط الصف في هذا العصر على رأس وحدات مساعدة من النوبيين: «مديرون وقواد وضباط ومساعدون في القوات المساعدة النوبية» *jmy-r / ḥrp / sḥḏ* / *jmy-ḫt ḥrp j3'w* وفي عصر الأسرة السادسة زاد عددهم زيادة كبيرة في الوقت الذي

تزايدت فيه العمليات في بلاد النوبة وكثر استغلال الموارد المعدنية في الصحراء الشرقية وفي سيناء.

ولقد كانت السيرة الذاتية لأوني هي التي وفرت لنا المعلومات عن مدى اتساع وتنوع القوات الأجنبية – من النوبيين ومن الليبيين وربما أيضا من الأسيويين – في الجيش المصري. وعرفتنا هذه السيرة في نفس الوقت أن هؤلاء الجنود الأجانب كان قد تم تجنيدهم في بلادهم وبمحض إرادتهم ولم يكونوا من الأسرى السابقين الذين نقلوا ولاءهم لمصر. (راجع ما سبق، الفصل السادس/ ٣و٤). ولم تغير الاضطرابات التي صاحبت عصر الانتقال الأول شيئا في هذا الوضع خاصة وقد ثبت اشتراك كثير من الجنود النوبيين في المعارك التي جزأت جنوب البلاد، وكذلك ثبت وجود جالية صغيرة من النوبيين في جبلين[٦٩]. والنماذج المكتشفة في أسيوط التي سبقت الإشارة إليها ترجع أيضا إلى عصر الانتقال الأول، ونشاهد فيها فصيلة من النوبيين حاملي السهام (راجع ما سبق، الفصل الثامن/١). ولم يختف النوبيون من مناظر الدولة الوسطى ولكن يبدو أن دورهم قد تقلص خلالها ولم نعد نقابل إلا نادرا ألقابا لضباط من النوبيين المساعدين.

الوضع خلال الدولة الحديثة

ترتب على الفتوحات الظافرة المتتالية خلال الدولة الحديثة التزايد المستمر في أعداد الأسرى من الأجانب، ولم يكن يتم إلحاقهم كلهم في صفوف الجيش. ولقد وصف رمسيس الثالث بوضوح الأسلوب الذي كان يتبع مع من كان لا يلتحق منهم بالجيش وذلك في بردية هاريس Harris 1, 77،5-6 التي أشارت إلى الليبيين منهم:

> «لقد وضعت قادتهم في السجن، وأقمت عليهم باسمي رؤساء ومسؤولين من أهالي هذه البلاد *'3yw n mhyt* بعد أن تم وشمهم واستعبادهم، ختم باسمي..إلخ».

ومن الثابت الذي لا غبب فيه أنه خلال النصف الثاني من الألف الثانية قبل الميلاد كانت الوحدات الأجنبية في الجيش المصري تتكون أساسا من الأسرى السابقين. ولكننا نجهل ما إذا كان أسلاف رمسيس الثالث كانوا يستخدمون مثل هذه الوسائل القاسية.

كان يتم تجميع الأجانب في وحدات ويعين عليها رؤساء من أهالي البلد الأجنبي، «مسؤولون عن قوات أجنبية» *'3yw thrw* وكان هذا التعبير ينطبق أيضا على الجيوش المعادية. وكانت قيادة هذه الوحدات خاضعة لضباط مصريين من رؤساء الوحدات وحملة الأعلام. وتؤكد العديد من المناظر هذه الأحكام، إلا انه توجد أيضا مناظر أخرى تبين – بالإضافة إلى هذه الوحدات المساعدة – وجود وحدات أخرى مختلطة يحارب فيها الجنود من

الأجانب جنبا لجنب مع الجنود المصريين، والأرجح أن هؤلاء الأجانب كانوا من الرجال الأحرار الذين كانوا قد أثبتوا من قبل ولاءهم لمصر، وكانوا كلهم يتبعون سلاح المشاة.

وبالإضافة إلى النوبيين الذين استمروا في تزويد الجيش المصرى بالعديد منهم، ظهر جنود آخرون من بلدان أخرى: فلسطينيون من جنوب فلسطين وسوريون وشردن Chardanes ومشواش Méchouech وفلست Philistins وغيرهم، وكانوا يحتفظون بملابسهم وبمعداتهم الأصلية. وعندما كانوا لا يشاركون في الحروب كانوا يوضعون في معسكرات ويعيشون كجاليات خاصة، «راجع ما سبق، الفصل السادس/٤»، بعد تسليم أسلحتهم التي كانت تودع مع الأسلحة المصرية لدواعي الأمن. وهذا ما تصفه أيضا بردية هاريس Harris 1, 78,10:

«لقد كان الأفراد من الشردن Chardanes ومن الكهك Kehek ينامون على ظهورهم في فراشهم باطمئنان دون أن يخشوا شيئا، ولم يكن بينهم عدو كوشي أو سوري، وكانت الأقواس وغيرها من الأسلحة متحفظا عليها في المخازن..إلخ».

قدرة الجيش المصرى على التكيف

كانت الأسلحة التي يستخدمها الجيش المصري من أحسن الأمثلة على القدرة الملحوظة لهذا الجيش على التكيف خلال عدة آلاف من السنين في مواجهة أعداء كانوا يطاردون بعضهم بعضا ويستخدمون وسائل تزداد تقدما مع الزمن. كانت سنون السهام والرماح التي استخدمها المصريون منذ فترات ما قبل التاريخ مصنوعة من حجر الصوان المدبب، وظلت على حالها دون تطوير يذكر حتى استخدمت بجانبها أسلحة مصنوعة من البرنز ومن النحاس في عصر الدولة الوسطى، مع استمرار استخدام الأسلحة السابقة معها لمدة طويلة أخرى. وبالرغم من هذه الروح المحافظة فلقد أدى تواجد الوحدات الأجنبية التي كانت تحتفظ بأسلحتها داخل الجيش المصري إلى فتح الطريق أمام إمكانيات جديدة.

لم يكن المصريون يكتفون بالاستيلاء على أسلحة خصومهم المهزومين، بل كانوا يعمدون بدورهم إلى إنتاجها، ولقد ثبتت هذه الحقيقة من قالب لدرع حيثي تم اكتشافه في آثار بررمسيس، وتعزز هذا أيضا بمناظر صناعة الأسلحة في مقابر سقارة الخاصة بالضباط الرعامسة، والمناظر التي توجد في معبد مدينة هابو والتي تظهر رمسيس الثالث وهو يستعرض معدات قواته. وكان استخدام الجواد والمركبة في بداية عصر الدولة الحديثة وما تلا ذلك من تطوير لسلاح المركبات خلال الأسرة الثامنة عشرة من الشواهد الأخرى التي تعزز سعي مصر دائما إلى أن تقاتل أعداءها بأسلحة لا تقل عن أسلحتهم.

ويوجد مجال آخر استفاد ولا شك من التأثير الأجنبي وهو الأسطول. لقد كان المصريون على ألفة كاملة بوسائل الملاحة النهرية، ولكن لم يكن عندهم استعداد مسبق في الملاحة البحرية، هذا مع أن الملاحة في النيل لم تكن من الأمور السهلة وخاصة في أوقات الفيضان. وبالرغم من هذا فلقد ثبت أن المصريين قاموا منذ عصر الدولة القديمة برحلات إلى كل من بلاد بونت وبيبلوس مما يؤكد الإرادة المصرية التي سعت إلى قهر العائق الذى كان يمثله كل من البحر الأحمر والبحر المتوسط، وإلى تطوير وسائل الملاحة النهرية لاستخدامها إلى أبعد من حدود البلاد. ويبدو في هذا المجال أيضا أن الحل الأمثل الذي اتبعوه هو الاستفادة من النماذج الأجنبية، بدليل أن السفن البحرية الأولى التي قاموا ببنائها أطلقوا عليها اسم «بيبلوس». وكانت مصر – تحت ضغط الضرورات العسكرية – تستخدم أحد فروع النيل لمرور القوات، التي كانت تبحر من منف أو من بررمسيس لتتوجه إلى آسيا. لقد ارتبط إنشاء ميناءين في هاتين المدينتين بالتطور الذي كانت قد حققته الملاحة المصرية في البحر المتوسط، وقد ساهم في تحقيق هذا التطور الحكام المتتالون لأواريس.

٥- الوزن المتزايد للجيش فى السياسة

لقد كانت علاقة المصريين بجيشهم دائمة التغير، وكان الجيش – وفقا لطبيعته والدور الذي يناط به – يحتل مكانة متفاوتة الأهمية في حياة البلاد، وكان المسؤولون عن الجيش أيضا يتدخلون في هذه الحياة بدرجة أو بأخرى.

الجيش والسياسة فى كل من الدولة القديمة والوسطى

كانت مسائل الحرب والسلام من اختصاص الملوك في جميع العصور. ولكن هذا الاختصاص كان يتم مباشرته بطريقة تختلف تبعا لمدى السلطات التي كان يتمتع بها الملوك، وتبعا للظروف العامة التي كانت سائدة في مختلف العصور. وكانت مثل هذه الأوضاع تؤدي أحيانا إلى انتقال الحكم من أسرة حاكمة إلى أخرى إذا حدث أن أظهرت الأولى ضعفا. وكانت التدخلات العسكرية في الحياة السياسية للبلاد تتم بأشكال متعددة. كان النجاح في إتمام عملية محددة تتلوها عودة مظفرة أسهل بكثير من تحقيق فتوحات حقيقية لأراض جديدة يتم الاحتفاظ بها فيما بعد. ولم يكن تغير الظروف والأوضاع قاصرا على نطاق البلاد وحدها ولكن كان يمكن أيضا أن يكون لما يجري في مختلف القارات تأثير على مصر، وكان يمكن لحدث ما يبدو بعيدا أن يصبح له تأثير في مصر بعد مرور ٢٠ أو ٥٠ أو مائة سنة. هذه العوامل كلها كانت تؤثر في دور الجيش قبل عصر الدولة الحديثة وخلالها.

ويبدو أن مصر لم تتعرض منذ بداية تاريخها حتى نهاية الدولة القديمة لتهديد الغزاة وذلك فيما عدا تهديد سكان الرمال الذين تحدث عنهم أوني، أو على الأقل لم يصل إلى علمنا مثل هذا التهديد. وفي ذلك الوقت كان ينظر إلى السيادة المصرية في جنوب فلسطين كما في النوبة وفي ليبيا أيضا كحقيقة مسلم بها. كان يمكن لأعضاء إحدى البعثات المتوجهة إلى الجنوب أن يتعرضوا للقتل من وقت إلى آخر، ولكن سرعان ما كان يتم توجيه حملة تأديبية لغسل الوصمة وإنقاذ الشرف. في ظل هذه الظروف لم تكن مصر ترى من الضروري الاحتفاظ بطاقة عسكرية ثقيلة تقوم عليها قيادة متخصصة ومتطورة. ولهذا كانت المبادرة التي قام بها الملك بيبي الأول في جنوب فلسطين فعلا غير مسبوق.

ولقد ترتب على غزو الدلتا خلال عصر الانتقال الأول كما ترتب على الحروب الأهلية التي صاحبته في صعيد مصر، أثر مزدوج: فمن ناحية تأكدت ضرورة الاحتفاظ بصفة دائمة بجيش محترف في جميع أنحاء البلاد، ومن ناحية أخرى تأكدت ضرورة تدعيم دور الميليشيات المحلية. ولقد كان يمكن أن يترتب على هذه الضغوط وجود قيادة عسكرية قوية، ولكن يبدو أن الإدارة المركزية المصرية نجحت في الاحتفاظ بالسيطرة على الأوضاع حتى بالنسبة لإدارتها لشبكة القلاع التي أقامتها عند الجندل الثاني مما حال دون أن يفرض الجيش نفوذه على السلطة المدنية. وعلى أي حال فلقد سارت مصر – بإرادتها أو بغير إرادتها – في اتجاه لا عودة منه نحو ظروف جديدة أدت إلى أن يكتسب الجيش في ظلها نفوذا قويا.

الجيش والسياسة الخارجية خلال الدولة الحديثة

لقد بدا خلال عصر الانتقال الثاني عدم كفاية الترتيبات التي كانت متخذة للدفاع عن حدود البلاد، مما جعل الملوك الأول للأسرة الثامنة عشرة يشعرون بضرورة اتباع سياسة في الدفاع عن البلاد لا تستند على النطاق الداخلي في مصر فحسب، ولكن تستند أيضا على النطاق الخارجي في الشرق الأدنى وفي شرق أفريقيا. ولقد تغير الوضع نتيجة لهذه السياسة الجديدة، وفي ظلها أصبح من الضرورات الملحة توفير جيش على مستوى أهداف البلاد، مع الحفاظ على طاقته دائما بل والعمل دائما على إنمائها لتكون على مستوى مجابهة الأعداء الجدد الذين كانوا يظهرون من الاتجاهات الاربعة الرئيسية.

لقد أصبحت التدبيرات اللازمة للمحافظة على الأقاليم المفتوحة تمثل عبئا ثقيلا على مصر، إلا أن الملوك من الدولة الحديثة تحملوا هذا العبء بطريقة غير متماثلة. فقد كان بعضهم يتولى هذه المسئولية شخصيا ويخصص سنوات عديدة من حياته من أجل تصحيح الأوضاع في مكان أو آخر، والبعض الآخر كان يعتمد في هذا الشأن على آخرين سواء كانوا من

المصريين أو من أهالي البلدان المفتوحة، وكثيرا ما كان هذا التصرف يترتب عليه ضياع أراض. إلا أن المشكلة لم تكن تتعلق دائما بمجرد الحفاظ على الإمبراطورية وهو ما كان يعتبر بمثابة رهان كبير يواجه مصر. لقد كان الوضع يتحول أحيانا إلى مسألة حياة أو موت وكثيرا ما كان يحدث نفس الشيء في باقي بلدان الشرق الأدنى أيضا. فالأعداء – من الليبيين ومن «شعوب البحر» – كانوا متزاحمين على حدود مصر نفسها عند نهاية كل من الأسرة التاسعة عشرة والعشرين، وكان هؤلاء أكثر تصميما من كافة الأعداء الذين سبق أن قابلتهم مصر على طول تاريخها مجتمعين. لقد نجحت «شعوب البحر» بالفعل أثناء تقدمها في أن تمحو الكثير من الدول من على الخريطة، وكان الليبيون يستعدون لاحتلال ثلثي مساحة الدلتا.

ولقد نمت بالضرورة فئة جديدة من النبلاء العسكريين نتيجة لتنامي الاحتياجات العسكرية وبتأثير البلدان التي كانت مسيطرة على جنوب غرب آسيا خلال النصف الثاني من الألف الثانية قبل الميلاد. تم خلق مناصب ورتب جديدة، وأصبحت إدارة الأملاك على نطاق الإمبراطورية كلها غير ممكنة إلا بسند من الجيش. وقد شهدت على ذلك التحصينات التي كان المصريون يقيمونها في كل مكان كانت لهم فيه مصالح. وتشهد على ذلك أيضا المراسلات الدبلوماسية التي اكتشفت في العمارنة والتي كان يتم تبادلها بين الملك وأتباعه، وفي هذه المراسلات كان ممثلوا الحكومة المصرية يحذرون أخناتون بصفة دائمة من التهديدات التي كانوا يتعرضون لها، وكانوا يحثونه على التدخل وإلا فقد السيطرة على الوضع.

الجيش والسياسة الداخلية خلال الدولة الحديثة

إذا كان الهدف الأول الذى سعت الفتوحات إلى تحقيقه هو أمن البلاد، فإن هدفها الثاني كانت له نفس الأهمية بالنسبة لمصر: وهو تصحيح الاقتصاد من خلال تحقيق مورد حي للثروات وللأيدي العاملة. وكان هذا الهدف يتحقق مبدئيا أثناء الفتوحات من خلال ما تستولي عليه القوات من غنائم ثم كان يتحقق بصفة منتظمة مع نجاح الفتوحات بواسطة الضرائب والجزية وأعمال السخرة (راجع ما سبق، الفصل الخامس/١). ومنذ ذلك الوقت أصبح التوازن المالي المصري يعتمد على القدرة العسكرية لمصر، إذ أن هذه القدرة كانت تضمن استمرار تدفق هذه الإيرادات التي كان من المستحيل الاستغناء عنها في تنفيذ السياسة الداخلية للملوك. لقد كانت هذه السياسة الداخلية تقوم من الناحية الأيديولوجية على هيبة الحكم، مما كان يتعارض مع أي اتجاه نحو الزهد والتقشف.

ومن ناحية أخرى، تأثر الاقتصاد الزراعي – وكان أكثر فروع الاقتصاد المصري حيوية – بالإصلاحات التي كان يطبقها الملوك المتتابعون في الدولة الحديثة والتي كانت تستهدف مكافأة من كان يستحق المكافأة من الضباط والجنود السابقين (راجع ما سبق، كل من الفصل

الرابع/٤ والفصل السادس/٤). وهؤلاء كانوا يحصلون، تبعا لإنجازاتهم ورتبهم، على «ذهب الشجاعة»، وعلى مساحات متفاوتة من الأرض إما كملكية خالصة أو لإدارتها. وبجانب توزيع الأراضي على العسكريين سواء من المصريين أو من الأجانب كانت تقام في بعض المواقع من البلاد وبخاصة في مصر الوسطى مستعمرات مخصصة لإقامة العسكريين من الأجانب. ويبدو أن رمسيس الثاني كان هو البادئ بهذه السياسة وكان الملك أحمس هو أول من كافأ رجاله بمنحهم الأراضي مع ما يلزمها من أفراد. وقد واصل كل من ستي الأول ورمسيس الثالث ورمسيس السادس على الأقل اتباع نفس هذه السياسة أيضا.

لقد عرف العسكريون كيف يشعرون الملوك بأهميتهم الجديدة المتزايدة، فقد أصبح لا يمكن الاستغناء عنهم في تنفيذ سياسة تنمية الموارد من كافة أنحاء الامبراطورية، كما أصبح لا يمكن الاستغناء عنهم أيضا في تحقيق أكبر استفادة لمصر من الأرض الزراعية، خاصة وأن كثيرا من الأراضي التي كانت تمنح لهم كانت تقع في مناطق لم تكن قد استزرعت بعد. لقد أصبح من أهم شروط مباشرة السلطة هو أن يعرف الملك كيف يتصرف وهو على رأس رجاله في البلدان النائية كقائد محنك بارع. ولقد ترتبت نتائج وخيمة على الممتلكات المصرية في الخارج إثر السياسات السلمية التي جنح إلى اتباعها كل من حتشبسوت وأمنحوتب الثالث وأخناتون وتوت عنخ آمون. ولم يكن مستغربا أن ينجح قائد قوات الملك آي في أن يخلفه على العرش، كما لم يكن غريبا أن يحرص الملك رمسيس الأول على أن يسند إلى نفسه كل هذا العدد من الألقاب العسكرية.

ونقدم مثالين نوضح بهما أهمية الدور الذي أصبح العسكريون يقومون به في مباشرة أعمال الإدارة خلال الأسرة الثامنة عشرة. المثال الأول - وهو الأقدم زمنا - التعداد الذي باشره كاتب الجيش تيانوني خلال فترة حكم كل من تحوتمس الثالث وتحوتمس الرابع، وارتبط هذا التعداد في نفس الوقت بإجراء تحقيق شامل عن السكان والحيوانات في البلاد. والمثال الثاني هو ذلك المرسوم الذي أصدره حورمحب - قائد القوات السابق الذى أصبح فرعونا - وقد حال هذا المرسوم دون استبعاد الجيش من أعمال الإدارة العادية، وخاصة أعمال جباية الضرائب لما كان قد ترتب على هذا الاستبعاد من سوء استخدام السلطة.

الفصل التاسع

المؤسسات الفرعونية خلال الألف عام الأولى

في كل مرة كانت تخضع فيها مصر لاحتلال أجنبي كلي أو جزئي لأراضيها، كانت مؤسساتها تعاني من أيام صعبة تخرج منها وقد تدعمت أو ضعفت أو تبدلت تبعا للحالة. ومما لا شك فيه أن تأثير المحتل كان يتوقف على مدى التنظيم الذي كان يتميز به، ولطبيعة الاستعداد الشخصي لقادته ولطول المدة التي كان يستغرقها الاحتلال في أرض مصر. وهكذا نجد أن الرحل الذين اجتاحوا شرق الدلتا خلال عصر الانتقال الأول سعوا بصفة خاصة إلى تحقيق أكبر فائدة من الرخاء الذي وجدوه في المناطق المحتلة، ويبدو أنهم لم يتركوا وراءهم إلا الخراب ولم يكن لهم أي تأثير على المؤسسات المصرية التي تأسست من جديد وذلك كما يبدو بوضوح من النص المعنون «إرشادات إلى مري كا رع».. وهذا النص يدور حول المهام الملكية من خلال وصية وجهها أحد ملوك هيراكليوبوليس (إهناسيا) من الأسرة العاشرة إلى خليفته. وكذلك نجد - بعد زمن طويل - ان الأشوريين الذين كان بإمكانهم تحقيق تغييرات عميقة في البناء الإداري لم يتركوا أثرا يذكر لأن بقاءهم في وادي النيل كان قصيرا لدرجة لم تمكنهم من إجراء أي تغيير.

وعلى العكس، نجد أن الهكسوس كانوا أداة اتصال بين الشرق الأدنى ومصر، وكذلك كانت إقامة الفرس في مصر طويلة بما فيه الكفاية كما أنها تحققت خلال فترتين، مما أدى إلى ترك تأثير دائم في كافة المجالات. ولم يكن هؤلاء المحتلون مجرد عامل من عوامل الاضطراب والتغيير ولكنهم كانوا يمثلون تهديدا جديا بأن تفقد مصر هويتها تماما. والواقع أن كلا من الكوشيين والفرس قد قام بدور إيجابيّ للغاية من أجل الحفاظ على التقاليد المؤسسية والثقافية والدينية المصرية، مدفوعين إلى ذلك بدوافع عديدة ولكنها كانت تعني ضمنا الإعجاب المخلص بالحضارة المصرية. وكان للتعاون الذي أبداه بعض المصريين مع المحتلين الأجانب المتتابعين، ولردود أفعال البعض الآخر في نفس الوقت، تأثير ساهم في تطوير المؤسسات المصرية وفي توافقها مع الأحداث والظروف الجديدة.

إن مسؤولية الاضطرابات التي وقعت خلال العصور التي يقال عنها «انتقالية» وخلال العصر المتأخر أيضا تقع في نفس الوقت على عاتق الأجانب والمصريين معا. وإننا نجهل بصفة عامة ما إذا كان التأثير الأقوى في انهيار الأوضاع كان يرجع إلى الضغوط الخارجية أو إلى نواحي الضعف الداخلية، ولكن الملاحظ أن المقاومة الوطنية لم تكن تنتظم دائما بطريقة متسقة كلما كانت البلاد تتعرض للغزو الخارجي. فكثيرا ما كان يترتب على الغزو وقوع

انقسامات في البلاد كانت تصل أحيانا إلى حد الحروب الأهلية، كما حدث على سبيل المثال خلال عصر الانتقال الأول. ومن الواضح على أي حال أنه كان يوجد ارتباط بين الأحداث الخارجية والأحداث الداخلية. لقد كانت مصر تعاني أزمة في نهاية كل دولة من الدول الثلاث الكبيرة التي عرفتها. ومن الصعوبة بمكان أن نحدد الظروف التي صاحبت كل أزمة من هذه الأزمات، ومثل هذا التحليل يخرج عن نطاق دراستنا ولكن هناك شيء واضح: إن إعادة بناء الدولة كان يمر في كل مرة من خلال استعادة السيطرة على البلاد.

ولا بد على أي حال من التفرقة بين ما حدث خلال كل من عصر الانتقال الأول والثاني وبين الأوضاع التي سادت عند نهاية الألف الثانية قبل الميلاد. لقد جرت العادة – بحق أو بغير حق – على إطلاق تعبير عصر الانتقال الثالث على الأحداث المثيرة التي وقعت بعد انهيار الرعامسة حتى وصول الأشوريين(٧٠). وجرت العادة أيضا على استخدام تعبير العصر «المتأخر» على كل ما حدث بعدها. وأيا كانت أهمية الدور الذي لعبته الحكومات الأهلية خلال كل من المرحلتين المذكورتين فإن الأمر فيهما لم يعد يتعلق بمجرد فترة عازلة طويلة في التاريخ المصري ولم يعد يتعلق بمدى استمرار البقاء أو بتحديد ما تأثر من الشؤون، ولكن الأمر اصبح يرتبط بمجموعة من العوامل التي أصبح لها طابع الدوام والاستمرار والتطور تحت تأثير ضغط حركات عرقية عنيفة وسياسة عالمية واسعة النطاق شملت الحوض الشرقي للبحر المتوسط وأفريقيا الشرقية. لقد أصبحت دول المنطقة مترابطة وأصبح بعضها يعتمد على البعض الآخر بشكل متزايد، وأصبحت كل منها تسعى من خلال أهدافها التوسعية إلى تحقيق السبق للحيلولة دون الخضوع لتأثير المشاكل. لقد تضمنت هذه الأوضاع الجديدة تدخلات من الشمال ومن الجنوب ومن الشرق ومن الغرب أدت تدريجيا إلى تغيير المؤسسات الفرعونية.

١- ملوك مصر

بدأت طبيعة الملك تتغير منذ القرن الحادي عشر قبل الميلاد بسبب تواجد عدة أسر مالكة متعاصرة في البلاد. فإلى جانب الورثة الشرعيين للفراعنة الرعامسة الذين اختاروا تانيس عاصمة لملكهم، تولى كبار الكهنة في طيبة الحكم بصفة رسمية على الوجه القبلي، وسعت إمارات عديدة في وسط الدلتا وفي غربها لأن يصبح لها مستوى مساو. كان نفوذ كل من هؤلاء يتفاوت من قرن إلى آخر. وعندما قام الملك الكوشي بي بدفع قواته ضد قوات تف نخت أمير سايس وقوات حلفائه في الوجه البحري وفي مصر الوسطى لاستعادة السيطرة على وادي النيل، فلقد تقدم بصفته حامي القيم التقليدية للبلاد ضد صغار الملوك المنحدرين من أصل ليبي، وقاومت الأسرة التي أنشأها بأقصى ما يمكنها الغزو الأشوري، بل إن الملك دارا الأول تصرف كفرعون في مصر التي لم يكن يقيم فيها طويلا.

انقسام السلطة

طوال الثمانمائة وخمسون عاما التي سبقت غزو الاسكندر لمصر لم تعرف البلاد إلا نادرا فترات توحدت خلالها تحت نظام واحد سواء كان ذلك في ظل ملوك وطنيين أو مصريين من أصل أجنبي أو أجانب ذوي ثقافة مصرية أو أجانب بصفة كاملة. لقد كانت لبعض هؤلاء الملوك- مثل ملوك تانيس – اختصاصات الفراعنة السابقين وإن لم تكن لهم قدراتهم، واستعاد البعض سياسة حقيقية طبقوها على نطاق البلاد مثل ملوك كل من الأسرة ٢٦ و٢٨-٣٠، واستخدم بعض الملوك، مثل ملوك الأسرة ٢٥، صياغات جديدة استوحوها من التقاليد القديمة، كما عمد آخرون إلى إدارة البلاد من الخارج بأساليب تبتعد إلى حد كبير عن تلك التي كان قد عرفها وادي النيل. في ظل هذه الظروف كان التطور الذي طرأ على المؤسسات وعلى القانون وعلى الاقتصاد وعلى المالية غير متسق وكان يختلف من مكان إلى آخر في مصر. وربما كان تنوع مصادرنا من العوامل التي أدت أيضا إلى زيادة الإحساس بالارتباك.

كانت أكثر الانقسامات دواما وظهورا هو الانقسام المعتاد بين الوجه القبلي والوجه البحري مع تحقق بعض التغييرات من وقت إلى آخر. وأحيانا كان هذا الانقسام يقوم في ظل سلام سائد واعتراف متبادل، كما كان الأمر خلال الأسرة ٢١ على سبيل المثال، وأحيانا أخرى كان هذا الانقسام يعبر عن صراعات لم تنته إلى نتيجة كما كان الأمر بصفة خاصة بين الملك بي والملك تف نخت. وقد لعبت مصر الوسطى في مرات عديدة دورا حاسما شبيها بذلك الذي قامت به خلال كل من عصر الانتقال الأول والثاني. لقد أصبحت منف رمزا للسيادة على مجموع البلاد أيا كانت العواصم المحلية باعتبارها نقطة الالتقاء بين المملكتين. وكان امتداد المملكة الجنوبية يعتمد على قوة رؤسائها في حين كانت الدلتا في معظم الأحيان مقسمة إلى عدة مناطق للنفوذ. خضعت الناحية الشرقية من الدلتا مدة طويلة لسيطرة ملوك تانيس الذين ضعف نفوذهم عند نهاية الأسرة ٢٢، وقد أدى هذا إلى حدوث انشقاق نشأت على أثره أسرة جديدة معاصرة هي الأسرة ٢٣ التي اتخذت لنفسها عاصمة جديدة هي ليونتوبوليس(تل المقدم). وفي نفس الوقت تقاسمت رئاسات متعددة من أصل ليبي منطقة غرب الدلتا.

ولم يكن من الممكن أن تترتب على مثل هذه الجغرافيا السياسية المتحركة أية أوضاع واضحة. كان على السلطة الأكثر استقرارا في الجنوب أن تعمل حسابا للمنافسات التي كانت تمزق المناطق الشمالية ولمختلف الضغوط المباشرة وغير المباشرة التي كانت تؤثر فيها. لقد أشارت بعض النصوص المكتشفة في طيبة إلى السلطات التي اعترف بها كهنة آمون الأول. ونادرا ما كان الفائز في النزاع يمتلك القوة الكافية التي تمكنه من الاحتفاظ بسيطرته على المناطق بمجرد أن يبتعد عنها. وعلى العكس فإن من كان ينجح في إقامة حكومة فعالة كان

يترك وراءه علامات باقية تدل عليه. وكانت الأشكال التي تتخذها السلطة متنوعة تبعا لما إذا كانت هذه السلطة ذات طبيعة ملكية أو أنها كانت معتبرة كذلك، أو أنها كانت ذات طبيعة دينية أو ذات طبيعة عسكرية.

طبيعة السلطة

لقد واصل ملوك فترة الألف الأولى قبل الميلاد، ممن كان لهم تأثير حقيقي على البلاد أو على جانب هام منها، اتباع أسس الأيديولوجيا الفرعونية التي كانت قد ظلت سائدة في البلاد حتى نهاية الدولة الحديثة، ولقد حدث هذا سواء كان هؤلاء الملوك من الأهالي أو كانوا من أصل أجنبي وأقاموا في البلاد لأجيال عديدة مثل الليبيين، أو كانوا قد حصلوا على ثقافتهم في الخارج ولكن وفق نفس التقاليد المستوحاة من الثقافة المصرية مثل الكوشيين، أو كانوا من الأجانب الذين كانوا لا يحضرون إلى مصر إلا لمدد متفاوتة قد تطول أو تقصر. لقد كانوا في جميع هذه الحالات يتولون نفس المهام التي كان يتولاها أسلافهم، من حيث الطقوس وأعباء الإعاشة والتشريع والحرب. لقد حافظوا على نفس الشعائر الملكية السابقة كما حافظوا على نفس الصورة التي كان لخلودها أبلغ الأثر على ملوك الدول المحيطة.

لقد كان اعتلاء كهنة أمون الأول الملك عند بداية الأسرة الحادية والعشرين حدثا جديدا مميزا لعصر الانتقال الثالث. ويبدو أن الحدث لم يكن مفاجأة لأحد من الناحية السياسية، فلقد كان هؤلاء الكهنة منذ وقت سابق يشغلون الفراغ الذي كانت قد تركته سلطة الرعامسة، وكانت قد تركزت منذ ذلك الوقت كل السلطات في شخص رجل واحد هو حريحور الذي أصبح يشغل في نفس الوقت السلطات الإدارية التي تمثلها سلطة الوزير، والسلطات العسكرية في شخص القائد العام، والسلطات الدينية باعتباره الكاهن الأول لأمون. ولقد سارت به هذه السلطات إلى أعتاب العرش وإن لم يعتليه شخصيا تاركا ذلك لخلفائه. لقد كانت مباشرة السلطة في هذه الحالة سابقة على مراتب التكريم، وكان هذا الوضع مناسبا لملوك تانيس الذين لم يكن باستطاعتهم فرض نفوذهم على مجموع البلاد. وتحقق فيما بعد تحالف بين العائلتين الملكيتين عزز من الاعتراف المتبادل بينهما. ولقد تميز كبار كهنة أمون بحزم مكنهم من المحافظة على رفات ملوك الدولة الحديثة التي كانت مهددة من لصوص القبور مما يثبت أيضا حرصهم على الشرعية. وامتدت المملكة التي يأسسها بي نجم الأول من الجندل الأول حتى قلعة الحيبة شمالا.

كانت الدولة الحديثة قد شاهدت اعتلاء أكثر من ملك من العسكريين، وكان قد استقر في الدلتا خلال الأسرة العشرين كثير من القادة المحاربين من الليبيين والمشوش مع القبائل التابعة لهم ووصل هذا الاتجاه إلى ذروته خلال عصر الانتقال الثالث. تميز الليبيون بالهدوء

بعكس رؤساء المشوش الذين أصبحوا يطلقون على أنفسهم لقب «رئيس ما Ma الكبير» *wr/ ms '3 n n3* وأخذوا يوسمون من ممتلكاتهم في غرب الدلتا. وعند نهاية الأسرة الحادية والعشرين تحالف شاشانق رئيس بوبسطس مع عائلة بسوسينس وزوّج إبنه لإبنة بسوسينس وأسس الأسرة الثانية والعشرين. ونجد هنا أيضا أن القادم الجديد اعتلى الحكم بأساليب تقليدية دون مصادمات. وفيما بعد قام تف نخت «الرئيس الكبير للبو» wr/ms '3 n Lbw وأمير سايس بدوره بتأسيس الأسرة الرابعة والعشرين(٧١). وفي هذه المرة كانت القدرات العسكرية للملك محل اختبار.

التعبير عن السلطة

إن خير ما يدلنا على مدى شرعية ادعاءات الملوك ومدى نجاحهم في الظهور كفراعنة هو بصفة عامة بحث البروتوكول الذي كان متبعا في ظل حكمهم. ويلاحظ أنه كان يوجد اتجاهان خلال عصر الانتقال الثالث: الاتجاه الأول كان يستوحي أسلوب التعبير الذي كان سائدا في ظل الرعامسة، وكان هذا الأسلوب هو أقرب التقاليد الملكية إلى عصرهم. والاتجاه الثاني كان يستوحي أساليب كل من الدولة القديمة والدولة الوسطى. ومع هذا كانت تقع بعض الأخطاء ونواحي إهمال عندما كان هؤلاء الأهالي يستوحون الأصل. وقد لوحظ بصفة خاصة إدخال تعبيرات جديدة لبعض الألقاب كانت تستند إلى اللغة المنطوقة وإلى الأساليب الإدارية السائدة. وتعزز الميل نحو استرجاع القديم خلال كل من الأسرة الخامسة والعشرين والأسرة السادسة والعشرين، وكانت آخر الأسرات الحاكمة التي كان ملوكها من الأهالي غير الأجانب تميل بوضوح إلى هذا الاتجاه. ولقد اتجه أيضا أسرحدون وملوك الفرس إلى اتباع التقاليد الفرعونية أو ما كان يستوحى منها.

لم يطرأ على العادات والطقوس الملكية تغيير يذكر بالنظر إلى سعي الطامعين في العرش إلى تدعيم مواقفهم. ولقد وردت الإشارة عدة مرات إلى قيام تحالفات بين العائلات المالكة. وحقق وسطاء الوحي التابعين لآمون في طيبة نفوذا واسعا مستوحين أسلافهم في الدولة الحديثة ممن كان الفراعنة يلجأون إلى استشارتهم، ويعتبر هذا اتباعا لنفس الاتجاه الذي كان يستوحي الأساليب القديمة، وهو وإن كان مرتبطا بالماضي إلا أنه يعرف كيف يجد أساليب مبتكرة في التعبير عن نفسه. ويمكن الإشارة في هذا المجال أيضا إلى لوحة تانوت أمون التي يطلق عليها اسم «لوحة الحلم» وتروى هذه اللوحة قصة رائعة تستهدف تأكيد الحق الشرعي لتانوت أمون في خلافة طهرقا على العرش. ويمكن مقارنتها بالقصة التي جاءت في بردية وستكار Westcar لإضفاء أبوة إلهية مقدسة على ملوك الأسرة الخامسة. ونجد في المقابل أن وسيط الوحي في بوتو الذي بشر بسمتك الأول بالظروف التي ستصل به إلى ملك البلاد لم

يكن فيه شيء من المصرية، ربما لأن قصته قد وصلت إلينا من خلال هيرودوت الذي لا بد وأن يكون قد صبغها بالطابع اليوناني. ولم تصل إلينا معلومات تذكر عن ظروف تنصيب كل هؤلاء الملوك على العرش، وذلك باستثناء تنصيب الإسكندر الذي تم في منف بعد أن أقره وسيط الوحي في سيوة.

لقد أتيحت لمعظم الملوك الذين حكموا مصر أو جانبا هاما منها لفترات متفاوتة فرصة تطبيق سياسة خاصة بهم في المجال الداخلي وأحيانا في المجال الخارجي أيضا، وكانوا يباشرون بغير شك السلطات الملكية، ويقومون بتقديم القرابين وفق الطقوس الرئيسية للبلاد أو للمناطق التابعين لها، وكانوا يسهمون بأنفسهم في إدارة البلاد، وتميزت عهودهم بإنشاءات مرموقة، وحققوا انتصارات في بعض المعارك. وكانوا يقومون على ضوء ما كان يطرأ في الداخل أو في الخارج من أمور باتخاذ الإجراءات التي كانت تتناسب مع المواقف الجديدة وكانت تؤدي أحيانا إلى تعديل الممارسات القديمة التي كانت ترجع إلى آلاف السنين السابقة، إما بإلغاء بعضها أو بتدعيم بعضها الآخر.

٢- المؤسسات

اختلفت خلال فترة الألف الأولى قبل الميلاد طبيعة الوثائق. فلقد طرأ انقطاع فجائي على مصادرنا في عصر الانتقال الثالث، وقد حدث ذلك إما لأسباب إدارية أو لأسباب ترجع إلى ظروف حفظ البرديات في شمال البلاد الذي كانت قد تجمعت فيه أجهزة السلطة في ذلك الوقت، وقد عوض من هذا النقص بصفة جزئية العديد من النصوص المنقوشة – مثل لوحات الهبات ولوحات سيرابيوم ونصوص الوحي في الكرنك. وقد أمدتنا هذه المصادر بأنواع أخرى من المعلومات. لقد ترتب على انفصال الإدارة في كل من الوجه القبلي والوجه البحري تطور نوعين مختلفين من الكتابة: «اللغة الهيراطيقية غير العادية» في الجنوب واللغة الديموطيقية في الشمال. وبدأت ملفات المحفوظات تصل إلينا من جديد اعتبارا من الأسرتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين، وبعض هذه الملفات لا زالت حاليا تحت الدراسة، ويضاف إلى هذه الملفات وتكملها السير الذاتية التي سجلها بعض كبار الموظفين على تماثيلهم. ومن ناحية أخرى فإن النصوص الآرامية التي ترجع إلى العصر الفارسي غزيرة إلى حد ما، وبصفة عامة فإن من السهل الرجوع إليه(٧٢).

السلطة التنفيذية

كان القائمون على السلطة التنفيذية يختلفون تبعا لما إذا كانت الحكومة مدنية أو عسكرية أو دينية، أهلية أو أجنبية. وعلينا أن نرضى في هذا المجال بصفة خاصة بالمعلومات المحدودة

التي توفرها لنا المصادر المتاحة حاليا. كانت عصور الأسرات من الواحدة والعشرين حتى الخامسة والعشرين استمرارا مباشرا لتقاليد الرعامسة، وبعد انتهائها لم يصلنا إلا عدد محدود من أسماء وزراء آخر الأسرات التي كان ملوكها من الأهالي ونذكر منهم نسباكاشوتي Nespakachouty وبوخريس Bocchoris وباك إن رن إف Bakenrenef وجم إن إف حورباك Gemenefhorbak وهم من العصر الصاوى و Psammétikséneb من الأسرة التاسعة والعشرين وبادي نيت Padineith وحارسا ايزيس Harsiésis من الأسرة الثلاثين(٧٣). وكان يوجد أيضا وزراء آخرون، ولكننا نجهل ما إذا كان لقب الوزير كان لا زال محتفظا بنفس مضمونه الأصلي عند نهاية العصر الفرعوني، أو أنه كان قد تحول إلى مجرد لقب ذي طابع شرفي أساسا. ويبدو أن الوزراء المشار إليهم كانوا من رجال الإدارة المحليين وكانوا يشغلون أعلى المراكز الدينية في المناطق التي كانوا يقيمون فيها. وعلى أي حال فإن معابدهم التي أقيمت في طيبة أو في سقارة أو في ميت رهينة تشهد على علو شأن المراكز التي كانوا يشغلونها.

ولقد نشأ منصب جديد في حكومة الكهنة الأول لآمون في طيبة اعتبارا من عصر الأسرة الواحدة والعشرين: وهو منصب «زوجة الإله» *ḥmt nṯr* وكانت تلقب أيضا باسم «العابدة المقدسة» *dw3t nṯr* ولقد بدأ هذا المنصب في الظهور منذ عصر الأسرة الثامنة عشرة وكانت قد شغلته عندئذ الملكة أحمس نفرتاري، ولكنه اكتسب عند نهاية الألف الثانية قبل الميلاد مضمونا سياسيا. وكان يتم اختيار الأميرات العذراوات لهذا المنصب وكن يتمتعن بامتيازات ملكية: فكان وضعهن في البروتوكول على سبيل المثال يشبه وضع الفراعنة، وتشهد مختلف الوثائق الإدارية على الامتيازات التي كانت مخصصة لهن وكن يحصلن في ظلها على وضع مساو لوضع الملك وكن يمثلن الملك عندما كان يغيب عن طيبة. وفي عصر الأسرة الخامسة والعشرين أصبح يعهد بإدارة الوجه القبلي من إلفنتين حتى هرموبوليس إلى الكاهن الرابع لآمون في حين أصبح الكهنة الأول لا يقومون إلا بدور ثانوي.

كان الملكان الأشوريان أسرحدون وآشوربانيبال يختاران ممثليهما في مصر من بين المسؤولين المحليين المصريين الذين كانوا في الخدمة عند وصول كل منهما إلى مصر، وكان كل موظف يمثل السلطة الأشورية في نطاق الإدارة التي كان يتولاها. وهكذا شغل الكاهن الرابع لآمون الذى كان يدعى مونتو إمحات منصب šarru طيبة. ولم تكن هذه سوى مناصب ذات طابع محلي بحت ولم يتواجد في البلاد عندئذ حاكم أشوري أو مصري يتولى منصبه على نطاق البلاد كلها: فإن الملك بانتقاله شخصيا هو الذي كان يظهر في النصوص كرئيس للإدارة في مصر. وربما كان ذلك راجعا إلى قصر مدة كل من الاحتلالين الأشوريين الذين عرفتهما مصر مما لم يستتبع بالتالي ضرورة إقامة تنظيم محدد. وعلى العكس من ذلك استقر الفرس

في مصر لمدة طويلة وأقاموا نظاما للحكم كانت مصر في ظله ولاية satrapie وذلك منذ عصر الملك قمبيز وكان الفرس يتولون قمة السلطة يساعدهم مصريون من المتعاونين معهم، وكان الوالي satrape يقيم في منف ويجمع بين يديه السلطات المدنية والعسكرية.

الإدارة

إن معلوماتنا عن مختلف فروع الإدارة المركزية المصرية خلال الألف الأولى قبل الميلاد ليست متساوية على الإطلاق. لقد وجدت على الآثار الخاصة بالأفراد والتي ترجع إليعصر الانتقال الثالث مجموعة الألقاب التقليدية التي تتعلق بأعلى مناصب الدولة مثل لقب «مدير خزانة سيد البلاد المزدوجة» و«مدير مخازن الغلال المزدوجة»، ولكن ترتب على تفاقم الاضطراب في الواقع السياسى أن أصبحنا نجد في المناصب المفتاحية شخصيات تحمل ألقابا لم تكن لها علاقة تذكر بالمسؤوليات التي كانت معهودة إليهم. وكذلك أدى التطور العام للأوضاع إلى تواجد ألقاب جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل لقب «مدير المدن» ولقب «مدير كتبة معابد كل آلهة مصر في الوجه القبلي وفي الوجه البحري». وسواء كان هذا اللقب الأخير شرفيا أو ذا مدلول فعلي فإن من شأنه أن يثبت الأهمية المتزايدة للدور الذي أصبحت تؤديه المعابد في حفظ وثائق البلاد (راجع أدناه، الفصل التاسع/٤)، وتواجدت أيضا ألقاب مستوحاة من الألقاب القديمة ولكن في صورة جديدة مثل «مدير أعمال الوجه القبلي والوجه البحري». ويمكن القول بأن التجديد الأساسي الذى أدخله العصر الصاوي في تنظيم السلطة التنفيذية هو ابتداع منصب «المخطط» sntj وهو يشبه منصب وزير الاقتصاد وكان يرأس مناصب المديرين الآخرين الذين كانت أعمالهم تتعلق بهذا القطاع(٧٤).

لقد تأثرت الإدارة المحلية بلا شك بالتقسيمات الإدارية المتتابعة التي توالت على مصر تاريخيا. كان التقسيم الأساسى دائما هو تقسيم البلاد إلى وجه قبلي ووجه بحري، وظل هذا التقسيم من العلامات البارزة الدائمة في الجغرافيا السياسية للبلاد، ولكن هذا التقسيم لم يعد يشمل إلا جانبا من المناطق التي كان يشملها كل من الوجهين من قبل. فظهرت إمارات متفاوتة الاتساع في مصر الوسطى وفي غرب الدلتا خلال عصر الانتقال الثالث. ولقد قدمت لنا لوحة النصر التي أقامها الملك تف نخت صورة محددة عن هذه الإمارات حوالي عام ٧٣٠ قبل الميلاد، إلا أن الصراعات التي تعرضت لها هذه الإمارات أدت إلى تغيير هذه الصورة. كانت الألقاب التي يحملها هؤلاء المسؤولون المحليون متنوعة: كان تف نخت يلقب باسم «زعيم الغرب الكبير»، في حين كان رؤساء هرموبوليس (الأشمونين) وهيراكليوبوليس (إهناسيا) وبوباستس (تل البسطة) وليونتوبوليس (تل المقدم) يشغلون مرتبة الملك وكان كل منهم يدعى «الذى يحمل الحية المقدسة»، أما أمير أتريبيس (أتريب) فكان «نبيلا» *r-p't* أما باقي الرؤساء

فكان يطلق عليهم اسم «رئيس أو سيد مدينة» ḥ3ty-ʿ مع ذكر اسم المدينة الرئيسية التي تقع في منطقة كل منهم.

وهذا اللقب الأخير كان موروثا عن نبلاء الدولة القديمة – مثله مثل r-p't- وكذلك عن الإدارة المحلية في عصر كل من الدولة الوسطى والدولة الحديثة وهو الذي أصبح في الحقيقة الأكثر استقرارا. كان هذا اللقب يطلق على حكام المناطق سواء كانوا ملوكا أو من كبار الضباط أو من كبار رجال الدين. فإذا كان الأمر يتعلق بمملكة كان اللقب يُتبع باسم عاصمتها وإلا كان يُتبع باسم المدينة الرئيسية. وكما كان الشأن من قبل كان يمكن لهذا اللقب أن يدل على حاكم إقليم أو رئيس مدينة صغيرة أو متوسطة الأهمية. وأيا كان الحيز الذي كان يتعلق اللقب به فلقد كان يشمل خلال كل من عصر الانتقال الثالث والعصر المتأخر الإشراف على رجال الدين وعلى المسؤوليات الاقتصادية المتعلقة بإدارة المعابد. ولقد تعرض التقسيم التقليدي للبلاد خلال هذا المدى الطويل من الزمن لتعديلات عدة، إلا أن كلا من الكوشيين والصاويين والفرس اتجهوا إلى تعزيز هذا التقسيم، وهو أيضا ما سيفعله الإغريق فيما بعد. والواقع أن هذه التنظيمات المحلية كانت ذات فائدة كبيرة للمحتلين الأجانب – بما فيهم الأشوريين والفرس – وذلك لأن هذه التقسيمات المحلية لم تكن تتكون من وحدات شديدة الاتساع بحيث يمكن أن تصبح مجالا لمقاومة ذات خطر.

التشريع والقانون

لم نعرف إلا قليلا التشريع الذي كان ساريا خلال عصر الانتقال الثالث. وتشير التنبؤات العديدة المسجلة على جدران معبد أمون بالكرنك بجوار مصلى المركب إلى أنه كانت قد تطورت عدة بدائل من الصياغات التي كانت تستخدم في أشد الحالات اختلافا. وقد أطلق ديودور على الملك باك إن رنف اسم المصلح الكبير للقانون الخاص في مصر، ومع هذا لم يصل إلينا أي نص من النصوص القانونية التي كانت سارية خلال عصر الأسرة الرابعة والعشرين. ولم نكتشف وجود تشريع مختلف عن ذلك الذي كان ساريا خلال الدولة الحديثة إلا من وثائق ترجع إلى العصر الكوشي. ويبدو أن الملك أحمس الثاني قد اهتم فيما بعد وبصفة خاصة بالتشريعات العقارية والمالية. وقد أكد مصدران هما ديودور والوقائع الديموطيقية Chronique démotique الأهمية التي أعطاها دارا الأول للقوانين المصرية، فقد أصدر أمرا بتجميعها بالخط الديموطيقي ثم ترجمتها إلى اللغة الآرامية وكانت هي اللغة الرسمية لإمبراطورية الأخمنيين. ويبدو أن القانون الخاص لم يكن قد تغير عما كان عليه خلال العصر الصاوي، وأن القانون الأهلي قد ظل هو القانون الساري طوال فترة الاحتلال الفارسي.

والنصوص القانونية التي وصلت إلينا وترجع إلى الألف الأولى قبل الميلاد لا زال معظمها غير منشور، وما نشر منها لم يحظ بالدراسة والتعليق التي يمكن أن تفيد غير المتخصصين إلا بصفة استثنائية. وكثير من هذه النصوص يتعلق بالاقتصاد وبالمالية مثل القروض وبيع العبيد وبيع واستئجار الأراضي وبيع وقسمة الأعباء والمنشآت والجماعات الدينية وغيرها. وبعضها الآخر يتعلق بالعائلة مثل الزواج والطلاق والتركات والتبني وهذه تمثل الجانب الأكبر من الوثائق الموجودة، ويتضح منها عدم حدوث تغير ملحوظ إذا ما قورنت بالأحكام التي كانت سارية خلال العصور السابقة وخاصة خلال الدولة الحديثة. ومجموعة النصوص الآرامية المتعلقة بمصر هي عبارة عن مدونة موازية للنصوص الموجودة بالخط الديموطيقي وهى تتعلق ببعض نواحي الممارسات الإدارية والاقتصادية والقانونية التي كانت سارية في القرن الخامس قبل الميلاد وبطبيعة الجهات القضائية التي كان يرجع إليها في حالة الخلاف.

٣- الاقتصاد والمالية

لا يتعلق الأمر هنا بتقديم صورة واضحة وكاملة عن اقتصاد لا نعلم عنه إلا بعض آلياته في بعض العصور وفي بعض المناطق، كما لا يتعلق أيضا بتقديم تحليل تفصيلي لبعض الملفات الأكثر تكاملا فيما وصلنا. ولكن هدفنا لا يعدو أن نحاول – من خلال أمثلة ثابتة – توضيح كيف ألجأت التغيرات التي طرأت في الحوض الشرقي للبحر المتوسط خلال الألف الأولى قبل الميلاد مصر إلى تعديل ممارساتها تدريجيا وإلى تغيير ما يرتبط بهذه الممارسات من مؤسسات، عندما أصبحت لا تنقل عن هياكلها التقليدية الأساليب التي تتفق مع ظروفها الجديدة التي لم تعرف مثيلا لها من قبل.

السمات الجديدة للاقتصاد

من أهم الملفات التي في حوزتنا المدونات على اللوحات التي كانت تسجل الهبات خلال الفترة من بداية الأسرة الثانية والعشرين حتى نهاية الأسرة السادسة والعشرين، وهذه كانت تختلف عن لوحات الهبات التي ترجع إلى العصور السابقة من حيث أنها تسجل ولو بصفة جزئية أعمال الإصلاح التي تمت في أراضي الدلتا، حيث عُثر على معظم هذه اللوحات. كانت الهبات خلال العصر الصاوي تمنح من الملك أو من النبلاء أو من الأفراد العاديين لإصلاح الأرض وكان يعين لكل هبة وسيط ضامن من كبار الموظفين المدنيين أو الدينيين كان يصبح رئيسا للموقع. كان المستفيد الأساسي من هذه الهبات هم الآلهة أو على الأصح كهنة هذه الآلهة، وأيضا مجموعة كبيرة من الموظفين اللازمين. هدفت الهبات الملكية إلى ضمان حسن استغلال الأرض بواسطة المعابد، في حين كانت الهبات الخاصة ترمي إلى ضمان الموارد

اللازمة للطقوس الجنائزية الخاصة بالواهب. وفي الحالتين كانت هبات الأراضي بمجرد منحها تصبح مكتسبة بصفة نهائية ويتم انتقالها بالميراث مع كافة الأعباء الملقاة عليها. وهذه الأحكام وإن كانت مبتكرة إلا أنها كانت مستوحاة بغير شك من الأشكال السابقة وكانت تحدوها أيضا نفس الدوافع.

وظهر ابتكار آخر يرجع في هذه المرة إلى العصر الصاوي وهو الامتياز الذى منح للإغريق في نقراطيس، وقد حصلنا على المعلومات التى لدينا عن هذا الامتياز الذي ينسب إلى الملك أحمس الثاني من خلال رواية هيرودوت (II,178) ، فقد أراد الملك – وهو فى سبيل إصلاح مختلف المجالات الاقتصادية والمالية – تطوير التجارة التي كان الإغريق قد بدأوا ممارستها في مصر، فخصص لهم الفرع الكانوبي للنيل كمنفذ لإدخال تجارتهم ولم يكن لغيرهم حق استخدامه كما خصص لهم موقع نقراطيس ليصبح مركزا تجاريا لهم. وقد سجلت نقراطيس في ظل حكم الملك نختنبو الأول أن كل الموارد الجمركية التي كانت تتحقق من الواردات الإغريقية تم منحها لمعبد الإله نيت في سايس الذي أصبح له دون غيره حق الاستفادة منها. ولم تتح لنا الحفريات الأثرية في الموقع حتى الآن فرصة الحصول على معلومات واضحة عن أول مدينة يونانية في الأراضي المصرية. وهذا القرار وإن بدا جديدا إلا أنه كانت توجد له سابقة في التاريخ الفرعوني: فلقد حدث عند نهاية الدولة القديمة أن منح البحارة والتجار المشارقة حق الاستقرار في شرق الدلتا على أحد فروع النيل حيث أسسوا المدينة التي ستعرف فيما بعد باسم أواريس والتي أصبحت عاصمة لملكة الهكسوس.

واستمرت الزراعة في شغل المركز الأساسي في الاقتصاد المصري طوال الألف الأولى قبل الميلاد، وكانت وفرة المياه التي يجلبها الفيضان هو أهم ما يشغل الملوك وخاصة أولئك الملوك الذين كان ملكهم يشمل البلاد كلها. ونشير في هذا المجال – من قبيل المثال – إلى صلوات الملك طهرقا من أجل تحقيق فيضان وفير في السنة السادسة من ملكه، ونجد أن النص المسجل لهذه الصلاة قد أقام لأول مرة علاقة بين ارتفاع مستوى الفيضان في مصر وبين زيادة الأمطار التي تهطل على النوبة، وكان قد جرى خلال العصور السابقة تحديد مستويات الفيضان (راجع ما سبق، الفصل الخامس/٣). وقد جاءت إشارة في المقصورة البيضاء بالكرنك إلى أنه كانت توجد ثلاثة مقاييس للنيل في عصر الملك سنوسرت الأول: أحدها كان يقع في إلفنتين والآخر بجوار منف وكان يدعى «بيت الفيضان» والثالث كان قائما في الدلتا. وإذا كنا لم نجد أية بقايا لهذه المنشآت إلا أن أنظمة قياس النيل التى ألحقها الملك نختنبو الثاني بمعبدي ساتيس وخنوم بجزيرة إلفنتين لا زالت محفوظة في حالة ممتازة(٧٥).

المالية

النظام الذي كانت تخضع له الأرض خلال الألف الأولى قبل الميلاد يعبر أحسن تعبير عن النظام المالي في مصر. والمعلومات التي استقيناها من الوثائق الأساسية المتعلقة بأملاك المعابد في عصر الانتقال الثالث ترجع إلى الأسرة الحادية والعشرين وهذه المعلومات تتفق مع ما ورد في الملفات الكبيرة التي ترجع إلى عصر الرعامسة باستثناء بعض الاختلافات الضئيلة لذلك فلقد ألحقت بها في هذا الكتاب (راجع ما سبق، الفصل الخامس/٢)، وهذه المعلومات تتعلق بجميع أملاك آمون. أما الأحكام التي أصبحت تخضع لها المعابد في عصر الأسرة الخامسة والعشرين فلقد حصلنا على لمحة سريعة عنها من منشأة قام الملك طهرقا بتأسيسها لصالح مقصورة لآمون بجوار المعبد الكبير لبتاح في منف. أقام الملك المذكور هذا الأثر وزوده بكافة المعدات اللازمة له كما خصص له كل الدخل الذي كانت تحققه الضرائب التي كانت مفروضة على المصايد وعلى التجارة في منطقة منف ومنحه أيضا حق استغلال أراض زراعية لتغطية نفقته ونفقة كهنته[٧٦]. وتم في العصر الصاوي إنشاء وظيفة المخطط الاقتصادي كمحاولة من أجل إعادة بعض النظام لمجال كانت قد تخللته تعقيدات بالغة خلال القرون السابقة. وكثيرا ما كان هذا المخطط يحمل أيضا في نفس الوقت لقب «مدير الحقول» *jmy-r 3ht* ولقب «رئيس الشواطئ المعرضة للفيضان» ورئيس الأراضي الساحلية» *hry jdbw / wdbw*. ويدل بقاء منصبين من هذه المناصب في ظل الإدارة الإغريقية على مقدار ما كانت تتمتع به من فعالية، وهما منصب «المخطط» الذي أصبح يسمى "dioecéte" ومنصب «رئيس الأراضي الساحلية» الذي أصبح إسمه "phritob" وفقا للبرديات البطلمية[٧٧].

من الواضح أن الاقتصاد العقاري أصبح يقوم على التجارة الداخلية الخاصة التي لم تعد تنفصل عنه بحيث أصبحت التجارة هي الوسيلة المتزايدة الأهمية لتبادل الحاصلات الزراعية في مصر. لقد اختفى الاحتكار الملكي الذي ظل لمدة طويلة سائدا في المبادلات الداخلية وفي الصادرات والواردات. ومن النتائج التي ترتبت على اختفاء نظام الاحتكار إنشاء نقراطيس وفرض عدد من الضرائب النوعية وكذلك تعيين بعض كبار الموظفين على رأس المراكز الجمركية التي أصبحت موزعة على الحدود الرئيسية للبلاد، مثل منصب «مدير منفذ البلاد الأجنبية الجنوبية» *jmy-r '3 h3swt rsyt* الذي كان يباشر سلطاته في إلفنتين وكان تابعا للإدارة في طيبة، ومنصب «مدير منفذ البلاد الأجنبية الشمالية» *jmy-r '3 m h3swt mhyt* وكان مقره صفط الحنة في مواجهة وادي طميلات على الفرع البيلوزي للنيل. وكذلك منصب «مدير منفذ البلاد الأجنبية المطلة على الخضراء الكبيرة» *jmy-r '3 h3swt w3d-wr* وهذا التعبير كان يقصد به البحر المتوسط في ذلك الوقت. والمنصب المشار إليه أولا كان يشرف على تحصيل رسوم قيمتها ١٠٪ على المنتجات الواردة من أعالي وادي النيل، والمنصب الثاني كان

متخصصا في الواردات من سوريا وفلسطين ومن الموانى الفينيقية، والأخير كان مختصا بالمنافذ التي تقع على النيل في وسط وفي غرب الدلتا. ولا تعتبر هذه الوظائف ابتكارا صاويا بحتا، فلقد كانت توجد أيضا جمارك خلال عصر كل من الدولة الوسطى والدولة الحديثة، وذلك على الحدود الجنوبية والشرقية على الأقل، ولكننا نجد هنا دلالات متعددة على وجود تنظيم ذي بنيان متناسب مع تطور التجارة الخارجية ومع الزيادة المطردة في حجمها منذ نهاية الألف الثانية قبل الميلاد.

لقد كانت الزيادة الكبيرة في الضرائب والرسوم مرتبطة بصفة عامة بزيادة أعباء الدولة التي نتجت عن الحروب في معظم الأحيان، وكان هذا هو الوضع طوال فترة الألف الأولى قبل الميلاد. ومع هذا فلقد طرأ خلال الأسرة السادسة والعشرين عاملان جديدان كانا معا سببا في فرض ضرائب جديدة. من ناحية أدى الاحتلال الأشوري الذي حدث مرتين إلى تحويل مصر إلى مجرد إقليم في إمبراطورية خارجية، وأخضع شعب مصر للظروف التي كانت تعاني منها الشعوب الأجنبية عندما كانت تخضع لفرعون في العصور السابقة. ومن ناحية أخرى عمد الملوك الصاويون إلى استخدام مرتزقة من الأجانب لضمان أمن وسلامة الأسرة الحاكمة، مما أضاف عبئا ثقيلا على مالية البلاد. لقد عرف المصريون إذن - ولو لفترة عابرة- الضريبة الفردية الإجبارية المدفوعة إلى غاز أجنبي. ولقد أتيحت للأمراء الصاويين أيضا فرصة التعرف في نينوى على الممارسات الحكومية التي كانت سارية في الإمبراطورية الأشورية. لقد روى هيرودوت (II,177)، أن الملك أحمس الثاني لم يتردد في تغيير العادات المالية المصرية بأن فرض على الجميع أن يتقدموا بإقرار عن الموارد اتخذ أساسا لفرض ضرائب متنوعة.

مصر، إقليم في إمبراطورية أجنبية

عندما أصبح الليبيون أصحاب السيادة على جانب من أرض مصر لم يكن هذا يمثل تهديدا أساسيا لمختلف مؤسساتها على نطاق البلاد كلها. فمما لا شك فيه أن كبار رؤسائهم عمدوا مضطرين إلى إدارة أقاليمهم في غرب الدلتا بأساليب تحترم إلى حد ما التقاليد الفرعونية. ولا توجد شواهد تدل على أن هؤلاء الرؤساء كانوا يعاملون المصريين بطريقة تختلف عن معاملتهم لأبناء جلدتهم من الليبيين. لقد كانوا يتصرفون بمجرد وصولهم إلى السلطة كملوك مصريين لا يختلفون عنهم إلا قليلا. وكان الوجود الكوشي، خلال الأسرة الخامسة والعشرين لا يختلف من هذه الناحية عن الوجود الليبي ولم يكن يُحس به كاحتلال أجنبي. لقد التزمت الأسر التي هزمها الملك بي بأن تدفع له الضرائب ولكن بالنسبة للملوك الكوشيين كانت مصر كلها الوطن الأم الذى يتعين إنقاذه من الليبيين وحمايته في مواجهة الجيوش الأشورية. إن الجيوش الظافرة تتجه غالبا إلى ارتكاب تجاوزات يؤسف لها، ومع هذا

فإن هؤلاء الملوك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة الثقافة المصرية التي كانت قد ازدهرت في النوبة خلال الدولة الحديثة، لم تظهر عندهم أية بادرة سياسية لمعاملة مصر كبلد مهزوم.

إلا أن الوضع قد اختلف تماما مع مقدم الأشوريين. فالسياسة التي كانت مصر قد اتبعتها في الشرق الأدنى لم يكن من شأنها استمالتهم. فباستثناء حالات نادرة تتابعت الاستفزازات وساهم ملوك الأسرة الخامسة والعشرين بشكل واسع في أعمال الاستفزاز، إلى درجة أنه عندما تمكن أسرحادون من هزيمة طهرقا بجوار منف كان النوبيون هم أول من فرض عليهم أداء الجزية. لقد ظهر الصاويون بمظهر لائق إذا ما قورنت سياستهم بسياسة الكوشيين واحتفظوا بحيادهم. ولقد وصلت إلينا أخبار المعارك التي خاضها كل من أسرحدون وأشوربانيبال عند منف وطيبة أكثر مما نعرف عن طبيعة الغرامات التي فرضت على المصريين. ولقد أظهر «رؤساء الوجه البحري» ولاء لأشوربانيبال وقاوموا تانت أمون عندما حاول الاستيلاء على شمال البلاد بعد تتويجه ملكا في نباتا. ويمكن القول أنه بالرغم من استسلامهم فيما بعد فلقد عاملهم الأشوريون برحمة دفعت بسمتك الأول إلى حكم أتريبيس (أتريب) وإلى أن يرث أيضا سايس إثر وفاة والده نكاو.

وبطبيعة الحال فإن لدينا معلومات أكثر عن العبء المالي الذي تحملته مصر نتيجة للاحتلال الفارسي الأول لها ومن الآثار التي حاقت بالاقتصاد المصري بسببه. لقد جعل قمبيز من مصر ولاية فارسية satrapie وذكر هيرودوت (III,91) أنه كان على البلاد أن تدفع جزية سنوية قدرها ٧٠٠ تالان (وحدة وزن) – حوالى ٢٠٥ كيلوجرام – من الفضة، كان يضاف إليها المصاريف التي كانت تتكبدها قوات الاحتلال التي كانت موجودة بجوار منف، وقد خصص لها مجموع إيراد الصيد من بحيرة موريس (قارون) مضافا إليه ١٢٠ ألف ميدمن (تساوى حوالى ٧٠٠٠٠ هكتولتر) من القمح. وبالإضافة إلى ذلك كان الساتراب (الوالى الفارسى) يتحصل على إيرادات كبيرة من استغلال أملاكه الشخصية. لقد ترتب على هذا أن مصر أصبحت بلدا تابعا بالفعل، وأصبحت العملة الفارسية «داريك» متداولة في وادي النيل. واعتبارا من القرن السادس قبل الميلاد أخذت ترد إلى البلاد من كل مكان العملات الإغريقية، مما جعل المصريين يألفون استخدام العملات، وإن كانوا قد استمروا مع هذا في استخدام ثقل المعادن في تقييم المنتجات التي كانوا يتبادلونها حتى مع الأجانب. ثم قام الملك تاخوس من الأسرة الثلاثين بسك عملة ذهبية لكي يسدد بها مقابل الخدمات التي كان يؤديها حلفاؤه من الإغريق. والأرجح أن هذه هي العملة التي تم اكتشافها بكميات صغيرة في ميت رهينة وعليها كتابات هيروغليفية(٧٨).

٤- المعابد

ظلت المعابد حتى منتصف الألف الثانية قبل الميلاد- ومعها رجال الدين – جزءا مندمجا في أداء البلاد على جميع المستويات، بحيث كان لا يمكن فصلها ولا فصلهم عن مختلف المؤسسات الفرعونية. لقد أحس العالم اللاهوتي خلال الدولة الحديثة بالأهمية الجديدة الخاصة التي أصبح الملوك يخصصونها له في المجالات السياسية والاقتصادية. لقد أصبحت الفتوحات الكبيرة تتم باسم كبار آلهة مصر، وكانت الانتصارات والغنائم تخصص للآلهة، وكانت كل القرارات الهامة لا تتخذ إلا بعد الرجوع إلى وسيط الوحي وبصفة خاصة إلى وسيط الوحي الذي كان يتبع أمون. وكانت الممتلكات المقدسة تغطي جانبا هاما من البلاد، وأصبحت الاختصاصات الإدارية بل والعسكرية تعهد إلى رجال الدين. لقد كان هذا الأمر يؤدى فى بادئ الأمر إلى تحقيق نوع من التوازن ولكنه مع مرور الوقت أصبح يسهم في تدعيم سلطة أخذت تنفصل ببطء عن السلطة الملكية. وكانت أزمة العمارنة مظهرا من مظاهر هذا الانفصال، وكانت من مظاهره الأخرى انهيار الدولة الحديثة والانقسام الذي تحقق في الأسرة الحادية والعشرين بين ملوك تانيس وبين كهنة طيبة.

المعابد والسياسة

لم يكن تدخل رجال الدين – بصفتهم تلك – في شؤون السياسة ظاهرة قاصرة على فترة الألف الأولى قبل الميلاد. ويشهد على ذلك ما كان الفراعنة يقومون به من تخصيص أعلى المناصب في أهم معابد مصر لأبنائهم. ولكن الكهنة مع هذا لم يكونوا عندئذ إلا مجرد نائبين عن الملك، والمشاهد التي غطيت بها جدران المعابد حتى صدور «مرسوم ثيودوس» تؤكد هذه الحقيقة. والجديد الذي حدث يتلخص في وقوع انفصال – وإن كان نسبيا – بين السلطة الدينية والسلطة الملكية. لقد احتفظ كل منهم بكامل اختصاصاته التقليدية إلا أن بعض كبار الكهنة الذين كانوا يتبعون مختلف المعابد وصلوا في نفس الوقت إلى مستوى الملك، مثل الكاهن الأول لأمون، ومثل كاهن حري شيف في هيراكليوبوليس، ومثل العابدة الإلهية، والكاهن الرابع لأمون خلال الأسرة الخامسة والعشرين، وكذلك حقق بعض الكهنة نفوذا مؤثرا في الأحداث السياسية الهامة في البلاد أصبح لا سبيل إلى الخلاص منه، مثل «أعظم العرافين» في هليوبوليس ومثم كاهن بتاح في منف.

لقد كانت إدارة الوجه القبلي بواسطة كبار أعضاء كهنة أمون تجربة مثيرة استمرت لفترة طويلة، فمنذ عصر أخر الرعامسة أخذ كهنة أمون الأول يتدخلون تدريجيا ويحلون أنفسهم محل السلطات الحكومية المختصة. فلقد رأينا الكاهن الأول لأمون يحل منذ السنة الأولى لحكم رمسيس الرابع محل الوزير كمندوب للملك لدى عمال المقبرة وأبناءه يتولى رئاسة بعثة إلى

مناجم الذهب في وادي الحمامات. وكان الكاهن الأول في عصر رمسيس الخامس هو الذي يعطي التعليمات لرجال الشرطة المكلفين بالحفاظ على المقبرة وعلى مناطق العمل المرتبطة بها في وادي الملوك. ويوجد ما يشير إلى أن مناجم الذهب في وادي الحمامات كانت تستغل خلال عصر كل من رمسيس السابع ورمسيس التاسع لحساب خزانة آمون، وهو حق كان قاصرا من قبل على القصر الملكي. وثبت خلال عصر رمسيس التاسع أن العمال كانوا يعملون في إقامة مقبرة الكاهن الأول، وكان المفروض من حيث المبدأ أن هؤلاء العمال كانوا لا يعملون إلا في خدمة فرعون وخدمة العائلة الملكية. وتزايدت خلال عصر كل من رمسيس العاشر ورمسيس الحادي عشر تدخلات الكاهن الأول في مختلف المجالات من إدارية واقتصادية وقضائية، حتى أن حريحور أصبح في نفس الوقت وزيرا ومديرا لمخازن الغلال ونائبا للملك في كوش وقائدا للجيش. وكذلك حمل خليفته بي عنخ نفس الألقاب، ولكن كان يتعين الانتظار حتى عصر بي نجم الأول لكي نرى الكاهن الأول لآمون يظهر في صورة الملك بدون تحفظ.

ولم تقتصر ممارسة الحقوق الملكية عند هؤلاء الرجال على مجرد الاستفادة من الميزات التي توفرها هذه الحقوق وعلى مجرد اتباع البروتوكول الخاص بالملوك، وعلى الاعتراف لهم بحق السيادة الفعلية على اقتصاد الوجه القبلي. ولكنهم اتبعوا سياسة فريدة وصلت إلينا معلومات كثيرة عنها، وكان مما أبدعوه في هذا الشأن التطوير المثير لدور وسيط الوحي المعبر عن صورة خاصة بآمون «هذا الإله المبجل، آمون رع، ملك الآلهة، الإله الكبير، والأكبر سنا الذي كان أول من أتى إلى الوجود». وكان آمون يقدم استشاراته بمناسبة موكب مركبه في «العيد الجميل للمقابلة المقدسة» الذي كان يجري في ظل احتفالات مهيبة. وكان يمكن لآلهة أخرى أن يشتركوا مع آمون في إبداء الوحي ولكن كمجرد ضمان إضافي للقرارات التي يتم اتخاذها. وكانت الحالات التي تعرض على وسيط الوحي شديدة التنوع، فبعضها كان لا يتعدى نطاق إدارة الكرنك وبعضها كان ذا طابع قانوني وبعضها الآخر كانت له أبعاد وطنية(٧٩). ولم تقتصر البرامج الإنشائية المعمارية لكهنة آمون الأول على بناء وتزيين وتجديد الأبنية الطقسية والجنائزية ولكنها اشتملت أيضا على إقامة المنشئات العسكرية مثل قلعة الحيبة التي كانت تحد الحدود الشمالية لأراضيهم. ويجب ألا ننسى أيضا أن هؤلاء الملوك الكهنة كانوا من المحاربين الذين لجئوا إلى السلاح في عديد من المناسبات في النوبة وفي طيبة نفسها من أجل استعادة النظام.

المعابد والاقتصاد

من المثير للدهشة أن العصر الذي تولى فيه كهنة آمون السلطة لم يكن هو العصر الذي شهدت فيه معابدهم ومعابد أقرانهم في مصر أكبر رخاء. لم تسترجع هذه المعابد الرخاء الذي

عرفته من قبل إلا تدريجيا بتأثير الهبات ومن خلال تخصيص الموارد والمنشئات العديدة لها من مختلف الملوك سواء كانوا ملوكا وطنيين أو أجانب بل ومن الأفراد. وكذلك عانى الكهنة كثيرا من الحروب الأهلية ومن الغزوات الأجنبية. وتتوافر نصوص كثيرة خلال الألف الأولى قبل الميلاد تصف أعمال السلب والنهب التي ارتكبتها الجيوش المتتابعة داخل نطاق الأماكن المقدسة. ومن جهة أخرى ترتب على النفقات الباهظة التي استلزمها الحفاظ على جيش دائم وعلى الثمن المرتفع الذي كانت تتكلفه المساعدات الأجنبية أن اضطر بعض الملوك إلى الحد من سخائهم لصالح الأماكن المقدسة وخاصة عندما لم يعد لهم الحق في الاستخدام المباشر لخزائن هذه المعابد. كان نقص الموارد هو الأساس الذي أدى إلى ظهور مؤسسة جديدة وصلت إلينا معلومات عنها خلال عصر كل من الأسرة السادسة والعشرين والأسرة التاسعة والعشرين، ثم شهدت تطورا أكبر خلال العصر البطلمي: وهي الجمعيات الدينية[٨٠].

لقد لجأ ملوك عصر الانتقال الثالث إلى إصدار مراسيم ملكية ومراسيم نابعة عن وساطة الوحي لإقامة مؤسسات دينية. عبر الملك بي على لوحة النصر الخاصة به باستفاضة عن حرصه على إرضاء آلهة مصر، وخصص القمح الناتج عن الإمارات المهزومة لأبيه الإله «أمون-رع سيد عروش الوجهين». لقد رأينا من قبل كيف حرص طهرقا على ضمان الموارد اللازمة لمعبد صغير لأمون أعاد بناءه في منف. ونسب الكاهن الرابع لأمون مونتو امحات لنفسه أنه قام بتجديد معابد طيبة التي كان قد حل بها الخراب، وأنه نظم من جديد أسلوب ضمان القرابين لها بصفة منتظمة وذلك بعد خروج الأشوريين. وفي عصر الأسرة السادسة والعشرين أصدر أحمس مرسوما لضمان تزويد معبد نيت في سايس بالمواد اللازمة. وإننا نعلم كيف عمد نختنبو الأول بعد الغزو الفارسي الأول إلى منح هذا المعبد نفسه حق الحصول على الجمارك التي كان يتم تحصيلها في نقراطيس.

وأكثر الوثائق دلالة على المجهود الدائم الذي كان يحرص الفراعنة على بذله لصالح الأملاك المقدسة، هو النص الكبير الذي يعدد الهبات الممنوحة لمعبد إدفو[٨١]. لقد تم نقش هذا النص في القرن الأول قبل الميلاد ولكنه يرجع بلا شك إلى عصر بطليموس الأول عندما حُرِّر بناء على جرد شمل الأراضي الممنوحة للمعبد. والمفروض أن هذه الهبات التي شملها النص كانت قد بدأت أصلا قبل عصر نختنبو الثاني وتمت خلال السنة الأخيرة من حكمه. وكان نختنبو هو آخر الملوك في آخر أسرة من الملوك الوطنيين المصريين. ويوضح هذا النص الهبات المقدمة من الملك دارا الأول والملك دارا الثاني والملك نختنبو الأول والملك نختنبو الثاني. وفي عصر هذا الملك الأخير بلغت الأراضي التابعة لهذا المعبد ١٥٠٠ أرور (حوالي ٤٠٥ هكتار).

والواقع أن الكثيرين من أثرياء الأفراد كانوا قد ساهموا في المجهود العام من أجل إعادة تعمير الأماكن المقدسة وبصفة خاصة خلال فترة السيطرة الفارسية الثانية. ويكفي هذا الدلالة على ما كانت تمثله المعابد بالنسبة للمصريين خلال هذه الفترات التي كانت تتميز بعدم الاستقرار السياسي وبالاضطرابات المتكررة.

المعابد والثقافة

كان ملوك عصر الانتقال الثالث وملوك العصر المتأخر لا يتأخرون – كلما كانت تسمح بذلك حال الخزانة وبصرف النظر عن الأصول التي كانوا ينتمون إليها وعن مدى اتساع نفوذهم – عن إقامة أماكن جديدة لآلهة عاصمتهم ولآلهة المعابد الرئيسية في مختلف ربوع البلاد، كما كانوا لا يتأخرون عن توسيع وتجديد المعابد القديمة . وهكذا ظهرت المجموعات الدينية الفريدة التي كثيرا ما كانت روعتها تفوق الخيال في تانيس وطيبة ومنف والخارجة، وإننا لا نذكر هنا إلا المواقع التي لا زالت آثار بعض هذه المنشآت تشاهد فيها حتى الآن. ومن المؤكد أن المعلومات غير المباشرة تدل على وجود أعداد كبيرة منها تزيد كثيرا على ما بقى منها. وإننا نتوقف بصفة خاصة أمام المنشآت التي أقامها آخر الفراعنة من الوطنيين المصريين، وهذا لا يعني بأي وجه التقليل من أهمية الأعمال المعمارية التي شيدها أسلافهم. لقد افتتح الملك نختنبو الأول – مثل ملوك آخرين كثيرين غيره – مناطق عمل عديدة في كل مكان من مصر، وكان بصفة خاصة باعث طرازات جديدة من الآثار كانت تتميز عن سابقتها بالمباني المشيدة أمام صروحها وبيوت الولادة. وقد لاقت هذه نجاحا كبيرا فيما بعد خلال كل من العصر الإغريقي والعصر الروماني. ويمكن القول بغير شك أنه قد تحددت في عصره الطرازات الرئيسية للعمارة الدينية التي قام البطالمة والأباطرة الرومان بتخليدها فيما بعد.

ولم تبق العبادات المصرية جامدة طوال هذه القرون. كانت هذه العبادات تمثل أهم القيم في الثقافة المصرية وقد حظيت بعناية فائقة ليس فقط من كهنتها ولكن من جانب المؤمنين بها أيضا. ومن ناحية أخرى وبالرغم من أن العبادات المصرية كانت تعتبر رمزا للهوية الوطنية في مواجهة الحكام الأجانب المتتالين فلقد كان هؤلاء أقرب إلى احترامها بل وإلى حمايتها. وإذا استبعدنا الاعتداءات والتجاوزات التي كانت ترتكبها بعض جيوش الاحتلال الأجنبية – وكان يتم تصحيحها بمجرد نجاح السلطة المصرية في طرد الغزاة – فإن اللفتات الدينية الورعة للكوشيين والفرس كانت لا عداد لها. ونشير بصفة خاصة – بالإضافة إلى ما سبق لنا الإشارة إليه من إنشاءات وتجديدات وقرابين – إلى وثيقة منف اللاهوتية التي تم نقشها على البازلت في عصر الملك شاباكا نقلا عن بردية كانت ترجع إلى عصر الدولة القديمة وكانت قد تآكلت بفعل الديدان. تعتبر هذه الوثيقة الشهادة الرئيسية عن معتقدات منف التي تتعلق بنشأة

الكون. ولم يكن رجال الدين يكتفون بنسخ النصوص القديمة بل قدموا عديدا من الشروح وكيفوا وعدلوا من الفكر الديني التقليدي حتى يصبح ملائما.

لقد أصبحت المعابد معقلا للثقافة المصرية بالتأثير المزدوج لنفوذ رجال الدين في طيبة، والتهديدات الخارجية. بدأت بيوت الحياة في المعابد تحتضن أهم النشاطات الثقافية في البلاد. ولقد أمكن من خلال التحليل الأدبي للنصوص الموجودة على لوحة النصر للملك بي تحديد ما كان من هذه النصوص منقولا عن العديد من المؤلفات التي كانت تشتمل عليها مكتبة معبد آمون في جبل بركل[٨٢]. وقد أصدر دارا الأول أمرا إلى رئيس أطبائه أوجاحور رسنت - وهو مصري كان حائزا على ثقته - بالرجوع إلى مصر بينما كان في عيلام لكي يقوم بتجديد بيت الحياة في سايس. ولقد ذكر هذا الطبيب أن جميع الطلبة في بيت الحياة كانوا من الطبقة الأرستقراطية وأن المدرسين كانوا من العلماء. لقد حققت هذه المؤسسات وكذلك حقق العلماء الذين كانوا ملتحقين بها سمعة عظيمة ليس فقط في مجال الفكر السابق على الفلسفة ولكن أيضا في المجالات العلمية مثل الرياضيات والفلك، ومما دعم من هذه السمعة الزيارات التي قام بها لمصر سولون وفيثاجورس وطاليس وأفلاطون.

٥- الجيوش

لقد كنا نتمنى أن ننهي هذا القسم الأول من كتابنا بنبرة متفائلة، ولو أن الأمر كان يسمح بذلك لما كان هناك داع على الأرجح لوجود القسم الثاني. ففي الوقت الذي كانت المعابد فيه خلال الألف الأولى قبل الميلاد الملاذ الذي كان يأوي التقاليد والهوية الثقافية المصرية، نجد أن الجيوش - على العكس - كانت تستند بشكل متزايد على الأجانب وذلك حتى قبل أن يتحقق احتلال أجنبي نهائي للبلاد. ومن ناحية أخرى أصبح من الصعب الإشارة إلى الجيش المصري باعتباره كلا متجانسا. فأحيانا كانت القوات التابعة لمختلف الملوك والأمراء تتقاتل فيما بينها، وأحيانا أخرى كان الملوك يستعينون بالقدرات العسكرية الأجنبية إلى الحد الذي أصبح معه المجهود الوطني في هذا النطاق ثانويا بل وتافها.

الجيوش في مصر خلال عصر الانتقال الثالث

لقد شاهدنا في الدولة الحديثة - عند نهاية الألف الثانية قبل الميلاد - ملوكا محاربين، وكان الجيش في الدولة الحديثة يقوم بدور رئيسي في المنازعات التي كان يمكن أن تهدد ممتلكات مصر في الخارج أو تهدد حدودها. وفي عصر الانتقال الثالث أصبح الشمال خاضعا لقادة عسكريين «*h3wty*» من أصل ليبي، بينما كان كبار كهنة آمون في الجنوب يحملون لقب «القائد العام *jmy-r ms' wr*». وقد حالت المنافسات التي قامت بين الجانبين دون إقامة قوة

منظمة ومتناسقة ودون إمكان المحافظة على مثل هذه القوة. ولم تكوّن المليشيات التابعة لإمارات الدلتا الغربية فيما بينها جيشا منظما يمكن أن يخضع لقيادة موحدة. وكان هذا متعذرا أيضا حتى عندما كان يحدث أن تتحالف بعض هذه الإمارات فيما بينها وذلك بالرغم من وفرة المعدات لديها. وسرعان ما ضعفت في طيبة القوات المسلحة التي كانت تابعة لكبار الكهنة. ولكن عندما أقام البوبسطيّون حكما عسكريا ونجحوا من خلاله في توطيد علاقاتهم بكهنة آمون أمكن إقامة تحالف فعال بين قوات تانيس وقوات طيبة.

وعند نهاية الأسرة الثالثة والعشرين أظهر الجيش الكوشي تفوقه بغير منازع. وتُشيد لوحة النصر التي أقامها الملك بي بالوسائل التي كان يستخدمها الجيش وباستراتيجياته. لقد حدد الملك أولا المهام التي كانت ملقاة على القوات المتواجدة في مصر:

«تقدموا في صفوف الاستعداد للمعركة، وابدأوا القتال ثم أحيطوا به (العدو) وحاصروه! يجب أن تأسروا رجاله وماشيته ومراكبه على النهر! امنعوا المزارعين من التوجه إلى الحقول، وامنعوا العمال من حرث الأرض. قوموا بحصار إقليم الأرنب البري وقاتلوه كل يوم!».

وبالرغم من الانتصارات التى تمكن الملك من تحقيقها فلقد ساءه قرار القوات التي كانت قد تحالفت معه ناحية الشمال، وقرر أن يقوم بحسم الأمر بنفسه. وتم وصف حصار هرموبوليس (الأشمونين) بهذه العبارات:

«تم عمل منحدر لإتمام الإحاطة بالمكان المحاصر مع إقامة مصطبة ليعتليها رماة السهام عند الرمي ويعتليها رجال المنجنيق عند تلقف الحجارة وهم يقتلون رجالا منهم كل يوم». (ترجمة N. Grimal في "La Stèle de Pi ('ankh)y", *MIFAO* 105, Le Caire, 1981, 105 ،١٩٨١ ، ١٠٥ ص٢٢ و٥٢).

وقبل شن الهجوم على منف دارت معركة بحرية في الميناء كان وصفها في النص طويلا إلى الحد الذي يتعذر معه ذكرها هنا. ومع هذا فلقد كان على هذا الجيش الرائع أن يركع أمام جيوش الأشوريين.

الجيوش فى مصر خلال العصر المتأخر

أخذت الأوضاع العسكرية تتغير تغيرا جذريا اعتبارا من العصر الصاوي، وتمكن بسمتك الأول من طرد الأشوريين والاستيلاء على السلطة بفضل المرتزقة الإغريق. ومنذ ذلك الوقت تجابه على أرض مصر جنود إغريق من أصول متنوعة ضد جنود من الفرس، الأولون لحساب من يدفع أكثر والآخرون لحسابهم الخاص، وكانت القوتان متعادلتين عسكريا كما ثبت من المعارك الأشد اتساعا التى خاضاها ضد بعضهما في البحر المتوسط. لم تكن المدن اليونانية

تشكل فيما بينها وحدة، ولكن قامت بينها تحالفات كثيرا ما كانت متعارضة وكان يحدث أحيانا أن تتجابه القوات المرتزقة التي كانت تستخدمها كل من هذه المدن. ولم يقف المصريون موقفا سلبيا أمام كل هذه المنازعات. فلم يكتفوا بالاهتمام بما كان يجري فوق أراضيهم ولكن قاموا بالتدخل بعض المرات لدى الآخرين فشاركوا في الحرب الميدية الثانية. وقد ازداد عدد المرتزقة من اليهود ومن الفينيقيين في الجيش المصرى منذ عصر الملك أبريس.

ولقد دخل فن الحرب مرحلة جديدة مع مقدم «رجال البرنز». تبدلت المعدات وزاد دور البحرية – التي كان لها نشاط كبير في الجيش الكوشي – وذلك باستخدام المراكب الإغريقية الجديدة ذات الصفوف الثلاثة من المجاديف. وأصبحت الحرب مهنة يزاولها المرتزقة مقابل أجر بصرف النظر عن أي انتماء سياسي. ومع ازدياد فعالية الجيوش عانت المالية العامة معاناة شديدة. كان الكوشيون قد قاموا – بعد انتهاء عصر كبار كهنة آمون – بإقامة سلسلة من الأماكن الحصينة في النقاط الاستراتيجية من وادي النيل. ومع مجيء الصاويين والفرس أقيمت حاميات في إلفنتين وهرموبوليس ومنف ودافني والمجدل، وكانت هذه الحاميات تأوي الوحدات الأجنبية التي كانت قد أصبحت موجودة في مصر بصفة دائمة. ولم يكن أفراد هذه الوحدات منزوين ومنعزلين في وحداتهم بل تزوج منهم الكثيرون وأنجبوا أطفالا وحصلوا على أراض مثل أسلافهم من الأجانب. وقد تم تمييز بعضهم ممن كان يستحق ذلك التمييز، وهؤلاء لم يحصلوا فقط على المكافآت التقليدية مثل الجواهر والذهب – مثل نوط الإخلاص الذهبي – بل تم تعيين بعضهم أيضا على رأس أحد المدن المصرية[٨٣]. ولم يتغير الوضع كثيرا في ظل الأسر الأخيرة من الملوك الوطنيين المصريين. لقد حققوا تعبئة وطنية غير مسبوقة حتى أن الجيش الذي قاتل في فلسطين في عام ٣٦١ قبل الميلاد كان يتكون من ٨٠ ألف مصري و ٢٠٠ مركب من ذات الثلاثة صفوف من المجاديف و ١١ ألف مرتزق إغريقي، وبالرغم من هذا عاد الفرس من جديد بقوة كبيرة وظلوا في مصر حتى تمكن الاسكندر وحده من طردهم منها.

في ظل هذا الملك المقدوني الشاب أصبح الواقع السياسي متفقا مع الواقع العسكري: فلقد حقق السيادة على البلاد ثم أصبح فرعونا لها. وكان حرصه شديدا على عدم إثارة الحساسيات الوطنية، وقام باستشارة وسيط وحي آمون في واحة سيوة قبل أن يتوج نفسه في منف. لقد وجدت مصر أخيرا ملكا يليق بماضيها العريق. وكان الاسكندر قبل ذلك قد استغرق بعض الوقت في إقامة الاسكندرية... لقد تم بصفة نهائية فتح صفحة جديدة. ولا نعرف – فيما عدا استثناءات قليلة – المؤسسات التي أقامها خلال العشرة سنوات التي استغرقها حكمه. ولقد ذكر المؤرخ آريان النيقوميدي (Anabase, III,5) أن البلاد قسمت إلى منطقتين إداريتين

وضعت كل منهما تحت إشراف موظف مصري أطلق عليه اسم «حاكم إقليم nomarque» وبعد رحيل أحدهما أصبحت مصر كلها تخضع للثاني الذي أدارها من منف. ووضعت مالية البلاد بين يدي أحد اليونانيين من نوكراتيس الذي أطلق على نفسه غصبا لقب «حاكم Satrape». وبالنسبة للقيادة العسكرية فقد تم تقسيمها بين قائدين (stratége) وبعد موت الاسكندر خلفه على العرش أخوه فيليب أرهيدايوس Philippe Arrhidée ثم ابنه الاسكندر الثانى. ولكن لم يتوجه أحدهما أبدا إلى مصر وكانت السلطة فيها في ذلك الوقت في يد من سيصبح بطليموس الأول الذى كانت له مرتبة الحاكم.

هوامش القسم الأول

١- L.Habachi, "King Nebhepetre Menthuhotp: His Monuments, Place in History, Deification and Unusual representations in The Form of Gods", *MDAIK* 19, 1963, pp. 16-52.

٢- L.Habachi, *Features of The Deification of Ramesses II, ADAIK* 5, Glückstadt, 1969.

٣- W.L.Moran, trad. française D.Collon et H.Cazelles, *Les Lettres d'El Amarna, correspondance diplomatique du pharaon*, Paris, 1987.

٤- D.O'Connor, "City and Palace in New Kingdom Egypt", *CRIPEL* II, 1989 pp.73-87.

٥- D.O'Connor, "New Funerary Enclosures (Talbezirke) of the Early Dynastic Period at Abydos", *JARCE* 26, 1989, pp. 51-86.

٦- P.Brissaud, "Les Fouilles dans le secteur de la nécropole royale (1984-1986)" *Cahiers de Tanis I*, 1987, pp. 7-43.

٧- P.Posener - Kriéger, "Décrets envoyés au temple funéraire de Rênefe-ref", *Mélanges Gamal Eddin Mokhtar II*, Le Caire, 1985, pp. 175-210.

٨- M.-A.Bonhême, *Le Livre des rois de la Troisième Période Intermédiaire, BdE* 99, Le Caire, 1987.

٩- J.-L.De Cenival, "A propos de la stèle de Chéchi. Etude de quelques types de titulatures privées de l'Ancien Empire", *RdE* 27, 1975, pp. 62-69.

١٠- P.Lacau et H.Chevrier, *Une chapelle de Sésostris I à Karnak*, Le Caire, 1956-1969.

١١ – حاكم المدينة le maire تعبير حديث مألوف الدلالة على الحاكم المنتخب محليا، وهذا التعبير لايرتبط بالتعبير المماثل الذي استخدم عدة مرات في تاريخ فرنسا للدلالة على المسؤولين الذين كانت تعينهم

الحكومة، ويفضل البعض استخدام كلمة "préfet" ولكن هذه الكلمة يمكن أن تكون مصدرا للبلبلة والخلط لأنها تستخدم للدلالة على لقب روماني له معنى مختلف تماما (راجع أدناه القسم الثاني الفصل الثاني/٢).

١٢- M.Bietak, "La naissance de la notion de ville dans l'Egypte ancienne, un acte politique?", *CRIPEL* 8, 1986, pp. 29-35.

١٣ - الكلمة *njwt* تنتهي بعلامة الهرم.

١٤- M.Valloggia, "les amiraux de l'oasis de Dakhleh", *Mélanges offerts à Jean Vercoutter*, Paris, 1985, pp. 355-364.

١٥- A.H.Gardiner et T.E.Peet, J.Cerny éd., *The Inscriptions of Sinai*, Londres, 1955.

١٦- H.G.Fischer, "A scribe of the Army in a Saqqara Mastaba of the Early Fifth Dynasty", *JNES* 18, 1959, pp. 233-272.

١٧- L.D.Bell, *Interpreters and Egyptianized Nubians in Ancient Egyptien Foreign Policy*, Ann Arbor, 1980.

١٨- B.Gratien, *Prosopographie des Nubiens et des Egyptiens en Nubie avant le Nouvel Empire*, *CRIPEL* supplément 3, Lille, 1991.

١٩- B.J.Kemp, "Imperialism and Impire in New Kingdom Egypt (c. 1575-1087 B.C.), in: P.D.A.Garnsey et C.R. Whittaker, *Imperialism in Ancient Egypt*, Cambridge,1987,pp. 7-57.

٢٠- J.J.Janssen, "Prolegomena to the Study of Egypt's Economic History during the New Kingdom",*SAK* 3, 1975, pp.127-185.

٢١- M.-A.Cour-Marty, "Les poids égyptiens, de Précieux jalons archéologiques", *CRIPEL* 12, 1990, pp. 17-55.

٢٢- B.Menu et I.Harari, "La notion de propriété privée dans l'Ancien Empire égyptien", *CRIPEL* 2, 1974, pp. 125-154.

٢٣- P.Posener-Kriéger, "Le prix des étoffes", *Festschrift Edel*, 1979, pp. 318-331.

٢٤- B.Menu, "Le régime juridique des terres en Egypte pharaonique, Moyen et Nouvel Empire", *Revue Historique de Droit Français et Etranger* 49e année, Paris, 1971, pp. 555-585.

٢٥- W.F.Edgerton, "The Nauri Decree of Seti I:a Translation and Analysis of The Legal Portion", *JNES* 6, 1947, pp. 219-230.

٢٦- N.de Garis Davies, *The Tomb of Rekh-mi-re' at Thebes*, New York, 1943.

٢٧- B.Menu, *Revue Historique de Droit Français et Etranger* 49e année, pp. 555-585.

٢٨- B.Menu, "*Ts prt* en égyptien et le bordereau d'ensemencement", *CRIPEL* 3, 1975, pp. 141-149.

٢٩- D. Valbelle, *Satis et Anoukis*, Mayence, 1981; E.Edel, "Der Tetrodon Fahaka als Bringer der Uberschwemmung und sein Kult im Elefanten-gau", *MDAIK* 32, 1976, pp. 35-43
مع الايضاح الاخير حول الموضوع: "Noch ein-mal den "Kapellen des Fahaka" im Gau von Elephantine", *GM* 41, 1980, pp. 33-41.

٣٠- J.Vercoutter, "Semna South Fort and the Records of Nile Levels at Kumma", *Kush* 14, 1966, pp. 125-164, "Egyptologie et climatologie. Les crues du Nil á Semneh", *CRIPEL* 4, 1976, pp. 139-172 et F.Hintze et coll., *Felsinschriften auf dem sudanesischen Nubien I*, Berlin, 1989.

٣١- N.Beaux, *Le Cabinet de curiosités de Thoutmosis III, OLA* 36, Louvain, 1990..

٣٢- N.Baum, *Arbres et arbustes de l'Egypte Ancienne, OLA* 31, Louvain, 1988.

٣٣- S.Allam, "Taxe (?) sur le bétail dans l'Egypte ancienne", in: *Stato Economia Lavoro nel Vicino Oriente antico,* Milan, 1988, pp. 52-72.

٣٤- W.K. Simpson, "The nature of the brick-work calculations in Kah. Pap. XXIII, 24-40", *JEA* 46, 1960, pp. 106-107.

٣٥- J.Vercoutter, "The gold of Kush", *Kush* 7, 1959, pp. 120-153

٣٦- S.Schott, Kanais. *Der Tempel Sethos'I im Wadi Mia*, Göttingen, 1961

٣٧- Y.Koenig, "Livraisons d'or et de galène au trésor du temple d'Amon sous la XXe dynastie", *Hommages á Serge Sauneron I*, 1979, pp. 185-220 et BIFAO 83, 1983, pp. 249-255.

٣٨- W.Helk, "Eine Briefsammlung aus der Verwaltung des Amun-temples",*JARCE* 6, 1967, pp. 135-151.

٣٩- R.Ventura, *Living in a City of the dead, Orbis Biblicus et Orientalis* 69, Göttingen, 1986.

٤٠- R.M. et J.J.Janssen, *Growing up in Ancient Egypt*, Londres, 1990

٤١- A.H.Gardiner, "The House of life", *JEA* 24, 1938, pp. 157-179

٤٢- A. et A.Brack, *Das Grab des Tjanuni, Theben* nº 74, Mayence, 1977

٤٣- R.Navailles et F.Neveu, "Qu'entendait-on par "journée d'esclave" au Nouvel Empire?", *RdE* 40, 1989, pp. 113-123.

٤٤- A.Théodoridès, "Les Egyptiens anciens, "citoyens" ou "sujets de Pharaon""? *RIDA* 20, 1973, pp. 51-112.

٤٥- S.Sauneron et J.yoyotte, "Traces d'établissements asiatiques en Moyenne Egypte sous Ramsäs II", *RdE* 7, 1950, pp. 67-70.

٤٦- D.Polz, "Die šn'-vorsteher des Neuen Reiches", *ZÄS* 117, 1990, pp. 43-60

٤٧- M.Malinine, "Notes juridiques", *BIFAO* 46, 1947, pp. 93-123

٤٨- S.Allam, "Le droit égyptien ancien" *ZÄS* 105, 1978, pp. 1-6

٤٩- J.A.Wilson, "The oath in Ancient Egypt", *JNES* 7, 1948, pp. 129-156

٥٠- J.Cerny, et T.E.Peet, "A Marriage Settlement of the twentieth dynastie", *JEA* 13, 1927, pp. 30-39.

٥١- J.Cerny, "The will of Naunakhte and the related Documents", *JEA* 31, 1945, pp. 29-53.

٥٢- B.Menu, "Note sur la vente à terme et la notion de crédit en droit égyptien ancien", *CRIPEL* 4, 1976, pp. 131-137.

٥٣- B.Menu, "le prêt en droit égyptien (Nouvel Empire et Basse Epoque)", *CRIPEL* 1, rééd. 1975 pp. 59-141.

٥٤- J.Cerny, "Papyrus Salt 124 (Brit.Mus. 10055)", *JEA* 15, 1929, pp. 243-258

٥٥- A. de Buck, "The judicial papyrus of Turin", *JEA* 23, 1937, pp. 152-164.

٥٦- J.-L.de cenival, *RdE* 27, pp. 66-69

٥٧ – كان القضاة مثلهم مثل الوزراء والكتبة يقومون بتحرير سجلات يومية (راجع ماسبق، الفصل الثاني/١ وكذلك ماورد في الفصل الثامن/٢ – ٣).

٥٨- S.Sauneron, "La Justice à la Porte des temples", *BIFAO* 54, 1954, pp. 117-127.

٥٩- J.Cerny, "Egyptian Oracles", in: R.Parker, *A Saite Oracle Papyrus from Thebes*, Providence, 1962, pp. 35-48.

٦٠ – تمت قراءة اللقب بمعرفة H.G.Fischer, ZÄS 105, 1978, pp. 58-59; إلا أن مدلول اللقب لم يحدد حتي الآن.

٦١- D.Lorton, "Treatment of criminals in Ancient Egypt", *JESHO* 20, 1977, pp. 1-64.

٦٢- S.Quirke, "State and labour in the Middle Kingdom. A reconsideration of the term *hnrt*", *RdE* 39, 1988, pp. 83-106.

٦٣- O.D.Berliev, "Les prétendus "citadins" au Moyen Empire", *RdE* 23, 1971,pp.23-48.

٦٤- B.Gratien, "Départements et institutions dans les forteresses nubiennes au Moyen Empire", Hommages à Jean Leclant, IFAO, Le Caire, (sous presse).

٦٥- H.G.Fischer, *JNES* 18, pp. 257-265

٦٦- A.R.Schulman, "The battle-scenes of the Middle Kingdom", *JSSEA* 12/4, 1982, pp. 165-183.

٦٧- G.Posener, *Littérature et politique dans l'Egypte de la XIIe dynastie,* Paris, 1969, pp. 133-134.

٦٨- A.J.Spalinger, *Aspects of the Military Documents of the Ancient Egyptians,* Université de yale, 1982.

٦٩- H.G.Fischer, *Kush* 9, pp. 44-79.

٧٠ – يفضل بعض المؤرخين وضع فاصل زمني بين الأسرة الرابعة والأسرة الخامسة والعشرين.

٧١- J.Yoyotte, "Les principautés du Delta au temps de l'anarchie libyenne", *Mélanges Maspero 1/4, MIFAO* 66, Le Caire, 1961, pp. 121-179.

٧٢- P.Grelot, *"Documents araméens d'Egypte,* Paris, 1972

٧٣- H. De Meulenaere, "Le vizir Harsiésis de la 30e dynastie", *MDAIK* 16, 1958, pp. 230-236.

٧٤- J.Yoyotte, "Le nom égyptien du "ministre de l'économie" - de Saïs à Méroé", *CRAIBL* janvier-mars 1989, Paris, 1989.

٧٥- H.Jaritz et M.Bietak, "Zweierlei Pegeleichungen zum Messen der Nilfluthöhen im Alten Ägypten", *MDAIK* 33, 1977, pp. 47-62..

٧٦- D.Meeks, "Une fondation memphite de Taharqa", *Hommages à Serge Sauneron I,* Le Caire, 1979 pp. 221-259.

٧٧- J.Quaegebeur, "Phiritob comme titre d'un haut fonctionnaire ptolémaïque", *Ancient Society* 20, 1989, pp. 159-168.

٧٨- E.Chassinat, "Les trouvailles de monnaies égyptiennes à légendes hiéroglyphiques", *RT* 40, 1923, pp. 131-157.

٧٩- P.Vernus, "Inscriptions de la Troisième Période Intermédiaire I, *BIFAO* 75, 1975, pp. 1-72 et J.-M.Kruchten, *Le Grand Texte oraculaire de Djéhoutymose,* Bruxelles, 1986.

٨٠- F.de Cenival, Les Associations religieuses en Egypte d'après les documents démotiques, *BdE* 46, Le Caire, 1972.

٨١- D.Meeks, *Le Grand Texte des donations au temple d'Edfou, BdE* 59, 1972

٨٢- N.Grimal, "Bibliothèques et propagande royale à l'époque éthiopienne", *Livre du Centenaire de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, MIFAO* 104, Le Caire, 1980, pp. 37-48.

٨٣- O.Masson et J.Yoyotte, "Une inscription ionienne mentionnant Psammétique Ier", *Epigraphica Anatolica II,* Bonn, 1988, pp. 171-179.

القسم الثانى

مصر البطلمية والرومانية

تأليف

جنيفييف هوسون

Geneviève Husson

مدخل

الإطار الزمني

يتناول القسم الثاني من هذا الكتاب الفترة الزمنية التي تبدأ من موت الإسكندر المقدوني في عام ٣٢٣ قبل الميلاد حتى صعود الإمبراطور الروماني دقلديانوس على العرش في عام ٢٨٤ بعد الميلاد، أي يتناول بصفة تقريبية ثلاثة قرون سابقة على بدء التقويم الميلادي وثلاثة قرون تالية له. كان الإسكندر قد استولى على مصر عام ٣٣٢ قبل الميلاد وكانت مصر عندئذ خاضعة لاحتلال الفرس وبحكمه يبدأ العصر الإغريقي في مصر، ويطلق على هذا العصر – بالنسبة لمصر – اسم العصر البطلمي ويطلق عليه أيضا "Lagide" تبعا لاسم الأسرة المقدونية التي تولت الحكم في مصر إلى أن قام أكتافيوس بضمها عام ٣٠ قبل الميلاد. عندما قام قادة الاسكندر باقتسام إمبراطوريته أصبح بطليموس بن لاجوس ساتراب Satrape لمصر أي حاكما لمصر، وكانت كلمة Satrape تعني حاكم إقليم في ظل الإمبراطورية الفارسية. ولم يحصل بطليموس على لقب ملك إلا في عام ٣٠٥/٤ قبل الميلاد، وبالرغم من هذا فلقد بدأ منذ وجوده على رأس السلطة في مصر في إقامة بعض المؤسسات التي ميزت مصر البطلمية.

أصبحت مصر – أعتبارا من عام ٣٠ قبل الميلاد – إقليما رومانيا خاضعا لسلطة الإمبراطور الذي كان يمثله في الاسكندرية أحد الولاة الرومانيين préfet. ونتوقف عند عام ٢٨٤ لأن عصر الإمبراطور دقلديانوس (من ٢٨٤ إلى ٣٠٦ ميلادية) قد تميز بإجراء تعديلات هامة. وكانت عملية فرض الطابع الروماني – التي كانت قد بدأت قبل ذلك بثلاثة قرون – قد وصلت إلى أوجها، وكانت مصر قد أصبحت عندئذ، بالنسبة للمؤسسات بصفة خاصة، على نفس المستوى مع باقي الإمبراطورية. لقد افتتح دقلديانوس عصرا جديدا في تاريخ مصر قام على إعادة تنظيم البناء السياسي والعسكري والإداري بحيث يرتبط بحوض البحر المتوسط ككل. إننا لا نتناول في بحثنا هذا مصر التي كانت تعرف باسم البيزنطية.

حدود المشروع

يتعين علينا منذ البدء أن نوضح ما يلي: إن الموضوع الذي نتناوله وهو الدولة والمؤسسات في مصر في ظل البطالمة وخلال القرون الثلاثة الأولى من السيطرة الرومانية شديد الاتساع، ولم يكن ممكنا بالتالي أن نقدم عرضا شاملا لكل معارفنا عن الموضوع، وسنجد بالضرورة في هذا الكتاب أوجه نظر مبسطة تقوم على خطوط عريضة ونوعا من «الإطار» حاولنا فيه تقديم العناصر الأساسية وإعطاء الأمثلة التي توضح المبادئ العامة لتنظيم البلاد وكيفية أداء بعض الآليات لعملها. ولكن هذا لا يمنع أنه كانت توجد باستمرار توافقات وتطورات وتغيرات لم

نتمكن من الإشارة إليها بالتفصيل. وعلى من يود أن يتناول أحد المسائل بعمق أكبر أن يلجأ إلى بيان المراجع المشار إليها تفصيلا في آخر الكتاب، وأن يبحث عن المؤلفات والمقالات الأكثر تخصصا لإرضاء تطلعاته. ولقد كان علينا أن نختار بين كمية كبيرة من المعلومات مما اضطرنا إلى ترك نقاط هامة جانبا. إن هدفنا لا يتعدى عرض البنيان السياسي والإداري والاجتماعي لمصر البطلمية ومصر الرومانية طبقا للوضع الذي انتهت إليه الأبحاث، وذلك بقدر قدر متاح من الدقة والوضوح. وسنقوم في مجرى العرض بتوضيح أهمية وجداول بعض المسائل الكبيرة ولكننا في نفس الوقت ندعو القارئ إلى أبعد من هذا.

خطة البحث

تسهيلا على القارئ قمنا بتقسيم مادة البحث إلى مواضيع بحيث نتناول على التوالي مختلف القطاعات المؤسسية وهي السلطة المركزية والسلطات المحلية والمدن اليونانية والمالية والقضاء والقانون ورجال الدين والمعابد والجيش والعملة والبنوك. وقد مهدنا لهذه الفصول بتقديم لا غنى عنه لمختلف المصادر لإظهار تنوعها وإبراز نواحي الثراء والنقص في معلوماتنا.

عمد المؤرخون خلال العشرين عاما الماضية إلى التركيز على نواحي «الانقطاع» العديدة والهامة التي عزلت بين كل من العصر البطلمي والروماني. وكان الاتجاه من قبل يميل إلى استخلاص «الاستمرارية» من العصر الأول إلى الثاني، مما أوجد التعبير الشائع «مصر اليونانية-الرومانية». أما اليوم فالاهتمام ينصب على التغيرات العميقة التي تحققت بعد الغزو الروماني مباشرة: كان من شأن هذه التغيرات إعطاء مصر طابعا «أوجستيا» بتأثير مجموعة من النصوص التشريعية. لقد قام أوكتافيوس – الذي حصل من مجلس الشيوخ على لقب أوجستوس عام ٢٧ قبل الميلاد – بجعل مصر إقليما رومانيا لا يختلف كثيرا عن أقاليمها الأخرى. وعلى ضوء هذا التنظيم الأساسي الجديد سنضطر إلى التمييز فى كثير من الحالات بين العصر البطلمي والفترة الرومانية، مما سيسمح بإبراز نواحى الاستمرارية ونواحى التجديد في كل مجال من مجالات البحث.

الفصل الأول

المصادر

١- المؤرخون والمصادر الأدبية الأخرى

لقد زودتنا المصادر الأدبية بمعلومات عن مصر البطلمية والرومانية، وذلك بالرغم من قلة الأعمال التاريخية القديمة (بسبب ضياع جانب كبير من المؤلفات)، وبالرغم من قصور ما يتواجد منها (وذلك لأن المؤرخين لم يهتموا بكل المجالات وكانت لهم تحيزات). ومن المؤلفين اليونانيين الذين يمكن الإشارة إليهم بوليبيوس Polybe (القرن الثاني قبل الميلاد) وديودور الصقلي (من نهاية القرن الأول قبل الميلاد حتى بداية القرن الأول الميلادي) واسترابون Strab-on (كان أيضا معاصرا لأوجستوس) وديون كاسيوس Dion Cassius (القرن الثاني قبل الميلاد). ومن المؤلفين الرومان نذكر تاقيتوس (من عام ٥٥ إلى عام ١٢٠ ميلادية) وبلينيوس Pline (القرن الأول الميلادي) وسويتونيوس Suétone (من نهاية القرن الأول إلى بداية القرن الثاني الميلادي).

لقد زار استرابون مصر في عام ٢٥ / ٢٤ قبل الميلاد وقدم الوصف التالي لمتحف (دار العلم Mouseion) الاسكندرية الذي كان يمثل مؤسسة ثقافية ذات شهرة ترجع على الأرجح إلى عصر بطليموس الأول واستمر منذ ذلك الوقت في استقبال العلماء من جميع أنحاء العالم في ظل الامبراطورية الرومانية:

> «المتحف يكون جزءا من قصر الملوك وهو يشمل متنزها ومكانا به مقاعد للمحاضرات وقاعة كبيرة يتناول فيها علماء المتحف وجباتهم سويا. ولهذه الجماعة موارد مشتركة ويرأسها مدير من رجال الدين كان من قبل يعين بمعرفة الملوك ويقوم الإمبراطور بتعيينه حاليا» (*Géographie*, XVII, 1,8).

ويقرر هذا الكاتب أنه تحققت على أثر استيلاء روما على مصر عام ٣٠ قبل الميلاد تغييرات عديدة في تنظيم البلاد:

> «قام الرومان بقدر الإمكان بإعادة تنظيم غالبية الشئون بوجه أو بآخر» (*Géographie* XVII,1,3).

لقد حدث أيضا أننا قد حصلنا على معلومات من غير المؤرخين والجغرافيين. لقد أشاد شعراء اسكندرانيون بوصفهم من المقربين بأعمال البطالمة: كانت أشعار ثيوقريتوس Théo-

crite وقاليماخوس Callimaque – الذين عاشا في القرن الثالث قبل الميلاد – مخصصة للملك الحاكم، ونشير إلى إحدى قصائد ثيوقريتوس الغزلية (*Idylle* XVII) التي كان عنوانها «مدح بطليموس (فيلادلفوس)» وتعرض الشاعر فيها إلى مواضيع مثل رخاء مصر ورخاء الملك والقوة البحرية التابعة له واتساع مداها وروعة المعابد المقامة لأداء الشعائر المخصصة لوالدي الملك المقدسين بطليموس الأول وبرينكي الأولى. وأشاد قاليماخوس في قصيدة «أنشودة إلى ديلوس Hymne à Délos» بعظمة الملك المنصور الذي يتربع على عرش الأراضي الواسعة ويتحلى بسجايا مقدسة، وفي البيت ١٦٥ من القصيدة نجد أبوللون وهو يتنبأ على ثدى والدته ليتو Létô ويشير إلى بطليموس الثاني باعتباره «إله آخر».

٢- البرديات اليونانية

الوثائق التي حصلنا عليها في مصر لها طابع «خام»، بمعنى أنها لم تحظ بإعداد يهدف إلى تقديمها تقديما أدبيا: والمقصود هنا هو أوراق البردى التي حفظت منها أعداد كبيرة في هذا البلد بسبب جفاف الجو، وتوجد مناطق أخرى في حوض المتوسط تم اكتشاف بعض البرديات فيها مثل نسطان (عوجة) فى النقب في فلسطين ودورا يوروبوس Doura Europos في سوريا، ولقد اكتشفت برديات منذ زمن قريب في نحال هيفير Nahal Hever وهي قرية واقعة على ساحل البحر الميت وكذلك في موقع على الفرات الأوسط غير معروف مكانه بالدقة(١). إلا أن مثل هذه الاكتشافات لها طابع استثنائي وهي محدودة في أماكن نادرة وعددها قليل.

أما في مصر فلقد تم اكتشاف عشرات الآلاف من الوثائق المكتوبة على المادة المصنوعة من سيقان نبات يعرف باسم البردى .Cyperus Papyrus L. وكان هذا النبات ينمو بكثرة في مستنقعات وادي النيل والدلتا، وكان يتم استخلاص المواد السيلولوزية الموجودة في الساق المثلثة للنبات وكانت توضع منها طبقتان متعامدتان ليتم التحامها بعد بلها وضربها بحيث تكوّن وريقات كانت تضاف إلى بعضها مكونة لفائف.

وكثير من النصوص المحفوظة على أوراق البردى محرر باللغة اليونانية. فلقد استقر المقدونيون الإغريق بعد الاسكندر فى مصر وأصبحت اللغة اليونانية هي لغة الإدارة في مستوياتها الأساسية، وظلت كذلك لحوالي ألف عام، إلى أن تم الفتح العربى فى عام ٦٤١ وحلت لغة الفاتحين الجدد تدريجيا محل اللغة اليونانية. وحتى بعد أن تم ضم مصر إلى الإمبراطورية الرومانية ظلت اللغة اليونانية هى اللغة الرسمية التي كان يستخدمها الموظفون والنخبة الاجتماعية. وكانت اليونانية هى اللغة السائدة أيضا في كل أنحاء الجزء الشرقي من الامبراطورية الرومانية. لقد كان استخدام اللاتينية محدودا دائما وذلك باستثناء بعض

الاستعارات في لغة الإدارة والضريبة وفي مجال الحياة اليومية، وكانت اللاتينية تستخدم في الأوساط العسكرية. ويلاحظ أن عدد البرديات اللاتينية التي اكتشفت في مصر لا يمكن أن يقارن بعدد البرديات الإغريقية.

وفيما يلي مثال لأحد «المراسيم» (prostagma) وصل إلينا بواسطة بردية باللغة اليونانية تم اكتشافها في تبتينيس Tebtynis (أم البريجات)(٢) وهي قرية كانت تقع جنوب الفيوم (تراجع الخريطة في الملحقات). ويرجع هذا المرسوم إلى ١٢ إبريل من عام ١١٤ قبل الميلاد، وكان قد صدر في عصر الحكم المشترك لكل من كليوباترة الثالثة وبطليموس التاسع سوتير الثاني. والمناسبة التي صدر من أجلها هذا المرسوم هو وقوع حالات إساءة لاستخدام السلطة كان السبب فيها هو تشتت السلطة القضائية، وكان رد فعل الملكين الحاكمين هو إصدار هذا المرسوم الذي يجعل وزير المالية والاقتصاد – الديوقيتيس dioecète – هو المختص الوحيد بنظر القضايا التي تتعلق بمجال اختصاصه:

> «بناء على أمر الملكين يمتنع على رؤساء المحاكم وعلى الموظفين الآخرين أن يقبلوا الشكاوى الموجهة ضد مندوبي المالية، كما يمتنع عليهم النظر فيها أو أن يسمحوا لآخرين بذلك. كل الشكاوى الموجهة ضد هؤلاء المندوبين وكذلك كل القضايا السارية ضدهم يتعين إحالتها إلى إيرينايوس «نسيبه» (الملك)(٣) وإلى وزير المالية والاقتصاد» (العام الثالث، ٢٣ من شهر برمهات) (An 3, 23 Phamenôth)(٤).

وبالإضافة إلى البرديات التي باللغة اليونانية كانت توجد أيضا الأستراكا ostraca (قطع اللخاف) وهي كسر الأواني التي استخدمت أيضا مادة للكتابة عليها للنصوص القصيرة بصفة عامة مثل إيصالات الضرائب. ودراسة الأستراكا جزء من الدراسات المتعلقة بأوراق البردي وتخضع لنفس المبادئ وهي تقدم لنا معلومات عن الحياة في مصر.

٣- البرديات الديموطيقية

توجد وثائق أخرى مكتوبة على أوراق بردي أو على أستراكا بالديموطيقية وهذه هي الشكل الذي كانت قد اتخذته اللغة والكتابة المصرية عند نهاية القرن السابع قبل الميلاد. إذن فهناك وثائق معاصرة للبرديات اليونانية مكتوبة باللغة الأهلية المصرية وهي تمثل مصدرا ليس قليل الشأن لمعرفة أحوال مصر في ذلك العصر.

ومع هذا فإن الأهمية التي تمثلها البرديات الديموطيقية لا ترقى إلى نفس أهمية البرديات اليونانية وذلك لعدة أسباب:

- أن فك طلاسمها يكون عادة في غاية الصعوبة، وبالرغم من أن دراسات الكتابة الديموطيقية تتقدم في عدة بلدان إلا أنه لا زال يوجد عدد كبير من الوثائق غير المنشورة كما أن الدراسات التي تجرى على ما نشر من وثائق معزولة غير متوفرة وغير كافية.

- لقد رأينا أن اللغة اليونانية كانت هي اللغة المستخدمة على أوسع نطاق فيما يتعلق بأداء المؤسسات وبالآليات الأساسية للإدارة، وكان على صفوة القوم من الأهالي أن يتعلموا اللغة اليونانية لكي يمكن لمستواهم الاجتماعي أن يرتفع وحتى يمكنهم شغل المراكز الهامة.

ومع هذا كانت اللغة الأهلية هي المستخدمة لدى جماهير الفلاحين وفي عالم المعابد الذي ظل منغلقا داخل تقاليده. كان يوجد إذن في الحياة المصرية قطاع واسع يمكن للوثائق الديموطيقية أن تؤدي تدريجيا إلى معرفته أو إلى اكتشافه. ومن المؤكد أنها تلقى ضوءا ضروريا على مجالات كانت البرديات اليونانية قد تركتها في الظل، ولا شك أنه قد تفتحت وستتفتح في المستقبل دروب جديدة للدراسة بفضل هذه البرديات.

وسنقدم على سبيل المثال نصا تم نشره منذ مدة قصيرة وهو يتضمن «رسالة من حارس بخصوص المحصول الذي يمكن توقعه»(٥). كانت النصوص اليونانية قد وفرت لنا المعلومات عن «حافظة البذر» وهي عبارة عن كشف سنوي تصدره السلطات المركزية في الاسكندرية ويتضمن تحديد أنواع البذور التي يجب أن تتم زراعتها في كل الأراضي والنسبة المحددة لكل محصول في كل منها. والرسالة الديموطيقية تتضمن «أمر التشغيل» والأرجح أن هذا الأمر يتعلق بما تسميه المصادر اليونانية «حافظة البذر» وبهذا فهو يقدم لنا تفاصيل الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع عند مستوى الآليات الدنيا للإدارة وهو المستوى الذي كان يتم فيه تشغيل المصريين.

ولإعطاء فكرة واضحة عن الأهمية التي تمثلها الوثائق المكتوبة بالديموطيقية نشير إلى أنها تتوفر في ثلاثة مستويات مختلفة: المستوى الأول مثل «رسالة الحارس ...» وهو يتعلق بالعلاقات التي كانت قائمة بين مختلف الآليات الإدارية. والمستوى الثاني يتعلق بالوثائق التي تلقي الضوء على العلاقات التي كانت تقوم بين الممولين المصريين والإدارة، مثل الإقرارات المتعلقة بالماشية الصغيرة وإقرارات الضمان التي بموجبها كان يصبح شخص ضامنا لشخص آخر(٦). وأخيرا توجد وثائق ديموطيقية أخرى توفر لنا المعلومات عن الحياة المصرية وحدها: مثل لوائح الجمعيات الدينية الوطنية(٧).

٤- النصوص المنقوشة

لقد اكتشفت في مصر - كما في باقي بلدان حوض البحر المتوسط - نصوص على الأحجار عادة ما تكون منقوشة، وأحيانا ملونة، وهذه النصوص تحتل مكانا في المصادر التي نستخدمها، وهذه يتم تجميعها بطريقة سهلة في مدونة النصوص المصرية يتم نشرها أولا بأول

موزعة حسب القطاعات الجغرافية. وهذا العمل الذي حقق حتى الآن تقدما ملحوظا يقوم به عالما الهلنستيات أندريه وإتيين برنان André et Etienne Bernand.

وأيا كانت أهمية هذه النصوص وفائدتها فإنها لا تبلغ الوزن الذي تمثله البرديات بالنسبة لموضوع بحثنا. فهي أولا أقل كثيرا من حيث العدد، ومن ناحية أخرى كانت النصوص المصرية في معظم الأحيان تنقش على الحجر الرملي أو الحجر الجيري، ونادرا ما كانت تنقش على الرخام وهو أكثر صلابة، لذلك فلقد كانت أقل تحملا لعوادي الزمن من البرديات التي كان يتم الاحتفاظ بها داخل الطبقات العميقة للتربة أو كانت تستخدم في لفائف المومياوات. ومن ناحية أخرى فلقد أدت بعض الأعمال الإرادية إلى تدمير بعض النقوش، مثل أعمال النهب التي ترتبت على الحفريات المستترة، وكذلك تم استخدام بعضها في أغراض أخرى مثل أفران الجير. وبالإضافة فإن جانبا من المواضيع النقشية كانت تتعلق بالحياة المدنية في العالم اليوناني الروماني، وفي مصر كانت المدن اليونانية قليلة العدد وكانت أربعة: الاسكندرية ونكراتيس Naucratis في الدلتا وبتوليمايس (بطلمية) Ptolémaïs في الوجه القبلي وأخيرا اعتبارا من عام ١٣٠ ميلادية انتينوبوليس Antinooupolis (الشيخ عبادة) في مصر الوسطى. أما النقوش الجنائزية التي تكثر في مصر فلا شأن لها بالمؤسسات. وتوجد في مصر أيضا نصوص أخرى قد تكون أهميتها أكبر بالنسبة لتاريخ المعتقدات مثل عبارات الإهداء المنقوشة على بعض التماثيل المقدسة والعبادات الموجهة لإله أو لأكثر من إله.

ومع هذا توجد نصوص منقوشة ذات أهمية بالنسبة لتاريخ المؤسسات ظلت محفوظة مثل بعض مراسيم البطالمة والولاة الرومان وبعض قرارات كبار الموظفين.

ونشير في هذا الشأن إلى ثلاثة نقوش على قاعدة مسلة كانت موجودة أصلا أمام معبد إيزيس في فيلة (بأسوان) ثم نقلت إلى انجلترا (دورستشاير - كنجستون هول)[٨]. وتسجل هذه النقوش (التي ترجع إلى عام ١٢٤-١١٧ قبل الميلاد) رسالتين من بطليموس الثامن يورجيتيس الثاني ومن كليوباترة الثالثة وهما تتعلقان بإعفاء كهنة إيزيس في فيلة من أداء الالتزامات التي كان يتعين أداؤها لخدمة الموظفين وقوات الجيش العابرة. وكان أحد الخطابين موجها لكهنة فيلة ردا على الطلب المقدم منهم المنقوش أيضا على نفس القاعدة، والرسالة الأخرى موجهة إلى حاكم إقليم طيبة الذي كان أهم موظف في هذا الجزء من مصر وكان يمثل الملك فيها.

٥- المسكوكات

كان الاستخدام المعمم للعملة في مصر شيئا جديدا أدخله الإغريق المقدونيون. وقد قام البطالمة - مثلهم مثل باقي ملوك الإغريق - بضرب عملة في شكل قطع ذهبية أو فضية أو

برنزية. وتعتبر الطريقة التي تعامل بها صور الملوك والأباطرة على العملة وكذلك اختيار الشعارات المحفورة على الوجه الآخر لها – مثل النسر البطلمي وهو شعار الأسرة – من العوامل التي يستخدمها رجل التاريخ عند تناول موضوع الأيديولوجيا الملكية أو الإمبراطورية. توجد قطعة ذهبية لبطليموس الثاني عليها وجه الملكة أرسينوي الثانية Arsinoé II بجانب وجه الملك مما يبرز الدور الذي كانت تقوم به الملكات في الحياة السياسية وفي البلاط وفي المسائل المتعلقة بالعبادات وهو أمر غريب بالنسبة للتقاليد الإغريقية.

ولكن العملة تعتبر أيضا مصدرا ثمينا للمعلومات من خلال العيار المستخدم فيها ومن حيث نطاق تداولها وعدد إصداراتها والدور التي قامت بسكها، وكثيرا ما يساعد هذا المصدر على تأكيد المعطيات الناتجة عن المصادر الأخرى مثل الأزمة الاقتصادية خلال القرن الثاني قبل الميلاد التي شهدت عليها بوضوح أوراق البردي.

إن قطعة العملة يمكن أن تصبح إذن مفيدة لتاريخ المؤسسات من حيث أنها شاهد على الأوضاع السياسية والاجتماعية.

٦- الآثار

تساهم المصادر الأثرية أيضا في إثراء معارفنا عن المؤسسات. ومن الأمثلة التي توضح هذا الأمر المعابد المصرية التي عمد البطالمة ثم الأباطرة إلى تصوير أنفسهم على جدرانها كفراعنة، ونجدهم أيضا قد أضافوا صروحا جديدة إلى الإنشاءات السابقة. وتعكس أطلال المعابد في إدفو والكرنك وكوم أمبو ودندرة المفهوم الذي كان لدى سادة مصر عن السلطة وتوضح العلاقات التي كانت قائمة بينهم وبين الكهنة.

ونجد أحيانا مراسيم صادرة عن الولاة الرومان منقوشة في بعض المعابد: ومن الأمثلة على ذلك المرسوم الذي أصدره Cnaeus Vergilius Capito في العام ٤٨ الميلادي، وهذا المرسوم يشغل أربعة أعمدة من الكتف الجنوبي للبوابة الخارجية في معبد هيبيس في واحة الخارجة (الواحة الكبرى)، وهذا المرسوم يتعلق بقرارات استيلاء على مساكن لموظفين وجنود(٩).

ولبقايا المنشآت العامة أهميتها بالنسبة لتاريخ المؤسسات، فالحمامات مثلا تدل على تواجد الإغريق أو الرومان. ولكن ما تم اكتشافه في مختلف القرى والمدن لا يمثل إلا جانبا ضئيلا مما كان قائما بالفعل بل وكثيرا ما يصعب التحقق من كنه بقايا بعض المنشآت. ولم يتبق شيء يذكر من اسكندرية القديمة عاصمة مصر الإغريقية والرومانية ومقر أجهزة السلطة المركزية ومن القصور الملكية فيها ومحال إقامة كبار الموظفين ومقر المتحف والمكتبة التي تتبعه.

والحي الملكي على أية حال غارق الآن في معظمه تحت الماء بسبب الانهيارات الطبيعية الشاطئ وما طرأ على الشاطئ من تغيرات.

قد يعتقد البعض - بسبب تنوع المصادر ووفرة الوثائق البردية - أن معلوماتنا عن مصر الإغريقية والرومانية كاملة أو على الأقل متطورة. حقيقة إن رؤيتنا لهذا البلد ممتازة إذا ما قورنت برؤيتنا لبلدان أخرى لم تتوافر عنها مصادر مشابهة، إلا أنه بالرغم من هذا فلا بد لنا من أن نبرز بعض حدود هذه المصادر والظلال العديدة التي لا زالت تغطي كثيرا من المجالات.

لا بد أولا - كما سبق أن رأينا - أن نعمل حساب التفاوت القائم بين المصادر الإغريقية والمصادر الديموطيقية. فالأولى قد تم فهمها فهما أحسن كما تم الانتفاع بها بقدر أكبر، وكانت الأوساط الاجتماعية التي تتحدث باليونانية تشغل مقدمة المسرح، في حين أن السكان من الأهالي لم يتم بعد إلقاء الضوء الكافي على حياتهم بالرغم من أنهم كانوا أكثر عددا بكثير. ولقد بدأ هذا التفاوت يقل تدريجيا بفضل نشر وثائق ديموطيقية جديدة وتفسيرها، ومن المتوقع أن يتحقق تقدم أكبر في معرفتنا بالمجتمع المصري في مختلف جوانبه.

وسواء تعلق الأمر بالمصادر الإغريقية أو بالمصادر الديموطيقية فإننا نخضع في الحالتين لعوامل الصدفة التي تتحكم في أعمال التنقيب وتتحكم في الاكتشافات. وهكذا فمن الممكن أن تصبح معلوماتنا متقدمة نسبيا فيما يتعلق بمكان محدد وفي عصر معين. فمثلا حصلنا بالنسبة لقرية كيركي أوزيريس بالفيوم على محفوظات عدد من السكرتيرين المتتابعين للقرية عند نهاية القرن الثاني وبداية القرن الأول قبل الميلاد، وقد كشفت لنا هذه المحفوظات بدقة الوضع القانوني للأراضي ومساحة كل فئة من فئات الأرض وتوزيع الزراعات وكميات مختلف المحاصيل الناتجة من غلال وحبوب زيتية وغيرها من المحاصيل(١٠).

ولكن لا تتوفر مثل هذه المعلومات التفصيلية إلا نادرا. ونجد بالعكس أن عدد البرديات قليل جدا بالنسبة لسنوات حكم بطليموس الأول وبالنسبة للسنوات العشرة الأولى من حكم بطليموس الثاني، في حين أن هذه الفترة كانت حاسمة بالنسبة لإرساء قواعد تنظيم المملكة. ويجب أن ندخل في حسابنا أنه لا تتوفر لدينا إلا نسبة تافهة لا تكاد تذكر من أوراق المكاتب على مختلف المستويات الإدارية، ويجب أن نقدر مدى الصعوبات التي نواجهها في تقديم صورة شاملة استنادا إلى مصادر قد تكون وفيرة ولكنها متقطعة وغير موزعة توزيعا متساويا في الزمن وفي المكان، وكثيرا ما تكون تحليلية الطابع.

لقد تركت لنا الفيوم عددا هاما نسبيا من الوثائق، والسبب في كثير من الحالات أنه كانت تتوفر في الفيوم أكثر من أي مكان آخر الظروف المواتية لحفظها: فقد كانت الفيوم تروى صناعيا وكانت القرى موزعة فيها ثم أخذت أراضيها تتصحر تدريجيا ويهجرها أهلها تاركين

أطلالها محتفظة بالبرديات وبالأستراكا المدفونة فيها. ومن هنا قد ينشأ خطر أن تصبح رؤيتنا للإدارة المصرية رؤية «فيومية التركيز». إننا نعلم أنه كانت لكل منطقة خصائصها، وأن الفيوم كانت قائمة بذاتها من الناحية الجغرافية، وبهذا يكون من الخطر إجراء تعميم استنادا إلى معطيات لها طابعها المحلي البحت. وكانت للوجه القبلي أيضا سماته التنظيمية الذاتية الخاصة به.

ومن ناحية أخرى تزداد هذه الوثائق ثراء باضطراد بفضل الاكتشافات الجديدة ونشر ما لم يسبق نشره، ويترتب على هذا أحيانا إثارة مسائل جديدة أو إلقاء ضوء على مشاكل لم يسبق البت فيها، لذلك لا بد من التأكيد على الطابع الوقتي للمحصلة التي نتقدم بها، راجين أن يسمح لنا المستقبل بتقديم مؤسسات مصر اليونانية والرومانية بطريقة تبرز أكثر الفروق الدقيقة وتكون أكثر توازنا وأقرب إلى الكمال

الفصل الثانى

الاسكندرية والسلطة المركزية

١ - البطالمة

بطليموس الأول وخلفاؤه

بعد موت الاسكندر عام ٣٢٣ قبل الميلاد اقتسم قواده إمبراطوريته. حصل بطليموس بن لاجوس على ولاية مصر، والارجح أن ذلك كان بناء على طلبه وكان يشغل هذه الولاية قبله عن طريق الغصب الإغريقي كليومنيس النقراطيسي، وبهذا أصبح بطليموس أحد «خلفاء -dia doques» الاسكندر. ثم اكتسب بطليموس لقب ملك basileus في ٧ نوفمبر عام ٣٠٥ قبل الميلاد معلنا بهذا سيادته على مصر. واكتسب باقي خلفاء الاسكندر أيضا لقب الملك بدافع أطماع متنوعة: أنتيجونوس في عام ٣٠٦ وتلاه كل من كاساندروس ولوسيماخوس وسلوكس.

كان بطليموس هو أول ملك في أسرة استمرت حتى عصر كليوباترا السابعة عندما انهزم الاسطول المصرى في أكتيوم (في اليونان) أمام أوكتافيوس في سبتمبر من عام ٣١ قبل الميلاد، وبعد هذا التاريخ أصبحت مصر جزءا ملحقا بالإمبراطورية الرومانية، وكان هذا الغزو هو آخر مرحلة في التوسع الروماني ناحية الشرق.

عاد أنطونيو وكليوباترا - أعداء أوكتافيوس - إلى الاسكندرية بعد هزيمتهما في أكتيوم، ولجأ كل منهما إلى الانتحار، أنطونيو أولا للهرب من قاهره، ثم كليوباترا بواسطة ثعبان صغير وذلك طبقا للرواية الأكثر شيوعا، وربما كان ذلك اتباعا لعقيدة مصرية مؤداها أن عضة الثعبان المقدس من شأنها أن تمنح ضحيتها الخلود والألوهية. ماتت الملكة في ١٢ أغسطس من عام ٣٠ قبل الميلاد، ودخل أوكتافيوس الاسكندرية يوم ٣١ من نفس الشهر.

وقد ألحقنا في نهاية هذا الكتاب قائمة بأسماء البطالمة مقرونة بتواريخ ملكهم، وهي تواريخ غير ثابتة دائما على وجه الدقة. ولقد اكتسب كل هؤلاء الملوك تقريبا لقبا آخر من قبيل المدح أو السخرية، وأحيانا كان لبعضهم لقبان. بعد بطليموس الأول سوتير (يعني المنقذ) خلفه بطليموس الثانى فيلادلفوس (يعنى المحب لأخته). ولقد اكتسب هذا الإسم لأنه تزوج أخته أرسينوي الثانية. وانتهى عصر هذين الملكين في عام ٢٤٦ قبل الميلاد عندما مات بطليموس الثاني، ويعتبر هذا العصر هو الأكثر أهمية لأنه شهد إرساء دعائم مؤسسات المملكة البطلمية.

وأخذت الأوضاع تضطرب بدءا من القرن الثاني قبل الميلاد بتأثير عدة عوامل منها اشتراك أكثر من ملك في الحكم أحيانا والمنازعات داخل الأسرة المالكة التي أدت إلى طرد

بعض الملوك من العرش ثم عودتهم إليه بالتالي، واقترنت هذه المنازعات بضعف السلطة الملكية وبانهيار قوة مصر. لقد قامت حروب خارجية قلصت تدريجيا من اتساع الأراضي الخاضعة لسلطة الملوك البطالمة، أضيفت إليها الحروب الأهلية والثورات الداخلية التي كانت تضع جانبا من مصر في مواجهة جانب آخر فكان كل جانب يؤيد مطالبا مختلفا بالعرش. لقد كانت أكثر العصور تألقا خلال الملكية البطلمية هو عصر الملوك البطالمة الثلاثة الأول، وإن كانت دلائل الضعف والصعوبات بدأت في الظهور اعتبارا من عام ٢٥٠ قبل الميلاد.

اختيار الاسكندرية عاصمة للبلاد

الاسكندرية لم تكن من عواصم مصر القديمة في الماضي الفرعوني المجيد. فهي مدينة حديثة أسسها الاسكندر الأكبر عام ٣٣١ قبل الميلاد على الشاطئ غرب الدلتا في مكان لم تكن فيه من قبل سوى ضيعة للأهالي كان اسمها راكوتيس. والقصة التي ذكرها بلوتارك في هذا الشأن تعتبر من الأساطير (*Vie d'Alexandre* 26, 1-11): يقول إن المقدوني اختار موقع الاسكندرية بناء على حلم رأى فيه هوميروس وهو يلقي البيتين ٣٥٤ و٣٥٥ من الأغنية الرابعة من الأوديسة والتي يشير فيهما إلى جزيرة فاروس التي تقع بجوار الشاطئ في المكان الذي أقيمت فيه عاصمة المستقبل:

«وهناك عند البحر المتلاطم توجد جزيرة صغيرة

إلى الأمام من مصر تدعى فاروس».

والأرجح أن الاسكندر قدر أهمية وجود مدينة تفتح بابا لمصر يؤدي إلى غرب البحر المتوسط.

والموقع الجغرافي للمدينة لا يعتبر مركزا لمصر ولكنه إلى حد ما خارج مصر، وإننا نقابل كثيرا من التعبيرات التي كانت تستخدم في ذلك الوقت لتأكيد هذه السمة الجغرافية. على سبيل المثال نقابل تعبير «الاسكندرية التي بجوار مصر» في كثير من النصوص اللاتينية واليونانية في الأعمال الأدبية وفي البرديات والنصوص المنقوشة، وكان الوالي في العصر الروماني – وهو ممثل الإمبراطور في الإسكندرية – يسمى بصفة رسمية «والي الاسكندرية وجميع مصر».

لقد استقر بطليموس أولا في منف قبل أن يصبح ملكا، ومنف يرجع تاريخها إلى حوالي ٣٠٠٠ عام قبل الميلاد وكانت قد احتفظت بأهمية مسيطرة باعتبارها مركزا دينيا وإداريا في نظر كل من المصريين والأجانب. وبطليموس بهذا كان يجاري التقاليد السائدة في ذلك الوقت، وكان أيضا وبلا شك يستجيب لدواع ذات طابع عسكري: فقد كانت منف بحكم موقعها على رأس الدلتا ملتقا للمواصلات وكانت تتميز بموقع استراتيجي يصلح لصد غزو كان مصدره

سوريا، واحتفظ بطليموس فيها بمقر قيادته العامة لمدة عشرة سنوات تقريبا. وفي هذا الموقع قام بتوجيه مسار الموكب الذي كان يقوم بتوصيل رفات الاسكندر من بابل إلى مقدونيا، وبقيت هذه الرفات في منف فترة قبل أن تنقل إلى الاسكندرية.

ثم استقر بطليموس في الاسكندرية حوالي عام ٣١٣ قبل الميلاد أو بعده بقليل. وليس من السهل التمييز بين ما تم إنشاؤه خلال فترة حكمه وبين ما يعود إلى عصر خلفه بطليموس الثاني. والمعتقد حاليا أنه صاحب الفضل في إنشاء كثير من المؤسسات، ونظرا لعدم وجود مصادر عن فترة حكمه فلقد نسبت إلى خليفته أعمال كثيرة كان الفضل يعود فيها إليه.

المتحف والمكتبة الملحقة به

على أية حال فلقد كان بطليموس الأول هو منشئ المتحف (دار العلم) والمكتبة الملحقة به، ولقد تم تطويرهما وازدادتا ثراء في عهود الملوك التالين، واستمرتا كمركز ثقافي مزدهر وكملتقى هام حتى القرون الأولى من الحكم الروماني. لقد كان المتحف في الأصل مكانا مقدسا يتم فيه أداء الشعائر لآلهة اليونان التي كانت مسؤولة عن حماية الفكر ونشاطاته. ولا يجب أن نتصور هذا المتحف *Mouseion* في الصورة التي نجد عليها متاحفنا اليوم حتى ولو كان الاسم يرجع إلى نفس المصدر. إن الأمر كان يتعلق أكثر بمعهد للأبحاث في مؤسسة ملكية تم إنشاؤها بجوار القصر وملحقاته، وكانت تتمتع بإمكانات مالية كبيرة بفضل إغداق الملوك، وهذا الإغداق كان في المقابل يزيد من اعتبارهم ومن تأثيرهم بين الناس.

لم يكن هذا المتحف منشأة معزولة، فلقد وجدت مؤسسات مشابهة في كثير من المدن الملكية وفي كبرى المدن الإغريقية. كانت توجد مراكز للأبحاث ملحقا بها مكتبات في غير الاسكندرية وبصفة خاصة في برجام، وبعضها – خاصة ما كان منها يتعلق بالنشاط الفلسفي – كان سابقا من الناحية الزمنية على متحف الاسكندرية. والطراز الذي اتبع في متحف الاسكندرية كان إغريقيا، نقله ديمتريوس الفاليري القاضي الأثيني تلميذ أرسطو الذي لجأ إلى الاسكندرية عام ٣٠٧ قبل الميلاد وأصبح مستشارا لبطليموس. وقد أشار البعض أيضا إلى وجود أصول مصرية لهذه المنشأة تمثلت فيما كان يسمى ببيوت الحياة، وكانت هذه البيوت مؤسسات ثقافية حقيقية ذات طابع ديني وكانت ملحقة بالمعابد. وإننا نعرف أيضا أنه كانت توجد مكتبات في بعض المعابد مثل معبد إدفو على سبيل المثال الذي كانت توجد فيه خزائن بها أدراج تحوي لفائف البردي. وأيا ما كان الأمر – ومع أن الفكرة تبدو بصفة رئيسية إغريقية المصدر والتأثير – إلا أنه لم يحدث من قبل أن وجدت منشأة على هذا القدر من الاتساع والشمول ووقفت وراءها إرادة سياسية لم يكن لها مثيل من قبل: فقد خصص البطالمة وسائل مالية هائلة لهذه المنشأة التي كانت تهدف إلى جمع شامل للمعارف وللمفكرين، وقد حقق البطالمة هنا أهم أعمالهم وأكثرها أصالة وأبقاها على الزمن.

جذب البطالمة إلى المتحف (دار العلم) أشهر العلماء والمفكرين وهؤلاء كانوا ينصرفون فيه إلى البحث بعيداً عن الشواغل المادية. ومن المؤسف أنه لم يبق من هذا المتحف أي أثر بعد اختفائه تماماً مع الحي الملكي بأكمله. ولكن استناداً إلى الشهادات الأدبية النادرة المحفوظة يمكننا أن نتصور ما كان يزخر به من حدائق وأروقة ومتنزهات مليئة بالأشجار، وكان يحوي قاعة مجهزة بالمقاعد للمحاورات والمحاضرات، وصالة للطعام مخصصة للوجبات المشتركة. وكان «نزلاء» المتحف يتمتعون بميزات كثيرة أخرى مثل الإعفاء من الضرائب. وفي العصر الروماني – على الأقل – أصبح من الممكن أن تمنح «عضوية المتحف» لعلماء غير مقيمين في الاسكندرية، مما يدل على ما كان يتميز به المتحف من مكانة حية. كانت جميع فروع العلوم ممثلة في المتحف من أدب وفلسفة وطب ورياضيات وهندسة وفيزياء وميكانيكا وفلك وجغرافيا وعلم خرائط وعلم أحياء وعلم حيوان وغيرها، وكانت تتوفر في المتحف أدوات العمل المناسبة لتسهيل أبحاث العلماء، وكانت توجد فيه أيضاً صالة للتشريح لدراسة الأعضاء ومرصد وحدائق للنباتات والحيوانات وكذلك وبصفة خاصة مكتبة.

كان الحرص على المعرفة الموسوعية التي تستلهم أرسطو، وعلى الاحتفاظ بذاكرة الماضي، مما يفسر عملية خلق وتطوير المكتبات الهيلينية. ولا شك أن مكتبة متحف الاسكندرية كانت أشهر هذه المكتبات، ويمكن أيضاً أن نضيف إليها مكتبة السيرابيوم في معبد سارابيس الذي كان مقاماً في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة على ربوة راكوتيس. وكان يتولى إدارة المكتبة أمين يتم اختياره من بين أشهر العلماء. ومن المعروف أن عالم اللغة زنودوتوس Zéno-dote الذي كان متخصصاً في هوميروس كان أول من شغل هذا المنصب. ولا نعرف على سبيل التأكيد ترتيب الأمناء الذين خلفوه في هذا المنصب ولكن يمكن أن نذكر من بينهم الشاعر أبولونيوس الروسي Apollonios، والجغرافي إراتوستنيس Eratosthène من برقة، الذي حقق مجداً بعد قياسه خط الزوال الأرضي، وعالم اللغة أريسطوفان Aristophane من بيزنطة. وكان أمناء المكتبة هم في نفس الوقت مؤدبو الأمراء، مما يبرز مرة أخرى الطابع الملكي الذي كان للمنشأة.

لقد عرفنا من كتاب «رسالة أرستايوس إلى فيلوكراتوس» *"Lettre d'Aristée à Philo-crate"* – وهو الكتاب الذي تتبع ظروف الترجمة المسماة «السبعينية» للتوراة من العبرية إلى اليونانية – أنه كان على المكتبة أن تحرص على تجميع «كل الكتب التي صدرت في العالم أجمع بشرائها ثم استنساخها». لقد كانت هذه هي المهمة الأولى لأمناء المكتبة وكان عليهم أيضاً بالإضافة أن يعدوا كتالوجات الكتب المتراكمة في كوّات الحوائط، وأن يراجعوا النصوص التي طرأ عليها تغيير عند نسخها وأن يحاولوا إعادتها أقرب ما تكون إلى أصلها بعد تنقيحها من الإضافات غير المناسبة وتصحيح ما قد يكون عالقاً بها من أخطاء وما قد

يكون فيها من ثغرات. وهكذا فإننا عندما نقرأ اليوم أشعار هوميروس فإن النص الذي نجده تحت أعيننا هو – بصفة أساسية – النص الذي تمت مراجعته بمعرفة النقاد الاسكندريين.

بلغ عدد المخطوطات التي كانت موجودة في مكتبة المتحف – حسب بعض التقديرات – حوالي ٧٠٠٠٠٠ (سبعمائة ألف) مخطوط. ويقال أحيانا أن هذا الرقم مبالغ فيه. ولكن الشهود أجمعوا على وجود كميات كبيرة من اللفائف تم جمعها في المكتبة. ويمكننا أن نتساءل عما حدث لمثل هذا «الكنز». لقد تضافرت أسباب عديدة على اختفائها. منها البلى الطبيعي المترتب على الزمن، وكذلك احتراق جانب منها في عام ٤٧ قبل الميلاد أثناء معركة الاسكندرية التي خاضها قيصر (الجانب الذي كان في مخازن الميناء الكبير توطئة لإرسالها إلى روما على سفن). وفي النهاية فإن الباقي الذى تغلب على عوادي الزمن وظل موجودا بعد الاضطرابات العنيفة المتكررة التي تعرضت لها المدينة على طول تاريخها، تم – على الأرجح – تدميره بواسطة العرب الذين فتحوا مصر عام ٦٤١ الميلادي. ومع هذا فإن جزءا هاما من ميراث المتحف ظل موجودا ووصل إلينا بطرق مختلفة وخاصة من خلال روما.

عبادة الملك

كان المتحف من المؤسسات التي كانت تحيط البطالمة بهيبة الثقافة الإغريقية، وبهذا فلقد كان أيضا وسيلة تساهم في تأكيد شرعية السلطة الملكية. ومن المظاهر الأخرى للسعى إلى تأكيد هذه الشرعية الاتجاه إلى تطوير العبادة الملكية، التي كانت مرتبطة بالمثل بالإرادة السياسية. إن الأمر هنا يتعلق بمسألة معقدة للغاية ويرتبط بها تنوع كبير في درجات التأليه وأشكال العبادة، ولكي يمكن إيضاح هذه المسألة يتعين أولا التفرقة بين عبادة شخص الملك بالأسلوب الإغريقي وبين العبادة التى كان أهالي مصر يوجهونها إلى الملوك الفراعنة. وسنحدد بعد هذا المراحل التي مرت بها عبادة الأسرة المالكة.

العبادة الملكية على الطريقة الإغريقية

– سوابقها فى المدن الإغريقية:

يشار عادة إلى تأثير الشرق وبصفة خاصة إلى تأثير ملوك فارس عند تفسير العبادة الإغريقية لشخص الملك. والحقيقة أنه كانت توجد سوابق تاريخية ذات ارتباط مباشر أكبر بالمدن الإغريقية. فقد كان يوجد في هذه المدن رجال مقدسون، سواء من الأحياء أو من الأموات، وإن لم يصل الأمر إلى اعتبارهم من الآلهة، وكانوا يحاطون بهذه الصفة بمظاهر شعائرية. وعلى سبيل المثال كانت المدن تكرم مؤسسيها بعد وفاتهم، ووفقا لهذا النموذج حظي بطليموس الأول في بطوليس – المدينة الإغريقية التي أنشأها في الوجه القبلي – بنوع من

العبادة لشخصه بصفته مؤسس المدينة (Ktistès). ومن هذا القبيل أيضا كانت الانتصارات الرائعة التي كان قد حققها بعض القادة تطبعهم بطابع التقديس وتعطيهم بهذا حق الاستفادة بنوع من الشعائر وتجعلهم يحاطون بتكريم عفوي بصفتهم مصلحين ومحررين. وهكذا تطورت بالتدريج في الفكر السياسي الإغريقي في القرن الرابع قبل الميلاد فكرة وجود صفة إلهية أو شبه إلهية لدى الرؤساء، ولم يكن هؤلاء معتبرين آلهة ولكنهم كانوا يشبهون الآلهة *(isotheoi)*.

- عبادة الاسكندر

وهكذا أصبح من السهل على الإسكندر وعلى المحيطين به أن يخطوا الخطوة الأخيرة. ذكر المؤرخون أن المقدوني توجه إلى واحة أمون في الصحراء الليبية حيث استشار الوحي الإلهي، وقام الكهنة في المعبد بتحيته باعتباره «ابن زيوس» ووعده وسيط الوحي الإلهي بأنه سيحقق إمبراطورية عالمية. ولقد رأينا من قبل كيف عمد بطليموس بعد وفاة الاسكندر إلى تغيير اتجاه القافلة التي كان مفروضا أن تنقل جثمان الاسكندر إلى مقدونيا، ويمكن أن يقال أنه كان يسعى بذلك إلى تحقيق مصلحته الخاصة، إذ كان يمكنه بذلك أن يستحوذ على السلطة المقدسة التي كان يتيحها جثمان الفاتح. ولقد أنشأ بطليموس تكريما للإسكندر شعائر لتقديم الأضحية البطولية وأقام ألعابا لتمجيد ذكراه ، وعهد بشعائر عبادة الاسكندر إلى كاهن كان يسمى قائم مقام *éponyme* وكان اسمه يستخدم في تحديد تواريخ الوثائق الإغريقية والديموطيقية. ولقد ثبت وجود كاهن قائم مقام عبادة الاسكندر في عام ٢٨٥/٤ ومن المحتمل أن هذه المؤسسة ترجع إلى عام ٢٩٠.

- عبادة الإبن

أنشأ بطليموس الثاني طقوس عبادة أبيه تكريما له وكان ذلك بدون شك بعد وقت قصير من وفاته. وصف المؤرخ كاليكسينوس Callixène (القرن الثالث قبل الميلاد) في مقطع سجله أثينايوس Athénée (V 197-203) الموكب الديونيسى (ديونيسوس إله الخمر عند الإغريق) الهائل الذي نظمه بطليموس الثانى في الاسكندرية عام ٢٧١/٢٧٠ بمناسبة الألعاب البطلمية الثالثة (البطولمايا) *Ptolemaia*. ويبدو بوضوح في تنظيم هذه الألعاب – التي أنشأها بطليموس الثاني تكريما لوالده – أنها كانت ترمي إلى تدعيم هيبة الأسرة المالكة لدى كل الإغريق. فلقد شملت ألعابا ومسابقات *agôn isolympios* كانت تضاهي الألعاب الأولمبية، وكان يشترك فيها متنافسون من جميع البلدان. وكان الربط بين الأسرة البطلمية وبين الإله ديونيسوس مظهرا للتأكيد على الطابع الإلهي للملك. وقد أدخل بطليموس الثاني والدته برينكي الأولى في طقوس العبادة التي كانت مخصصة لوالده. وعندما كتب الشاعر ثيوقريتوس Théocrite أبيات الشعر التالية في مديح بطليموس الثاني كانت عبادة «الآلهة–المنقذين» قد استقرت (*Idyle* XVII, 123-8):

«شيد بطليموس لوالدته المحبوبة ولوالده معابد تعطرها البخور، وأقام لهم في هذه المعابد التماثيل الرائعة من الذهب والعاج، ليستعين بها كل من يعيش على الأرض، وعندما تدور الشهور ويأتي ميعاد الذكرى كان يحرق على المذبح المخصص لهما وقد احمر من الدماء أفخاذ البقر المسمنة».

- ما يطلق عليه عادة «عبادة الأسرة»

هذا النوع من العبادة حقق خطوة إلى الأمام بظهور «الإلهين الأخ والأخت» *Theoi Adelphoi* وهما بطليموس الثاني وأرسينوي الثانية، وتشهد بردية الحيبة Hibeh 199 على ظهور هذه العبادة منذ عام ٢٧٢/١ وحتى من قبل أن تموت أرسينوي الثانية، وبهذا أصبح يتم تأليه الملوك خلال حياتهم، وكان يتم تشبيه الملكة بأفروديت التي أصبحت الراعية لإمبراطورية البطالمة البحرية. وإذا كان بطليموس الثاني هو الذي أرسى أسس عبادة الأسرة المالكة فإن بطليموس الرابع هو الذي أقامها بصفة فعلية وأعطاها وضعها الرسمي. فلقد أشرك الأسرة البطلمية في الطقوس التي كانت مخصصة للاسكندر، بأن أقام طبقا لتقليد متبع ضريحا ضخما مشتركا للإسكندر ولأسلافه عند وفاة والدته. ومنذ ذلك الوقت أصبح الملوك يحظون بعبادة الأسرة خلال حياتهم، وكان يخصص لهذه العبادة كاهن قائم مقام، وأصبح هؤلاء الملوك «آلهة يقتسمون مع الإسكندر معبده» *Synnaoi Theoi*.

عبادة الأهالي المصريين للملوك الفراعنة

نشأت عبادة الملك ذات الطابع الإغريقي في الاسكندرية ونمت فيها ثم انتشرت منها إلى الأماكن الأخرى في مصر. أما عبادة الأسرة المالكة البطلمية وفقا الطقوس المصرية فلقد اختصت بها معابد وادي النيل والكهنة الملحقون بها.

لقد كان البطالمة أيضا هم ملوك الجماهير المصرية الذين كانوا ينظرون إليهم كخلفاء للفراعنة. لذلك فلقد استمروا في أداء الأعباء التي كان يتولاها الفراعنة كآلهة وأبناء لرع وككهنة في نفس الوقت، وبهذا أصبح عليهم أن يؤدوا الطقوس الضرورية التي تضمن استمرار بقاء الكون واستمرار توازنه. اشترك البطالمة بطبيعة الحال في هذا البناء الديني الذي كان يضفي عليهم الطابع الإلهي، وكانت النقوش الهيروغليفية على جدران المعابد تبجلهم. لقد كانت توجد إذن عبادة للأسرة البطلمية بطقوس مصرية متميزة عن العبادة بالطقوس الإغريقية، ولكنها كانت في نفس الوقت مختلفة عن العبادة الجنائزية الملكية التي كان يحظى بها الفراعنة في المعابد الخاصة (راجع القسم الأول الفصل الأول/١ و ٤). ونشير في هذا الصدد إلى المرسوم الصادر في منف والمكتوب باللغات الثلاثة والمسجل على حجر رشيد المشهور. وهذا الحجر هو الذي مكن شمبليون من تحقيق تقدم حاسم في فك طلاسم الهيروغليفية من خلال

المقارنة بين النصوص الهيروغليفية والديموطيقية واليونانية(١١). سجل هذا الحجر مرسوما صدر عن مجمع كهنة اجتمع في منف لتكريم بطليموس الخامس عام ١٩٦ قبل الميلاد. لقد لقب الملك فيه بالألقاب التي كانت تطلق على الفراعنة، وبمناسبة انتصاره على متمردين لقبوا «بالكفار» تمت مقارنته بالآلهة تحوت وحورس، وتم إدخاله في البانتيوم (مجمع الآلهة)، ولا يظهر في هذه العبادة – الموصوفة بعناية – ما يدل على أنها موجهة إلى ملك إغريقي. وبهذا كانت مهام عبادة الأسرة ذات الطابع الإغريقي يقوم بها إغريق في حين كان الكهنة المصريون من ناحيتهم يقومون بطريقتهم بتبجيل شخص الملك الحاكم ولا نجد تداخلا بين الحضارتين فى هذا المجال(١٢).

البلاط: الحاشية الخاصة بالملك

أحاط الملوك المقدونيون أنفسهم – شأنهم شأن ملوك الفرس – بكثير من كبار الشخصيات الذين كانوا يؤدون بجوارهم أعباء متنوعة، وكانت حياة البلاط سائدة داخل القصور البطلمية التي اتبعت الأساليب الشرقية وكان الثراء فيها يفوق حد الوصف.

كان «بيت الملك» يتكون من فرع عسكري وفرع مدني، وكان الفرع العسكري يتبعه الحراس الشخصيون للملك والضباط المكلفون بتدريب الصغار. وكان البيت المدني يشمل الأصدقاء والمستشارين، وكذلك خدام الملك المقربين له مثل «سيد الغذاء الكبير».

ومن بين الذين كانوا يعيشون في معية الملك كمستشارين نشير بصفة خاصة إلى العلماء والفلاسفة والأطباء. كان أرسطو معلم الإسكندر في بلاط بلا Pella في مقدونيا قد وفر مثالا يحتذى للفيلسوف الذي كان له دور بجوار الملك. وسبق أن ذكرنا أن ديمتريوس الفاليرى – الفيلسوف والسياسي الأثيني – كان قد حضر للحياة في بلاط بطليموس الأول. وكذلك تم استدعاء العالم فيليتاس الذي كان قد ألف معجما يونانيا إلى الاسكندرية لكي يتولى تعليم وتربية بطليموس الثاني. وكان يتواجد أيضا أطباء إلى جوار مختلف الملوك مثل أندرياس الكاريستي الذي كان ينام في خيمة بطليموس الرابع وتم اغتياله بدل الملك إذ لم يكن موجودا في الخيمة وقت الاغتيال تبعا لما رواه المؤرخ بولوبيوس Polybe (V, 81, 5-6). وكان لهؤلاء الأطباء نفوذ بجوار الملك، وتجمعهم به ألفة كانت تجعلهم محل ثقة، فكانوا يكلفون بأداء المأموريات ويوفدون في بعثات كسفراء مثل ديوسكوريدس وسيرابيون اللذين أرسلهما بطليموس الثاني عشر إلى روما وفقا لما قرره قيصر (Guerre civile III, 109, 3-4). وقد حمل كثير من هؤلاء الأطباء ألقابا شرفية رسمية (كانوا يدعون *auliques* ومعناها من رجال البلاط وهي تنحدر من الكلمة الإغريقية *aulè* التى تعنى بلاط)، مما يؤكد المقام البارز الذي كانوا يشغلونه إلى جوار مختلف الملوك.

وعاش في كنف البطالمة أيضا علماء وشعراء كانوا أحيانا من غير أعضاء المتحف، وكان يدفعهم إلى ذلك كرم هؤلاء الملوك ورغد العيش إلى جوارهم. كان على الشعراء في المقابل أن يمجدوا أعمال الملك. وهكذا قام ثيوقريتوس Théocrite في كتابه *Eloge de Ptolémées* «مديح البطالمة» بتمجيد الجيش والبحرية وبالإشادة باتساع الممتلكات البطلمية *(Idylle* 17, 90-4) «إن عنده سفنا رائعة تمخر البحار، وتعلن كل البحار والأراضي والأنهار آيات الخضوع لبطليموس، ويتجمع حوله جموع الفرسان والمشاة بدروعهم البرونزية اللامعة». أما الشاعر كاليماك الذي كان من الأعضاء المهمين بالمتحف وكان يحرر فيه ملاحظاته حول مختلف الكتاب، فقد أشاد بعظمة إمبراطورية بطليموس الثاني وذلك في *Hymne à Délos* «نشيد إلى ديلوس» (الأبيات من ١٦٥ إلى ١٧٠) وقد نسب إلى أبوللون وهو لا زال رضيعا على ثدي والدته لاتون Létô تلك النبوءة التي تتعلق بملك مصر القادم: «إن العناية الإلهية تعد لها (جزيرة كوس) إلها آخر من قبيل الملوك المتقنين العظام، وستخضع لهذا الرئيس المقدوني وفي ظل تاجه وبكامل إرادتها القارتان وكافة الأراضي التي تطل على البحار حتى المكان الذي تغرب فيه الشمس وحتى المكان الذي تبدأ فيه سفينة الشمس في الارتفاع، وستكون له كل الشمائل الأبوية».

وفي العقد الأول من حكم بطليموس الخامس - عند بداية القرن الثاني قبل الميلاد - تم وضع نظام للرتب والألقاب في البلاط مرتبة ترتيبا متدرجا دقيقا. ويلاحظ أن هذا التدرج كانت له سوابق في مختلف عهود الملكيات الفرعونية والفارسية والمقدونية. ولكن تميز هذا الترتيب في البلاط البطلمي بمصطلحات خاصة به، وفيما يلي ترتيب الدرجات بدءا من أعلى السلم:

١ - الأقرباء.

١ (أ) - نظراء الأقرباء.

٢ - الأصدقاء الأول.

٢ (أ) - نظراء الأصدقاء الأول.

٣ - رئيس الحرس الخاص (وأضيفت فيما بعد طبقة رؤساء الحرس الخاص).

٤ - الأصدقاء.

٥ - الخلفاء (أي «احتياطي التجنيد»).

٦ - رجال الحرس الخاص.

والألقاب المشار إليها في ١ (أ) و٢ (أ) أضيفت في زمن لاحق. ويثير هذا التدرج حتى الآن بعض المشاكل وخاصة فيما يتعلق بمهام الإدارة البطلمية: فإننا لا نعرف على وجه التأكيد هل كانت هذه الألقاب الشرفية تمنح بمجرد قرار من الملك، أم أن هذه الألقاب كانت مرتبطة بصفة

منتظمة بمهام محددة. يميل بعض العلماء إلى الرأي الأول الذي يفصل بين المرتبة في البلاط وبين الوظيفة ويرى آخرون أن اللقب في البلاط كان مرتبطا بوظيفة حامل اللقب.

كبار الموظفين

تجرنا ألقاب البلاط بطبيعة الحال إلى أولئك الذين كانوا يتقلدونها، وبصفة خاصة إلى كبار الموظفين الذين كانوا يشرفون من الاسكندرية على إدارة مصر.

كان الديوسيت *dioecète* من كبار الموظفين الرئيسيين (والكلمة تعني حرفيا «المسجل» و«المدير») وكان بمثابة وزير المالية والاقتصاد وكان يلزم أن يكون محل ثقة الملك الذي كان دائم الاتصال به، واختصاصاته كانت متشعبة للغاية. وفقا لبردية ترجع إلى عام ١٦٤ قبل الميلاد[١٣] كان «يخضع لإشرافه كل شيء». فقد كان المشرف الأعلى لموارد مصر ومسؤولا عن الإيرادات والمصروفات ومديرا للخزانة الملكية *To Basilikon*. وكان يصدر تعليماته إلى الموظفين التابعين له في باقي أنحاء مصر التي كانت مقسمة من الناحية الإدارية إلى أقاليم. وقد سجلت بردية مكتشفة في أم البريجات *Tebtynis* بالفيوم ترجع على الأرجح إلى عصر الملك بطليموس الثالث (*P. Tebt.* 703) مجموعة طويلة من التوجيهات التفصيلية التي أرسلها الديوسيت إلى أمين خزانة كان مسجلا للموارد الملكية على نطاق الإقليم، وكانت هذه التوجيهات تهدف إلى زيادة موارد المملكة. وفي الفقرة 280-272. نجد التوجيهات التالية:

> «يجب عليك أن تكون محافظا على المواعيد وأمينا في منطقتك وأن تبتعد عن الاتصالات السيئة وأن تهرب من التواطؤات غير الشريفة وأن تضع في اعتبارك أن سلوكك غير المعيب سيجعلك مؤهلا للترقية. فضلا عن ذلك ستتصل بانتظام تعليمات الوزير وعليك طبقا لها أن تقدم تقريرا عن كل شيء».

ومن الملاحظ أن هذه الإرشادات تنتمي إلى نمط سابق كان موجودا في التقاليد الفرعونية ويتمثل في النصائح التي كان يقدمها الوالد – وكثيرا ما كان هو الملك – إلى إبنه. بل ويرى بعض الباحثين اليوم أن وظيفة الديوسيت لم تكن من صنع البطالمة بصفة كاملة، وأن هذه الشخصية كانت امتدادا لموظف كبير كان معروفا في الأسرات الفرعونية الأخيرة[١٤]. فقد كانت ترجع إلى ما قبل قرنين من الزمان وعلى الأرجح منذ عصر الملك أحمس الثاني (٥٧٠-٥٢٦) الذي كان مشرعا عظيما وصاحب تجديدات في مجال الاقتصاد. لقد أنشئت في عهده إدارة مركزية كانت مسؤولة عن التقديرات واستغلال الأموال، وكان على رأسها في ذلك الوقت *senti* أو *psenti* ومعناها حرفيا «المخطط» (تقوم هذه الكلمة على جذر يؤدي معنى «يرفع»، «ينقل سطحا بحبل رفيع»، «ينظم»، «يبني»، «يخطط»، «يقدر مقدما»). والمقابل

الإغريقي لكلمة senti هو dioiKetes وهكذا فمن الممكن أن يكون البطالمة قد وجدوا نموذج هذه الوظيفة الكبيرة في مصر الفارسية ولدى آخر الفراعنة الوطنيين.

ومن أشهر من شغل هذه الوظيفة كان أبولونيوس Apollonios ديوسيت بطليموس الثاني. وكان الملك قد منحه حق الانتفاع بأراض تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ أرور (حوالي ٢٧٠٠ هكتار)، وكانت هذه الأراضي تدعى *dôrea* ومعناها «منحة» أو «امتياز»، وكانت تقع على حدود الفيوم في منطقة فيلادلفيا، وكان يشرف عليها إغريقي قادم من كاري في آسيا الصغرى كان يدعى زينون. وقد تم اكتشاف أوراق هذا المشرف في فيلادلفيا (حاليا درب الجرزة، كوم الخرابة الكبير). تتكون هذه الأوراق من أكثر من ٢٠٠٠ بردية مكتوب معظمها باللغة اليونانية وهي تمدنا بمعلومات عن بعض الأنشطة التي كان يقوم بها زينون والتي كان يقوم بها أبولونيوس أيضا بين الأعوام ٢٦٠ و٢٤٠ قبل الميلاد. والتفرقة ليست سهلة بين الأعمال التي كان يباشرها أبولونيوس بصفته الخاصة فيما يتعلق بالأراضي التابعة له وتلك التي كانت تتبع وظيفته الرسمية. ويبدو هذا المسؤول من خلال هذه الأوراق كرجل أعمال نشط بارع في تحقيق المكاسب يعطي اهتماما لأدق التفاصيل وله هيبة وقدرة استثنائيتان. ونستشف من خلال برديات زينون حياة البذخ التي كان يحياها كبار الموظفين الذين كانوا في خدمة الملك. كان لكل منهم بلاطه الخاص ويتبعه خدم كثيرون وأشخاص يتمتعون بحمايته. كانت أبلغ هذه البرديات في الشهادة على الدور الذي كان يقوم به أبولونيوس بصفته وزيرا للمالية بردية يطلق عليها اسم «بردية قوانين الموارد» *P. Revenue Laws*، وقد منحت هذا الاسم بمعرفة أول من نشرها B. P. Grenfell و J. P. Mahaffy. وتعتبر هذه البردية أطول ما عرف من البرديات الإغريقية (١٠٧ عمود مكتوبة على لفافة طولها حوالى ٢٠ مترا). وقد نسخت على هذه اللفافة المكتشفة في الفيوم شروط الالتزام بعديد من الموارد الملكية، وكانت هذه الشروط قد تم إعدادها في المكاتب التابعة للديوسيت وتحت إشرافه في عام ٢٥٩ قبل الميلاد. وسنرى فيما بعد في الفصل الخامس كيف كان نظام تأجير الضرائب يقوم بدوره في جباية الضرائب التي كان يتولاها الملتزمون أو من يرسو عليهم المزاد. لقد كان هؤلاء يضمنون أداء مبلغ محدد للدولة التي كانت في المقابل تلتزم في مواجهتهم بالتزامات محددة، هذه الالتزامات هي بالتحديد التي تضمنتها قوائم الشروط في بردية *P. Revenue laws*، وهي توضح بما فيه الكفاية الأهمية المفتاحية لوظيفة الديوسيت في إدارة الموارد.

ويبدو أنه حدث تطور في هذه الوظيفة التي أخذت أهميتها في التناقص. فظهر عند نهاية القرن الثالث قبل الميلاد أكثر من ديوسيت في نفس الوقت، ومن المحتمل أن كلا منهم كان مسؤولا عن جانب من مصر، وهذا أيضا يضاهي ما حدث في ظل آخر أسرات الفراعنة

الوطنيين، عندما أصبح يوجد في نفس الوقت عدد من كبار الموظفين «المخططين» للاقتصاد. ويبدو أنه في القرن الثاني قبل الميلاد أصبح يوجد من جديد ديوسيت واحد في الاسكندرية.

وكان يتبع الديوسيت موظف كبير آخر يسمى *eglogistès* كان يشغل مركزا هاما في الإدارة، فهو مسؤول عن حساب الضرائب وتوزيعها والإشراف عليها، وكان بصفة عامة رئيس الحسابات المركزية، وكانت المكاتب التابعة له تراقب الحسابات وأعمال التعداد.

وتم في القرن الثاني قبل الميلاد إنشاء «حساب خاص» *(ho idios logos)* كان يتولى إدارته موظف كان يدعى ببساطة «المكلف بالحساب الخاص». كان هذا الحساب يتعلق بالموارد التي تحققها الأراضي المصادرة أو المتروكة أو التي تم بيعها باسم الملك بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير مؤكدة. ويوحي وجود هذا الحساب – بالإضافة إلى وجود الخزانة الملكية – بأن الملك في ظل البطالمة كان يعتبر أحيانا تجسيدا بمفرده للدولة وأحيانا أخرى كان ينظر إليه كشخص له حساب خاص.

وكان يوجد أيضا على رأس الإدارة في الاسكندرية:

– «سكرتير الملك» *epistolagraphos* وكان عليه أن يشرف على المراسلات الملكية وكان حجمها كبيرا، وعليه أيضا أن يبحث الطلبات الموجهة إلى الملك وأن يرد عليها، وكان يقوم بتحرير الرسائل الموجهة إلى الملوك الآخرين.

– مدير المستشارية الملكية *hypomnematographos*.

–رئيس الإدارة القضائية *archidikastès*.

وسنقوم في الفصل التالي بدراسة موضوع قضاة البلدية في الاسكندرية.

٢– السلطة الرومانية

النظام الأوجستي لمصر

النظام الأوجستي يشمل مجموعة النصوص ذات التواريخ المختلفة التي حددت معالم النظام الذي وضعه لمصر الإمبراطور أوكتافيوس قاهر كليوباترا وأنطونيو؛ وكان مجلس الشيوخ الروماني قد منح أوكتافيوس بصفة رسمية لقب أوجستوس في عام ٢٧ قبل الميلاد. لقد أورد أوكتافيوس في وصيته *(Res Gestae Divi Augusti 27)* تعبيرا مشهورا «أضفت مصر إلى إمبراطورية الشعب الروماني»، حقا إنه ألحق مصر كإقليم إلى باقي الإمبراطورية ولكن وفق شروط خاصة بمصر. وكذلك أكد تاقيتوس (Tacite, *Annales* II,59,4) ما يلي «ومن بين الأسرار التي أحاطت بالسيطرة التي كان يباشرها أوجستوس أنه وضع مصر في

جانب على حدة. لقد جعل الإمبراطور من مصر مجاله المخصص وذلك بسبب ما كانت تتمتع به من ثروات وبسبب أهميتها العظمى فيما يتعلق بتزويد روما بالقمح. لقد حرم الإمبراطور دخولها على أعضاء مجلس الشيوخ في روما كما حرم دخولها على أكثر الفرسان ثراء وعلى كل من كان يمكن أن يتخذ منها مركزا لمعارضة سياسية. وبالرغم من هذه السمات الخاصة التي كان من شأنها أن تعزل مصر عزلة جزئية والتي جعلت السلطة الرومانية تبدو في الظاهر حريصة على التسامح في مواجهة التقاليد المصرية، فلقد أدخل الرومان إلى مصر تغييرات عديدة وعميقة. ويمكن القول اليوم أن مصر سريعا ما تحولت بعد الغزوإلى إقليم في الدولة الرومانية طبقا لما رسمه كل من أوجستوس وخلفائه وأنها أصبحت تدار أساسا وفقا للنموذج الذي كان متبعا بالنسبة للأقاليم الأخرى، هذا مع احتفاظها ببعض السمات الخاصة.

الإمبراطور – العبادة الإمبراطورية

أصبح سيد مصر هو الإمبراطور الذي يقيم في عاصمته البعيدة روما. (الحقيقة أن المعظمين *augustes* لم يحملوا لقب إمبراطور *Imperator* إلا بدءا من عصر كلوديوس (عام ٤١–٤٥ الميلادي)، لقد حلت الألقاب الإمبراطورية محل الألقاب الملكية الفرعونية والإغريقية في الوثائق الديموطيقية والإغريقية واللاتينية. زار مصر عدد قليل من الأباطرة هم فسباسيان في عام ٦٩ الميلادي وتيتوس في عام ٧١ الميلادي وهادريان في عام ١٣٠/١ الميلادي وماركوس أوريليوس في عام ١٧٦ الميلادي وسبتيميوس سيفيروس في عام ١٩٤ الميلادي وكاراكالا في عام ٢١٥/٦ الميلادي، ويضاف إليهم دون تأكيد أنتونين التقي الذى امتد حكمه من عام ١٣٨ إلى عام ١٦١ الميلادي.

وكانت المعلومات التي وصلت إلينا وفيرة بصفة خاصة عن الزيارة التي قام بها هادريان الذي أقام في الاسكندرية مرتين وطاف في وادي النيل لمشاهدة الآثار المصرية القديمة، واستمرت زيارته لمصر من ثمانية إلى عشرة أشهر، وقام بتجديد أحياء ومنشآت الاسكندرية التي تهدمت خلال الثورة اليهودية التي وقعت في الفترة من عام ١١٥ إلى عام ١١٧ الميلادي، والأرجح أنه كان وراء إنشاء دار الوثائق المركزى الذي عرف باسم «مكتبة هادريان» (*Hadrianeion*) وذلك في عام ١٢٧ الميلادي لحفظ وتسجيل الوثائق. واهتم الأباطرة بعمارة الاسكندرية ويدل على هذا صور الصروح التي جاءت على العملات الخاصة بمدينة الاسكندرية. ومن أمثلة هذه الصروح منارة الاسكندرية. وقد تم اكتشاف قواعد لتماثيل نقشت عليها عبارات الإهداء إلى الأباطرة عبرت عن العرفان بجميل أصحاب الفضل على الاسكندرية.

وكان الأباطرة متواجدين أيضا من خلال الدساتير والأوامر والرد على الرسائل (الرد على الأسئلة التي كان يوجهها للأباطرة الموظفون وكانت هذه الردود تسمى في اللغة اليونانية *apokrimata*). وكانوا متواجدين أيضا من خلال الرسائل التي كانوا يتدخلون بها في إدارة الإقليم، مثل رسالة كلوديوس التي وجهها إلى سكان الاسكندرية[١٥]. ويرد الإمبراطور في هذه الرسالة على سكان مدينة الاسكندرية الذين كانوا قد أرسلوا له وفدا إثر الاضطرابات المعادية لليهود التي وقعت في المدينة. يحث الإمبراطور في رسالته أهل الاسكندرية على العيش في وفاق مع اليهود. أما ما يسمى *Apokrimata*[١٦] فهي عبارة عن صورة من التأشيرات التي أشر بها الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس على العرائض التي قدمت إليه خلال زيارته للاسكندرية في عام ١٩٩/٢٠٠ الميلادي، أعطيت الردود إلى أحد عشر شاكيا في مواضيع متنوعة تتعلق بالقانون الخاص وبالقانون الجنائي وبالشئون الضريبية وغيرها، وقد تم تعليق هذه الردود في رواق الجيمنازيوم حتى يمكن استنساخ صور منها.

كانت العبادة الإمبراطورية امتدادا للعبادة التي كانت مخصصة للأسرة البطلمية مع وجود بعض الاختلافات الملحوظة بينهما. كان الأباطرة بالنسبة للمصريين خلفاء للفراعنة بغير شك مثلهم مثل الملوك البطالمة. ووجود أسرة حاكمة من أصل أجنبي لم يكن يمثل شيئا جديدا بالنسبة لمصر، ونجد أن النقوش على جدران المعابد كانت تمثل الأباطرة بالأسلوب التقليدي الذي كان متبعا بالنسبة للفراعنة فنجد فيها نفس الصفات والخراطيش الهيروغليفية (ونقصد بالخراطيش البراويز التي كانت تستخدم منذ عصر الدولة القديمة لكتابة أسماء الملوك)، وجاءت في هذه الخراطيش «أسماء التتويج» تماما كما كان الشأن بالنسبة للأسرات القديمة. إننا نجد هنا تعبيرا عن سمات معينة في الأيديولوجيا المصرية للسلطة.

ولكن كانت مع هذا توجد اختلافات أساسية بين كل من العبادة البطلمية والعبادة الإمبراطورية سواء من حيث المفهوم ومن حيث تنظيم الدولة لها. من المعروف أن الأباطرة خلال كل من القرن الأول والقرن الثانى الميلادى كانوا لا يقبلون إلا بتحفظ مظاهر التبجيل التي كانت تقدم لأشخاصهم خلال حياتهم باعتبارهم قوى إلهية. ويرى بعض العلماء أن العبادة الإمبراطورية في الولايات الشرقية للإمبراطورية لم تكن امتدادا مباشرا لعبادة الملوك عند الإغريق، وأن مصدرها كان قائما في التكريم الذي كان يخصص للقضاة الرومان وللإلهة روما في نهاية عصر الجمهورية. وكان أوجستوس قد وافق على مظاهر التقديس التي كانت تقدم لشخصه بشرط أن توجه هذه المظاهر إلى الإلهة روما بالإضافة إلى شخصه.

تطورت العبادة الإمبراطورية في مصر بسرعة. فمنذ حكم أوجستوس أصبح القسم الذي يؤدى اعتبارا من السنة السادسة بعد الميلاد يوجه إلى «قيصر الإمبراطور ابن الإله المنقذ

زيوس أوجستوس».[١٧] وأصبح الشهر المصري هاتور (من ٢٨ أكتوبر إلى ٢٦ نوفمبر) كثيرا ما يسمى «أوجستوس الجديد» *Neos Sebastos* تكريما لتيبريوس الذي خلف أوجستوس (من عام ١٤ إلى عام ٣٧ الميلادي). وفي كثير من النصوص نجد قسما بالقدر (*tyché*) الذي يمثله الإمبراطور وبالنصر (*niké*) الذي يحققه. اختفت الكاهنات اللاتي كن يرمزن إلى البطلمية، ولكن أنشئت هيئة جديدة للكهنة كانت مخصصة للعبادة الإمبراطورية. ففي بلدة أوهيمريا *Eu-héméria* (قصر البنات) بالفيوم جاءت إشارة عام ٣٢ الميلادي عن «كاهن للقيصر تيبريوس أوجستوس» (بردية ريلندس *P. Rylands* 11,132). وكانت الاحتفالات الخاصة بالعبادة الإمبراطورية تجري في تواريخ ثابتة، وازداد عدد هذه المناسبات مع تتابع عصور الحكم: فمثلا كانت تواريخ الميلاد وارتقاء الأباطرة للعرش مناسبات يتم فيها تقديم القرابين وإقامة الاحتفالات. وقد وصلت إلينا نتائج دونت فيها تواريخ هذه المناسبات مثل بردية من أوكسيرينخوس (البهنسا) *P. Oxy.* 2553 ترجع إلى نهاية القرن الثاني الميلادي أو إلى أوائل القرن الثالث. وكانت أوكسيرينخوس (البهنسا) مدينة هامة وعاصمة لإقليم. بل نجد أن هذه الاحتفالات الإمبراطورية كان لها وجود أيضا في قرية مثل تبتينيس *Tebtynis* (أم البريجات) بالفيوم وتشهد على هذا بردية أوسلو *P.Oslo* III, 77 (من عام ١٦٩ إلى عام ١٧٦ الميلادي؟)[١٧].

وكان يوجد في الاسكندرية معبد مشهور مخصص للعبادة الإمبراطورية يسمى معبد *Se-basteion* (أو معبد أوجستوس) وكان يسمى أيضا قيصرون *Kaisareion*. وربما بدأت الشعائر في هذا المعبد منذ عصر كليوباترا السابعة، وربما كان هذا المعبد قد أقيم تكريما ليوليوس قيصر أو لأنطونيو. ويعتبر هذا المعبد من الأماكن القليلة في المدينة التي نعرف موقعها. فقد كان المعبد يوجد في جنوب شرق الميناء الشرقية بجوار الشاطئ. لقد توصلت أعمال التنقيب التي جرت في القرن التاسع عشر إلى اكتشاف بقايا بناء هائل وأساسات لجدران وتأكدت هوية هذا المبنى من النقوش التي اكتشفت بجواره. وقد عرفنا من بلين الأكبر (Histoire Naturelle XXXVI 69) وجود مسلتين كانتا تزينان المبنى «بجوار الميناء» (إحدى المسلتين موجودة حاليا في لندن والأخرى في نيويورك في سنترال بارك). وقد ترك فيلون السكندري في حوالي عام ٤٠ الميلادي وصفا لهذا المعبد يعبر عن شدة الإعجاب به، ويقرر في هذا الوصف أن الناس كانوا يبتهلون إلى الإمبراطور في المعبد باعتبار الإمبراطور هو الإله الحامي للبحارة:

> «لأنه لا يوجد أي معبد يمكن أن يقارن بالمعبد المسمى "*Sebasteion*" وهو معبد (قيصر الذي يساعد على الوصول إلى الميناء بسلام)، وهو يجابه الميناء الذي توجد فيه المراسي العظيمة، ويقوم على مرتفع، وهذا المعبد شاهق البنيان ظاهر للعيان،

ليس له مثيل، به الكثير من أماكن النذور المزركشة ومن الصور والتماثيل ومن تحف مصنوعة من الذهب ومن الفضة، وبه مصلى واسعة وأروقة ومكتبات وصالات للاجتماع وأماكن تحيط بها الأشجار وساحات، وبه كل ما يسهم في تحقيق أروع تناسق، وهو يمثل الأمل في الآمان لكل من يمخرون البحار ويدخلون إلى الموانئ».
.(*Legatio ad Caium* 151)

الوالي

كان الإمبراطور ملكا أجنبيا غير متواجد في مصر، وهو أمر لم يكن معهودا منذ العصر الفارسي، أما الوالي الذي يمثل الإمبراطور فقد كان يقيم في الاسكندرية. وكان أوجستوس قد عهد بحكومة البلاد إلى وال روماني من فئة الفرسان، وكان يتعين على الشخص أن يمتلك ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ سسترتيوس *sesterces* حتى يمكن أن يصبح فارسا، ولم تكن هذه الدرجة مما يتوارث ولكن كان الإمبراطور هو الذي يختار أفرادها. أما طبقة الشيوخ فقد كانت تقتضي تملك ثروة أكبر (مليون سسترتيوس على الأقل) كما كانت تقتضي أيضل أن يكون صاحبها من سلالة شيوخ السناتو أيضا. وكان من اللازم في بعض الأقاليم الرومانية – مثل قورينائية -- أن يكون حاكمها من الشيوخ، وكانت مثل هذه الأقاليم تدعى الشياخات "sénatoriales". أما مصر فلقد ظلت دائما خاضعة لحكم الولاة من الفرسان، فقد كانت إقليما رومانيا من النوع الذي يحكمه وال *procuratorien*. وقد صدر قانون لتعزيز وضع الوالي منحه سلطة (*imperium*) مساوية لسلطة وال روماني من الشيوخ «قائم مقام القنصل *proconsul*» (Ulpien, *Digeste* 1,71,1)، وكانت لقراراته نفس قيمة قرارات حاكم الإقليم من مرتبة الشيوخ ولم يكن مسؤولا إلا أمام الإمبراطور.

كانت ولاية مصر تمثل أعلى المراتب الممكنة بالنسبة للفرسان، ولم يكن يعلوها في التدرج الوظيفي إلا حاكم روما. والوالي *praefectus* كان يدعى في اللغة اليونانية *hegemôn* (الحاكم). وظهر خلال النصف الثاني من القرن الأول بعد الميلاد المصطلح الرسمي -*epar chos* (وتعني الذي يرأس..). ولم يكن يضاف إلى اسمه حتى عصر نيرون (من ٥٤ حتى ٦٨ ميلادية) أي لقب شرفي. ثم أصبح بعد هذا يدعى *Kratistos* «البارز» (باللاتينية *egregius*)، ثم أصبح يلقب في عصر أنطونيوس بيوس (التقي) (من ١٣٨ حتى ١٦١ ميلادية) -*lamprota tos* أي الشهير جدا (باللاتينية *Clarissimus*). ثم أصبح يلقب في القرنين الثالث والرابع *diasèmotatos* أي المميز جدا (باللاتينية *perfectissimus*). وبوصفه كان «واليا على الإسكندرية ومصر» كانت سلطاته تمتد إلى كل أنحاء البلاد.

كان الإمبراطور هو الذي يعين الوالي الذي كانت تربطه به أحيانا علاقة شخصية ولا يقدم حسابا لأحد غيره. وكانت مدة الولاية غير محددة ومتروكة لتقدير الإمبراطور، ويبدو– في

الحالات التي أمكن التأكد منها – أنها كانت تتراوح بين سنة وأربع سنوات، ولم يعرف لذلك إلا استثناءان، الأول بالنسبة للوالي أفيليوس فلاكوس Avillius Flaccus الذي تولى المنصب في مصر كاليجولا من ٣٢ حتى ٣٨ ميلادية، والثانيبالنسبة للوالي جايوس جالريوس Gaius Galerius عم سينيكا Sénèque وقد تولى مصر في عهد تيبريوس من ١٦ حتى ٣١ ميلادية. والولاة الذين عرفنا أصولهم كانوا إيطاليين ورومان، أحدهم جاء من بلاد الغال النربونية Gaule Narbonnaise، ومنهم اثنان ربما كانا شرقيين. وفي حالة فريدة من نوعها تولى الولاية تيبريوس يوليوس الإسكندر وكان يهوديا من الاسكندرية وعمه كان الفيلسوف فيلون، وقد تولى من ٦٦ إلى ٦٩ ميلادية. ونادرا ما كان لدى الولاة خبرة سابقة بإدارة مصر. وعادة كانت خدمتهم تبدأ خلال الشهور الأخيرة من فصل الصيف قبل بدء السنة الجديدة. (كانت السنة تبدأ من أول توت الذى يقابل ٢٩ أو ٣٠ أغسطس من التقويم الجولياني).

لم يكن يخرج أي قطاع عن مجال اختصاص الوالي، فقد كان يشرف في نفس الوقت على الجيش والمالية والقضاء على نطاق مصر كلها. والمسمى الوظيفي الذي كان يعين فيه هو «والي الاسكندرية ومصر» وكان يباشر اختصاصه القضائي بصفة رئيسية أثناء الدورات التي كان يعقدها في مختلف مدن مصر وكانت تسمى «المجلس القضائي *convenus*» تعبيرا عن مؤسسة رومانية الأصل ترجع إلى عصر الجمهورية. وبهذه المناسبة كان الوالي يغادر الاسكندرية وكانت تتاح له فرصة الإشراف على الإدارة في دوائر إقليمية أخرى.

وعلى حد قول تاقيتوس (Tacite, *Histoires*, 1, 11) «لقد كان الوالي يرأس مصر وقوات الجيش منذ عصر أوجستوس المقدس أولئك الفرسان الرومان ممن كانت لهم رتبة نواب الملك»، وقد أشار استرابون إلى هذا مستخدما تعبيرا مشابها بقوله إن الوالي كانت له مرتبة الملك. ولا شك أن الوالي كان يبدو كذلك في نظر الرعايا المصريين، فلقد كانوا يتوجهون إليه في طلباتهم وشكاويهم كما كانوا يتوجهون من قبل إلى البطالمة مستخدمين لقب «المنقذ» و«المنعم». كان الوالي بصفة خاصة هو الذي ورث – من خلال الإمبراطور – كافة السلطات التي كان يتمتع بها الفراعنة بالنسبة للنيل مصدر الخصب والحياة الوادي ومورد القمح بالنسبة لروما. فكان الوالي يؤدي الطقوس التقليدية من أجل وفرة الفيضان، وكان يحترم العادات المتوارثة في هذا الشأن مثل الامتناع عن السفر في النهر أثناء ارتفاع المياه. وكان يقوم بالأعمال ذات الطابع الديني المرتبطة بالنهر مثل تقديم القرابين للنيل.

كانت هذه الملامح تمثل على نحو ما الوجه المصري لمهام الوالي، ولكن كان لهذه المهام أيضا وجهها الروماني. فكان قبل كل شيء مسؤولا عن إدارة إقليم روماني كان خاضعا للممارسات الرومانية الإقليمية. وكان يتعين لذلك أن يكون قد اكتسب الخبرة اللازمة لذلك خلال حياته الوظيفية السابقة كفارس.

كبار الموظفين

كان يعاون الوالي في الاسكندرية عدد من كبار الموظفين كانوا يشكلون معا المجلس التابع له (*Consilium*). ويبدو أن هذا التنظيم لم يطبق بنفس الطريقة في الولايات الأخرى التي كانت تابعة للإمبراطورية.

– الديكايودوتس *dikaiodotès* والترجمة الحرفية للكلمة هي «موزع العدالة» وهو من درجة فارس وكان يشار إليه باللاتينية باسم *iuridicus*، وكان يعين بمعرفة الإمبراطور ويعتبر من أهم معاوني الوالي، وكان يحل محل الوالي عند خلو منصبه وذلك بصفته نائبا للوالي. وكان يتولى رئاسة القضاء ويباشر اختصاصه القضائي في جميع أنحاء مصر. وكان اسم وظيفته يقترن إما ١– بكلمة الاسكندرية، أو ٢– بعبارة الاسكندرية التي بجوار مصر أو ٣– بكلمتي الاسكندرية ومصر أو ٤– بكلمة مصر. ويبدو أن منصبه كان يقابل منصب «القضاة المنتدبين» (*legati iuridici*) من مرتبة الشيوخ في الولايات الأخرى.

– الأرخيديكاستس *archidikastès* وكان أيضا من كبار موظفي الاسكندرية، والأرجح أنه كان يعين أيضا بمعرفة الإمبراطور وكان اختصاصه يمتد إلى جميع أنحاء مصر، وكثيرا ما كان يتولى هذه الوظيفة مواطن روماني من أبناء الاسكندرية. وبالرغم من اسمه الذي يعني «رئيس القضاة» فإن اختصاصاته لم تكن قضائية مثل تلك التي كان يباشرها الموظف البطلمي الذي كان يحمل نفس الاسم. كان يشرف على *Katalogeion* وهى الإدارة المركزية لحفوظات العقود الخاصة (*cheirographa*). كانت إجراءات التصديق العام على هذه العقود تنتهي بها إلى الإدارة المذكورة التي كانت تنقسم إلى قلمين: الأول هو مكتبة نامايون *Namaion* والثاني هو مكتبة هادريان *Hadrianeion*. وكان الأرشيديكاستس يباشر أيضا إشرافا على بعض المحاكم التي كانت تختص بقضايا التنفيذ المتعلقة بالديون، ويبدو أنه كان يشترك في دورات الوالي. ولا نعلم مدة مباشرة هذه الوظيفة.

– الديوكيتيس *dioikètès* (مسئول المالية) ولا نعلم عنه كثيرا، إلا أن مهامه لم تعد لها نفس الأهمية التي كانت لوزراء المالية البطلميين، أعماله كانت تتعلق في معظم الأحيان بالمصالح الضريبية. وكان يمكنه أن يحل محل الديكايودوتس اعتبارا من عام ١٤٠ ميلادية على الأقل. ويبدو أن أمين خزانة نيابوليس *Neapolis* كان تابعا له وقد كان مسئولا عن مخازن القمح في هذه المدينة وكانت مهمته الإشراف على شحنات القمح الواردة من داخل البلاد لإرسالها إلى إيطاليا. وأكثر الإشارات إلى وظيفة الديوكيتيس ترجع إلى القرن الثالث الميلادى، ربما لأن هذا العصر قد شهد تدعيما للمركزية التي كانت تتدخل في اختصاصات حكام الأقاليم.

- «المسؤول عن الحساب الخاص» *ho pros tôi idiologôi* وأصبح يسمى اعتبارا من القرن الثاني الميلادي الأيديولوج *idiologue* وهو استمرار للموظف البطلمي الذي كان يدعى بنفس الاسم، إلا أن الاختصاصات المناطة به زادت زيادة كبيرة. وعادة كان هذا الموظف رومانيا من درجة فارس يتولى الإمبراطور تعيينه، وكان يحدث أن تضاف مهامه إلى مهام الديكايودوتس، والمعلومات المتوفرة لدينا عن هذا الموظف أحسن من معلوماتنا عن غيره من كبار الموظفين الرومانيين في مصر وذلك بفضل بردية ترجع على الأرجح إلى الفترة من ١٦١ إلى ١٨٠ ميلادية، وهي بردية *Gnômôn de l'Idiologue*[١٨]، وهي تتضمن مجموعة اللوائح *(Gnômôn)* التي كان قد أصدرها أوجستوس وتمت تكملتها فيما بعد والتي كانت تنظم أعمال المسؤول عن الحساب الخاص. وتوضح مقدمة البردية مضمونها وهوية مؤلفيها:

> «لقد أضفت لفائدتك ملخصا للممارسات الجارية التي نظمتها اللوائح التي كان قد وضعها أوجستوس لإدارة الحساب الخاص، وكذلك اللوائح التي أضيفت إليها من وقت إلى آخر بمعرفة الأباطرة أو مجلس الشيوخ أو بواسطة مختلف الولاة أو المسؤولين عن الحساب الخاص، وبهذا يمكنك أن تتقن المواضيع المتعلقة بها من خلال إعمال فكرك فيما تضمنه هذا العرض المركز».

إن هذه البردية تتضمن إذن تجميعا لمستخلصات اللوائح قام بإعدادها أحد الموظفين للاستفادة منها في الممارسة العملية. وفي هذه البردية تتتابع البنود المرقمة ومجموعها ١١٥ بندا، ويمكن من خلالها تحديد الأعمال المتنوعة التي كان يباشرها مسؤول الحساب الخاص والتابعين لخدمته (ولقد كان يعمل تحت إمرته بالفعل عديد من المعتقين ومن العبيد الإمبراطوريين رفيعي المستوى ومن الأمناء والإداريين). وكان «الحساب الخاص» يشكل مصلحة مالية تتحقق إيراداتها من مصادر عدة. كان المسؤول عن هذه الإدارة يقوم مثل سلفه البطلمي ببيع الممتلكات المصادرة والمتروكة كما كان يقوم بتسجيل المدفوعات الناتجة عن هذه البيوع، وكان يقوم بتحصيل الغرامات من الذين شغلوا أرضا بغير وجه حق. وقد اتسعت مسؤولياته في المسائل المالية بعد الغزو الروماني، فكان يقوم بالإشراف على الإيرادات غير المنتظمة والمشتتة وكذلك على الأموال التي لا مالك لها *(adespota)* أو التي تركت بغير شاغل *(bona vacantia)* والتي كانت تؤول إلى مصلحة الضرائب، مثل من كان يتوفى دون وارث أو وصية، ومثل الأراضي المملوكة للدولة والتي أصبحت قاحلة ولم تعد تصلح للتأجير أو للمنح *gê en hypologôi*، وكذلك كل الأراضي التي يكون وضعها القانوني غير مؤكد. وكان يدخل في اختصاصه أيضا الإشراف على الأشجار نظرا لأن الأخشاب كانت من المواد النادرة في مصر، وكان قطع الأشجار ينظم تنظيما صارما. وكان المسؤول عن الحساب الخاص يتولى على الأقل خلال المدة حتى إنشاء وظيفة الكاهن الأعظم *archiereus* مسؤولية بيع المناصب

الكهنوتية والإشراف على ممتلكات المعابد والمجمعات الكهنوتية. وكان يشرف على الضريبة التي كانت تسمى *eiskritikon* التي كان يؤديها الكهنة بمناسبة توليهم مهامهم الوراثية.

ومن المؤكد أنه قد تم إلغاء هذه الوظيفة حوالي عام ٢٣٠ ميلادية، وقام موظف آخر هو *katholikos* (باللاتينية *rationalis*) بالمسؤوليات المالية في مصر وربما كان ذلك في عهد سبتيميوس سيفيروس (من ١٩٣ إلى ٢١١ ميلادية).

– الكاهن الأعظم *(archiereus)* «للاسكندرية ولكل مصر» وقد بدأت الإشارة إليه اعتباراً من عهد هادريان حوالي عام ١٢٠ ميلادية. وقد تم اقتطاع هذه الوظيفة من وظيفة مسؤول الحساب الخاص، وأصبحت قائمة بذاتها حتى عصر كومود (من ١٨٠ إلى ١٩٢ ميلادية)، ثم ألحقت مرة أخرى في وظيفة مسئول الحساب الخاص. لقد وجدت إذن فترات جمع بين الوظيفتين وفترات فصل بينهما دون أن نعرف السبب. وكان من مهام الكاهن الأعظم التي أمكن التحقق منها أكثر من غيرها بحث طلبات الختان التي كان يتقدم بها المرشحون لتولي مناصب الكهنة: فوفقا لمرسوم كان قد أصدره أنطونينوس التقى كان لليهود والكهنة فقط الحق في الختان. وكان الكاهن الأعظم يقوم بالتحقق من مؤهلات الكهنة وكان يبحث مدى أحقيتهم في الاستثناء من بعض الواجبات المفروضة. كان للكاهن الأعظم إذن دور في الإشراف على الكهنة وكان وسيطا بين المعابد والحكومة وكذلك بين المعابد وأفراد الشعب في حالة قيام أي نزاع.

لقد كان بجوار الوالي إذن – ولكن في مستوى أدنى منه – عدد من كبار الموظفين من مرتبة الفرسان وكان الإمبراطور هو الذي يعينهم في معظم الحالات، وبهذا حرص الإمبراطور في تنظيم حكومة الولاية على الحيلولة دون أن يصبح الوالي قويا أكثر مما يجب. كان معاونو الوالي يتبعونه من الناحية الرئاسية ولكن الإمبراطور وحده هو الذي كان يعينهم ويعزلهم، بحيث كانوا عند اللزوم يتحولون إلى «مراقبين» لممثل الإمبراطور. ومن ناحية أخرى كانت مدة الولاية عادة قصيرة وكانت خاضعة لتقدير روما، وبهذا كان النظام المتبع – كما هو واضح – مقصودا به أن تظل مصر خاضعة خضوعا وثيقا ومباشرا لتبعية السلطة العليا في روما.

الفصل الثالث

المدن الإغريقية

الإسكندرية - نوكراتيس - بتوليمايس - أنتينوبوليس

«الاسكندرية التي بجوار مصر». أما باقي البلاد -خارج المدن الإغريقية التي كانت قليلة العدد - فكان يسمى *chôra* (وتعنى بلاد، قطر). وبخلاف الاسكندرية كانت توجد نوكراتيس *Naucratis* المستعمرة اليونانية القديمة في الدلتا، وبتوليمايس (بطلمية) *Ptolémaïs* التي أنشأها بطليموس الأول في الوجه القبلي ثم أنتينوبوليس *Antinooupolis* التي أنشأها هادريان في مصر الوسطى عام ١٣٠ قبل الميلاد تكريما لنديمه أنتينوس. كانت هذه المدن تمثل بالنسبة لباقي البلاد المصرية مناطق معزولة قائمة بذاتها تتمتع بلوائحها وبتقاليد خاصة إغريقية الأصل.

١- السمات الأساسية للمدينة الإغريقية

تطورها وصمودها في العصر الإغريقي ثم في العصر الروماني

في العصر الكلاسيكي (في القرن الخامس والقرن الرابع قبل الميلاد) كان عالم الإغريق من الناحية السياسية يقوم على المدن *(polis)* وكانت هذه المدن عبارة عن دول صغيرة ذات مساحات محدودة. كانت المدن قد تكاثرت حول حوض البحر المتوسط وأصبحت تتنافس فيما بينها وكانت تقوم بينها صراعات لا تنتهي. وقد نجحت الملكيات المقدونية ومن بعدها الملكيات الإغريقية في إقامة أنظمة مختلفة تماما، كانت لهذه الملكيات أراض شاسعة خاضعة لسلطان رجل واحد، وكانت تتمتع بسلطة مركزية كما كانت تخضع لها جماعات متباينة من السكان كان يجمعهم إطار وكانوا على درجات متفاوتة من التجانس.

حدث بعد الاسكندر أن صمد داخل التنظيم السياسي الجديد نظام المدن القديمة، فتواجدت المؤسسات الأساسية للمدن القديمة: فكانت هيئة المواطنين هي التي تمثل الجماعة المدنية. وبالإضافة إلى العبيد كان يوجد عدد متفاوت من الأجانب الإغريق أو غير الإغريق. وكان للحكومة جهازان أساسيان هما مجلس الشورى *(Boulè)* وجمعية الشعب *(Ecclesia, dèmos)* بصرف النظر عن مختلف الأسماء التي كانت تطلق على كل منهما، وكان يطلق على أعضاء السلطة التنفيذية اسم القضاة. وكان لكل مدينة دستور خاص إما من الطراز الديمقراطي أو من الطراز الأرستقراطي، أو - وهذا ما كان يحدث كثيرا - من طراز مختلط

كان يميل أكثر إلى أحد الجانبين أو إلى الآخر حسب الظروف، وكان النظام يقوم على احترام قوانين الأسلاف *(patrioi nomoi)* التي كانت تحافظ بصفة أساسية على الامتيازات التي كانت مقررة لفئات محددة من المواطنين، وكان النظام حريصا على ضمان النفقات التقليدية التي كانت تستلزمها الاحتفالات الشعائرية والمدنية مثل تقديم القرابين وإقامة المسابقات، وعلى إقامة وصيانة الصروح العامة والدينية.

مع هذا فلقد كان للمؤسسات الخاصة بالأنظمة الملكية الجديدة وجود فوق مؤسسات المدن، مما استتبع بطبيعة الحال تغييرات كان مداها يتوقف على نوعية العلاقات التي كانت تربط المدن بالملوك. كان الملوك يقومون – كشكل من أشكال التعبير عن سلطتهم في مواجهة المدن – بتعيين مفوض ملكي لدى كل مدينة، وكان هذا المفوض يقوم بدور الوسيط بين الملك والمدينة. كان الملوك يتدخلون أيضا في تشريعات المدن بأن يضيفوا إليها قوانين ملكية. وبالرغم من أن المدن كانت تتمتع باستقلال مالي وكانت لها ماليتها الخاصة إلا أن الملوك كانوا يوفرون للمدن موارد تكميلية من خلال المنح التي كانت تستخدم – على سبيل المثال – في المنشآت الدينية أو الثقافية، وفي إمداد المدن بالقمح و بالنقود، وفي الإعانات الخاصة بإقامة الاحتفالات، وكل هذه المساعدات كانت تضيف إلى هيبة كل من الملك الذي كان يمنحها والمدينة التي كانت تستفيد منها. ولقد عانت المدن من صعوبات كثيرة ترتبت على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد ازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعا واختل التوازن في توزيع الموارد وتدعم التمييز بين الأكثر ثراء ممن كانت تقع على عاتقهم الأعباء المالية وبين باقي أفراد المجتمع. في ظل هذه الظروف نما وتطور نظام الواجبات المفروضة *liturgies* الذي كان يقوم على تكليف أحد كبار الأثرياء – أو على تعهده – بأن يأخذ على عاتقه أداء أحد الأعباء المالية. ونذكر على سبيل المثال المسؤول عن نفقات الجمنازيوم وكان يتم اختياره لسداد قيمة التوريدات اللازمة للجمنازيوم وخاصة توريد الزيت اللازم للإضاءة والتدليك. وكانت المدينة – مقابل هذا الكرم تخص هؤلاء الملزمين من علية القوم بمظاهر التكريم لهم ولعائلاتهم خاصة وأن هذه التعهدات كانت كثيرا ما تتوارث داخل العائلة.

إن السمات القليلة المشار إليها تمثل إطارا مبسطا للغاية للمدينة الإغريقية بصفة عامة نقدمه حتى نتفهم أحسن الوضع الفريد لتنظيم المدن الإغريقية في مصر ولأحكام هذا التنظيم. إن معلوماتنا عن هذه المدن قليلة للغاية: فلم تقدم لنا الاسكندرية ونوكراتيس – مثلهما مثل باقي مدن الدلتا – أية برديات. وكذلك تعرضت المواد المنقوشة في مصر، وهي التي تكون المدن عادة غنية بها، للتلف وللتدمير الشديدين (راجع ما سبق، الفصل الأول / ٤)، فكان من الضروري أن نكمل المعلومات القليلة التي لدينا عن هذه المدن الإغريقية في مصر بمصادر أخرى.

وقد صمدت هذه المدن الإغريقية للغزو الروماني بالرغم من أن سيادتها الذاتية قد تناقصت باضطراد. وحتى في ظل العصر البطلمي كانت هذه السيادة قد تحولت أحيانا إلى سيادة شكلية أكثر منها حقيقية. ومع هذا فمن الممكن متابعة هذه المدن مع استمرار بعض خصائصها حتى بداية القرن الثالث الميلادي. ففي عام ٢٠٠/١ الميلادي أنشأ سبتيميوس سيفيروس مجلسا في عاصمة كل إقليم من أقاليم مصر، ومن هذا الوقت لم تعد المدن الإغريقية في مصر تمتاز بميزة خاصة بها. ثم في عام ٢١٢ منح الإمبراطور كاراكالا حق المواطنة الرومانية لكل الرجال الأحرار في الإمبراطورية، وبهذا تلاشت التفرقة بين المواطنين في المدن الإغريقية وسكان عواصم الأقاليم الأخرى الذين كانوا يتحدثون باليونانية.

٢- الاسكندرية

سكانها

كان سكان الاسكندرية عديدين من حيث العدد كما كانوا غير متجانسين. وقد قدر ديودور الصقلي (17.52, 6) الذي أتى مصر في عام ٥٩ قبل الميلاد هذا العدد بحوالى ٣٠٠٠٠٠ رجل حر، واستنادا إلى هذا الرقم يمكن أن نقدر المجموع الكلى للسكان بحوالى ٥٠٠٠٠٠ شخص، وحتى على فرض أن التقديرات السكانية في الأزمنة القديمة كانت في معظم الأحيان تقريبية - إن لم نقل أنها كانت غير مبنية على أساس - فمن المؤكد أن المساحة الكلية للمدينة كانت شاسعة وكانت مكتظة بالسكان، وقد عبر عن هذا ديودور الصقلى بقوله (17.52, 3) إن وسط المدينة كان له امتداد غير عادي. وكذلك ذكر استرابون (17.1,8) أن الاسكندرية كانت تشغل مساحة طولها حوالي ٣٠ ستادا (وحدة طول قديمة وعلى هذا الأساس كان الطول ٥٣٠٠ متر) وعرضها من ٧ إلى ٨ ستاد (من ١٢٠٠ إلى ١٣٥٠ مترا). وقد قدم القصصي أشيل تاتيوس وصفا لمدينة الاسكندرية، وهذا الأديب كان سكندريّ الأصل وكتب مؤلفه *Leucippé et Clito-phon* على الأرجح في النصف الثاني من القرن الثاني بعد الميلاد. وحتى إذا عملنا حساب المبالغة البلاغية فلا شك أن إعجابه الشديد كان ولا بد قد نشأ عن واقع رآه، وفيما يلى بعض سطور من المقطع المخصص لمسقط رأسه:

> «لقد شاهدت أمرين غريبين ومحيرين: إن جمال المدينة لا يضارعه إلا امتدادها وعدد سكانها لا ينافسه إلا أبعادها، وعلى الناحيتين كانت الاحتمالات متوازنة. فالمدينة أكبر من قارة بأكملها وعدد السكان أكثر من شعب بأجمعه. وكنت إذا نظرت إلى المدينة اعتقدت أنه لا يمكن أن يوجد عدد من السكان يكفي لشغلها بأكملها، ولكنني كنت إذا نظرت إلى السكان كنت أتساءل بدهشة هل يمكن أن توجد مدينة قادرة على احتوائهم؟ وهكذا كان الميزان متكافئا». (*Leucippé et Clitophon*, V, 1, 6.)

ويمكننا – مع التبسيط – أن تصنف مختلف جماعات السكان على الوجه الآتي:

١- المواطنون، وهم من انحدروا عن الإغريق المقدونيين واستقروا في الاسكندرية بعد الغزو وكانوا يمثلون الكتلة المدنية لسكان المدينة مع الانقسام التقليدي لها بين قبائل وديم (كما كان الوضع في أثينا على سبيل المثال، وكانت *dème* هي وحدة التقسيم الإداري في مدن الإغريق القديمة).

٢- المهاجرون الإغريق الذين احتفظوا بروابطهم المدنية مع مسقط رأسهم وكانوا يمثلون أغلبية الطبقة المثقفة والإدارية في المدينة.

٣- الإغريق ممن لا امتيازات لهم وكانوا يمثلون الأغلبية.

٤- اليهود وقد ثبت تواجدهم في مصر منذ القرن السادس قبل الميلاد (دون حساب رواية التوراة حول خروجهم) وكانوا يمثلون جماعة ذات أهمية في مدينة الاسكندرية.

٥- الأهالي المصريون ويشملون السكان الأصليين لبلدة راكوتيس وفروعهم بالإضافة إلى الذين كانو يحضرون إلى الاسكندرية بصفة مستمرة للاستقرار فيها.

٦-العبيد وكان عددهم كبيرا في بيوت الاسكندرية الثرية، ومنهم كثيرون كانوا من أصل سوري كما هو ثابت في بردية زينون.

ومنتناول فيما يلي كل جماعة من هذه الجماعات لنتعرف أكثر على أحوالها:

١- «المواطنون» بالمعنى الضيق للكلمة (من يتبعون *polis* أو *politai*) وكانوا على نحو ما على قمة الهرم الاجتماعي، وكانوا يكونون فيما بينهم هيئة محدودة لها امتيازاتها: كان أعضاؤها في العصر الروماني يعفون من أداء ضريبة الرؤوس *laographia* التي كان يلتزم بأدائها كل الذكور أحرارا وعبيدا من سن ١٦ إلى سن ٦٠) وكانوا يعفون أيضا من أداء الواجبات المفروضة (وهي المهام التي كانت تفرضها الدولة على البعض مثل تحصيل الضرائب عينا(في ال *chôra* (والمقصود بها بقية البلاد بعد استبعاد المدن الإغريقية). وكان يتم اختيار القضاة الذين كانوا يتولون إدارة المدينة *polis* من بين أعضاء هذه الهيئة. وكان اسم الديم (أو الديموتيك *démothique*) الذي يتبعه كل شخص هو وسيلة تحديد هوية كل مواطن سكندري، إذ أن التصنيف تبعا للقبيلة كان يتغير في كثير من الحالات. وقد تم في عصر الإمبراطور نيرون (من عام ٥٤ إلى عام ٦٨ الميلادي) إعادة تنظيم القبائل بصفة شاملة وارتفع عددها من ٥ إلى ١٥ على الأقل. وقد وصلتنا أسماء حوالى ٤٠ ديم، وكانت هذه الأسماء مستقاة في أغلب الحالات من أسماء الآلهة أو الأبطال أو أسماء الشخصيات الحقيقية. وفيما يلي بعض

الأمثلة: أمونيوس (عن اسم زيوس آمون) وهيلينيوس (عن اسم هيلين التي جاء عنها في أحد الأساطير أنها جاءت إلى مصر) وأرجياديس (عن اسم أرجياس أول ملك في الأسرة المقدونية التي انتهت إلى فيليب ثم إلى الإسكندر) وفيلادلفيوس (نسبة إلى الاسم الذي كان يشير إلى عبادة بطليموس الثاني وأرسينوي الثانية). كان اسم الديموتيك مع اسم الأب من العناصر الأساسية الإجبارية لتأكيد الانتماء إلى المواطنة السكندرية بصفة رسمية. إن أقدم بردية محددة التاريخ (بردية إلفانتين Elephantine 1) – وهي عبارة عن عقد زواج محرر في السنة الثانية عشرة من تولي بطليموس ولاية مصر أي في سنة ٣١١ قبل الميلاد – جاء فيها بين الشهود شخص اسمه أثيناجوراس السكندري، وهو اسم يخلو من اسم الديموتيك ومن اسم الأب، وهذا يدل – كما ظهر أيضا في حالات مشابهة – على أن صاحبه كان له مركز مختلف أدنى من مركز المواطن المنتمي إلى ديم. ولقد اختفى هذا التقسيم عند نهاية القرن الثاني أو عند بدء القرن الثالث الميلادي. وقد ترتب على تقرير حق المواطنة الرومانية في عام ٢١٢ الميلادي أن أصبح الانتساب إلى الديم الذي كان يحدد المواطنة السكندرية غير ذي قيمة. ومن الدلالات الأخرى على الانتماء إلى هيئة المواطنين: الانتساب إلى جماعة الفتيان *éphèbie* وهي فئة الشبان الذين كان لهم حق التردد على الجيمنازيوم وهو من المؤسسات النموذجية للمدينة الإغريقية، وكان الجيمنازيوم قد انتقل إلى مصر ليس فقط في المدن الإغريقية فيها ولكن إلى عواصم الأقاليم أيضا بل وإلى القرى التي كانت في العصر البطلمي تضم إلى سكانها إغريقا. وبعد الغزو الروماني حتى قيام كاراكالا بمنح المواطنة الرومانية لكل الرجال الأحرار في الإمبراطورية تقريبا، كان على المصريين – لكي يحصلوا على المواطنة الرومانية – أن يحصلوا مسبقا على المواطنة السكندرية. (Pline le Jeune, *lettres* X 6-7). ولقد حصل عدد من أبناء الاسكندرية الأثرياء ممن كانوا يتولون المناصب العليا على حق المواطنة الرومانية خلال القرنين الميلاديين الأولين، وبهذا كانوا يترقون إلى فئة اجتماعية كانت تعتبر على قمة التدرج الاجتماعي وفقا للقواعد الرومانية.

٢– وفي وضع أدنى من المواطنين السكندريين كانت توجد فئة المهاجرين الذين كانوا قد جاءوا من إحدى المدن الإغريقية مع احتفاظهم بأصلهم العرقي. وكان من شأن هذا الانتماء الوراثي الذي كان يربط الفرد بوطن أجداده أن يمتع صاحبه في العصر البطلمي وضعا ممتازا. كان هذا الوضع محل حماية من التشريع الملكي الذي كان يحرم التغيير الإرادي للاسم أو للأصل العرقي. كان قد استقر في الاسكندرية مهاجرون وكانوا قد أتوا من مختلف المدن الإغريقية ومن جزر بحر إيجة ومن آسيا الوسطى بل ومن صقلية. وجاء في *Idylle* 15 للكاتب ثيوكريتوس Théocrite مقطع بعنوان نساء من سيراكوزا *Les Syracusaines* وفي هذا المقطع نجد امرأتين مقيمتين في الاسكندرية أصلهما من سيراكوز تتوجهان إلى القصر

الملكي لحضور احتفالات أدونيس، وردا على أحد الحاضرين الذي أخذ عليهما كثرة الثرثرة قالت إحداهما" :كيف تجرؤ على توجيه الأوامر إلى نساء من سيراكوزا؟ ولعلمك استمع أيضا إلى ما يلي: إننا أيضا من كورينتشيا بحكم انتماء أجدادنا، مثلنا مثل Bellérophon (البطل الأسطوري) وإننا نتحدث أيضا لغة بليبونيز Péloponnèse، أعتقد أن هذا مسموح به لمن كان مثلنا، (الأبيات من ٩٠ إلي ٩٣). لا يوجد تعبير أوضح من هذا لتأكيد الفخر بالانتماء العرقي وبما يضفي على صاحبه من تفوق وسمو، فالمرأة لا تكتفي بذكر المدينة الإغريقية التي كانت تنتمي إليها ولكنها تشيد أيضا بالمدينة التي كانت قد أسستها واستعمرتها وهي كورينتشيا وإلى أحد أبطالها الأسطوريين وإلى اللهجة التي يتحدث بها أهل بيلوبونيز وتفتخر المرأتان أنهما لا زالتا تستخدمانها في الاسكندرية. ومع مضي الوقت ستضعف بالتدريج هذه الروابط التي كانت تربط الفرد بوطنه الأصلي: وبالنسبة للرومان في فترة ما بعد الغزو فلن تكون هناك إلا فئة واحدة مميزة بين من كان يطلق عليهم اسم «المصريين» وهم المواطنون الأصليون لكل من الاسكندرية ونوكراتيس وبتوليمايس (بطلمية).

٣- فئة من كان يتحدث اللغة الإغريقية دون أن يكون باستطاعته إثبات انتمائه للاسكندرية أو لأي مدينة إغريقية أخرى، وهؤلاء كانوا قد أتوا من جميع أنحاء حوض البحر المتوسط مثل مقدونيا وبلاد الإغريق القارية وجزر بحر إيجة وفارس وسوريا ويهوذا، وكانوا يمثلون أكثر جماعات سكان الاسكندرية عددا، ولم ينضب سيلهم المستمر في أى يوم من الأيام. كان الإغريق يحضرون إلى العاصمة من جميع أنحاء مصر خارج المدن الإغريقية *la chôra*، وقد أضيف إلى هؤلاء نخبة من الأهالي المصريين بعدما أتيح لغير الإغريق تدريجيا حق تولي المناصب الرسمية. وقد حضر إلى الاسكندرية أيضا رومان وإيطاليون مدفوعين بالأغراض التجارية أو للاستقرار في المدينة بعد انتهاء خدمتهم العسكرية أو الإدارية. وقد ذكر Dion de Pruce (من القرن الأول الميلادي) تواجد ايطاليين وسوريين وليبيين وصقليين وإثيوبيين وعرب وباكتريين Bactriens وأشقوثيين Scythes وفرس وهنود (*Discours* 32,40). وقد ارتبط هؤلاء الإغريق – الذين لم يكن لهم أي وضع ممتاز والذين كانوا في الغالب من ذوي المراكز المتواضعة – ارتباطا متزايدا بالمصريين وأقاموا معهم علاقات وثيقة خاصة من خلال التزاوج المختلط، وكانوا حريصين على مظاهر التمصير، وقد شكلوا فيما بعد طبقة الإغريق المصريين الذين سيكونون في العصر الروماني الكتلة السكانية للاسكندرية.

٤- كان اليهود يشكلون في المدينة جماعات قائمة بذاتها. ولقد استقر اليهود في الاسكندرية – وفقا للمأثور الذي نقله كثير من كتاب اليهود[١٩] – منذ عصر الاسكندر نفسه الذي خصص لهم أحد أحياء المدينة وكان يسمى حي دلتا. لقد كانت المدينة مقسمة إلى خمسة أقسام وكان كل قسم مسمى بحرف من الحروف الأبجدية الإغريقية الخمسة الأولى، وكان حي

دلتا الذي كان يقع على الجانب الشمالي الشرقي بجوار الساحل على مسافة من الميناء يحوي أغلبية من السكان اليهود. ولكن كان قد استقر عدد منهم أيضا في مختلف أنحاء المدينة. ومن المعروف أن المتاجر والمعابد اليهودية كانت موجودة أيضا في الأقسام الأخرى وخاصة في قسم بيتا على الغرب من قسم دلتا.

اتسم تاريخ اليهود في الاسكندرية بالاضطراب، فكانت توجد فترات تتميز بالهدوء وبالرخاء وبالعلاقات الممتازة المنسجمة مع السلطة الحاكمة، تخللتها فترات قامت فيها ثورات وعانى اليهود خلالها من الاضطهاد ومن الحركات المعادية للسامية، وقعت خلالها مصادمات بين الإغريق واليهود منذ بدء التقويم الميلادي.

ومع أن يهود الاسكندرية لم يكونوا من المواطنين إلا أنه كان لهم وضع خاص يمنحهم بعض الميزات. لقد كانوا يشكلون شبه مدينة *politeuma* داخل المدينة، لهم هيئة لها بنيانها الخاص وتنظيمها المستقل وأتاح لهم ذلك أن يتبعوا أحكام قوانينهم الخاصة (التوراة) مثل مراعاة يوم السبت على سبيل المثال، وكانوا يعفون من الخدمة العسكرية. لقد ثبت وجود هذا التنظيم المستقل خاصة في القرن الأول الميلادي من خلال أعمال فيلون Philon[٢٠] ومن خلال «رسالة كلوديوس إلى الاسكندريين» *(Lettre de Claude aux Alexandrins)*[٢١]. ولكن يبدو أن هذا الوضع كان قائما منذ العصر البطلمي، فقد أشارت إليه «رسالة أريستايوس إلى فيلوكراتوس» *(Lettre d'Aristée à Philocrate, 310)*. وتاريخ هذا العمل الذي ألفه رجل يهودي اتخذ لنفسه اسما مستعارا هو أريستايوس محل خلاف: من الممكن أن تاريخه يرجع إلى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد، ولكن ليس بعد هذا التاريخ على أية حال. وعندما تمت ترجمة التوراة إلى اللغة اليونانية – تلك الترجمة المعروفة بالترجمة السبعينية – تم عرضها على البوليتوما لإقرارها. كان يرأس الجالية اليهودية مسؤول يدعى *ethnarque* وكان يسمى أحيانا أيضا *genarchès*. وقد ذكر فلافيوس جوزيف Flavius Josèphe نقلا عن استرابون في (XIV, 7,2) *Antiquités Judaïques* ما يلي: «لقد كان يوجد على رأسهم *ethnarque* لإدارة شؤون الجالية، وكان يقوم بالتحكيم في المنازعات وبتحرير العقود وبإصدار الأوامر وكأنه حاكم لمدينة مستقلة». ويلاحظ أن استخدام تعبير «كأنه» يدل على أن اليهود لم تكن لهم حق المواطنة السكندرية، إلا إذا كان أحدهم قد حصل عليها بصفة شخصية. ويبدو من نص استرابون ضمنيا أن اليهود كان لهم نظامهم القضائي المستقل، وكذلك كان لهم مكتب توثيق يهودي لحفظ وتسجيل العقود، وكان لرئيسهم أيضا أن يصدر أوامر. ومن المتخيل أن هذه الأوامر كانت تتعلق بتفسير القانون الديني، وكانت هذه الأوامر تندرج ضمن قواعد القانون المدني اليوناني الخاص بالجالية اليهودية *nomos politikos*. وقد عمد أوجستوس إلى تأكيد الامتيازات التي كان الملوك السابقون قد أقروها لليهود فأقر من

جديد منصب رئيس الجالية *ethnarque* وقد أراد بهذا «أن يظل كل شخص مخلصا لعاداته والا يضطر أحد إلى انتهاك قوانين أجداده (Flavius Josèphe, *Antiquités Judaïques* XIX, 5,2). وكان يعاون رئيس الجالية مجلس من الشيوخ مكون من ٧١ عضوا وكان هذا المجلس يسمى *Geroussia* اعترف به أوجستوس أيضا.

إلا أن هذا الطابع الخاص الذي كان يتمتع به اليهود والامتيازات التي كانت تحميه لم تمنع بعضهم من أن يفتن بالروح الإغريقية ومن أن يسعى إلى أن يصبح على قدم المساواة تماما مع مواطني الاسكندرية الأصليين. فنراهم في الوثائق يلجؤون أساسا إلى اتباع أحكام القانون العام الإغريقي وخاصة فيما يتعلق بمجال الأعمال مع بقائهم على إخلاصهم لقواعد التوراة في نطاق الحياة العائلية. ويبدو أن الدافع إلى ترجمة التوراة من اللغة العبرية إلى اللغة اليونانية أن عددا كبيرا من اليهود أصبحوا يتكلمون اليونانية ولا يعرفون العبرية. وقد طالب اليهود في كثير من المناسبات بالحصول على حق المواطنة السكندرية بواسطة بعثات كانت ترسل خصيصا لهذا الغرض إلى مختلف الأباطرة، إلا أن طلبهم قوبل بالرفض باستمرار. وفي عصر كاليجولا أرسلت إلى روما بعثات متعارضة من يهود ومن إغريق اسكندرية، وعندما تم اغتيال كاليجولا عام ٤١ ميلادية لم تكن المسألة قد حسمت بعد، وقد وجه خليفته كلوديوس "رسالة إلى أهالي الاسكندرية" طالبهم فيها بأن يعيشوا في وئام مع اليهود الذين كان يرجع تواجدهم في المدينة إلى زمن بعيد. وقد عزز بدوره امتيازات اليهود التي كان أوجستوس قد جددها، ولكنه حذر اليهود من أن يحاولوا الحصول على امتيازات جديدة، أو أن يرسلوا من جديد بعثات خاصة بهم إلى روما، أو أن يشتركوا في الممارسات المخصصة للمواطنين وحدهم، وكذلك حذرهم من أن يجلبوا إلى المدينة يهودا آخرين سواء من سوريا أو من مصر.

وقامت في الاسكندرية ثورات يهودية في ظل حكم نيرون عام ٦٦ ميلادية وفي ظل حكم تراجان Trajan من عام ١١٥ إلى ١١٧ ميلادية وفي حكم هادريان بعد ذلك بعدة سنوات. كانت الثورة التي قامت في ظل تراجان هي أعنف هذه الثورات وقتل فيها أكبر عدد. لقد كانت الحركة واسعة النطاق واشترك فيها اليهود القادمون من سيرين كما اشترك فيها فيما بعد يهود قبرص وبين النهرين. وتم القضاء على الثورة في الاسكندرية وإن استمرت في باقي مصر لمدة تقرب من ثلاث سنوات. ونتجت عن هذه الثورة خسائر بالغة في الأرواح والممتلكات (تم تدمير المعبد الكبير بالكامل) ومع هذا صمدت جالية الاسكندرية واستمرت قائمة في حين تشتتت الجماعات اليهودية في باقي أنحاء مصر أو تم القضاء عليها تماما. وحتى في الاسكندرية تلقى اليهود ضربة شديدة ولم يستعيدوا أبدا الرخاء الذي عرفوه من قبل. وظلت الاسكندرية في العصر المسيحي في القرنين الرابع والخامس بعد الميلاد مسرحا للمواجهات المستمرة بين اليهود والمسيحيين، ولم تنجح الحركة العنيفة التي قامت عام ٤١٥ ميلادية لطرد

اليهود بالجملة من المدينة في القضاء عليهم تماما. وعندما احتل العرب المدينة عام ٦٤٢ ميلادية كان لا يزال فيها سكان يهود.

٥- السكان من الأهالي: من المعروف أنه قبل قيام الإسكندر بتأسيس المدينة كانت توجد قرية مصرية تدعى راكوتيس ناحية الجنوب الغربي من الموقع، فى المكان الذى أنشئ فيه فيما بعد معبد سارابيس الكبير الذى يسمى السرابيوم. وقد شكل سكان هذه القرية النواة الأولى لسكان المدينة من الأهالي المصريين، ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف مجيء المصريين إلى المدينة من باقي أنحاء مصر يجذبهم ما تتميز به المدينة من ثراء ومدفوعين أحيانا بمحاولة الهرب من مطالبات مندوبي الضرائب إلى خضم المدينة الكبيرة. وتوجد دلالة على هذه الظاهرة في رسالة «أريستايوس إلى فيلوكراتوس» (فقرة ١٠٨ - ١١١):

> «من الملاحظ أن جميع المدن التي تتمتع برخاء يليق بأهميتها يتزايد عدد سكانها باضطراد، في حين نجد أن الريف على العكس يتناقص عدد السكان فيه لأن كل فرد يسعى إلى التمتع بالحياة.. ولقد كان هذا هو حال الاسكندرية أيضا وهي التي سبقت كل المدن الأخرى من حيث عظمتها ومن حيث ما تتمتع به من رخاء. لقد ترتب على مجيء أهل الريف إليها وإطالة مدة بقائهم فيها إلى هبوط الإنتاج الزراعي».

لذلك فلقد كانت السلطات الملكية حريصة على منع المزارعين من الانتقال إلى الاسكندرية حتى لا تترك الأراضي الزراعية بدون أيدي عاملة كافية لزراعتها.

> «لذلك منع الملك المزارعين من البقاء في المدينة أكثر من عشرين يوما، وأصدر تعليمات مكتوبة إلى الموظفين بأن يتم نظر الدعوى في خلال خمسة أيام في حالة وجود استدعاء للحضور. ونظرا للأهمية الكبيرة التي كان يعلقها على هذا المنع فلقد أنشأ في الأقاليم محاكم كانت تسمى *chrématistes*[٢٢] وأمدها بكل ما كان يلزمها من عاملين، وهذا لكي يحول دون ذهاب المزارعين والمدافعين عنهم إلى المدينة سعيا إلى عدالة القضاء ولكي يقلل بالتالي ما كان يحيق بالزراعة من أضرار».

يبدو أن ظاهرة تهافت المزارعين على العاصمة كانت أمرا مزمنا، ولقد أوردت بردية *P. Giessen* 40 ثلاثة قوانين إمبراطورية صادرة عن كاراكالا وفيما يلي أحدها)العمود الثاني السطر ٢٩-١٦، من عام ١٢٥):

> «يجب بصفة مطلقة وبكل الوسائل طرد كل المصريين المتواجدين في الاسكندرية وبصفة خاصة أبناء الريف الذين يلجأون إليها وهؤلاء من السهل تمييزهم، ويستثنى من ذلك تجار الخنازير[٢٣] والمراكبية ومن يورد البوص لتدفئة الحمامات. أما الآخرون فيجب طردهم جميعا لهم عنصر اضطراب في المدينة بسبب عددهم وتعطلهم عن العمل. إنني أعلم أن المصريين جرت عادتهم على الحضور بمناسبة احتفالات سارابيس وفي غيرها من المناسبات ومعهم الثيران والحيوانات الأخرى

للتضحية بها. أولئك لا يجب منعهم، أما الذين يجب منعهم فهم أولئك الذين يتركون أرضهم متهربين من الأعباء الزراعية. ولا يجب منع من يتواجد في الاسكندرية بدافع الرغبة في مشاهدة هذه المدينة الشهيرة أو يتواجدون فيها لتمضية الوقت بطريقة مهذبة أو لأعمال عارضة... ومن بين نساجين الكتان يكون من السهل التعرف على المصريين الحقيقيين من خلال أسلوبهم في الكلام الذي يحاولون فيه التشبه بمظاهر وعادات الغير. ويمكن أيضا التعرف على المصريين الفلاظ من خلال أسلوبهم وسلوكهم وهو يبتعد تماما عن أسلوب وسلوك أهل المدينة».

نلحظ هنا وجود نفس الحرص الذي سبق أن لاحظنا وجوده في الرسالة إلى أريستايوس، والذي كان يتحاشى وقوع هجرة ريفية إلى العاصمة، ويسعى إلى ربط الفلاحين بالأرض التي يزرعونها. فلم يكن يسمح للأهالي بالبقاء في المدينة إلا لتأدية الأعمال اللازمة للحياة فيها مثل توفير الوقود لتدفئة الحمامات، أما غير هؤلاء فكانت تتم إعادتهم إلى مهامهم الغذائية في الريف.

الأهالي الذين كان يسهل التعرف عليهم عند بداية القرن الثالث الميلادى من أساليبهم الفليظة هم الذين كانوا يأتون إلى المدينة من المناطق الريفية. أما من كان قد استقر منهم في الاسكندرية منذ عدة أجيال فقد سعت نسبة كبيرة منهم مع مرور الزمن إلى التطبع بالإغريق خاصة من ذوي الظروف المتواضعة الذين كانوا لا يتميزون بأي وضع ممتاز.هكذا تكونت الكتلة السكانية السكندرية من عناصر ذات أصول متنوعة، وهذه الكتلة السكانية هي التي تحدث عنها الكتاب الإغريق واللاتين مشيرين كثيرا إلى الاضطرابات التي كانوا يثيرونها وإلى عنفهم وتقلب مواقفهم ووقاحتهم في مواجهة السلطة. لقد لوحظ أنه لم تكن توجد في الاسكندرية شعائر لعقائد أهلية تقام وفقا للتقاليد المصرية. إن المصادر المتوافرة صامتة في هذا المجال، ويبدو استنادا إلى هذا أن السكان من ذوي الأصول المصرية لم ينغلقوا كجماعة منعزلة ولكنهم اندمجوا تدريجيا في حياة المدينة، فاختفى من عاصمة الاسكندرية المعبد الذي كان يقوم على الديانة المصرية والذي يربط المكان بإله معين مثل أمون رع في طيبة ورع في هليوبوليس. على العكس من ذلك نجد أن بقية أنحاء البلاد خارج المدن الإغريقية ظلت محتفظة بذاتيتها وظلت معابد الآلهة الوطنيين فيها قائمة بكهنتها من الأهالي وظلت مراكز يقوم عليها بنيان قوي لمجتمع مصري منغلق على نفسه.

٦- العبيد: كانت للعبودية جذور عميقة في الحياة الحضرية الإغريقية. فالعبيد في مصر كانوا متواجدين بصفة خاصة في المدن الإغريقية وفي عواصم الأقاليم. أما في الزراعة فلم يكن للعمل العبودي مكان يذكرفيها لأن استغلال الأرض كان مهمة مزارعين أحرار في ظل نظام تأجير الأراضي إما بصفة أصلية أو من الباطن.

ومعلوماتنا عن العبودية في الاسكندرية نفسها قليلة، وعلى أية حال فمن الصعب التعرف على عدد العبيد الذين كانوا يعيشون فى الاسكندرية أو التعرف على نسبتهم إلى مجموع عدد السكان الأحرار. والمعتقد أنه كان يوجد في الاسكندرية دائما عدد هام من العبيد، وإن كانت ظروف سوق العبيد تتذبذب صعودا وهبوطا وفقا للظروف: ففي خلال القرن الثانى قبل الميلاد ترتب على فتوحات روما توافر عشرات الآلاف من العبيد في حين أن «السلام الروماني» الذي ساد خلال أول قرنين بعد الميلاد أدى إلى نضوب مصادر العبيد. بالإضافة إلى فئة العبيد من أسرى الحرب كان يوجد العبيد الذين «يولدون في البيت» *(oikogeneis)* وأبناء العبيد أنفسهم، والعبيد الذين «أخذوا من الأوساط الدنيا» *(apo koprias)* ويقصد بهم الأطفال الذين كانوا يعرضون للبيع ويتم شراؤهم لتوفير الأيدي العاملة المستعبدة (لم يكن عرض الأطفال للبيع تقليدا معروفا في مصر الفرعونية، ولكنه انتشر في العصور الإغريقية والرومانية).

وتعتبر بردية *P. Columbia* 480 من الوثائق الرئيسية التي تتعلق بالعبودية في الاسكندرية، وهذه البردية ترجع على الأرجح إلى عام ١٩٨/٧ قبل الميلاد وهي تتضمن نص لائحة *(diagramma)* صدرت لتحديد قيمة الرسوم التي كانت تحصل عند بيع العبيد: وقد أشارت هذه الوثيقة إلى مختلف فئات العبيد ومن بينهم «العبيد الذين يتم بيعهم استيفاء للديون الضريبية ويلتزم المشترون بأداء ١٩ دراخمة عن كل مائة بخلاف ١٪ كرسوم بيع...». وكانت جميع أنواع البيوع التي ورد بيانها في اللائحة تتم بصفة علنية، بما فى ذلك البيوع التى كانت تتم من يد إلى يد وذلك تحقيقا لأغراض ضريبية على الأرجح. وتوجد أيضا بردية *P. Rendel Harris* 61 التي تتضمن أمرا ملكيا *(Prostagma)* تم نسخه فى عام ٤/١٧٥ قبل الميلاد ويرجع إلى حوالي عام ١٨٠. وهذا الأمر يتعلق بالاسكندرية وبباقي أنحاء البلاد. كانت السلطات المحلية لمدينة الاسكندرية قد صوتت على مرسوم لتكريم بطليموس السادس ردا على قيام الملك بتقرير بعض الامتيازات. وبهذه المناسبة قضى أمر ملكي بإجراء تعداد لبعض فئات العبيد مع التمييز بين العبيد الذين تم الحصول عليهم بطريقة مخالفة للقانون القائم والعبيد الذين ولدوا في بيت أسيادهم *(oikogeneis)*، ويبدو أن هذا التعداد كان مقصودا به تحقيق موارد مالية كانت ستؤول إلى المدينة. وتعني مثل هذه اللوائح ضمنا وجود عدد كبير من السكان العبيد.

كان العبيد في الاسكندرية يقومون بأداء الأعمال المنزلية والأعمال المتعلقة بالحرف اليدوية وبالصناعة. نجد أن العبيد في بيت وزير المالية أبولونيوس كان عددهم كبيرا، ولا بد أن هذا كان هو شأن بيوتات كل كبار الموظفين وأعيان مدينة الاسكندرية. ويبدو من برديات زينون التي ترجع إلى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد أن بعض العبيد أتوا من سورية، وكان هذا

صحيحا بالنسبة للاسكندرية أيضا. في البردية P. *Cair. Zen.* 59075 نجد أن الشيخ توبياس من شرق الأردن أرسل أربعة من العبيد السوريين «ذوي أصل كريم» لإلحاقهم بمنزل أبولونيوس. وتوجد رسومات على طين محروق تمثل صورا لعبيد من الزنوج مما يدل على وجود فئة عرقية أخرى بين العبيد وهم الذين تم إحضارهم من أثيوبيا ومن النوبة. فلقد أوفد الملوك البطالمة الأربعة الأوائل بعثات بهدف إحضار عدد من الأفيال اللازمة للجيش الملكي ولاكتشاف طرق تجارية جديدة، وبهذه المناسبة تم الحصول على عدد من العبيد تم بيعهم في سوق الاسكندرية. ونجد في بردية أوكسيرينخوس *Oxy.* 3197 التي ترجع إلى عام ١١١ الميلادي أن الأب مع أبنائه الثلاثة في إحدى العائلات البارزة التي كانت تتمتع بحق المواطنة الرومانية كانوا يمتلكون معا مائة من العبيد.

لقد كانت تقوم في الاسكندرية ورش كثيرة كان يتم فيها تشغيل وتشكيل المنتجات المصرية أو المستوردة من الشرق ومن أفريقيا بصفة رئيسية: فمن الرمال كانت تصنع المنتجات الزجاجية الفخمة، ومن الكتان كانت تصنع المنسوجات الرقيقة والأقمشة المطرزة، ومن الصوف كانت تصنع السجاجيد، ومن طينة أرض البلاد كانت تصنع التماثيل على طراز «تاناجرا» (وهو اسم بلد كان مشهورا بالأشكال الإغريقية) ومن الخلاصات والأرواح الشرقية كانت تصنع العقاقير والعطور، ومن أنياب الفيل كانت تصنع تحف من العاج، ومن المعادن والأحجار النفيسة المحلية منها والمستوردة – مثل الفضة – كانت تصنع الحلى والمصوغات. كل هذه الأعمال كانت تستلزم توافر الأيدي العاملة بكثرة، ومن المتوقع بلا شك – في مثل هذا الاقتصاد الحضري ذي الطابع الإغريقي الذي كان قائما في الاسكندرية – أن يتكون جانب هام من الأيدي العاملة من العبيد.

الدستور السكندري وتنظيم حكومة المدينة

كان ضياع دستور الاسكندرية الذي نكاد لا نعلم عنه شيئا من نواحي النقص الأساسية في معلوماتنا عن هذه المدينة ذات الصبغة الإغريقية. وكل ما يمكننا قوله في هذا الشأن يستند أساسا إلى القياس على دساتير مدن أخرى. من المعتقد أن هذا الدستور وضعه الاسكندر محددا فيه البنيان الديمقراطي للمدينة على النحو الذي كان قائما في مدن أخرى في عصر الغزو الإغريقي. لا شك أن هذا الدستور كان يحدد الشروط التي كان يلزم توافرها في الفرد لكي يصبح عضوا في الهيئة المدنية للمدينة ولكي يمكن اختياره بين القضاة. ومن المعتقد قياسا على دستور بتوليمايس (بطلمية) أن اختيار القضاة كان يتم بطريق الانتخاب. ويبدو أنه عند بداية عصر السيطرة الرومانية أصبح من لهم حق المواطنة لا يشكلون إلا جانبا صغيرا جدا من السكان السكندريين. ويبدو أن الإمبراطور أوجوستوس قام بتوسيع نطاق حق

المواطنة حتى شمل أشخاصا كان قد تم قبولهم في الجيمنازيوم دون أن يكونوا في وضع يسمح لهم بإثبات المعايير المتوارثة التي كان يشترط توافرها من قبل.

فيما يتعلق بحق المواطنة السكندرية توجد بردية ذات أهمية كبيرة (P. *de Halle* 1) يطلق عليها اسم *dikaiômata* وتعني حرفيا «التبريرات» وهي تتضمن مجموعة الأحكام التشريعية واللوائح التي تم جمعها على الأرجح بمعرفة أحد المحامين لكي يستخدمها كدليل مستندي في أحد القضايا حوالي منتصف القرن الثالث قبل الميلاد. تقدم لنا هذه البردية مختلف العناصر التي تشكل «قانون المدينة» *politikos nomos* التي يبدو أنها كانت تنطبق على كل سكان المدينة من عبيد وأحرار، ولم تكن تقتصر فقط على من كان لهم حق المواطنة. كان هذا القانون المدني قد استوحى من مصادر عدة، مثل قوانين أثينا وقوانين مدن آسيا الصغرى وقوانين رودس أيضا فيما يتعلق ببيع الأراضي. شغل ديمتريوس الفاليري الذي كان قد أتى من أثينا منصب مستشار بطليموس الأول وإليه تنسب على الأرجح النواة الأولى لهذا التشريع.

ونورد فيما يلي بعض الأقسام الأساسية لهذا التشريع:

– يوجد فصل طويل عن دعاوى اليمين الكاذبة.

– يلي هذا مستخرج من اللوائح المتعلقة بالإنشاءات وأعمال الهدم والمباني. وهي تحدد على سبيل المثال الحد الأدنى للمسافة التي كان يجب مراعاتها بين المباني القائمة والمباني الجديدة المطلوب إقامتها.

– ثم أحكام القوانين التي كانت تسرى على وحدات الجيش الملكي وعلى المواطنين السكندريين الجدد ممن كانوا يلتحقون بالجيش.

– رسالة موجهة من بطليموس الثاني خاصة بإيواء القوات المسلحة وكيفية تنظيم معسكراتها.

– مستخرج من القانون الذى كان يتعلق بالبيع.

– رسالة من وزير المالية أبولونيوس بخصوص الإعفاء من ضريبة الملح (*halikè*) الذي كان قد تقرر لصالح بعض فئات الإغريق، مثل معلمي المدارس ومعلمي الألعاب الرياضية للأطفال وكهنة ديونيسوس ولكل من ينتصر في الألعاب مع أفراد عائلاتهم.

تميزت المدينة بأجهزة الحكم الذاتي التي تقررت بموجب الدستور، وكانت هذه المؤسسات تشمل الجمعية الشعبية (*Ecclesia, dèmos*) ومجلس (*Boulè*). ولا تتوفر لدينا أية شهادات عن الجمعية، ومن المعتقد أنها ألغيت فى عام ١٤٥ قبل الميلاد بواسطة بطليموس الثامن عندما

ارتقى العرش للمرة الثانية بعد طرده بسبب المنافسات الأسرية بينه وبين أخيه بطليموس السادس، ولا نجد أيضا أية إشارة إلى المجلس، ولكن من المعروف أنه قد تم إلغاؤه، بدليل أن السكندريين توجهوا عدة مرات إلى أوجستوس ثم إلى كلوديوس بطلب إعادته إلى الوجود، ولكن تاريخ إلغائه محل نقاش وخلاف: ويقال أن الأرجح أن الإلغاء كان إجراء اتخذه أوكتافيوس لكي يعاقب به السكندريين بسبب العداء الذي كانوا قد أبدوه ضده بعد انتصاره على أنطونيوس وكليوباترا، وربما كان هذا الإلغاء أيضا إجراء وقائيا ، إذ أن حرمان السكندريين من أداة الحكم الذاتي كان حرمانا لهم في نفس الوقت من استخدام هذه الأداة في التعبير عن رأي المعارضة ضد السلطة. والواقع أن الطلبات المتتالية التي تقدم بها السكندريون لاستعادة مجلسهم لم تؤد إلى نتيجة. لم يسترجع السكندريون مجلسهم *Boulé* إلا في عام ٢٠٠ الميلادي عندما قرر الإمبراطور سيبتيميوس سيفيروس إنشاء مجالس لكل عواصم الأقاليم، وبهذا لم تعد المدن اليونانية مميزة على غيرها في نطاق المؤسسات. ولا شك أن السكندريين قد اعتبروا أن غياب مجلسهم هو بمثابة إهانة لهم ازداد وقعها عليهم نظرا لأن المدن اليونانية الأخرى كانت قد احتفظت بمجالسها.

ويبدو أنه كان يوجد في الاسكندرية – على الأقل خلال فترة قصيرة – مجلس للشيوخ *Gerousia* شبيه بالمجالس التي كانت موجودة في المدن الإغريقية الأصيلة، وكانت تتولى الإشراف على الجيمنازيوم ولإدارة الأعمال. وتم اكتشاف نقش يرجع إلى نهاية العصر البطلمي (*Sammelbuch* 2100) في تكريم شخص يدعى ليكاريون بن نومينيوس، وجاء بين المهام التي تقلدها ذلك الشخص أنه كان رئيسا للشيوخ. ونعرف من ناحية أخرى أن بطليموس الأول كان قد ضمن الدستور الذى أقامه لمدينة Cyrène إقامة مجلس مكون من ١٠١ عضو من الشيوخ *(Gerontes)* كان يتولى اختيارهم بنفسه، فليس من المستبعد بالتالي أن يكون قد أقام هيئة مشابهة للاسكندرية.

وبزوال المجلس كانت إدارة الاسكندرية تتولاها لجنة من القضاة *Koinon tôn ar-chontôn* تحت إشراف مكتب من كبار القضاة كان يرأسه رئيس القضاة. ومن بين المهام التي كان يتولاها هذا المجلس تحديد من يتم اختياره للقيد في سجلات الفتيان. وكان يوجد قضاة آخرون كانت اختصاصاتهم غير معروفة منهم في العصر البطلمي *nomo phylax* وترجمتها «حارس القانون» وكذلك *thesmophylax* وهو تعبير له نفس المعنى تقريبا، وكذلك *astynomes* وتعني المسئول عن المدينة و *asty* (المسئول عن الطرق والمباني العامة؟) و *ta-miai* «أمناء الخزانة». وفي العصر الروماني أشار استرابون (XVII, 1, 12) إلى أربعة منهم ذاكرا أن مهامهم كانت قائمة من قبل أوجستوس:

- *exégète* (وتعني حرفيا «المدير») ويرى استرابون أنه كان القاضي الأول في المدينة «كان يرتدي نسيج الأرجوان وكانت له سلطات متوارثة وهو مكلف برعاية مصالح المدينة».

- *hypomnématographos*

- *archidikastès*

- *nukterinos strategos* (القاضي الأول لليل) ويرأس أعمال حراسة المدينة.

وال *exégète* كان معروفا أيضا في عواصم الأقاليم وإن كانت اختصاصاته محددة تحديدا سيئا. ويبدو من وصف استرابون - وهذا واضح في مسمّى الوظيفة - أن هذا القاضي كان له دور هام. فكان يرأس في العواصم مجموعة القضاة التي كان يتم اختيارها لمدة عام. وفي الاسكندرية يبدو أن اثنين ممن تولوا هذا المنصب كانا في نفس الوقت الكاهنين المسؤولين عن عبادة الاسكندر في المدينة. وكانت له أيضا اختصاصات بالنسبة للفتيان.

وفي عصر البطالمة كان القاضي المسمى *hypomnematographos* هو رئيس وزارة العدل وكان القاضى المسمى *archidikastès* هو رئيس الإدارة القضائية، وكان الاثنان من موظفي الإدارة المركزية أكثر من كونهما قضاة مختصين بشؤون المدينة بالرغم من شهادة استرابون التى تميل إلى اعتبارهما تابعين للمدينة فقط. وفي العصر الرومانى أصبح الأرخيديكاستس يتولى رئاسة المحفوظات المركزية *katalogeion*. وترجع البلبلة الملحوظة عند استرابون إلى أن الحكم الذاتي للمدينة كان قد تقلص في عصره. وكان قد طرأ، على الأقل منذ نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، تطور في اتجاه توثيق الروابط بين السلطة المركزية وإدارة المدينة.

وقد ثبت وجود قضاة سكندريين آخرين، كانت لبعضهم مهام معروفة أيضا في عواصم الأقاليم، ومن هؤلاء: رئيس الجيمنازيوم وكان مسؤولا عن توريد الوقود والزيوت لها. والمنسق *cosmète* الذي كان يشرف على تدريب الفتيان، والقاضي الذي كان مسؤولا عن تموين المدينة بالمواد الغذائية والقاضي المسؤول عن الأسواق. وكان يوجد في الاسكندرية أيضا قضاة كان يطلق عليم «مقدمي القرابين» وقد ورد ذكرهم في كثير من عقود الزواج بالاسكندرية خلال حكم الإمبراطور أوجستوس (اكتشفت بعض هذه العقود ضمن لفائف المومياوات في أبوصير الملك على الحدود بين إقليمي هيراكليوبوليس وأرسينوي). ولم يكن هؤلاء القضاة مختصين بتقديم القرابين كما يبدو من اسمهم ولكنهم كانوا موثقين للعقود وكان يتعين إعلان عقود الزواج أمامهم.

العبادات في المدينة

أهم العبادات التي كانت ترتبط بها المدينة ارتباطا مباشرا هي عبادة الاسكندر المؤسس وعبادة «الروح الطيبة» *Agathos Daimôn* وعبادة سارابيس. ولن نشير هنا إلى العبادات التي كانت تسمى «العبادات الأسرية» يراجع ما سبق، الفصل الثاني/١) كما لن نشير إلى العبادات التي كانت تتعلق بالآلهة الإغريقية التقليدية مثل أفروديت وديونيسوس.

لقد كانت الاسكندرية مثلها مثل باقي المدن الإغريقية تدين لمؤسسها بعبادة (Ktistès)، فأين كان يتم الاحتفال بها؟ لم يكن ذلك كما قد يتبادر إلى الذهن بجوار قبر الاسكندر (وكان هذا القبر يدعى *sôma* «بدن» أو *sèma* «مقبرة») الذي لا زال مقره غير معروف، ولكن هذا الاحتفال كان يجري على الساحة العامة *agora* وكانت هذه الساحة تضم رفات من شاركوا في تأسيس المدينة. ولا نعلم أيضا أين كانت تقع هذه الساحة، ومثل هذه الساحة كان يعتبر مركزا للنشاط في المدن الإغريقية القديمة. وقد ذكر أريان النيقوميدي وهو مؤرخ عاش في القرن الثاني بعد الميلاد (*Anabase* III, 1, 5) أن الاسكندر كان قد اختار بنفسه موقع الساحة في الاسكندرية. وكذلك أشار Jason[٢٤] وهو كاتب تاريخه غير محدد، إلى وجود معبد للاسكندر في الاسكندرية: وربما كان هذا المعبد مخصصا لعبادة الاسكندر المؤسس، فالمصادر لا تشير إلى وجود عبادة أخرى دائمة للإسكندر في المدينة.

أما *Agathos Daimôn* فهي عبادة كان يتم إحياؤها في المنازل وعلى نطاق المدينة في نفس الوقت، وهذا الإله كان يتم تقديمه في صورة ثعبان وكان قد ارتبط منذ وقت مبكر بمصير المدينة، ومما يؤكد هذا الاعتقاد ذلك النص المعروف باسم «وحي صانع الفخار» *L'oracle du Potier* وهو نص تنبوئي يتحدث عن نهاية العالم مكتوب باللغة الأهلية ونقل إلينا من خلال ترجمة يونانية تمت في العصر الروماني. وهذا النص يرجع إلى الزمن الأول للمدينة ويشهد على العداء الذي كان يضمره الأهالي ضد السلطة الإغريقية المقدونية. وقد تنبأ النص بالخراب القريب الذي ستتعرض له مدينة الاسكندرية ويرحيل *Agathos Daimôn* الإله الراعي للمدينة إلى منف العاصمة القديمة للفراعنة التي تسمى في النص «أم الآلهة». وهكذا كان *Agathos Daimôn* على وجه ما هو الرمز الذي كان يجسد المدينة وكان بالتالي محلا لعبادة ذات طابع مدني، وقد شبه فيما بعد ب *Agathé Tyché* ويعني «إله الفأل الحسن».

وكان يوجد إله آخر يرعى الاسكندرية هو سارابيس *Sarapis* وهو شكل إغريقي للإله المصري أوزيريس-ابيس (الثور المقدس أبيس الذي أصبح بعد موته أوزيريسا جديدا). وقد حمل هذا الإله في العصر الروماني لقب *Polieus* ويعني «الذي يتعلق بالمدينة» وكذلك لقب

Poliouchos ويعني «الذي يمسك بزمام المدينة»، وكان هذا الإله يقرن في نفس الوقت بكل من الاسكندر المؤسس و *Agathos Daimôn* وكانت له أيضا صفة الثعبان ويقدم في هيئته.

العلاقات بين الاسكندرية كمدينة يونانية والسلطة الحاكمة

كانت هذه العلاقات وثيقة في جميع العهود وخاصة أن الاسكندرية كانت مقرا لكل من السلطة المركزية وإدارة المدينة، وأصبح إشراف السلطة المركزية على المؤسسات المدنية أمرا أسهل بسبب هذا التقارب الجغرافي. ولكن المدن الإغريقية الأخرى كانت تخضع أيضا لإشراف السلطة المركزية في ظل الملكيات البطلمية وفي ظل الإمبراطورية الرومانية. ويمكن القول بالنسبة لها – مثلها مثل الاسكندرية مع فروق بسيطة – أن المؤسسات المدنية لكل منها كانت في معظم الأحيان أقرب إلى أن تكون مظهرا من مظاهر الفخر من أداة حقيقية للسلطة.

وكانت المدينة تستفيد بدورها من الميزات التي كانت توفرها رعاية الملك أو الإمبراطور. فمثلا كان الملوك يتحملون على الأقل بصفة جزئية نفقات الجمنازيوم الذي كان قد أنشأه بطليموس الأول. وكذلك ساهم الإمبراطور هادريان مساهمة واسعة في تجميل المدينة وفي إعادة بناء منشآتها بعد الخراب الذي أصابها إثر الثورة اليهودية التي قامت في عام ١١٥–١١٧ بعد الميلاد. ومما يثير الدهشة أن استرابون عندما وصف مدينة الاسكندرية في ظل حكم الإمبراطور أوجستوس لم يشمل وصفه أية إشارة إلى قاعة المجلس *(Bouleutèrion)* أو إلى المكان الذي كان مخصصا لاجتماعات القضاة *(Prytaneion)*. (أما الجمعية فلقد كانت في فترة وجودها تجتمع في قاعة المسرح ولم يكن لها بناء مستقل). ربما دل ذلك على الوضع الذي كانت قد تطورت إليه الأمور والذي توجد إشارات عديدة إليه. فالأرجح أن الأجهزة الديمقراطية لحكومة المدينة كانت قد إنزوت وتوارت بتأثير الإدارة المركزية الإمبراطورية. لقد ترتب على التغيرات التي بدأت تظهر منذ نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، أن أخذ الاشتراك والتعاون بين القضاة التابعين لإدارة المدينة وبين سلطات الدولة يتزايد باضطراد، حتى أصبح من الصعب التمييز بين مختلف المهام التي كانت في الأصل من اختصاص هذا الجانب من الإدارة أو ذاك.

٣– نوكراتيس

لم تحفظ لنا التربة في نوكراتيس (حاليا كوم جعيف، إتياي البارود) أوراق بردي، وكان هذا هو الشأن أيضا بالنسبة لكل مناطق الدلتا. وتشغل نوكراتيس على عكس الاسكندرية مكانا متواضعا في المصادر الأدبية، ولذلك فإن معلوماتنا عنها ضئيلة للغاية.

ونوكراتيس كانت هي المدينة الإغريقية الوحيدة في مصر التى كانت قد نشأت قبل مجيء الاسكندر. وهي تقع على أحد فروع النيل ناحية الغرب بالقرب من مدينة سايس التي كانت عاصمة لأسرتين فرعونيتين في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد. أنشئت نوكراتيس بمعرفة إغريق قادمين من ميلتوس Milet في آسيا الصغرى خلال القرن السابع قبل الميلاد. كان المكان الذي قامت فيه المدينة قد خصص ليصبح مركزا تجاريا لهم، وكانت له ميزة سهولة الاتصال بالبحر المتوسط عن طريق فرع النيل. وعندما جاء هيرودوت إلي مصر في القرن الخامس قبل الميلاد أشار إلى نوكراتيس فى أكثر من موضع من كتابه «تمحيص الأخبار» *Enquêtes* فذكر بصفة خاصة أن الملك أحمس الثاني (الذي حكم مصر من عام ٥٧٠ إلى عام ٥٢٦ قبل الميلاد) منح الإغريق نوكراتيس لكي «يقيموا فيها» (II, 178) ثم ذكر أن «نوكراتيس كانت من قبل هي الميناء الوحيد المفتوح للتجارة ولم يكن يوجد غيرها في مصر» (II, 179).

إننا تقريبا لا نعرف أي شيء عن نوكراتيس في العصور الإغريقية والرومانية. أشارت بردية ترجع إلى القرن الثاني بعد الميلاد (Wilcken, *Chrestomathie* 72) إلى أنه كانت توجد قوانين خاصة لمدينة نوكراتيس، مما يعني أن المدينة كانت تتمتع بنوع من الحكم الذاتي. فالبردية تقرر أن مواطنى أنتينوبوليس أعلنوا أنهم قد استلموا قوانين نوكراتيس. ولكن يبدو في هذه البردية أن مواطنى أنتينوبوليس كانوا يتمتعون بميزة حرم منها مواطنو نوكراتيس، وكانت هذه الميزة هي حق الزواج بالنساء من الأهالي *conubium* (وبالإغريقية *epigamia*). وأمدتنا بردية P. *Oxi*. 2338 بمعلومة أخرى. فلقد أشارت إلى قائمة بأسماء بعض الشعراء ونافخي البوق والأبطال بمناسبة مباريات جرت فيها خلال الأعوام من ٢٦١ إلى ٢٨٨، ثم أشارت البردية إلى أن هذه المباريات كانت على نسق مباريات مدينة نوكراتيس. وكان سكان نوكراتيس يمارسون عبادة آلهة البانتيون التقليدية الإغريقية مثل زيوس وهيرا وأثينا وأبوللو وديميتر وديونيسوس وديوسكوريس. وأشار هيرودوت إلى إنه كان يوجد في نوكراتيس عديد من المعابد الهيلينية وخاصة «معبد الهيلينيو *Hellénion* الذي اشتركت في إنشائه عدة مدن إغريقية من إيونية ودورية وإيولية» (II, 178). وكانت نوكراتيس مثلها مثل المدن الإغريقية الأخرى مركزا للهلينية والثقافتها. فمثلا كان الكاتب أثيناسيوس *Athénée* الذى ألف كتاب «وليمة العلماء *Deipnosophistes*» حوالي عام ٢٠٠ ميلادية، قد نشأ في بلده نوكراتيس وتلقى فيها تكوينه وفقا للآداب الإغريقية.

٤- بتوليمايس (بطلمية)

تقع بتوليمايس في الوجه القبلي على بعد ١٢٠ كيلومتر شمال طيبة (في المكان الذي توجد فيه حاليا بلدة المنشية جنوب سوهاج). كان بطليموس الأول هو الذي أنشأها وسميت باسمه.

وفي العصر الروماني كانت لا تزال تمارس فيها عبادة مؤسسها. وتسمى هذه المدينة أحيانا بتوليمايس هرميو لتمييزها عن الأماكن الأخرى التي كانت تحمل أيضا نفس الإسم.

وكانت المدينة – مثل الاسكندرية – مقسمة أيضا إلى قبائل وإلى ديم (أحياء) *Dèmes* ويبدو أن سكانها كانوا يتمتعون بنفس الميزات التي كانت مقررة لسكان الاسكندرية، وكان يتواجد فيها أيضا مثلها مثل الاسكندرية وظائف القضاة حراس القانون *(thesmophylax, nomophylax)* (راجع ما سبق، الفصل الثالث/٢)، وفي العصر الروماني كان يوجد في المدينة مجلس وجمعية شعبية *dèmos* ومجلس تنفيذي مكون من ستة من كبار القضاة koi- non الذين كان يتم تعيينهم لمدة سنة وكانت توجد بها كذلك محاكم متخصصة.

وتعتبر بردية P. *Sammelbuch* 9016[٢٥] وثيقة هامة الغاية فيما يتعلق بالامتيازات التي كانت ممنوحة للمدينة. أوردت هذه البردية صورة لمحضر جلسة في قضية كانت قد أقيمت عام ١٦٠ ميلادية أمام موظف يعرف باسم *antarchiereus* (وكان يقوم في المدينة بأعمال مدير العبادات الذي كان يعرف في الاسكندرية باسم *archiereus* وكان من كبار موظفيها). نشأ هذا النزاع بين السلطات المحلية في كل من كوبتوس (قفط التي تقع في شمال طيبة) وبتوليمايس، وكان سببه أن بتوليمايس كانت قد حصلت من البطالمة على حق تعيين كهنة معبد بطليموس الأول سوتير في قفط وعلى حق الاستفادة أيضا من عوائد المعبد. وقد تضمنت البردية ثلاث وثائق : الأولى كانت صادرة عن أحد الولاة والوثيقتان الأخريان كانتا قد صدرتا من مدير الحساب الخاص *Idiologue*، وهذه الوثائق الثلاثة كانت أحكاما سبق صدورها وتقدم على أنها سوابق يتعين اتباعها. ويبدو أن الحكم الذي أصدره مدير العبادات في النزاع قد فقد بسبب التشويه الذي لحق بالنص، ولكن يمكننا أن نفترض أنه قد صدر لصالح بتوليمايس أيضا. وتضمن العمود الثاني من البردية قرارا بمنح حاكم المنطقة – *épistratège* وهو موظف إمبراطوري كان يتولى الإشراف على عدة أقاليم معا – حق التفتيش على منقولات المعبد وعلى العطايا المقدمة له. يتضح من هذا أنه بالرغم من أن بتوليمايس كانت تحتفظ بقدر من الاستقلال الإداري الذاتي وبالرغم من أن السلطة الرومانية كانت قد أقرت الامتياز المقرر للمدينة، إلا أن هذه السلطة كانت حريصة على أن تباشر أيضا وبنفس الدرجة إشرافا على شئون المدينة.

٥– أنتينوبوليس

تم إنشاء أنتينوبوليس عام ١٣٠ ميلادية ولا تزال آثارها قائمة اليوم بجوار قرية الشيخ عبادة[٢٦]. أنشأها الإمبراطور هادريان تكريما لذكرى نديمه أنتينوس الذي قيل إنه غرق في النيل. أقيمت المدينة في مصر الوسطى على الشاطئ الأيمن للنيل في مواجهة مدينة

هرموبوليس عاصمة الإقليم. وقد أدى هذا الموقع إلى إثارة المنافسة بين المدينتين وخاصة اعتبارا من عام ٢٠٠ الميلادي عندما أصبح لهرموبوليس مجلس إسوة بعواصم الأقاليم الأخرى، فأصبحت المدينتان منذ ذلك الوقت متساويتين من الناحية القانونية.

والمعلومات التي لدينا عن أنتينوبوليس تزيد كثيرا عما لدينا عن نوكراتيس وبتوليمايس، وذلك بفضل البرديات الكثيرة التي وجدت في موقع المدينة والتي وجدت أيضا في مواقع أخرى. فلقد كانت للعديد من أهل المدينة روابط بمناطق أخرى من مصر، وبخاصة بتلك المناطق التي كانوا يقيمون فيها قبل انتقالهم إلى المدينة وكانت لهم فيها أراض. ومثل باقي المدن الإغريقية كان المواطنون من سكان المدينة ينقسمون إلى قبائل وديم (أحياء) *Dèmes*. وكانت المدينة تنقسم إلى ستة أحياء خمسة منها كانت تسمى بالحروف الخمسة الأولى من الأبجدية الإغريقية، والحي السادس كان يسمى هادريانيوس. وكانت الأحياء مقسمة أيضا إلى بلوكات *plintheia* لكل منها رقم مكون من حروف من الأبجدية تقوم بدور الأرقام. وقد حظيت أنتينوبوليس بالمؤسسات الإغريقية المعتادة. وقد احتفظت بردية *Chrestomathie* Wilcken 27 لنا بمحضر لإحدى جلسات المجلس كان قد حضرها أعضاء المجلس *bouleutai* وقضاة المدينة معا. وكان أهل المدينة يستخدمون التقويم الأثيني مع تحديد تاريخ الأيام وفقا الشهور المصرية.

وكان يوجد جيمنازيوم في المدينة التي كانت لها أيضا المسابقات الخاصة بها. تضمنت بردية كولونيا P. Köln 53 التي ترجع إلى عام ٢٦٣ الميلادي كشف حساب بنفقات إقامة الجيمنازيوم وثبت فيها استخدام ألواح من خشب الصنوبر الذي لا بد وأن يكون مستوردا من الخارج نظرا لأن هذه الأشجار لا تنمو في مصر.

وكان الشبان من أبناء الأعيان في المدينة يتلقون في الجيمنازيوم تكوينا فكريا إغريقيا بالإضافة إلى التدريبات الرياضية، وأظهرت البرديات الأدبية والطبية العديدة التي تم اكتشافها في موقع المدينة مدى الحيوية التي كانت تتمتع بها الثقافة الهيلينية في المدينة، وكان أهلها يسمون أنفسهم رسميا «الإغريق الجدد».

وكانت لألعاب أنتينوبوليس شهرة واسعة. وقد أشارت بردية P. *Oxy* 705 إلى أن شخصا مقيما في أوكسيرينخوس أقام من ماله منشأة خصص دخلها لتنظيم ألعاب سنوية للشباب على أن تكون في مستوى الألعاب التي تجرى حاليا في أنتينوبوليس». وكانت المدينة تمنح حق المواطنة بها بصفة شرفية الرياضيين المرموقين، وقد حصل ملاكم حقق أكثر من مائة فوز على حق المواطنة في أربع عشرة مدينة كان من بينها روما وأنتينوبوليس(٢٧).

وكان أبناء المدينة يتمتعون بامتيازات خاصة أدت إلى جذب سكانها الأوائل الذين كان بعضهم قد جاء من بتوليمايس. فتقرر لهم بصفة استثنائية حق الزواج من الأهالي -*conubi*

um. وكثيرا ما كان سكانها يمتلكون أراض في مناطق بعيدة عن مدينتهم، فكان يتم إعفاؤهم عندئذ من الواجبات المفروضة التي كان يمكن أن تفرض عليهم في الأقاليم الأخرى التي تقع فيها الأراضي المملوكة لهم. ونجد في بردية P. Oxy. 1119 التي ترجع إلى عام ٢٥٤ الميلادي أن أخوين من مواطني أنتينوبوليس تقدما بتظلم لإلزامهما بصفة غير قانونية بأداء واجبات مفروضة في أوكسيرينخوس حيث كانت لهما فيها أموال.

٦- مكانة المدن الإغريقية في مصر

من معالم السياسة التي كان الإسكندر يتبعها في البلدان المفتوحة أن يقيم فيها - بجانب المدن القديمة - مدنا جديدة كانت تمثل إطارا نمرذجيا لإقامة الإغريق، كما كانت تحقق أيضا أهدافا عدة: كانت تسمح بوضع اليد على الأراضي المحيطة خارج المدينة، وكانت تعتبر مواقع استراتيجية وتجارية هامة وكانت وسيلة تساعد على نشر الهيلينية. والواقع أن المدن الإغريقية في مصر كانت قليلة العدد إذا ما قيست بالملكيات الإغريقية الأخرى. ومن أسباب ذلك كما يبدو أنه كان يوجد في البلاد تنظيم بيروقراطي مركزي كان محورا للنظام في العصور السابقة على الغزو الإغريقي المقدوني. لذلك كانت الحاجة في مصر أقل منها في المناطق الأخرى إلى المراكز التي تتمتع جزئيا بالحكم الذاتي والتي تكون قادرة على القيام بالأعباء المحلية مثل الإدارة والقضاء وجباية الضرائب. فقد كان هذا البنيان قائما بالفعل من قبل الغزو في عواصم الأقاليم وفي القرى التي كانت تتبعها.

وبالنسبة للسعي إلى الحفاظ على التقاليد الهيلينية فقد أمكن تعويض النقص في عدد المدن الإغريقية تعويضا جزئيا من خلال الدور الذى كانت تؤديه النخبة الإرغيقية في عواصم الأقاليم. فتم تطعيم العواصم المصرية السابقة ببعض المؤسسلت المدنية الإغريقية، ووصل الاتجاه إلى تقليد المدينة الإغريقية أقصى مداه عندما قرر الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس في عام ٢٠٠ الميلادي إقامة المجالس في كل عواصم المحافظات. ولكن حتى من قبل هذا التاريخ كان قد أصبح للمدن الإغريقية وللعواصم كثير من المؤسسات المشتركة، نذكر منها بصفة خاصة الجيمنازيوم الذي كان مكانا تتم في داخله مباشرة تقاليد الثقافة الإغريقية.

إلا أن التنظيم الخاص بمصر كان يجعل للمواطنين الإغريق فيها وضعا مختلفا في كل من المدن الإغريقية وفي عواصم الأقاليم، وقد ترتبت على هذا نتيجة هامة: فإن السلطة الرومانية بعد الغزو لم تعترف بصفة «المواطنة المحلية» (أي المواطنة التابعة لدولة أخرى غير روما) إلا للمواطنين الإغريق الأصيلين. أما باقي سكان مصر - إغريقا كانوا أم أهالي - فكانوا دون تمييز بينهم من فئة «المصريين».

التقسيمات الإدارية لمصر خارج المدن الإغريقية

١- المناطق ÉPISTRATÉGIES

المناطق – التي عرفت بصفة خاصة في العصر الروماني – كانت أداة اتصال بين السلطة المركزية في الاسكندرية وبين مختلف الأقاليم، وهذه تماثل التقسيمات الإدارية التي كانت موجودة في مصر الفرعونية، وكانت المنطقة تتكون من تجميع عدد من الأقاليم معا. وكما كان يوجد على رأس كل إقليم ممثل للسلطة المركزية يدعى *Stratège* فكذلك كان على رأس كل منطقة رئيس يدعى *épistratège*.

العصر البطلمى

لا زالت المناطق في العصر البطلمي تمثل سرا محكما في كثير من نواحيها: كان هذا النوع من التقسيم الإداري موجودا في عام ١٨١ قبل الميلاد وربما كان موجودا أيضا قبل ذلك ببعض سنوات (منذ عام ١٨٦ عندما انتهى الانفصال الطيبي). لقد وُجد عندئذ على رأس المنطقة الطيبية رئيس كان بمثابة الحاكم العسكري لها، ويقال إنه كان قد اختير ليقود الصراع ضد ثورة الوجه القبلي التي انتهت بانفصال طيبة بين سنتي ٢٠٦ و١٨٦ قبل الميلاد بقيادة الملكين النوبيين هورجوناقور وكاوونوفريس في عصر بطليموس الخامس. وبالإضافة إلى حاكم منطقة طيبة كان يوجد أيضا حاكم منطقة مختص بعموم مصر: ولا يمكن الجزم بصفة قاطعة بما إذا كانت الوظيفتان قد تزامنتا ووجدتا معا وبنوع الاختصاصات التي كانت مقررة لكل منهما. ولكي يمكن معرفة هذه الاختصاصات لا بد أولا من تحديد المهام العسكرية التي كان لا يزال يقوم بها حاكم المنطقة في ذلك الوقت، ومن المعروف – على الأقل منذ عام ١١١ قبل الميلاد[٢٨] – أن حاكم المنطقة كان يحمل لقب «قائد بحار الهند والبحر الأحمر». ويمكن الربط بين هذا اللقب وبين الاستكشافات التي قام بها البطالمة على طول شواطئ البحر الأحمر من أجل إيجاد طريق تجاري مباشر يكون أكثر صلاحية يقود إلى بلاد العرب السعيدة والهند.

العصر الرومانى

عُرفت المناطق أكثر في العصر الروماني، ويبدو أن حاكم المنطقة قد أصبح له في هذا العصر اختصاص مختلف تماما عن العصر البطلمي، ويتضح الاختلاف أولا من أن الوظيفة

أصبحت مدنية وليست عسكرية. وكان حكام المناطق يعينون – في مجموعهم تقريبا – بواسطة الإمبراطور مباشرة، وهم يعتبرون من كبار الموظفين ومن الولاة الإمبراطوريين من مرتبة الفارس. والأرجح أنه وُجد في البدء اثنان من حكام المناطق أحدهما لمنطقة طيبة والآخر للدلتا، ثم ازداد عددهم إلى ثلاثة أحدهم للدلتا (*hé katô chôra* «البلد المنخفض»)، والثاني لمصر الوسطى والإقليم أرسينوي (*hepta nomoi kai Arsinoïtès*)، والثالث لمنطقة طيبة. لم يكن هذا التقسيم الثلاثي لمصر – الذي طبق بلا شك منذ نهاية حكم أوجستوس – هو القاعدة المتبعة دائما، إذ توجد دلائل لاحقة على القرن الأول بعد الميلاد تشير إلى أنه أصبح يوجد عندئذ حاكم لمنطقة غرب الدلتا وحاكم آخر لمنطقة بيلوز (الفرما) (في أقصى شرق الدلتا).

كانت اختصاصات حاكم المنطقة الروماني تشمل بصفة أساسية النواحي الإدارية والقضائية، مثل تحديد الواجبات الإلزامية المفروضة على البعض. ومن الثابت في بعض الوثائق أنه كان بدءا من القرن الثاني بعد الميلاد يقوم بإجراء قرعة لاختيار هؤلاء الملتزمين من بين قائمة الأسماء التي يعرضها حاكم الإقليم، واختص في نفس الوقت بتلقي التظلمات من الأشخاص الذين كانوا يطلبون إعفاءهم من هذه الواجبات المفروضة ولو بصفة مؤقتة، وبتعيين الموظفين خارج محال إقامتهم، وبالقيام بزيارات تفتيشية للأقاليم التابعة له – وكانت هذه الزيارات تسمى رسميا باسم *epidemia* – وكان يختص كذلك بالإشراف على معابد المدن الإغريقية التي كانت تخرج عن اختصاص السلطات المحلية.

وقد باشر حاكم المنطقة – بتفويض من الحاكم – سلطات قضائية. ومن المعروف أنه كان يوجد في مصر – على نطاق كل مستويات الإدارة وسواء في العصر البطلمي أو في العصر الروماني – اتجاه واضح نحو التفسير الواسع لاختصاصات الموظفين. فكان يمكن بالنسبة لنفس المسائل توجيه العرائض إلى حاكم الإقليم أو إلى حاكم المنطقة أو إلى الوالي. وكان حاكم المنطقة يتواجد بجوار الوالي عندما كان الأخير يعقد دوراته في إحدى المدن التابعة للمنطقة. وكان لحاكم المنطقة أن يباشر سلطات القهر البوليسية ويتولى اختيار المحكمين في القضايا وإرسال التكليف بالحضور.

كان حاكم المنطقة مع رئيس القضاة *iuridicus* ورئيس الحساب الخاص *idios logos* ورئيس المحفوظات والتوثيق *archidikastès* هم كبار الموظفين الذين يلون الوالي مباشرة في السلم الإداري، وهو همزة الوصل بين الوالي وبين حكام الأقاليم.

٢- الأقاليم

تعريف الإقليم *nome*

الأقاليم هي التقسيمات الإدارية الكبرى للأراضي المصرية. وإذا كانت هذه التسمية *nome* ذات أصل إغريقي إلا أن هذا التنظيم يرجع على الأقل إلى الدولة القديمة، فقد استمار

رجال التاريخ المصري هذا التعبير عن اللغة الإغريقية للدلالة على الدوائر الإدارية لوادي النيل. اختلف على مدى القرون عدد هذه الأقاليم، كما اختلفت عواصمها وحدودها، إلا أن مبدأ الإقليم كوحدة إدارية ذات طابع اقتصادي ومالي وديني ظل كما هو دون تغيير حتى الوقت الذي أقيمت فيه التقسيمات الإدارية المعروفة باسم *pagi* في عام ٣٠٧/٨ في عصر دقلديانوس.

وكان عدد الأقاليم في العصور الإغريقية والرومانية يتراوح بين ٣٠ و٤٠ إقليما. ونجد في النص الذي يدعى «قوانين الموارد *Revenue laws*» والذي يرجع إلى عام ٢٥٩ قبل الميلاد بيانا بـ٢٤ إقليما مذكورة بالاسم، إلا أن هذا النص يشير إلى منطقة طيبة ككل في حين أنها كانت تنقسم بدورها إلى عدة أقاليم. وقد وصل عدد الأقاليم التي ظهرت في أستراكا من الكرنك ٣٦ أو ٣٩ إقليما(٢٩). ونكر ديودور الصقلي (I, 54,3) أن مصر كانت تنقسم في عام ٦٠ قبل الميلاد إلى ٣٦ إقليما منها عشرة كانت في منطقة طيبة وعشرة في الدلتا و١٦ في الأراضي التي تقع بين المنطقتين. وقد عزز استرابون ما ذكره ديودور (XVI, 1, 3).

وكان يحدث أن تتغير حدود الأقاليم تبعا للاحتياجات الإدارية بحيث يمكن لقرية أن يختلف وضعها من عصر إلى آخر، فإذا كانت القرية تقع على سبيل المثال على الحدود بين كل من إقليم هرموبوليس (الأشمونين) وأوكسيرينخوس (البهنسا) فقد كان يمكن لهذه القرية تبعا لمختلف العصور أن تتبع هذا الإقليم أو ذاك. وفي عصر تراجان Trajan (٩٨–١١٧ ميلادية) أقيم إقليم جديد اسمه أبوللونوبوليت هبتاكومياس (كوم اسفت) *Apollonopolite Hepta-komias* على الوجه الآتي: تم في البدء تعيين حاكم إقليم أنتايوبوليس حاكما لأرسينوي وهبتاكوميا، ثم تم عزل جزء من إقليم أنتايوبوليس لتكوين أبوللونوبوليت هبتاكومياس وأصبحت هبتاكوميا هي عاصمة الإقليم. لا شك أن إقليم أنتايوبوليس كان قد تطور إلى الحد الذي أصبح من الضروري معه تقسيمه بالنظر إلى الأهمية التي كانت قد اكتسبتها هبتاكوميا مع الأراضي المحيطة بها.

وقد حظي أحد الأقاليم بتنظيم خاص: هو إقليم أرسينوي الذي يعرف حاليا باسم الفيوم، وهو عبارة عن منخفض في الصحراء الليبية تربطه بالنيل أحد الفروع الطبيعية للنهر. لقد سمي الإقليم بهذا الاسم تيمنا بالملكة أرسينوي الثانية التي كانت الأخت الزوجة لبطليموس الثاني فيلادلفوس الذي جعلها مقدسة وأطلق اسمها على الإقليم المحيط بالبحيرة، وكان الإغريق قد أطلقوا على هذا الإقليم أولا اسم *Limnè* (ومعناها البحيرة). أما كلمة الفيوم فهي تأتي من المصرية القديمة *pa-yôm* ومعناها «البحر»، وذلك بسبب بحيرة مويرس *Moé-ris* التي تسمى حاليا بحيرة قارون والتي كان يصل إليها فرع للنيل. وقد قام بطليموس الثاني

بإعطاء عدد كبير من الجنود حيازات في أرض الإقليم حثا لهم على الاستيطان فيه، كما قام بتطوير أعمال الري وباستصلاح الأراضي على نطاق واسع. وقد تم تقسيم إقليم أرسينوي إلى ثلاث دوائر هي هيراكليدس وبوليمون وتيميستوس وتم تعيين حاكم على رأس كل منها. وفى عام ١٣٦/٧ الميلادي تم ضم كل من تيميستوس وبوليمون معا فى وحدة إدارية واحدة كان يحكمها نفس الحاكم.

الموظفون الأساسيون فى الإقليم

الحاكم *nomarque*

وهو امتداد للموظف الذي كان موجودا في مصر القديمة والذي كان يتولى إدارة الإقليم، إلا أن هذا الموظف لم يحتفظ في ظل الإغريق بدوره المهيمن إلا لمدة قصيرة ثم سريعا ما حل محله كحاكم على رأس إدارة الإقليم الحاكم الإغريقى *stratège* بل وأصبح تابعا لإدارته. وقد تحول النومارك في العصر البطلمي إلى مجرد مدير للزراعات الملكية مكلف بتنظيم سلفيات البذور التي تعتبر من المؤسسات الأكثر ثباتا في الاقتصاد المصرى. وكان رئيس القرية *cômarque* وسكرتيرها *cômogrammata* يتوليان توزيع البذور على المزارعين على نطاق القرية. وفي العصر الروماني أصبحت اختصاصات النومارك تبدو محدودة للغاية وقاصرة على الإدارة المالية. وعندما أقيمت مدينة أنتينوبوليس الإغريقية (الشيخ عبادة) *Antinooupolis* في عام ١٣٠ الميلادي تم تحديد نطاق لأراض تخرج عن المدينة ولكن ترتبط بها وأطلق على هذه الأراضي اسم إقليم أنتينووي (قاو الكبير) Antinoïte الذي كان قائما في داخل إقليم هرموبوليس (الأشمونين) Hermopolite وتم تعيين نومارك على رأسه كانت مرتبته مساوية لمرتبة الحاكم *stratège* وكان يتم تعيينه على الأرجح بمعرفة الحكومة المركزية وليس بمعرفة سلطات المدينة الإغريقية أنتينوبوليس.

حاكم الإقليم *stratège*

في العصر البطلمي كان ال *stratège* يتولى منصبا عسكريا كما تدل على ذلك الترجمة الحرفية للكلمة الإغريقية *statègos*، وكان دوره في عصر البطالمة الأوائل ينصب بصفة أساسية على تنظيم المسائل الإدارية التي تتعلق بالمستوطنين الإغريق المقدونيين الذين استقروا في مختلف أنحاء مصر خارج المدن الإغريقية *chôra* والذين كانت قد خصصت لكل منهم *clèros* ويقصد بها قطعة أرض يتولّى المستوطن زراعتها بنفسه أو كان – كما هو الغالب – يؤجرها لمزارعين من الأهالي لزراعتها. كان ال*stratège* يتولى عندئذ الإشراف على المستوطنين الذين يتملكون أرضا في أقاليم متجاورة. وفي القرن الثالث قبل الميلاد أخذت

المستوطنات تفقد تدريجيا طابعها العسكري، في نفس الوقت الذي أخذت فيه السلطات المدنية للستراتيج تزداد وتحدد للوظيفة نطاق جغرافى أكثر دقة وأصبحت قاصرة على إقليم واحد، وأصبح الستراتيج يحل محل النومارك عند غيابه على رأس إدارة الإقليم في عصر بطليموس الثاني. ومنذ عام ٢٤٠ كان يمارس سلطاته بجانب النومارك (بردية الحيبة *P. Hibeh* 198)، وفي عام ٢٣٦ اشترك معه في أعمال التفتيش على مزارع كروم كانت قد دمرتها أسراب الجراد (بردية تبتنيس *P. Tebtynis* 772). وفي القرن الثاني قبل الميلاد أصبحت الإدارة المالية للإقليم من مهامه الرئيسية، ومما يؤكد هذه الحقيقة ذلك اللقب الرسمي الذى كان يطلق عليه أحيانا وهو «المسؤول عن الموارد أيضا».

واعتبارا من العصر الروماني أصبح الستراتيج موظفا مدنيا بحتا وأصبح هو المسؤول الأول على نطاق الإقليم. كان الوالي هو الذي يعينه ولا يُسأل إلا أمامه، وأصبحت تعرض عليه شؤون عديدة تتعلق بالإدارة وبالضرائب وبالمسائل القضائية.

وجرى الأمر بصفة عامة على تعيين الستراتيج خلال قيام الوالي بعقد دوراته المخصصة لمنطقة هبتامونيا (وهو الاسم الذى كان يطلق على «الأقاليم السبعة» التي كانت تكون منطقة مصر الوسطى) ومنطقة طيبة في المدة من يناير إلى منتصف إبريل من كل سنة. وقد أصدر الوالي تيبريوس يوليوس الاسكندر أمرا في عام ٦٨ الميلادي *OGIS* 669 يحدد مدة قدرها ثلاث سنوات لاستمرار أي حاكم إقليم في وظيفته، إلا أن هذا الأمر لم يحترم إذ يلاحظ أن بعض الحكام استمروا لفترات تقل عن سنة ووصلت بالنسبة للبعض أحيانا إلى ثمانية سنوات متصلة: ربما كان الوالي يرمي من وراء هذا الأمر إلى توسيع مجالات الاختيار لهذه الوظيفة التي كانت قد أصبحت غير مرغوب فيها، وكذلك إلى توحيد المعاملة بالنسبة لكافة الوظائف التي تتبع الاسكندرية، وكان الإمبراطور كلوديوس قد حدد في عام ٤١ ميلادية مدة ثلاث سنوات للبقاء في هذه الوظائف (بردية لندن 1912, 1.62 وما بعدها). ويبدو أن هؤلاء الحكام كانوا يعينون بصفة منتظمة في أقاليم خارج الأقاليم الأصلية التي كانوا يتبعونها، (وكان يطلق على هذا التقليد التعبير الفني *idia*)،[٣٠] والمقصود به التقليل من احتمالات الفساد. وقد تم اتباع هذا الإجراء الاحتياطي أيضا بالنسبة لموظفين آخرين مثل السكرتير الملكي وسكرتير القرية، واتبعت هذه القاعدة أيضا عندما كان الحاكم يعين لفترة ثانية.

ومن المشاكل التي كانت محل دراسة دقيقة ما كان يحدث عند الاضطرار إلى شغل المنصب بصفة مؤقتة وإلى اختيار من يحل محل شاغله عند خلو المنصب بسبب الغياب أو الوفاة أو حدوث ما يجعل الحاكم غير قادر على مباشرة سلطاته سواء بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية. في معظم الحالات كان يحل محله «الرجل الثاني في الإقليم» وهو السكرتير الملكي.

ونجد في إقليم ارسينوي فقط أن حاكم أحد الدوائر كان يتولى أحيانا حكم دائرة أخرى. لقد كان السكرتير الملكي أيضا يساهم في تحقيق استمرارية الإدارة. وبصفة عامة لم يكن يحدث أن يحل موعد استبدال كل من الحاكم والسكرتير الملكي في نفس الوقت، فلقد كانت مدة شغل كل من الوظيفتين متداخلتين مما يفسر عدم وصول أي سكرتير ملكي إلى منصب الحاكم وهو ما كان يمكن أن يكون منطقيا وفقا للتقدم الطبيعي في السلم الإداري.

ولم يكن حاكم الإقليم يتمتع بأية سلطة قضائية مستقلة، فشأنه شأن حاكم المنطقة كان يباشر السلطات القضائية في معظم الحالات عن طريق الإنابة من الحاكم. وعندما باشر بعض هذه السلطات دون إنابة اقتصر ذلك على أوجه النزاع التي تدخل في المجال الواسع لاختصاصاته الإدارية.

لقد احتفظ حاكم الإقليم بسلطاته وبأهميته طوال القرون الثلاثة الأولى من العصر الروماني، ومع هذا فلقد تعرض هذا المنصب لتطور يمكن تلخيصه في ثلاث مراحل:

١- في الفترة الأولى التي انتهت عند مجيء نيرون إلى الحكم (عام ٥٤ الميلادي) ارتبط الحكام ارتباطا وثيقا بالسلطات المركزية بالاسكندرية، فكان يتم تعيينهم مباشرة من الاسكندرية ومعظمهم كانوا يحملون أسماء رومانية ولهم علاقات بالعاصمة. ويعتبر الأمر الذي أصدره الإمبراطور كلوديوس والذي سبق أن أشرنا إليه بخصوص تحديد فترة تولي حاكم الإقليم بمدة ثلاث سنوات، دلالة تؤكد الروابط التي كانت تربط حاكم الإقليم بالإدارة المركزية في الاسكندرية.

٢- في ظل حكم الإمبراطور تراجان (من عام ٩٨ إلى ١١٧ الميلادي) ثم حكم الإمبراطور هادريان (من عام ١١٧ إلى ١٣٨ الميلادي) طرأت تعديلات على التقسيمات الإدارية للأقاليم. لم يعد حكام الأقاليم مرتبطين مباشرة بالعاصمة بنفس الدرجة، وأصبح اختيارهم يتم من سلالات المهاجرين الإغريق، ولوحظ في هذه الفترة امتداد فترات تولي الحكام لمدد طويلة نسبيا وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في إدارة الأقاليم. تحقق هذا التطور في نطاق الإصلاحات التي قام بها هادريان.

٣- عندما عمد سبتيميوس سيفيروس في عام ٢٠٠ الميلادي إلى إنشاء مجلس في عاصمة كل إقليم تغيرت اختصاصات الحاكم: فتم إعفاؤه من المسؤولية الثقيلة المرتبطة بالشؤون المالية للإقليم، وتم تقسيم الاختصاصات بين كل من الحاكم ومجلس الإقليم، وأصبح من الممكن تبادل شغل وظائف الحاكم وعضوية المجلس، فنجد أن نفس الشخصيات كثيرا ما كانت تشغل عضوية المجلس ثم منصب حاكم الإقليم بالتتابع. أصبح الحاكم يباشر دورا جديدا يتمثل في عضوية المجلس وفي أعمال الرقابة والإشراف. وقد أوضحت العديد من

النصوص التي اكتشفت في أوكسيرينخوس طبيعة العلاقات التي كانت تربط الحاكم بالمجلس: ففي بردية أوكسيرينخوس ٣١١٦ التي ترجع إلى عام ٢٧٦/٢٧٥ الميلادي تقدم أحد الفائزين في المباريات بطلب إلى الحاكم لإعفائه من بعض الضرائب ومن بعض الواجبات المفروضة مكافأة له على الفوز الذي حققه. وفي البردية أوكسيرينخوس ٢٤٧٧ التي ترجع إلى عام ٢٨٩ الميلادي نجد طلبا مماثلا موجها إلى المجلس من خلال كبير القضاة الذي كان يتولى رئاسته.

وفي عام ٢٦٠ ميلادية أضيفت على عاتق الحاكم عبء مسئوليات جديدة تتلخص في الإشراف على تجميع وتوزيع المحاصيل وغيرها من التوريدات اللازمة للقوات العسكرية الموجودة في مصر (بردية أوكسيرينخوس ٣٢٩٠)، مع الإشراف على توريدات أخرى مرتبطة بالتوريدات العسكرية مثل الاستيلاء على ما يلزم للجيش الروماني الموجود في بلدان الشرق وعلى احتياجات الزوار الإمبراطوريين لمصر والحراس الذين يرافقونهم: نجد على سبيل المثال في بردية أوكسيريخكوس ٣٦٠٢ و٣٦٠٥ و٣٠٩٠ أن الحاكم كان يقوم بالاستيلاء على الحيوانات اللازمة بمناسبة زيارة الإمبراطور كاراكالا عام٢١٥/٦ الميلادي.

وهكذا نرى أن صمود واستمرار لقب *stratège* طوال العصرين البطلمي والروماني يدل على أنه ظل طوال هذه القرون ترسا أساسيا في الإدارة المحلية لمصر باعتباره ممثل الحكومة المركزية على رأس التقسيمات الإقليمية القديمة للبلاد والمشرف على مقدرات الإقليم التابع له على غرار ما كان يفعله الحاكم المصري قبله بمدة طويلة.

السكرتير الملكي *basilicogrammateus*

الجزء الثاني من الكلمة grammateus يعني كاتب أو سكرتير وهذا الجزء يظهر في أسماء أخرى لموظفين في مستويات أخرى مثل *cômogrammateus* الذي يعني سكرتير القرية. ويمكننا أن نرى هنا أثرا للتقليد الفرعوني الذي كان الكتبة فيه يشغلون مكانة رفيعة في الإدارة وفي المجتمع (من الناحية اللغوية فإن معنى كلمة *grammateus* الإغريقية هو نفس معنى كلمة «من يكتبون» في اللغة المصرية القديمة).

كان السكرتير الملكي يتبع حاكم الإقليم مباشرة من الناحية الإدارية. ونشير هنا لمجرد التذكرة إلى وظيفة *hypostratège* (وتعني نائب الحاكم) إذ كان لها وجود قصير الأمد (خلال القرن الثاني قبل الميلاد)، وكانت قاصرة على منف وطيبة. أما في الأقاليم الأخرى فلقد كان السكرتير الملكي دائما هو المعاون الرئيسي للحاكم والذي يقوم مقامه في حالة خلو المنصب. وعندما حلت السلطة الرومانية محل سلطة الملوك البطالمة استمر منصب السكرتير «الملكي» قائما بنفس التسمية بالرغم من قيامها على مغالطة تاريخية. وكان يتم اختيار السكرتير الملكي – مثله مثل الحاكم – من سلالة المهاجرين الإغريق كما كان يتم تعيينه في

خارج الإقليم الذي يتبعه أصلا. كانت اختصاصاته تنصب بصفة أساسية على الشؤون الإدارية والمحاسبية وكان يحق له أيضا الحضور في الجلسات القضائية التي يعقدها الوالي وعليه أن يفصل في بعض القضايا بصفته نائبا عن الحاكم. وقد اختفت وظيفة السكرتير الملكي من الوثائق بعد منتصف القرن الثالث الميلادي.

أمين الصندوق

وكان يقوم في العصر البطلمي بتسجيل الموارد الملكية في نطاق الإقليم بصفته الممثل المحلي للمسؤول المركزي عن الشؤون المالية في الاسكندرية الذي كان يرأسه من الناحية الوظيفية، وكان يختص أيضا باختيار مستأجري الضرائب المسؤولين عن تحصيلها، وهؤلاء كانوا يتولون هذه المهمة إما فرادا أو باشتراك عدد معا. كان يتم من خلال العطاء تحديد المسؤول عن تحصيل فئة محددة من الفئات الضريبية التي يقوم تحصيلها على نظام التأجير. وكان أمين الصندوق يشرف أيضا على زراعة الأراضي الملكية فيراقب على سبيل المثال تنفيذ برنامج البذر المفروض على كل قرية بعد التشاور مع الإدارة المركزية، ويقوم أيضا بالتفتيش على الأراضي التي تم بذرها للتأكد من مطابقتها لحافظة البذر *diagraphè sporou*. وقد تضمنت بردية تبتينيس *P. Tebtynis* 703 التي ترجع إلى نهاية القرن الثالث قبل الميلاد «أمرا» صادرا على الأرجح من المسؤول المالي المركزي إلى أحد أمناء الصندوق يتضمن بعض التعليمات، ونورد فيما يلي السطور من ٤٩ إلى ٦٣ من هذه الوثيقة إذ أن من شأنها أن تلقي الضوء على بعض المهام التي كانت موكولة إلى أمين الصندوق:

> «عندما يتم تنفيذ أعمال البذر فسيكون من المفيد أن تقوم بدورة تفتيشية: وبهذا يمكنك أن تراقب بدقة نمو الزراعات، وستكتشف بسهولة المساحات التي لم يتم بذرها أو التي كان البذر فيها سيئا، وبهذا تستطيع التعرف على الزراع المهملين وعلى الزراع الذين يكونون قد استخدموا البذور لأغراض أخرى. إنني أعتبر من الأمور الجوهرية والضرورية أن تتم زراعة الإقليم بنوعيات التقاوى المحددة في حافظة البذور. وإذا لاحظت أن البعض مرهق من أعباء الإيجارات المستحقة أو حتى قد فقد الحماس بصفة كاملة فلا تتأخر عن بحث حالته».

فقد أمين الصندوق بصفة تدريجية ما كان يتمتع به من أهمية في السلم الإداري، فأصبحت وظيفته أكثر تخصصا وأصبحت المهام الموكولة إليه محدودة أكثر من ذي قبل، فتواجد على سبيل المثال أمين صندوق «الموارد من الفضة» *(tôn argurikôn)* وأمين صندوق «الموارد من القمح» *(tôn sitikôn)*.

موظفون آخرون في الإقليم

يتعلق الأمر بوظائف لوحظ وجودها في العصر البطلمي بصفة أساسية، ذلك أن الاتجاه خلال العصر الروماني مال إلى تركيز هذه السلطات بين أيدي القضاة والموظفين الموجودين في عواصم الأقاليم.

كان يوجد مساعد لأمين الصندوق *épimélète* وكان دوره إشرافيا إلا أنه اختفى تدريجيا من الإطار الإداري، وكان يوجد مشرف *épistate* لإدارة القضاء ومشرف للحرس يقوم برئاسة الشرطة في الإقليم.

وبالإضافة إلى هؤلاء كانت توجد سلسلة إدارية من جباة الضرائب ورجال الحسابات *(logeutai, logistai, eglogistai)* والسكرتيرين المراجعين *(antigrapheis)* الذين كانوا يعاونون كبار الموظفين في مهامهم الإدارية.

عواصم الأقاليم

(أو المتروبول عن الكلمة الإغريقية *mètropolis* ومعناها «المدينة الأم»).

كانت عاصمة الإقليم هي مقر الحاكم والسكرتير الملكي وغيرهما من موظفي الإقليم، وكانت في نفس الوقت هي المركز الديني بما كان لها من تقاليد محلية كانت ترجع إلى زمن قديم سابق، كما كانت هي المركز التجاري والإداري للإقليم. كان قد توافد على عواصم الأقاليم إغريق مقدونيون استقروا بجانب السكان من الأهالي، وقام الإغريق بتطعيم مؤسساتهم ومنشآتهم الإدارية بسمات من التنظيمات المصرية السابقة التي كانت المعابد تلعب فيها دورا كبيرا. وهكذا كانت عاصمة إقليم أرسينوي هي مدينة شيديت القديمة.

والمعلومات التي لدينا عن العواصم البطلمية قليلة إذ لم يتم اكتشاف برديات في مواقع هذه العواصم ترجع إلى العصر البطلمي. والمعتقد أن العواصم في ذلك العصر كانت شبيهة بالقرى من حيث سماتها الحضرية وإن كانت تختلف عنها خصوصا من حيث أنها كانت أكثر اتساعا. وبالرغم من أن هذه العواصم لم تكن تتمتع بالسيادة الإدارية الذاتية إلا أن الإغريق أطلقوا عليها poleis مصحوبة بالاسم التوضيحي مثل *hè Arsinoïtôn polis* أي مدينة الأرسينويين وكذلك *(hè Oxyrhynchitôn polis)* أي مدينة الأوكسيرينخيين. وكان المهاجرون من الإغريق يميلون أكثر وأكثر إلى اختيار العواصم مقرا لاستيطانهم بدلا من قرى الريف. وقد ترتب على تواجدهم في عواصم الأقاليم إدخال مؤسسات جديدة في الحياة الحضرية فيها مثل الجيمنازيوم والبنوك. لكنها ظلت مختلفة تماما عن المدن الإغريقية الأصيلة نظرا لأن هذه العواصم كانت محرومة في ظل البطالمة من المؤسسات المدنية الخاصة بالمدن الإغريقية، وكانت تدار بمعرفة موظفين تابعين للإقليم شأنها شأن باقي الإقليم.

لقد وصلت إلينا معلومات أكثر عن هذه العواصم اعتبارا من العصر الروماني، وأكثر هذه المعلومات كانت تتعلق بمدينة أرسينوي ومدينة أكسيرينخوس ومدينة هرموبوليس، وذلك بسبب وفرة البرديات المتعلقة بها والتي اكتشفت في أطلالها أو في تربة مواقعها أو في القرى المجاورة لها أو في أماكن أخرى أكثر بعدا. كان الاسم الرسمي لها - كما سبق أن ذكرنا - مسبوقا بكلمة مدينة، ولكن جرى العمل بين المتخصصين فى المصريات منذ أكثر من قرن على استخدام أسماء أرسينوي وأوكسيرينخوس وهرموبوليس، وهو ما سنتبعه أيضا.

الخطوط العريضة للتطور

أدخلت السيطرة الرومانية عدة تغييرات في تنظيم العواصم، فمنحتها تدريجيا إدارة مستقلة وإن ظلت هذه الإدارة خاضعة لإشراف حاكم الإقليم. وأصبح يوجد في كل عاصمة إقليمية أجهزة خاصة بها وقضاة يتولون الإشراف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بها كما يشرفون على الإدارة المالية بها وذلك دون أن تكون لهم السلطة الحقيقية في إصدار القرارات. وكانت توجد فى كل عاصمة هيئة من القضاة *(koinon tôn archontôn)* يتم اختيارها من طبقة الإغريق المتميزين وكانت بمثابة هيئة تمثيلية لأبناء المدينة. اكتسب هذا التنظيم شكله النهائي في عصر الأباطرة من أسرة أنطونين (من عام ٩٦ إلى ١٩٢ الميلادي). في ظل النظام الجديد نجد أن كثيرا من المهام التي كان يؤديها سابقا موظفون مأجورون قد تحولت تدريجيا إلى واجبات مفروضة إما على أفراد *(munera)* أو على هيئة القضاة *(archai, honoris)* بدون مقابل في الحالتين. بل إن المسؤولية المالية التي كان يتولاها موظفون فرديون أصبحت مسؤولية جماعية ملقاة على عاتق طبقة اجتماعية.

وتم في الفترة من ١٩٩ إلى ٢٠١ ميلادية في عصر الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس إقامة مجلس مستقل في عاصمة كل إقليم، وبهذا نشأت حياة بلدية حقيقية كان قد بدأ التمهيد لها في خلال السنوات الكثيرة السابقة. كان المجلس *(Boulè)* مسؤولا عن الإدارة المالية وكان ضامنا لموظفي البلدية والدولة ممن كان يتولى تعيينهم بنفسه. وتم تقسيم السكان في كل مدينة إلى قبائل كان كل منها مسؤولا بالدور عن أداء واجب من الواجبات المفروضة. وكان يتم تحرير قائمة تضم أسماء الأثرياء *(euporoi kai epitèdeioi)* والمعنى الحرفي لهذه العبارة «متيسر الحال وقادر» ويتم من بينهم اختيار الأشخاص الذين عليهم أداء الواجبات المفروضة والأشخاص الذين عليهم شغل مراكز القضاة: وفي القرن الثالث بعد الميلاد اختفى التمييز بين النوعين، وكان يتم اختيار القضاة أولا من بين أعضاء المجلس *(bouleutai)* فإذا لم يكف عددهم يتم اختيارهم من الأفراد *(idiotai)*. وتزايد باضطراد ثقل هذه الأعباء مما دفع البعض إلى التوقف عن أدائها *(cessio bonorum)*: إما بالتخلص من ممتلكاته إذ يبطل بذلك التزامه بهذه الواجبات وإما بالهرب *(anachôrèsis)*.

وهكذا نلحظ خلال القرن الثالث الميلادى إفقار البورجوازية البلدية بسبب العبء المبالغ فيه للالتزامات المالية المفروضة إلى الحد الذي لم تعد فيه قادرة على أدائها. ونجد فى بردية *Sammelbuch 7696* التي ترجع إلى عام ٢٥٠ الميلادي أن أعضاء مجلس أرسينوي قاموا باختيار أشخاص من خارج نطاق العاصمة لإلزامهم بأداء الواجبات البلدية المفروضة. فاعترض هؤلاء وتظلموا أمام محكمة الوالي، وتضمنت البردية محضر جلسة المحكمة في نص طويل مكون من ١٢٤ سطر تضمن دفاع المحامين عن الطرفين وهما رئيس المجلس *(prytane)* من ناحية والقرويين المعينين بمعرفته من ناحية أخرى. قدم محامي المجلس وصفا قاتما لحالة الإفقار التي كانت تعاني منها مدينته والتي ترتب عليها استحالة وجود عدد كاف من الملتزمين بالواجبات في المدينة. وبعد المداولة أصدر الوالي حكما أعلن فيه أن «قيمة القوانين تزداد مع مرور الوقت» (السطرين ١٠٤ – ١٠٥) وكان هذا التأكيد لصالح الأفراد الذين كان قد تم إلزامهم من خارج المدينة بغير وجه حق، فلقد استند محاموهم على قانون *(nomos)* كان قد أصدره سبتيميوس سيفيروس وكان يقضي بإعفاء القرويين من الواجبات المفروضة الخاصة بالعاصمة (السطرين ٨٣–٨٤).

اتساع العواصم وتعداد سكانها

كانت العواصم تتفاوت فيما بينها من حيث مدى اتساعها وتعداد سكانها، وقد أكدت الاكتشافات الأثرية هذا التفاوت: كانت هرموبوليس أكثر اتساعا من منف بمقدار مرة ونصف، وبلغت مساحة منف حوالى كيلومتر مربع واحد. أما أوكسيرينخوس فقد شغلت موقعا طوله حوالي كيلومترين وعرضه ٨٠٠ متر وكانت مساحتها بالتالي حوالى ١.٦ كيلومتر مربع. وقد تم تقدير عدد سكان المدن الكبيرة مثل أكسيرينخوس وهرموبوليس بحوالى ٣٠ ألف شخص على الأقل لكل منها. واستند هذا التقدير على عدد البالغين فى أوكسيرينخوس ممن كان لهم حق الحصول على حصة من القمح وكان عددهم أربعة آلاف شخص (راجع ما يلي في هذا الفصل). وبالنسبة لهرموبوليس يقوم التقدير على ما ثبت من أنه كان يوجد ٤٣٠٠ منزل في الحي الجنوبي من البلدة. وبطبيعة الحال استلزم الأمر ضرب هذه الأرقام بالمعامل المناسب لإضافة الفئات الأخرى من السكان من نساء وأطفال وعبيد، وبالنسبة للحالة الأولى – أى مدينة أوكسيرينخوس – يتعين إضافة باقي السكان من الطبقات غير المتميزة، وبهذا يصبح التقدير المشار إليه وهو ٣٠ ألف ساكن تقديرا تقريبيا للغاية. ويمكن أن يقارن بهذا الرقم العدد التقريبي الذي تم التوصل إليه لسكان قرية كارانيس بالفيوم، فقد تضمنت سجلات الضرائب الخاصة بها بين عامي ١٧٢–١٧٣ أن عدد البالغين الخاضعين للضريبة كان يبلغ ألف شخص مما أدى إلى تقدير مجموع عدد سكان القرية بعدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و٦٠٠٠ شخص.

التقسيم إلى أحياء: سكرتيرو المدينة وسكرتيرو الأحياء

كان إنشاء وظيفة سكرتير المدينة *(grammateis poleôs)* من أولى الخطوات التي تمت في التنظيم البلدي، وقد عُيِّن لكل مدينة سكرتيران على الأقل. وكان السكرتير يتلقى المستندات المتعلقة بتحديد الضرائب وبضمان تحصيلها والقوائم المتضمنة بيان سكان العاصمة شاملة الوضع الشخصي والضريبي لكل منهم. وتم بين عامي ٣٠ و٦٠ ميلادية تقسيم كل عاصمة إلى أحياء *(amphoda)* يشرف على إدارة كل منها «سكرتير الحي» *(amphodogrammateus)* الذي أصبح يقوم بالأعباء التي كانت مناطة من قبل بسكرتير المدينة. كانت الأحياء تشكل وحدات إدارية وضريبية حقيقية تراوح عددها تبعا لأهمية كل عاصمة.

أبناء العواصم

- تعريف

من الصعب إيراد تعريف دقيق للسكان الذين كان يمكن اعتبارهم من فئة «أبناء العاصمة». كان هؤلاء هم طبقة الأعيان ممن يقيمون في العاصمة وكانوا داخل جماعتهم يتمسكون بالتقاليد الإغريقية. تكونت نواة هذه الطبقة من سلالة المستوطنين الإغريق المقدونيين الذين كانوا قد جاءوا إلى مصر في جيوش الإسكندر أو كانوا قد استقروا فيها خلال حكم البطالمة. ولم يكن لأي شخص أن ينتمي لهذه الطبقة وأن يسجل اسمه ضمنها ويتمتع بالتالي بالامتيازات التي كانت تترتب عليها، بل كان عليه مسبقا أن يثبت أصله الإغريقي من ناحية الأب ومن ناحية الأم معا. كان هذا الانتماء المزدوج يثبت استنادا إلى القوائم التي كانت قد وضعت في عصر أوجستوس في عام ٤/٥ الميلادي، وبهذا تم استبعاد المصريين وأبناء كل الزيجات المختلطة تماما من نطاق هذه الطبقة. ويوجد نقش يرجع إلى القرن الأول بعد الميلاد موجود على مدخل معبد تنتيريس (دندرة حاليا) في الوجه القبلي (*OGIS* 659)، وهذا النقش عبارة عن إهداء موجه إلى إيزيس وإلى غيرها من الآلهة التي كانت تعبد في هذا المعبد، وهذا الإهداء موجه كما هو ثابت في النقش من «أبناء العاصمة» ومن «أبناء الإقليم» مما يعني وجود تفرقة بين كل من الفئتين.

- «أبناء الجيمنازيوم»

في داخل طبقة «أبناء العاصمة» كانت توجد جماعة خاصة تشكل نوعا من «الصفوة الممتازة» تسمى «أبناء الجيمنازيوم» لوحظ وجود هذه الجماعة في كل من منف وأوكسيرينخوس وهرموبوليس. لقد تم تكوين هذه الجماعة في أوكسيرينخوس في عصر أوجستوس عام ٤/٥ ميلادية. والأرجح أن تكوين طبقة «أبناء العاصمة» يرجع أيضا إلى هذا

التاريخ. ويبدو أن أول من تم اختيارهم من بين أبناء العاصمة في هذه الجماعة اختيروا لأنهم كانوا يشغلون المناصب الإدارية في الإقليم وفي عاصمة الإقليم. ولا نقابل في أرسينوي جماعة تدعى بهذا الاسم ولكن الجماعة المتميزة فيها كانت تدعى «جماعة ٦٤٧٥ مستوطن أرسينووي» ويقال عنها اختصارا «ال٦٤٧٥»: ويقصد بهم أبناء الإغريق من الذين كانوا قد حصلوا خلال القرن الثاني قبل الميلاد في عصر البطالمة الأوائل على مساحات من الأراضي وخاصة في إقليمي أرسينوي وهيراكليوبوليس مقابل خدمتهم في الجيش الملكي. لم تعرف هذه الجماعة إلا في العصر الروماني، ولكن يذهب البعض إلى أنها كانت من بقايا العصر البطلمي. ولا يعرف أحد أصل ولا معنى هذا الرقم «٦٤٧٥» الذي ظل دون تغيير طوال قرون عديدة. ويبدو أن المقصود به كان هو سلالة المستوطنين الأوائل من البطالمة. ووضع هذه الجماعة – شأنها شأن «أبناء الجيمنازيوم» – كان يقوم على الملكية العقارية.

– القيد في القوائم

يتم اكتساب صفة «أبناء الجيمنازيوم» بالميراث شأنها شأن طبقة أبناء العاصمة، ولكن هذه الصفة تخضع لإشراف أشد صرامة: فلا بد للفرد من أن يثبت أصله الإغريقي حتى الجدود الأول. وقد سبق أن أشرنا إلى القائمة التي تم وضعها في عام ٤/٥ بعد الميلاد في أوكسيرينخوس، وهذه القائمة كانت تعتبر هي المرجع يى هذا الشأن، مما يدل على أن أصل هذا النظام يرجع إلى «النظام الأوجستي الموضوع لمصر». وقد تمت مراجعة هذه القائمة عدة مرات، في عصر نيرون عامي ٥٦/٥٧ و٥٧/٥٨ ميلادية، ثم في عصر الإمبراطور فسباسيان في عام ٧٢/٧٣ الميلادي. وفي القرنين الثاني والثالث الميلاديين كان المرشحون لهذه الفئة لا يستندون في أكثر الحالات إلا إلى المراجعات المشار إليها. ولكن إذا كانت الأصول التي ينتسب إليها المرشح مقيدة في القائمة الأصلية لسنة ٤/٥ ميلادية فقد كان هذا مدعاة للفخر. فنجد في البردية *Societa Italiana PSI 457* أن أحد أبناء العاصمة تمكن في عام ٢٦٩ من إثبات صفته من خلال الصعود من ناحية الأب إلى عاشر جد من .أبناء الجيمنازيوم.

– التحقق من الوضع *Epicrisis*

تدعمت خلال القرن الأول الميلادي وسائل الإشراف على هذه الأوضاع الممتازة. كانت هذه الوسائل في بادئ الأمر ذات طابع استثنائي، ولكنها تطورت تدريجيا حتى أصبحت عادية بالنسبة لكل فرد بمجرد بلوغه سن ١٣/١٤ من عمره. اكتسب هذا النظام اسم *epicrisis* (ويعني التحقق)، ويقوم على بحث الأسانيد التي يقرر الفرد توافرها للحصول على حق الانتماء لفئة من الفئات الممتازة. وقد أصبح هذا النظام – بعد تطوره – يقوم على طلب مكتوب وعلى مثول الشاب مصحوبا بثلاثة أشخاص لضمان هويته أمام لجنة من موظفي العاصمة. فإذا

أسفر البحث عن نجاح الطالب كانت تقام وليمة احتفالا به. وقد تم اكتشاف العديد من بطاقات الدعوة إلى مثل هذه الاحتفالات في أوكسيرينخوس في القرن الثالث والرابع بعد الميلاد مثل بردية أوكسيرينخوس *Oxy.* 3501.

- الامتيازات

بالإضافة إلى الهيبة التي كانت تحيط بالمركز الاجتماعي لأبناء العاصمة فلقد كانوا يتمتعون أيضا بعدد من الامتيازات الأخرى. فكانوا يسددون ضريبة الرؤوس *laographia*، وهي ضريبة شخصية كانت تفرض على كل «فرد»، بنسبة مخفضة. لم يكن يعفى من أداء هذه الضريبة في مصر إلا المواطنون الرومانيون والمواطنون من أبناء المدن الإغريقية الأربعة بالإضافة إلى بعض الشخصيات المحددة بصفة استثنائية (بعض الكهنة، الفائزون في المباريات، أعضاء متحف الاسكندرية). أما أبناء العاصمة فكانوا يتمتعون بنسبة تخفيض كانت تتفاوت من عاصمة إلى أخرى، ولم يكن سعر ضريبة الرؤوس واحدا في كل مكان، إذ كان يرتبط بمدى الرخاء الذي يتمتع به المكان. فعلى سبيل المثال كانت هذه الضريبة أكثر ارتفاعا في إقليم أرسينوي لما تتميز به أراضي الإقليم من خصوبة أكبر. وكان أبناء العاصمة في هذا الإقليم يدفعون ٢٠ دراخمة في السنة، وهذا القدر يعادل نصف ما كان يلتزم به باقي أبناء الإقليم من غير المتميزين. وفي أوكسيرينخوس كان كل فرد من طبقة «أبناء العاصمة» يدفع ١٢ دراخمة بتخفيض الربع لأن مقدار الضريبة العادية يبلغ فيها ١٦ دراخمة. وفي كل من هرموبوليس وهيراكليوبوليس كان المتميزون يدفعون ثمانية دراخمات بدلا من ١٢ دراخمة التي تمثل السعر العادي للضريبة. وكان أبناء كل عاصمة يسمون تبعا لما يسددونه مثل «أبناء ١٢ دراخمة» أو «أبناء ٨ دراخمات». وكان العبيد التابعون لأبناء العاصمة يشاركون أسيادهم في هذه الامتيازات المالية ويدفعون الضريبة بالتالي بنفس النسبة.

وبعد أن تم نشر المجلد الأربعين من برديات أوكسيرينخوس (في عام ١٩٨٢) زادت معلوماتنا عن الامتياز الذي يتعلق بتوزيع القمح (*siteresion*) على أبناء بعض العواصم. فلقد تضمن هذا المجلد مجموعة من البرديات من رقم ٢٨٩٢ إلى ٢٩٤٠ تشمل نصوصا ترجع إلى الفترة من عام ٢٦٧ إلى عام ٢٧٢ الميلادي (وكان ذلك في عصر كل من الإمبراطور كلوديوس الثاني والإمبراطور أوريليوس)، وهذه النصوص تتعلق بتوزيع القمح (وكلمة *sitere-sion* مأخوذة عن *sitos* ومعناها القمح). استمدت السلطة هذا النظام من مثيل له كان قائما في روما وطبقته في كل من الاسكندرية وهرموبوليس (توجد بين هذه البرديات بردية واحدة تتعلق بهذا النظام في العاصمة هرموبوليس Wilcken, *chrestomathie* 425). وقد عرفتنا البرديات المنشورة في المجلد الأربعين من مجموعة أكسيرينخوس (وهذه البرديات كانت في

حالة سيئة للغاية) أنه كان يوجد في أنتينوبوليس توزيع آخر مشابه في شكل آخر، إذ كان يقوم على توزيع الخبز. يتضح من النصوص أن المستفيدين من عمليات التوزيع لم يكونوا من الفقراء المعوزين بل كانوا من الفئات المتميزة من السكان. كانت توجد ثلاث جماعات مستفيدة من هذا الامتياز: ١- أبناء العاصمة الذين كانوا قد خضعوا لإجراءات التحقق في الرابعة عشرة من عمرهم ويسمون *epikrithentes* ٢- فئة كان يطلق عليها اسم *rhemboi* وهي كلمة معناها غير واضح (ربما تعني متنوع؟) : ويقصد بهم الذين أتموا واجبات مفروضة عليهم ويبدو أنه كان من بينهم بعض المعتقين. ٣- فئة كانت تسمى *homologoi* أي «المماثلين» وهي فئة لم يكن من حقها بحكم وضعها الاستفادة من هذا الامتياز ولكن نشأ لها هذا الحق بموجب نوع من «التنازل»، ولا نعلم الأسس التي كان يتم على أساسها اختيار هؤلاء ولكن يعتقد البعض أنه كان يلزم أن تكون الأم على الأقل من طبقة أبناء العاصمة.

كان عدد المستفيدين من هذا الامتياز محدودا. كان يوجد في كل عاصمة حد أقصى لهذا العدد لا يتعداه هو أربعة آلاف، ولا تتم إضافة غيرهم إلا بخلو بعض الأماكن بالوفاة وعندئذ كان يتم اختيار المستفيدين الجدد بالقرعة من بين سكان أوكسيرينخوس. وكان المقرر الشهري لكل فرد مقدار أردب *artabe* (حوالى ٣٨.٨ لترا) وهو ما يعادل القدر الذي كان مقررا في روما. كان المستفيدون من الامتياز يحصلون على نوع من «الأذون» (كانت تسمى *tablai* باليونانية و *tesserae* في روما) يقدمونها إلى الملتزم المكلف بالتوزيع. ولا نعرف شكل هذه الأذون: ربما كانت عبارة عن قطع من النقود الرصاصية كالتي تم العثور عليها في بعض العواصم المصرية والتي وجدت عليها رموز للنيل والرخاء والحصاد وسنابل القمح، وكل هذه الرموز تناسب أذونا مخصصة لهذا الغرض، ولم ترد على كثير من هذه القطع أية إشارة لقيمة نقدية مما يتفق مع مثل هذا الاستخدام. وإننا نجهل الوقت الذي بدء الأخذ فيه بهذا النظام. والمعقول أنه لم ينتشر في العواصم المصرية قبل منح حق المواطنة الرومانية فى ٢١٢ ميلادية بواسطة الإمبراطور كاراكالا. فالواقع أن مثل هذه التوزيعات كانت مرتبطة في الإمبراطورية ارتباطا وثيقا بحق المواطنة الرومانية.

- المظاهر الإغريقية

كان أبناء العاصمة كثيري التردد على الجيمنازيوم حيث كانت تقام الاحتفالات التي تهدف إلى إبراز القدرات التي كان يتمتع بها فتيان المدينة. وكانوا ينظمون دورات الألعاب التي كانت تجري فيها المسابقات الرياضية والأدبية والموسيقية والدرامية على شاكلة ما كان يجري في المدن الإغريقية. وكان كثير من المشاركين من المحترفين الذين كانوا يتنقلون من دورة ألعاب إلى أخرى لإثراء قوائم جوائزهم، وقد نجح بعضهم في تحقيق شهرة عالمية بالفعل

كانت تتيح لهم التمتع بمختلف الامتيازات. وكان لهؤلاء حق العضوية في الجمعية التي كانت تعرف بالإسم التالي «الجمعية المقدسة للفنانين الجوالين في العالم الذين حققوا انتصارات في دورات الألعاب المقدسة وحازوا جائزة التاج الذهبي التي تكرس لديونيسوس ولسيدنا (اسم الإمبراطور الحاكم)». وقد خص أوجوستوس وخلفاؤه من الأباطرة أعضاء هذه الجمعية بامتيازات عديدة مثل الإعفاء من الخدمة العسكرية والإعفاء من الواجبات المفروضة وإعفاء الجوائز التي يحققونها في المسابقات من الضرائب.

كان الشبان من أبناء الأعيان يتلقون في الجيمنازيوم بالإضافة إلى التدريبات الرياضية تربية فكرية مستندة إلى التقاليد الإغريقية. وقد اكتشفت في مواقع العواصم أكثر من أي مكان آخر كتابات متفرقة لمؤلفين إغريق احتل هوميروس بينها المكانة الأولى. كانت كل من الإلياذة والأوديسة قد أصبحت منذ قرون خلت الأساس الذي كان يقوم عليه التكوين المدرسي وقد اتبعت الأوساط الإغريقية في مصر في هذا أيضا نموذج أثينا والمدن الإغريقية الأخرى.

يبدو من بردية ترجع إلى الأعوام ٢٦٠/٢٥٣ الميلادية (P. *Collectanea youtie* 1, 66) أن مدينة أوكسيرينخوس – متبعة بهذا مثال المدن الإغريقية الكبيرة – انتخبت «مدرسا عاما» كان المجلس يتولى أداء راتبه. ولما كانت مالية المدينة في أسوأ حالاتها فلقد امتنعت المدينة عن أداء راتب المدرس المسكين مما اضطره إلى التظلم للإمبراطور لإنصافه، ومن بين ما جاء في عريضة المدرس ما يلي:

> «إذ بالرغم من أن مجلس المدينة قد انتخبني مدرسا عاما، إلا أنني لا أتقاضى إطلاقا المرتب المعتاد. بل على العكس فإن ما يسدد لي في الواقع يأتي على شكل شراب مغشوش وحب أكله الدود، وإنك لتعلم جيدا كيف تتم معاملتنا».

وكذلك تم إنشاء المسارح في كثير من العواصم: ولم تكن الحضارة المصرية قد عرفت من قبل مثل هذه الصروح التي كانت تعتبر مؤسسات جديدة مأخوذة عن الإغريق. لقد تم اكتشاف آثار هذه المسارح ليس فقط بين أطلال المدن الإغريقية في الاسكندرية وبتوليمايس وأنتينوبوليس ولكن في عواصم الأقاليم كذلك في منف وأرسينوي وأوكسيرينخوس وبانوبوليس. كانت أبعاد قاعة المسرح في أوكسيرينخوس رحبة للغاية إلى حد أن سعة هذا المسرح قدرت بحوالي ١١ ألف متفرج. ولم يكن المسرح يكتفي بتقديم مسرحيات الأدب الإغريقي الكلاسيكي – وكانت يوريبيدس وميناندر من أكثرها تقديرا – بل قدم أيضا عروضا أخرى فيها التمثيل الصامت والأكروبات والموسيقى والرقص وفيها أيضا العروض المأخوذة عن هوميروس. وقد استخدم المسرح أيضا – كما كان الأمر في الاسكندرية – كمقر لعقد الاجتماعات في المناسبات العامة الكبيرة، على سبيل المثال بمناسبة قدوم الإمبراطور أو الوالي أو بمناسبة الاحتفال بأحد الأعياد الدينية التي كانت المواكب فيها تنتهي إلى المسرح.

– القضاة وأعضاء المجالس

كان أبناء العاصمة يتمتعون – بحكم ميلادهم وحسن حظهم – بوضع متميز، إلا أن هذا الوضع نفسه كان يلقي على عاتقهم أيضا أعباء شرفية مكلفة. كان يتم اختيار القضاة من بين أبناء العاصمة أو من بين «أبناء الجمنازيوم» في العواصم التي كانت تتوافر فيها هذه الجماعة. وقد تطور نظام القضاة تطورا كبيرا وازدادت مسؤولياتهم وأعباءهم في القرن الثالث بعد الميلاد عندما أقام سبتيميوس سيفيروس نظام المجالس. كان يتم اختيار القضاة في داخل المجلس وفق نظام غير معروف لنا وذلك لمدة سنة واحدة في كثير من الأحيان. ومع مرور الوقت أصبحت بعض الأعباء تؤدى بطابع جماعي بحيث كان من الممكن توزيع العبء المالي على عدة أشخاص.

وتعتبر محفوظات مدينة هرموبوليس ومحفوظات مجلسها في عصر الإمبراطور جالليينوس (٢٥٣–٢٦٨) من أهم المصادر المتوافرة لدينا حول هذا الموضوع، وهي محفوظة بصفة أساسية في مجموعة *Corpus Papyrorum Hermopolitanarum V*[٣١]. وقد قدمت لنا أوكسيرينخوس أيضا عديدا من الوثائق المتعلقة بالنشاط البلدي وبالأشخاص البارزين في هذا النشاط. كان يقام احتفال لصاحب المنصب الجديد تكريما له يتوج فيه بأكاليل الزهور. تضمنت بردية من أوكسيرينخوس ترجع إلى بداية القرن الثالث P. Oxy. 2147 «بطاقة دعوة» إلى احتفال جاء فيها: «يدعوك أودايمون للقاء سيتم في الجيمنازيوم بمناسبة تتويج ابنه نيلوس في اليوم الأول من هذا الشهر اعتبارا من الساعة الثامنة».

كانت هيئة القضاة تتكون من ستة أشخاص خمسة منهم مناصبهم معروفة منذ العصر البطلمي وإن كانت مهامهم قد تطورت تطورا كبيرا. أما السادس فهو منصب *euthéniarchie* الذي استحدث خلال القرن الأول أو القرن الثاني. وفيما يلي بيانها:

– منصب *gymnasiarque* (المسؤول عن الجيمنازيوم) وهو أهمها جميعا. فقد كان من حقه – مثله مثل حاكم الإقليم – أن يكون له حرس خاص مكون من أربعة فتيان من «حرس المضمار». وكانت له شارة رسمية عبارة عن عصابة أورجوانية على الرأس وحذاء أبيض. كان هذا القاضي مكلفا بتوفير كل ما يلزم لكي يتمكن جيمنازيوم البلدية من أداء مهامه أداء حسنا وبصفة خاصة الوقود اللازم لحمامات المياه الساخنة والزيت الذي كان الرياضيون يستخدمونه لكي يدهنوا به أجسامهم قبل التمرين.

– منصب المنسق *cosmète* ومسؤوليته مراقبة حسن تطبيق اللوائح الخاصة بتدريب الفتيان، وكان الحرس المخصص له يتكون من اثنين من «حرس المضمار».

– منصب المبير *exégète* وكان يتولى رئاسة مجمع القضاة كل سنة. وكانت أعباؤه الأخرى غير معروفة، والحرس المخصص له كان يتكون من اثنين من «حرس المضمار».

– منصب مراقب التموين *euthéniarque* وكان عليه أن يراقب الطواحين والمخابز حتى لا يطرأ نقص في كميات الحبوب اللازمة، وكان عليه أن يعمل على منع قيام الإضرابات وعلى منع التوقف عن العمل وعليه أن يضمن وجود مخزون كاف دائما. كان الحرس المخصص له يتكون من شخصين.

– منصب المسؤول عن تنظيم السوق *agoranome* ومهامه بالتحديد غير معروفة. وتشير كثير من برديات أوكسيرينخوس إلى أنه كان ينظم تأجير «الأماكن في السوق»، والحرس المخصص له كان مكونا من شخص واحد. (لا يجب الخلط بين منصب هذا القاضي وبين ال *agoranome* الذي كان معروفا في العصر البطلمي والذي كان يتولى أعمال التوثيق.

– منصب الكاهن الأكبر *archiereus* الذي كان يباشر الطقوس المخصصة لعبادة الأباطرة وأفراد الأسرة الإمبراطورية. وكان حرسه الخاص يتكون من فرد واحد.

وعندما كان هؤلاء القضاة ينهون الفترة التي كانوا يقومون فيها بأعمالهم كانوا يحتفظون طوال حياتهم بألقابهم تشريفا لهم.

واعتبارا من عام ٢٠٠ الميلادي أصبح يوجد لكل عاصمة إقليم – بخلاف قضاتها – مجلس تكوّن – كما يبدو – من مائة عضو كانوا كلهم من طبقة «أبناء العاصمة» على الأقل، وكانوا يُختارون من بين «أبناء الجيمنازيوم» بصفة عامة مما كان يعطي لهذه العضوية طابعا وراثيا. وكان أعضاء المجلس يُعينون مدى الحياة، ولكن ليس معنى هذا أنهم كانوا طوال حياتهم يشتركون في أعمال المجلس ولكن كان هذا يمكنهم في الواقع من إتمام فترات عديدة من الخدمة الإيجابية خلال حياتهم. هل كان اختيارهم يتم بالانتخاب أم كان المجلس يقوم باختيارهم بمعرفته؟ لا توجد لدينا معلومات في هذا الشأن. كان أحد كبار القضاة *prytane* يتولى رئاسة المجلس كل عام. وعادة كان رئيس المجلس هو أحد القضاة الذين عملوا في خدمة المدينة. كان أعضاء المجلس يسددون رسم التحاق عند بدء عضويتهم وهو ما كان متبعا في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية، ولم يكن هذا الرسم موحد المقدار في كل مكان، وقد عرفنا أمر هذا الرسم من مصادر أخرى وبصفة خاصة من خطاب وجهه بليني الأصغر Pline le Jeune إلى الإمبراطور تراجان (X, 112, 1). وجاء في بردية أوكسيرينخوس *Oxy*. 3175 التي ترجع إلى عام ٢٢٣ الميلادي أن عضو المجلس كان عليه أن يسدد مبلغا لا يقل عن ١٠٠٠٠ دراخمة عند بدء مهامه. فقد تضمنت هذه البردية إيصالين بسداد جزئي للفوائد المستحقة على رسم الدخول في عضوية المجلس، والإيصالان صادران عن أمين صندوق

المجلس إلى ورثة المدين، ومقدار الفوائد المحسوبة ١٢٠٠ دراخمة في السنة على أساس ١٢٪ محسوبة على ١٠٠٠٠ دراخمة. ويبدو أن عضو المجلس كان قد اقترض هذا المبلغ حتى يتمكن من سداد رسم الدخول. وهذه القيمة - ١٠٠٠٠ دراخمة - كانت تماثل قيمة عدة منازل في المدينة، أو قيمة الأجر السنوي لعشرين عاملا زراعيا، أو تعادل ما يلزم لسد احتياجات اثنتي عشرة عائلة لمدة عام كامل.

وكان للمجلس سكرتير وأمين صندوق *(politikos logos)* . ولا نعلم كيف كانت تمول حسابات المجلس وما إذا كانت هذه الحسابات مستقلة تماما عن الحسابات العامة للمدينة. وكان المجلس يجتمع مرة في كل شهر إلا في حالة الضرورة حيث يُدعى عندئذ إلى جلسات إضافية. وكان أعضاء المجلس مسؤولين مسؤولية تضامنية عن حسن تحصيل الضرائب من العاصمة ومن قرى الإقليم. من الواضح أن التطوير الذي تحقق في المؤسسات البلدية استهدف تحقيق هدفين: الهدف الأول أن تتولى الصفوة المحلية مهمة التسيير الإداري لشؤون المدينة، والهدف الثاني أن تتولى هذه الصفوة أيضا مهمة تحصيل الضرائب بدلا من موظفي الحكومة الذين اكتفوا بمباشرة الرقابة على هذا المجال. كان على المجلس أن يتولى فرض بعض الضرائب الاستثنائية في بعض المناسبات: على سبيل المثال لاتخاذ التدابير اللازمة بمناسبة زيارة الإمبراطور أو أحد الولاة مع المرافقين لهم. وكان على المجلس أيضا أن يحدد الضرائب الإضافية اللازمة لتوريدات الجيش وأن يقوم أيضا بتحصيل هذه الضرائب.

وعلى المستوى المحلي كان المجلس يشرف على «حسابات المدينة» ويتولى مسؤولية تأجير الأراضي والمنازل المملوكة للمدينة ويقوم بتنظيم الاحتفالات ورعاية شؤون الجيمنازيوم البلدي والحمامات، كما كان يشرف على التجارة وعلى تموين الأسواق بالسلع. ومن المهام التي تولّى المجلس القيام بها أيضا الإشراف على صيانة المباني العامة وعلى بنائها: كان يتخذ في هذا الشأن القرارات المناسبة ثم يقوم - مستعينا بأحد مساعدي أمين الصندوق - بتحرير العقود اللازمة مع المقاولين وبالإشراف على الأعمال وبأداء المستحقات. وكانت العواصم - في حرصها على حسن منظرها وبدافع المنافسة مع المدن الأخرى - تخصص مبالغ كبيرة للإنفاق منها على النواحي الجمالية للمدينة ولصروحها العامة. وبالرغم من الأزمة الاقتصادية التي نشبت من منتصف القرن الثالث الميلادي استمرت العواصم في اتباع سياسة طموحة في التشييد العمراني.

وكان على أعضاء المجلس أيضا الإشراف على توزيع القمح على عدد قليل من المواطنين يتمتعون بهذا الامتياز، وعلى تحرير القوائم المتضمنة أسماء الأشخاص المقبولين في مجلس الشيوخ *(Gerousia)* وكان هؤلاء يتقاضون معاشا على نفقة المدينة.

كانت توجد في كل مدينة من المدن الإغريقية جمعية، وكذلك كانت لعواصم مصر جمعيات خاصة بها أيضا. وقد أشارت البردية P. Oxy. 41 (التي ترجع إلى نهاية القرن الثالث؟) إلى جمعية أوكسيرينخوس وتتضمن البردية محضر اجتماع جلسة صاخبة قام فيها الشعب (demos) بتحية أحد رؤساء القضاة والإشادة به بمناسبة زيارة الوالي. ولكن يبدو أن هذه الجمعيات الشعبية لم تكن تتمتع بأية سلطة حقيقية. كانت تكتفي بالتصويت على قرارات لمكافأة فاعلي الخير أو لتحية الإمبراطور أو الوالي أو أحد القضاة ممن تميزوا في أداء مهامهم.

- اختفاء المؤسسات البلدية

لم تستمر المؤسسات البلدية - بالشكل الذي أوضحناه - بعد الإصلاحات التي حققها دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٦ ميلادية). فاختفت من البرديات طبقة «أبناء العاصمة» حتى من قبل اختفاء «أبناء الجيمنازيوم» إذ نجد إشارات إلى وجود هؤلاء الأخيرين حتى نهاية القرن الثالث الميلادي.

أخذت أعمال المجالس تختل تدريجيا وبدأت مهامها تنتقل إلى البيروقراطية المركزية، ولم يعد لها أي دور إداري يذكر عند نهاية القرن الرابع بعد الميلاد. لقد اضمحلت الهيئة المدنية وانهارت طبقة القضاة المحليين وبدأ يظهر إلى الوجود البنيان الجديد للمجتمع البيزنطي الذي أصبحت فيه السلطة التنفيذية بين يدي عدد قليل من الأثرياء من ملاك الدوائر الكبيرة.

المحفوظات العامة

ترتب على إعادة تنظيم المحفوظات العامة في مستوى الإقليم إقامة مؤسسة رومانية ترجع إلى عام ٥٣ الميلادي (في ظل حكم الإمبراطور كلوديوس). أصبح في كل عاصمة إقليم «مكتبة عامة» (bibliothèkè dèmosia) أو «مكتبة للعقود العامة» (tôn dèmosiôn logôn). وكان على كل المكاتب في العاصمة أو في القرى أن تسلم إلى هذه المكتبات صورة من كل ورقة رسمية وكل مراسلة وكل قائمة ضريبية وأن تسلم لها سجلات الأراضي. والأصح أن يطلق على هذه «المكتبة» اسم «دار المحفوظات العامة»، وكان مقرها في عاصمة الإقليم الذي تتبعه. وإدارتها كانت منوطة «بأمناء» كانوا يتولون القيام بالمهام التالية: ١- استلام الوثائق على سبيل الوديعة، ٢- تصنيفها وتنظيمها، ٣- وضعها في متناول كل من كان في حاجة إلى الرجوع إليها، مثلا لكي يجمع المستندات اللازمة لإقامة الدليل في قضية ما .

وأقيم بين عامي ٦٨ و٧٢ بعد الميلاد فرع خاص من هذا الأرشيف كان يسمى «مكتبة الملكيات» (bibliothèkè tôon enktèseôn) وهي عبارة عن سجل للملكيات العقارية شامل لكل التغيرات السابقة فيها. كانت إقرارات الملكية (apographai) توجه إلى الأمينين الذين

كانا يديران مكتبة الملكيات وذلك من صورتين كانت إحداهما تعاد إلى المقر مع التأشير عليها بأنه قد تم تسجيل الإقرار. وكانت هذه الإقرارات من نوعين: النوع الأول هو الإقرارات «العادية» وكانت تتعلق بما يتم اكتسابه من ملكيات. والنوع الثاني كان يتعلق بالإقرارات «العامة» وهي التي تتم بناء على أمر صادر من الوالي بإجراء تعديل في سجلات الملكية. وقد صدر أمر من الوالي متيوس روفوس في عام ٨٩ ميلادية (البردية أوكسيرينخوس *Oxy. 237* العمود الثامن السطر ٢٣ وما بعده) بإعطاء مهلة قدرها ستة أشهر للملاك لكي يقدموا بيانا بملكياتهم.

وفي «مكتبة الملكيات» كانت السجلات (*diastrômata*) تذكر تحت اسم كل مالك بيان كل الملكيات العقارية المملوكة له، وتدون على هامش الاسم كل التغييرات التي تطرأ (إضافات، حقوق انتفاع، رهن ..إلخ). كانت هذه السجلات تتضمن مختلف هذه القيود بطريقة منتظمة استنادا إلى الإقرارات العادية كما كانت أعمال التصحيح تتم بطريقة سهلة وفورية بمناسبة صدور الإقرارات العامة. ولقد أوجد هذا النظام إشرافا دقيقا على حقوق الملكية مما حال دون الإضرار بمصالح المتعاقدين نتيجة لعدم معرفتهم بالتصرفات التي تمت. وامتنع على موثقي العقود توثيق أي عقد إلا بعد اعتماد مكتبة الملكيات له، وكان على هؤلاء الموثقين أن يودعوا في المكتبة المذكورة نسخا من كل العقود التي كانوا يتولون تحريرها. وكان يتم تجديد هذه السجلات كل خمس سنوات.

٣- المراكز

تم خلال القرن الثالث قبل الميلاد إضافة تقسيم جديد إلى الأقاليم وإلى القرى كان يسمى *toparchies* (من *topos* ومعناها «مكان» أو «موقع») وكان هذا التقسيم يجمع في كل وحدة من وحداته عدة قرى معا، وإذا استعنا بالتقسيمات القائمة حاليا يمكن أن يطلق عليها لغويا اسم «المراكز». ارتبطت هذه التقسيمات الجديدة – شأنها في ذلك شأن الأقاليم – بنظام ري الأراضي وكانت حدودها تتغير تبعا للضرورات المرحلية. اختلف عدد المراكز في داخل كل إقليم كما تفاوتت أيضا مساحة كل مركز. في العصر الروماني كان يوجد ١٣ مركزا في إقليم هرموبولي مساحة بعضها كانت محدودة للغاية. ولقد اختفت هذه المراكز في عام ٣٠٧/٣٠٨ عندما أدخلت في الأقاليم تقسيمات جديدة تسمى *pagi*.

كان يوجد على رأس كل مركز رئيس يسمى *toparque* يعاونه سكرتير للمركز يسمى *topogrammateus*. والمهام الموكولة إلى رئيس المركز كانت ذات طابع مالي بصفة خاصة: فكان يتولى تحرير القوائم المتعلقة بالأراضي التابعة للمركز الخاصة منها والمملوكة للدولة،

وهذه القوائم هي الأساس الذي كانت تقوم عليه مالية المركز، وكذلك كان يقدم إلى رئيس الإقليم التقارير حول حالة الزراعات في الأراضي التابعة للمركز، أي أنه كان يقوم بدور وسيط بين إدارة الإقليم وإدارة القرية.

ورؤساء المراكز وسكرتيروها كانوا يعتبرون من موظفى الفئة المتوسطة وكان يمكن بدءا من هذا المستوى تعيين المصريين ممن كانوا متأثرين إلى حد ما بالثقافة الإغريقية، بحيث أصبحوا يكونون همزة وصل بين السكان الريفيين المصريين – ويتحدثون لغتهم – وبين الموظفين الذين يوجهون إدارة الإقليم في المستوى الأعلى مثل حاكم الإقليم والسكرتير الملكي. ولقد سبق أن رأينا أن الإدارة العليا في الإقليم كان يعهد بها إلى أشخاص ينتمون إلى الطبقات صاحبة الامتيازات فى الإقليم. وقد وجدنا بين البرديات المحفوظة في السربون في باريس والتي اكتشفت بين لفائف المومياوات في الفيوم، حوالي خمس عشرة وثيقة إدارية كانت موجهة إلى رئيس المركز المدعو تيسينوفيس بين عامي ٢٢٤ و٢١٧ قبل الميلاد (برديات السربون 1, 38-55). وواضح فيها أن رئيس المركز كان مصريا كما يبدو من اسمه، وكثير من هذه المراسلات كان موجها إلى رئيس المركز من المدعو هيراكليدس الذي يبدو أنه كان أمين الصندوق ويبدو من اسمه أنه كان إغريقيا وكان مهتما ببعض العمليات التي تتعلق بالإنتاج الزراعي، وكل من أمين الصندوق ورئيس المركز كان يتولى من موقعه العناية بإدارة الدومين الملكي.

وفى العصر الرومانى استمر المركز كتنظيم ذي طابع مالي. وفي عصر سبتيميوس سيفيروس (١٩٣–٢١١ ميلادية) كان يتم تعيين محصل في كل مركز ليتولى الإشراف على جباية الضرائب سواء نقدا أو عينا. ولقد اختفت هذه الوظيفة حول عام ٣٠٧ بعد الميلاد في الوقت الذي اختفت فيه تقريبا المراكز وحلت محلها تنظيمات أخرى تسمى *pagi*.

٤ – القرى

القرية، وكانت تدعى في اللغة اليونانية kômè، وحدة إدارية لها مؤسساتها الخاصة محاطة بزمام زراعي (pedion) خاضع لإدارتها، وكل زمام كان يتكون من قطع من الأراضي من مختلف فئات الأرض. كانت أراضي القرية تنقسم أحيانا في العصر الروماني إلى أحواض (merides) لكل منها رقم. أما قطع الأرض التي كانت قد منحت إلى المستوطنين من العسكريين الإغريق فقد أطلق عليها اسم clèroi ويُميز كل منها باسم يوناني. وكانت توجد أيضا تكوينات من الأرض كل منها يشتمل على أراض متباعدة بعضها عن الآخر وتتواجد أحيانا فى عدة أقاليم. وهذه الأراضي كوّنت في العصر البطلمي اقطاعيات كانت تسمى *dôreai* وهي عبارة عن الملكيات الكبيرة التي كان قد منحها الملوك لندمائهم، وكوّنت في

العصر الروماني ousiai وهي عبارة عن الأراضي التي كانت مملوكة لأفراد الأسرة الإمبراطورية أو لأصدقاء الإمبراطور.

كان الإغريق الذين يزورون مصر يندهشون من كثرة التكتلات السكانية في البلاد. وقد عرفنا الكثير عن قرى الفيوم إذ وصلتنا منها كمية كبيرة من الوثائق الإغريقية، ويبلغ عدد القرى التي أمكن حصرها في هذه المنطقة وحدها ٢٠٠ قرية، بعضها مثل كرانيس تم إنشاؤه بمعرفة الإغريق والبعض الآخر مثل سوكنوبايونيسوس (ديمة حاليا) أو تبتينيس (أم البريجات حاليا) كان يرجع إلى العصر الفرعوني.

اتساع القرية وعدد سكانها

كانت القرى متفاوتة الأحجام، وكذلك أيضا زمام الأراضي الذي كان يحيط بكل منها. وحدث أن فقدت بعض القرى التي تقع على حافة الصحراء سكانها بالكامل حتى أصبحت خالية تماما بين القرن الثالث والقرن الخامس بعد الميلاد. وهذا الوضع كان قاصرا على الفيوم نظرا لظروف الري ذات الطابع الخاص التي كانت سائدة فيها. وعلى العكس نلحظ في إقليم هرموبوليس استمرارية السكنى التي تواصلت أحيانا من العصر البطلمي حتى القرن السابع أو الثامن بعد الميلاد.

كانت كرانيس (كوم أوشيم) - وهي من كبرى قرى الفيوم - تشغل مساحة تبلغ حوالي ١٠٥٠ مترا طولا و٧٥٠ مترا عرضا، وتعتبر حالة أطلالها من أحسن ما وصل إلينا من أطلال القرى في مصر. والمعتقد أن عدد سكانها قد وصل إلى حوالي ٤٠٠٠ نسمة عند منتصف القرن الثاني بعد الميلاد. أما قرية كيركي أوزيريس فلقد توافر بشأنها قدر أكبر من الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد. وتقع هذه القرية في شمال غرب تبتينيس ومساحتها تعادل تقريبا مساحة فيلادلفيا (شمال غرب الفيوم) التي تمتد على مساحة ٥٠٠ إلى ٦٠٠ متر من الشمال إلى الجنوب و٣٠٠ إلى ٤٠٠ متر من الغرب إلى الشرق. أي أن مساحة كارانيس بلغت حوالى أربعة أضعاف مساحة كل من هاتين القريتين، وبلغ عدد سكان كيركي أوزيريس حوالي ٥٠٠ نسمة.

كانت هذه القرى تجمع بين سكانها أغلبية المصريين. وإذا اعتبرنا أن العدد الكلي لسكان مصر كان يبلغ عندئذ حوالي ٧ ملايين من السكان فيمكننا أن نقرر أن ما يتراوح بين ٥ ملايين ونصف إلى ٦ ملايين نسمة كانوا يقطنون في القرى، أما الباقون فكانوا موزعين بين المدن الإغريقية وعواصم ومدن الأقاليم. فسكان القرى يتكونون أساسا من الأهالي المصريين الذين يزاولون الأعمال الزراعية (البذر والحصاد والتخزين والنقل)، وحتى أصحاب الحرف في القرية

كانوا كثيرا ما يباشرون زراعة بعض الأراضي. أما الجنود الإغريق الذين حصلوا على قطع من الأرض في القرى فقد كانوا بصفة عامة يفضلون تأجيرها إلى المزارعين مع الإقامة في العاصمة.

ومع هذا يلاحظ أن بعض المهاجرين من الإغريق المقدونيين – ثم ذريتهم من بعدهم – كوّنوا داخل القرى جماعات كانت تتحدث الإغريقية وتحتفظ بخصائصها الثقافية . فنجد الجيمنازيوم موجودا في العصر البطلمي حتى في القرى التي كان تعدادها صغيرا، ولم يختلف الجيمنازيوم الريفي في مهامه عن جيمنازيوم المدينة، فكانت تقام فيه الطقوس الدينية المخصصة لهرمس وهرقل وللملك، وكان فتيان المجتمع الإغريقي في القرية يتلقون في الجيمنازيوم التربية الفكرية والتدريب الرياضي التقليدي. وبالرغم من أن بعض القدامى من فتيان الجيمنازيوم في الفيوم خصصوا – إحياء للقديم – أرضا للإله سوكوس الذي كان له شكل التمساح، إلا أن هذا لم يمنع اعتبارهم من صفوة الإغريق في القرية. واختفى الجيمنازيوم من القرية بعد بضع عشرات السنين من العصر الروماني. قام النظام القانوني الذي وضعه الإمبراطور أوجستوس وسار عليه خلفاؤه على إقرار الوضع المميز للإغريق ممن كانوا يقيمون في المدن وفي عواصم الأقاليم ليس إلا. كان اختفاء الجيمنازيوم من القرية مظهرا من مظاهر التغيير في البنيان الاجتماعي أدى إلى تجمع الإغريق في المدن مما ترتب عليه فيما بعد تكوين مجتمعات الصفوة الإغريقية في عواصم المحافظات.

رجال الإدارة الرئيسيون فى القري

– رئيس القرية *cômarque*

كان رئيس القرية يتولى فيها المهام التى كان يقوم بها الحاكم في الإقليم والرئيس في المركز. وهذه المهام بالنسبة للقرية غير معروفة على وجه الدقة بالإضافة إلى أنها تطورت مع الزمن. ففي القرن الثالث قبل الميلاد كان رئيس القرية يتولى إدارة الأراضي الملكية. ويبدو أن سكرتير القرية أصبح يشغل مكان الصدارة على رأس إدارة القرية خلال القرن الثاني قبل الميلاد. وفي عصر الإمبراطور أوجستوس كان لرئيس القرية وجود أيضا، ثم اختفى فترة ليتواجد من جديد خلال القرن الثاني بعد الميلاد، وكان رئيس القرية وكذلك سكرتيرها من المصريين بصفة مستمرة تقريبا.

– سكرتير القرية *cômogrammate*

كان سكرتير القرية يقوم بمهام معقدة ومتعددة، فكان يتولى إدارة الأرض وأمور الضرائب والقروض وتوزيع البذور والري والاحتكارات. كان يتولى أيضا أعباء قانونية أخرى:

فكانت توجه إليه الطلبات، وكان يقوم في بعض الحالات بإلقاء القبض على الأشخاص وبصفة خاصة عندما يمتنعون عن أداء الضرائب المستحقة. ولكي يتمكن من أداء كل هذه الأعباء المتنوعة – وبصفة خاصة عندما تكون مساحة القرية والأراضي التابعة لها واسعة ممتدة – كان يتولى مساعدته مرؤوسون كثيرا ما تشير إليهم النصوص بقولها «ذلك الذي يتبع فلانا سكرتير القرية».

وكانت الإدارة المركزية هي التي تتولى تعيين سكرتير القرية. وفي العصر البطلمي كان قرار التعيين يصدر عن وزير المالية ثم يحال إلى السكرتير الملكي الذي يحيله بدوره إلى سكرتير المركز. كان سكرتير القرية يتقاضى بلا شك أجرا عن أعماله ولكننا لا نعرف الشروط التي كانت تحكم هذا الأجر، وتحول هذا المنصب في العصر الروماني – كما تحولت مناصب كثيرة أخرى – إلى واجب إلزامي مفروض.

وكان شاغل هذا المنصب يتعامل في نفس الوقت مع الأهالي المصريين ومع الإدارة الإغريقية. لذلك كان من المفضل اختيار الأشخاص الذين يحسنون بقدر الإمكان الحديث والكتابة بكل من الديموطيقية واليونانية. ومع هذا وجدت بعض الأمثلة لسكرتيري قرى من المصريين ممن كانوا لا يتحدثون إلا لغتهم الأم. كان سكرتيرو القرى يحملون عادة أسماء مصرية. لقد كان للمصريين مبرر يدفعهم إلى تعلم اللغة اليونانية ففي ذلك مدعاة للرقي الاجتماعي، في حين لم يكن يوجد ما يدفع الإغريق إلى تعلم الديموطيقية التي تستخدمها الفئات الدنيا من السكان. لم يكن لمنصب سكرتير القرية أية مدة محددة في العصر البطلمي، ولقد حدث أن بقي بعض سكرتيري القرى في مناصبهم لمدد طويلة بلغت أحيانا عشر سنوات تقريبًا. فلم تكن للدولة أية مصلحة في إجراء تغييرات كثيرة قد تؤدي إلى عرقلة وإعاقة أداء الإدارة. أما في العصر الروماني فكانت المدة المحددة للبقاء في المنصب هي ثلاث سنوات.

ولقد حاز عدد من سكرتيري القرى شهرة واسعة وخرج هؤلاء من نطاق الظلام الذي يقبع فيه غالبية أقرانهم. تحققت هذه الشهرة بفضل بعض الاكتشافات الأثرية التي أظهرت بعضا من أوراقهم. ويوجد اثنان كانا أكثرهم شهرة: منخيس *Menchès* وبيتوس *Pétaus*.

كان منخيس سكرتيرا لقرية كيركي أوزيريس في الفيوم بين عامي ١٢٠ و١١٠ قبل الميلاد[٣٢]. كانت المحفوظات الخاصة بإدارته وبإدارة اثنين آخرين من خلفائه – وتتكون من لفائف عديدة من البردي – قد استُخدمت بعد انتهاء الحاجة إليها كلفائف لبعض التماسيح عند تحنيطها، وقد بلغ مجموع ما اكتشف منها في مقبرة تبتينيس بجوار كيركي أوزيريس ١٥٨ نصا[٣٣]. لقد كان منخيس – مثله مثل أبيه بيتيسوخوس – يحمل اسما مصريا يستخدمه دائما عند مباشرة مهام منصبه كسكرتير للقرية. ولكن كان له أيضا بالإضافة إلى

هذا الإسم المصري اسم آخر إغريقي هو أسكليوبيادس *Asclepiadès* ظهر في وثيقة واحدة كانت عبارة عن عقد ديموطيقي مترجم إلى اللغة اليونانية (بردية P. Tebt. 164)، لقد كان منخيس يشغل منصبا ذا طابع مصري ولكنه بلا شك كان من أصل إغريقي. وفي العقد المشار إليه وردت إشارة إلى أن منخيس ووالده كانا «يونانيين مولودين في هذا البلد».

كانت أوراق منخيس تتكون بصفة خاصة من تقارير رسمية ومن قوائم الضرائب ومن حسابات المحاصيل ومن بيانات عن حالة الزراعات في مختلف فئات الأرض. ولا شك أن إعداد كل هذه التقارير والقوائم والحسابات والبيانات كان يستلزم من سكرتير القرية وقتا طويلا. وكان عليه بالإضافة إلى ما سبق أن يؤدي مهاما رسمية أخرى مثل النظر في الطلبات التي كانت توجه إليه والرد عليها والذهاب إلى عاصمة الإقليم الذي تتبعه قريته لكي يقدم للمسئولين فيها تقارير عن أوجه نشاطه وحساباته.

أما بيتوس بن بيتوس – الذي تولى منصب سكرتير في خمس قرى على الأقل من إقليم أرسينوي خلال الفترة من ١٨٤ إلى ١٨٧ ميلادية[٣٤] – فهو ينقلنا إلى العصر الروماني، وقد بلغ عدد الوثائق المحفوظة من أرشيفه ١٢٧ وثيقة. وكانت القرى التابعة لاختصاصه الإدارى تقع في الجانب الجنوبي الشرقي من الإقليم في منطقة هيراكليدس بالقرب من بتوليمايس هورمو التي كانت تعتبر أهم موقع في الأراضي الخاضعة لإدارته. كان بيتوس نفسه من كارانيس (كوم أوشيم) التابعة لنفس المنطقة ولكن في أقصى الجانب الشمالي منه. وتوجد لدينا أمثلة أخرى لسكرتيري قرى كانوا يباشرون مهامهم بعيدا عن القرى التي أتوا منها: لقد كانت القاعدة المتبعة هي تعيين الشخص بعيدا عن قريته وذلك لضمان حيدة الإدارة المحلية.

لقد كان منخيس كما كان غيره من سكرتيري القرى في العصر البطلمي يتمتعون بحد أدنى من التعليم وكانوا يعرفون بدرجات متفاوتة كلا من اللغة اليونانية واللغة المصرية. أما بيتوس فكان لا يعرف اللغة اليونانية، والدليل على هذا أنه وُجدت بين أوراقه أوراق كان يتمرن فيها على أداء توقيعه بخط مرتبك بعد ذكر وظيفته وكلمة «توقيع». لم يكن بيتوس هو المسؤول القروي الوحيد الذي لم يكن يعرف اليونانية. كانت وظيفته – مثل وظائف أخرى كثيرة – قد تحولت إلى واجبات مفروضة من جانب السلطة الرومانية على الأشخاص الذين كانت عندهم موارد كافية لأدائها. ولم يكن من السهل في ذلك الوقت إيجاد العدد الكافي من الأشخاص الذين كانوا يصلحون لأداء هذه المسؤوليات، لذلك فلقد كانت السلطة الرومانية تتغاضى أحيانا عن أمية أحد المسؤولين المحليين. لقد كان على المكتب الذي يرأسه بيتوس أن يصدر – شأن أسلافه في العصر البطلمي – عديدا من السجلات والتقارير والقوائم المتعددة الأنواع، ولكن كان يعاونه في أداء هذه المهام العديدة كتبة محترفون *grammateis* بلغ عددهم تسعة في عام

١٨٤/٥ الميلادي. وكذلك كان يتواجد بجانب بيتوس أخ له يجيد الكتابة ويبدو أنه كان الشخص الذي يتمتع بثقته ويعاونه خلال هذه السنوات الثلاث.

- «الشيوخ» *(presbyteroi)*

كان الشيوخ - شيوخ «المزارعين» أو شيوخ «القرية» - يكونون فئة ممتازة في القرية، وكانوا يمارسون بطريقة جماعية بعض المسؤوليات في القرية. والأرجح أن هذه الفئة كانت استمرارا لنظام قائم منذ العصر الفرعوني. كانت هذه الصفوة تدعى «شيوخ المزارعين» في العصر البطلمي، ثم أصبحت تدعى «شيوخ القرية» في العصر الروماني. كانوا خلال العصر البطلمي يقومون بعدة مهام بالاشتراك مع رئيس القرية مثل التفتيش على الجسور، وكانوا يتدخلون في المنازعات التي تنشأ بسبب قنوات الري، ويتولون تحصيل بعض الضرائب وتوفير التوريدات اللازمة للدولة. وفي العصر الروماني زاد ما لدينا من معلومات حول تنظيم هذه الجماعة التي كانت تمثل القرية. لم تعد كلمة شيوخ تعني بالضرورة الأشخاص الذين تخطوا سنا معينة، وأصبحت المهمة نوعا من الواجبات الإلزامية التي كان يفرضها حاكم الإقليم على الأشخاص الذين يختارهم ممن تزيد أعمارهم عن عشرين عاما. في كل عام كان سكرتير القرية يقدم إلى حاكم الإقليم قوائم بأسماء القرويين مقرونة بصفة خاصة بأسماء آبائهم وأمهاتهم ومتضمنة الوضع المالي لكل منهم poros والموارد التي من شأنها أن تبرر منحهم الصفة المطلوبة. ويبدو أن الأهمية التي كان يتمتع بها القدماء قد زادت في العصر الروماني، فأصبحوا يقومون على نطاق القرية بالدور الرئيسي في المسائل المتعلقة بتوزيع الضرائب وبحفظ النظام.

- الشرطة

كانت لكل قرية قوات الشرطة الخاصة بها. في العصر البطلمي كانت الوظائف الرئيسية للشرطة هي رئيس الحرس *(archiphylax)* ثم يأتي الرؤساء الملاحظون *(archephodoi)* والحرس *(phylakes)* وحملة السيوف *(machairophoroi)*. استمرت معظم هذه الأسماء مستخدمة في العصر الروماني. ومن الأوراق التي وجدت بين محفوظات بيتوس[٣٥] قائمتان «لشخصيات عامة» *demosioi* كان يعهد إليها بأداء الواجبات المفروضة في عام ١٨٥ الميلادي، وجاء فيها - بعد أسماء «الشيوخ» في قرية بتوليمايس حرمو - ذكر رئيس للملاحظين *arche-phodos* ورئيس للحرس وتسعة حراس.

- جباة الضرائب

يبقى أن نشير - من بين المسؤولين في القرى - إلى الرجال الذين كانوا مسؤولين عن جباية الضرائب نقدا أو عينا. وسنعرض لهم هنا باختصار على أن نحيل بالنسبة إليهم إلى الفصل التالي المخصص لموضوع الضرائب.

في العصر البطلمي كان جباة الحبوب *sitologues* من أهم الموظفين الماليين، وكانوا يتولون إدارة الشون العامة (*thèsauroi*) التي يودع فيها القمح المستحق للدولة حيث يقيَّد حسابيا ويخزن قبل نقله إلى الاسكندرية. وكان يوجد أيضا محصلون *praktores* لتحصيل الضرائب التي عُهد بها إلى مستأجرين من خلال المزاد على نطاق الإقليم.

وفي العصر الروماني تحولت مناصب جباة القمح والمحصلين إلى واجبات مفروضة من الدولة على من تختارهم من الأشخاص. وهكذا كان على بيتوس سكرتير قرية بتوليمايس حورمو في عام ١٨٥ الميلادي أن يختار عشرين من جباة القمح وستة من المحصلين[٣٦].

الضرائب

من المستحيل علينا بالنسبة لهذا الفصل – أكثر من أي فصل آخر – أن نعرض لكل أطراف الموضوع. فالضرائب في مصر موجودة في كل مكان ولها أشكال متعددة. ومن ناحية أخرى فإن الجانب الأكبر من عشرات آلاف البرديات والأستراكا المحفوظة تتعلق بشؤون الضرائب والرسوم وغيرها من المستحقات وإيجارات الأراضي والتوريدات المستحقة للدولة. لقد سعى البطالمة، كما سعت السلطة الرومانية بعدهم، إلى استغلال وادي النيل أقصى استغلال ممكن. كان لوادي النيل، من حيث رخائه وثروته الزراعية، سمعة عريضة حتى أصبحت من التقاليد والحقائق المستقرة التي جذبت الأطماع. لذلك حرصت السلطة على إقامة نظام ضريبي متطور للغاية، وكان هذا النظام دائم التغير، يشمل بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تسري على نطاق البلاد كلها أنواعا عديدة من الضرائب الأخرى ذات الخصائص المحلية. وكان يتم تحصيل الضرائب بواسطة شبكة واسعة جدا من الموظفين لا أن أعباء الضرائب ومسمياتها اختلفت باختلاف الأماكن والعصور.

ونشير إلى ملحوظتين لتوضيح هذا الشأن. نلحظ في كتاب C. Préaux, *L'Economie royale des Lagides* – الذي ظهر في بروكسل عام ١٩٣٩ ويعتبر من «كلاسيكيات» علم البرديات – أن الثبت الوارد فيه باللغة اليونانية عن «الضرائب وغيرها من مستحقات الدولة» يتضمن حوالى ثلاثمائة بند. وبالرغم من هذا العدد الهائل من البرديات والأستراكا التي تم نشرها خلال قرن من الزمان فإنه يحدث حتى يومنا أن تظهر بردية غير معروفة تكشف لنا عن اسم ضريبة جديدة كانت لا تزال مجهولة. وكمثال لما نقول نشير إلى «إيصال بسداد ضريبة جديدة» مؤرخ في ٢٥ يوليو من عام ١٤٤ الميلادي وتم نشره في عام ١٩٩٠[٣٧]. وقد علق الناشر على هذا الإيصال بقوله: «هذا إيصال بسداد عن مدة شهر (٢٥ يونيو إلى ٢٤ يوليو) إلى محصل ضريبة *pentalik*[٣٨] وهذا التعبير جديد وليس عندي توضيح أقدمه».

ولقد طرأ خلال المدة من العصر الإغريقي حتى العصر الروماني تغير عميق في البنيان الإداري والضريبي لذلك سنتناول كلا من هذين العصرين على انفصال.

١– العصر الإغريقي

أوضح الكتاب المشار إليه أعلاه للكاتب C.Préaux (ص ٤٢٧) أن موارد الدولة كانت تتميز بأنها «كثيرة العدد ومتنوعة ومعقدة». ومن أسباب هذا التعقيد هو التواجد المشترك

للمؤسسات الفرعونية مع أساليب تحصيل حديثة، وكان لتعميم الإغريق استعمال النقود تأثير في هذه الأساليب الحديثة. ومن الأسباب الأخرى لهذا التعقيد أن النظام لم يوضع وفقا لنظرية عامة يخضع لها، بل كانت الضرائب تخضع في تنظيمها لاعتبارات الضرورة العملية ويتم توفيقها مع الظروف المصرية بطريقة واقعية تضمن تحصيل أعلى الموارد الممكنة.

نظام التأجير - بردية «قوانين الموارد» - الاحتكارات

استند عدد من الضرائب على نظام التأجير: فكان يتم تحصيلها بمعرفة مستأجرين (فى اللغة اليونانية *telônai*) أو من يرسو عليهم المزاد أو الملتزمين[٢٩] وذلك بموجب عقد يتم تحريره مع الدولة. كان هؤلاء يلتزمون بتحصيل الضريبة المستحقة على أنواع محددة من المحاصيل مثل المحاصيل الزيتية والكتان والبردى، ويلتزمون في مواجهة الخزانة الملكية في المقابل بأداء مبلغ من المال يحدد مقدما بصفة إجمالية، وكان لهم الحق في أن يحتفظوا لأنفسهم بما يتم تحصيله بالزيادة (*epigenèma*) إن وجد، مع اعتبار أملاكهم ضامنة للمبلغ المتفق عليه إذا كان التحصيل يقل عنه، وتعيينهم يتم بمعرفة أمين صندوق كل إقليم على حدة بعد إجراء مزاد لتحديد أعلى عطاء مقرون بأحسن الضمانات. واعتبارا من القرن الثالث قبل الميلاد عمدت الدولة إلى إعطائهم ٥٪ من قيمة الضرائب المتعاقد عليها، ثم ارتفع المقابل إلى ١٠٪ في القرن الثاني قبل الميلاد، مما يبدو معه أن التنظيم كانت تقابله المعوقات وأن اختيار المستأجرين كانت تقابله صعوبات متزايدة.

وقد ارتبط هذا الأسلوب في تحصيل الضريبة - وهو ذو أصل إغريقي - بإدخال الاقتصاد النقدي. فلم يكن يوجد تداول نقدي في مصر الفرعونية، وبالتالي فإنها لم تعرف إلا الضرائب العينية. وقد ظلت هذه الضرائب العينية أيضا من الأسس الرئيسية للاقتصاد البطلمي، ولكن نظرا لأن الملك كان في حاجة ماسة إلى إيرادات نقدية فلقد وجد في نظام التأجير ما يمكنه من تحويل المحاصيل الزراعية إلى نقود. كان المستأجر في هذا النظام يقوم بدور الوسيط بين المكلفين بالضريبة والخزانة، ويودع الإيراد الناتج عن هذا النظام بصفة إجبارية في أحد البنوك الملكية. والمعتقد أن البنيان الضريبي الذي أقيم في عصر بطليموس الثاني كان من وحي وزير المالية أبولونيوس الذى قدم من كاريا في آسيا الصغرى، وكان قد اكتسب بلا شك خبرة كبيرة في تقنيات شؤون المدن الإغريقية التي طُبِّق فيها نظام التأجير.

وحتى يمكن لمن رسى عليه مزاد الضريبة أن يؤدى المبلغ المحدد الذي التزم به كان على الملك أن يضمن حدا أدنى من المنتجات الخاضعة للضريبة. لذلك كان الملك يباشر إشرافا قويا على الإنتاج، وكان يضع لهذا الغرض «برامج» تهدف إلى تحقيق عائد كافي، وتعيين الموظفين المسؤولين عن حسن تنفيذ هذه البرامج.

نظام الأراضي والضرائب المفروضة عليها

مصدر ثراء وادي النيل يكمن في خصوبة أراضيه الناتجة عن خصائصه الجغرافية وعن نظام المياه والري، وكان الجانب الأكبر من الأراضي المصرية – كما كان الأمر في العصر الفرعوني – مملوكا للملك الذي كان يستمد إيراداته من استغلالها.

ويتعين التمييز بين:

– الأراضي الملكية بمعنى الكلمة وكانت تسمى *(basilikè gê)*.

– الأراضي المقدسة *(hiera gê)* وهي التي منحها الملك للآلهة لكي تضمن للمعابد الدخل اللازم للطقوس الدينية.

– أراضي المنح (*gê en dôrea* أو اختصارا *dôrea*) وهي التي كان الملك يمنح حق الانتفاع بها للإغريق: كان للمنتفعين بها حق الحصول على إيراد الأرض برضاء الملك وذلك لمدة كانت تعتمد أساسا على إرادة الملك.

– أراضي *clérouque* أو *catoeque* وهي الأراضي المقطوعة للمستوطنين الإغريق وهي تتكون من قطع الأراضي التي كان قد تم منحها للجنود.

وكانت توجد تقسيمات أخرى للأرض تعتمد على نوعية الأرض وإنتاجيتها، وكانت تتحدد على أساسها قيمة إيجار الأرض وقيمة الضرائب العقارية المفروضة عليها: ومن بين هذه التقسيمات على سبيل المثال الأرض التي كانت مياه الفيضان تغمرها ويختلف الأمر تبعا لقدر الغمر، والأرض غير المنتجة والأرض الصحراوية ...إلخ.

كانت الأراضي الملكية تؤجر للمزارعين الملكيين *(basilikoi geôrgoi)* بموجب عقد إيجار يحرر لسنوات عديدة بصفة عامة، والمفروض أن هذه العقود كانت تتجدد من تلقاء نفسها. وكانت البذور والأدوات تعطى للفلاحين من الإدارات الملكية على سبيل القرض، وإقراض البذور من الخصائص المميزة للاقتصاد المصري على طول المدى، والجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة كان يزرع بالحبوب، وكان القمح ينقل بمجرد حصاده إلى فناء القرية حيث يدرس ويوضع تحت الحراسة ثم يتم تخزينه في الشون العامة. وعندما كان الفلاحون يزرعون محصولات أخرى خلاف القمح في الأراضي الملكية، كانوا مع هذا يؤدون قيمة الإيجار قمحا *(ekphorion)*. وكانت قيمة الإيجار تتحدد مقدما بموجب عقود تحرر مع الفلاحين الذين كان عليهم أيضا أن يردوا قرض البذور الذي حصلوا عليه مع إضافة كمية إضافية تصل أحيانا إلى ٥٠٪ من القرض.

وكانت توجد ضرائب أخرى مفروضة على الأراضي الملكية وعلى الأراضي المقطوعة معا: ضريبة *artabieia* ومقدارها أردب من كل أرور، وضريبتي *hemiartabieai* و *diartabieia* اللتين لوحظ وجودهما خلال القرن الثاني قبل الميلاد وحصيلتهما مخصصة للمعابد، وضريبة *geômetria* ومقررة مقابل مسح الأراضي. وفُرضت أيضا مبالغ مقابل حراسة الشون العامة وصيانة الأقنية وأعمال النظافة والغربلة والنقل ومقابل أجور أمناء الشون العامة *thésauroi* وكتبتها، ولا زالت القائمة غير كاملة مع هذا. وحتى لو افترضنا أن كل هذه الرسوم لم تكن سارية في نفس الوقت وأن لبعضها طابعا محليًا ولم تكن تسري على كل المزارعين، فإن الأعباء على هؤلاء كانت مع هذا قاسية جدا. كان المزارعون يشكلون الجانب الأكبر من السكان المصريين وكانت مواردهم الاقتصادية ضعيفة للغاية. والمعتقد أن ما يتبقى لهم بعد كل هذه الاستقطاعات كان يقل عن نصف محصولهم. كانت حصيلتهم في المتوسط تتراوح بين ثلاثة ونصف وأربعة أرادب[٤١] من عشرة عن كل أرور في السنوات الجيدة.

وتعتبر الأراضي المقدسة الممنوحة للمعابد استمرارا لما كان متبعا في العصور الفرعونية. فممتلكات الآلهة العقارية كانت شديدة الاتساع، ووفقا لتقدير ديودور الصقلي (1,73,2)، الذي استعان بأحد زوار مصر في عصر البطالمة الأوائل سيطرت المعابد على ثلث الأراضي في مصر وكانت تؤول ليها قيمة تأجيرها وفي كثير من الأحيان كان الزراع الملكيون هم الذين يستأجرونها. ولكن المعابد كانت تؤدي إلى الخزانة العامة قيمة الضرائب العقارية مثل ضريبة *artabieia* إلا في الحالات التي كانت تتمتع فيها بالإعفاء.

وفي القرن الثالث قبل الميلاد كانت الإدارة الملكية هي التي تتولى شؤون الأراضي المقدسة التابعة للمعابد، ولكن الوضع تغير عند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، فأصدر بطليموس الثامن (إيفرجيتس الثاني) أمرا في عام ١١٨ قبل الميلاد قضى بأن تخرج أملاك الآلهة من الرقابة الملكية وبأن تكون «المساحات المقدسة خاضعة لإشراف الكهنة فقط» (*C.Ord.Ptol.*53, 1.61).

أما أراضي المنح *dôreai* فقد كان الملك يمنح حق الانتفاع بها لبعض الإغريق، ومن أشهرها تلك المساحة التي كانت مخصصة لوزير مالية بطليموس الثاني الذي يدعى أبولونيوس. لقد تم اكتشاف ٢٠٠٠ بردية في أرشيف مدير أعماله زينون الذي كان يتولى في فيلادلفيا بالفيوم إدارة دومين من ١٠ آلاف أرور (تعادل نحو ٢٧٠٠ هكتار). ولأراضي المنح طابعها الخاص من حيث تعلقها أساسا بالأراضي الجديدة التي كان يلزم استزراعها ومن حيث أنها كانت محلا لتجربة المحصولات الجديدة، وكان يوجد فيها أيضا جانب كبير منها مزروع بالكروم وبأشجار الفاكهة، وهذه الأراضي لم تكن تخرج عن نطاق التدخل الملكي

والإدارة الملكية وإن كان أبولونيوس مع هذا مسؤولا عن الإيرادات الملكية مع احتفاظه لنفسه بجانب من الأرباح. وكانت أراضي المنح تخضع لنفس النظم التي كانت تخضع لها الأراضي الملكية من حيث الاحتكارات والضرائب وأنواع الإنتاج والمساحات المزروعة.. وعندما مات أبولونيوس في عصر بطليموس الثالث عادت هذه الأرض إلى الممتلكات الملكية. وقد اختفت أراضي المنح في مصر بعد حكم بطليموس الثالث (٢٤٦-٢٢٢ قبل الميلاد) وربما اتخذ هذا النظام صورة أخرى.

وخصص البطالمة قطعا من الأرض للجنود الإغريق، كانت تسمى *clèroi*(٤٢) ويتمتع حائزها من المستوطنين الإغريق *clérouque* بحق زراعتها بنفسه ولكن الذي كان يحدث في معظم الأحيان أن يكتفي المستوطن بالحياة في العاصمة مع تأجيرها إلى فلاحين مصريين، وكان المستوطن الذي لا يزرع الأرض بنفسه يعتبر من ذوي الدخول، إذ كان يحصل من الفلاحين على قيمة الإيجار المتفق عليه في العقد. ولم يختلف نظام زراعة وإدارة هذه الأرض عن أراضي الدومين الملكي. وعلى مدى السنين أخذ يتزايد باضطراد هذا النوع من الحيازات مما حرم الملك مما كان يعود إليه من إيجارات هذه الأرض التي اقتطعت أصلا من الدومين الملكي. إلا أن المستفيدين من هذا النظام كانوا يؤدون للخزانة ضرائب أخرى ورسوم خاصة كانت تستحق على المستوطنين: على سبيل المثال كان عليهم في القرن الثالث وحتى أوائل القرن الثاني قبل الميلاد ان يؤدوا ضريبة *iatrikon* التي كانت مخصصة لمكافأة الأطباء مقابل مجهوداتهم.

كانت المساحات التي يحوزها كل مستوطن تتفاوت تبعا لمرتبته في الجيش، وتتراوح بين ٥ أرور (حوالى هكتار وربع) و١٠٠ أرور (حوالى ٢٧ هكتار) ويمكن أن تصل استثناء إلى ١٠٠٠ أرور. وقد التحق بعض المصريين من الأهالي بالجيش الإغريقي في الحرب الرابعة ضد سوريا التي انتصر فيها بطليموس الرابع على أنتيوخوس الثالث في عام ٢١٧ قبل الميلاد في رفح، فأعطيت لكل منهم مساحة ٥ أرور وهو الحد الادنى المتعارف عليه ويعادل ما كان يمنحه فرعون في الدولة الحديثة، ولكنه يقل كثيرا عما كان يحصل عليه الجنود الإغريق والمقدونيون من البطالمة الأوائل وكان لا يقل عن ٢٥ أرور لكل منهم.

التطور في اتجاه الملكية الخاصة

لقد كانت مساحه الأراضي المملوكة للأفراد محدودة للغاية بالقياس إلى مساحه الأراضي الملكية سواء كانت متنازلا عن حيازتها أو لا، ولكن الملكية الخاصة كانت متواجدة عند وصول الإغريق إلى مصر، فبصفة عامة كانت أراضي الكروم وحدائق الفاكهة وأشجار النخيل من

الملكيات الخاصة.

واعتبارا من القرن الثاني قبل الميلاد بدأت الأوضاع تتغير مع تطور اشكال الملكية الخاصة على الأرض المصرية. فمن ناحية اصبح المستوطنون الإغريق يتوارثون الأراضي المخصصة لهم مما انتهى بها إلى وضع شبيه بالملكية الخاصة. فأصبح من الممكن التصرف فيها لشخص اخر، وعند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد أصبح كل من يسدد الضرائب المستحقة عليها يعتبر من الناحية الفعلية حائزا لها. ومن ناحية أخرى اتجهت الإدارة الملكية الى تحرير عقود إيجار طويلة الأجل مع بعض الفلاحين وكانت هذه العقود قابلة للانتقال عن طريق الميراث مما شجع الاتجاه نحو الملكية الخاصة.

استهدف الملك من وراء ربط الرجال بالأرض ضمان زراعة اكبر مساحة ممكنة لتحقيق اكبر دخل ممكن من الضرائب. ومع هذا فإن هذه الإجراءات لم تمنع الاقتصاد من السير في طريق الفساد ولم تمنع الفلاّحين من هجرة القرى الموجودة على حافة الصحراء ولم تمنع تناقص مساحة الأراضي المزروعة.

اساليب تقدير الإنتاج الزراعي والإشراف عليه

اعتمدت الرقابة على شؤون الضرائب على بيروقراطية متطورة مثلما كان الأمر في عصر ما قبل البطالمة: حصر الأراضي، المستندات المساحية، أعمال القياس، قوائم من كل نوع، كل هذه التدابير كانت من الأسس الضرورية لتحديد وعاء الضرائب العقارية وقيمتها. ولا بد من التذكير هنا بالطبيعة الخاصة للأراضي المصرية التي تعتمد في خصوبتها بالدرجة الأولى على فيضان النيل: كان ارتفاع الفيضان يختلف من سنة إلى أخرى، مما يؤدي بالضرورة إلى إعادة إعداد القوائم باستمرار. ومن المهام التي كان يختص سكرتير القرية بمباشرتها مع معاونيه القيام بتحرير قوائم الأراضي مع تحديد الزراعات الموجودة فيها باللغة اليونانية وتقديمها إلى مسئولي الإقليم. كان الوضع الضريبي لكل قطعة يختلف تبعا لما إذا كانت مياه الفيضان قد غمرتها أو أن هذه المياه لم تصل إليها أو أن الغمر كان جزئيا فقط أو أن المياه كانت مرتفعة إلى الحد الذي اصبحت الأرض معه غير منتجة. وكان يمكن أيضا لحالة الزراعة والإنتاج أن تتوقف أيضا على كفاءة نظام الري. لقد كانت توجد مجموعة كبيرة من العوامل التي كانت الأرض تصنف على أساسها لتحديد المرتبة الضريبية التي تخضع لها.

وكان مقياس النيل من الأدوات التي تستخدم من أجل التقدير الزراعي والضريبي: كان المقياس يقام في أحد المعابد على ضفاف النيل في أشكال متعددة. فقد يكون على شكل بئر أو على شكل سلم في نهاية ممر يتصل بالنهر، وكان يتم نقش علامات على دعامة وتقاس بالذراع (طول الذراع في المتوسط يساوي ٥٢٥ . ٠ متر)، اختارت السلطات المصرية منذ حوالي ٢٠٠٠

عام قبل الميلاد ثلاث نقاط لتسجيل ارتفاعات فيضانات النيل بصفة رسمية: الأولى في إلفنتين[٤٣] والثانية في منطقة منف والثالثة في مركز بالدلتا غير معروف، وكان الموقع الكائن في منف هو الذي يقوم بالدور الأهم. وهكذا أمكن الحكومة أن تعرف عدة أشهر مقدما النتائج التي ستترتب على حالة الفيضان من الناحية الزراعية والناحية الضريبة. فإذا كان ارتفاع الفيضان في إلفنتين مثلا يبلغ ٢١-٢٢ ذراعا عند منتصف أغسطس فمعنى ذلك أن المحاصيل في إبريل - مايو ستكون جيدة. أما في منطقة منف فكان يلزم أن يبلغ الارتفاع ١٢-١٤ ذراعا حتى يعتبر الفيضان كافيا. لقد سمح مقياس النيل بإجراء تقدير في المدى المتوسط وكان يعتبر بالتالي «أداة من أدوات السلطة»[٤٤] ولكن دوره كان محدودا في النطاق الاقتصادي.

وكثيرا ما يشير المؤلفون إلى «حافظة البذر» *(Diagraphè tou sporou)* باعتباره إجراء كان يستعين به الملك لفرض توزيع تعسفي لمختلف أنواع المحاصيل في الأراضي المزروعة[٤٥]، وهو نظام لم يسر إلا لفترة محدودة في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد. وبالرغم من عدم الوضوح الذي لا زال يحيط بهذا النظام يمكن تلخيص طريقة عمله على الشكل الآتي: كانت الإدارة المركزية تقوم كل عام بإعداد حافظة البذر على ضوء التقديرات التي تكون قد أبدتها السلطات المحلية بمجرد انتهاء موسم الفيضان بحيث كان يمكن تقدير المساحات التي سيتم بذرها ومختلف أنواع المحاصيل فيها. فالأمر كان لا يتعلق إذن - على عكس ما قيل - ببرنامج إنتاج كان يحدد مقدما في الاسكندرية، ولكن الأمر يتعلق بأداة تقديرية تهدف إلى تحقيق أهداف ضريبية ليس إلا. وهذا التقدير كان يعتمد على البيانات التي كان يتم إعدادها على مستوى كل من الإقليم والقرية. وبمجرد ما كان يتم تحديد حافظة البذر في مكاتب الاسكندرية كان يتعين على الموظفين المحليين أن يسهروا على حسن تنفيذها. ويصبح أمين صندوق الإقليم مسئولا عن العمليات المرتبطة بها في نطاق دائرته، وكان عليه أيضا أن يوالي التفتيش على الزراعات لتحديد أوضاع البذر.

لقد جرى رجال التاريخ من قبل على النظر إلى النظام الملكي الإغريقي على الأقل خلال القرن الثالث قبل الميلاد كمثال للاقتصاد الموجه الذي يخضع للتحكم المركزي للدولة. ولكنهم اليوم يراجعون أنفسهم في هذه المسألة ويخففون منها ويبرزون تنوع حالاتها. لقد أوضحت بردية Yale 36 الدور الهام الذي كانت تقوم به الهيئات المحلية في إعداد حافظة البذر، وأوضحت نفس الأمر أيضا بردية ديموطيقية تتناول «خطة العمل» (راجع ما سبق، الفصل الأول/٣). وعلى ضوء هذا اتضح أن دور المسئول المالي في الاسكندرية كان قاصرا على اعتماد التقديرات التي كانت تتحدد محليا وعلى إعطاء الأمر بتنفيذها من الناحيتين الكمية والنوعية. ولا يعتبر هذا من قبيل التخطيط المركزي الذي يتم وضعه في الاسكندرية لفرضه

على نطاق البلد في مجموعه. وعلى ضوء هذا التفسير الجديد لحافظة البنر ولبعض الوقائع الأخرى التي تسير في نفس الاتجاه، يمكننا اليوم أن نعتبر الأفكار حول الاقتصاد الموجه وحول الدور القوي للدولة ممثلة «لنصف الحقائق»[٤٦].

الضرائب على الأشخاص

لم يكن هذا الأسلوب في فرض الضرائب متطورا لدرجة كبيرة في عصر الإغريق، ولا يوجد ما يؤكد ما إذا كان الإغريق قد عرفوا ضريبة مماثلة لضريبة الرؤوس الرومانية. كان قد جرى تعداد منذ القرن الثالث قبل الميلاد لعدد الأشخاص في كل عائلة وتم استخدامه لتحديد وعاء ضرائب أخرى مثل الضريبة على الملح. إن كلمة *laographia* التي كانت تعني ضريبة الرؤوس في العصر الروماني كانت تستخدم في عصر البطالمة لأداء معنى «تعداد» أو «قائمة السكان». وفي القرن الأول قبل الميلاد ظهرت في بعض البرديات المكتشفة في تبتينيس بالفيوم ضريبة عن كل رأس سميت *syntaxis* ولكننا لا نعرف فئات المواطنين الذين كانوا يخضعون لها.

كانت البيانات التي توفرها إقرارات التعداد تستخدم بجانب إقرارات أخرى لتحصيل الضريبة على الملح التي كانت تسمى *haliké*: كان الأطفال معفون من أداء الضريبة، وكانت هذه الضريبة تسري على النساء بسعر يقل عن السعر الذي كان مفروضا على الرجال، أما العبيد فكانوا يؤدون نصف الضريبة. والبيانات التي لدينا عن ضريبة *haliké* غير كاملة حتى الآن ومصدرها قوائم السكان لقرى الفيوم في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد وإيصالات أداء الضريبة. وقد اختلف سعر ضريبة الملح من عصر إلى عصر، وكذلك نجد أسعارا مختلفة للضريبة في نفس التاريخ. وكان يتم إعفاء بعض الأشخاص منها مثل الأطباء. وكان الإغريق يخضعون للضريبة مثل المصريين ولكن بسعر أقل أحيانا.

وكانت الأعمال الإجبارية – أو أعمال السخرة – من قبيل هذه الضرائب الشخصية، إلا أنه كان من الممكن إعفاء بعض أصحاب المهن المتميزة من هذه الأعمال. وكانت هذه الأعمال وكذلك الإعفاء منها تتفاوت تبعا للمكان كما تتفاوت من سنة إلى أخرى. ومن أهم أعمال السخرة التي كانت تفرض على الفلاحين المصريين صيانة الجسور والقنوات، والأعباء التي تفرض عليهم بمناسبتها كانت تتحدد أحيانا بمقدار ما يتحتم عليهم نقله من تربة. وكان على الفلاحين أيضا أن يؤدوا خدمات الحراسة في فترات الحصاد والري.

وكان مما يفرض على سكان البلاد – مصريين وإغريق – الاستيلاء على مساكنهم *stath-moi* لصالح الجنود والمستوطنين والموظفين الجائلين. إلا أن توزيع مثل هذه الأعباء لم يكن يجري بصفة منتظمة ولا بطريقة موحدة، ووجدت أوامر ملكية تقضي بإعفاء بعض الفئات الاجتماعية من هذا الالتزام.

ونورد فيما يلي الأمر *prostagma* الذي صدر عن بطليموس الثامن وكليوباترا الثانية (أخته) وكليوباترا الثالثة (زوجته):

«يعفى من الالتزام بتوفير المسكن الجنود الإغريق والكهنة ومزارعو الأراضي الملكية و... وغزالو الصوف وكل النساجين ورعاة الخنازير ومربو الأوز و... والعمال الذين يقومون بصناعة زيت السمسم وزيت الخروع والنحالون وصناع الجعة، وهذا بشرط أن يسددوا ما يستحق عليهم لإدارة الضرائب. ويتم إعفاء كل منهم في حدود منزل واحد هو الذي يقيم فيه. أما بالنسبة لباقي العقارات التي يمكن الاستيلاء عليها فلا يجوز شغل إلا نصفها فقط» (*C. Ord. Ptol.* 53, 1.168-177).

وترجع جذور هذا النظام بلا شك إلى المدينة الإغريقية. ولقد وصل هذا النظام إلى علمنا من خلال التظلمات التي كان يتقدم بها الأفراد من أعمال العسف والوحشية التي كانت تترتب أحيانا على هذه المشاركة السكنية الإجبارية.

وكان رعايا الملك يلتزمون أيضا بتقديم تموين «الضيافة» للقوات العسكرية ولإعاشة الملك وكبار الموظفين وضيوف الملك من الأجانب أثناء زياراتهم للأقاليم، وهذا الالتزام بالضيافة كان يرجع إلى تقليد شديد القدم في مصر. وكان المستوطنون الإغريق يخضعون – مثلهم مثل مزارعي الأراضي الملكية – لهذا الالتزام الذي كان يقتضي تسليم الحيوانات اللازمة للانتقالات وتقديم العلف والغذاء. وسرعان ما تحولت هذه الأعباء إلى ضرائب كانت تسدد نقدا. وفي القرن الأول قبل الميلاد أصبحت ضريبة *sitônion* عبارة عن مبلغ نقدي – قيمته مرتفعة في كثير من الأحيان – كان مندوبو الملك يفرضون أداءه على جماعة قروية بعينها. ويتعين أن نضيف إلى ما سبق «الهدايا» *xenia* التي كان يتم تقديمها إلى الملك. إلا أن هذه التسمية لا يجب أن تخدعنا: فهذه الهدايا لم تكن تقدم بطريقة تلقائية ولكنها كانت تفرض بطريقة تحكمية. وكذلك كان المستوطنون الإغريق يلتزمون بأداء مبالغ كانت تسمى *stephanos* تحولت إلى ضريبة حقيقية تؤدى نقدا، وكانوا يلتزمون بأدائها عند استلامهم قطع الأرض التي كانت تخصص لهم، وكذلك كان على هؤلاء أن يساهموا بصفة جماعية عندما كان يتم الاحتفال بمناسبة من المناسبات الملكية.

ضرائب أخرى

من بين الضرائب الأخرى المعروفة جيدا في مصر الإغريقية نذكر ما يلي:

– الضريبة على المراعي الموجودة ضمن الأراضي الملكية *ennomion*. فكان على أصحاب الماشية أن يدفعوا رسوما حتى يحق لقطعان ماشيتهم الرعي فيها.

- الضريبة على مزاولة بعض المهن *cheironaxion* مثل مهنة النسيج.

- ضريبة السدس على منتجات مزارع الكروم والحدائق وتسمى *apomoira*. وكان يتم تحصيلها حتى عصر بطليموس الثاني لصالح الكهنة، ثم قرر بطليموس الثاني تخصيص حصيلتها للشعائر التي كانت تقام لعبادة زوجته المتوفاة أرسينوي الثانية فيلادلفيا.

- ضريبة لصيانة الجسور وكانت تسمى *chômatikon*.

- ضريبة لصيانة الحمامات العامة ولحسن أدائها وكانت تسمى *balaneutikon*.

- رسم على انتقال الملكية كان يسمى *enkyklion*.

- رسم للإنفاق على الشرطة كان يسمى *phylakitikon*.

- رسم لأداء أجر الأطباء العموميين كان يسمى *iatrikon*.

وبالنسبة لكل من الرسمين الأخيرين كان يتم السداد مباشرة للمستحقين.

- ضرائب عينية على بعض المنتجات مثل الشمع والعسل والنسيج.

ويضاف إلى ما سبق الضرائب الجمركية التي كانت تسدد عند حدود كل إقليم وعند حدود مصر، كما تضاف أيضا الضرائب ذات الطابع المحلي، مثل تلك التي كانت تسدد إلى المعابد.

أداء النظام الضريبي: العيوب، التجاوزات، التطور والتكيف

لم يكن من الممكن بطبيعة الحال للنظام الضريبي أن يؤدي مهامه بطريقة مرضية إلا في ظل نظام ملكي قوي. ولقد ضعف هذا النظام إلى حد كبير بتأثير الحروب الخارجية والمنافسات داخل الأسرة المالكة التي كثيرا ما أدت إلى وقوع الحروب الأهلية والثورات الداخلية. ولقد اتجهت الأوضاع في مصر نحو الانحطاط بصفة خاصة اعتبارا من القرن الثاني قبل الميلاد. ولكن أخذت بوادر الأداء المعيب تظهر في النصوص قبل ذلك بكثير. وقد باحت محفوظات زينون منذ منتصف القرن الثالث قبل الميلاد بالكثير في هذا الصدد. وكلما ازداد ثقل الأعباء الضريبية كان الفلاحون يهربون من قراهم وكان يطلق على هذه الظاهرة *anachôrèsis* في اللغة الإغريقية، وهذه الظاهرة كانت تنتشر دائما كالوباء في مصر.

لقد لجأ الملوك - كلما اضطرتهم الظروف حثا على تحقيق أداء زراعي أفضل - إلى إصدار عفو عام وإلى فك الالتزامات العينية وإلى إنقاص الضرائب. ونورد فيما يلي التدابير التي اتخذها بطليموس الثامن وكليوباترا الثانية وكليوباترا الثالثة في عام ١١٨ قبل الميلاد:

> «لقد تقرر بالنسبة لمناطق الكروم والحدائق أنه إذا غرس المزارعون في الأراضي التي كانت غارقة ثم جفت في خلال المدة من عام ٥٣ حتى عام ٥٧ [(٤٧)] أن يتم إعفاءهم

من الضرائب اعتبارا من سنة الفرس وذلك لمدة خمس سنوات. ثم اعتبارا من السنة السادسة ولمدة ثلاث سنوات أخرى سيسددون الضرائب بسعر مخفض. واعتبارا من السنة التاسعة سيسددون جميعا نفس الضرائب التي يلتزم بأدائها ملاك الأراضي التي تستحق عليها الضرائب. وبالنسبة لمزارعي منطقة الاسكندرية فسيتم منحهم – بالإضافة إلى الميزات التي تقررت لأراضي داخل البلاد – مهلة إضافية قدرها ثلاث سنوات». (*C. Ord. Ptol.* 53, 1.93-98)

وترجع عيوب النظام أيضا إلى أعمال العسف التي كان يرتكبها الموظفون ونعرف منها الكثير من الحالات التي كشفت عنها الشكاوي التي كان يقدمها ضحايا هذه الأعمال، كما كشفت عنها الأوامر التي كانت تصدر لمنع أعمال الابتزاز مما يثبت أن هذه الأعمال كانت شائعة.

لقد ترتب على مثل هذه الوقائع التي كانت كثيرة الحدوث، كما ترتب على سنوات الحرب والاضطرابات الداخلية، حدوث انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي وفي الموارد الضريبية بالتالي. وعندما نجح أوكتافيوس في الاستيلاء على مصر وجد بلادا في وضع اقتصادي غير مشجع.

٢- العصر الرومانى

كانت المهمة الأولى للفاتحين الجدد هي إعادة تنظيم الموارد ووسائل استغلال مصر. وتوجد عبارة مشهورة نسبت إلى الإمبراطور تيبريوس ولكن الأرجح أن الذي وردت على لسانه هو الإمبراطور كلوديوس، وهذه العبارة تبرز هذا الشغل الشاغل للسلطة الرومانية. كان أحد الولاة قد أرسل إلى روما إتاوة تزيد من حيث قيمتها عن المحدد لها، فأرسل له الإمبراطور قائلا: «إني أريد لأغنامي أن تجتز لا أن تذبح» (*Dion Cassius* 57, 10, 5). لقد تم إذن إعادة تنظيم البنيان المالي والإداري لهذه الولاية الجديدة التي أضيفت إلى الإمبراطورية وذلك لضمان عائد أحسن. ولقد اعتمد النظام الجديد على اتجاهين أساسيين هما الزيادة الكلية للضرائب النقدية وتطوير تحصيل الضرائب بواسطة نظام الواجبات المفروضة *liturgies*.

نظام الأراضى والضرائب العقارية

كانت الأراضي المملوكة للدولة تسمى – شأنها من قبل – «الأراضي الملكية» وكان يلحق بها أيضا «الأراضي العامة» *(dèmosia gè)* التي كانت تتكون جزئيا مما تتم مصادرته من أراضي المستوطنين الإغريق وما تتم مصادرته من أراضي المعابد.

وظهرت عند بداية السيطرة الرومانية أراضي الأوسية *ousiai* وكان يقصد بها الملكيات العقارية الكبيرة التي كانت مملوكة للعائلة الإمبراطورية وندماء الإمبراطور وكبار الملاك من الشيوخ أو الفرسان. وقد تمت مصادرة جميع أراضي الأوسية في النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي لكي تعود من جديد إلى ذمة الإمبراطور: وسميت أراضي الذمة *(ousiakè gè)*. وفي الاسكندرية كان المسؤول عن الشئون المالية *procurator usiacus (epitropos ousiakôn)* هو الذي كان يتولى مسئولية إدارة هذا الجزء من الأراضي المصرية.

ومن ناحية أخرى زادت خلال الفترة من نهاية القرن الأول حتى القرن الثالث الميلادي الملكيات المتوسطة والصغيرة لدى سكان الاسكندرية والعواصم ولدى المحاربين القدامى من الرومان(٤٨).

استمر سداد الضرائب العقارية عينا بالنسبة للأراضي المزروعة غلالا، وكان القمح المستحق يسلم إلى الشون *thèsauroi* التي كان يشرف عليها أمناء، ثم ينقل إلى الاسكندرية ومنها إلى روما، وكانت الكمية المقررة على مصر تكفي لغذاء سكان روما ثلث العام. (Flavius Josèphe, *Guerre Juive*, 11, 386)

وقد أخذ العبء الضريبي أيضا شكلا آخر يسمى epibolè ويقوم على إلزام ملاك الأراضي الخاصة بأن يزرعوا الأراضي الحكومية المجاورة التي لم يستأجرها أحد. وكان يمكن لعبء الضريبة أيضا أن يفرض على قرية بكاملها على أن يقوم أهالي القرية من الملاك بتوزيع العبء فيما بينهم، ومن هنا جاء اسم هذه الضريبة «التوزيع» epimerismos.

بالإضافة إلى السداد العيني وإلى الإلزام الإجباري بزراعة أراضي محددة كانت توجد أيضا الضرائب النقدية الآتية:

– ضريبة مفروضة على جميع فئات الأرض المملوكة ملكية خاصة، وهذه الضريبة كانت مخصصة من حيث المبدأ لصيانة الجسور والترع، وكانت تسمى naulion والمعنى العرفي لهذه الكلمة هو وحدة قياس مكعبة للتربة المنقولة.

– ضريبة مقابل رفع الأرض مساحيا تسرى على مزارع العنب وعلى الحدائق وأراضي الخضروات وكانت تسمى geômetria.

– ضريبة بسعر ثابت عن كل أرور وتسرى على مزارع العنب والحدائق، وكانت تسمى eparourion.

– ضريبة apomoira التي كانت في العصر الإغريقي تمثل نسبة عينية من محصول العنب والحدائق، وأصبح يتم تحصيلها نقدا بسعر ثابت لكل أرور، ثم تمت زيادتها بمناسبة التضخم الذي طرأ في القرن الثالث الميلادي.

ضريبة الرؤوس وغيرها من الضرائب على الأشخاص

أعمال التعداد والإقرارات

ضريبة الرؤوس التي كانت معروفة هي ضريبة *laographia*، ويلتزم بأداء قيمتها بالكامل كل الأهالي المصريين من الذكور من سن ١٤ إلى ٦٠، ولم يكن سعر الضريبة واحدا بل تفاوت من إقليم إلى آخر. وقد أعفيت بعض الفئات المتميزة من أداء الضريبة، ومن هذه الفئات الرومان والإغريق من سكان المدن، وأعضاء متحف الاسكندرية، وبعض الكهنة من ذوي الأهمية في المعابد، وبعض كبار الموظفين من غير الرومان خلال فترة مباشرتهم مهامهم. وقد ذكرنا من قبل أن أبناء العواصم مثل أوكسيرينخوس وهرموبوليس كانوا يؤدون ضريبة الرؤوس بسعر مخفض. وهكذا نرى أن أداء هذه الضريبة كان عنوانا للوضع الاجتماعي الأدنى، وأن عدد من كان يؤديها من سكان مصر كان يقل كلما ارتفع المستوى الاجتماعي. ولكن يلاحظ أن العبيد كانوا يعفون من أدائها أيضا كلما كان أسيادهم متمتعين بالإعفاء، وأن عبيد طبقة أبناء العاصمة كانوا يؤدون الضريبة المخفضة التي كان يلتزم بأدائها أسيادهم. ولقد وصلت إلينا المئات من الإيصالات التي تثبت أداء الضريبة والكثير منها مكتوب على الأستراكا. ومعظم الملتزمين بأداء الضريبة كانوا يفضلون أداء القيمة السنوية المستحقة على أقساط متعددة.

ولكي لا يهرب أي شخص من الملتزمين بضريبة الرؤوس من أدائها كان يُتّبع نظام للتعداد يتم إجراؤه بانتظام كل ١٤ عاما، وهو يقوم على «إقرارات التسجيل لكل منزل» *(kat'oikian apographai)*. إننا نجد هذه التسمية اعتبارا من عام ٦١-٦٢ الميلادي، ولكن النظام كان يرجع ربما إلى عصر أوجستوس وعلى الأقل إلى عصر تيبريوس. وبموجب هذا النظام كان على رب كل عائلة أن يقوم بقيد كل الأفراد المقيمين معه محددا أسماءهم وأعمارهم، وإن لم يفعل كان يتعرض لعقوبات قاسية. وكانت هذه الإقرارات تصل إلى حاكم الإقليم أو إلى السكرتير الملكي للإقليم أو لكليهما معا، ويتم إلصاقها بعضها إلى بعض بحيث تشكل لفائف كانت ترقم وتحفظ في مكاتب العاصمة. وكانت تتم أيضا الرقابة على السكان من خلال إقرارات الميلاد والوفاة ومن خلال المستندات المقدمة طبقا لنظام الرقابة على الوضع الاجتماعي *epicrisis*، وبموجب هذا النظام كان يتم التحقق من وضع الذين كان لهم حق الإعفاء من أداء الضريبة أو حق أدائها بسعر مخفض.

وكانت توجد ضرائب شخصية أخرى نذكر من بينها:

- ضريبة لصيانة الجسور ونظام الري وكانت تسمى *chômatikon*.

– ضريبة على الخنازير تسمى hyiké وربما كانت هذه الضريبة تهدف إلى توريد حيوانات القرابين للمعابد الإغريقية والرومانية.

– ضريبة لصيانة الحمامات العامة *balaneutikon*.

– عدة ضرائب لأداء أجور قوات الشرطة مثل *eremophylakia* التي كانت تحصل لصالح الحراس الذين يراقبون الصحراء.

– ضريبة مستحقة على اليهود *ioudaikôn talesma* وقد تم فرضها بعد سقوط القدس وهدم المعبد عام ٧٠ الميلادي، ويبدو أنها كانت مخصصة لإعادة بناء معبد جوبيتر في القدس الذي كان قد تم حرقه أثناء الثورة اليهودية ضد الرومان.

– وكانت توجد ضرائب أخرى تستحق على الحرفيين لكي يصبح لهم حق مزاولة نشاطهم الحرفي مثل *cheironaxion*.

– كان الأشخاص يلتزمون ببعض الضرائب وفقا لمبدأ المسؤولية الجماعية مثل «الضريبة الموزعة عن الذين هربوا» *merismos anakekhôrèkotôn* وكذلك «الضريبة الموزعة عن المعسرين» *merismos aporôn*، والغرض من هذه الضرائب هو تعويض النقص الذي ينشأ بسبب المواطن الممتنعين إما بسبب اختفائهم من محل إقامتهم الضريبي أو نتيجة لإعسارهم وعدم استطاعتهم أداء المستحق عليهم.

السخرة والواجبات المفروضة

من الابتكارات الهامة للرومان في مصر تطوير نظام الواجبات المفروضة (الإلزامية) *li-turgie* وبموجب هذا النظام أصبحت جباية الضرائب المباشرة لا يعهد بها إلى مستأجرين ولكن يقوم بها أشخاص كواجب مفروض عليهم يلتزمون بموجبه بتحصيل للإيرادات نقدا وعينا مع كل المتأخرات ونقلها إلى الاسكندرية، دون أن يحصلوا على أي مقابل عن عملهم مما أدى إلى تخفيض نفقات الإدارة إلى حد بعيد، ومن ناحية أخرى أدى هذا النظام إلى ضمان تحقق الإيرادات الضريبية لأن أموال المسؤولين عن التحصيل كانت تضمن ما يفرض عليهم تحصيله.

لقد كانت توجد منذ العصر الإغريقي بعض أشكال الأعمال الإلزامية، على سبيل المثال نجد في المناطق التي كانت كائنة خارج المدن الإغريقية أن الملك كان يفرض بعض الأعمال في مجالات الزراعة والنقل وإعاشة الجنود وغيرها. وكانت توجد في المدن أيضا واجبات مفروضة مأخوذة عن المدن الإغريقية القديمة مثل الالتزام بمستلزمات الجيمنازيوم. ولكن اتسعت في العصر الروماني مجالات هذه الأعمال اتساعا كبيرا وكانت تفرض على الأشخاص بدون

مقابل. ولقد تطور هذا النظام تدريجيا منذ القرن الأول الميلادي حتى وصل إلى ذروته قبل نهاية حكم تراجان (١١٧–١٣٨ ميلادية). وبالرغم من أننا نعترف اليوم بخطئنا إذ كنا ننسب من قبل إلى الإلزام كثيرا من المهام التي لم تكن في الواقع تتم بهذا الطريق أو أنها لم تصبح كذلك إلا في وقت لاحق[٤٩]، إلا أن من المؤكد مع هذا أن كثيرا من الأعباء الإدارية والأمنية كان يتم تنفيذها كواجبات مفروضة حتى في أصغر المواقع أيضا.

كانت تُحدَّد لهذه المهام فترة تتراوح بصفة عامة بين سنة واحدة وثلاث سنوات، ويتم اختيار الملتزمين في كثير من الحالات على الوجه التالي: يقوم سكرتير القرية – مع المرؤوسين التابعين له – بإعداد قائمة بالأشخاص القادرين اقتصاديا على تحمل العبء. وكانت قيمة النصاب *poros* – أي الحد الأدنى من الثروة اللازمة – تتفاوت من مهمة إلزامية إلى أخرى. وترسل القائمة إلى حاكم الإقليم الذي كان يعتمدها ويأمر بإعلانها. ويتم اختيار جباة الضرائب وأمناء الشون عن طريق القرعة بواسطة حاكم المنطقة بناء على قائمة يعدها حاكم الإقليم تتضمن عديدا من المرشحين. وإذا تم اختيار أحد الرجال عن طريق الخطأ، إما لأنه يتمتع بالإعفاء أو لأنه لا يمتلك الموارد التي تؤهله لأداء الالتزام، فلقد كان المسؤول عن اختياره يلتزم بإيجاد من يحل محله أو أن يتولى هو نفسه القيام بالعمل الإلزامي بدلا عنه. وقد تم اكتشاف بعض الشكاوي المرسلة من ضحايا الاختيارات التعسفية أو غير القانونية إلى كبار الموظفين.

بالإضافة إلى الالتزامات التي كانت مخصصة «لأراضي الذمة» وفق التعبير الروماني، والتي كان يلزم لأدائها توافر حد أدنى من الموارد، فلقد كانت توجد أيضا خدمات إلزامية «بدنية» ومن هذا القبيل سخرة «الخمسة أيام» *penthemeros* التي أشارت إليها «شهادات العمل في الجسور» وهذه السخرة تتضمن الالتزام بتخصيص عمل خمسة أيام دون مقابل لصيانة شبكة الري.

وقد تمتعت بعض الفئات المميزة بالإعفاء من أداء اية أعمال تقوم على الواجبات المفروضة، من هؤلاء المواطنون الرومان والرياضيون الذين حققوا انتصارات وأعضاء بعض الجماعات المهنية مثل موردي الجيش. ومن ناحية أخرى كانت الأعمال الإلزامية التي كانت تستلزم جهدا بدنيا تفرض على فئات محددة تحديدا دقيقا، ومن الفئات التي كانت تعفى من هذه الأعمال النساء وقدماء الجنود وبعض الكهنة والرجال المسنين أو العاجزين.

وقد أصبحت الواجبات المفروضة تشمل في النهاية الجانب الأكبر من المهام الإدارية: مثل أعمال الرقابة على الفيضان والإشراف على العمليات الزراعية وأعمال التعداد والرقابة على السكان وعلى الملكيات وجباية الضرائب والرسوم والإشراف على الإنتاج الحرفي وعلى

الأنشطة التجارية والمحافظة على الأمن العام. وكانت اللغة غنية بالتعبيرات المختلفة التي تعبر عن مختلف الأعمال الإلزامية ومن تنوعها. وأصبحت هذه الواجبات المفروضة تمثل بسبب كثرتها الشديدة عبئا ثقيلا على كل من أبناء القرى والعواصم. وقد ازداد الأمر خطورة منذ نهاية القرن الثاني الميلادي بصفة خاصة وذلك عندما تعمقت الأزمة الاقتصادية وزاد الإفقار العام. وقد كان الكثيرون – حتى من قبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد – يهربون للتخلص من الأعباء والالتزامات التي أصبحوا لا قبل لهم على تحملها. وقد صدر أمر من أحد ولاة مصر (*BGU 372*) في عام ١٥٤ الميلادي قضى «بالعفو عن كل من هرب للتخلص من بعض الواجبات المفروضة بسبب الفقر حيثما كانوا ممن لا زالوا يعيشون في الخوف بعيدا عن بيوتهم».

الضرائب الأخرى

لا تقف قائمة الضرائب عند هذا الحد:

– كانت تفرض رقابة ضريبية من خلال نظام إقرارات الملكية *apographai* وبصفة خاصة على قطعان الماشية. وقد استندت الدولة على هذه الإقرارات لفرض ضريبة على الخرفان والجمال والحمير، بالإضافة إلى الرسم المفروض للحصول على حق الرعي *ennomion*. وربما كانت *tokadeia* تمثل أيضا ضريبة على الطيور.

– وكانت توجد أيضا رسوم على بعض المنتجات مثل الملح والجعة والزيت التي كانت لا تزال خاضعة للاحتكار بصفة جزئية، وبالرغم من أن نظام تأجير الضريبة كان في سبيله إلى الاختفاء مع انتشار نظام الإلزام بالتحصيل.

– كانت توجد أعباء إلزامية يتعين أداؤها لصالح الجيش بعضها عينا مثل القمح والشعير والملابس والجلود والقش، والبعض الآخر نقدا، وكانت مثل هذه المساهمات تفرض بمناسبة الاحتفال بالمناسبات الإمبراطورية، مثل اعتلاء أحد الأباطرة العرش. وقد تحولت هذه المساهمات إلى ضريبة تسمى «التاج» *stephanos* ظلت تسدد بصفة سنوية حتى نهاية القرن الثاني الميلادي. وبمناسبة زيارة أحد الأباطرة أو أحد كبار الموظفين كان يتم الاستيلاء على الدواب ومواد الإعاشة والمساكن.

– وكانت توجد ضرائب نسبية («تبعا للقيمة» *ad valorem*) ومنها ضريبة *enkyklion* التي كانت تفرض على التصرفات الناقلة للملكية، وكانت نسبة هذه الضريبة تبلغ من حيث المبدأ ١٠٪ من قيمة الشيء. وكانت ضريبة *anabolikon* تفرض في أوقات الحروب للمساعدة في تغطية نفقات الجيش بالإضافة إلى القمح الذي كان يُجبى لإعاشة القوات. وكذلك فُرضت أيضا ضريبة على بعض الأنشطة الحرفية والتجارية تبعا لقيمة المنتجات. وفُرضت على عتق العبد ضريبة كانت تبلغ «واحد من عشرين من قيمة العتق» *eikostè eleutherôseôs*.

- وكانت توجد ضرائب جمركية وضرائب ترانسيت على البضائع ومكوس مرور على الأفراد والحيوانات ولها عدة أنواع: ١- الضرائب التي كان يتم تحصيلها عند الحدود الخارجية لمصر، ٢- الضرائب التي كان يتم تحصيلها عند الحدود الشمالية والحدود الجنوبية لكل من منطقة أرسينوي ومنطقة هبتانوميا (التي كانت تشمل الأقاليم السبعة المكونة لمصر الوسطى)، و٣- الضرائب التي كانت مفروضة على التصدير والاستيراد من إقليم إلى آخر. ومن الضرائب التي تدخل ضمن النوع الثاني ضريبة أشارت إليها النصوص قدرها ٣٪ كانت تحصل عند المرور من مني التي تقع عند الحدود الشمالية لمنطقة أرسينوي.

وكان يوجد طريق هام يبدأ من عند قفط تستخدمه القوافل للوصول إلى ميناءين على البحر الأحمر هما ميناء ميوس هورموس وميناء برينيكي، وكانت تمر منهما بالضرورة التجارة المتجهة إلى الهند وبلاد العرب وشرق أفريقيا. وكان يتم تحصيل رسم مرور عند قفط التي تمر عندها كميات كبيرة من البضائع. والواقع أن جانبا كبيرا من المبادلات التجارية للإمبراطورية الرومانية مع الهند كان يتم من خلال مصر، وكان يتم شراء التوابل والمنتجات الفاخرة الأخرى من بلاد العرب ثم يتم نقلها إلى الاسكندرية حيث يجرى تصنيعها، ثم ترسل إلى روما وإلى باقي أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وفُرضت أيضا مكوس مرور عند قفط على الأشخاص وعلى الحيوانات. وقد تضمن أحد النقوش (*OGIS 674*) جدولا للمكوس يرجع إلى عام ٩٠ الميلادي: وبموجبه كان يفرض على زوجات البحارة والجنود ٢٠ دراخمة وعلى الجمل أوبول واحد)(سدس من الدراخمة) وعلى الحمار ٢ أوبوله ويبدو أن هذا الفرق يرجع إلى أن الحمار كان يستهلك من الماء أكثر من الجمل في مراكز الماء التي تقع على الطريق المؤدي إلى موانى البحر الأحمر.

لقد كان النظام الضريبي الروماني - مثلما كان في العصور السابقة على الرومان - نظاما معقدا طرأت عليه الكثير من التعديلات خلال السنين، ولم يكن نظاما واحدا متسقا بالنسبة لجميع أجزاء مصر. ولا تزال توجد في هذا النظام جوانب مجهولة كثيرة بالرغم من آلاف الوثائق التي تشمل إيصالات سداد الضرائب وقوائم الممولين وقوائم الأشخاص الملتزمين بالواجبات المفروضة وسجلات الضرائب وسجلات المتأخرات الضريبية والبيانات المساحية. ولقد تميز العصر الروماني بصرامة أكبر في تحصيل الضرائب إذا ما قورن بالفوضى التي كانت قد سادت عند نهاية العصر الإغريقي. وكذلك تميز العصر الروماني بالمجهودات التي بذلت لمنع تعسف الجباة من خلال الأوامر التي كان يصدرها الولاة لتصحيح التجاوزات التي كانت تكشف عنها الشكاوى. وفي هذه النقطة الثانية نجد أيضا سمة من سمات النظام الضريبي الإغريقي عندما كانت الأوامر الملكية تسعى بنفس الطريقة إلى حماية الممولين من ابتزاز الموظفين المحليين.

القضاء والقانون

يعالج هذا الفصل(٥٠) تنظيم القضاء، ويرتبط هذا التنظيم ارتباطا وثيقا بالنظام الإداري. ليس من المستغرب إذن أن نجد في مجال القضاء موظفين سبق أن أشرنا إلى بعضهم سواء على نطاق الحكومة المركزية في الاسكندرية أو على النطاق المحلي في العواصم والأقاليم. وكثيرا ما كان يحدث أن يشغل نفس الأشخاص اختصاصات إدارية وقضائية في نفس الوقت. فالفصل بين السلطات الذي نراه في مجتمعاتنا الحديثة لم يكن معروفا في الأزمنة القديمة بنفس الدرجة من الوضوح.

لقد استنبطنا الأحكام القانونية المختلفة التي كان يطبقها القضاة من خلال مباشرة هؤلاء القضاة لمهامهم القضائية. ودون أن نتعرض لتفاصيل هذه الأحكام القانونية المختلفة سنكتفي في هذا العرض بتحديد مختلف الأصول التي كانت الأحكام القضائية تستمد منها أحكام القوانين والأعراف التي كان يخضع لها المتقاضون في مصر الإغريقية ثم في مصر الرومانية. لقد كانت تسري في مصر أحكام قانونية مختلفة على كل مجموعة من مجموعات السكان المختلفة. ومن هنا جاء مبدأ «تعدد الأنظمة القانونية» وهو من المسلمات الأساسية التي لا يمكن بدونها فهم التنظيم القضائي وفهم تطوره في هذا البلد.

ويمكن تمييز ثلاث مراحل تبعا للتطور التاريخي:

١- في القرن الثالث قبل الميلاد تم إرساء وتنظيم أداء قواعد النظام القضائي الذي أدخله بطليموس الثاني وفقا لتقاليد المدينة الإغريقية.

٢- في القرن الثاني والأول قبل الميلاد اختفى تدريجيا هذا النظام، وانفرط القضاء في ظل بيروقراطية متعددة الأشكال.

٣- القضاء في عصر السيطرة الرومانية حتى الإصلاحات التي أجراها دقلديانوس والتي أفقدت مصر وضعها السياسي الخاص بحيث أصبح نظامها لا يختلف عن النظام في باقي أجزاء الإمبراطورية.

١- القرن الثالث قبل الميلاد

القضاء بواسطة الملك ومندوبيه

كان الملك – الذي ورث فرعون – هو القاضي الأعلى، وكان قيامه بتولي مهمة القضاء – وكذلك مهمة التشريع الذي يفرضه – يعتبر من قبيل «الحسنة» (*philanthrôpon*) فالملك بحكم كونه قاضيا كان مشرعا في نفس الوقت. فعنه كانت تصدر المراسيم *diagrammata*(٥١) والأوامر *prostagmata* والإخطارات العامة الرسمية *programmata* وتصحيحات القوانين القائمة من قبل. كان القانون المطبق على الكافة من جميع فئات السكان واردا بصفة خاصة في كل من *diagrammata* و*prostagmata*، الأولى تشمل الأحكام المعيارية العامة في المسائل المالية والإدارية والإجرائية وتلك المتعلقة بالقانون الجنائي وبالقانون الخاص. والثانية تشمل الأوامر التي تتعلق بالكافة أو بمصالح محدودة وتصدر في جميع المسائل المتعلقة بالقانون العام أو القانون الخاص إما بمبادرة من الملك أو بناء على طلب مقدم من أولي الشأن.

أقيم النظام القضائي الذي نلحظ أداءه في مختلف الوثائق المتعلقة بالموضوع بموجب مرسوم *diagramma* يرجع على الأرجح إلى السنوات الأولى من حكم بطليموس الثاني (نحو عام ٢٧٥ قبل الميلاد) ولا نعلم ما إذا كان الأمر يتعلق بمرسوم واحد أو بسلسلة متتابعة من المراسيم. وقد أشارت برديات عديدة لهذا النظام، على سبيل المثال بمناسبة تنظيم شروط تنفيذ الديون المستحقة وذلك بالإشارة إلى «أحكام التنفيذ طبقا للمرسوم».

كان من حق الملك – نظريا – أن يباشر بنفسه وبصفة مباشرة القضاء، وكثير من الشكاوي والعرائض كانت توجه إليه مباشرة، ولكنها بطبيعة الحال لم تكن تصل كلها إلى قصره في الاسكندرية وأغلبها لم يكن يتعدى حدود مكتب حاكم الإقليم. ولهذا الحاكم – بوصفه من الموظفين الملكيين – اختصاصات في إدارة القضاء: فقد كُلّف بصفة خاصة بتصنيف العرائض وإجراء بعض التحقيقات والتوفيق بين الخصوم، وبصفة عامة القيام بجميع الأعمال الأخرى التي تسبق مرحلة التقاضي. وأصبح حاكم الإقليم اعتبارا من حكم بطليموس الثاني يباشر الفصل في بعض المنازعات بموجب ما يتمتع به من سلطة الإكراه والإلزام. وكان يوجد في كل إقليم مشرف كان يتولى تحت إمرة الحاكم مراقبة إدارة القضاء.

ومن ناحية أخرى تولّى مندوبون متخصصون في المهام القضائية مباشرة أعمال القضاء الملكي، وتمتّع هؤلاء القضاة الملكيون باختصاصات واسعة منذ الأصل، بل لقد ازدادت اختصاصاتهم اتساعا في القرون التالية. كان هؤلاء في البدء قضاة متجوّلين في مجموعات كل منها تتكون من ثلاثة أشخاص وتنتقل في أرجاء البلاد بصفة دورية للفصل في القضايا

التي ترتبط من قريب أو من بعيد بالموارد الملكية وللفصل أيضا في جميع أنواع القضايا الخاصة. وكانت المحاكم التي تشكلها هذه المجموعات مفتوحة الأبواب للجميع من مصريين وإغريق. واعتبارا من حكم بطليموس الرابع (عام ٢٢٢- ٢٠٥ قبل الميلاد) استقر القضاة وكونوا جهازا قضائيا ثابتا لكل إقليم، وكانت كل محكمة تتشكل من ثلاثة قضاة ومن مقدم للدعوى *eisagôgeus*.

المحاكم المستقلة ذات الاختصاص الوطني

تم إنشاء محاكم خاصة للسكان المتحدثين باللغة اليونانية ولم يكن هؤلاء قاصرين على المهاجرين الإغريق، وسميت هذه المحاكم *dicastéres*، كانت توجد منها محاكم للمدن الإغريقية ومحاكم المناطق خارج هذه المدن وكلها تتشكل بنفس الطريقة. وكان يوجد في كل محكمة منها مقدم للدعوى ممثلا للملك وكل محكمة تتسمى على اسم مقدم الدعوى فيها فيقال «محكمة مقدم الدعوى فلان»(٥٢). ويبدو أن كل محكمة كانت تتشكل من عشرة قضاة كحد أقصى يتضح من أسمائهم أصلهم الإغريقي، ويتم اختيارهم بالقرعة ويجوز لأي طرف في الدعوى أن يرد أي قاض منهم مما يعتبر إحياء لتقاليد المدينة الإغريقية.

أما المتقاضون الناطقون باللغة المصرية فقد كانت لهم محاكم خاصة تسمى *laocrites*، والمدلول الدقيق لهذه الكلمة مختلف عليه. قد يكون «قضاة الشعب» أو «قضاة صفوة الأهالي»؟ على أي حال فلقد كانت أحكامهم تصدر باللغة المصرية وطبقا للقانون الأهلي («طبقا لقوانين البلاد»). ويعاون هؤلاء القضاة مقدم دعوى كان إغريقيا(٥٢).

وبالإضافة إلى هذين النوعين من المحاكم كانت توجد أيضا محاكم أخرى تسمى *koino-dikion* ومعناها «المحاكم المختلطة»، والمفروض أنها تختص بالفصل في المنازعات بين الإغريق والمصريين، ولكننا من الناحية العملية لا نعرف أي شيء عنها.

تعدد الأنظمة القانونية وتدرجها

كانت توجد شبكتان متوازيتان من المحاكم إغريقية وأهلية، وكل منها يطبق أحكاما قانونية مختلفة، إلا أن القانون الملكي كان مفروضا فوق كل الأحكام القانونية المختلفة ويسري على كل الرعايا في الدولة البطلمية أيا كانت تبعيتهم الوطنية. وقد طبقت المحاكم المشار إليها القواعد المستمدة سواء من التقليد القانوني الإغريقي أو من التقليد القانوني المصري وذلك فقط في المسائل التي لم تنظمها القوانين الملكية.

كان المصريون يقومون بتحرير عقودهم ويتزوجون ويرثون بموجب أعمال محررة بالديموطيقية بمعرفة موثقين مصريين طبقا للقانون الأهلي. وكانت المحاكم الأهلية تصدر أحكامها استنادا إلى هذا القانون الذي كان البطالمة يسمونه *hoi nomoi tès chôras*.

ولا ريب أن محاكم الناطقين بالإغريقية *dicastères* القائمة في المدن الإغريقية كانت تفصل بدورها في القضايا بموجب أحكام القوانين الذاتية السارية في كل مدينة، ومعلوماتنا عن هذه القوانين قليلة، فيما عدا تلك التي كانت تخص مدينة الاسكندرية.

أما محاكم الناطقين بالإغريقية الموجودة خارج المدن الإغريقية فقد كانت تطبق مبادئ «القانون الإغريقي المشترك» *politikoi nomoi* الذي كان يتبعه من الناحية الفعلية المهاجرون الإغريق المقيمون خارج المدن الإغريقية في مصر، وكانوا قد أتوا من عالم المدن (*poleis*) التي أصبح نظامها القانوني تقليدا قانونيا متبعا في مصر في مواجهة القوانين والأعراف الأهلية *nomoi tès chôras*.

والمفهوم الذي كان يقوم عليه هذا النظام هو إذن مفهوم المساواة بين الغزاة والخاضعين للغزو. فلقد احتفظت كل من الفئتين بتقاليدها القانونية، وخضعت المحاكم في أدائها لنفس المبادئ، كما قامت الرقابة الملكية بدورها بالنسبة للجميع، وكانت مختلف الأنظمة القانونية خاضعة للتشريع الملكي الذي احتل المرتبة الأولى وكانت له الأولوية في التطبيق.

إن مفهوم الحكم المطلق هو الطابع المميز للملكيات الشرقية ولكن هذا المفهوم كان أكثر اعتدالا في مصر بالنسبة لمجال التنظيم القضائي: فالنظام الذي أقامه بطليموس الثاني احترم بنفس الدرجة قانون المغلوبين وقانون الغالبين، ولم يكن يقوم على تحكم سلطة متسلطة ولكنه عمل في إطار قانوني مستمد من تقليد المدينة الإغريقية.

قضية هيراكليا في عام ٢٢٦ قبل الميلاد

قدمت لنا بردية محفوظة في دبلن *P.Petrie III,21g* (٥٤) تطورات قضية تداولت أمام المحكمة الإغريقية لكروكوديلوبوليس- أرسينوي (الفيوم)في عام ٢٢٦ قبل الميلاد.

بعد الإشارة إلى التاريخ قدمت البردية بيانات عن تشكيل هيئة المحلفين التي كان يرأسها رجل يدعى زينو ثيميس ويبدو من اسمه أنه كان إغريقيا وكذلك أيضا كانت أسماء كل القضاة. كان الحاكم قد تلقى عريضة موجهة إلى الملك فأصدر أمرا *prostagma* إلى مقدم الدعوى لتشكيل هيئة المحلفين.

والوثيقة عبارة عن محضر تضمن أولا نص شكوى المدعى *egklèma*: أقام المدعو دوزيثيوس الدعوى ضد المدعوة هيراكليا إبنة ديوس دوبوس مكلفا إياها بالحضور أمام المحكمة، وحضر معها طبقا للقانون الإغريقي الوصي عليها. أخذ المدعي على المدعى عليها أنها سبته علنا وأنها ردت على الشتائم التي رد بها المدعى بأن أمسكت بمعطفه. وقدر المدعي الأضرار التي لحقت به من فعل المدعى عليها بمبلغ ٢٠٠ دراخمة طالب بإلزام المدعى عليها بها.

لم يحضر المدعي دوزيثيوس وحضرت المدعى عليها هيراكليا التي استمرت في مباشرة الدعوى مقيمة دعوى مضادة ضد المدعي. ونجد في الفقرات 1.40-45 أنها تستند إلى المرسوم *diagramma* القضائي الذي كان قد أصدره بطليموس الثاني:

> «إن المرسوم الذي قدمته هيراكليا للمحكمة يلزمنا في كل المسائل التي نعرف أن المراسيم قد نظمتها أو التي تم توضيح ذلك لنا بشأنها، إنها تلزمنا بأن نصدر أحكامنا وفقا لها. أما بالنسبة للمسائل الأخرى التي لم تنظمها هذه المراسيم الملكية ولكنها موجودة في القوانين الإغريقية المشتركة *polītikoi nomoi* فستطبق بشأنها ما جاء في هذه القوانين. أما بالنسبة لكل المسائل الأخرى لسنحكم تبعا للرأي الأكثر اتفاقا مع العدالة».

إن لهذا النص قيمة جوهرية، فهو يحيل إلى المرسوم القضائي الذي أصدره بطليموس الثاني ويحدد المبادئ التي تنظم تدرج القوانين من حيث التطبيق بحيث تكون الأولوية للقانون الملكي ومن بعده للقوانين الإغريقية والمصرية. وكذلك أشار النص إلى «اتباع الرأي الأكثر اتفاقا مع العدالة»، وهذا يدخل في نطاق التقليد الإغريقي الذي كان يتم بموجبه سد النقص في القانون عن طريق اتباع هذا المبدأ.

وقد أشار السطر الأخير من الوثيقة إلى أن الحكم الصادر كان في صالح هيراكليا لأن المحلفين قرروا عدم إجابة دوزيثيوس إلى طلبه. وجاء النص كما يلي: «إن المدعي يكون مدانا بالظلم وقد قررنا رفض دعواه».

٢- القرن الثاني والقرن الأول قبل الميلاد

ظل النظام القانوني الذي وضعه بطليموس الثاني ساريا لفترة محدودة. واعتبارا من نهاية القرن الثالث قبل الميلاد اختفى من المناطق الكائنة خارج المدن الإغريقية (*chôra*) القضاة الناطقون باليونانية *dicastères* من قبيل الذين قضوا في كروكوديلوبوليس في قضية هيراكليا، وحل محلهم قضاة تميزوا بالاستقرار في الأماكن التي يباشرون فيها القضاء

وكان اسمهم *chrématistes*، وكانوا يختصون بالفصل في كل القضايا دون نظر إلى الأصل العرقي للمتقاضين، وبهذه الصفة لقد أصبح هؤلاء القضاة ينافسون قضاة الأهالي المصريين *laocrites* . وأصدر بطليموس الثامن، في عام ١١٨ قبل الميلاد، أمرا ملكيا سجلته البردية *Tebt.5*، وحافظ هذا الأمر على دور القضاة الأهليين في نطاق اختصاصاتهم:

«لقد قرر الملوك(٥٥) ما هو آت بالنسبة للقضايا التي يقيمها الإغريق ضد المصريين أو المصريون ضد الإغريق، أيا كانت انتماءاتهم الاجتماعية، وذلك باستثناء الذين يقومون بزراعة الأرض الملكية والذين يقدمون موارد الملك والذين يعملون في خدمة موارد الدولة:

– المصريون الذين أبرموا عقودا إغريقية مع إغريق يخضعون لاختصاص المحاكم الملكية chrématistes سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم.

– الأشخاص الذين – وإن كانوا من الإغريق – أبرموا عقودا مصرية يخضعون في حالة كونهم مدعى عليهم لاختصاص المحاكم الأهلية laocrites طبقا لأحكام القوانين الأهلية.

– وبالنسبة الدعاوى التي يقيمها المصريون ضد مصريين أيضا والتي لا تختص بها المحاكم الملكية فإنها تترك المحاكم الأهلية لكى تفصل فيها طبقا للقوانين الأهلية». (*C.Ord. ptol.* 53, 1.207-220).

إن هذا الأمر كما هو واضح يقضي بأن تصبح المحاكم الملكية هي المختصة في الدعاوي التي كانت تنشأ بين كل من الإغريق والمصريين وذلك في حالة ما إذا كان العقد المقدم محررا باللغة اليونانية. ولكن هذا الأمر الملكي قد حقق في نفس الوقت الحماية للمحاكم الأهلية من حيث أنه احتفظ لها باختصاصها في القضايا التي كانت تقوم بين المصريين فيما بينهم وفي القضايا المختلطة عندما يكون الإغريق فيها مدعى عليهم وكانوا قد أبرموا مع مصريين عقودا محررة بالديموطيقية. لقد كان معيار اللغة المستعملة إذن هو الذي يحدد المحكمة المختصة. ولكن – وبالرغم من هذا الأمر الملكي – فإن المحاكم الأهلية لم تصمد: لا نجد بعد عام ١١٨ قبل الميلاد إلا وثيقة واحدة بالديموطيقية تشير إلى المحاكم الأهلية عند بداية القرن الأول الميلادي(٥٦). منذ ذلك الوقت أصبح الاختصاص معقودا للمحاكم الملكية حتى في القضايا التي كانت تخضع للقانون المصري.

إن المحاكم التي كان اختصاصها يتحدد تبعا للانتماء الوطني للمتقاضين والتي كانت تقوم على مبدأ المساواة في العدالة بين الجميع غالبين ومغلوبين، لم يكن لها إلا وجود وقتي في مصر البطلمية، ولم يتبق من النظام القضائي الذي كان قد وضعه بطليموس الثاني أي شيء

حتى من قبل الغزو الروماني بعشرات السنين. لقد أصبح القضاء من مهام الملك الذي كان يؤديها بواسطة قضاته الملكيين وبواسطة كثير من الموظفين الآخرين في مختلف مستويات التدرج الوظيفي الإداري. هكذا أصبح التنظيم القضائي في الوقت الذي جاء فيه القضاء الإقليمي الروماني تنظيما بيروقراطيا شديد البعد عن النظام الذي كان يستلهم تقاليده في القرن الثالث قبل الميلاد من المدن الإغريقية.

٣- العصر الروماني

مصادر القانون المطبق علي المتقاضين

- القانون الروماني

منذ بداية الغزو الروماني في عام ٣٠ قبل الميلاد تم في مصر تطبيق «الإجراءات غير العادية» *(cognitio extra ordinem)* التي كان من شأنها تركيز السلطات القضائية في شخص الوالي، وهذا في الواقع كان متفقا مع التنظيم الإداري المتدرج للبلاد.

فيما يتعلق بالقانون الواجب التطبيق كان القضاة يتمتعون بدرجة كبيرة من السلطة التقديرية. لقد صمد الماضي القانوني في الولاية أمام الرومان، ولكن قانون الغزاة تسرب أيضا إلى داخل مصر في أشكال متعددة. تسرب أولا باعتبار أن مبادئ القانون الروماني كانت أحكاما واجبة التطبيق على المواطنين الرومانيين حيثما وجدوا. من هذا القبيل نذكر حق الأطفال الثلاثة» *(ius trium liberorum)* الذي أشارت إليه برديات عديدة. فمثلا نجد في بردية *Oxy.1467* التي ترجع إلى عام ٢٦٣ الميلادي أن امرأة تذكّر الوالي بهذه القاعدة الواردة في القانون الروماني: «النساء اللاتي حققن مجد إنجاب ثلاثة أطفال لهن حق التصرف استقلالا وحق التفاوض في كل عملية دون أن يقوم رجل بتمثيلهن».

وكمثال آخر تم في مصر تطبيق القانون الروماني المتعلق بالزواج الذي أصدره أوجستوس، وكذلك تم تطبيق بعض القواعد المتعلقة بحق الإرث بين الأم وولدها والتي نصت عليها بعض القرارات الصادرة عن مجلس الشيوخ الروماني الذي كانت قد أصبحت له عند بداية عصر الإمبراطورية سلطة تشريعية متزايدة ومعترف بها.

إلا أن القانون الروماني الذي نجده في الوثائق البردية هو بصفة خاصة القانون الروماني الإقليمي المخصص لولاية مصر وحدها: والمصادر الرئيسية لهذا القانون هي القوانين الإمبراطورية ومراسيم الولاة التي تتعلق بصفة خاصة بقرارات تمس المجالات الإدارية والضريبية والتي تهدف إلى تنظيم شؤون الإقليم بما يتفق مع مصالح السلطة الرومانية، آخذة في الاعتبار أيضا الخصائص الذاتية للبلاد. من ذلك المرسوم الذي أصدره

الإمبراطور هادريان في عام ١٣٦ الميلادي (*P.Osl.* III,78) الذي قرر الإمبراطور بموجبه تنازلات ضريبية إثر فيضان منخفض للنيل.

وفي مجال القانون الخاص كانت أحكام القانون الروماني الخاصة بمصر تقضي في أغلب الأحيان بحلول ذات طابع محلّي تكون متفقة مع التقاليد القانونية لسكان الولاية الأصليين. وهذا ما حدث مثلا بالنسبة لتقادم الدعاوي (*P.Flor.*61) وبالنسبة للشهر العقاري (*P.Oxy.*237) وبالنسبة للتمثيل في التركات (*BGU*19).

- صمود القوانين المحلية

بجانب القانون الروماني الذي يصدر عن سلطة الدولة مباشرة، كانت توجد مجموعة من القواعد التي صمدت في مواجهة الغزو وكانت مطبقة عمليا واستمر القضاة الرومان في تطبيقها لما لها من صفة التقليد القانوني المحلي. وكان القضاة الرومان يطبقون قانون المغلوبين في الحدود التي لا تمسّ المصالح العسكرية والسياسية والاقتصادية لروما، وفي الحدود التي كانت القوانين المحلية - بعد أن تحولت إلى مجرد عادات - لا تخدش فيها أحكاما مناظرة في القانون الروماني أو روح هذا القانون.

والقوانين المحلية من ناحية أخرى تشمل قواعد وعادات ذات أصول متعددة، وهي بعيدة عن أن تكون كلا متجانسا. ويمكن توزيع هذه القواعد إلى ثلاث مجموعات رئيسية: ا- ماتبقى من تشريع الملوك الإغريق، ب- الممارسات العملية للسكان خارج المدن الإغريقية *chèra*، ج- أحكام القوانين في المدن الإغريقية.

وتشمل المجموعة الأولى المراسيم *diagrammata* والأوامر *prostagmata*. التي أصدرها البطالمة والتي استمر العمل بها في ظل الإمبراطورية الرومانية. فنجد على سبيل المثال أن BGU 1118 التي ترجع إلى سنة ٢٢ قبل الميلاد تُرجع الالتزامات المفروضة على مستأجري حديقة في كانوب (رشيد) (في غرب الدلتا) إلى «المراسيم والأوامر والعرف السائد»، وكذلك تشير SB.9016 التي ترجع إلى عام ١٦٠ الميلادي إلى الأوامر التي أصدرها بطليموس الأول وخلفاؤه والتي تعطي مجلس مدينة بتوليمايس حق تعيين شاغلي بعض المهام الكهنوتية في أماكن أخرى خارج المدينة مع تحصيل العائد لصالح المدينة.

أما بالنسبة للممارسات القانونية التي ظلت سارية في المناطق التي تخرج عن نطاق المدن الإغريقية *chôra* فإن خير مثال لها هو المجموعة المصرية التي تسمى خطأ «قانون هرموبوليس»(٥٧) ترجع هذه البردية الديموطيقية إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وهي عبارة عن تجميع له أصل ديني على الأرجح قام به أحد المتخصصين في القانون الأهلي وصنّف فيه

مختلف الأحكام القانونية وتضمن مجموعة الأعراف بحيث يصبح مرجعا للموثقين والقضاة وأصحاب المهن إذ يجدون فيه الأحكام التي تسري بالنسبة لأهالي البلاد الأصليين والتي يتعين اتباعها في تحرير العقود القانونية وعند الفصل في المنازعات التي تستلزم الرجوع إلى القوانين المصرية. إننا نعلم اليوم أنه قد وجدت عدة نسخ من هذه المجموعة كل منها في صورة محلية مختلفة. والمسائل الرئيسية التي تثيرها هذه المجموعة تخص العلاقات التي تنظمها «عقود الغذاء» ونظام الزواج المصري والمنازعات المتعلقة بالملكية العقارية وعقود الإيجار وعلاقات الجوار والتركات وتسجيل المستندات.

ترجع هذه المجموعة إلى القرن الثالث قبل الميلاد. وقد تضمنت البردية *Oxy.* 3285 التي ترجع لتاريخ لاحق على عام ١٥٠ الميلادي صورة لهذه المجموعة مترجمة إلى اللغة اليونانية: وهذا يدل على أن هذه النصوص كانت لا تزال مستخدمة في الواقع العملي خلال النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي وأنها كانت تطبق في القضايا التي كان أحد أطرافها من الأهالي المصريين. وهكذا يتضح أن القانون الأهلي المصري الذي كان يسمى «قانون البلد» *nomos tês chôros* في عصر الإغريق قد ظل صامدا بعد الغزو الروماني.

ويلاحظ أن كثيرا من البرديات التي ترجع إلى العصر الروماني تشير إلى «القانون» أو «القوانين» المصرية في سياق يبعد تماما من حيث المعنى عن القانون الأهلي. ففي هذه الحالات يكون المتقاضون من كبار الإغريق ويكون القانون المطبق في شأنهم هو إما القانون الروماني أو القانون الإغريقي. ولقد أوضح J.Modrzejewski (٥٨) حديثا أن ما كان يسمى بقانون «المصريين» لم يكن مصريا إلا من حيث الاسم فقط، وأن المقصود به في الحقيقة كان هو القانون الإغريقي. وهذه التسمية ترجع في الواقع إلى أن كلمة الإغريقي في مصر كانت قد فقدت مدلولها العرقي وأنها كانت قد أصبحت تشمل كل المقيمين خارج المدن الإغريقية داخل البلاد سواء من كان منهم من أصل إغريقي أو كان ذا ثقافة إغريقية أو كان مصريا من أهالي البلد الأصليين، ولم يكن يخرج عن هذه الفئة من السكان إلا المواطنون الرومان أو مواطنو المدن الإغريقية التي كان عددها ثلاثة ثم أضيفت إليها مدينة رابعة.

أما بالنسبة لصمود أحكام قوانين المدن الإغريقية فإن معلوماتنا بشأنها قليلة للغاية. إننا لا نجد في مصر الرومانية أية آثار لنظام قانوني كان يرجع في أساسه لإحدى هذه المدن. وكل ما يمكننا قوله عن هذه القوانين في ظل الإمبراطورية أنها كانت تتكون من بقايا النشاط التشريعي الذي كان قائما في المدن الإغريقية خلال العصر الإغريقي. كان الرومان يسمحون باحترام هذه البقايا باعتبارها من الأعراف المحلية. ومن ناحية أخرى أصدر الأباطرة أو الولاة في العصر الروماني أحكاما جديدة كانت مخصصة لكي تسري فقط على مواطني المدن الإغريقية وبهذا تعتبر هذه الأحكام داخلة ضمن قانون الولاية.

القضاة وسلطتهم القضائية

– الإمبراطـــــور

كانت سلطة القضاء منوطة بالإمبراطور في المقام الأول ولكنه لم يكن يباشر هذه السلطة بصفة مباشرة إلا في قضايا الولاية ذات الطابع السياسي. والتدخل الإمبراطوري في غير هذه القضايا يأخذ شكل الرسائل الإمبراطورية التي كانت تحرر كرد كتابي على العرائض التي تقدم إليه من الأفراد بخصوص بعض المسائل القانونية، أو كرد على شكوى من قاض أو من موظف بمناسبة إحدى القضايا. وقد نقلت إلينا البرديات رسائل *(apokrimata)* الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس التي وجهها إلى المصريين بمناسبة زيارته للولاية والتي تم تعليقها على مدخل الجيمنازيوم في الاسكندرية(٥٩).

– الوالي وجلساته *le Préfet, le conventus*

كان الوالي يتمتع بسلطة القضاء كاملة على كامل الأراضي المصرية وذلك بموجب القانون الذي أصدره أوجستوس وقرر للوالي سلطات شبيهة بسلطات أي والي روماني (بروقنصل)، وصدرت قرارات إمبراطورية فيما بعد حددت اختصاصاته القضائية أيضا. وكانت الأحكام التي يصدرها غير قابلة لأي استئناف، فبعد الحكم الذي يصدره لم يكن من الممكن إلا اللجوء إلى الإمبراطور.

وكما هو الشأن بالنسبة للملوك البطالمة، كان الإمبراطور – ممثلا في الوالي – هو القاضي الأعلى في مصر. ولكن الوالي الروماني على خلاف من سبقوه كان يباشر مباشرة فعلية اختصاصاته القضائية ويفصل بنفسه في العديد من المنازعات. ولكنه – بطبيعة الحال – لم يكن يستطيع الفصل شخصيا في جميع القضايا مما جعله يفوض اختصاصاته لموظفين آخرين. ومع هذا فهو من حيث المبدأ مصدر القضاء، وكان القضاء يتركز بين يديه.

باشر الوالي سلطاته القضائية بصفة رئيسية خلال الدورات التي كان يعقدها لهذا الغرض *(conventus* وبالإغريقية *dialogismos)* وترجع هذه الدورات إلى تقليد روماني متبع منذ عصر الجمهورية، كان الحكام بموجبه يعقدون بصفة دورية دورات في مدن ولاياتهم. وقد جرى والي مصر على عقد محكمة برئاسته ثلاث مرات كل عام من حيث المبدأ، مرة في الاسكندرية لقضايا غرب الدلتا (في يونيو ويوليو) ومرة في بلوزيوم للدلتا الشرقية (يناير) ومرة في منف للوجه القبلي ومصر الوسطى (فبراير)(٦٠) وكان يحدث أن يتم اختيار مدن أخرى لعقد الدورات مثل أرسينوي في الفيوم وكوبتوس (قفط) في الوجه القبلي. وكان الوالي

محاطا بكبار الموظفين يقوم بهذه المناسبة بجولة في الإقليم لبحث المشاكل الإدارية والمالية للإقليم المتواجد فيه والأقاليم المجاورة له. وفي هذه الدورات كان الوالي يفصل في عدد كبير من القضايا. فنجد أن عريضة من أوكسيرينخوس (P.Oxy.2131) ترجع إلى عام ٢٠٧ ميلادية تحمل رقم قيد ١٠٠٩ . وبالإضافة إلى هذه الدورات المخصصة للمدن الإقليمية كان يمكن للمتقاضين أيضا أن يتوجهوا إلى المحكمة الدائمة للوالي في الاسكندرية.

كان المدعي يتقدم إلى الوالي إما بمذكرة *(hypomnèma)* أو بخطاب *(epistolè)* طالبا إقرار حقه. ويقوم الوالي بالتأشير *(hypographè)* علي الطلب: فإما يقرر الاحتفاظ بالطلب لكي تفصل فيه محكمته، وإما يحيل الطلب إلى أحد القضاة المنتدبين. وفي الحالة الأخيرة كان له أن يحيل الطلب بأجمعه، أو أن يفصل بنفسه مسبقا في المسألة القانونية محيلا إلى القاضي بحث الوقائع أو إصدار الحكم النهائي.

ويبدو من بعض القضايا التي عرضت على الوالي وفصل فيها بنفسه أن اختياره لها كان راجعا إما لأهميتها أو لأنها تتضمن حالة غير مسبوقة، أو لما لها من بعد قضائي أو سياسي خاص. ومع هذا كان الوالي يفصل أيضا في قضايا متنوعة أخرى مدنية وجنائية وإدارية وبصفة خاصة في القضايا التي تتعلق بالضرائب والمالية العامة والإعفاء من الواجبات المفروضة وحقوق الملكية والأشغال العامة وأعمال العنف والنصب والاحتيال والقضايا التي يكون أحد أطرافها جنود أو محاربون قدماء. وفيما يلي نموذج لمحضر جلسة عقدها الوالي سيرفيوس سولبيكوس سيميليس في نوكراتيس في قضية تتعلق بإعفاء من واجب مفروض(٦١).

> «تقدم ديوسكوروس بن ديونيسيوس قائلا" :أنا وأخي نتولى القيام بأحد الواجبات المفروضة، وإني أطلب إعفاء أحدنا حتى يتمكن من زراعة الأرض." وسأل الوالي "هل أبوك على قيد الحياة؟" وعندما أجاب الطالب بالنفي قرر الوالي "يتم إعفاء أحدهما"».

– رئيس القضاء Le iuridicus

وهو من كبار الموظفين التابعين للإدارة المركزية ويسمى باليونانية *(dikaiodotès)* وهو عضو في مجلس الوالي ويستمد منه مباشرة اختصاصات القضائية. وطبقا لما هو منصوص عليه في أحد النقوش *(Corpus Inscriptionum Latinarum "CIL" XI2 6011)*. أرسل إلى مصر لكي يفصل في الحقوق» وقد أشار إليه استرابون بقوله (XVII, 1,12) إنه «كان

كانت العرائض تقدم إلى رئيس مجمع القضاة في بلدية المدينة exègète بصفته مختصا بتعيين الأوصياء على القصر. وتولى ضباط من الجيش الروماني أيضا الفصل في بعض المنازعات التي لم تكن هيئة القيمة. وقد تضمنت إحدى برديات جامعة ميتشيجان P. Mich.III,159 حكما مكتوبا باللاتينية أصدره قائد مائة في الجيش الروماني بين ٤١ و٦٨ ميلادية. تعلّق الأمر بنزاع على تركة نشأ بين فارس من المحاربين القدماء من جهة وبين أخوين من الفرسان من جهة أخرى. تنازع الطرفان تركة جندي من الفرسان مات دون أن يترك وصية. كان على قائد المائة الذي باشر مهمة القاضي في هذا النزاع أن يحدد الطرف الأقرب إلى الفارس المتوفي طبقا لتعليمات قائد المعسكر. وقد أصدر قائد المائة حكمه محاطا بمساعديه لصالح المحارب القديم معلنا «إن تركة ديونيسيوس موضوع هذه الدعوى ملك لديونيسيوس الفارس القديم».

سيادة الأفكار الرومانية علي الحياة القانونية بعد مرسوم ٢١٢ ميلادية

بعد أن منح الإمبراطور كاراكالا حق المواطنة الرومانية للجميع أصبحت مختلف القوانين التي يطبقها القضاة على السكان الأصليين مجرد أعراف إقليمية وأصبحت بهذه الصفة متضمنة داخل النظام القانوني السائد في الإمبراطورية ومعترفا بوجودها. ظل قانون الغزاة– كما كان الوضع خلال أول قرنين من السيادة الرومانية – ساريا في المسائل العسكرية والمالية والإدارية والجنائية، وفيما يتعلق بالقانون الخاص لم يصدر عن الغزاة أي قرار رسمي يمنع تطبيق القوانين المحلية في مجموعها كما لم يصدر قرار باعتمادها والسماح بها.

لكن كانت توجد بعض الممارسات التي تصدم النظام العام الروماني وتعتبر من وجهة نظره أعرافا غير مقبولة. ومن هذه الأعراف زواج الأخ بأخته الذي كان مسموحا به في ظل الإمبراطورية العليا باعتباره من أعراف السكان الأصليين، فقد أصبح غير مشروع في ظل النظام الإمبراطوري الجديد.

وكذلك الأمر بالنسبة لما كان يقوم به المدين من تقديم ابنه رهنا لضمان الدين المستحق عليه. فقد كان القانون الإغريقي يسمح باتباع هذا الأسلوب في ضمان الدين، ولكن تم تحريم الرهن الذي يفرض على شخص الطفل بواسطة الإمبراطور ديوكليتيان ثم الإمبراطور قسطنطين في القرن الرابع الميلادى ومن بعدهما بواسطة الإمبراطور جوستنيان في القرن السادس الميلادى، وهذا يدل على أن العادة المذكورة لم تكن قد اختفت تماما بعد. ويثبت من عقد قرض تضمنته البردية *P.Cairo Maspero, 67023* تم في أنتينوبوليس عام ٥٦٩ الميلادي أن هذه الممارسة كانت لا تزال قائمة.

إلا أن بعض الأنظمة المحلية قد نجحت في الصمود بفضل نوع من المساومة. من هذا القبيل ما كان يسمح به القانون الإغريقي من أن تباشر المرأة حق الوصاية على القصر. فالرومان يحرمون على المرأة هذا الحق نظرا لضعفها، وبفضل عملية توفيق أصبح للمواطنة الرومانية في مصر الحق في القيام بأعمال الوصاية على القصر، إلا أنها لم تباشر هذا الحق بصفتها وصية بمعنى الكلمة ولكن بصفتها مساعدة *epakolouthètria* لوصي آخر تكون سلطته صورية. وقد صمدت بعض العادات الأخرى ذات الأصل الإغريقي أمام القانون الروماني بفضل مثل هذه الحيل: من ذلك منح المرأة حق التبني، وكذلك بعض أشكال العتق.

يتضح من هذا أن مرسوم كاراكالا لم يؤد إلى إيجاد تغيير فجائي في التعددية القانونية التي كانت سائدة في مصر الرومانية قبل صدور هذا المرسوم. لا شك أن هذا المرسوم قد صدر في ظل النفوذ المتزايد للنظام القانوني الروماني الرسمي، ومع هذا فلقد ظلت الأعراف القانونية المحلية قائمة ومعمولا بها بل وأصبح بعضها مصدرا من مصادر القانون الروماني الرسمي. لقد تجلى النفوذ المتزايد للقانون الروماني في الحياة القانونية المصرية اعتبارا من القرن الثالث الميلادي ويظهر ذلك في الإقلاع تدريجيا عن الاستناد إلى السوابق القضائية. كان القضاة من قبل يجدون في هذه السوابق مصدرا من مصادر القانون وخاصة بالنسبة للقواعد ذات الأصول المحلية. ولكن مع انتشار المراجع القانونية الرومانية ومع اتساع نطاق التشريع الإمبراطوري قل تدريجيا اللبس الذي كان موجودا في مصر بخصوص القانون الواجب التطبيق، وأصبحت القيمة التي كانت السوابق القضائية تتمتع بها من قبل تتوقف على الاعتراف بها رسميا، مما أدخلها في نطاق القانون الروماني.

وبمقارنة النظام القضائي البطلمي بالنظام القضائي في العصر الروماني يتضح وجود نقاط مشتركة بينهما، من أهمها خضوع القضاء للسلطة العليا للبلاد، وعدم وجود تمييز دقيق بين كل من البنيان الإداري والبناء القضائي، مما أدى إلى منح «القضاة – الموظفين» اختصاصات قضائية، وكذلك تعدد الأنظمة القانونية المطبقة. ويشترك النظامان أيضا في أنهما يحترمان التقاليد القانونية التي كانت مطبقة من قبل في المسائل التي تدخل في نطاق القانون الخاص، ويشتركان أيضا في منح الغازي الأجنبي الحق في التدخل لحماية النظام الاقتصادي والاجتماعي، وهما يضمنان معا حق للمساواة أمام القانون وحماية الهوية اللغوية والثقافية للشعب المغلوب. إلا أن الملاحظ أن المتقاضين الذين كانوا يلجأون إلى المحاكم البطلمية أو الرومانية على السواء كانوا لا يمثلون إلا شريحة من سكان مصر ، وهي الشريحة التي كانت تمتلك مصالح خاصة تسعى إلى الدفاع عنها، أما الكتلة الواسعة من المزارعين الفقراء فهي تكاد لا تظهر -- أو حتى لا تظهر إطلاقا – بين عملاء هذه المحاكم.

«القضاء على أبواب المعابد»

لا يمكن اعتبار هذا الفصل كاملا إلا إذا أشرنا إلى طراز آخر من القضاء بجانب محاكم الدولة كان مرتبطا بالمعابد ولا نعلم عنه من الناحية العملية شيئا(٦٢)، ومع هذا توجد نصوص ديموطيقية عديدة ترجع إلى العصور البطلمية والرومانية تشير إلى «الباب الذى يقام عنده القضاء». ونجد على لوحة في بانوبوليس (أخميم) ترجع إلى عصر هادريان أن المتوفي يمجد نفسه لأنه حظي بمكان مختار في أحد معابد الإله ليقيم عليه صرحه، وأن ذلك يرجع إلى أنه طوال حياته لم يرتكب أي فعل يكون قد حرمه «الباب الذي يقام عنده القضاء». وقد تكررت الإشارات إلى العديد من هذه «الأبواب التي يقام عندها القضاء» على سبيل المثال في ميدامود بجوار طيبة. هل كان هؤلاء المتقاضون هم الأهالي الذين كانوا يتغيبون عادة عن المحاكم «الرسمية» وعن القضايا التي تدور فيها فيفضلون اللجوء إلى هذا الشكل من «القضاء الإلهي؟».

الكهنــة والمعابــد

الكهنة والمعابد لا يمثلون في الحضارة المصرية عالما قائما بذاته، إذ أن المجالات الدينية والسياسية والإدارية والاقتصادية كانت دائما مرتبطة فيما بينها ارتباطا وثيقا. فالمعابد من المؤسسات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدولة. ولوحظ وجود تطور في هذا الوضع في عصر الإغريق وازداد هذا التطور وضوحا في ظل السيطرة الرومانية، وبدأت ملامحه الأولى تظهر خلال الألف عام الأخيرة قبل الميلاد. ولكن بالرغم من هذا التطور استمر عالم المعابد – وهو الجهة المسؤولة عن الحفاظ على تقاليد الأهالي – في شغل مكان هام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولقد سبق لنا في الفصول السابقة التعرض لدور الكهنة في العقائد التي كانت تقوم عليها العبادات الملكية والإمبراطورية، كما تعرضنا للسلطة التي كانت منوطة ببعض كبار الموظفين السكندريين للإشراف على الكهنة وعلى المعابد، وللامتيازات الضريبية التي تمتع بها رجال الدين، وتعرضنا أيضا للكهنة الذين كانوا يباشرون اختصاصات قضائية في محاكم الأهالي laocrites. وفي الفصل الآتي نتناول بصفة خاصة علاقات الكهنة بالسلطة والمكان الذي شغله المعابد في الحياة الاقتصادية للبلاد(٦٣).

والأمر هنا يتعلق أساسا بكهنة ومعابد الأهالي المصريين. أما المؤسسات التي كانت مرتبطة بالديانات الإغريقية والرومانية مثل العقائد المتعلقة بعبادة البطالمة وعبادة الأباطرة في صورتها الرومانية فلقد سبق لنا تناولها في الفصل الثاني.

لا شك أن المسيحية كانت قد بدأت تتسرب إلى الإسكندرية منذ نهاية القرن الأول الميلادي، وإن كان انتشارها في باقي أنحاء مصر قد بدأ بعد ذلك بكثير، ومن غير المعروف الوقت الذي بدأ فيه ذلك بالفعل. وأول شخص تمت الإشارة إليه باعتباره مسيحي *(chrésianos)* في إحدى البرديات المؤرخة يدعى بيتوسورابيس بن حوروس (بادي أوزير– أبيس بن حورس) وذلك في بردية *Oxy.*3035 المؤرخة في عام ٢٥٦ الميلادي. وأقدم البرديات الوثائقية المسيحية التي وجدت في مصر ترجع إلى السنوات ٢٦٤–٢٨٢ ميلادية *(P.Amherst* 3a)(٦٤). وعلى عكس ما حدث في الأقاليم الأخرى للإمبراطورية الرومانية فإن الجماعات اليهودية في مصر لم تكن هي القواعد الهامة التي انتشرت منها العقيدة المسيحية. فعلى أثر ثورة اليهود والحرب التي اقترنت بها في مصر تراجان في أعوام ١١٥–١١٧ ميلادية، تم كما

يبدو القضاء تماما على هذه الجاليات التي لم تعد إلى المسرح المصري إلا اعتبارا من عام ٢٧٠ الميلادي، وعلى أية حال كان لا بد من الانتظار حتى القرن الرابع وحكم الإمبراطور قسطنطين لكي تقوم الكنيسة بدور رسمي حقيقي في الحياة العامة للأراضي المصرية خارج الاسكندرية، ولكي يصبح لها مكان بين مؤسسات الدولة. وحتى ذلك الوقت - وبالرغم من وجود الكنيسة ومن نشاطها - إلا أنها كانت قاصرة في هذا الوجود على النطاق الخاص. لذلك فإننا لن نتعرض لهذا الموضوع في نطاق بحث يتوقف عند نهاية القرن الثالث الميلادي.

١ - الكهنـــة

التعريف والمهام

نشير بكلمة «كهنة» إلى العاملين الذين كانوا ملحقين بأحد المعابد لكي يؤدوا فيها مهاما عديدة شديدة التنوع. فهم «خدمة الإله» المقيم في أحد المعابد في صورة تمثال. إن الإله في نظر قدماء المصريين كائن ذو وجود مادي حي وله احتياجات كاحتياجات البشر. والكهنة يقومون دون انقطاع بأداء الطقوس الإلهية اليومية والاحتفال بالأعياد، وبأدائهم الشعائر المستحقة للإله يضمنون خلود نظام الكون وفقا لما استقر عليه منذ اليوم الأول للخليقة، وبدونهم وبدون إتمام هذه الشعائر اليومية يمكن للكون أن يعود إلى حالة الخواء الأولى. والحقيقة أن حفظ التوازن الكوني كان أولا مهمة القائم على رأس الدولة سواء كان فرعونا أو ملكا أو إمبراطورا، وهو الذي يقوم بتفويض الكهنة لكي يتولوا أداء مهمته في المعابد العديدة المقامة في جميع أنحاء مصر. فالدور الرئيسي للكاهن كان يتلخص في الوساطة لحماية النظام الكوني وتحقيق الاستقرار السياسي في الحدود التي تضمن تحقيق المهمة الأولى للملك، فهو المسئول عن النظام الذي كان متمثلا في الإلهة ماعت (راجع ما سبق، القسم الأول الفصل الأول ٧/و٢). الواجب الأول للكهنة إذن هو إتمام الشعائر وأداء الواجبات المفروضة بدقة وعناية باسم الملك. وتستند هذه النظرة على معتقدات لاهوتية قديمة ترجع إلى الأسرات الفرعونية الأولى وتمثل محورا مركزيا في الديانة المصرية وظلت أساسا لمهام الكهنة في العصور المتأخرة.

كان الكهنة قبل كل شيء يقومون بأداء مختلف المهام الطقوسية التي تقع على كاهلهم في كل معبد. ولكن بعضهم كان يقوم أيضا بإدارة الأموال التابعة للمعابد أو نقل المعارف إلى صغار المصريين أوكتابة المؤلفات و نسخها في نطاق «بيوت الحياة» التي كانت موجودة في المعابد، وسنقوم ببحث مختلف هذه المهام بتفصيل أكبر في الجزء المخصص للمعابد من هذا الفصل.

الاختيار والتنظيم

كان الكهنة يتوزعون على أربع فرق *phylés*، ثم زاد عدد هذه الفرق إلى خمس اعتبارا من عام ٢٣٨ قبل الميلاد، وكل فرقة كانت تقوم بأداء مهامها بالدور وبالتناوب لمدة شهر عادة. وقد شكل الكهنة جماعة مغلقة لها نظام رئاسي متدرج حازم، واحتلوا مرتبة هامة في بنيان المجتمع المصري. وبصرف النظر عن التفاوت الذي كان قائما بين «الكاهن الكبير» – مثل الكاهن الذي كان منتسبا إلى الأسرة الكهنوتية التي كانت مسؤولة عن معبد بتاح في منف – وبين «الكاهن الصغير» الذي يقوم بالمهام الثانوية أو الملحق بأحد المعابد الريفية الصغيرة، فإن الكهنة عموما كونوا فئة اجتماعية متميزة بالمقارنة لمجموع الفلاحين. كانت مواردهم أكبر ويعتبرون من صفوة الأهالي.

والكهنة يخضعون لأحكام صارمة للغاية من حيث الطهارة الجسدية، وعلى حد قول هيرودوت (*Enquêtes* II,37) فهم «يحلقون أجسامهم بالكامل كل يومين لضمان خلوها من الهوام عند قيامهم بخدمة الآلهة، ولباسهم قاصر على رداء من الكتان ونعال من البردي، ويغتسلون يوميا مرتين خلال النهار بالماء البارد ومرتين خلال الليل، ويمكن القول أنهم ملزمون بآلاف الممارسات الدينية الأخرى». لا شك أن الشهادة التي قدمها هيرودوت، والتي ترجع إلى القرن الخامس قبل الميلاد، تعتبر سابقة على العصور البطلمية والرومانية، ولكن من المعروف أن الحضارة المصرية كانت حضارة محافظة إلى أقصى حد وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الدينية. وهيرودوت نفسه يقرر (II,97) «إن المصريين يحترمون العادات القديمة المتوارثة ولا يضيفون إليها جديدا». وتوجد أعمال أدبية أخرى ظهرت في أوقات لاحقة تشهد على نفس هذه العادات التي كانت تميز الكهنة. ومن المعروف أن كل الكهنة كان يتم ختانهم بالضرورة في العصور الإغريقية الرومانية.

كيف كان يصبح المرء كاهنا؟ كان الكهنوت متوارثا أحيانا، وفي هذا قال هيرودوت (II,37) «عندما يموت أحدهم يتم تنصيب إبنه محله». وبهذا تكونت أسرات حقيقية من الكهنة، ويمكننا أن نتابع في كثير من الملفات البردية توارث أعضاء نفس العائلة لهذه المهمة الدينية أو تلك. ولكن كانت توجد أيضا وسائل أخرى للانخراط في السلك الكهنوتي، فمن الممكن أن يتم اختيار الكاهن الجديد بالتصويت بين الكهنة أو برضاء الملك أو بشراء المهمة. كان يحدث بعد وفاة أحد الكهنة أن يُعرض منصبه للبيع مما يحقق موارد إضافية للخزانة. ولكن اتجه الكهنة باضطراد وخاصة في ظل البطالمة إلى التمسك بتملك مهامهم وتوارث مناصبهم. ومهما كان الأمر فإن الانخراط في السلك الكهنوتي كان يخضع على الدوام لإشراف حازم.

وكانت لهذه الجماعة المنغلقة على نفسها امتيازات خاصة بها، وقد لاحظ هيرودوت بحق (II,37) أن «الكهنة يتمتعون بميزات غير قليلة الشأن». تشمل هذه الميزات أولا الدخول التي كانت تحققها بعض الأعباء والتي كانت من الأهمية التي جعلت البطالمة يحاولون إلغاء الطابع الوراثي فيها. ويمكن أن تشبه هذه العادات المدرة للدخل بالإيرادات التي كانت تحققها العقارات التي خُصّصت قديما الكهنة الجنائزيين (راجع القسم الأول، الفصل الرابع/٤). وفي العصر الروماني أصبح لبعض الكهنة الحق في الحصول على إعانة كانت تسمى *syntaxis* . ومن الميزات التي كانت مقررة أيضا إعفاء عدد من الكهنة – كانت الحكومة تحدده بالنسبة لكل معبد على حدة – من ضريبة الرؤوس والإعفاء أيضا من الالتزام بالواجبات المفروضة.

مختلف فئات الكهنة

كانت توجد فئات عديدة من الكهنة. وقد لاحظ هيرودوت (II,37) «لا يقتصر كل إله على كاهن واحد بل يخصص له العديد من الكهنة وأحدهم هو رئيس الكهنة». والحقيقة أن التنظيم الكهنوتي كان معقدا الغاية ويختلف من معبد إلى آخر. وسنكتفي فيما يلي بتحديد الأسماء الرئيسية التي استخدمت في الوثائق الإغريقية عندما أشارت إلى أعضاء هذه الطبقة:

– الأنبياء من الكلمة الإغريقية *prophètai* وهي ترجمة للتعبير المصري الذي كان يعني «خدمة الإله» كان هؤلاء يمثلون أعلى مراتب الكهنة في المعبد. واعتبارا من نهاية القرن الثاني بعد الميلاد أصبح يوجد في مرتبة أعلى من هؤلاء «كبار الكهنة»، وقد لوحظ وجودهم في الاسكندرية وفي الكثير من عواصم الأقاليم وهليوبوليس وأوكسيرينخوس وبانوبوليس وفيلة.

– «رئيس المعبد» أو مديره وكان يسمى *lesonis* وهو تعبير مصري منقول دون ترجمة إلى الإغريقية، وأحيانا كان هذا التعبير مرادفا لكلمة *archiereus* بمعنى «الكاهن الكبير».

ويوجد في فئة المساعدين :

– المكلفون بلباس التماثيل المقدسة.

– المكلفون بحمل المحراب الذي يأوي التماثيل المقدسة أثناء المواكب، وكان يطلق عليهم اسم *pastophoria* ويقومون أيضا بأعمال الحراسة ويشغلون مساكن مخصصة لهم داخل المعابد.

– الميقاتيون وهم المسؤولون عن تواريخ الأعياد وتحديد أيام الشؤم.

– الكتبة المقدسون.

– الكهنة الجنائزيون ومنهم من كان مسؤولا عن إراقة الخمر أثناء الشعائر.

– الكهنة المتخصصون مثل كهنة التلاوة والموسيقيون والمرتلون وكانوا يشتركون في بعض الشعائر لتلاوة النصوص أو لإحاطتها بفنونهم.

ولإعطاء فكرة عن الأهمية العددية للكهنة في قرية من العصر الروماني نذكر قرية سوكنوبايو نيزوس (ديمة حاليا وتقع في شمال الفيوم) في القرن الثاني الميلادي، فقد كان يوجد فيها ثمانون كاهنا تقريبا، وفي تبتينيس (أم البريجات في جنوب الفيوم) كان يوجد ما لا يقل عن خمسين كاهنا في نفس الفترة(٦٥).

٢- المعابـــد

استمرت المعابد في العصور الإغريقية والرومانية في أداء الدور الكبير الذي كان لها خلال الفترات السابقة في حياة التجمعات السكانية الكبيرة وفي القرى. لم تكن المعابد مجرد مراكز دينية ولكنها كانت أيضا مقارا للأنشطة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية.

المعابد البطلمية الكبرى

ازدهرت خلال عصر الأسرة البطلمية الإنشاءات الجديدة وأعمال إعادة إنشاء المعابد القديمة. ويقدر البعض عدد الصروح الجديدة التي بدئ في إنشائها خلال تلك الفترة بأكثر من مائة. واستمرت أعمال تزيين بعضها طوال الثلاثة قرون الأولى من السيادة الرومانية.

وقد ظلت خمسة من هذه المعابد الكبيرة قائمة حتى يومنا في حالة أحسن من الصروح الفرعونية التي تسبقها. وهذه المعابد هي من الجنوب إلى الشمال فيلة وكوم أمبو وإدفو وإسنا ودندرة (على بعد ٦٥ كيلومتر شمال طيبة). وكان يمكن لأبنية معبد فيلة التي يرجع بعضها إلى القرن الأول الميلادي أن تغرق في مياه سد أسوان جانبا من العام لولا أن تم نقلها وإعادة تركيبها في جزيرة أجيلكيا على بعد ٣٠٠ متر من فيلة حيث تكون خارج الماء طوال العام. وأحسن هذه المعابد من حيث حالتها هما معبدا إدفو ودندرة.

كانت هذه المنشئات تشمل بالإضافة إلى معبد الإله الرئيسي معابد صغيرة لآلهة أخرى. وكانت تحاط بصفة عامة بأسوار من الطوب التي يوجد داخلها كل أنواع الصروح الملحقة: حوانيت وورش وأماكن لسكن الكهنة وأخرى للحيوانات المقدسة، هذا بالإضافة أحيانا إلى «بيت الحياة». وكان يوجد في بعضها – مثل معبد دندرة – «مصحة» يلجأ المرضى إليها لطلب الشفاء من الآلهة إما بالاستعانة بالأطباء من الكهنة أو انتظارا لرؤيا مقدسة تتبدى لهم في الأحلام.

معابد القرى

إلى جانب هذه المجموعات الشامخة التي كانت قائمة في عواصم الأقاليم كانت توجد في كل قرية – مهما كانت مساحتها صغيرة – عدة معابد. إننا نعلم على سبيل المثال الوضع في قرية كيركي أوزيريس التي لا تبعد عن تبتينيس في الجزء الجنوبي من الفيوم. فعند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد كان يوجد في القرية ١٢ معبدا صغيرا لمختلف الآلهة المصرية(٦٦)، يضاف إليها معبدان أحدهما لزيوس والثاني لديوسكوريس، وهما من آلهة وأبطال الإغريق. وكان يحدث لهذه الأسماء أن تخفي وراءها آلهة مصرية: فزيوس في الواقع يمثل آمون في التوليفة المصرية الإغريقية. وكذلك كان التوأمان الإغريقيان كاستور وبولكس المسميان معا ديوسكوريس يخفيان وراءهما توأمين من العقائد الأهلية هما الإلهين الأخوين التمساح وكانا من معبودات الفيوم، كل هذا مع أن كيركي أوزيريس لم تكن من القرى الكبيرة، وكان عدد سكانها يقدر في ذلك الوقت بألف وخمسمائة ساكن.

كانت كرانيس (كوم أوشيم) – في شمال الفيوم – قرية ذات أهمية أكبر، ولم تكن اهتماماتها زراعية فحسب. كانت تقع عند مدخل الفيوم وتشرف على الطريق الرئيسي الموصل من الدلتا إلى شمال الإقليم، وأقيم عندها مركز للجمارك. كان عدد سكانها عند نهاية القرن الثاني بعد الميلاد حوالي ٤٠٠٠ ساكن، وقد توصلت الحفريات التي جرت عندها إلى اكتشاف آثار معبدين كبيرين. المعبد الشمالي منهما أبواب شاهقة تؤدي إلى فنائين متتاليين. الفناء الجنوبي منهما يغطي مساحة تبلغ ٧٥ مترا طولا و٦٠ مترا عرضا. أما المعبد نفسه فتبلغ مساحته حوالي ٢٢ مترا طولا و١٥ مترا عرضا. وتم اكتشاف قاعة للاجتماعات بين مبانيه تستخدم لإقامة الولائم الطقوسية(٦٧).

دور المعابد في الاقتصاد

أدت المعابد منذ العصور الفرعونية دورا هاما في الاقتصاد المصري، وكانت تتبعها أراض زراعية تستخدم إيراداتها في إعاشة الكهنة وفي أداء شعائر مختلف العقائد للآلهة وللملوك وتستخدم أيضا وبدرجة أقل في العناية بالحيوانات المقدسة. وواصل البطالمة مثل أسلافهم إثراء المعابد بالهبات والهدايا التي كانت تقدم لها بصفة خاصة بمناسبة الاحتفال بالأعياد الكبيرة. فلقد كان على المعابد أن تتحمل نفقات كبيرة في إقامة الشعائر لما تستلزمه بصفة خاصة من وقود الضحايا وزيوت المصابيح والبخور المستورد.

تكون زمام قرية كيركي أوزيريس عند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد على الوجه الآتي: ٦٪ من المساحة الكلية أراض مقدسة تابعة للمعابد و٥٢٪ أراض ملكية و٣٢٪ أراضي المستوطنين

الإغريق. يتبقى ٩٪ من الزمام احتلتها القرية بالإضافة إلى شريط من الأرض به حدائق ومراعي. وإننا نعرف على وجه الدقة مساحة كل فئة من فئات هذه الأراضي: كانت الأراضي المقدسة(٦٪) تحتل مساحة قدرها ٢٩١ و٧/٨ أرور من الأراضي الزراعية (حوالي ٨٠ هكتار) كان الجانب الأكبر منها (٢٧١ ١/٢ أرور) مخصصا (لمعابد المرتبة الأولى) وهما معبدي سوخوس وسوخنبتونيس، وهما معبدان مخصصان للإله تمساح وكانا موجودين في أرسينوي وتبتينيس على الأرجح. أما باقي الأراضي المقدسة فقد كانت مخصصة لما كان يسمى بمعابد «المرتبة الدنيا» أو «المرتبة الثانية».

كانت المعابد تحصل أيضا على موارد أخرى في عصر البطالمة، من أهمها نوعان من الضرائب: الضريبة الأولى وتسمى apomoira كانت تحصلها الدولة من مزارع العنب والحدائق وتخصصها للمعابد لمساعدتها في أداء الشعائر الملكية. والضريبة الثانية تسمى syntaxis وكانت تخصص لإعاشة العاملين في المعابد ولمختلف أنشطتها.

وبالإضافة إلى ما سبق كانت توجد في كثير من المعابد ورش مثل المخابز ومصانع الجعة والزيت ونسيج الكتان الرقيق الذي يعرف باسم byssus وكان الكهنة لا يستخدمون في ردائهم إلا هذا النسيج. وخضع الإنتاج في هذه المصانع لنظام محدد بموجبه خُصّص جانب من الإنتاج لاستخدام المعابد والجانب الآخر خصص للملك، وكان من شأن ذلك إثارة الكثير من المنازعات التي تشهد عليها البرديات المحفوظة.

وكثيرا ما كانت الأوزان والمقاسات المستخدمة في ضمان المبادلات العامة والخاصة هي التي كانت تصدر من أحد المعابد. على سبيل المثال كانت كيركي أوزيريس والقرى المجاورة لها تستخدم حتى القرن الثاني بعد الميلاد مقياسا قياسيا طوله ستة من الشرائط الموضوعة في الممر الطويل الذي كان يؤدي إلى معبد الإله الرئيسي تمساح في القرية.

من الواضح إذن أن المعابد المصرية ظلت حتى العصور المتأخرة مراكز لأنشطة متنوعة لم تكن من ذات الطابع الديني فقط.

«بيوت الحياة»

كانت المعابد أيضا أماكن مخصصة لحفظ المعارف ولنقلها في مجالات الدين والشعائر والعلوم المقدسة والفلك والكوزموجرافيا (علم وصف الكون) والجغرافيا والطب. وقد وُجدت في بعض المعابد الهامة مؤسسات تدعى «بيوت الحياة» وهي عبارة عن مؤسسات ثقافية يتم فيها تحرير ونسخ النصوص اللاهوتية والشعائرية بالخط الهيراطيقي، وإعداد نماذج النقوش الميثولوجية (المتعلقة بالأساطير) والشعائرية الهيروغليفية لكي ينقلها النقاشون على جدران المعابد.

ومن الشؤون التي كانت تهتم بها المعابد المصرية تعليم الكتابة المصرية: فقد تولى الكهنة المتخصصون – دون غيرهم على الأرجح – تكوين الكتبة وتأهيلهم لشغل المناصب التي تستلزم معرفة الكتابة المصرية مثل النساخين والموثقين ورجال القانون. وقد ألقى كثير من الوثائق التي اكتشفت بصفة خاصة في العصر الروماني الضوء على هذه المدارس الملحقة بالمعابد. وقد تضمنت قطع الأستراكا (قطع اللخاف) التي اكتشفت في معابد الكرنك التمارين التي كان يؤديها التلاميذ بالديموطيقية، وكذلك كشفت حفريات معبد سوبيك في تبتينيس (أم البريجات) بقايا الكتب التي كان يستعملها المعلمون. وفي بناء يقع داخل معبد نارموتيس (في منطقة تبتينيس بالفيوم) تم اكتشاف حوالي ١٥٠٠ قطعة أستراكا ذات طابع مدرسي، من بينها حوالي ٦٠٠ مكتوبة بالديموطيقية و٥٠٠ مكتوبة باليونانية والباقي باللغتين معا. وهذه النصوص ترجع إلى القرنين الثاني والثالث الميلادي. وكان صغار المصريين ممن يجري تكوينهم لشغل مناصب الكتبة يؤدون تمارين في الإملاء وفي قواعد النحو والمفردات والحساب، ويستعينون بالنماذج في كتابة الخطابات والتقارير والأعمال القانونية. وبالإضافة إلى ذلك كانوا يحصلون على برنامج أيديولوجي يتم التركيز فيه على أهمية الكتابة والتعليم، ويملي المعلمون فيه على تلاميذهم النصائح المتعلقة بحسن السلوك المستمدة من تقاليد كانت ترجع إلى نهاية عصر الدولة القديمة. ومما يثير الاهتمام حقا أن كتبة المستقبل في ذلك العصر كانوا يتعلمون اللغة اليونانية إلى جانب اللغة المصرية. ونجد بين الأستراكا المكتشفة في نارموتيس احتجاجا صادرا من أحد التلاميذ يرفض فيه استخدام الحروف اليونانية، فنجد على الشقفة عبارة ديموطيقية تقول «لن أكتب شيئا بالحروف اليونانية» مضيفا إليها باللغة اليونانية «إنني شخص عنيد» وهذا على فرض أن ترجمة الفعل اليوناني النادر المستخدم صحيحة(٦٨).

يتضح مما سبق أن المعابد قد طورت في هذا العصر من الدور الذي كانت تقوم به في نقل المعارف وتعليم الكتابة، بل ونجد أنها قد توافقت مع الظروف الجديدة للبلاد إذ أصبح الكتبة في العصور الإغريقية والرومانية يتعلمون أيضا وفي نفس الوقت الكتابة الإغريقية. أما الجيمنازيوم والمدارس الأخرى التي كان فتيان الإغريق يتلقون فيها الثقافة الإغريقية فهي تمثل عالما مستقلا قائما بذاته ليس فيه مكان لتعليم اللغة الأهلية، فقد كان الإغريق يعتبرون أن هذه اللغة إنما تستخدمها الطبقة الاجتماعية الأدنى، كما لم تكن لديهم أية مصلحة تدفعهم إلى تعلمها. ومن جهة أخرى ربما كانت الديموطيقية غير سهلة في تعلمها بالنسبة للشخص الإغريقي أو الروماني.

٣- العلاقة مع السلطة خلال العصر البطلمي

استقلال أم حكم ذاتي؟

كان الكهنة المصريون – قبل غزو الاسكندر – سلطة إدارية ومالية قوية، ذات ثروات واسعة بفضل هبات الأراضي الملكية التي منحت للمعابد. وقد ازدادت موارد المعابد أيضا بفضل تحسن وسائل الزراعة واستخدام عدد أكبر من الأيدي العاملة وزيادة تنصيب الكهنة. وقد نجح الكهنة في الحفاظ على قوتهم ونفوذهم في ظل الإغريق، ولكن يبدو أن استقلالهم الاقتصادي أصبح أضيق مما كان في الماضي وأصبح الموظفون الملكيون يتولون الإدارة المالية والزراعية لأراضي الآلهة. وهكذا أصبح يوجد في منتصف القرن الثاني قبل الميلاد موظف كبير مكلف بالإشراف على الملكيات العقارية للمعابد يتم اختياره من بين الأهالي ويحمل لقبا ديموطيقيا هو «فريتوب» *phritob* الذي يعني «رئيس الأراضي الواقعة على النهر». وكان هذا الموظف ملحقا بالإدارة المركزية بالاسكندرية ويتلقى فيها الطلبات من العاملين في المعابد في منف وفي طيبة(٦٩). ونجد في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد أن المدعو منخيس سكرتير قرية كيركي أوزيريس أعد قائمة موجهة إلى مكاتب العاصمة حدد فيها مساحات الأراضي التي كانت تمتلكها المعابد في دائرته.

ولا شك أنه قد حدث تطور في هذا الشأن بفضل التغييرات ذات الطابع السياسي. فقد أصبح الإشراف الملكي قويا خلال عصر الملوك البطالمة الأول، ولكن حدة هذا الإشراف أخذت تخف تدريجيا فيما بعد. ويفسر البعض تلك التنازلات المتكررة التي منحها الملوك للمعابد على أنها كانت دلالة على التوترات التي سببتها حركات العصيان التي قام بها الأهالي. ففي فترات الاضطراب الداخلي كان الملوك في أمس الحاجة إلى تأييد الكهنة. فأصدر بطليموس الثامن مرسوما في عام ١١٨ قبل الميلاد تقرر فيه التنازل للكهنة عن حق إدارة «الأراضي التي يقال عنها أنها مقدسة»، ولكن يبدو من النصوص وجود اختلاف بين الصيغة التشريعية وتطبيقاتها العملية، ويبدو أن المرسوم الملكي لم يكن محل احترام دقيق دائما.

وقد أشار البعض عند تناول طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الكهنة وسلطة الملك إلى وجود نوع من التأرجح: فقد كانت هذه العلاقات تتأرجح وفقا للظروف بين التعاون والتعارض وبين التبعية والاستقلال. ومع هذا فلقد فرضت المصلحة المشتركة للطرفين في كثير من الأحيان تعاونا وثيقا بينهما بهدف تدعيم سلطاتهما معا. ولقد ظهر هذا التعاون بوضوح في الدور الذى قام به الكاهن الأكبر لبتاح في منف.

الكاهن الأكبر لبتاح في منف

كان هذا الكاهن من أهم الشخصيات بين الكهنة المصريين في عصر البطالمة، فهو صاحب الأولوية بين كهنة منف وهو الممثل الرئيسي للطبقة الكهنوتية أمام الملك، وكان يرأس احتفالات تشييع جنازة عجل أبيس صورة الإله بتاح راعي منف واحتفالات تتويج العجل الجديد، وهو الذي كان يقوم بتتويج الملك اعتبارا من عصر الملك بطليموس الخامس على الأقل، في ظل مراسم تتويج كانت تجري في معبد بتاح يقف الكاهن الأكبر خلالها وجها لوجه أمام الملك البطلمي. لقد حل بتاح إله منف محل أمون إله طيبة الكبير كحامي حمى الفراعنة بعد أن انهار الوجه القبلي تحت تأثير عوامل متعددة من بينها الثورات التي نشبت فيه. ومن نهاية القرن الثاني قبل الميلاد أصبح الملك البطلمي يُتوج في منف العاصمة الدينية بواسطة الكاهن الأكبر، وأصبح الملك بدوره هو الذي يولّي الكاهن الأكبر في منصبه. بل وذهب إلى الاسكندرية كاهن أكبر واحد على الأقل هو بسمتايس الثالث حيث قام الملك بتتويجه في منصبه هناك. كان الكاهن الأكبر يحمل لقب «كاهن فرعون» ثم تغير هذا اللقب إلى «كاهن قيصر» في ظل حكم الإمبراطور أوجستوس. وكان منصب الكاهن الأكبر متوارثا في عائلة كبيرة من عائلات الأهالي ظلت معروفة حتى نهاية القرن الأول قبل الميلاد، وكانت تتمتع بوضع ممتاز وبهيبة قوية، وهو ما يتضح تماما من ثراء توابيتهم ومومياواتهم. وبعد بسيناموتيس الثاني لم تعد النصوص تشير إلى عائلة كبار الكهنة في منف: فبموجب التدابير التي اتخذها أوجستوس فقد الكهنوت المصري قدرا أكبر من استقلاليته. اختفى كاهن منف الأكبر من المسرح بعد أن شغل قمة المراتب وبعد أن كان المتحدث المفضل لدى السلطة السياسية.

وقد أدى كاهن أكبر آخر دورا هاما هو الكاهن مانيتون الذي عاش في معبد سيبينيتوس (سمنود) في الدلتا. يبدو أنه كان أحد مستشاري بطليموس الثاني وقام بتأليف عدد من المؤلفات باللغة اليونانية أشهرها «تاريخ مصر» *(Aegyptiace)* ولم يصلنا من هذا الكتاب إلا مقاطع قليلة وملخصات.

مرسومي كانوب ومنف

لقد صدرت بعض المراسيم باللغتين المصرية والإغريقية من شأنها توضيح طبيعة العلاقة بين الكهنة والملك، وقد وصلتنا من هذه المراسيم أحيانا عدة نسخ بفضل النقوش. وأقدم هذه المراسيم هو مرسوم كانوب على اسم بلدة في الدلتا تقع على بعد حوالى ٢٥ كيلومتر شرق الاسكندرية (أبو قير) *(Orientis Graeci Inscriptiars Selectae) OGIS.56* فقد اجتمع فيها عام ٢٣٨ قبل الميلاد في عصر بطليموس الثالث (يورجتيس) كهنة مصريون حضروا من جميع أنحاء مصر في جمعية سميت بمجمع الكهنة. والهدف الرئيسي من المرسوم الذي صدر

بعد هذه الدورة هو تنظيم أشكال العبادة الجديدة للأسرة الحاكمة مع إيجاد التبريرات لها. وبهذا تم إنشاء عبادة جديدة في جميع المعابد المصرية سميت بعبادة «الالهة يؤرجتيس» تكريما لبطليموس الثالث (يؤرجتيس) والملكة برنيكي، وقد تم تخصيص عبادة للأميرة الصغيرة برنيكي التي ماتت في فترة انعقاد المجمع، واعتُبرت هذه الأميرة الصغيرة إلهة إبنة الشمس وأصبح لها تمثال موضوع في جميع معابد المرتبة الأولى والثانية يُحمل في المواكب بجانب تماثيل الآلهة الأخرى. وتستند الأسباب التي بُرِّرت بها هذه العبادات الجديدة على جميل صنع العاهل وكرمه في مواجهة الكهنة والشعب المصري معا: لقد أعطى المنح للمعابد، لقد استعاد لمصر إثر غزوات ناجحة بعض التماثيل المقدسة التي كان قد أخذها الفرس من قبل، لقد دافع عن أراضي البلاد، لقد أمد الشعب بالغذاء أثناء مجاعة طرأت في سنوات حكمه الأولى. وتم تنصيب كهنة جدد لحماية العبادة الجديدة كانت مرتباتهم تسدد من المنح الملكية، وفي مقابل هذا كان الملك يستفيد من اعتراف مصر المعابد به. إن هذا المرسوم الذي تم تعليقه على جدران المعابد يؤكد بصفة رسمية التحالف السياسي الذي تم بين الملك والكهنة.

ويوجد مرسوم آخر يبرز هذا التحالف: هو مرسوم منف الذي يعتبر حجر رشيد *OGIS.90* صورة منه، لقد اكتشف هذا النقش عند رشيد على بعد ٧٠ كيلومترا شرق الاسكندرية الفرنسي بوشار أحد الضباط المهندسين في الحملة الفرنسية عام ١٩٧٩ . وبفضل هذه النقوش الثلاثة المكتوبة عليه (الهيروغليفية والديموطيقية والإغريقية) نجح شمبليون في فك طلاسم الكتابة المصرية. اجتمع الكهنة في منف في عصر بطليموس الخامس عام ١٩٦ قبل الميلاد. ويبدو أن منف كانت المكان المعتاد لمثل هذه المجمعات. فقد كانت هي العاصمة «المصرية» لمصر البطلمية بجانب الاسكندرية العاصمة الإغريقية خلال حكم البطالمة. وقد صدر هذا المرسوم في فترة من الفترات التي تميزت بالاضطرابات التي حاول خلالها الأهالي الثائرون الاستيلاء على السلطة ونجحوا في ذلك بالفعل لبعض سنوات في طيبة والمنطقة المحيطة بها. وبعد أن حقق الملك انتصارا على «الكفار» الذين تحصنوا في ليكوبوليس (أسيوط) في جنوب مصر عُقد المجمع لتخليد هذا الانتصار بإقامة عبادة مصرية جديدة تكريما للملك، وفي هذه العقيدة تم تشبيهه بالإلهين تحوت وحورس، وقدم النص الملك على أنه صاحب الجمائل وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب. وفيما يلي بعض النصوص المترجمة عن الجزء الديموطيقي وهي تتعلق بالكرم الذي أبداه الملك لصالح المعابد:

> «لقد أمر بتأكيد كل ما كان والده قد أمر به لصالح المعابد ومن بينها إيرادات الآلهة العقارية والمبالغ النقدية وكميات الغلال التي يتعين أداؤها كل عام كضريبة إلى المعابد والقدر الذي يعود إلى الآلهة في مزارع الكروم وأشجار الفاكهة».

أصبح بطليموس الخامس معترفا به كفرعون من الناحية الدينية الرسمية، وتم ذلك بموجب احتفال جرت فيه شعائر التتويج المصرية. ومن المعتقد أن الملك قد سلم الكهنة أمام الضغوط الصادرة عنهم وذلك سعيا إلى ضمهم لجانبه لحاجته إلى تأييدهم وإلى تأييد المصريين الخاضعين لنفوذهم ولإضفاء طابع الشرعية على ملكه المنهار أمام ثورات الأهالي. ويعتبر مرسوم منف مثله مثل مرسوم كانوب شهادة على تحالف الملك مع الكهنة المصريين وإن خضع كل منهما لظروف تاريخية ولشروط مغايرة.

ولتأكيد الطابع الرسمي والشعبي لهذا التحالف نورد نهاية الجزء الديموطيقي لمرسوم منف:

> «يجب أن يتم تدوين هذا المرسوم على لوحة من الحجر بالكتابة المقدسة وبالكتابة المستندية(٧٠) وبالكتابة اليونانية، ويجب أن تقام هذه اللوحة في كل من معابد الدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة بجانب تمثال فرعون الذي يحيى إلى الأبد».

حق اللجوء والاعتصام في المعابد

كان الملك يمنح لأماكن محددة – المعابد في غالب الأحيان – الحق في أن تصبح ملاذا يلجأ إليه الأشخاص للتمتع بالحماية فيما يمكن تسميته بالجزيرة الآمنة. قام هذا النظام في المدن القديمة ببلاد الإغريق ثم انتشر في العالم الإغريقي ولا نعرف له سابقة فرعونية على الأقل في صورة قانونية، والراجح مع هذا أن عادة الاعتصام في المعابد كانت متبعة قبل الغزو. فلقد أشار هيرودوت (II,113) إلى معبد لهرقل عند مصب الفرع الكانوبي للنيل كان الفارون من العبيد يجدون فيه ملاذا لأنفسهم. وكذلك نجد في برديات زينون (*PSI*.502 التي ترجع إلى عام ٢٥٧ قبل الميلاد) أن المزارعين الذين اختلفوا مع المشرف باناكستور حول قيمة الإيجار المستحق عليهم لجئوا إلى المعبد ورفضوا أداء أعمالهم الزراعية إلا بعد إحقاق حقوقهم. إن هذه النصوص توحي لنا بأن الأمر كان يتعلق بممارسة عادية من هؤلاء المزارعين المصريين وليس بابتكار جديد.

أصدر بطليموس العاشر أمرا إلى حاكم إقليم ارسينوي جاء فيه تعريف لحق اللجوء بأنه «منع أي شخص من الدخول إلى أحد المعابد بالعنف» (M.Th.Lenger, *Corpus des ordonnances des Ptolémées*, No.65) . وكان يتم تحديد نطاق الأراضي المحمية بعلامات توضع في الأركان الأربعة الأساسية بحيث تتمتع المساحة الداخلة في هذا المحيط المرسوم بالحماية من المطاردات ومن العنف ويتمتع كل من يتواجد داخلها سواء من الكهنة العاملين

فيها أو من الأشخاص المطاردين من مندوبي الضرائب وموظفي القضاء بالحماية فيها وذلك من الناحية النظرية على الأقل.

هل كانت لهذه الحماية فعالية مطلقة يتمتع بها أي شخص دون تمييز؟ الواقع أن البعض كان مستبعدا منها: منهم على سبيل المثال الأشخاص الذين كان ينطبق عليهم الوضع القانوني «للفرس من حيث السلالة» وهو تعبير لا زال معناه موضع خلاف. ويبدو أيضا أن حق اللجوء لم يكن من شأنه توفير حماية كاملة للعبيد الفارين ولبعض المدينين للدولة على الأقل في القرن الثالث قبل الميلاد. لقد سجلت وثائق ديموطيقية ويونانية عديدة نصوص الأيمان التي جرى الفلاحون الملكيون على حلفها ليتعهدوا بعدم ترك أراضيهم فترة الأعمال الزراعية وبعدم اللجوء إلى أحد المعابد أو أحد الهياكل أو الأماكن المقدسة، وفي هذا دليل على أن هذه العادة كانت منتشرة وعلى أن السلطات المحلية كانت لديها الوسائل التي تمنع بها الفلاحين من هجر أراضيهم احتماء بحق اللجوء. إن هذا الحق يعتبر في الواقع أحد أشكال الهجرة الجماعية للفلاحين الذين كانوا يتركون أعباءهم الزراعية anachorèse وهي الظاهرة المزمنة في مصر على الأقل منذ الدولة الوسطى. والسبب الرئيسي الذي كان يكمن وراء هذه الظاهرة في كل العصور هو على الأرجح نظام فرض الضرائب الذي يتميز بالغلو والجمود المبالغ فيهما إلى الحد الذي يُعجز المزارعين عن مواجهة التزاماتهم حتى لا يجدون أمامهم من حل إلا الفرار من الأرض.

لقد عرفنا التفاصيل المتعلقة بحق اللجوء بصفة خاصة من مجموعة من النقوش عددها حوالى ١٢ نقشا ترجع إلى الفترة بين عامي ٩٧/٦ و٥٧/٦ قبل الميلاد التي كان يوجد خلالها عدد كبير من المعابد التي تتمتع به، وكان الكهنة الذين يطلبون هذا الحق لمعابدهم يستندون إلى الطابع المعتاد لهذه الممارسة. على العكس من ذلك نرى هذا الحق محدود النطاق أكثر في القرن الثالث قبل الميلاد وفي العصر الروماني. وخلال القرن الأول قبل الميلاد كانت الآلهة التي تتم حماية معابدها بواسطة هذا الحق آلهة مصرية في الغالب، وإن وُجد أيضا إله إغريقي هو هرقل كالينيكوس وإله آخر يدعى هيرون. وغالبية المراسيم الصادرة بخصوص هذا الحق تتعلق بقرى الفيوم وإن وُجد أيضا معبدان من هذه المعابد المتميزة خارج الفيوم أحدهما في الدلتا في أتريبيس والآخر في الوجه القبلي في بتوليمايس. وقد أصبحت مختلف مراحل هذه العملية واضحة بفضل مسلات الفيوم: يتم أولا توجيه طلب إلى الملك لمنح المعبد والأشخاص المتواجدين فيه وأو من غير رجال الدين والذين لجأوا إليه حق الحماية ضد الاعتداء أو الخطف، والتنبيه على السلطات المحلية بضمان هذا الوضع الممتاز. ويرد الملك على هذا الطلب بإيجاز منبها على موظفيه بتنفيذ الحماية المطلوبة. ومن هذا القبيل نجد أن الأمر *C.Ord. Ptol.66* الذي يرجع إلى عام ٩٣ قبل الميلاد قد اقتصر على هذه العبارة «إلى ليزانياس

التنفيذ» مع التاريخ، وكان ليزانياس هو حاكم إقليم أرسينوي، وتم حفر هذا الأمر على المسلة بناء على طلب كهنة المعبد المعني وهو معبد إيزيس ساخيبسيس في ثيادلفي (بطن حريت الحالية شمال غرب الفيوم). لقد انصبت شكوى هؤلاء الكهنة على أعمال التدنيس التي تمت داخل معبدهم، فتوجهوا إلى الملك بطلب منح معبدهم حق اللجوء للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأعمال. والحقيقة أن المبرر الذي كثيرا ما كانت تستند إليه هذه الطلبات هو الحماية ضد أعمال التعسف والابتزاز التي يرتكبها ممثلو السلطة. فكثيرا ما كان يترتب على العلاقة بين الموظفين والمحكومين أعمال عنف وبخاصة في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مترديه كالتي كانت قائمة في القرن الأول قبل الميلاد.

ولقد تساءل البعض عن مدلول الزيادة في عدد مراسيم تقرير حق اللجوء في ذلك العصر. التفسير التقليدي لهذه الظاهرة يعتبر أن منح هذه الامتيازات لعدد كبير من المعابد دلالة على القوة المتصاعدة لهذه المعابد في مواجهة السلطةالملكية الضعيفة التي تجد نفسها مضطرة إلى تقرير تنازلات متكررة لصالح الكهنوت. واعترض البعض على هذا الرأي بأن المعابد التي مُنحت هذا الحق كانت مزدهرة وأن الأراضي المتمتعة به كانت محدودة للغاية، وأن تدوين الامتيازات المقررة بصفة رسمية على مسلات ظاهرة العيان قد يكون الدافع إليه أن هذه المراسيم لم تكن تحترم بما فيه الكفاية، بحيث أصبح من الضروري إعلان الأمر الملكي على أوسع نطاق لتحقيق حماية أكبر للأشخاص الذين كانوا يعيشون في المعابد أو يلجأون إليها. ووفقا لهذا الرأي فإن زيادة عدد المراسيم المقررة لحق اللجوء لا يدل على زيادة نفوذ الكهنة وقوتهم ولكن يدل على العكس على أن سلطتهم قد تقلصت أمام الدور المتنامي لأرستقراطية الموظفين الإغريق(٧١).

ولا يجب الخلط بين حق اللجوء وبين شكلين آخرين للاعتكاف في المعابد. الأول يسمى *katoché* وقد عرفناه أساسا من محفوظات المدعو بتوليموس بن جلوكياس الذي كان «معتكفا» في سيرابيوم منف (من عام ١٦٤ إلى عام ١٥٢ قبل الميلاد). والمعتكفون كانوا يضعون أنفسهم إراديا في خدمة أحد الآلهة ويتولون القيام ببعض الشعائر ويتمتعون بوضع خاص بهم يرتبطون بموجبه بالتزام شخصي بتحمل عدد من الأعباء لا يجوز لهم التخلي عنها إلا بسداد مبلغ من المال أو إذا سمح لهم وسيط الوحي بذلك. وكان يوجد شكل آخر للتكريس الديني في أحد المعابد ثبت بموجب وثائق ديموطيقية ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وفيه يلجأ بعض الرجال أو النساء إلى تكريس أنفسهم لأحد الآلهة «لمدة ٩٩ عاما» أو «لأبد الدهر» وتوجد نواح كثيرة غير معروفة حول وضع هذه الفئة: هل كانوا من الأجراء أو أن الأمر كان يتعلق بعبيد مقدسين للمعبد "*hiérodules*" ويبدو على أية حال أن هؤلاء الأشخاص كانوا لا يستطيعون مغادرة المعبد وأنهم كانوا يسددون له مبلغا شهريا مقابل المأوى والحماية ضد

أعداء يصعب تحديد هويتهم. وبعض هؤلاء كانوا يتبعون بالميراث طبقة «خدام المعبد» وبعضهم الآخر كانوا يأتون من أماكن أخرى إلى المعبد الذي اختاروه ليجدوا فيه الأمان.

٤- العلاقات مع السلطة فى العصر الرومانى

التدابير التى اتخذها أوجستوس وخلفاؤه

إذا اعتبرنا أن المراسيم التي صدرت خلال القرن الأول قبل الميلاد بخصوص حق اللجوء تعبيرا تاريخيا عن أفول المعابد وانحسار نفوذها، فلقد ازداد هذا الاتجاه حدة بعد الغزو الروماني. فبمجرد اعتلاء أوجستوس سلطة مصر اتخذ تدابير قاسية قلّصت لدرجة أكبر من الاستقلال الذاتي النسبي الذي كان يتمتع به الكهنة. ومن أهم التدابير التي اتُخذت مصادرة الأراضي التابعة للمعابد لصالح الدولة، ثم أضيف إليها تضييق حق اللجوء وتضييق نطاق الامتيازات الكهنوتية، وتدل هذه التدابير على نبذ السياسة التي كانت متبعة في العصر البطلمي. ويعتبر هذا الاتجاه جانبا من تغييرات أخري بعيدة المدى يستند عليها رجال التاريخ لرفض التعبير الشائع «مصر اليونانية الرومانية» ويفضلون استخدام تعبيرين منفصلين عن مصر اليونانية ثم عن مصر الرومانية.

واقترنت مصادرة الأراضي التي كانت تسمى «مقدسة» بإشراف إداري حازم على أموال المعابد والكهنة. فالتزمت المعابد منذ ذلك الوقت بأن تقدم كل عام للإدارة قائمة بالكهنة وبيان بالمنقولات *cheirismos* المملوكة للآلهة والتي أصبحت خاضعة لإشراف الدولة. وقد خضع الكهنة لإشراف دقيق وأصبح عددهم محددا بدقة. وقد أوردت بردية برلين *BGU.*1199 الأمر الذي كان قد أصدره الوالي جايوس توراتيوس في العام الرابع قبل الميلاد والذي جاء فيه:

> أصدر أوامري إلى المعابد بتسجيل أسماء الكهنة بالوراثة ومساعديهم وكذلك أسماء كل الأشخاص الآخرين التابعين للمعابد مع أولادهم مع تحديد المهام التي يؤدونها. وسأقوم بمراجعة قائمة العام الجاري وهو عام ٢٦ من حكم القيصر (أوجستوس) وسأقوم بشطب كل من يثبت عدم انتمائه إلى أصل «كهنوتي».

أما الامتيازات التي كانت مقررة للكهنة مثل الإعفاء من ضريبة الرؤوس أو أدائها بسعر مخفض والإعفاء من أعمال السخرة ومن الواجبات المفروضة، فلقد ظلت سارية بالنسبة لعدد محدود من الكهنة ومن فئات محددة، وكانت الحكومة تقوم في كل عام بتحديد عدد من كان يتم إعفاؤهم في كل معبد على حدة. وعندما كان أحد المصريين يلتحق بسلك الكهنوت كان يلتزم بأداء ضريبة خاصة تسمى *eiskritikon*.

إشراف الكاهن الأكبر ومسؤول الحساب الخاص في القرن الثاني بعد الميلاد

سبق لنا أن أشرنا إلى الدور الذي كان يؤديه اثنان من كبار الموظفين السكندريين في إدارة المعابد والإشراف على العاملين فيها، وهما الكاهن الأكبر ومسؤول الحساب الخاص (راجع ما سبق، الفصل الثاني/٢) فقد تولى «الكاهن الأكبر للاسكندرية ولكل مصر» - وهذا هو اللقب الكامل الذي يحمله - مسؤولية الشعائر في جميع أنحاء البلاد. كان هذا الموظف رومانيا من درجة الولاة الامبراطوريين وبالتالي لا شأن له بمختلف مراتب الكهنة من الأهالي. فمهامه ذات طابع مدني بحت وهي - كما يبدو - مستقلة تماما عن مسؤول الحساب الخاص وإن حدث أن جمع شخص واحد بين مهام الوظيفتين معا. اختص الكاهن الأعظم بتحديد الشروط التي كان يلزم توافرها في المرشحين للمراكز الكهنوتية وبتحديد حالات إعفاء الكهنة من الواجبات المفروضة وبإعطاء الترخيص بالختان، والحصول على هذا الترخيص كان يلزم اتباع سلسلة من الإجراءات: يقدم المرشح طلبا لحاكم الإقليم ويقوم أربعة كهنة بحلف اليمين على أن عمود نسب الطالب يرتبط بالكهنوت. فإذا رأى الحاكم - بعد إجراء التحقيق اللازم - صلاحية الفتى وأنه لم يكن لقيطا ولا متبنى وغير مصاب بأية عاهة جسدية كان يوصي بقبول الطلب ويرفعه إلى الكاهن الأكبر الذي كان يمكنه استدعاء الطالب أو عدم استدعائه وأن يقبل الطلب أو يرفضه.

أما المهام التي تدخل في اختصاص مسؤول الحساب الخاص - وهو أيضا من درجة الولاة الرومانيين - وتتعلق بالكهنة وبالمعابد فهي الإشراف على تحصيل ضريبة *eiskritikon* وعلى إجراءات بيع مناصب الكهنة والإشراف على أموال المعابد. لقد تضمنت مجموعة التعليمات الصادرة عن مسؤول الحساب الخاص *gnômôn de l'idiogogue* كثيرا من البنود التي تحدد بدقة التزامات مختلف فئات الكهنة ومختلف الأعمال التي عليهم الامتناع عنها. وكل مخالفة لهذه التعليمات كانت تؤدي إلى فرض غرامة على المخالف: ومن هذه المخالفات إطالة شعر الرأس أو ارتداء ملابس من الصوف أو اختيار ذبائح لا تصلح للتضحية أو إعادة بيع القرابين المخصصة للآلهة. وكان يمتنع على بعض فئات العاملين في المعابد القيام بالمعاملات التجارية كما كان يمتنع على مساعدي الكهنة من الفئات الأدنى القيام بالمهام المخصصة للكهنة.

كهنة أقل ثراء وأقل نفوذا وأكثر خضوعا للسلطة

من أهم الأسباب التي دفعت السلطة الرومانية إلى اتباع سياسة إخضاع الكهنة لوصايتها هي تقليص نفوذ قوة كان يمكن أن تتبلور حولها الحركات الثورية الأهلية. لقد أضحت المعابد بالفعل فقيرة: فلم تعد تحصل على إيرادات الأراضي الواسعة التي صادرتها

الدولة، وأصبحت إيراداتها الخاصة قاصرة على الإعانة التي كانت تقدمها لها الدولة وتسمى *syntaxis* وعلى جانب من القرابين وعلى تبرعات المؤمنين، وعلى ناتج بعض الأنشطة التجارية المرتبطة بالمعابد وناتج بيع الوظائف الدينية عندما لا يكون الثمن مستحقا للدولة. وكان مصرحا للمعابد بقبول الهبات من الأراضي الزراعية وتملكها والحصول على إيراداتها، أو على الأقل ما يتبقى منها بعد أداء قيمة الضرائب المستحقة للخزانة. وهكذا نجد أن العاملين بالمعابد – بالرغم من إفقارهم – كانوا على أية حال في وضع أحسن من مجموع الفلاحين.

ومن الصعب قياس مدى نفوذ الكهنة على السكان من الأهالي. لا يبدو على أية حال أن المعابد في العصر الروماني كانت مراكز للمقاومة الوطنية ولثورة الأهالي. لقد حدثت بالفعل ثورة رعاة البقر التي ناضلت ضد الجيش الروماني في مناطق المستنقعات بالدلتا بدءا من عام فعلى حد قول ديون كاسيوس (71,4,1-2) كان يقود الثورة كاهن مصري يدعى إزيدوروس. لم يتم السيطرة على هذه الثورة إلا في عام ١٧٢ الميلادي بفضل تدخل المفوض على سوريا أفيديوس كاسيوس مع قواته. وبخلاف هذه الشهادة لا نجد ما يدل على أن الكهنة قد اتخذوا موقفا إيجابيا أو أنهم قاموا بدور هام في الثورات المحلية الأخرى التي كانت تندلع في مكان أو آخر في ظل الإمبراطورية الرومانية. ويبدو من المناظر المحفورة في ذلك العصر على جدران المعابد الكبيرة أن الأباطرة الرومانيين قد خلفوا البطالمة في منصب الفرعون. على سبيل المثال نجد نيرون في نقوش معبد دندرة كما نجد سبتيميوس سيفيروس في إسنا. وكذلك نجد حلقات الميلاد المقدس للإله الملك قد استخدمت في تصوير الأباطرة. إن الدليل قائم على أن الكهنة بصفة عامة لعبوا دور الولاء والإخلاص للسلطة القائمة وأنهم وفروا الشرعية الدينية لأعلى شخصية في الإمبراطورية.

الفصل الثامن

الجيـش والبحـرية

تخصص الأيديولوجيا الملكية الإغريقية مكانا هاما للمهام الحربية للملك. فتحقيق الانتصارات أمر جوهري لهيبة الملك، والاستيلاء على الغنائم وغزو الأراضي يدعم قوته ويزيده ثراء، وقد تميزت العصور التي تلت فتح الاسكندر بالحرص على تحقيق العظمة والرخاء. إن الحدود الطبيعية لمصر تحميها من ثلاث جهات: جنادل النيل في الجنوب، والصحراء العربية في الشرق والصحراء الليبية في الغرب، والتهديد بالغزو يأتي دائما من ناحية الشمال: سوريا وجنوب فلسطين. لذلك نجد أن الأعداء الرئيسيين للبطالمة هم السلوقيون وكانت أسرتهم تحكم جانبا من آسيا حتى عام ٦٤/٦٣ قبل الميلاد عندما أصبحت سوريا إقليما رومانيا.

بدأت روما التدخل في شؤون مصر من قبل قيام أوكتافيوس بغزوها في عام ٣٠ قبل الميلاد. ففي ١٦٨ قبل الميلاد أجبر مجلس الشيوخ أنطيوخوس الرابع الملك السلوقي على الجلاء عن مصر وعن قبرص. ومن رأى بعض رجال التاريخ أنه اعتبارا من ذلك الوقت أصبحت توجد حماية رومانية على مصر. ومع هذا ظلت الدولة البطلمية قائمة بجيشها وأسطولها الخاص حتى انتصار أوكتافيوس في أكتيوم الذي تلاه دخوله إلى الاسكندرية. ومع أن القوات الرومانية وصلت إلى الاسكندرية في عام ٥٥ قبل الميلاد، فإن عام ٣٠ هو الذي يعتبر الحد الفاصل بين وضعين: فبمجرد ما أصبحت مصر إقليما رومانيا لم يعد لها جيش ولا أسطول مستقل، ومنذ ذاك الوقت أصبحت الوحدات العسكرية والبحرية الرومانية هي المتواجدة. لذلك فإننا نقسم هذا الفصل إلى قسمين أحدهما يتعلق بالقوات البطلمية والآخر يتعلق بقوات روما في مصر.

١- العصر البطلمى

الجيـش

ذكر ديودور الصقلي (XVIII,14,1) أنه بمجرد ما تمكن بطليموس الأول من مصر «بدأ يجمع المرتزقة وينشئ القوات العسكرية». كان الاسكندر قد ترك في مصر جيش احتلال مكون من ٢٠ ألف رجل وأسطولا مكونا من ثلاثين سفينة حربية. حرص بطليموس الأول على زيادة هذه القوات لكي يضمن سيطرته بطريقة فعالة في مواجهة أطماع خلفاء الاسكندر الآخرين.

تكون جيش بطليموس الأول بصفة أساسية من المستوطنين - ومعظمهم من المقدونيين وبعضهم من الإغريق - والمرتزقة، وفي الأجيال التالية تم اختيار أفراد الجيش من سلالة

هؤلاء المستوطنين. وانخراط الجنود في صفوف الجيش لم يكن ذا صفة دائمة فهم أشبه بجنود الاحتياط. قام الملك في مقابل الخدمات التي كانوا يؤدونها له بتوزيع قطع من الأرض عليهم كائنة في المناطق التي تم تعميرها حديثا و في الأراضي المستصلحة. وفي القرن الثالث قبل الميلاد تفاوتت مساحة الحيازة الواحدة بين ١٠٠ و٢٠ أرور أي ما يتراوح بين ٢٧.٥٦ و٥٫٥٢ هكتار، وذلك تبعا لرتبة المستوطن في الجيش. والمساحات التي خُصصت للفرسان كانت تزيد عادة من التي خُصصت للمشاة. ولم تُعفى هذه الحيازات من الضرائب كلية ولكنها خضعت لها بنسبة تقل عن تلك التي كانت تخضع لها الأرض الملكية.

كان المستوطن في كثير من الحالات يقيم في القرية التي تقع أرضه في زمامها ويعهد بزراعتها إلى الفلاحين من الأهالي، وبعد انتهاء فترات استدعائه في الجيش كا ن يعيش بغير عمل كصاحب دخل في المدينة أو في العاصمة أو في الاسكندرية. كان المستوطنون الذين يستقرون في البلاد يحصلون بالإضافة إلى الأرض المخصصة لهم على سكن لدى أحد السكان، وقد نشأت عن هذه المشاركة السكنية المفروضة مشاكل كثيرة عبرت منها مختلف الدعاوى القضائية ومختلف الأوامر التي صدرت من بطليموس الثاني بصددها، *(C. Ord. Ptol. 5-10)* – وعند استدعائهم للخدمة العسكرية كان يمكنهم تأجير أراضيهم ولكن لم يكن من حقهم تأجير السكن المخصص لهم.

توجد لهذا النظام سوابق تاريخية فرعونية ومقدونية وأثينية. فقد أشار هيرودوت إلى أن «رجال الحرب» في ظل الأسرة الصاوية (٦٦٤–٥٢٥ قبل الميلاد) كانوا يحصلون على ميزات خاصة وهي مساحة من الأرض قدرها ١٢ أرور غير خاضعة لأية ضريبة. وفي العصر الهيلينستي كان بعض الملوك يكافئون جنودهم أيضا بتخصيص مساحة من الارض لكل منهم. تكوّن جيش بطليموس الأول عندما خلف الإسكندر في حكم مصر من المرتزقة بصفة أساسية. وقد كانت لهذا الوضع سلبياته، فالمرتزقة بطبيعتهم غير مستقرين ولا تربطهم بأشخاص رؤسائهم روابط وثيقة، وهم على استعداد دائما لترك أماكنهم إذا وجدوا مستخدما أخر أكثر سخاء، ومن ناحية أخرى كانوا يكلفون الدولة غاليا. هذه الاعتبارات العسكرية والاقتصادية هي التي دفعت البطالمة إلى إقامة وتطوير نظام تخصيص الأراضي للجنود المستوطنين.

طرأت تغيرات هامة خلال القرن الثاني قبل الميلاد(٧٢). أصبحت المساحات المخصصة للمستوطنين أقل اتساعا، وتغير اسم حائزيها في معظم الوثائق من *clérouque* إلى *ca-toeque* وظلت هذه التسمية قائمة حتى العصر الروماني. وفي هذه الفترة تم إلحاق عدد كبير من المشاة في الفرسان، وأصبحت قوات الشرطة تابعة للجيش. وفي أثناء الحرب السورية الرابعة التي جرت اعتبارا من ٢١٨ قبل الميلاد تم إلحاق جنود مصريين في الجيش أطلق

عليهم اسم *machimoi* وذلك لحشد جيش كاف يمكنه أن يقف في مواجهة جيش أنطيوخوس الثالث ملك السلوقيين. نجح سوسيبيوس مستشار بطليموس الرابع في جمع جيش قوامه ٧٥ ألف رجل منهم ٢٠ ألف مصري مزودين بالأسلحة اللازمة بعد أداء فترة تدريب قصيرة. كانت هذه هي المرة الأولى التي يستعين فيها البطالمة بالأهالي. ووفقا لما ذكره بوليبيوس *(Polybe* (V,82 et 599 جابه هذا الجيش المشكل من ٧٠ ألفا من المشاة و٥ آلاف من الفرسان و ٧٣ فيلا قوات أنطيوخوس الثالث في رفح وهي آخر مدينة في سيناء قبل فلسطين، وانتصرت قوات بطليموس الرابع في عام ٢١٧ قبل الميلاد، مما أنقذ السيادة البطلمية على سوريا الداخلية شرق جبل لبنان وحال دون وقوع غزو سلوقي لمصر. وقد حصل الجنود المصريون الذين ساهموا في تحقيق انتصار الجيش البطلمي على قطع من الأراضي وبهذا دخلوا في فئة حائزي الأرض الموزعة *clérouque*، التي كانت قاصرة من قبل على المستوطنين الإغريق.

ولكن ترتبت على هذا الانتصار أيضا نتيجة عكسية بالنسبة السلطة الملكية إذ أدى إشراك المصريين في صفوف الجيش على هذا النطاق الواسع إلى التمهيد لبدء الثورات الأهلية التي أصبحت منذ ذلك الوقت أمرا مزمنا. بدأت أعمال العنف بعد وقت قصير من معركة رفح. فقد ازداد وعي المصريين بأهميتهم وأخذ تحملهم لسيادة أسرة أجنبية يتضاءل، وانضمت إلى الجنود المصريين الذين وقفوا في وجه السلطة البطلمية جموع الفلاحين في مختلف الأقاليم الذين كانوا أرضا خصبة لانتشار الثورة بسبب الانهيار الاقتصادي وزيادة عبء الضرائب (ترتب على تحصيل الموارد اللازمة لإعداد جيش رفح زيادة ثقل السياسة الضريبية). ووُجد أيضا في بعض أوساط الكهنة – وهم يمثلون الجماعة المنظّمة الوحيدة من بين فئات الشعب المصري – اتجاهات معادية للأجانب. ويتفق علماء التاريخ على أن اشتراك الأهالي في صفوف الجيش في حملة رفح كان من بين سلسلة الأسباب التي أدت إلى هذه الاضطرابات الداخلية، وهي أسباب معقدة ولا زالت غير معروفة جيدا حتى الآن. وإننا نجد أيضا مصريين كانوا يخدمون في البحرية وفي الشرطة وفي الحرس الملكي.

كانت مساحات الأراضي التي حصل عليها المصريون في الجيش البطلمي متواضعة وتراوحت بين ٥ و٧ أرور. وقد ازدادت بعد بطليموس الرابع إلى حد كبير الأراضي الموزعة، وعند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد احتلت هذه الأراضي في كيركي أوزيريس حوالي ثلث المساحة الكلية لزمام القرية. اتجه المصريون من أصحاب الأراضي الموزعة – في معظمهم – إلى استغلال أراضيهم بأنفسهم على عكس الجنود من الإغريق المقدونيين الذين استقروا في مصر منذ أوائل العصر البطلمي. كان الملك – في البدء – يحتفظ بملكيته للأرض الموزعة بحيث تعود إليه بعد وفاة المستفيدين بها. ولكن تغير وضع هذه الأراضي تدريجيا حتى أصبح

يتم توارثها ويجوز التصرف فيها. وعند نهاية العصر البطلمي(٧٣) أصبح من الممكن للبنت أن ترثها عند عدم وجود وارث ذكر يصلح للتجنيد، ويعتبر هذا تطور هام في اتجاه تأكيد الملكية الفردية (راجع ما سبق، الفصل الخامس/١).

ولم يكن كل الجنود في الجيش البطلمي من أصحاب الأراضي الموزعة. فقد ازداد خلال القرن الثاني قبل الميلاد تجنيد الجنود من المرتزقة حتى أصبح هؤلاء يشكلون جيشا من المحترفين الذين يتبعون جنسيات متعددة، بينهم إغريق مقدونيون من سلالة المهاجرين الأول وأهالي من المصريين أيضا بالإضافة إلي جنود تم إحضارهم من الخارج. ويذكر بوليبيوي (V,65,10 et 82,5) أنه كان يوجد ٢٠٠٠ مرتزق من التراقيين في القوات البطلمية عشية معركة رفح. وقد خدمت هذه الجماعات غير المتجانسة ذات الأصول العرقية المختلفة في نفس المواقع وتحت قيادة نفس الضباط، وكانت شخصية الملك هي الرابطة الوحيدة التي تجمع بينهم، وفي هذه الظروف انتشرت الجمعيات *philobasilistes* التي تقوم على إحياء عبادة البطالمة. على سبيل المثال نجد ضابطا كان يدعى هيرونس يقود حامية سيين (أسوان) ويشغل في نفس الوقت منصبا رفيعا بين الكهنة المصريين: قام هذا الضابط بإهداء لوحة (*OGIS*.III) إلى بطليموس الرابع وعائلته وإلى الآلهة المحليين بمناسبة انضمامه إلى مجموعة من الكهنة الذين قاموا معا «بتكوين جمعية اتخذت لها مقرا في معبد جزيرة "سيتيس" تهدف إلى الاحتفال بالأعياد السنوية التي كانت تقام تكريما للملك والملكة ولأولادهما وتكريما للحاكم بيوتس بمناسبة عيد ميلاده طبقا للقانون».

وبموجب نظام الارتزاق أصبح من الممكن إقامة وحدات دائمة داخل البلاد، ومن الأسباب التي أدت إلى تطوره الاضطرابات التي بدأت تتزايد وتنتشر في مصر اعتبارا من القرن الثاني قبل الميلاد. فنجد قوات كبيرة من المرتزقة معسكرة في منطقة طيبة، وهي المنطقة التي كانت الحركات الثورية فيها أكثر انتشارا وأكثر تهديدا للسلطة الملكية. وفي محفوظات بلدة باتيريس التي كانت تقع على بعد ثلاثين كيلومترا جنوب طيبة عدد من الوثائق اليونانية والديموطيقية التي ترجع إلى الفترة بين عامي ١٥٠–٨٨ قبل الميلاد تتعلق برجال عسكريين وعائلاتهم ومن بينهم حوروس بن نيشوتس وكان من المرتزقة في الجيش وكان ينتسب إلى عائلة فيها رجال عسكريون وكاتب وموثق عقود يونانية(٧٤).

وبالرغم من أن الجيش البطلمي قد ضم بين صفوفه عناصر من الأهالي ومن المستوطنين بالإضافة إلى المرتزقة، إلا أنه ظل محتفظا بطابعه الإغريقي المقدوني في تشكيلاته وفي قياداته وذلك حتى نهاية حكم الأسرة البطلمية. كانت التشكيلات مأخوذة عن النظام المقدوني أو الإغريقي سواء بالنسبة للمشاة أو لفرق الفرسان المرقمة أو للحرس الملكي أو للقوات المختارة أو للأسلحة الخاصة بما لا يختلف مع مثيلاتها في الممالك الهيلينستية الأخرى.

فالوحدات تُنسب إلى أسماء رؤسائها، ونجد مثالا على ذلك في البردية BGU.1256 التي ترجع إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وهي تتضمن طلبا موجها إلى سكرتير قرية فيلاديلفيا في الفيوم من «هيرمون بن ثيوكريتوس الجندي المقدوني في قوات بروتوجينيس من فرقة الفرسان السابعة والذي كان قد حاز مساحة من الأرض قدرها ٨٠ أرورا» واحتفظ الإغريق دائما تقريبا بالقيادة لهم وذلك حتى في القرن الثاني وفي القرن الأول قبل الميلاد. وإذا كان نمتنبو – وهو إبن أخ لآخر الملوك المصريين – قد شغل أحد مناصب القيادة في الجيش في مصر البطالمة الأول، فإن ذلك يعتبر استثناء وحالة من الحالات النادرة التي نجح فيها مصري في الوصول إلى المستويات العليا للمجتمع الإغريقي.

الأسطول

إن ما لدينا من معلومات عن الأسطول الإغريقي لا ترقى إلى ما وصل إلينا عن القوات الأرضية. ولكن من الممكن أن نستخلص بعض العناصر المتعلقة بالقوات البحرية وبتطورها وذلك بالاستعانة بالمؤرخين وبالنقوش وبالبرديات (التي ازدادت بدءا من القرن الثاني الميلادي).

كان الأسطول يعمل في ثلاثة قطاعات: النيل والبحر الأحمر والبحر المتوسط(٧٥) النيل هو طريق المواصلات الرئيسي للبلاد ويبحر فيه العديد من سفن النقل المتنوعة، وكان الأسطول العسكري متواجدا فيه أيضا لاستخدامه في نقل القوات إما على سفن أو بالطريق البري على طول النيل تحت حماية الأسطول. كان للنيل إذن دور استراتيجي. وكانت توجد فيه أيضا قوات شرطة نهرية تشمل «حراسا للنهر» *(potamophylakitai)* و«حراسا» على ظهر السفن. في حالة وقوع اضطرابات تعجز هذه القوات عن السيطرة عليها كان يتم اقتطاع بعض السفن الحربية الصغيرة من أسطول البحر المتوسط وترسل لحماية الملاحة النهرية. وقام البطالمة بتدعيم قوات الشرطة النهرية وذلك مع ازدياد حدة الاضطرابات التي كانت تهدد أمن الملاحة. وفي النصف الثاني من القرن الثاني قبل الميلاد احتفظ البطالمة في بتوليمايس في الوجه القبلي «بقوات بحرية» وضعت تحت سلطة حاكم منطقة وإقليم طيبة. ومن هذه القاعدة كانت القوات تُرسل للتدخل السريع إلى حيث يكون تدخلها ضروريا. ومن ناحية أخرى كان النيل – شأنه في الأزمنة الفرعونية – هو الطريق الأساسي الذي يؤدي إلى النوبة وإلى الحبشة. ويذكر ديودور (I,37) أن بطليموس الثاني أرسل إلى الحبشة قوات إغريقية. وفي بداية القرن الثالث قبل الميلاد تم تنظيم سلسلة من البعثات وصلت إلى ما بعد مروى، ولكن الغرض منها كان الاكتشاف لا الغزو، ولم يتواجد في هذه المناطق طوال حكم البطالمة أي حضور عسكري ذي شأن خاصة وأن الحبشة كانت مملكة قوية.

والمنطقة الثانية التي كان يعمل فيها الأسطول هي منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي، التي كان يوجد فيها طريق الاتصال بالمناطق التي كانت تورد لمصر بصفة أساسية الأخشاب والمعادن النفيسة والعاج والبخور والمُرّ. وقد تم خلال حكم كل من بطليموس الثاني والثالث والرابع – وبلا شك أيضا في خلال حكم بطليموس السادس أيضا – إرسال أفيال إلى مصر لاستخدام الجيش، وذلك على متن سفن مجهزة لمثل هذا النقل الخاص. وأنشئت محطات عسكرية على طول الطريق الذي اتبعته بعثات الصيد. وأهم المواد التي كانت تستوردها مصر عن طريق البحر الأحمر من شرق أفريقيا ومن الهند هي العطور والتوابل، وكان العرب يقومون بدور الوساطة في هذه التجارة. وعند نهاية القرن الثاني – بعد اكتشاف تأثير الرياح الموسمية – أصبح المحيط الهندي متاحا للملاحة فيه، إلا أن التجارة المباشرة مع الهند خلال المحيط الهندي لم تتطور إلا في العصر الروماني. فالتواجد العسكري البطلمي في البحر الأحمر والمحيط الهندي كان محدودا وقاصرا بصفة خاصة على الحماية البوليسية للسفن ضد هجمات القرصنة التي جرت بعض الشعوب المجاورة على شنها. ومع ازدياد حركة الملاحة في هذه البحار عند نهاية القرن الثاني قبل الميلاد تم إنشاء منصب «قائد البحر الأحمر والمحيط الهندي» (يراجع ما سبق، الفصل الرابع/١). ولا نعرف إلا عددا ضئيلا جدا ممن شغلوا هذا المنصب أشهرهم المدعو كاليماكوس الذي كان حاكما لمنطقة ولإقليم طيبة عند منتصف القرن الأول قبل الميلاد.

ومن قبل البطالمة كان الفراعنة قد مارسوا سياسة بحرأوسطية وخاصة في عصر الأسرة الثامنة عشرة التي عرفت أقصى اتساع إقليمي لمصر. إلا أن تدخل الفراعنة في البحر المتوسط كان محصورا في منطقة تبدأ عند الشاطئ السوري حتى شمال سوريا وقبرص. أما البطالمة فلقد وصلوا إلى أبعد من هذا ومارسوا سيطرتهم على شرق البحر المتوسط بأكمله بما فيه بحر إيجة طوال عشرات السنين من القرن الثالث قبل الميلاد. ولقد حققوا هذه السيادة البحرية ببناء أسطول قوي مستعينين بخبير المهندسين البحريين. والأرجح أن بطليموس الأول في البدء لم يكن عنده سوى ثلاثين سفينة من ذات الثلاث صفوف من المجاديف كان قد تركها الإسكندر تحت قيادة القائد البحري الإغريقي أو المقدوني بوليمون. وتمكن الملك اعتبارا من عام ٣٢٢ قبل الميلاد – عندما أخضع لسلطته قورينائية *cyrénaïque* – من إنشاء أسطول خاص به وعني بتطويره فيما بعد. وفي عام ٢٨٦ قبل الميلاد – عند سقوط ملك مقدونيا ديمتريوس الأول بوليورسيت – أصبح البطالمة يمتلكون قوة بحرية جعلت منهم القوة العظمى في شرق البحر المتوسط. وقد وصف الشاعر السكندري ثيوكريتوس إمبراطورية بطليموس الثاني – في قصيدة يمتدحه فيها – بالعبارات الآتية:

لقد اقتطع أيضا قطعة من فينيقيا ومن بلاد العرب ومن سوريا ومن ليبيا ومن بلاد السود الأثيوبيين. لقد خضع لسيطرته جميع البامفيليون والقيليقيون المحاربون والليكيون والكاريون عشاق المعارك، وكذلك سيطر على جزر سيكلاد. لقد تمكن من ذلك بفضل ما لديه من سفن تمخر عباب البحار، حتى خضعت لبطليموس كل البحار والأراضي والأنهار. (Idylle Xvii vers 86-92).

وعند نهاية العصر البطلمي أصبح لدى أنطونيو وكليوباترا – عشية معركة أكتيوم – أسطول كبير: جمع أنطونيو ٨٠٠ سفينة بالإضافة إلى أسطول كليوباترا الذي تكون من ٢٠٠ سفينة. وقد احترق الجانب الأكبر منها ولم ينج إلا ٦٠ سفينة مصرية لما كانت تتميز به من أبعاد، إذ تراوحت صفوف المجاديف فيها بين ثلاثة وعشرة صفوف(٧٦) . وفي ظل السيادة الرومانية ورث «الأسطول السكندري» السفن التي تبقت من الأسطول البطلمي وانتقلت إلى أسطول أوكتافيوس.

شغل الإغريق والمقدونيون مناصب القيادة العليا مثل منصب «قائد عديد السفن»، ولكن عدد الإغريق في هذه المناصب العليا كان أكبر بسبب خبرتهم في الشئون الملاحية. ووفقا للمصادر المتوافرة لم يتولى أحد المصريين منصب قائد بحري في أسطول البحر المتوسط، ولا يبدو أن المصريين من الأهالي كانوا كثيرين بين الضباط وأصحاب الرتب على ظهر السفن.

ويبدو من بعض الوثائق التي ترجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد أن الأهالي كانو متواجدين بجانب المرتزقة من الأجانب بين أطقم البحارة غير المسلحين في السفن وبصفة خاصة بين المُجدِّفين، وتوجد شهادات تدل على حالات هروب من الخدمة بينهم منذ القرن الثالث قبل الميلاد. ووفقا لحجر رشيد *OGIS,90,1.17* تعهد بطليموس الخامس بأن يمتنع عن جمع البحارة من الأراضي التابعة للمعابد المصرية. والحقيقة أن معلوماتنا عن تجنيد العاملين في هذا المجال الملاحي قليلة للغاية. ومعلوماتنا قاصرة على أن الأسطول أخذ يتضاءل في الحجم خلال كل من القرن الثاني والقرن الأول قبل الميلاد.

يبقى بعد هذا الجنود البحارة ومعظمهم من المصريين وفقا للمعلومات التي لدينا، وذلك سواء في قطاع البحر المتوسط أو في قطاع الرقابة على النيل. وكان يطلق على هؤلاء بالنسبة للأسطول النهري اسم *naukleromachimoi* وهذا الاسم يشير إلى المحاربين المخصصين لحماية الناقلات التي كانت تعمل في خدمة الدولة لنقل القمح الملكي إلى الاسكندرية.

الجيش والأسطول في خدمة سياسة

كل من الجيش والأسطول أداة في خدمة سياسة داخلية وخارجية. ولقد سبقت الإشارة إلى بعض ملامح هذه السياسة عند تناول موضوع بناء وتكوين القوات البرية والبحرية.

وسنعرض فيما يلي الخطوط العريضة لهذه السياسة مع تحليلها بقدر الإمكان، ومع استخلاص ما طرأ عليها من تطور خلال القرون الثلاثة للحكم البطلمي.

لقد قدم رجال التاريخ تفسيرات متنوعة للسياسة التوسعية التي اتبعها البطالمة الأول، ونلخص فيما يلي جانبا من النقاط التي خلص إليها Ed.Will في بحثه حول «أسس ومبادئ السياسة الخارجية البطلمية في القرن الثالث قبل الميلاد»(٧٧) لقد انصب حرص الملوك أولا بطبيعة الحال على ضمان الأمن الخارجي لمملكتهم باحتلال ما يسمى «بالمنصدر السوري الفلسطيني» والذي كان من شأنه حماية حدودهم الشمالية الشرقية ضد الغزوات الأسيوية. وفي نفس الوقت مكنتهم المواقع التي سيطروا عليها في شرق البحر المتوسط من الحصول على موارد نقدية ومصادر للمواد الأولية والرجال لجيشهم ولأسطولهم. لذلك فإن الأهداف السياسية الاستراتيجية كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا مع المصالح الاقتصادية، ولا محل هنا للتساؤل عما إذا كانت السياسة قد سبقت الاقتصاد أو أن العكس هو الأصح، فهما يسيران معا جنبا لجنب. التجارة كانت في حاجة إلى مناطق النفوذ التي توفرها السيادة البحرية والتوسع في الأراضي، والاقتصاد التجاري كان وسيلة لتحقيق القوة البحرية. فلكي يمكن بناء أسطول كان لا بد من توفير الأخشاب اللازمة التي تفتقر إليها مصر في أرضها باستجلابها بصفة رئيسية من المنطقة السورية الفينيقية كما كان الشأن أيام الفراعنة. ونظرا لأن السياسة البطلمية استلزمت إنفاقا هائلا للأغراض العسكرية بصفة خاصة، فقد كانت البلاد الخاضعة لسيادة مصر لا تكتفي بتوفير المواد الأولية اللازمة للسفن وللعتاد العسكري من خشب ونحاس وقطران، ولكنها كانت ترسل أيضا الإتاوات النقدية التي كان من شأنها تغذية الخزانة الملكية.

واعتبارا من حكم بطليموس الرابع بدأت تظهر سياسة تقوم على التراجع والانكماش، والظروف التي أدت إليها معقدة ومن الصعب تحديد أسبابها بدقة. فقد البطالمة بالتدريج ممتلكاتهم الخارجية، وأصبح كل من الجيش والأسطول أقل عددا ونشاطا في البحر المتوسط، واتجهت القوات بشكل متزايد إلى التواجد في داخل البلاد وأدت الثورات الأهلية المتفاقمة إلى ضرورة زيادة الوجود المسلح على النهر. وبالإضافة إلى هذه الاضطرابات الداخلية التي كان يتعين القضاء عليها كان على القوات البرية والبحرية أن تقاتل ضد عصابات السطو التي اتسع نطاقها وأن تتدخل في المنازعات داخل الأسرة البطلمية التي كانت تضع جانبا ضد آخر. والملاحظ أن التقلبات السياسية كانت أمرا عاديا في التاريخ المصري حتى من قبل البطالمة، فكان يحدث في مصر دائما أن تتتابع فيها السياسات التوسعية والانكماشية وهو ما

نراه هنا أيضا، ولكنه يتم في ظروف مختلفة تماما، فإن مصر لم تكن قد عرفت من قبل انفتاحا على البحر المتوسط شبيها بذلك الانفتاح الذي أتاحه لها وجود الاسكندرية مع ميناءيها البحريين.

من عام ٥٥ إلى عام ٣٠ قبل الميلاد

في عام ٥٥ قبل الميلاد تدخل الجيش الروماني تدخلا مباشرا في مصر وذلك عندما أعادت قوات والي سوريا الروماني أولوس جابينيوس بطليموس الثاني عشر إلى عرش الاسكندرية، وكان هذا الأخير قد طرد من الحكم منذ عام ٥٧ قبل الميلاد نتيجة للمنازعات الأسرية البطلمية، والمعروف أنه دفع مبالغ كبيرة من المال لشراء مساعدة روما وجابينيوس، وأنه اتخذ له حراسا من جنود جابينيوس كانوا في أغلبهم من بلاد الغال والجرمان، وبهذا لم يعد يوجد في الاسكندرية في ذلك التاريخ الفيلق الذي كان يتكون من صفوة المقدونيين والذي كان يتولى حماية ملوك الاسكندرية. وتعتبر قوات جابينيوس التي تواجدت على أرض مصر في ذلك الوقت مقدمة للاحتلال العسكري الروماني. فقد تلاها وصول الوحدات التابعة لقيصر في عام ٤٨ قبل الميلاد ثم وصول قوات أوكتافيوس في عام ٣٠ قبل الميلاد. وقد بقي جانب من قوات الغزو في مصر لمدة قصيرة ثم رحل، والجانب الآخر استقر في البلاد مكونا جيش احتلال.

تعتبر الخمسة والعشرون عاما الأخيرة من عصر الملكية البطلمية فترة انتقال: فبجانب الجنود الرومانيين الذين كانوا متواجدين في الاسكندرية وُجدت قوات ملكية بطلمية في أنحاء البلاد خارج الاسكندرية. ولكن ما أن تم ضم مصر إلى الإمبراطورية انتشرت القوات الرومانية في عدة نقاط داخل البلاد وحلت بصفة كاملة محل تشكيلات الجيش البطلمي.

٢- العصر الرومانى

الجيش البرى

- تكوينه، عتاده، توزيعه فى البلاد

ببداية حكم أوجستوس فقد حكام الأقاليم ما كان لهم من سلطات عسكرية، وأسندت هذه السلطات إلى جيش الاحتلال الروماني دون غيره تحت إمرة والي مصر.

ذكر استرابون (XVII,1,12) الذي كان صديقا لأوريليوس جالوس والي مصر من عام ٢٦ إلى عام ٢٤ قبل الميلاد وكان من المحيطين به:

«تتكون القوات المسلحة من ثلاث فرق: واحدة موجودة في المدينة، والفرقتان الأخريان داخل البلاد. وتوجد تسع كتائب رومانية أخرى ثلاث منها داخل المدينة وثلاث كتائب موجودة على الحدود مع الحبشة عند سيين (أسوان) لحراسة المنطقة، وثلاث في باقي البلاد. وتوجد أيضا ثلاث وحدات فرسان موزعة بالمثل في مختلف المناطق الحساسة من البلاد».

ويشير استرابون في مكان آخر (XVII,1,30) إلى بابيلون (بحي مصر القديمة من القاهرة) قائلا «لقد أصبحت تضم الآن معسكرا لفرقة من الفرق الثلاث التي تحرس مصر».

كانت كل فرقة تتكون من ٥٠٠٠ رجل في المتوسط، واستقرت فرقة من الفرق الثلاث في الاسكندرية «المدينة» حيث تكثر الاضطرابات، والفرقة الثانية عسكرت في بابيلون بجوار منف عند التقاء فروع الدلتا وهي تعتبر المركز الاستراتيجي لمصر. فالعدو أيا كان سواء جاء من الوجه القبلي أو من الاسكندرية أو من آسيا لا بد وأن يمر من هذا المكان. أما الفرقة الثالثة التي لم يحدد استرابون مكانها فقد كانت موجودة في طيبة كما هو ثابت من أحد النقوش التي ورد فيها ذكر «قائد معسكر طيبة»(٧٨). وفي بداية عصر الإمبراطورية اختص قواد المعسكرات بقيادة الفرق دون القوات المساعدة. وقد ارتبط وجود إحدى الفرق الثلاثة في طيبة بالثورة التي قامت في منطقة طيبة اعتبارا من عام ٢٩ قبل الميلاد.

وبعد مرور خمسين عاما – أي في عام ٢٣ بعد الميلاد – غادرت إحدى الفرق مصر وتركزت الفرقتان الأخريان في وقت معاصر في معسكر مزدوج في نيكوبوليس بجوار الاسكندرية. ويبدو أن السلام ساد في منطقة طيبة بالدرجة التي أصبح معها وجود فرقة في المنطقة غير ضروري، واعتبارا من عصر الإمبراطور هادريان أصبح الرومان يحتفظون بفرقة واحدة في مصر.

بالإضافة إلى الفرق كان الجيش يتكون أيضا من القوات المساعدة. وفي عصر الإمبراطور أوجستوس كانت توجد تسع كتائب وثلاث وحدات من الفرسان، وإذا أضيفت هذه إلى عدد الفرق الثلاث يصبح مجموع القوات الرومانية الموجودة في مصر عندئذ حوالى ٢٤ ألف جندي، ثلاث من الكتائب التسع عسكرت عند سيين (أسوان) لحماية الحدود الجنوبية، وثلاث أخرى في الاسكندرية، والكتائب الثلاث المتبقية توزعت في وحدات صغيرة على النقاط الاستراتيجية في مختلف نواحي البلاد. وكذلك الأمر أيضا بالنسبة لوحدات الفرسان الثلاث. واعتمد النظام الروماني على نشر القوات في مختلف الأقاليم في المعسكرات الحصينة وفي المراكز الأقل أهمية. وتغير تشكيل الكتائب والوحدات خلال القرون الثلاثة الأولى بعد الميلاد بالإضافة أو بالنقل أو بالإلغاء، ولكن الأرجح أن مجموع عددها ظل ثابتا تقريبا دون تغيير

يذكر. والتغيير الأساسي هو اختزال عدد الفرق في عصر الإمبراطور هادريان إلى فرقة واحدة مما وصل بعدد الجيش إلى حوالى ١٣ ألف جندي. وقد اقترن هذا الإنقاص بزيادة أهمية القوات الخفيفة المتحركة التي أصبحت تمثل حوالى ٢٥٪ من القوات البرية.

– التجنيد

اقتصر حق الالتحاق بالفرق على المواطنين الرومانيين الذين كانت مدة خدمتهم *(militia)* تصل في البدء إلى ١٦ عاما ثم زيدت إلى ٢٠ عاما ثم إلى ٢٥ عاما. وكان يمكن لسكان المدن الإغريقية أيضا الالتحاق بالفرق: وكانوا يتحولون بمجرد تجنيدهم إلى مواطنين رومان. أما أفراد القوات المساعدة فكانوا يكتسبون حق المواطنة الرومانية بعد قضاء ٢٥ عاما في الخدمة. وعند انتهاء خدمة الجنود بما يرضي رؤسائهم يحصلون بصفة رسمية على «إعفاء مشرف» *(honesta missio)* في صورة «شهادة» تؤكد الوضع المدني الجديد لهم. واتجه الجيش بشكل متزايد إلى تجنيد أفراده من المجتمع الراقي في مختلف عواصم الأقاليم من أبناء المهاجرين الإغريق، وكانت تتم عند التجنيد إجراءات التأكد من الحالة *(epicrisis)* (راجع في هذا الشأن ما سبق، الفصل الرابع/٧). وقد ازداد التجنيد المحلي كثافة في القرن الثاني بعد الميلاد منذ عصر الإمبراطور هادريان، وهذا لا يمنع أن ذلك بدء منذ عصر الأباطرة الأول. والمجندون في كثير من الأحيان هم أبناء الجنود وهو ما يطلق عليه عادة *castrenses* أو *cas-tris* ومعناها «حاضر من المعسكر» أو «مولود في المعسكر». وتذكرنا ممارسة الجندية إبنا عن أب بالمستوطنين الجنود ممن وزعت عليهم الأراضي الذين توارثوا الجندية في العصر البطلمي. ويعتبر التجنيد المحلي مما يميز كل الجيوش في الإمبراطورية الرومانية ولكنه في مصر بدأ في وقت أسبق. ومن ناحية أخرى، وهذا ما حدث في باقي الولايات أيضا، أخذ الرأي العام يتقبل الخدمة في القوات المساعدة أكثر من الفرق، حتى لم يعد هناك فرق يذكر بين الخدمة في الفرق والخدمة في القوات المساعدة.

– القيادة

في البدء كان لكل فرقة قائد من طبقة فارس. وعندما تجمعت الفرقتان الباقيتان في مصر في نيكوبوليس بجوار الاسكندرية خضعتا معا لقيادة قائد المعسكر الذي يأتي في الترتيب مباشرة بعد والي مصر في التدرج العسكري.

أما في داخل الكتائب فالضباط الرئيسيون هم قادة المائة وقادة أجنحة الفرسان الذين يسمون قادة العشرة. وفي داخل الفرقة تتم ترقية قادة المائة بالنقل من كتيبة إلى أخرى بالترتيب العكسي لأرقام الكتائب: وبهذا فقد كان أعلى قائد مائة رتبة هو قائد المائة الأولى في

الكتيبة الأولى ويسمى قائد الفصيلة الأولى، وهذا القائد يعتبر من الشخصيات الهامة، ويتم اختيار قادة الفرق من بين الضباط الذين تولوا قيادة فصيلة أولى مرتين.

وعلى رأس قادة المائة يوجد ستة من القادة العسكريين من ذوي الشارة الأورجوانية الضيقة (لتمييزهم عن القادة من ذوي الشارة الأورجوانية العريضة)(٧٩) وهؤلاء الستة يشكلون أركان حرب الفرقة. ويلزم لابن الفارس حتى يمكنه الوصول إلى درجة الفارس أن يتولى قيادة كتيبة مساعدة للمشاة وأن يصبح قائدا عسكريا في فرقة صاحب شريط أورجواني عريض وأن يكون قائد جناح في كتيبة فرسان، وهذه المراحل الثلاث بالترتيب كانت تؤدي إلى مرتبة *tres militiae* ويمكن للضباط الذين ترقوا من الصفوف أن يصلوا إلى مرتبة الفارس ولكن بعد أداء خدمة عسكرية طويلة (٢٠ إلى ٢٥ سنة).

التوريــدات العســكرية

كانت الإدارة المالية للجيش تخضع للإدارة المركزية في الاسكندرية. ومن المعروف أنه وُجدت فئة من الفتقاء يطلق عليها اسم :أمناء صندوق قيصر/ تولت مسؤولية توريدات الجيش تحت إشراف المسؤولين الإمبراطوريين.

كانت احتياجات الجيش كلها – ليس فقط من المواد الغذائية ولكن أيضا من الملابس والأغطية والأسلحة وحيوانات الركوب والجر والنزال – يتم توفيرها بوسيلتين هما الضريبة والاستيلاء. ولمّا كان الجانب المخصص للإنفاق العسكري من الضرائب غير كاف رُخِّص للجيش أن يستولي على التوريدات والخدمات الإضافية. وقد ترتب على هذا – في مصر كما في غيرها من البلاد – كثرة استغلال السلطة وإساءة استخدامها، وقد حاول الولاة والأباطرة الرومانيون قمعها بما أصدروه من أوامر ومراسيم. وأشارت البرديات إلى توريدات الجيش من الملابس والحيوانات ومواد الغذاء والوقود وبصفة خاصة أيضا القش لتدفئة الحمامات في المعسكرات.

وكانت أعمال الاستيلاء العادية تتم بأسعار تحددها الدولة بمعرفتها. وعندما جاء إلى الاسكندرية في عام ١٩ بعد الميلاد جرمانيكوس الابن المتبنى للإمبراطور تيبريوس وابن أخيه في نفس الوقت، أصدر الإمبراطور أمرا بأن يتم الاستيلاء على أماكن السكن ووسائل الانتقال بالطرق المشروعة استعدادا لزيارته، وأن يجري ذلك تحت إشراف صديقه وسكرتيره بابيوس. وجاء في هذا الأمر – بين أمور أخرى – ما يلي (*SB*.3924, 1.18-22) «أما بالنسبة للسكن والحيوانات فإنني أصدر أمرا بأن يتم سداد إيجارها المستحق طبقا لأسعاري». وقد كان الجيش – في المناطق الكائنة خارج المدن الإغريقية – حريصا على التأقلم مع الظروف

المحلية، وتوجد لدينا أمثلة للاستيلاء على جمال بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية أي في صورة إيجار أو بيع إجباري.

لا شك أن إعاشة الجيش بواسطة الاستيلاء ليست جديدة، وإن تم تعميمها في ظل السيطرة الرومانية، وأصبحت تأخذ أشكالا متعددة. وقد تم بالتدريج إخضاعها لنظام، مما هيأ الطريق لنظام الضرائب العسكرية في القرن الرابع الميلادي بعد الإصلاحات المالية التي أدخلها دقلديانوس. وبالنسبة لما جد من تطور في الفترة محل بحثنا توجد مرحلتان هامتان تتعين الإشارة إليهما: في عصر ماركوس أوريليوس (١٦١ – ١٨٠ ميلادية) فُرضت ضريبة إضافية على الإيرادات العقارية كانت مخصصة لإعاشة قوات الجيش. وقد سميت هذه الضريبة سواء تم تحصيلها نقدا أو عينا الضريبة العسكرية *annone* وذلك اعتبارا من عام ١٨٥ على الأقل. وعندما كانت تحصل عينا كان يتم أحيانا تخزين المواد الغذائية وغيرها من التوريدات في شون الدولة *(thésauroi)* قبل توزيعها على القوات. وأحيانا أخرى كان يتم تسليمها مباشرة بمعرفة محصلي الضريبة مع اختصاص الإدارة المدنية بتوزيع الكميات المطلوبة على المناطق والقرى والأفراد. وقد تولت الطوائف الحرفية للنساجين في القرى وفي المدن المختلفة توريد الملبوسات العسكرية. وتميزت المرحلة الثانية بالتنظيم الذي وضعه سبتيميوس سيفيروس في بداية القرن الثالث الميلادي وبموجبه أصبح يوجد مجلس مدني في عاصمة كل إقليم: عندئذ أصبح تحصيل الضريبة العسكرية من الواجبات المفروضة وكانت تتم بواسطة لجان متخصصة تحت إشراف المجلس، وأصبحت هذه اللجان مسؤولة في نفس الوقت عن تجميع التوريدات وعن توزيعها. ولكن هذه الضرائب المنتظمة لم تكن تمنع من استمرار أعمال الاستيلاء، على سبيل المثال لتزويد قوافل النقل التي لم تكن تحصل على ما تحتاجه من الضريبة. وكانت تضاف إلى الضريبة مدفوعات إجبارية استثنائية تخصص لقوات الجيش التي تنتقل من مكان إلى آخر أو لتدعيم عملية عسكرية، مثل الحرب التي خاضها الإمبراطور كاراكالا عند الحدود الشرقية للإمبراطورية.

الأسطول

ترجع الإشارة الأولى إلى «الأسطول السكندري العظيم» إلى عصر الإمبراطور كاليجولا (من ٣٧ إلى ٤١ ميلادية)(٨٠). ولكن لا بد أن هذا الأسطول كان موجودا منذ عصر أوجستوس كأسطول روماني إقليمي بالإضافة إلى الأسطولين الرئيسيين اللذين كانا متواجدين في ميسينا وفي رافينا بإيطاليا. والأرجح أن النواة الأولى لهذا الأسطول السكندري تكونت من سفن كليوباترا السابعة التي لم تتحطم في معركة أكتيوم .

وقد ضم أسطول الاسكندرية سفنا حديثة طويلة وسريعة مجهزة بقواطع. وحفظت النقوش والبرديات أسماء ستة من هذه السفن هي: التنين *Draco*، الإيمان *Fides*، الذئبة *Lupa*، عطارد *Mercurius*، نبتيون *Neptunius*، الشمس *Sol* . أسندت القيادة العليا للأسطول إلى قادة من طبقة الولاة. أما طاقم السفن فقد تكوّن بصفة خاصة – مثل باقي أساطيل الإمبراطورية الرومانية – من العتقاء ومن سكان البلاد الأصليين من متواضعي الحال، ممن كان الالتحاق بالأسطول يعتبر بالنسبة لهم وسيلة لرفع مستواهم الاجتماعي. ونجد أيضا شبانا مصريين كانوا يخدمون كبحارة في وحدات أخرى من الأسطول مثل تلك التي كانت متواجدة في فينيسيا. كانت مدة خدمة البحارة تصل إلى ٢٦ عاما يحصلون بعدها على حق المواطنة عند ترك الخدمة. وقد نجح البعض في الانتقال إلى القوات البرية المساعدة أو حتى إلى الخدمة في الفرق الأساسية مما كان يعتبر بمثابة ترقية هامة لهم.

جرى الأسطول السكندري في البحر المتوسط على إرسال وحدات لمراقبة البحر والشواطئ ولحماية السفن التجارية وشحنات الحبوب ضد أعمال القرصنة، وقد انصب الاهتمام بصفة خاصة على حماية السفن التي تنقل القمح من مصر إلى إيطاليا وعلى حراسة السفن التي كانت تنقل الإمبراطور أو الشخصيات ذات المستوى الرفيع.

والنيل هو المسرح الثاني لعمليات الأسطول. فكان «حراس النهر» *potamophylacie* يباشرون عملهم – كما في العصر البطلمي – كشرطة نهرية، واشترك الأسطول المصري معهم في هذه المهمة. ولكننا لا نعلم إذا كان هذان القطاعان قد ارتبطا معا بعلاقات مؤسسية. ولا يبدو أنه كانت للأسطول السكندري موانئ وقواعد دائمة على النيل، ومع هذا فقد كان يمكن لهذا الأسطول أن يصعد في النهر في حالة وقوع اضطرابات. ونجد أن البردية *Oxy*.1115 التي ترجع إلى عام ٢٨١ الميلادي تشير إلى واقعة الاستيلاء على مواد إعاشة لصالح بحارة كانوا يبحرون في اتجاه الجنوب، وربما كانوا متجهين لمحاربة جماعات البليميز الرحل التي أغارت على الوجه القبلي من أماكن تواجدها في المنطقة الواقعة بين شاطئ البحر الأحمر ووادي النيل النوبي.

وكان القطاع الثالث في مجال عمل السفن الرومانية هو البحر الأحمر والمحيط الهندي باعتباره طريقا تجاريا. كفلت السفن والدوريات حراسة وحماية الأشخاص والأموال التي يتم نقلها في هذه المناطق البحرية والمناطق المتاخمة لها. وقد شارك الأسطول أيضا مع الجيش في أعمال الاستكشاف التي جرت في هذه المناطق من العالم وفي أفريقيا النيلية، وسنقوم بدراسة هذه البعثات الاستكشافية في المبحث التالي.

بعثات الجيش الروماني

لن نتوسع في تناول مشاركة وحدات من جيش مصر في الحروب الخارجية، لأن مثل هذا الموضوع يتعلق بالسياسة الخارجية العامة لروما. كان الجيش المصري - قبل الحرب التي خاضها الإمبراطور تراجان ضد البارثيين من عام ١١٣ حتى ١١٧ الميلادي - قليل التدخل في الحروب الخارجية، وعندما حدثت في عصر الإمبراطور هادريان ثورة باركوخيبا في يهوذا ساهمت قوات من الجيش المصري مع الجيش الروماني في القضاء عليها. وبعد هذا ومع انتهاء الفترة المعروفة باسم «السلام الروماني» عند نهاية القرن الثاني الميلادي اشتركت وحدات من مصر - اعتبارا من حكم الإمبراطور ماركوس أوريليوس - في القتال ضد الماركومان وضد الفرس.

ولكن المهمة الرئيسية لجيش الاحتلال في مصر كانت هي العمل على ضمان النظام الروماني والحفاظ على سيطرة الأباطرة على الولاية. ولتحقيق هذا كان يلزم أولا أن تتم السيطرة على الاضطرابات الداخلية. وأخطر هذه الاضطرابات هي الثورة اليهودية التي وقعت في ظل حكم الإمبراطور تراجان في عامي ١١٥/١١٧ ميلادية. وبهذه المناسبة وبصفة استثنائية يبدو أنه قد تم تنظيم مظاهرات شعبية في إقليم وراء إقليم تحت إشراف حكامها.

كان على الجيش أيضا أن يؤدي مهاما أخرى ذات طابع غير عسكري بمعنى الكلمة. فبعد أن أهملت جسور وقنوات الري في ظل آخر الملوك البطالمة، تم استخدام الجنود - غداة الغزو - للقيام بأعمال الردم وتطهير المجاري المائية.

وأسند للجيش الإشراف على قطاع آخر من قطاعات الأعمال العامة وهو المناجم والمحاجر المملوكة للدولة. فكانت توجد في موقع كل منجم أو محجر وحدة عسكرية على رأسها ضابط من رتبة قائد مائة مما ساعد على استغلال محاجر الرخام في جبل الرخام ومحاجر الجرانيت الروماني في جبل كلوديانوس بالصحراء العربية. في هذه الأماكن المعزولة التي تسود فيها ظروف الحياة القاسية تم اكتشاف مئات من قطع اللخاف (الأستراكا) التي لها فضل إمدادنا بتفاصيل حياة العمال في هذه المحاجر، وأحيانا أيضا حياة الجنود الذين تولوا الحراسة فيها. ولقد ثبت تواجد الجيش الروماني فيها أيضا بواسطة النقوش وآثار المنشآت التي كانت مقامة بجوار محاجر الجرانيت في جبل كلوديانوس.

وكانت توجد أيضا وحدات من الجنود معسكرة عند التقاء الطرق الهامة وفي مخازن حصيلة الضرائب المخصصة للجيش وعلى طول الطرق التي كانت تسير عليها القوافل، وهذه أقيمت عليها مواقع محصنة من مكان إلى آخر للإشراف على حركة المرور. وبهذا قام الجيش بحراسة الدروب التي كانت تربط وادي النيل بواحات الصحراء الليبية والدروب التي كانت

تؤدي إلى موانئ البحر الأحمر. كان يوجد طريق يؤدي من كوبتوس (قفط) - على الضفة اليسرى للنيل - إلى ميوس هرموس، وطريق آخر يؤدي إلى لوكس ليمن)القصير حاليا (على مسافة أبعد على شاطئ البحر الأحمر، وطريق آخر يعرف باسم طريق هادريان) يربط أنتينوبوليس بميوس هورموس. عمد أوجستوس إلى جعل منطقة الصحراء العربية منطقة عسكرية ووضعها تحت قيادة «قائد برنيكي» على اسم ميناء آخر في البحر الأحمر كان ينتهي إليه درب آخر من دروب الصحراء يبدأ من أومبوس (كوم أمبو) في وادي النيل.

كان استخدام هذه الدروب مرتبطا بتطور التجارة التي تتبع طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي. ولقد قام الجيش الروماني انطلاقا من مصر باستكشافات عدة في اتجاه البحر الأحمر وبلاد العرب خلال القرن الأول الميلادي. وتمت هذه الاستكشافات في نطاق السياسة العامة للإمبراطورية، والتعرف على المجاهل وراء الحدود البعيدة. فاشتركت قوات الجيش الروماني في بعثات إلى مناطق أفريقيا النيلية وإلى البحر الأحمر وبلاد العرب. وفي عام ٢٩ قبل الميلاد قام الوالي كورنيليوس جالوس على رأس قوة من جيش مصر بالتوغل في جنوب منطقة طيبة إلى أبعد مما كان قد وصل إليه جميع الملوك السابقين. وفي عام ٢٤/٢٥ قبل الميلاد تقدم الوالي إيليوس جالوس على الشاطئ العربي للبحر الأحمر حتى وصل إلى بلاد العرب السعيدة. وقاد بترونيوس الوالي التالي الجيش في بلاد مروى - السودان حاليا . وأستنادا إلى ما ذكره استرابون (XVII,1,13) يرجع فتح الطريق المباشر الهام للتجارة مع الهند عبر المحيط الهندي إلى عصر الإمبراطور أوجستوس. وعند بداية القرن الأول الميلادي تم شن حملة ضد العرب - عرب البحر الأحمر على الأرجح. وفي عصر نيرون تم تكليف جنود الحرس البريتوري(٨١) ببعثة استكشاف ورسم خرائط على الطريق بين سيين (أسوان) ومروى. واستنادا إلى ما ذكره المؤلف اللاتيني سينيك (*Questions Naturelles* VI,8,3-4) *Sénèque* كان نيرون قد بعث الحرس البريتوري «بحثا عن منابع النيل». وقد كلفت هذه البعثة بتقديم تقرير يبدو أنه لم يكن قاصرا على مجرد ذكر المسافات بين كل نقطة وأخرى ، ولكنه اهتم بتوفير البيانات عن النباتات والحيوانات والسكان. لقد تم استخدام الجيش إذن من أجل تحقيق أهداف علمية.

واعتبارا من عام ٢٣٥ الميلادي - مع بدء فترة تميزت بالفوضى العسكرية في الإمبراطورية - أخذ النفوذ الروماني في منطقة البحر الأحمر يضعف وأخذت المبادلات التجارية مع الهند تتناقص. وفي منتصف القرن الثالث الميلادي هاجم رجال الواحات ورحل الصحراء الشرقية الحدود. وفي خلال السنوات من ٢٥٠ إلى ٢٨٠ ميلادية ضعف مركز روما

في وادي النيل الأعلى، وأخذت تتبعث من جديد الانتماءات العرقية والممالك الأهلية. لقد أقل نفوذ روما في هذه الأراضي قبل إصلاحات دقلديانوس وتدعيم الحدود في القرن الرابع الميلادي.

قدماء الجنود

بإتمام الجندي الروماني لخدمته في فرق الجيش (وكان ذلك بصفة عامة بعد مدة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ عاما) أو في القوات المساعدة (بعد مدة ٢٦ عاما) أو في الأسطول (بعد مدة ٢٦ عاما) يصبح من فئة «قدماء الجنود»، وأعضاء هذه الفئة كلهم من المواطنين الرومانيين سواء من قبل التحاقهم أو لاكتساب هذه الصفة عند التحاقهم أو أنهم قد كونوا بهذه الصفة بعد انتهاء خدمتهم.

كان الجندي يحصل بعد خروجه على «مكافأة الخدمة» *(praemia militae)*، التي تتمثل في المواطنة الرومانية إذا لم يكن متمتعا بها مسبقا، وفي بعض الإعفاءات الضريبية ، وفي مكافأة مالية هامة. وأحيانا كانت المكافأة تشمل قطعة من الأرض أو فرصة الحصول على قطعة من الأرض بثمن منخفض، وبخروج الجندي من الخدمة يحصل على حق الزواج أيضا *conubium.* فالقانون الروماني حرّم الزواج على الجنود أيا كانت وحداتهم وحالاتهم وسواء كانوا مواطنين أو من البلاد التابعة. وكثيرا ما كان الجندي في ظل هذه الظروف يرتبط بامرأة تعيش معه كزوجة ، ولا يتم الاعتراف بشرعية الأطفال الناتجين إلا بعد انتهاء الخدمة: لهذا نجد في البرديات اليونانية إشارات كثيرة إلى المقصود من التعبير «بدون أب» *apatores* وهذا التعبير لا يعني أن «الأب مجهول» ولكنه يعني أن «الأبناء ولدوا من زواج غير شرعي». ولا شك أن الـ *apatores* ممن تثبت بنوتهم للأم وحدها، كانوا يكونون نسبة كبيرة من أبناء الجنود المولودين خلال خدمة آبائهم. وقد ألغى سبتيميوس سيفيروس تحريم الزواج على الجنود الرومانيين. وفي منتصف القرن الثالث الميلادي كان تحريم الزواج لا زال ساريا بالنسبة لبحارة الأسطول من البلاد التابعة.

وكان الجنود يحصلون على رواتب خلال خدمتهم قيمتها تختلف من عصر إلى آخر. والراتب كان يتوقف أيضا على السلاح الذي يتبعه الجندي كما يتوقف على رتبته. والحقيقة أن المعلومات التي لدينا في هذا الشأن نادرة وغير كاملة. ومع هذا فالمعروف أن جندي المشاة في الفرق كان يحصل في نهاية عصر أوجستوس على ٢٢٥ فلس روماني من الفضة سنويا. وذكر دوميتيان Domitien أن هذا المبلغ وصل في عام ٨٣ الميلادي إلى ٣٠٠ فلس. وفي حوالى عام ١٩٣ الميلادي في عصر سبتيميوس سيفيروس زاد هذا المبلغ إلى ٤٠٠ أو ٤٥٠ أو ٥٠٠ فلس،

وقد تردد رجال التاريخ بين هذه الأرقام الثلاثة. أما الفرسان التابعين للفرق فيحصلون على راتب أكبر (٣٠٠ فلس بدلا من ٢٢٥ في عصر أوجستوس). وكانت تتم بعض الخصومات من هذا الراتب لتغطية غذاء الجندي وملبسه وتسليحه، وكانت الدولة تخصم نسبة أخرى في مصر مقابل تحويل الفلسات الرومانية إلى دراخمات (وهي العملة المقبولة في مصر). وبالإضافة إلى هذا الراتب المنتظم - الذي يسدد على ثلاث دفعات في السنة - كانت توجد منح استثنائية (donativa). فمثلا كان الإمبراطور الجديد يعطي لأفراد القوات بمناسبة اعتلائه للعرش مكافأة إضافية تكون عادة من الفضة. ولا نعلم حتى الآن هل كانت لهذه المكافأة صفة العمومية بحيث يستفيد منها كل الجنود أو أنها كانت توزع على فئات محدودة فقط.

وهكذا نجد أن الجنود كانوا يتمتعون بصفة عامة بأحوال معيشية ميسرة، خاصة وأن بعضهم كان ينتمي من قبل التحاقه بالجيش إلى الطبقات المتميزة التي تمتلك الأراضي العقارية. وقد جرى الجنود - حتى في أثناء تواجدهم في الخدمة - على استغلال أموالهم، إما بإقراضها بفائدة أو باستثمارها بعائد مجزي. أشارت البرديات إلى العمليات المالية والتجارية التي قام بها الجنود خلال مدة خدمتهم أو بعد ترك الخدمة.

ووفقا لما ذكرته بعض البرديات يبدو أن قدماء الجنود كانوا - مع سكان المدن الإغريقية وبخاصة الاسكندرية - هم الملاك الرئيسيون للأراضي الخاصة. ويبدو من القوائم الضريبية في كرانيس بالفيوم)والتي ترجع إلى ١٧١/١٧٣ ميلادية)(٨٢). أن قدماء الجنود كان عددهم كبيرا في هذه المنطقة ويمثلون نسبة كبيرة من ملاك الأرض فيها (٥٥٪ ممن يملكون من ٥ إلى ١٥ أرور). ويمكن تفسير تركيز قدماء الجنود في هذه الناحية إما بأن التجنيد كان مكثفا فيها أو بأن توزيع الأرض على الجنود في هذه المنطقة كان شائعا. وعلى عكس السكندريين الذين نادرا ما كانوا يقيمون خارج مدينتهم حتى ولو امتلكوا أرضا خارجها، فإن قدماء الجنود كانوا يستقرون بجوار الأراضي المملوكة لهم بل ويعمدون بالإضافة - مثل غيرهم من متوسطي وصغار الملاك - إلى استئجار أراض خاصة أو مملوكة للدولة مخصصة في الغالب لزراعة الحبوب، إذ أن ملكياتهم الخاصة كانت بصفة أساسية من مزارع للكروم والزيتون والمشاتل مما كان يستلزم منهم استثمارات أكبر لتوفير نظام الري المناسب وعناية أكبر مما تستلزمه الأراضي المزروعة قمحا.

وكمثال لهؤلاء الملاك من قدماء الجنود نذكر لوسيوس بيلينوس جيميلوس الذي عرفنا شأنه من مجموعة من النصوص التي تم اكتشافها في أوهيمريا بالفيوم(٨٣). كان هذا الشخص من جنود الفرق قبل ترك الخدمة عند نهاية القرن الأول الميلادي، واستقر على الأرجح في أفروديتوبوليس ناحية هيراكليدس. كان يمتلك حوالى ١٥ قطعة من الأرض موزعة

حول أوهيمريا وأفروديتوبوليس (أطفيح) وبيونيسياس (قصر قارون) وغيرها من القرى، وعهد بالإشراف على جانب منها لوكيل أعماله العبد إيباجاتوس، وقد تضمنت محفوظات هذا الجندي القديم بصفة خاصة خطابات موجهة من جيميلوس إلى إيباجاتوس وجه له فيها تعليمات محددة وحاسمة. ولا شك أنه قد تم اكتشاف هذه المجموعة من البرديات في منزل إيباجاتوس في أوهيمريا الذي تولى الإشراف على الأراضي الكائنة في أوهيمريا وبيونيسياس وأبياس وسينتيس وخالوثيس في حين كان جيميلوس يشرف بنفسه على أملاكه الأخرى. وكانت الزراعات في هذه الأراضي متنوعة ولكن سادت فيها أشجار الزيتون. والعمليات الزراعية التي تستلزمها أشجار الزيتون شكلت هما مستمرا وكبيرا للجندي القديم الذي امتلك أيضا -على الأقل في أوهيمريا- معصرة للزيوت. كان جيميلوس يعتبر على المستوى المحلي - مثل غيره من قدماء الجنود - من الأعيان مع وأقام علاقات شخصية مع سلطات الإقليم.

كان جنود الجيش من أهم عوامل التأثير الروماني في مصر، فقد توزعوا خلال خدمتهم على مختلف مراكز الحراسة في ربوع البلاد، واستقروا مع قدماء الجنود في مختلف أنحاء مصر خارج المدن الإغريقية، ومن خلالهم تحقق التأثير الأسموزي المتبادل بين العسكريين والقرويين. إننا إذا استبعدنا جانبا التشكيلات الإدارية العليا التي كانت متركزة بصفة خاصة في الاسكندرية نجد أن الجيش والقضاء -خاصة مع إدخال القانون الروماني تدريجيا في مصر- كانا هما القناتين الأساسيتين اللتين انتقل من خلالهما نفوذ روما إلى داخل مصر.

الفصل التاسع

النقود والبنوك

١- اتساع نطاق استخدام النقود من عصر البطالمة

يرجى الرجوع إلى الفصل الرابع/٢ من القسم الأول الذي يتناول موضوع «النقود» في مصر الفرعونية. فالنقود لم تعرف إلا من النصف الثاني من الألف عام الأولى قبل الميلاد، وذلك بشكل محدود. فلقد كانت المبادلات التجارية تتم عن طريق المقايضة أساسا مع وجود وحدات معدنية للرجوع إليها عند تقدير ثمن المنتجات (وهي وحدات من الفضة أو البرنز أو النحاس بصفة عامة). وإذا كانت قد وجدت بعض النقود المتداولة التي ترجع إلى زمن سابق على الغزو الإغريقي المقدوني (وقد اكتشفت منها بعض الكنوز) فهي دائما من النقود الأجنبية اليونانية-المقدونية أو الفارسية، ولم يحدث أن قام أى فرعون، بما في ذلك آخر الفراعنة ، بسك قطع نقدية باسمه. وبهذا لم يوجد في مصر اقتصاد نقدي حقيقي قبل مجيء الإغريق.

لذلك فكثيرا ما يقال إن أهم ما أدخله الإغريق في مصر هو استخدام النقود على نطاق واسع، وما ترتب على ذلك من إنشاء البنوك واتباع نظام تأجير الضرائب الذي كان يستلزم وجود اقتصاد نقدي . (راجع ما سبق، الفصل الخامس/١ من القسم الثانى) ومع هذا فقد تكون هناك بعض المبالغة في تلك العبارات التي صورت وجود انقطاع كامل في هذا المجال بين مصر الفرعونية والعصر البطلمى.. فإن نظام المبادلات الذي كان قائما قبل الغزو الإغريقى المقدونى توصل أحيانا إلى مستوى متطور للغاية، وكانت تقديرات القيمة تجري في ظله على أساس أوزان من المعدن. كانت الإدارة المصرية فى ظل الفرس وفى ظل آخر الفراعنة الوطنيين تعلم كيف تحسب وتسدد بالنقود. بل وعمد نختنبو في القرن الرابع قبل الميلاد إلى سك نقود معدنية على شكل قطع الدراخمة الأثينية استخدمها لأداء مرتبات المرتزقة من الإغريق من الذين عملوا في الجيش المصري. وإذا كانت الدولة لم تصدر عملة باسمها قبل البطالمة فإن المعابد قامت بصهر سبائك من الفضة لم تسكها كقطع من النقود ولكنها سجلت عليها علامة لأحد الآلهة لضمان العيار أى لضمان نسبة المعدن النفيس في السبيكة. وبعض العقود المحررة بالديموطيقية تشير إلى الفضة الخاصة بخزانة بتاح. وبالرغم من تداول النقود التي سكت في الاسكندرية فقد ظلت الأوساط الفقيرة من الأهالي غير متأثرة بهذه التقنيات الاقتصادية الجديدة، وقد ترتب على غياب التقليد النقدي تأثير ظل قائما لمدة طويلة: فحتى عصر أوجستوس كانت الضرائب النقدية محدودة للغاية.

قام جميع الملوك الإغريق بسك نقود خاصة بهم كمظهر لسيادتهم، وقد سك بطليموس الأول نقوداً مثله مثل باقي خلفاء الاسكندر. ويمكننا أن نتعرف على تطور تطلعاته من خلال إصداراته المتتالية من النقود. فمسكوكاته الأولى تحمل صورة فيليب أرهيدايوس الأخ غير الشقيق للإسكندر، وتحمل أيضا صورة إبن الإسكندر الذي ولد بعد وفاته، وكان بطليموس في ذلك الوقت مجرد حاكم لمصر. واعتبارا من عام ٣١٢/٣١١ قبل الميلاد ظهرت على أحد الوجهين رأس الإسكندر وعليها فروة رأس الفيل وعلى الوجه الآخر صورة زيوس على العرش مع شعار «الإسكندر»، وقد حل محلها في بعض قطع النقود صورة أثينا المحاربة مع شعار «بطليموس السكندري» وأخيرا ظهرت اعتبارا من عام ٣٠٥/٤ قبل الميلاد قطع من النقود الذهبية والفضية والبرنزية وعليها صورة بطليموس الأول.

وقد قام خلفاء بطليموس الأول أيضا بسك نقود عليها صورهم. ونجد على قطعة ذهبية لبطليموس الأول بروفيل كل من الملك والملكة متقابلين، مما يدل على المكانة التي بدأت تحتلها الملكة في الحياة السياسية وفي العبادة الملكية. إن صور الملكات على النقود لا ترجع إلى أي تقليد إغريقي لأن النساء كن مستبعدات من الحياة العامة في المدن الإغريقية. ولكن الفكرة لم تكن غريبة تماما عن المصريين لأن الألوهية الملكية عندهم كانت تنتقل من خلال الملكة. ولا نجد على النقود التي أصدرها البطالمة أي رمز من الرموز المصرية فيما عدا الصورة الإغريقية لكل من إيزيس وسارابيس. أما النقود الرومانية التي صدرت في مصر فإننا نجد عليها واجهة المعبد الفرعوني المميزة للعمارة المصرية أو صورة لفرس النهر أو للتمساح. والنسر – طائر زيوس الذي كان يرمز للأسرة المقدونية – هو الذي يرمز للأسرة البطلمية كما يرمز أيضا للأسر الأخرى التي ارتبطت بالبيت المقدوني والتي كانت بهذا تتمتع بحماية الإله. إننا نجد النسر البطلمي لا زال موجودا على النقود التي أصدرتها كليوباترا السابعة الملكة البطلمية الأخيرة. ويعتبر سك النقود من المؤسسات التي أخذها البطالمة عن المدن الإغريقية، وقد استعاروا من هذه المدن آلهتها وأساطيرها التي صورت على ظهر قطع النقود. وتطورت النقود البطلمية بما يحقق مصالح شخص الملك الذي كانت النقود تحمل صورته وهو ما كان معهودا أيضا في الملكيات الإغريقية الأخرى.

كانت النقود تسك من الذهب أو من الفضة أو من البرنز، وكانت وحداتها الأساسية هي الستاتير *statère* الذهبي والتترادراخمة الفضية والأوبول البرنزي. وقد استخدمت التترادراخمة التي كانت تعادل ٤ دراخمات أي ٢٤ أوبول كوحدة قياسية. وتداول القطع الذهبية كان محدودا واستخدمت للاكتناز. وفي عام ٢٧٠ قبل الميلاد قام بطليموس الثاني بسك مقدار كبير من النقود البرنزية ولكن مع هذا ظلت العملة الفضية هي المعيار المعول عليه في المبادلات الرسمية. والطراز الشائع من القطع البرنزية يحمل على أحد وجهيه رأسا لزيوس

وعلى الوجه الآخر النسر البطلمي، ولقد عدل البطالمة عدة مرات من نسبة التبادل بين الفضة والبرنز، ففي ظل بطليموس الثاني يبدو أن هذه النسبة كانت ١:٦٠، وفي القرن الثاني قبل الميلاد ضعفت السلطة الملكية بسبب التهديد السلوقي وبسبب الثورات الداخلية وأصبحت هذه النسبة ١:٦٢٥، وبلغ متوسط النسبة حوالي ١:٤٥٠. وفي عام ٢١٠ قبل الميلاد اختفت النقود الفضية من التداول، ونجد في البرديات اليونانية أن الحرف الأول من كلمة دراخمة كان يعني النقود البرنزية.

٢- النقود في العصر الروماني

ترتب على الأشكال الجديدة في فرض الضرائب في العصر الروماني تأثير كبير على النقود، فقد أصبحت العلاقات بين الدولة وبين الخاضعين لإدارتها مستندة استنادا وثيقا إلى النقود في النطاق الضريبي (٨٤). وبالرغم من خفض قيمة النقود البطلمية فإنها صمدت بعد الغزو واستمر تداولها ولكن بكميات محدودة، فقد قام أوجستوس بسحب كتلة معدنية كبيرة من التداول ضمن الإتاوة التي حصل عليها. وبعد عدة محاولات غير منتظمة لإصدار عملة، ولم تكن هذه المحاولات موحدة من حيث الوزن، عمد أوجستوس إلى سك عملة جديدة من البرنز اتسمت بالثبات من حيث الوزن وانتظام الإصدار، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الوحدة النقدية السارية هي الدراخمة الفضية التي كانت تساوي ٧ أوبول. وكانت التترادراخمة (وتساوي أربع دراخمات) هي المعادل النظري لفلس denier روماني واحد، وتم تحديد معدل رسمي للتبادل بين العملتين الرومانية واليونانية.

إننا نعرف بشكل لا بأس به السياسات التي اتبعها الأباطرة الذين جاءوا بعد أوجستوس في إصدار العملة، ولكن من الصعب هنا أن نتناول بالتفصيل السياسة النقدية المتبعة في ظل كل إمبراطور على حدة. فمثلا نعرف أن ورشة الاسكندرية لسك العملة ظلت متوقفة طوال حكم كاليجولا، وقد كان ذلك بلا شك بسبب وفرة المتواجد من العملات من الإصدارات السابقة بما كان يكفي حاجة السوق. وقد تعرضت العلاقة بين التترادراخمة والفلس الروماني لتذبذبات عديدة أثرت في القيمة المتبادلة بين العملتين، ولكننا لم نتمكن من استنتاج المعدل الفعلي للتبادل بينهما. ومن الاتجاهات الرئيسية التي كان لها تأثير التضخم الذي ساد خلال القرن الثالث الميلادي والذي أدى إلى هبوط قيمة الفلس الروماني في الولاية وإلى انخفاض القوة الشرائية للدراخمة الفضية فيها. واستمر هذا الاتجاه التضخمي حتى عصر الإصلاح الذي قام به دقلديانوس. وقد ارتبط انهيار قيمة العملة بحدوث ارتفاع كبير في الأسعار. واستمر سك العملات البرونزية ولكن بدأ انهيارها منذ عصر الإمبراطور ماركوس أوريليوس حتى اختفت تماما في عصر الإمبراطور كاراكالا، وتم سك عملات رصاص للفكة لم تكن تنتج في الاسكندرية ولكن في ورش محلية، وربما لم تكن لهذه القطع إلا قيمة حسابية فقط.

٣- نظام نقدي مغلق تحت إشراف دقيق حتي إصلاحات دقلديانوس في ٢٩٦ ميلادية

إن السلطة التي تصدر عملة عليها أن تضمن وزنها وعيارها وأن تتخذ لها قاعدة نقدية. كان الإسكندر قد اختار لعملات امبراطوريته القاعدة النقدية الأثينية. وقد احتفظ بطليموس الأول بنفس القاعدة لمدة خمسة عشر عاما تقريبا، تلتها فترة من المحاولات اتجهت كلها إلى اتباع قاعدة أخف وزنا قريبة من العملات المستخدمة في أماكن أخرى، ولكن دون أن تتطابق تماما مع أي منها. ويمكن تفسير هذا التخفيف للوزن بالصعوبات التي كانت مصر تلاقيها من أجل توفير المعادن النقدية. فلم تتوافر في مصر مناجم للفضة وكانت مصر فقيرة جدا في إنتاجها من النحاس. وقد تم فرض القاعدة النقدية التي اتبعها الملك البطلمي على البلدان التي كان يسيطر عليها خارج مصر. ولم يكن بطليموس الأول في اختياره لهذه القاعدة مدفوعا بهدف تسهيل وتكثيف المبادلات التجارية مع مختلف الأسواق الخارجية في حوض البحر المتوسط، إذ أن القاعدة التي اختارها لم تكن مطابقة لأية قاعدة أخرى كانت معروفة في ذلك العصر(٨٥) والأسباب التي دفعت بطليموس الأول إلى اتخاذ قاعدة نقدية خاصة لا زالت غامضة، ولكن الملاحظ أن هذا القرار قد جعل من مصر وإمبراطوريتها عالما مقفولا من الناحية النقدية، خاصة وأن بطليموس الثاني قد قوى من انغلاق النظام النقدي المصري إذ حظر التداول على أية عملة أخرى خلاف العملة الملكية البطلمية. وفي رسالة وجهها مدير النقود في الاسكندرية إلى وزير المالية أبولونيوس في عام ٧/٢٥٨ قبل الميلاد - بردية *Cairo zenon* 5902 - نجد أن مدير النقود يشير إلى وجود أمر ملكي *prostagma* يقضي بسحب قطع النقود الأجنبية والنقود القديمة (المستعملة) وبإعادة سكها. ومنذ ذلك الوقت لم يعد مسموحا سداد قيمة أية مشتريات في مصر إلا «بالقطع الذهبية والفضية الجديدة الجميلة» التي أشارت إليها رسالة مدير النقود. وبهذا القرار تم الانتقال إلى مرحلة جديدة. وهو يعني أيضا أن الصرف كان خاضعا لاحتكار الدولة وقاصرا على البنوك المرخص لها. ويبدو أن جميع هذه التدابير استهدفت تشديد القبضة الملكية على شؤون النقد وتمكين خزانة الدولة من تحقيق عمليات مربحة لها. فإن عمليات الصرف وسك النقود الجديدة كانت تحقق أرباحا تعتبر وسيلة إضافية لزيادة موارد الملك. وهكذا نرى أن اتباع قاعدة نقدية خاصة ومنع استخدام النقود الأجنبية ومنعها من التداول في مصر كانت تدخل كلها ضمن سياسة ذات طابع «تجاري».

وفي خلال الثلاثة قرون الأولى من السيادة الرومانية ظلت مصر ولاية قائمة بذاتها. لقد احتفظ أوجستوس لمصر بعملة محلية كان لا يجوز تصديرها إلى الخارج، وبهذا لم تكن الأوضاع موحدة بين مصر وباقي مناطق الإمبراطورية، وبمنع حرية التبادل مع باقي الولايات

أكد الإمبراطور الوضع الخاص لمصر الذي كان يقوم على الزراعة والتصدير. وكان لا بد من الانتظار حتى إصلاحات دقلديانوس لكي توقف ورش الاسكندرية سك عملتها من التترادراخمات التي كانت تمثل أساس النظام النقدي المقفول لمصر. وفي نهاية القرن الثالث الميلادي فقدت مصر وضعها الخاص: فمنذ ذلك الوقت أصبحت لها نفس العملة وسادت فيها نفس الأسعار وخضعت لنفس الضرائب وأصبحت لها نفس الأطر الإدارية ونفس اللغة الرسمية – اللاتينية – مع باقي الإمبراطورية.

لقد رأينا فيما سبق أن التترادراخمة السكندرية كانت من الناحية النظرية مساوية للفلس الروماني *denier*، ولكن لم يكن مسموحا إخراج التترادراخمة من البلاد كما لم يكن مسموحا إدخال الفلس الروماني إليها. وعندما كان يأتي إلى مصر أحد الأجانب كان عليه أن يحول فلساته الرومانية إلى العملة المحلية. والجنود المتواجدون في أقاليم مصر كانوا يحصلون على رواتبهم بالدراخمات. إلا أن تساوي القيمة بين التترادراخمة والفلس الروماني لم يكن في الواقع يعبر عن الحقيقة وذلك منذ عصر أوجستوس بغير شك: كان يتم تحصيل إضافات من النقود مع مبلغ الضريبة المحددة تحديدا نقديا. من الناحية النظرية كانت الدراخمة تساوي ٦ أوبول، ولكن لوحظ في عصر الإمبراطور كلوديوس أن الفلس الروماني لم يكن يساوي ٢٤ أوبول بل ٢٨ أو ٢٩ أوبول. أما في المعاملات بين الدولة والأفراد – والتي كانت في معظم الحالات ذات طابع ضريبي – فقد استمر احتساب الدراخمة مقابل ٦ أوبول ولكن جرى العمل على إضافة نسبة إجبارية محددة إلى قيمة الضريبة المستحقة، وكانت هذه النسبة لا تقل عن ٦,٢٥٪. وقد سميت هذه الإضافة *prosdiagraphomena* ثم تحولت إلى ضريبة إضافية أصبحت منذ نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الميلادي تضاف إلى قيمة الضرائب العقارية والضرائب على مختلف النشاطات. لقد كان اختفاء العملة البرنزية منذ وقت مبكر وإحلال العملة الرصاصية محلها في المعاملات المحلية – وهو ما سبقت الإشارة إليه – مرتبطا على الأرجح بما كان يحدث من سداد كل من الضريبة والجزية بالتترادراخمات. لقد سكّت التترادراخمة في الاسكندرية في عام ٢٠/٢١ الميلادي في ظل الإمبراطور تيبريوس، ويرجع ذلك بصفة جزئية إلى أن نظام أداء ضريبة الرؤوس كان يقوم على أداء دفعات متعددة كل منها ٤ دراخمات، وربما أثر في ذلك أيضا ما كان قد طرأ من تحسن في الإنتاج الزراعي مما استلزم وجود عملة جديدة.

كانت الدولة تحتكر العملة وتقوم بالإشراف على إصداراتها وتنظيم تداولها بواسطة شبكة البنوك العامة، وتقوم أيضا بالإشراف على عمليات الصرف بين العملة المحلية وعملة الإمبراطورية، وهي عمليات كان لها طابع ضريبي بصفة رئيسية. ونلحظ وجود استمرارية وعدم انقطاع في النظام النقدي المقفول الذي أرسيت دعائمه في عصر البطالمة الأول وظل

ساريا في عصر الإمبراطورية العليا: ويمكننا أن نرى في هذا استمرارا لسياسة استغلال موارد البلاد بما يضمن تحقيق أقصى عائد للخزانة الملكية ثم الإمبراطورية.

٤ – البنوك البطلمية

منذ اللحظة التي وجدت فيها في مصر إصدارات نقدية ووجد اقتصاد نقدي أصبح من اللازم وجود رجال بنوك لتولى أمور المبادلات التي تكون العملة محلا لها. والكلمة اليونانية التي تؤدي معنى البنك هي *trapeza* ومعناها الحرفي «المنضدة» وذلك لأن البنكيين الأوائل *trapézistes* كانوا من الصيارفة الخصوصيين الذين يجلسون وراء مكاتبهم. ويعتبر البنك من مؤسسات المدينة الإغريقية التي ربما يرجع أصلها إلى أثينا(٨٦). وربما كان في مصر نوع من التداول النقدي قبل وصول الإغريق ولكننا لا نجد فيها أي أثر للبنوك قبل عصر البطالمة.

كان يوجد في مصر البطلمية ثلاثة أنواع من البنوك: البنوك الخاصة والبنوك الملكية والبنوك المؤجرة(٨٧). ومن المحتمل أن يكون قد استقر منذ الغزو المقدوني بعض البنكيين في الاسكندرية على الأقل وربما في بعض التكتلات السكانية خارجها أيضا. على أية حال فإن أقدم بردية وردت فيها إشارة إلى بنكي ترجع إلى عام ٢٧٠ قبل الميلاد فقط. فنجد فى البردية *hibeh* 110 بيانا بحساب خاص جاء في بند المصروفات منه مبلغ يتعين سداده إلى صراف مهمته أن يقوم بالتحقق من صحة النقود. والمفترض أن البنكيين كانوا في البدء مجرد صيارفة، ثم اصبح لهم تدريجا عملاء مودعون، وبهذا تطورت البنوك حتى أصبحت تقوم بعمليات متنوعة كانت لا تقتصر على تغيير العملة، ولكن تتناول أيضا الحفاظ على الودائع ومنح القروض بفائدة وتنفيذ أوامر الدفع وأوامر التحصيل الصادرة عن عملائهم. بل ولقد حدث أن تم بصفة استثنائية سداد بعض الضرائب بواسطة أحد البنوك الخاصة.

أنشأ بطليموس الثاني قبل عام ٢٦٥ قبل الميلاد شبكة من البنوك الملكية في العواصم وفي بعض القرى تولى الإشراف عليها موظفون تابعون للدولة. وعلى عكس الرأي الشائع لم يكن يوجد في الاسكندرية بنك «مركزي» إذ لا نجد شهادة تشير إلى وجوده. والمهمة الرئيسية للبنوك الملكية هي القيام بصرف مدفوعات لحساب الملك وتحصيل مبالغ مستحقة له. وكانت البنوك على وجه ما تمثل أقساما تابعة للخزانة الملكية *Basilikon*، وتقوم بالنسبة للضرائب التي كانت مستحقة نقدا بالمهمة التي تقوم بها مخازن الغلال العامة *thèsauroi* بالنسبة للعمليات التي كانت تجري عينا وخاصة بالنسبة للقمح، وتولت الإشراف عليهما معا نفس الفئة من الموظفين *antigraphes.* وكان يتم إرسال ما يفيض إلى الاسكندرية مباشرة لإيداعه في الخزانة إما في صناديق للنقود أو في حوانيت للمخزون العيني. فكل من البنوك الملكية ومخازن الغلال العامة مؤسسات متوازية، كان يحق لهما أيضا تلقي الودائع من الأفراد نقدا بالنسبة للأولى وقمحا بالنسبة للثانية.

وبجانب هذين النوعين من البنوك وُجد في القرن الثالث قبل الميلاد بنوك مؤجرة، ومعلوماتنا عنها ترجع فقط إلى نصين هما بردية *Rev. Laws* في العمود من ٧٣ إلى ٧٨ (راجع ما سبق، الفصل الخامس/١) وهي ترجع إلى عام ٢٥٩ قبل الميلاد، والبردية *Lond* 2013 التي ترجع إلى عام ٢٤٣ قبل الميلاد. وهذا النوع يشبه البنوك الملكية من حيث أنه مملوك للدولة، ولكن يتعين التفرقة بينهما إذ أن استغلال البنوك المؤجرة يتم بواسطة أفراد بموجب عقود إيجار. وقد فرضت على هذه البنوك رقابة لأن صرف العملات كان خاضعا لنظام، وباشر كل من أمين الخزانة وأمين مخازن الغلال هذه الرقابة على البنوك التي احتكرت أعمال الصرف. ولكننا لا نجد أثرا لهذا النوع من البنوك بعد القرن الثالث قبل الميلاد. وعندما استُخدم عيار النحاس في عام ٢١٠ قبل الميلاد تم سحب جميع النقود تقريبا من التداول النقدي مما أدى إلى نقص عمليات الصرف بحيث لم يعد يوجد أشخاص يقبلون التقدم لتولي هذا الامتياز. ويبدو من النصوص التي ترجع إلى نهاية القرن الثالث أنها تشير إلى وجود الصرافين الخصوصيين دون البنوك المؤجرة.

لقد استخدمت مصر البطلمية إذن التقنيات البنكية المتوارثة عن المدن الإغريقية. وكانت دفاتر البنوك تصلح كدليل على صحة المبادلات والمدفوعات التي تمت بواسطتها كما كان الشأن في القرن الرابع قبل الميلاد في مختلف أنحاء العالم الإغريقي. ولكن التنظيم البنكي الذي تواجد في مصر البطلمية كان متوافقا مع الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد؛ ومن المظاهر الرئيسية لهذا التوافق الاحتكار الملكي للبنوك والدور الذي كانت تقوم به من أجل تحصيل الموارد.

٥- البنوك الرومانية

بمجرد إلحاق مصر بالإمبراطورية الرومانية حلت البنوك العامة *(démosiai trapezae)* البنوك الملكية، وأصبحت هذه البنوك من الآليات الرئيسية للإدارة المالية في الولاية. فكانت تقوم بتحصيل الموارد وتصفية المصروفات. وتم إنشاء بنك عام في عاصمة كل إقليم على رأسه هيئة تتولى إدارته مكونة من اثنين من المديرين على الأقل. واعتبارا من عام ١١٣ الميلادي أصبحت هذه المهمة الإدارية من الواجبات المفروضة التي كانت مدتها ثلاث سنوات وتتولاها الفئات الأكثر ثراء من السكان. وقد لوحظ وجود البنك العام في طيبة منذ عام ٢٠/٢١ قبل الميلاد وظل قائما فيها حتى عام ٣٥٠ الميلادي تقريبا، وهذا البنك استمرار للبنك الملكي الذي ترجع أول إشارة إليه إلى عام ٢٥٤ قبل الميلاد (*UPZ*.154) أي أن بنك «الدولة» في طيبة قد استمر قائما بغير انقطاع لمدة ستة قرون.

زاد عدد البنوك الخاصة من عصر أوجستوس الذي أعاد العمل بعيار الفضة؛ فقد أصبحت عمليات الصرف كثيرة العدد وأصبحت المهنة مربحة، وساعد على هذا أيضا تحرير

الأنشطة التجارية. ومعلوماتنا عن البنوك الخاصة تقل عما لدينا من معلومات حول البنوك العامة: والجانب الأكبر من النصوص المتوافرة عبارة عن إيصالات سداد ضرائب مكتوبة على أستراكا، وكان من النادر سداد هذه الضرائب بواسطة مؤسسات خاصة. واستمرت البنوك العامة والبنوك الخاصة في أداء نفس الدور الذي كانت تقوم به في العصر البطلمي وهو استلام الودائع والسحب منها وتحويل الأموال من حساب إلى آخر أو إلى بنك آخر وذلك بمجرد صدور أمر كتابي، وكانت تقوم أيضا بإعطاء القروض المضمونة برهن حيازي أو برهن عقاري، وبصرف العملات.

وقد عرفت مصر الرومانية البنوك المؤجرة عند منتصف القرن الثاني الميلادي بعد انقطاع مدته ثلاثة قرون ونصف، وقد لوحظ وجود بنوك من هذا النوع في كل من أكسيرينخوس وهرموبوليس. ففي أوكسيرينخوس قامت الدولة بمصادرة بنك خاص كان قائما بجوار السيرابيوم، ثم أجرته لحسابها، وقد أمكن متابعة وجود هذا البنك من خلال البرديات في المدة من عام ١٥٤ إلى عام ٢٠١ الميلادي. وفي نفس هذه العاصمة تمت أيضا مصادرة بنك آخر وتأجيره بمعرفة الدولة. ونجد أن بنك هرموبوليس كان أحيانا يدار بمعرفة «بنكي مستأجر» وأحيانا أخرى كان يخضع لإشراف «مراقبين» *(epitêrêtai)* عندما لا يتواجد مرشحون لاستئجاره.

لقد كان يوجد في مصر إذن ثلاثة أنواع رئيسية من البنوك: بنوك الدولة والبنوك الخاصة والبنوك المؤجرة بصفة وقتية، وتم إنشاء هذه البنوك في جميع التجمعات السكانية أيا كانت أهميتها وقد اعتبرت هذه البنوك أدوات رئيسية للتنظيم المالي ولتحصيل الضرائب. تطورت كما يبدو التقنيات البنكية تطورا كبيرا في هذه البلاد بحيث شملت الودائع والسحب والمدفوعات حتى بالنسبة للمبالغ المتواضعة، وكان يستفيد من هذه الخدمات البنكية كل السكان من ذوي النشاط وذلك عند وصولهم إلى مستوى اجتماعي واقتصادي معين.

خاتمــة

ما هي الأفكار التي يمكن أن نعرضها على القارئ كختام لهذا العمل الذي قمنا في جزميه بعرض المؤسسات في مصر منذ مولدها حتى مجيء الإمبراطور دقلديانوس؟ تأتي أولا وبطبيعة الحال إشكالية الاستمرارية في مواجهة التغييرات والانقطاعات التي تخللت مثل هذه الفترة الطويلة الأمد، وهذه الإشكالية ليست بجديدة، وقد عبر العديد من علماء التاريخ عن انطباعاتهم نحوها. ونقدم فيما يلي مثالين على ذلك. في عام ١٩٤٢ كتبت ك. بريو C. Préaux:

> «... من مصر الفرعونية حتى أيامنا توجد -بالرغم من التحول الهيلينستي أو بفضله- نواحي استمرارية يجب على عالم التاريخ أن يمسك بها من خلال المتاهة الكثيفة للمستندات المتوافرة لديه، تماما كما يتتبع الطبيب مسار أحد الأوردة خلال الأنسجة اللحمية المرصوصة»(٨٨).

ويمكن أيضا الإحالة في هذا المجال إلى ملاحظات E.G.Turner في الطبعة الثانية من *Cambridge Ancient History* (1984) ونورد فيما يلي فقرتين قصيرتين منها (مترجمة عن الإنجليزية).

> «يوجد بالنسبة لكل مظهر تقريبا من مظاهر الحكومة الإغريقية في مصر، سابقة فرعونية بجانب سابقة يونانية، وعلى رجل التاريخ أن يقوم بتتبع درجة التأثير المتبادل بينهما وأن يحلل اللحن المصاحب لكل من التفسير اليوناني والتفسير المصري»

– ويقرر أيضا بخصوص المؤسسات البطلمية «يستطيع رجل التاريخ أن يشك في كثير من الحالات من وجود سوابق فرعونية ولكن يمكن أن تنقصه الوثائق المؤيدة»(٨٩).

لقد أصبح من الواضح، أكثر وأكثر، أن بعض التغييرات التي أدخلها الاسكندر وخلفاؤه في مصر، كان قد بدئ بها – أو على الأقل أعد لها– خلال الألف عام الأولى قبل الميلاد في ظل حكم الأسرات الوطنية الأخيرة وفي ظل فترتي سيادة الفرس. وتظهر من هنا الأهمية التي للفصل التاسع من القسم الأول الذي خُصِّص للمؤسسات الفرعونية خلال هذه الفترة التي تعرضت فيها هذه المؤسسات لمجابهة شديدة مع مختلف القوى التي قامت باحتلال مصر. وبالرغم من فقر الوثائق الإدارية المتعلقة بهذه الفترة فقد أصبحنا نتفهم أكثر بعض العوامل التي تجعل من المؤسسات الإغريقية امتدادا لتلك التي سبقتها. لقد أوضح ج. يويوت J.Yoyotte أخيرا أن وزير المالية البطلمي *diocète* كان امتدادا لموظف كبير كان على رأس اقتصاد البلاد كلها في ظل حكم الفرس وفي ظل آخر الفراعنة الوطنيين، (راجع ما سبق، القسم الأول الفصل التاسع/٢و٣، والقسم الثاني الفصل الثاني/١).

لقد طرأ في مصر خلال العصر السابق على البطالمة تطور تدريجي في سلطة الكهنة والمعابد والجيش وكذلك في الدور الذي كان يقوم به الأجانب، وقد كان لهذا التطور تأثير على الملكية البطلمية خلال القرون التي استغرقتها.

لا شك أن الغزاة الإغريق ثم الرومان من بعدهم قد أحضروا معهم إلى مصر العديد من الأفكار المبتدعة، وإننا إذا اعتبرنا هذه الابتكارات غير ذات أهمية فسنقع في نفس درجة الخطأ الذي نرتكبه لو بخسنا أهمية الثوابت وقللنا من ثقل وزن التقاليد في هذه الأرض التي عرفت أقدم الحضارات، وكانت للظروف الجغرافية والزراعية فيها أبلغ الأثر في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال آلاف عدة من السنين. على أية حال من الأفضل – في هذا المجال المعقد والمتحرك – الاحتراز من أي تبسيط أو تعميم في هذا الشأن بحيث نكتفي ببحث المؤسسات واحدة بعد أخرى فإذا تطلب الأمر استخلاص النتائج بناء على وقائع محددة فيتعين التأكيد على المدى المحدود لهذه النتائج.

ولكن من المستحيل أن نقوم هنا بتقديم قائمة شاملة لنواحي الاستمرارية في مختلف المؤسسات التي تكون قد تبدت من خلال مختلف فصول هذا الكتاب، وسواء كانت هذه الاستمرارية ظاهرة مسلم بها أو مجرد احتمال. لقد عمدنا في بعض الحالات إلى لفت نظر القارئ إلى توافر هذه الاستمرارية، وفي حالات أخرى تركنا للقارئ –عند اكتشافها في طريق بحثنا– مهمة تبينها. ونواحي الاستمرارية التي نشير إليها ليست كلها من نفس المستوى: فبعضها كان يتم عن اتجاه عام وبعضها كان يتعلق بنقاط محددة. وكمثال للنوع الأول نشير إلى مرونة الإدارة التي كانت في كل العصور بعيدة عن الجمود وقابلة للتطور والتوافق تبعا للحاجة، وكانت هذه الحاجة في جميع الحالات تقريبا هي تحقيق أحسن أداء يحقق صالح الدولة. ومثال آخر هو انعدام الصلة الدقيقة بين اللقب والمنصب، وكذلك الوجود السائد لبيروقراطية كانت تكثر من أوجه الإشراف ومن القوائم ومن أعمال الجرد والتعداد. فكل هذه الأمثلة السابقة واضحة بما فيه الكفاية ومن السهل إثباتها. والأكثر أهمية هو تقديم مؤسسات محددة كانت موجودة في العصور اليونانية والرومانية ويمكن أن ترجع إلى سوابق فرعونية. فإننا لم نبرز بما فيه الكفاية عنصر الاستمرارية بين المؤسسات من كلا النوعين: في ذهننا على سبيل المثال التخصيص الإجباري للأراضي المتروكة، بموجب هذا النظام كانت زراعة الأراضي المتروكة مفروضة جبرا على الملاك المجاورين أو على جماعات من العمال المستأجرين لأراضي أخرى. فالملاحظ أن الأسلوب الإغريقي الروماني الذي اتُبع في هذا الشأن يقترب من الأسلوب الذي كان سائدا في ظل الدولة الحديثة والذي بموجبه كان يتم تحديد مستغل بديل احتياطي لزراعة بعض الفئات من الأراضي التي ترى الدولة منع تركها غير مزروعة. إن الأسباب المتماثلة لا بد وأن تؤدي إلى تحقيق آثار متشابهة. والأراضي العامة التي تترك بورا

لا بد وأن تؤدي إلى نقص موارد الخزانة لذلك كان لا بد من اتباع الأسلوب الوحيد الذي يحول دون وقوع هذا الضرر.

ومن الدراسات الأخيرة التي أوضحت أهمية التركة الفرعونية المنقولة إلى العصر البطلمي تلك التي قدمها عالم التاريخ H.Heinen والتي نشرت في عام ١٩٨٩ (٩٠): ويبدو لنا أن أفكاره وآفاقه تتفق أكثر من غيرها مع الأفكار التي نميل إليها أكثر اليوم. فهو يدعو قبل كل شيء إلى النظر إلى تاريخ مصر في مجموعه دون تركيز الاهتمام على عصر على حساب عصور أخرى، وهو يرفض الرأي الذى يعطي لمصر البطلمية مدلولا ومكانا ثانويين كما لو كانت مصر الحقيقية قد انتهت وانقضت بغزو الاسكندر. وهو يرى أن «البرديات الإغريقية تتضمن شهادات ذات أهمية قصوى لفهم شعب مصر وتطور مجتمع مصر، وأنها تعتبر شهادات مصرية لا تقل من حيث أصالتها عن النصوص الهيروغليفية أو القبطية أو العربية» وهو يفضل - بدلا من فكرة الانحلال - الأخذ بفكرة التحول أو التغير الذي يصيب مصر القديمة كما يصيب بنفس الدرجة المؤسسات التي أدخلها السادة الجدد.

لقد كان للوجود الإغريقي والروابط مع روما تأثير على كل المؤسسات المصرية بما فيها أكثرها تمسكا بالتقاليد. فقد حدث تطور متفاوت من حيث السرعة والعمق في كل قطاع. ويعتبر H.Heinen أن الأقاليم مثال جيد على ذلك: كانت هذه التقسيمات الإدارية معروفة منذ الدولة القديمة، ولم يتم إهمالها إلا خلال عصر الانتقال الثالث ثم استعادها الكوشيون واحتفظ بها الإغريق واستمر العمل بها طوال الثلاثة قرون الأولى من الامبراطورية الرومانية، حتى الوقت الذى استعاض عنها دقلديانوس بنظام آخر يقوم على الـ *Pagi* وكذلك نجد ان الحكام *stratèges* الذين تولوا إدارة الأقاليم كانوا ضمن مؤسسة إغريقية ذات طابع عسكري بتأثير الغزو العسكري للبلاد، ولم يتحولوا إلى هيئات ذات طابع مدني بحت إلا في نهاية القرن الأول قبل الميلاد. ومن الأمثلة التي لها دلالة أيضا في هذا الشأن - وهي كثيرة - «أسماء التتويج» التي كان يتخذها الأباطرة. فنجد فيها أيضا أن كلا من القديم والجديد يتطابقان معا. فمنذ بداية عصر الإمبراطورية في مصر ولج الطابع الروماني في النظام الفرعوني الذي كان يقوم على اسمين محاطين بخرطوشة: الاسم الشخصي للملك واسم التتويج الخاص به. ظلت أسماء التتويج التقليدية - مثل «مختار بتاح» أو «محبوب أمون» - مستخدمة حتى آخر الملوك البطالمة، إلا أن هذه الأسماء لم تعد تظهر في عصر الإمبراطورية الرومانية إلا نادرا، وإذا ظهرت كان ذلك على سبيل الصدفة أو بطريقة مفتعلة، وحلت محلها منذ ذلك الوقت اسم *Att-ītokrator* أو *Autokrator Kaisar* وهذا يدل على أن التقليد الذي ظل متبعا لمدة تزيد على ألفي عام استمر قائما ولكن في شكل مختلف جدا تراعى فيه الأيديولوجيا الرومانية: فالإمبراطور لم يعد يكتسب سلطته من الآلهة المصريين ولكن من شعب روما ومجلس شيوخه(٩١).

ويتبادر إلى الذهن هذا السؤال: أولئك السكان الذين كانوا يشرفون على مقدرات إقليمهم أو عاصمتهم، وكانوا يعتبرون بين السكان من الأعيان ويتحدثون باليونانية بقدر متفاوت من الإتقان، هل هم من الإغريق أو من المصريين؟ ألم يصبح هؤلاء مع الوقت - مع جماهير الفلاحين الذين كانوا قد تأثروا هم أيضا بالهلينستية - هم «المصريون» الحقيقيون في ذلك العصر المتأخر؟ كانت توجد نقاط مشتركة بين هؤلاء الموظفين الميسوري الحال في مختلف مستويات الجهاز الإداري المتحدث باللغة اليونانية، وبين الفلاحين الخاضعين للقواعد والأحكام التي كانت تفرضها تلك الإدارة. كانت هذه النقاط المشتركة تبرز بصفة خاصة في المعتقدات والممارسات الدينية، ومع هذا فلقد كانت للثقافة المسماة «بالهيروغليفية» - والتي كانت مرتعا لأسلوب التفكير التقليدي - فائدتها أيضا للسلطة الحاكمة. كانت هذه الثقافة محدودة في نطاق كهنة بعض المعابد الكبيرة ولم تعد مألوفة لباقي السكان المصريين. لقد رأينا كيف عمد الرومانيون بعد الغزو إلى تصنيف كل سكان البلاد في فئة «المصريين» ولم يستثنوا إلا مواطني المدن اليونانية الثلاث، وكأن الفروق العرقية كانت في ذلك الوقت قد انمحت إلى حد ما(٩٢).

بعد الملاحظات السابقة ذات الطابع الأعم يهمنا أن نذكر مرة أخيرة أن الكتاب الحالي لا يدعي إطلاقا أنه بحث نهائي أو بيان شامل للموضوع، ونحن ندرك تماما الطابع الوقتي لهذا الكتاب وحدوده ونواقصه. ولكننا استفدنا من متابعة هذا العمل سويا ونرجو أن نكون قد أتحنا لقرائنا فهم المؤسسات المصرية في مجموعها، في الشكل الذي يمكن فهمها عليه اليوم، وذلك منذ إنشائها في الدولة الفرعونية مع ما طرأ عليها من تحولات في ظل السلطات اليونانية المقدونية ثم الرومانية.

هوامش القسم الثاني

١- حول القرية التي تسمي باللغة اليونانية Beth Phouraia والسبع عشرة وثيقة التي اكتشفت فيها (عشرة وثائق منها علي ورق البردي وسبع علي الجلد) يراجع D. Feissel et J. Gascou "Documents d' Archives romaines inédits au Moyen Euphrate (IIIe S. aprés J. - C)", *Académie des Inscriptions et Belles Lettres. Comptes rendus des séances de l'année* 1989, juillet- décembre, pp. 535-561.

٢- *The Tebtynis Papyri*, 1, 7, texte cité d'aprés M. Th Lenger, *Corpus des Ordonnances des Ptolémées*, pp. 178-180.

٣- "Parent" لقب شرفي كان يطلق علي بعض رجال البلاط وبعض كبار الموظفين.

٤- Phamenôth (برمهات) هو اسم الشهر المصري الذي يقابل الفترة من ٢٥ أو ٢٦ فبراير حتي ٢٦ مارس.

٥- *F. de Cenival, Studi in onore di Edda Bresciani*, Pisa, 1985, pp. 153-159 (inventaire Sorbonne no 1205 = P, démotique Lille 118).

٦- *P dém. Lille 12020; P. dém. Lille II.*

٧- F. de Cenival, *Les Associations religiouses en Egypte d'aprés les documents démotiques*, BdE 46, Le Caire, 1972.

٨- A. Bernard, *Les Inscriptions grecques de Philae I*, Paris, 1969, pp. 160-196.

٩- E.White, J.H.Oliver, *The Temple of Hibis in El Khargeh Oasis*, II, Greek Inscriptions, 1-18, nº 1, New York, 1983.

١٠- راجع D.J. Crowford, *Kerkeosiris. An Egyptian village in the Ptolemaic period*, Cambridge, 1971.

١١- Orientis Graeci Inscriptiones Selectae = Ogis 90.

١٢- مع هذا يراجع الرأي المخالف لـ J. Quaegebeur, "Egyptian Clergy and the Ptolemaic Cult" Ancienct Sciety 20 (1989), pp. 93-113.

١٣- *Urkunden der Ptolemäerzeit* (=UPZ) 110, 1. 80-1.

١٤- راجع J. Yoyotte, "Le nom égyptien du "ministre de l'économie" - de Saïs à Méroé", *Académie des Inscriptions et Belles-Lettres, Comptes rendus des Séances de l'année* 1989, pp. 75-90, Paris, 1989.

١٥- Papyrus de Londres (= P. Lond) 1912 = H.I. Bell, *Jews and Christians in Egypt, The Jewish Troubles in Alexandria and the Athanasian Controversy*, Londres, 1924.

١٦- W.L. Westermann and A.A. Schiller, *Decisions of Septimius Severus on legal matters*, New York, 1954.

١٧- *Corpus papyrorum Raineri* (=CPR) 224.

١٨- *Berliner Griechische Urkunden* (=BGU) 1210.

١٩- علي سبيل المثال *Flavius Josèphe, Guerre juive II, 18, 7; Contre Apion II,* 35-46.

٢٠- *In Flaccum, Legatio ad Caium*

٢١- Papyrus de Londres 1912.

٢٢- حول محكمة القضاة الملكيين المتخصصين الذين كان يطلق عليهم اسم chrématistes راجع ما بعد، الفصل السادس / ١-٢.

٢٣- كان تجار الخنازير من الفئات المهنية التي كان لا غني عنها في حياة المدينة. فقد كان لحم الخنازير من اللحوم المفضلة عند الإغريق والرومان كما كان يستخدم للقرابين. لقد كان المصريون يربون الخنازير وكانوا يستهلكونها، إلا أن هذا الحيوان كان يعتبر شؤما ونجسا وذلك علي الأقل في بعض العصور وفي بعض الأماكن (راجع هيرودوت II, 47).

٢٤- حول معابد الاسكندر (*Fragmenta Historicorum Graecorum* 632, 1)

٢٥- بردية فؤاد الأول ٢١١.

٢٦- اقترح البعض أخيراً تاريخاً أخر هو عام ١٢٤ بعد الميلاد.

٢٧- *Corpus Graeci Inscriptiones Latinarum* VI 10048

٢٨- راجع النقش *Orientis Graeci Inscriptiones Selectae* = OGIS 190

٢٩- E. Bresciani, "La spedizione di Tolemeo II in Siria in un ostrakon demotico inedito da Karnak", *Das Ptolemaïsche Ägypten*, 1978, pp. 31-37.

٣٠- المعني الحرفي هو «الأرض (التي هي) ذاتية (لكل شخص) مع اعتبار أن كلمة gê مفترضة.

٣١- مجلد منشور في عام ١٩٠٥ وستظهر قريبا طبعة أخري بإشراف M. Drew-Bear

٣٢- راجع D.J. Crawford, *Kerkeosiris, An Egyptian village in The Ptolemaic period*, Cambridge, 1971.

٣٣- أطول لفة طولها ٤,٢١ متر، ومن المعتقد استنادا إلي مضمونها أنه ينقصها حوالي الثلث.

٣٤- U. und D. Hagedorn, L. C. und H.C. Youtie, *Das Archiv des Petaus* (P. Petaus), Papyrologica Coloniensia, vol. IV Köln und Opladen, 1969 ونجد هنا ملفا ذا أهمية يتعلق بالإدارة القروية في ذلك العصر.

٣٥- *P. Petaus* 66 et 67.

٣٦- *P.Petaus* 59 et 65.

٣٧- J. Shelton, "Ostraca from Elephantine in the Fitzwilliam Museum", *Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik* 80, 1990, pp. 234-235.

٣٨- الأقواس تعني أن الكلمة تنتهي بعلامة تدل علي اختصارها.

٣٩- ويبدو في الوثائق أن المستأجرين كان يتم أختيارهم بما يقرب من اثنتي عشرة طريقة مختلفة، علي سبيل المثال «من كان يملك بيع الضريبة (ônê)» أو «من كان يشتريها» أو من كان «يديرها».

٤٠- لقد تم الحفاظ علي التسمية التي أطلقها أول ناشر لها B.P. Grenfell, *Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus*, Oxford, 1896 (وتختصر إلي *P. Rev. Laws*)، ويمكن الرجوع حالياً إلي نصها في الطبعة الجديدة التي أصدرها J. Bingen, *Sammelbuch Griechischer* Urkunden aus Aegypten, Beiheft I راجع أيضاً لنفس المؤلف Le Papyrus Revenue Laws - *Tradition grecque et adaptation hellénistique*, Opladen, 1978.

٤١- الأردب Artape مقياس السعة للمواد الجافة، وقد تفاوتت هذه السعة ، وكانت تبلغ في المتوسط ٣٨ أو ٣٩ لتر، والأرور قياس للمساحة يساوي ٢٧٥٦ متر مربع تقريباً أي أكثر قليلا من ربع هكتار.

٤٢- كلمة catoecique صفة مستمدة من الاسم catoeque الذي حل بصفة عامة محل clé-rouque اعتبارا من القرن الثاني قبل الميلاد.

٤٣- تم اكتشاف مقياسين للنيل في إلفنتين أحدهما في معبد الإله خنوم والثاني في معبد الإلهة ساتيس.

٤٤- D. Bonneau, "Le Nilomètre: aspect technique", *L'homme et l'eau en Méditerranée et au Proche Orient, III L'eau dans les techniques, Travaux de la Maison de l'orient,* no. 11, Lyon, 1986, p. 72.

٤٥- P. Vidal-Naquet, *Le Bordereau d'ensemencement dans l'Egypte ptolémaïque,* Bruxelles, 1967.

٤٦- E.G. Turner, *Cambridge Ancient History,* pp. 148-149.

٤٧- العام ٥٣ لبطليموس الثامن يقابل العام ١١٨/١١٧ قبل الميلاد: وهذا الملك كان من الأوصياء علي بطليموس السادس في عام ١٧٠ قبل الميلاد، وهذا التاريخ يعتبر نقطة البداية في حكمه.

٤٨- الجنود الذين كانوا يحصلون بعد انتهاء خدمتهم في الجيش الروماني علي قطع من الأرض كانوا يقومون بإداراتها بأنفسهم أو بواسطة آخرين.

٤٩- راجع علي سبيل المثال N. Lewis, *The Compulsory Public Services of Roman Egypt,* Florence, 1982, pp. 12, 50, 52.

٥٠- مصدرنا الأساسي هنا هي أعمال J. Mélèze-Moderzejewski (تراجع في ملاحق الكتاب «الاتجاهات المرجعية»).

٥١- في القرن الثالث قبل الميلاد أصبحت الـ *diagramma* هي الشكل السائد.

٥٢- علي سبيل المثال Mitteis, *Chrestomathie* 21, 1.31-32 «إن الإجراءات القضائية ستقام ضدك في المحكمة الإغريقية *discastère* الموجودة في إقليم أرسينويت التي يوجد فيها بوليبوكيس كمقدم للدعوي *eisagôgeus*.

٥٣- القضاة الأهليون *laocrites* الذين قاموا في عام ١٦٩ قبل الميلاد بنظر دعوي في سيوط كانوا من الكهنة المصريين. راجع E. Seidl, *dans Revue Internationale des Droits de l'Antiquité,* 3e série, IX, 1962, pp. 239-258.

٥٤- توجد نسخة أخري للأصل محفوظة في P. *Grenb* 2 ، وقد أمكن بواسطتها تكملة بعض النقص في بردية *Petrie* III 21 وقد أعيد نشر هذه الوثيقة عدة مرات: Mitteis, *Chrestomathie* 21, *Corpus Papyrorum Judaicarum* I, 19, Select Papyri II 256.

٥٥- بطليموس الثامن وكليوباترا الثانية (أخته) وكليوباترا الثالثة (زوجته الثانية).

٥٦- *Testi demotici Firenze,* éd. Botti, Florence, 1941, I, 11 (96 av. J. C).

٥٧- G. Matta et G.R. Hughes, *The Demotic Legal Code of Hermopolis West,* Le Caire, 1975 والأمر يتعلق بلفة بردية طولها يزيد علي مترين وارتفاعها يبلغ حوالي ٣٥ سم كانت موجودة في جرة تم اكتشافها عام ١٩٣٨ في تونة الجبل في جبانة هرموبوليس في مصر الوسطي.

٥٨- «قانون المصريين» يقصد به القانون الإغريقي في مصر الرومانية. *Procedings of the XVIII International Congress of Papyrology* (Athens, 25-31 May 1986), volume II, Athens, 1988, pp. 383-399.

٥٩- *Columbia Papyri,* Greek series, VI, New York, 1954 (ed. W.L. Westermann and A.A. Schiller) (= *P.Col.* 123).

٦٠- لم تكن هذه التواريخ جامدة وكان يمكن تغييرها، كان الوالي يبقي أحيانا شهرين أو ثلاثة في المدينة التي كان يعقد فيها دوراته.

٦١- *SB* 9050, col. II التاريخ «٢٥ فامينوث (برمهات) السنة ١٥ للمؤلف تراجان» تقابل ٢١ مارس عام ١١٢ الميلادي.

٦٢- تعبير «العدالة علي أبواب المعابد» بالإضافة إلي كل العناصر الملخصة هنا مصدرها S.Sauneron, *Bulletin de l'institut français d' Archéologie orientale* 54, 1954, pp. 117-127.

٦٣- بالنسبة للنواحي الدينية البحتة يمكن الرجوع إلي مؤلف F. Dunand et C. Zivie-Coche, *Dieux et Hommes en Egypte,* Paris, A.Colin, 1991.

٦٤- لقد اكتشفت في مصر نصوص مسيحية أدبية قبل ذلك بكثير. وأقدم مقطع لا يوجد بشأنه أي شك من حيث انتمائه المسيحي موجود في البردية *Rylands* 457 التي تحوي

بعض الآيات من إنجيل يوحنا وتاريخها يرجع إلي النصف الأول من القرن الثاني بعد الميلاد، ومن الممكن أن يكون مصدرها من الفيوم أو من أوكسيرينخوس.

٦٥- E.H. Gilliam, "The Archive of the Temple of Soknobraisis at Bacchias", *Yale Classical Studies* 10, 1947, pp. 181-291.

٦٦- D.J. Crawford, *Kerkeosiris. An Egyptian village in the Ptolemaic period*, Cambridge, 1971, pp. 86-90.

٦٧- A.E.R. Boak, Karanis. *The Temples, Coin Hoards, Botanical and Zoological Reports*, Seasons 1924-1931, Ann Arbor, 1933, pp. 19-55.

٦٨- E. Bresciani, S. Pernigotti, M.C. Betrô, *Ostraka Demotici da Narmuti* (nn 1-33), Pise, 1983: texte no.5.

٦٩- J. Quaegebeur, "Phritob comme titre d'un haut fonctionnaire ptolémaïque" *Ancient Society* 20, 1989, pp. 159-168.

٧٠- الكتابة المقدسة هي الإغريقية والكتابة الوثائقية هي الديموطيقية.

٧١- ويدافع J. Bingen عن هذا الرأي في "Normalité et spécifité de l'épigraphie grecque et romaine de l'Egypt", *Egitto e Storia Antica dall'Ellenismo all'Età Araba, Atti del Colloquio internazionale*, 31 agosto-2 settembre 1987, Bologna, 1898.

٧٢- راجع E. Van't Dack, "sur l'évolution des institutions militaires lagides" *Armées et Fiscalité dans le monde antique*, Paris, 1977, pp. 77-105.

٧٣- CF. SB 9790 (Hérakléopolite)

٧٤- E. Seidi, *Ptolemäische Rechtsgeschichte*, Glückstadt, Hamburg, New York, 1962, pp. 25-27.

٧٥- راجع E. Van't Dack, H. Hauben, "L'Apport égyptien à l'Armée navale Lagide", *Das ptolemäische Ägypten*, Mainz am Rhein, 1978, pp. 59-93.

٧٦- راجع Plutarque, *Vie d'Antoine*, 56, 1; 61, 1

٧٧- *Histoire politique du Monde hellénistique*, t. I, pp. 133-186.

٧٨- J. Baillet, *Inscriptions grecque et latines des tombeaux des rois ou Syringes*, Le caire, 1926, no. 1733.

٧٩- القضاة العسكريون الذين كانوا يضعون شارة أورجوانية عريضة كانوا من المرشحين لمجلس الشيوخ الروماني، وبالتالي لم يكن من حقهم شغل أية قيادة في مصر لأن أوجستوس كان قد حرم علي الشيوخ دخول هذه الولاية وخص الفرسان بأعلي الوظائف فيها.

٨٠- Philon d' Alexandrie, in *Flaccum* 163.

٨١- الصفوة المختارة من جنود الكتائب البريتورية وكانوا يشكلون الحرس الخاص للإمبراطور.

٨٢- *Michigan Papyri* IV, Part I, 1936 et Part II, 1939 راجع أيضاً H. Geremek, *Karanis: communauté Rurale de L'Egypte romaine aux IIe - IIIe siècles de notre ére*, Wroclaw-Varsovie, 1969.

٨٣- P. *Fayoum* 91, 110 et sqq.

٨٤- إننا نتبع هنا التحليلات والنتائج التي انتهي اليها A. Gara, "Fiscalité et circulation monétaire dans l'Egypte romaine", Centre Gustave Glotz, *Points de vue sur la Fiscalité Antique*, publications de la Sarbone, Série "Etudes", t. . 14, Université de Paris, sous la direction de H. van Effenterre, 1979, pp. 43-55.

٨٥- راجع E. Will, *Histoire politique du monde hellénistique*, t. I, pp. 155-158.

٨٦- راجع C. Préaux, "De la Grèce calssique à l'Egypte hellénistique: la banque-témoin", *Chronique d'Egypte* 66, 1958, pp. 243-355.

٨٧- بالنسبة لموضوع البنوك فإن أعمال R. Bogaert هي أساسا التي تعتبر حجة، ومن بين عديد المقالات التي خصصها للبنوك في مصر نشير إلي مقالين: "Le staut des banques en Egypte ptolémaïque", *L'Antiquité Classique* 50, 1981, pp. 86-99: "Banques et banquiers à Thèbes à l'époque romaine", *Zeitschritt für Papyrologie und Epigraphik* 57, 1948, pp. 241-296.

٨٨- "Les Egyptiens dans la civilisation hellénistique", *Chronique d' Egypte* 18, 1943, p. 160.

٨٩- Cambridge *Ancient History,* Second Edition 1984, reprinted 1989, volume VII, Part I, Chapter 5, pp. 132-133.

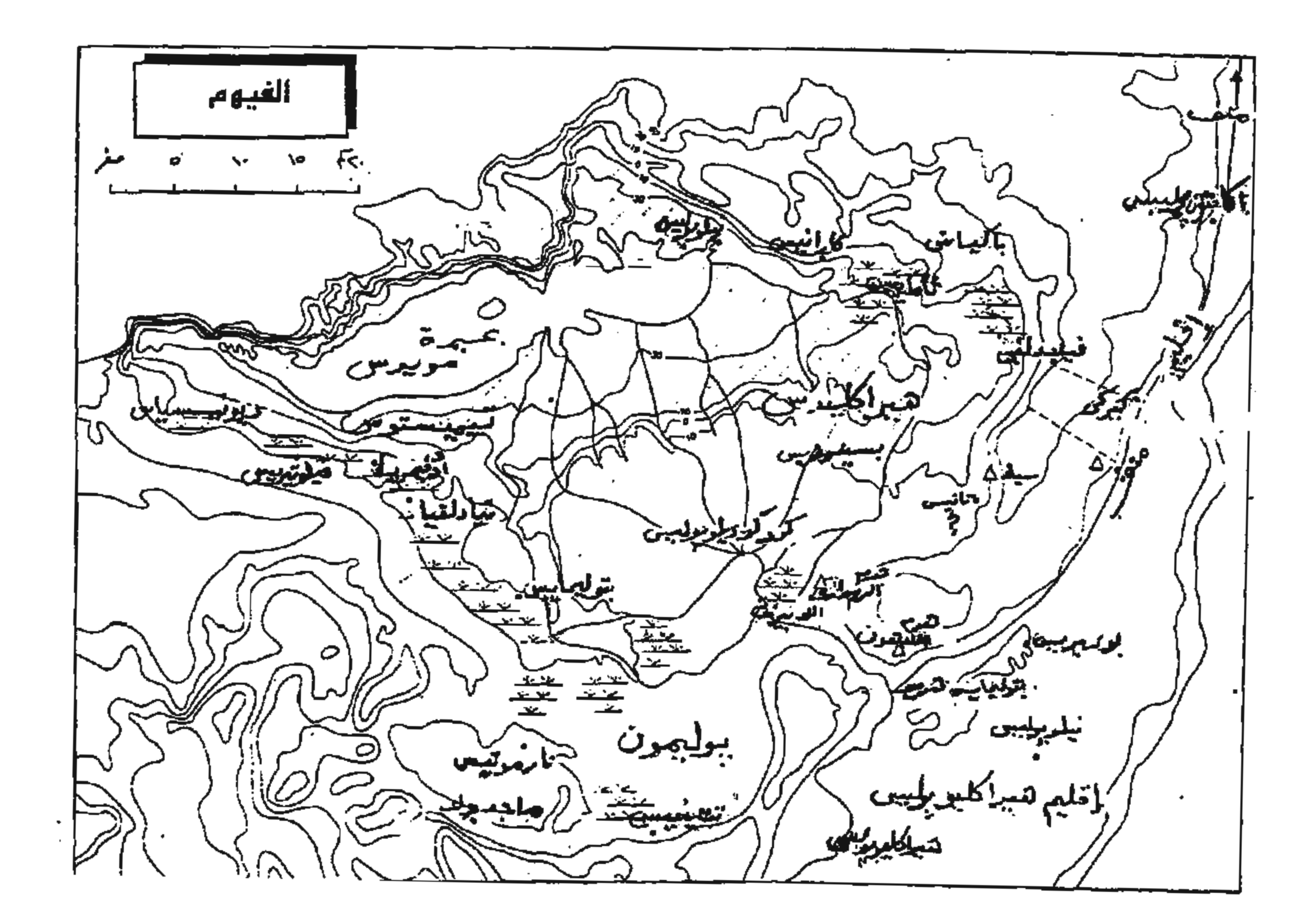
٩٠- "L'Egypte dans l'historiographie moderne du monde hellénistique", Egitto e Striria Antica dall' Ellenismo all' *Età* Araba. Bilancio di un confronto . *Atti del Colloquio Internzionale,* Bologna, 31 agosto-2 settembre 1987, Bologna 1989, pp. 105-135.

٩١- J.C. Grenier, "Traditions pharaoniques et réalités impériales, *loc. cit.* pp. 403-420.

٩٢- راجع R.S. Bagnall, "Greeks and Egyptians: Ethnicity, Status and Culture", *Cleopatra's Egypt - Age of the Ptolemies,* The Brooklyn Museum, 1988, pp. 21-27.



ملاحق الكتاب



الفيوم
كم ٥ ١٠ ١٥ ٢٠
بحيرة
موريس
هيراكليوس
بوليمون
نارموتيس
إقليم هيراكليوبوليس
نيلوبوليس
ميدوم
فيلادلفيا
باكياس
كارانيس
سيلا

قائمة تاريخية بملوك مصر

ملوك العصر الفرعوني

(تتضمن هذه القائمة أسماء الملوك المشار إليهم في هذا الكتاب فقط بالإضافة إلى بعض الملوك الآخرين ممن لهم شهرة خاصة).

عصر ما قبل الأسرات: **حوالي ٣٠٠٠ ق.م.**

– الأسرة صفر: الملك العقرب.

العصر الثينى **حوالي ٢٩٥٠ – ٢٦٣٥ ق.م.**

– الأسرة الأولى: نعرمر، عحا.

– الأسرة الثانية: نى نتر، خع سخموى.

الدولة القديمة **حوالي ٢٦٣٥ – ٢١٤٠ ق.م.**

– الأسرة الثالثة: نب كا، جسر، سخم خت.

– الأسرة الرابعة: سنفرو، خوفو، خفرع، منكاورع، شبسسكاف.

– الأسرة الخامسة : ساحورع، نفر إير كارع-كاكاي، نى أوسر رع، رع نفر إف، جد كارع إسيسي، أوناس.

– الأسرة السادسة: تيتي، ببيي الأول، مرنرع، ببيي الثاني.

– الأسرة السابعة.

عصر الانتقال الأول **حوالي٢١٤٠ – ٢٠٢٢ ق.م.**

– الأسرة الثامنة : (= منف) نفر كاورحور.

– الأسرة التاسع : (= هيراكليوبوليس).

– الأسرة العاشرة : (= هيراكليوبوليس) مرى كا رع

– الأسرة الحادية عشرة: الأناتفة.

الدولة الوسطي **حوالي ٢٠٢٢ – ١٦٥٠ ق.م.**

– الأسرة الحادية عشرة (تابع) : نب حبت رع منتوحوتب الثاني، منتوحوتب الثالث.

- الأسرة الثانية عشرة: أمنمحات الأول، سنوسرت الأول، سنوسرت الثالث، أمنمحات الثالث.
- الأسرة الثالثة عشرة: سبك حوتب من الأول إلى الخامس، نفر حوتب الأول.
- الأسرة الرابعة عشرة : (جانب منها معاصر للأسرة الثالثة عشرة في سخا وأواريس).

(استيلاء ساليتس علي منف) . ١٦٥٠ ق.م.

عصر الانتقال الثاني **حوالي ١٦٥٠ - ١٥٣٩ ق.م.**

- الأسرة الخامسة عشرة : (الهكسوس): خيان، أبيبي.
- الأسرة السادسة عشرة : (معاصرة للأسرة الخامسة عشرة في الوجه البحري ومصر الوسطى).
- الأسرة السابعة عشرة (= طيبة) : سيقنن رع، كامس.

الدولة الحديثة **حوالي ١٥٣٩ - ١٠٦٩ ق.م.**

- الأسرة الثامنة عشرة: أحمس، أمنحوتب الأول، حتشبسوت، تحوتمس الثالث والرابع، أمنحوتب الثاني والثالث، أمنحوتب الرابع (أخناتون)، توت عنخ أمون، آي، حورمحب.
- الأسرة التاسعة عشرة(الرعامسة) : رمسيس الأول، سيتي الأول، رمسيس الثاني، مرنبتاح، سيتي الثاني.
- الأسرة العشرون (الرعامسة) : رمسيس من الثالث إلى الحادى عشر.

عصر الانتقال الثالث **حوالي ١٠٦٩ - ٧٠٠ ق.م.**

- الأسرة الواحدة والعشرون = تانيس: سمندس، بسوسينس الأول والثاني.
- الأسرة الواحدة والعشرون بطيبة: حريحور، بي عنخ، بى نجم الأول.
- الأسرة الثانية والعشرون (بوباسطس) : شاشانق من الأول إلى الخامس.
- الأسرة الثالثة والعشرون.
- الأسرة الرابعة والعشرون: تف نخت، باك إن رنف.

غزو الوجه القبلى بواسطة بى (عنخ) ٧٥٠ ق.م.

غزو الوجه البحرى بواسطة شاباكا. ٧١٥ ق.م.

- الأسرة الخامسة والعشرون (الكوشية) : شاباكا، طهرقا، تانت آمون.

استيلاء آسارحادون علي منف. ٦٧١ ق.م.

نهب طيبة بواسطة آشوربانيبال. ٦٦٧/٦٦٦ ق.م.

العصر المتأخر حوالي ٧٠٠ - ٣٢٣ ق.م.

- الأسرة السادسة والعشرون (الصاوية). بسمتك من الأول إلى الثالث، وح إيب رع، أحمس الثاني.

غزو قمبيز لمصر ٥٢٥ ق.م.

- الأسرة السابعة والعشرون (الاحتلال الفارسي الأول): قمبيز، داريوس الأول والثاني.

- الأسرة الثامنة والعشرون (الصاوية).

- الأسرة التاسعة والعشرون (مندس): أخوريس.

- الأسرة الثلاثون (= سيبينيتوس) : نختنبو الأول، تاخوس، نختنبو الثاني.

إعادة الاستيلاء علي مصر بواسطة أرتكسركسيس الثالث (الاحتلال الفارسى الثانى) . ٣٤١ ق.ن.

تحرير مصر بواسطة الاسكندر. ٣٣٠ ق.م.

- الأسرة المقدونية: الاسكندر الأول، فيليب أرهيدايوس، الاسكندر الثانى.

البطالمــة

- بطليموس الأول سوتير (= المنقذ) ٣٠٥ - ٢٨٣ ق.م.

وصفه بهذه الصفة أهل رودس في عام ٣٠٤ ق.م.
وفي خلال المدة من ٢٨٥ حتى ٢٨٣ تولى الحكم
بالاشتراك مع ابنه بطليموس الثاني.

- بطليموس الثاني فيلادلفيا (= الذي يحب أخته) ٢٨٥ - ٢٤٦ ق.م

بعد أن طلق زوجته الأولى أرسينوي الأولى ابنة
ولي عهد ليسيماك، تزوج أخته أرسينوي الثانية، لذلك
استمد الصفة المشار إليها.

- بطليموس الثالث يورجتيس (= المحسن) ٢٤٦ - ٢٢٢ ق.م.
- بطليموس الرابع فيلوباتور (= الذي يحب والده) ٢٢٢ - ٢٠٤ ق.م.
- بطليموس الخامس إبيفانس (= الذي تتجلى شهرته) ٢٠٤ - ١٨٠ ق.م.

اعتبارا من عام ٢٠٧/٢٠٦ انفصلت منطقة طيبة مكونة
دولة مصرية مستقلة تحت حكم فراعنة من الأهالي من أصل
نوبي، تولى الحكم أولا حورجونافور ثم خلفه خاوأن نوفريس
عام ٢٠٠/٠١ ق.م. وتم القضاء على الثورة تماما بواسطة
الجنرال البطلمي كومانوس في عام ١٨٦ ق.م.

- بطليموس السادس فيلوميتور (= الذي يحب والدته) ١٨٠ - ١٤٥ ق.م.

(اشتركت كليوباترا الثانية زوجة وأخت بطليموس السادس
مع أخيها في الحكم في عام ١٧٦ ق.م.، ثم طُرد بطليموس
السادس من العرش في عام ١٦٤/٣ ق.م. بواسطة أخيه
الذي أصبح فيما بعد بطليموس الثامن).

- بطليموس السابع يوباتور (= من أب نبيل) نيوس فيلوباتور
١٤٥ ق.م.

("الملك" الجديد الذى يحب والده).
إذا صح أنه ولى الحكم على الإطلاق فلقد دام ذلك لعدة
أشهر مع بطليموس السادس.

- بطليموس الثامن يورجيتس فيسكون (= المحسن اليدين)
١٤٥ - ١١٦ ق.م.

- بطليموس التاسع سوتير لاتيروس (المنقذ، الحمص) ١١٥ - ١٠٧ ق.م.
(اشتركت كليوباترا الثالثة - ابنة أخ وزوجة بطليموس
الثامن مع بطليموس التاسع في الحكم خلال الفترة من عام
١١٠ إلى ربيع ١٠٨ ق.م. وقد حل بطليموس العاشر محل
بطليموس التاسع). ولي بطليموس التاسع فترة حكم ثانية
بين عامي ٨٨ - ٨٠ ق.م. كان خلالها ملكا على قبرص.

- بطليموس العاشر، الاسكندر الأول. ١٠٧ - ٨٨ ق.م.
- بطليموس الحادى عشر، الاسكندر الثاني. ٨٠ ق.م.
- بطليموس الثانى عشر نيوس ديونيسوس أوليتيس
٨٠ - ٥٨، ٥٥ - ٥١ ق.م.
(عازف الأولوس وهي آلة نفخ موسيقية تشبه الأوبوا).

- بيرنيكي الرابعة ٥٨ - ٥٥ ق.م.
(اشتركت معها فى الحكم حتى عام ٥٧ ق.م. كليوباترا
السادسة تريفاينا =) الرائعة).

- بطليموس الثالث عشر ٥١ - ٤٧ ق.م.
-كليوباترا السابعة تيا فيلوباتور (= الإلهة التى تحب والدها) .
٥١ - ٣٠ ق.م.

- بطليموس الرابع عشر ٤٧ – ٤٤ ق.م.

- بطليموس الخامس عشر قيصرون. ٤٤ – ٣٠ ق.م.

ابن قيصر وكليوباترا السابعة الذي اغتاله أوكتافيوس).

برنيكي الرابعة وبطليموس الثالث عشر وكليوباترا السابعة هم أبناء بطليموس الثاني عشر، وقد اشترك الثلاثة في الحكم معا لمدة عدة أشهر من عام ٥١ ق.م.، وعندما مات بطليموس الثالث عشر حل محله بطليموس الرابع عشر في بداية عام ٤٧ ق.م.، واشترك بطليموس الرابع عشر بصفة مؤقتة في الحكم مع بطليموس الخامس عشر في عام ٤٢/٤١. وكذلك اشتركت كليوباترا السابعة مع بطليموس الخامس عشر في العرش عام ٣٦ ق.م.

الأباطرة الرومان

أسماء الأباطرة الذين جاؤوا لمصر مقرونة بعلامة* وبالنسبة لأنتونينوس التقى فالأمر غير مؤكد.

من عام ٣٠ ق.م. حتي عام ٢٣٥ الميلادى

الأسرة جوليو-كلوديان:

- أوكتافيوس الذي أصبح اسمه أوجستوس ٣٠ ق.م. – ١٤ م.
- تيبريوس ١٤ – ٣٧ م
- كاليجولا ٣٧ – ٤١ م
- كلوديوس ٤١ – ٥٤ م
- نيرون ٥٤ – ٦٨ م
- جاليا، أوتو، فيتيليوس ٦٨ – ٦٩ م

أسرة فلافيوس:

- * فيسباسيان ٦٩ – ٧٩ م
- * تيتوس ٧٩ – ٨١ م
- * دوميتيان ٨١ – ٩٦ م

أسرة أنطونينوس:

- نرفا ٩٦ – ٩٨ م
- تراجان ٩٨ – ١١٧ م

- * هادريان   ١١٧ - ١٣٨ م
- أنطونينوس التقي   ١٣٨ - ١٦١ م
- * ماركوس أوريليوس   ١٦١ - ١٨٠ م
- كومودوس   ١٨٠ - ١٩٢ م

أسرة سيفيروس:

- * سبتيميوس سيفيروس   ١٩٣ - ٢١١ م
- * كاراكالا   ٢١١ - ٢١٧ م
- هليوجبالوس   ٢١٨ - ٢٢٢ م
- سيفيروس الاسكندر   ٢٢٢ - ٢٣٥ م

من عام ٢٣٥ حتي عام ٢٨٤ الميلادى

وهي فترة اضطرابات «أزمة القرن الثالث» وتميزت بالإغارات وبضعف السلطة الإمبراطورية التي كثيرا ما تفتتت على عدد كبير من الأباطرة المتعاقبين أو المتعاصرين. وقد لقي جميع الأباطرة تقريبا في هذه الفترة حتفهم عن طريق الاغتيال. ولا نشير هنا إلا إلى أهم هؤلاء الأباطرة.

- فيليب العربي   ٢٤٤ - ٢٤٩ م.
- ديكيوس   ٢٤٩ - ٢٥١ م.
- فاليريانوس   ٢٥٣ - ٢٦٠ م.
- جاللينوس (اشترك في الحكم مع والده فاليريانوس من عام ٢٥٣) ٢٦١ - ٢٦٨ م
- أوريليانوس   ٢٧٠ - ٢٧٥ م.
- بروبوس   ٢٧٦ - ٢٨٢ م.

ويعتبر حكم الإمبراطور دقلديانوس من ٢٨٤ حتى ٣٠٥ م. فاتحة لعصر إصلاح الإمبراطورية وهو ما كانت قد ظهرت أولى دلائله منذ عصر جاللينوس. موس الرابع فيلوباتور (= الذى يحب والده).

٢٢٢ - ٢٠٤ ق.م.

الاتجاهات المرجعية

القسم الأول: مصر الفرعونية

لا يمكننا بالنسبة لموضوع الدولة والمؤسسات الفرعونية أن نكتفي بصفة إجمالية بالمراجع الحديثة. لذلك وجدنا من اللازم أن نجمع فيما يلي عناوين تسعين مؤلفا ومصنفا ومقالا وهي في معظمها حديثة وجميعها حجة في الموضوع. ولا يمكن اعتبار هذه القائمة كاملة وهي لا تشمل إلا الأعمال التي كانت مساهمتها في القسم الأول من هذا الكتاب ذات طابع مباشر أكثر من غيرها. وهي تتضمن أبحاثا تركيبية أكثر من مجرد معلومات وصفية وبيانية ..إلخ. وبالنسبة للإصدارات المتضمنة نصوص البرديات فكلها بغير استثناء ذات أهمية، ولكننا أشرنا فقط إلى تلك التي اقترنت بترجمة أو بتعليق يجعلها في متناول فهم غير المتخصصين والمتخصصين على السواء. وبالنسبة لغيرها من البرديات - وبخاصة تلك المتضمنة لنصوص أدبية مما نكون قد أشرنا إليه في نطاق بحثنا - فمن الممكن الرجوع إليها عند الحاجة في M. Bellion, *Catalogue des manuscrits hièroglyphiques et hièques et des dessins, sur papyrus, cuir ou tissu, publiés ou signalés,* Paris, 1987.

ونشير أيضا إلى *B. Menu, Droit-économie-société de l'Egypte ancienne (chronique bibliographique 1967-1982),* Versailles, 1984.

ونشير أيضا بالتأكيد إلى Lexikon der Ägyptologie, Wiesbaden, 1975-1986 الذى يقدم الوضع الحديث بالنسبة لكثير من المسائل التى تعرضنا لها. وبالإضافة إلى القائمة الواردة أثناه فإننا قد أشرنا فى الهوامش إلى بعض المؤلفات والمقالات خلال الكتاب: وهى تتعلق بدراسات فى معظمها حديثة وكلها محل اهتمام معاصر وتهدف إلى إيضاح نقطة محددة فى العرض.

Allam, S., *Das Verfahrensrecht in der altägyptischen Arbeitersiedlung von Deir el-Medineh,* tübingen, 1973.

Allam, S., *Hieratische Ostraca und Papyri aus der Ramessidenzeit,* Tübingen, 1973.

Assmann, J., *Maât, l'Egypte pharaonique et l'idée de justice sociale,* Paris, 1989.

Baer, K., *Rank and Title in the Old Kingdom,* Université de Chicago, 1960.

Bakir, A. E.-M., *Slavery in Pharaonic Egypt,* CASAE 18, Le Caire, 1952.

BEDELL, E., *Criminal Law in the Egyptian Ramesside Period,* Ann Arbor (Mich.), 1973.

BERLIEV, O. D., *La Classe laborieuse en Egypte au Moyen Empire* (en russe), Moscou, 1972.

BERLIEV, O. D., *Les Relations sociales en Egypte au Moyen Empire* (en russe), Moscou, 1978.

BONHÊME, M. - A., *Les Noms royaux dans l'Egypte de la Troisième Période Intermédiaire,* BdE 98, Le Caire, 1987.

BONHÊME, M. - A., et FORGEAU, A., *Pharaon, les secrets du pouvoir,* Paris, 1988.

BOORN, G. P. F. van den, *The Duties of the Vizier,* Londres, 1988.

CERNY, J., "Prices and wages in Egypt in the Ramesside Period", *Cahiers d'Histoire Mondiale* 1/4, Paris, avril 1954, pp. 903-921.

CERNY, J., *A Community of workmen at Thebes in the Ramesside Period,* BdE 50, Le Caire, 1973.

CERNY, J., *"Fluctuations in Grain Prices during the Twentieth Egyptian Dynasty",* ArOr 6, 1934, pp. 173-178.

CHEVEREAU, P.- M., "Contribution à la prosopographie des cadres militaires de l'Ancien Empire et de la Première Période Intermédiaire", *RdE* 38, 1987, pp. 13-48 et 40, 1989, pp. 3-36.

CHEVEREAU, P.- M., *Prosopograhie des cadres militaires égyptiens de la Basse Epoque,* Anthony, 1985.

CRUZ-URIBE, E., *Saite and Persian Demotic Cattle Documents. A study in legal forms and principles in Ancient Egypt,* Chico, 1985.

FAULKNER, R. O., *"Egyptian military organization", JEA* 39, 1953, pp. 32-47.

FISCHER, H. G., *Egyptian Titles of the Middle Kingdom, a supplement to Wm. WARD's Index,* The Metropolitan Museum New York, 1985.

GARDINER, A. H., *Ancient Egyptian Onomastica,* Oxford, 1947.

GARDINER, A. H., *The Inscription of Mes, Untersuchungen zur Geschichte und Alterstumskunde Ägyptens* IV, Hildesheim, 1964, pp. 89-140.

GARDINER, A. H., *"Ramesside Texts relating to the Taxation and Transport of Corn"*, JEA 27, 1941, pp. 19-73.

GARDINER, A. H., *The Wilbour Papyrus*, Oxford, 1948.

GASSE, A., *Données nouvelles administratives et sacerdotales sur l'organisation du domaine d'Amon* - XX-XXI[e] dynasties, BdE 104, Le Caire, 1988.

GIDDY, L. L., *Egyptian Oases*, Warminster, 1987.

GOEDICKE, H., *Die privaten Rechtsinschriften aus dem Alten Reich*, Vienne, 1970.

GOEDICKE, H., *Königliche Dokumente aus dem Alten Reich*, Wiesbaden, 1967.

GOELET, O., *Two aspects of the royal palace in the Egyptian Old Kindgom*, Ann Arbor (Mich.), 1982.

GRAEFE, E., *Untersuchungen zur Verwaltung und Geschichte der Institution der Gottesgemahlin des Amun vom Beginn des Neuen Reiches bis zur Spätzeit, Ägyptologische Abhandlungen* 37, Wiesbaden, 1981.

GRIMAL, N., *Les Termes de la propagande royale égyptienne de la XIX[e] dynastie à la conquête d'Alexandre*, Paris, 1986.

HAYES, W. C., *A Papyrus of the Late Middle Kingdom*, Brooklyn Museum, 1955, rééd. 1972.

HELCK, W., *Altägyptischen Aktenkunde des 3. und 2. Jahrtausends v. Chr., MÄS* 31, Munich, 1974.

HELCK, W., *Die Altägyptischen Gaue, Beihefte zum Tübinger Atlas des vorderen Orients*, Reihe B, nr. 5, Wiesbaden, 1974.

L'ÉTAT ET LES INSTITUTIONS EN ÉGYPTE

HELCK, W., *Der Einfluss der Militärführer in der 18. ägyptischen Dynastie*, rééd., Hilde heim, 1964.

HELEK, W., *Materialien zur Wirtschaftsgeschichte des Neun Reiches* I-VIII, Wiesbade 1961-1970.

HELCK, W., *Untersuchumgen zu den Beamtentiteln des ägyptischen Alten Reiches, Ägypt. logische Forschungen* 18, Glückstadt, 1954.

HELCK, W., *Zur Verwaltung des Mittleren und Neuen Reichs*, Leyde, 1958.

HUGHES, G.R., *Saïte demotic land leases*, Université de Chicago, 1952.

HUOT, L.- L., THALMANN, J.- P. et VALBELLE, D., *Nassance des villes*, Paris, 1990.

JACQUET-GORDON, H. H., *Les noms des domaines funéraires sous l'Ancien Empire égyptien*, BdE 34, Le Caire, 1962.

JAMES, T. G. H., *The Hekanakhte Papers and other early Middle Kingdom Documents* New York, 1962.

JANSEN-WINKELN, K., *Ägyptische Biographien der 22. und 23. Dynastie, Ägypten und Alte. Testament* 8/1-2, Wiesbaden, 1985.

JANSSEN, J. J., *Commodity Prices from the Ramessid Period*, Leyde, 1975.

JANSSEN, J. J., *Two Ancient Egyptian Ship's* Logs, Leyde, 1961.

JONES, D., *A Glossary of Ancient Egyptian Nautical Titles and Terms*, Londres, 1988.

KANAWATI, N., *The Egyptian Administration of the Old Kingdom*, Warminster, 1977.

KANAWATI, N., *Governmental Reforms in Old Kingdom Egypt*, Warminster, 1980.

KATARY, S. L. D., *Land Tenure in the Ramesside Period*, Londres, 1989.

KEES, H., *Die Hohenpriester des Amun von Karnak von Herihor bis zum Ende der Äthiopenzeit*, Leyde, 1964.

KEES, H., *Das Priestertum im Ägyptischen Staat vom Neuen Reich bis zur Spätzeit*, Leyde, 1953.

KRUCHTEN, J.- M., *Le Décret d'Horemheb*, Bruxelles, 1981.

LACAU p., *Une stèle juridique de Karnak, CASAE* 13, Le Caire, 1949.

LECLANT, J., *Montouhemhat, quatrième prophète d'Amon, prince de la ville, BdE* 35, Le Caire, 1961.

LEFEBVRE, G., *Histoire des Grands Prêtres d'Amon de Karnak jusqu'à la XXI[e] dynastie*, Paris, 1929.

LIPINSKI, E., éd., *State and Temple Economy in the Ancient Near East*, Proceedings of the International Conference organized by the Katholieke Universiteit Leuven 10th-14th of April 1978, OLA 5-6, Louvain, 1979.

LORTON, D., *The juridical terminology of international relations in Egyptian Texts through dyn. XVIII*, Baltimore, 1974.

Mc DOWELL, A. G., *Jurisdiction in the workmen's community of Deir el-Medîna*, Leyde, 1990.

MALININE, M., *Choix de textes juridiques en hiératique "anormal" et en démotique* I, Paris, 1953 et II, RAPH 18, Le Caire, 1983.

MARTIN, G. T., *Egyptian Administrative and Private-name Seals principally of the Mddle Kingdom and Second Intermediate Period*, Oxford, 1971.

MARTIN-PARDEY, E., *Untersuchungen zur ägyptischen Provinzialverwaltung bis zum Ende des Alten Reiches*, Hildesheim, 1976.

MATTHA, G., *The Demotic Legal Code of Hermopolis West, BdE* 45, Le Caire, 1975.

MEGALLY, M., *Recherches sur l'économie, l'administration et la comptabilité égyptiennes à la XVIII^e dynastie, d'après le P. E. 3226 du Louvre*, BdE 71, Le Caire, 1977.

MENU, B., "Les actes de vente en Egypte ancienne, particulièrement sous les rois kouchites et saïtes", *JEA* 74, 1988, pp. 165-181.

MENU, B., *Le Régime juridique des terres et du personnel attaché à la terre dans le papyrus Wilbour*, Litte, 1970.

MOURSI, M. I., *Die Hohenpriester des Sonnengottes von der Frühzeit Ägyptens bis zum End des Neuen Reiches, MÄS* 26, Munich, 1972.

PEET, T. E., *The great Tomb-Robberies of the Twentieth Egyptian Dynasty*, Oxford, 1930, rééd. Hildesheim, 1977.

POSENER, G., *De la divinité du pharaon*, Paris, 1960.

POSENER, G., "Les douanes de la méditerranée dans l'Egypte saïte", *Revue de Philologie de Littérature et d'Histoire Anciennes* XXI/II, Paris, 1947, pp. 117-131.

POSENER, G., *Littérature et politique*, Paris, 1969.

POSENER, G., *La première domination perse en Egypte*, BdE 11, Le Caire, 1936.

POSENER-KRIEGER, P., *Les Archives du temple funéraire de Néferirkarê-Kakaï* (les papyrus d'Abousir), BdE 65, Le Caire, 1976.

PESTMAN, P. W., "The law of succession in Ancient Egypt", *Studia et Documenta* 9, 1969, pp. 66-77.

PESTMAN, P. W., *Marriage and Matrimonial Property in Ancient Egypt,* Leyde, 1961.

QUIRKE, S., *The Administration of Egypt in the Late Middle Kingdom, the hieratic documents,* New Malden, 1990.

QUIRKE, S., "The regular titles of the Late Middle Kingdom", *RdE* 37, 1986, pp. 107-130.

SCHULMAN, A. R., *Military Rank, Title and Organization in the Egyptian New Kingdom,* MÄS 6, 1964.

SEIDL, E., *Ägyptische Rechtsgeschichte der Saiten - und Perserzeit, Ägyptologische Forschungen* 20, Glückstadt, 1968.

SEIDL, E., *Altägyptisches Recht,* Leyde, 1964.

SIMPSON, W. K., *Papyrus Reisner I-IV,* Boston, 1963-1969.

SIMPSON, W. K., *The Terrace of the Great God at Abydos: the Offering Chapels of Dynasties 12 and 13,* New Haven, 1974.

STRUDWICK, N., *The Administration of Egypt in the Old Kingdom - the highest titles and their holders,* Londres, 1985.

VALBELLE, D., *"Les Ouvriers de la Tombe", Deir el-Médineh à l'époque ramesside, BdE* 96, Le Caire, 1985.

VALBELLE, D., *Les Neuf Arcs,* Paris, 1990.

VALBELLE, D., "Les recensements dans l'Egypte pharaonique des troisième et deuxième millénaires", *CRIPEL* 9, 1987, pp. 33-49.

VALLOGGIA, M., *Recherche sur les "messagers" (wpwtyw) dans les sources égyptiennes profanes,* Genève-Paris, 1976.

VALLOGGIA, M., "Les vizirs des XI[e] et XII[e] dynasties", *BIFAO* 74, 1974, pp. 123-134.

VITTMANN, G., *Priester und Beamte im Theben der Spätzeit,* Vienne, 1978.

WARD, W. A., *Index of Egyptian administrative and religious Titles of the Middle Kindgom,* Beyrouth, 1982.

WEIL, A., *Die Veziere des Pharaonenreiches,* Strasbourg, 1908.

YOYOTTE, J. et LOPEZ, J., "L'organisation de l'armée et les titulatures de soldats au Nouvel Empire égyptien", *BiOr* 26, 1969, pp. 3-19.

القسم الثاني: مصر البطلمية والرومانية

لقد اقتصرنا فى بيان المراجع على عدد محدود من الكتب والمقالات الأساسية التى كانت ذات فائدة مباشرة لنا، والجزء الأكبر من هذه المراجع يمكن التوصل إليه بسهولة فى مكتبات مختلف الجامعات. ومع هذا يمكن الحصول على بيان المراجع الخاصة بكل موضوع على حدة من كتاب O. Montevecchi, *La Papirologia* طبعة ١٩٧٣ الذى تمت كتابته فى ١٩٨٨ بميلانو. والكتب والمقالات مفهرسة فيه موضوعيا.

وبالنسبة للمراجع الخاصة بمصنفات البرديات والأستراكا الإفريقية فيمكن الاستعانة بكتاب J. F. Oates, R.S.Bgnall, W.H.Wills and K.A.Worp, *Checklist of Editions of Greek Papyri and Ostraca*, Third Eition, 1985 (Bulletin of the American Society of Papyrologists. Supplements 4) ومن المتعارف عليه الإشارة إلى البرديات بالحرف .P وإلى الأستراكا بالحرف .O الكبيرين متبوعين باختصار لكلمات تدل إما على مصدرها أو على مكان حفظها أو على أسم ناشر المصنف الذى جاءت فيه الوثيقة أو اسم مالك المجموعة. على سبيل المثال .P.Ant تعنى بردية أنتينو بوليس، و .P.Lond تعنى بردية لندن، و O. Wilck تعنى أوستراكون نشرها .U. Wilcken، و .P. Michael وتعنى بردية من مجموعة G.A.Michailidis. وفى بعض الحالات يشار إلى اسم الشخص الذى وجدت المحفوظات فى محيطه. فمثلا P. Petaux تعنى بردية بيتو الذى كان سكرتيرا لقرية فى الفيوم عند نهاية القرن الثانى الميلادى. ويحدث أيضا أن تتضمن الإشارة عددا من هذه العناصر مجتمعة، مثل .P. Cair. Zen وتعنى بردية زينون المحفوظة فى متحف القاهرة. ثم ترد بعد هذا – عند اللزوم – الإشارة إلى رقم المجلد فى المجموعة ثم رقم البردية (أو الأستراكون) فى المجموعة.

ANAGNOSTOU-CANAS, V., *Juge et sentence dans l'Egypte romaine*, Thèse inédite (en cours d'impression) soutenue à l'Université de Droit, d'Economie et de Sciences sociales de Paris (Paris II) le 17 mars 1983.

BASTIANINI, G., "Le Istituzioni pubblice dell'Egitto romano", *in Egitti e Società Antica. Atti del Convegno Torino*, Milano, 1985, pp. 197-209.

BATAILLE, A., "Papyrologie", in *L'Histoire et ses méthodes*, Encyclopédie de la Pléiade, Paris, 1961, pp. 498-527.

BERARD, F. et alii, *Guide de l'Epigraphiste. Bibliographie choisie des épigraphies antiques et médiévales*, Paris, 1986, spécialement pp. 71-72.

BOGAERT, R., "Le statut des banques en Egypte ptolémaïque", *l'Antiquité Classique*, 50, 1981, pp. 86-99.

BOWMAN, A. K., *Egypt after the Pharaohs 332 B. C. - A. D. 642 from Alexander to the Arab Conquest*, London, 1986.

CHAMOUX, F., *La Civilisation hellénistique*, Paris, 1981.

CRISCUOLO, L., "Le Istituzioni pubbliche nell'Egitto tolemaico", in *Egitto e Socetà* Antica. Atti del Convegno Torino, Milano, 1985, pp. 133-145.

DUNAND, F., "Grecs et Egyptiens dans l'Egypte lagide. Le problème de l'acculturation", *Actes du colloque de Cortone* (24-30 mai 1981), Collection de l'Ecole française de Rome 67, Pise-Rome, 1983, pp. 45-87.

EHRENBERG, V., *The Greek State*, second edition, London, 1969 (traduction française: L'Etat grec, 1976).

FRASER P. M., *Ptolemaic Alexandria*, 3 vol., Oxford, 1972.

GARA, A., "Aspetti di economia monetaria dell'Egitto romano", in *Aufstieg und Niedergang der Römischen Welt (ANRW)*, Teil II: Principat, Band 10 (1. Halbband), Berlin-New York, 1988, pp. 912-951.

GAUDEMET, J., *Les Institutions de l'Antiquité*, Paris, 1967, spécialement pp. 236-250: L'Egypte ptolémaïque.

GERACI, G., *Genesi della Provincia Romana d'Egitto*, Bologne, 1983.

HUMBERT, M., *Institutions politiques et sociales de l'Antiquité*, Précis Dalloz, Troisième Edition, Paris, 1989.

LENGER, M.- Th., *Corpus des Ordonnances des Ptolémées* (C. Ord. Ptol.), Bruxelles, 1964. Réimpression de l'édition princeps corrigée et mise à jour, 1980. Bilan des additions et corrections (1964-1988), Compléments à la bib-

liographie, Bruxelles, 1990 (Papyrologica Bruxellensia, nº 24 - Documents et Opuscula, nº 11).

LESQUIER, J., *Les Insttutions militaires de l'Egypte sous les Lagides,* Paris, 1911.

LESQUIER, J., *L'Armée romaine d'Egypte d'Auguste à Dioclétien,* Institut Français d'Arcéologie Orientale, Mémoires 41, Le Caire, 1918.

LEWIS, N., "Greco-roman Egypt: Fact or ficton?" in *Proceedings of the Twelfth International Congress of Papyrology,* Toronto, 1970, pp. 3-14.

LEWIS, N., "Graeco-Roman Egypt: a growing consensus", *Atti del XVII Congresso Internazonale di Papirologia,* Napoli, 1984, III, pp. 1077-1084.

LEWIS, N., *La Mémoire de sables. La vie en Egypte sous la domination romaine,* préface et traduction de P. Chuvin, Paris, 1988 (édtion en anglais parue à New York en 1983).

MELEZE-MODRZEJEWSKI, J., "La règle du droit dans l'Egypte romaine", *Proceedings of the Twelfth International* Congress of Papyrology (Ann Arbor, 1968), Toronto, 1970, pp. 317-377.

MELEZE-MODRZEJEWSKI, J., "Chrématistes et Laocrites", *Le Monde Grec. Hommages à C. Préaux,* Bruxelles, 1975, pp. 699-708.

MELEZE-MODRZEJEWSKI, J., "Le statut des Hellènes dans l'Egypte lagide: bilan et perspectives de recherches", *Revue des Etudes Grecques* XCVI, nº 455-459, 1983, pp. 241-268.

MELEZE-MODRZEJEWSKI, J., "Droit et justice dans le monde le monde hellénistique au IIIᵉ siècle av. J.- C. : expérience lagide", *"MNHMH Georges A. Petropoulos"* vol. I, Athènes, 1984, pp. 55-77.

MELEZE-MODRZEJEWSKI, J., "Entre la cité et le fisc: le statut grec dans l'Egypte romaine", *Symposion 1982,* (Santander, 1-4 septiembre 1982), Valencia, 1985, pp. 241-280.

MONTEVECCHI, O., "L'amministrazione dell'Egitto sotto I giulio-Claudi", *Aufstieg und Niedergang der Römischen Welt (ANRW),* Teil II: Principat, Band 10 (1. Halbband), Berlin-New York 1988, pp. 412-471.

ORRIEUX, C., *Les Papyrus de Zénon. L'horizon d'un grec en Egypte au IIIᵉ siècle av. J.- C.,* Préface d'Ed. Will, Paris, 1983.

PREAUX, C., *Le Monde hellénistique. La Grèce et l'Orient (323-146 av. J.-C.),* 2 tomes, Paris, 1978. (Mise à jour bibliographique par A. Martin et G. Nachtergael, 1987, pp. 566-586).

SPEIDEL, M., *Roman Army Studies,* vol. one, Amsterdam, 1984 (recueil d'artcles écrits et publiés entre 1970 et 1983), part VII: The army in Egypt and Africa, pp. 317-349.

TURNER E. G., "Ptolemaic Egypt" in *Cambridge Ancient History* (Second Edition) vol. VII, Part I (ed. F. W. Walbank, A. E. Astin), 1984, chapter 5, pp. 118-174.

WHITEHORNE, J. E. G., "Recent Research on the *strategi* of Roman Egypt (to 1985)", in *Aufstieg und Niedergang der Römischen Welt (ANRW),* Teil II: Principat, Band 10 (1. Halbband), Berlin-New York, 1988, pp. 598-617.

WILL, Ed., *Histoire politique du monde hellénistique (323-30 av. J.- C.)* T. I: De la mort d'Alexandre aux avènements d'Antiochos III et de Philippe V, 2e édtion revue, corrigée et augmentée, Nancy, 1979.

T. II : Des avènements d'Antiochos III et de Philippe V à la fin des Lagides, 2e édition revue et augmentée, Nancy, 1982. (Ouvrage de référence indispensable auquel on se reportera, notamment pour tout ce qui touche à l'histoire "événementielle" de la période hellénistique).

اختزالات متفق عليها

ADAIK : *Abhandlungen des Deutschen Archäologischen Instituts kairo.*

Admonitions : A.H. Gardiner, *The Admonitions of an Egyptian Sage, from a hieratic papyrus in Leiden,* Leipzig, 1909, Hildesheim, 1969.

ArOr : *Archiv Orientální,* Prague.

BÄBA : *Beiträge fur Ägyptischen Bauforschungen und Altertumskunde,* Le Caire.

BdE : *Bibliothèque d'Etude,* IFAO, Le Caire.

BIFAO : *Bulletin de l'Insttut Français d'Archéologie Orientale,* Le Caire.

BiOr : *Bibliotheca Orientalis,* Leyde.

CASAE : *Cahiers des Annales du Service des Antiquités d'Egypte,* Le Caire.

CRAIBL : *Comptes Rendus de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres,* Paris.

CRIPEL : *Cahiers de Recherches de l'Institut de Papyrologie et d'Archéologie de Lille.*

GM : *Göttinger Miszellen.*

JARCE : *Journal of the American Research Center in Egypt,* Boston puis Cambridge.

JEA : *The Journal of Egyptian Archaeology,* Londres.

JESHO : *Journal of the Economic and Social History of the Orient,* Leyde.

JNES : *Journal of Near East Studies,* Chicago.

JSSEA : *Journal of the Society of Study of Egyptian Antiquities,* Toronto.

LÄ : W. Helck et E. Otto, *Lexikon der Ägyptologie,* Wiesbaden, 1972-1981.

MÄS : *Münchner ägyptologische Studien,* Berlin.

MDAIK : *Mitteilungen des Deutschen Archäologischen Instituts Kairo,* Berlin, Wiesbaden et Mayence.

MIFAO : *Mémoires publiés par les membres de l'Institut Français d'Archéologie Orientale,* Le Caire.

OLA : *Orientalia Lovaniensia Analecta,* Louvain.

RAPH : *Recherches d'Archéologie, de Philologie et d'Histoire*, Le Caire.

RdE : *Revue d'Egyptologie publiée par la Société Française d'Egyptologie*, Paris, Le Care, Louvain.

RIDA : *Revue Internationale des Droits de l'Antiquité*, Bruxelles.

SAK : *Studien zur Altägyptischen Kultur*, Hambourg.

ZÄS : *Zeitschrift für ägyptische Sprache*, Leipzig.

3 = a (aleph arabe)
j = i
y = y
' = â/o ('ayn arabe)
w = ou
h = kh
s = ch
ṯ = tj
ḏ = dj

فهرست الكتاب

رقم الإيداع ٩٥٤٥/٩٤
I.S.B.N
977 - 5091 - 20 - 9



الدولة والمؤسسات فى مصر

من الفراعنة الاوائل إلى الأباطرة الرومان

تنفرد مصر بنجاحها خلال الأف الرابعة قبل الميلاد فى التحول من إمارات زراعية إلى دولة مؤسسة مركزية. ويتناول هذا الكتاب التغيرات التى طرأت على الدولة المصرية خلال العصور الفرعونية واليونانية والرومانية دون إهمال فترات الاضطرابات التى تعرضت البلاد خلالها للدمار الناتج من الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية.

والكتاب، مع نظرته البانورامية، يتميز أيضا بالاقتراب من السلطة خلال مباشرتها لمهامها فى مختلف مستويات الجهاز الإدارى حتى أدناها فى القرى. وهو يرصد التطور التدريجى لسلطة الكهنة والجيش وللتنظيم الإدارى ولأنظمة الضرائب والرى والأراضى. وإذا كان قد تناول حياة الفرعون فإنه لم يهمل حياة صغار الموظفين فى ظل سيطرة بيروقراطية تكثر من أوجه الإشراف وأعمال الجرد والتعداد.

إن التغيرات التى تخللت هذه الفترة الطويلة تبرز عنصر الاستمرارية. أحضر الغزاة إلى مصر العديد من الأفكار والأنظمة الجديدة، ولكن المصريين تمسكوا أيضا بالعديد من معتقداتهم وممارساتهم فى ظل ظروف جغرافية وزراعية كان لها أبل[illegible] الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك فى ا[illegible] أثرت فيه الثقافة «الهيروغليفية» على السلطة الحاكمة، الج[illegible]



